

# المحيطاليرهاني

المشاق للبشوط والجامعين والشاير والزيادات والفوادر والفتاوى والواقعات مُدللة بذلاق المُتقدمين رحمُها يَلْه

آليل

الايدَ مريهَان لدِّين في لمعًاني محمود برخين الشريعية لين ماره لهن اري رحدُ الله عند من 111 م

> ؞ۺؽٳڣڔڽڎۺۼ ڵڡؿؠٳؙۺڔؘڣڹۅ۠ڔٳؙڿٙۮ

المجلد الثاني والمشرون

المحتبلين العتبلي

إذازة القسترآن

## الخيطالاهافان

#### أول طبعة كاملية في الممالية الإسيسلادي سنة ١٤٧٤ هـ - ٢٠٠٤م

حسيع حقوق الطبع محفوطة لإدارة الفرأة والعفوم لإسلامية علمًا بأن هد المسخة مسجلة لندى احهات القاء إن لا محوو إعادة طبع هذه السيخة بأبّ صورة أو وسيلة إلكترونية كانت أو التسجيل أو خلافه يدون إذن تدايي مسبق من النشر

- ۱۹۱۹ دی در ب پیشت آسیه کرانس ۳۹ ۳۹ باکستان شهایس، ۲۰۹۹ ۲۰۹۹ بوکنی ۱۹۹۹ ۹۳۶۵ ۱۹۹۹ ۱۹۹۹ ۱۹۹۹
- الها أربو باؤهاء كل أن جام راء واكر فني للقوات 1984.05
- الأكام Haddle المعتبريات الرحمان الاستفاد الترايد في عاشدين ، إسلام أماد

#### المراجع المحافي

#### P. C. Box: L. Johannesburg 2009. South Africa. E-mail: wwi@global.co.ze

Ali Prost Similali,	All-Madau Canlen
Dest Nausam	Japahad Ruad A 7
Calginal (Ospeli),	Karach 74 (00.
India	Pakasan
	طلبع في مؤسسة برينة كناركس بـــ

مكت براليتين

#### القصل الرابع في العتاق

الم قالان الفالاي في حال جواز إفراره طائماً أنه أعنق عبده وتملوكه فلان أو بكنب: أقر قلان الفالان الفالاي في حال جواز إفراره طائماً أنه أعنق عبده وتملوكه فلان أو بكنب عاد ما شهد عنيه النسهود المسمون أحر هذا الكتاب أن فلان الن فلان الفلائي أقر عند من ما ضه ولا غيره بمنع صحة إقراره أنه أعنق عده وعنوكه ومرقوقه فلانا الهندي وهو عن م ض، ولا غيره بمنع صحة إقراره أنه أعنق عده وعنوكه ومرقوقه فلانا الهندي وهو غلام شاب ويبيل سنة ويحليه، أعنفه من خالص ماله وملكه إعناق صحبحاً نافقاً بالأرب لا وجعة فيه ولا بينونة ولا تعلق بشرطه ولا النشراط عوض، أعنفه هكذا لوجه الانهال ويلا في وطلب فوبه و إنتاه مرضاته وهر با من أيم عقابه ورغبة فيما وعد وسول الله يُظلا في فوله : من أعنق رقبة أعنى الله تعالى بكل عصو منها صفحوا من الرابان والا تلك توجه من لوجوه، ولا سبب من الأسباب لا مبيل له، ولا لا حد عليه يورث، ولا علك توجه من لوجوه، ولا سبب من الأسباب لا مبيل له، ولا لا خد عليه غير سبين الرلاء، فإن ولاءه لمنفة هذا مادام حيا وكورث ولعفه الذكور من بعده .

<sup>(</sup>۱) آخر من داختاری می آخرجنده ۱۹۳۸ ۱۹۳۸ مدیت (۱۳۳۷) و مسلم آیضنا می اصحیحه آثار ۱۹۳۷ حسیت (۱۹۳۹ حسیت (۱۹۳۹ حسیت (۱۹۳۹ حسیت (۱۹۹۹ مدیت (۱۹۹۹ حسیت (۱۹۹۹ مدیت (۱۹۹۹ حسیت (۱۹۹۹ مدیت ۱۹۹۹ مدیت ۱۹۹۸ مدیت (۱۹۹۸ مدیت ۱۹۹۸ مدیت (۱۹۹۸ مدیت ۱۹۹۸ مدیت (۱۹۹۸ مدیت ۱۹۹۸ مدیت (۱۹۹۸ مدیت (۱۹

الإعتاق شماعات وعلك عي يوم كعا

وبعض أهل السروط يكسون بعد قولهما الوهريّا من ألبو عقاده المولوديّة تمالي أعشباه وبأعضاء من الذال متاقّا صحيحًا حائرًا، وأحرجه عن سكه أأورقه وحرب رضار حراً عن يدنعه لاحق أما ولا تأحد سواء حايه سوى حق الولاد، وليس لأحديق من بالله ورسوله واليوم الاخر استعاده واسترقافه وإعادته إلى الرق والمسودة والدافة العاني مي كونه تملوجٌ له وات عدا الإعناق، وذلك عن يوم كذار

وكان أبو حيمه وأصحيه رحمهم اله يكتبون الحماكتاب من قالان يعنى الولى شمركه قالان الفلاي ألك كان عملوكا لي إلى أن أعضك و فيني أعشك لوجه اله تعالى وطلب نوايه، وأنا يومنيا، فسحيح العقل والنادة لا عقة في من مرض و أو خيره جائز ولامور أوتذك عند صحيحا حير التعدا بنا اللام أشروا عليك شرطا، ولا خطف، منك مالا عصرت وحراك لك ما للاحرال، وعليك ما عليه، ولا مسل في و لا لأحد عرب ولي ولا عدر ولاء عرفك، وذلك في شهد نساس سنة كذا .

وإلها كتبوالوجه الله تعالى والأناص الدس من يقول ارذا اهتف رباء وسمه ألا سرجه الله تعالى الابطرة والله تعالى والمنافقة والمرجه للا علة للى من مرض الالاعتلال وعنو المسجيح بعشر من حسره المال، وأبراد والدواء والاس شهره وخون والعتم والمحجو بعشر من حسره المال، وأبراد والدواء والاس شهره وخون والعتم والمحجو بسبب للمساود الان المنون والمعتول معمل المعاده وإلما كتبوال على والمحتول بالمهم على المنطقة الإعمال عد بعض المعلمات وإلما كتبوال عنه المنطقة المعتول أو المعلم بالمسرطة وإلما كتبوال في أدنو ها عليال عسرطة والا المسلمات منك مالا داملة المعتوى والمنازعة والمنازة والمنازعة والم

و بن کیاں الاعتباق علی مال بکتب فیما ایمد فوقه عنظا جنتزاً باطاً علی کانا دیتاراً وقال هذا العبد منا العتز بیدا الثال، فیمد ذلك إن كان الوس قبص المال مكتب ا و أبض

<sup>(</sup>١) وهي ط عن دلت

المُعنى هذا هذا المان بإيضاء المعنى هذا فلك إيناه ، ويرى إليمه من فالك كلد براءة قبيض واستيفاء ، وإن لم يكن قبض المال يكتب فجسيع هذا المن دين على هذا المعنق لهذا المولى لا براءة الهذا المنق عنه إلا بأداء جميع فلك إليه ، ولا سبيل لهذا المولى عليه إلا سبى الولاء ، وطلب الجعل، وذلك بتريخ كذا .

١٤٦٠ - وإدا أعنق عبداً او أمة هما قه وبينهما تكاح، وقهما أولاد، أعتقهم جمعة يكتب أعتق عبداً ويسميه ويحليه وأمته فلالة ويسميه ويحليه وأمته فلالة ويسميه ويحليه أعتقهم وحمالة وأعنى أولادهما معهما وهم فلال وقلالة وهو يملكهم جميماً أعتقهم جميعاً لإنتفاء مرضة الله نعالى، وظلها جزين أواد إلى آخر ما ذكرنا.

1918 - وإدا كان العبد مضاركا بين النين أو أكثره وقد أعلقاه، أو أو أعلقوه جميعًا يكتب عدا من فلان العبد مضاركا بين النين أو أكثره وقد أعلقاه، أو أو أعلقوه جميعًا يكتب عدا وقد أعتقاف، ويكتب بصبب كل واحد منهما في العبد حتى بعرف مخذار ما ثبت تكل واحد منهما في العبد حتى بعرف المواحد، قالوا: والأحوط للشريكين أو الشركاء في العبد إذا أواد، وأعلق العبد من غير حلل وضمان بلحق واحداً منهم أن يوكلون به رجلا حتى يعتقد الوكين؛ لأنه قضا بشفق خروج كلامهم معاً محيث لا يتقام البحض و صدهم التقدم، فالمتقدم بصير معتملًا كذه، ورجب عليه الضمان عند ألى يوسف و محمد رحمهما التقدم، فالذه وسر.

وإذا وكنوا رجلا بذلك يكتب: هذا ما شهد عليه الشهود المسمون أخر هذا الكتاب، شهدوا جميعًا أن فلانًا وكيل قلان وهلان وفلان أعتز عبدهم فلانًا، وهر مشترك بينهم بانسوية أثلاثا أعنفه هذا الوكيل مجانًا بغير موضى، أو عنى كذا إعتاقًا صحيحًا من خالص مالهم وملكهم، قصار هذا العبد حراً بإعتاق وكيلهم هذا إياه لا يباع، ولا يومت، ولا يورث، ولا يملك بوجه من الوجوه، ولا صبيل لهؤلاه الوكلين عنيه، ولا لأحد من الناس من غير سبيل الولاء، فإن ولاه لهم حال حياتهم، ولعقيهم بعد وقاتهم.

وقيما إذا كان العنق على مال، وقيص الوكيل الدل منه لهم يكتب قبول العمد. العسّرُ على ذلك المال، ويكتب: فيض الوكيل المال منه نهم، وإذا لم يفهض الوكيل. بكنب على نحو ما بينا فيما إن كان العبد لواحد

۲۰۱۸۸ وإذا عنز أحد الشربكين بصمه من قالان العبد المشرك، فعمى قبل أن حنيم و حدد في: بالساكت عبدرت قلائة إن كان المعنق موسراً، وغيران إن كان المعنق محسراً، وعلى قول أبي يوسف ومحمد وحميما الله: إن كان المعنق موسراً، فللساكت حق المسجد، وإن كان الحالين العبد يعنق خل المسجد، وإن كان الحالين العبد يعنق خله علي، والو لا مكله عليه، وهو قول الي أبي ليهي وحمد ان .

وقال مامك والشاقعي وحمهما القدا إن كان انعني موسوك فا فواب فيه كمد قال أبو يوسف و محمد وحمهما القامعالي، وإن كان معسوك عثل نصيب الفتق لا عرب ورفق نسب السائلة شارتصرف فيه ما تباه

وقال بعض الناس: بعنق العلمة كله، والسماكات أن يصدن العنق في د نندل له موسراً كان أو معمراً، وتس له حق المستعاد العلم، والمساقة معروفة في كتاب العناق.

وإن أراد الساكت أد يكتب كاناً على قول أبي حبيبه وحمه الله يكتب المهدوا أن فلاناً أعتق حمله لصبيبه من المبلوك المستولات وبين شريكه فلان وضم هذا الملوك كنا و هليقه كان وقد أهنل هذا المعتق عسبيبه بغير إذى شريكه فلان عشش فسحيف و المعتق كان موسراً وهذا الإعتاق حتى ثبت ثلاثة حيارات للشريك الساكت على قول أبي حنيفة وحمه لغاه فا فناو نقسين شريكه المعتق قيمة بصبيبه و كانت فيمه المبيد مثلا مشرة مثانير منفوج الفاء من اللذي لهم بصيرة في ذلك ومعرفة وهم عدول المرفع الساكت الأمر إلى القاضي فلان، و دعى على المعتق هذا المقدان، فعضى الماضي له بذلك لما أنه وفع اجزيات على المعتق هذا المقدار يكتب للشدر دين على المعتق هذا المبريكة المبدعي، وإن قضياه سميق هذا المقدار يكتب وقصه هذا المفدار المحتق هذا المعتق هذا المعتق المدعق والمهادي والمها على جهة المعتق هذا المقدار الكتب

وفي اختيار استسعاء العبد يكتب: فاختار الشريك المدكت استسعاء العبد في بصب فيمته ودلك كذاء ورفع الأمر إلى الفاضي، فألزم القاضي العبد، فعلي العبد أن يمنعي له في ذلك، وإذا سعى، فهو حرص جهتهم، ووالا دينهما، وفي اختيار إعتاق نصبيه يكتب كتابًا، فاختار إعناق نصيبه وأعنقه، فصار حراً من جهتهما، وولا المنابية ما يكتب كتابًا، فاختار إعناق نصيبه وأعنقه، فصار حراً من جهتهما، والاعتار بينهما، وإن كان المعنق معسراً معروفاً بذلك عندالناس حتى الساكت استسعاء العبد يكتب: وكان هذا المعنق معسراً معروفاً بذلك عندالناس حتى أثبت للساكت خياران عداً مي حيفة رحمه افه، فاختار استسعاء العبد في نصف فيمته وذلك كذاء فأمضى القاصي فلان اختياره، وأنزم العبد ذلك، ويصير العبد حراً منهما إذا سعى، وولا عديكون بينهما.

وإن اختار إحتاق نصيبه يكتب على نحو ما يكتب لو كان المعتق موسواً، ثم في كل موضع اختار استسعاء العدد، ونجمه نجومًا يكتب: فأمضى القاضى اختباره، وألزم العبد فيمة نصيبه، وقالك كذا، ونجمه عليه نجومًا ثلاثة في ثلاثة الشهر ليؤدى عند القضاء كل شهر كذا، ويتم الكتاب.

فإن صالح العبد من فيمة تصبيه على مقدار أقل منها يكتب: وصالحه من قيمة نصبيه على كذا مؤجلا إلى كذا، فإن تيم نجومًا، ومضى شهر، وأدى نجمًا، وأراد أن يكتب بذلك كتابًا، ومضى شهر، وأدى نجمًا، وهو كذا، ويقى عليه كذا على نحر ما يكتب بذلك كتابًا، ومضى شهر، وأدى نجمًا، وهو كذا، ويقى عليه كذا على نحر ما فلان إصله إذا وكان المعتق معسرًا، فاختار الشريك استسعاء العبد في نصف فيمته، وفيم دلك عليه نجومًا في كذا من الشهرر كل شهر كذا، قمضى شهر، فاستوفى كذا منه، ومضى شهر، فاستوفى كذا منه، ومضى شهر، فاستوفى حد كذا، واستوفى منه أيضًا بعد الشهر الثالث كذا، وهم أخير النجم، فلم يبق له عليه، ولا قبله، ولا هنده، ولا معه شيء، لا قبيل ولا كثير، وعنن كله عنهما جميعًا، فهو مولى لهما، ولا اعتباء نعيقها، ويتم الكتاب،

وإن أراد أن يكتب كتابًا على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله يكتب: أعنق فلان جميع نصبيه من المعلوك المشترك بينه وبين شريكه فلان، واسم المعلوك كذا حتى عتى كله عليه على قول من برى ذلك وهو أبو يوسف ومحمد رحمهما الله، وكان المنق موسراً معروفًا بذلك عند الناس، فعالمات الساكت مفيمة نصبيه، ورفع الأمو إلى قاض فلان، وأمضى ذلك، وألزم المعنق قيسة نصبيب الساكت، وحكم بعتق المعنق من قبل المعنق، ويتم الكتاب.

وإن كان لفعتن مو سرا يكتب وكان العنق معسراً معروفًا بلائك عند الباس، حتى يشت للساكت حق استسعاد العند في قيسة نصيبه، فأحد العبد بذلك، ورافعه إلى فاص قلال، وأسطى ذلك، وأمر العبد المنق بالاستسعاء في قيسة نصيب الساكت، فذلك دين للساكت على العبد، وجعل العبد كله حراً من جهة المعتق، وو لاء كندله، ويتم الكتاب.

1919 - إذا عمل صدار على خدمته مسة يكتب. شهدوا أو علاقا أعمل عبده المسمى كذا و حبيته كذا إعداقاً صحيحاً حائزاً دافداً على أن يخدمه سنة كاملة الناعشر شهراً ، أرابها كذا ، وأخرها كذا يخدمه هيما رأى مولاء ، ويسما ذاله من أنواع المندمة حيث شاء ، وأبيل شاء ، وكيف شاء ، وفيما محل في الشرع لبلا و بها أفي الوقت العناد خدر ما يطبق ، وقبل خلال منه هذا العنل بهذا البدل، وصمن خدمته على هذا الوجه ، فعما رحراً لوحه اله تعمل لا سسل له علمه إلا سيس الولاء ، وإلا ظلب هذه الشدمة المنادة والمنادة المنادة والمنادة على در والمنال المنادة والمنادة المنادة المنادة والمنادة المنادة والمنادة المنادة والمنادة والمنادة والمنادة المنادة والمنادة المنادة والمنادة والمنادة المنادة والمنادة والمنادة

۱۹۰۱ - وليقة بدل البينى: شهد الشهود المسمون أخر هذا الكتاب أن فلاأ. الهدى أفر طائد أنه كان عار أن فلاأ. الهدى أفر طائد أنه كان عار أن العلان قبلك صحيح واحمد لازم و تمديد رمالًا، ورغب في عنقه، فسأله أن بعدته على كذا، فأحابه إلى ذاك، وأعنقه بهدا احعل عنقًا صحيحًا لارجعة بيد، ولا بينونة، ولا تعلق عماطرة، ولا إضافة إلى وقت مستقبل، فقيل هو دلك منه تحافقته إلياه قبل الإفراق والانستغال مفير طلك، فعنق به، وصار حراً ماذكًا لتعدم، وهذا اجعل هير له عليه حالاً يأحقه منه منى تعاد ولا استناع له منه، ولا يواحة له مه ولا يؤداه له.

ا ۱۹۱۵ - بعداني العدد بحكم الرصاية شهدود أن فلاقا بعني ابن المبت أقر طائمًا أن أباد هلاك قد كان أوسي إليه في حياته أن يعنق عبده وعمد كه فلان يسمى العبت. ويحديه بعد وفياء توجه الله تعاني لايشترط فيه شرطاء ولا يحمل عليه مالا، وإنه قد فل من أنه ملاك هذه الوصيمه وإن أباد هلاك توفي، ولم يرجع عن ذلك، ولا عن شيء منه، وينه بغذ مذه الرصيم بعد موت أبيه، وأعنق فلانًا وهو العبد الذي كان أوصي به إليه أبوه، وعمار الإحرار، وعليه ما على الأحراد الإ

سيل له عليه من استرقاق واستخدام أو استسعاد، فقد صار في يده من تركة أبيه مثل قيمة حذا العبيد الذي أعتقه، ولا سبيل نه عليه إلا سبيل الولاء التي ثبت في الشرع للمعنق حال حياته ولعقبه بعد وقاته، ويتم الكتاب.

٧٠١-٣- وإذا أعنق آمته، ثم زوجها بعد العنق بكتب: أفر فلان في جواز إفرازه طراعً أنه أعنق أمته السماة فلانة الشركية أو الهندية إعناقًا صحيحًا إلى احر كتاب العنق. نم يكتب بعد كتاب العنق: ثم إن المعنق هذا بعد العنق الموصوف فيه تزوج معتفته هذه بمحضر من الشهود المرضيين هلى صداق كذا ديناوًا نروجًا صحيحًا، وإنها زوجت ضبها منه ترويجًا صحيحًا في ذلك المجلس على الصداق الذكور، ويتم الكتاب.

#### الفصل اخامس في التدبير

الامامة ما كان مساور مساور والماه في الأصل الكليب: هذا كتاب من طلال ابن فلان ابن معاونه فلان الفلائي إلى أعنقنك بعد مولى لوحه الدندة تواني وطلب ما عسوس النواس، وأنا وطلب ما عسوس والنواس، وأنا ومنغ صحيح، وأراة وذلك صحة الدن الآل بير الصحيح والمريض، سواء أي من مرض، ولا غيره، ولا حاحة إلى دلك، والأناسير الصحيح والمريض، سواء في أنا كل واحد منهما يعتبر من نفاه المال، والعاجمية من الفيقر الان من مذهب بعص في حياته، وجماع بين الفيقي، وجمع بيهما احترازا عن أول ها! المعاديم بين الفيقي، وجمع بيهما احترازا عن أول ها!

نم يكتب ولى ولادك، وبرلاء عشيقك من معدنك، والطحادي قان يكتب: ولى ولاء ما عنق ملك مالاندر الملكود في هذا الكتاب الآن من مدهب بعض العلماء أنه إذا مات المولى، وعليه دين مستخرق للشركة، عالمبر لا يمنق، بن يكون رفيفً بهاع بالدين المنى على مولاء ولا يكون للمولى عليه ولاء في هذه الحالة، عملي كتب الى ولامك على الإطلاق كنان حطأ على قول هذا القائل، وصبيانة الكتب عن الشعاً والهيئة ما المكن

وبعض أهل الشروط بكتبواء: هذا ما دير فلان عبده وعماك ومرقوة مالهنادي أو الرومي أو التركي السمي دلات، ويذكر حليه .

ثم يكتب وحمله حرا بعد مونه نديراً مطلقاً عبر مقيد صحيحاً دهاله فكر بناع. والاير هست و الاعراث ، والا نقل من ملك إلى ملك الاوجعة فيه ، والاينونة ، فهو مدير فهذا المولى مادام هذا المولى حياً ينتقع به كما بالعبد غير الميع ، وما يشبهه ، وهو حرابعد وفائد الاسبيل الأحد عليه من ورثته الاسمل السماية فيما الابخراء مد من النبك ، وإلا سبيل الولاء فإذ والاه العقدة من حدة ، وصدقه هذا الدير في كوله عموان الدولة النديراء وذلك في صبحة بدن هذا المديرة وتبات عقبه وجواز أمرداه وعليه.

وبلحق به حكم الحاكم ، فيكتب: ثم إن هذا الولى أراد بيع هذا المدير من فلان . فعاصمه الدير فيه خصومة مستقيمة بين بدى قاض عدل نابد القضاء ، فحكم له علمه أنه لا سبيل إلى بيعه بمكم هذا التدبير بعد ما وقع اجتهاده ورأيه على ذلك عملا بقول من قال: ذلك من المدام، وأحد باحديث الوارد فيه ، وأشهد على حكمه حضور مجلسه ، وذلك في يوم كذا .

90 - 19 - إذا كان العبد بين شريكين دير أحدهما بصبيه يكتب: هذا ما دير غلاف جميع عمييه ، وهر الصف مثلا من جميع العبد الهدى السمى فلاه الذي هو مشترك بينه ويين فلان نصفين ، فجعل نصيبه منه ، وهو النصف مقبراً مطلقاً في حياته ، وحعل مصيبه حراً به درواته ، ويتمه على نحو ما بينا ، ويكون فشريك الأحر حيارات ثلاثة عند أبي حيفة رحمه أنه إن كان الدير موسراً ، وخياران إن كان معسراً ، ومنشهم حقه عي منظمين إن كان الدير موسراً ، وهي الاستسعاء إن كان معسراً ،

قإن أواد أن يكتب على قول أبي حبيعة رحمه الله أو على قولهما يكتب على محو ما ذكر تافي قصق العتق وفي عسل التصمين يكتب وطائب الشيئك السائت المبر بقيمة نصيبه يوم التدبير وذلك كذا دماراً عقوم المتوسن، وقدمه إلى فاضي عنل جائز الحكم، فألز ما أف ضي المبر دلك، وقص المناقت ذلك من الذير ماماً، وبرئ المبر إليه من ذلك براءة قبض واستنفه، وصبار جميع هذا المبلوك دديراً للمبدر ها دوز فلان يعنى المبدر دون مبائر الناس أحمعين، ولا سبيل للسائت هذا بعد هذا على الشوبك المدر، ولا على الشوبك المدر، ولا على قصيف وإذا حدم بهذا المبر حائث للوث، فهذا المبرر عمر بوحه السيل الاسبيل لعمل المبلر سبيل إلا المبلل والاسبيل الولا، وإلا سبيل المبلر سبيل إلا المبلر المبلر سبيل الإسبال القائمة والاستيار سبيل الإسبال المبلر سبيل المبارة عن هذا أعلم .

ده ۱۵ م ۳ العبد إذا كان بين اثنين، وكدا رجلا بالتدبير، يكنت فيه على نحو ما بينا فيما إذا وكلاه بالإعداق غير أن في فصل الإعداق، إذا قال الوكيل، أهدته عنهما أو قال : هو حر عنهم، أو قال، نصب كل واحد منهما حراعن مالكه فذلك بكفي، ويعنز، نصب كل واحد منهما منه في احال، وفي فصل التدبير لا بد وأن يقول: ديرت نصب

كل واحد منهما من هذا المملوك، وجعلت بصبب كل واحد منهما حراً بعد موته حتى يعتق نصيب كل واحد منهما بموته، أما قو قال: هبرته عنهما أو قال: هو حر عنهما بعد موتيما، فإغايمتن بعد موتهما، ولا بعنيّ تصيب من مات متهما أولا بموته -والله أعلب

#### الفصل السادس في مهات الأولاد

١٩٠١ - ٣- هذا ما شهد عليه الشهرة المسمون المراها الكتاب سهاروا جداماً أن فاراه أو عندهم، وأشهدهم على إفراد طائماً أن جريته التركية أو كهلاية فسساة فلالة، و يحلم، أم الدولة ولادت ماه على حرائبه الما السمى كالأوبيده للسماة الساء في أو راده حال الميان ولادت ماه على حرائبه الما السمى كالأحياء على عليكها من غيرهم وحد من الرحوه وساء من الأساف، وقد فضى مذلك قضى مدل جائم الحكم بعد جهال حسومه معنوة مستقيمه وقعت بيسما بين بدي ذلك القاصى و وهي حرف بعد وانه لا سبيل لأحد من وردته سبها إلا سبيل الولاء فإن ولا عا نعاضه من بعده وقد سبعان عليها أي استذاء سبيل السماية الأنه لا في المرح من شب ملك إلا إدا كان الأثرة من المولى في غرض و ويمنتني على شرطه وإن كانت المرح من شبل من المعلق منعظ استيان حلقه أو بعض حلقه و يستني على شرطه وإن كانت طرح عني إقراره طائماً أن حريت قلاة مراه والده المفعل عليه المعمودة على إقراره طائماً أن حريت قلاة مولا عد المفعلات المنفود مولا عد المفعلات المنفود مولا عد المفعلات المنهدة والده المفعلات المنفود مولا عد المفعلات المنفود مولا أن المفعلات المنفود المفعلات المفعلات المنفود المفعلات المفعلات المنفود المفعلات المفعلات المنفود المفعلات المفع

#### الفصل السابع في الكتابة

10.10 - بيب أن يعلم أن أهل الشروط المتلفوا في المداية مكتاب الكتابة، فكان أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله يكتبون: هذا ما كاتب عليه فالان علوكة فلان الفلائي، وكان الطحاري والخصاف وكثير من كبار أصحابنا بكتبون: هذا كتاب من فلان الفلائي للملوكة فلان الفلائي، وكان يوسف بن حالد يكتب: هذا ما كتاب ما كاتب عليه فلان الفلائي، وكان آبو زيد الشروطي يكتب: هذا ما شهد عليه الشهود المسئون أحر هذا الذكر، شهدوا أن فلان ابن فلان أقر عتنهم طائماً أنه كاتب عبده فلان، وقد عوفناه معرفة صحيحة بعبته واسهه ونسبه، وأشهدنا على نفسه في صحة عقله وبدته وجواز يقراره إلى آخره، فقد الخلقوا في البداية بكتاب الكتابة من هذا الرجه.

واتقى عامة أهل الشروط أن من الأشرية يكتب: هذا ما اشترى خلاقًا للبصريين هن أهل الشروط، وقد مر ذلك في صدر الكتاب، والفقوا أن في فصل الخلع يكتب: هذا كتاب من فلان، وقد مر ذلك أيضًا، واتفقوا أن في الأفارير لكتب: هذا ما شهد عليه الشهرد المسمون إلى أخره.

بعد هذا قال أبو حيفة رحمه الله وأصحامه وحمهم الله: الكتابة في معنى البيح والشراء حتى صح كتابة الآب والوصى عبد الصغير كما يصح يبعهما، ويصح فسخ الكتابة كما يصح فسخ البيح، ثم في البيع والشراء يكتب: هذا ما المشرى على ما يأتي "ا بينامه في فعمل الأشرية، فكذا ما كتابة التي في معنى البيع يكتب: هذا ما كتاب، ويوسف بن خالد هكذا يقول أيضًا: إن الكتابة في معنى الشراء إلا أن عنده في الشراء بكتب. هذا كتاب ما استرى على ما سبق بيامه في فصل الأشرية، فكذا في الكتابة بكتب: هذا كتاب ما كاتب.

<sup>(1)</sup> وفي م على ما مر أمكان أعلى ما يأتي .

والطحاوي واختياف يقو والا: الكتابة القدينتاج فيه إلى الإحبار عن أمر منقدم، فإنا يكتب. كاتب قلال عنوكه فلائا، فكان كاخليم، فإن في الخليم يحتاج إلى الإحبار عن أمر منقدم، فإنه يكتب: خالج المرآنه لم في الحلج يكتب هذا كتاب من فلان، فكفا في الكتابة بكتب: هذا كتب من فلان يحلام التبراء، فإن في التبراء لا يحتاج إلى الإخبار عن أمر متقدم، فرمه لا يذكر في فتاب السراء ملك لبالج ولا بدء الذي ينتي عليه صحه لشراء

وأبو ربد المدروطي يقول: الكتابة ليست في معنى البيع من كل وجه حتى نفحق بالديج الأن الديع سادلة مال بدل، والكنام صادلة مال بما لدل ويثبت خبران دينًا في الذمة في الكتابة، والاينبت في البيع، وبيس كالحقع من كل وجه أبضًا حتى نفحل به الأن الحتم الايحدين لصبح ومد وقومه، والكنابة تحمل القسع مدوم عها، همدر الحقها بالحالج وبالشراء، وأخفناها بالأكارس، وفي الأقارس يكتب، هذا ما شهد عليه الشهر والمساور يلاحلان فكان في الكنابة

صورة ما قت أصحان وحمه القادى عبد قال عبد قال الناقلال الثاني عبد قال الناقلال الثاني عبد قال الناقلال الثاني على القدد عبد وزن سبعة بادب خبراً في خسل سنون كل سنة من در فيه والدي يكتبوا عبد أو إلى خبير والمناقل خبير والمناقل المناقل المناقلة والمناقل المناقلة والمناقلة والمناقل المناقلة والمناقلة المناقلة والمناقلة والمناقلة والمناقلة والمناقلة والمناقلة والمناقلة والمناقلة والمناقلة المناقلة والمناقلة والم

۲۱۱ رنیم انسی .

١٤) وفي ومحد أول مكان محل وقال أول

غريهن، أما المُكانب غير محير على أداه بدل الكتابة، في حتاج في حة «إلى زيادة غريض

ثم إذا أباسنيفة وأصحاله وحصهم الله لم يكنبوا في صف الكتابة: على أن لا يتروح المكانب مددم مكانباً إلا يؤدن المولى، وكان الطحاوى والخصاف يكتبان ذلك، ويكتبان أيضاً، وعلى أن يسافر مادم مكانباً أبنسا ضاء في سعر أو براء وإما كتساعلى أن لا منزوج مادام مكانباً أبنسا ضاء في سعر أو براء وإما كتساعلى أن لا منزوج بعون إذن المولى إلا أن بشنوط ذلك في عقد الكتابة ، إنه كنبنا : على أن يسافر معدام مكانباً غرزاً عن فرل بعض أهى المدينة، وإن مذهب بعض علماه أهل المدينة أن المكانب لا يملك لمدة من فر إذن المولى إلا أن تكون المسافرة مشروطة في الكتاب

شم دال : يكتب فإن عجز عن شيء من هذه التجوم الو أخره عن محله ، فهو مردود في الرق، وإنما كتبنا هذه مع أنه ثابت بدون الشوط نحراً أعن قول جابر من عبد الله وهمي الشاعته ، فإنه كان يمول : إذا شرط في الكتابة أنه إذا عجز ، يرد في الرق، فعند العجز برد في الرق رضي العبد بذلك، أو سخط، وإن لم يشتوط ذلك مي عشد الكتابة لا يودهي الرق إلا يرضى العبد، فبكتب ذلك تحراً عن قوله .

وكان السلمي وأبو زيد الشروطي بكتبان. فإن عجو عن شيء من هذه النحوم أو عن تجميع هو من هذه النحوم أو عن تجميع هو مودود هي الرق، وإعاكتبنا ذلك نحرزاً عن قول أبي يوسم وحمه الله فإن من مذهب أبي حيفة ومن معد وحسهما الله أن المكاتب بدحل عليه نجم وطالبه موالاه بذلك ورمع الأمر إلى المعاضى ينظر عن فائك إن وجد السكانت ما الاحضراً بدفع ذلك إلى موالاه بذلك من جنس حيثه، وإن كان أده الله غالب برجى فلوسه أحكم المنافض به مران أو تلاثة على حسب ما يوى الفاضى في دلك هون أن أن ما حل عليه وإلا رده في الرق، وقال أم يوسف رحمه ١٩ الله: الا يرد في الرق حتى بشوالى عليم نجمان، فإن عجز عن شيء من مده النجوم، أو عن نحير، برد في الرق حتى يهمر الرق مجمعاً عليه .

نم قال: كتب فيدا أخذه فالإنامته، فهو حلال له، إنما يكب: هذا حتى لا يتوهم أن العرقية ما ترى وسع وعداد المعقود عليه إلى ملك المولى يعزم المولى ردمها أخرة من البدل، والطحاوي كان لا يكتب هما الآن ما أخذه حلال له سون الذكر الآنه كسب عدد.

تم یکنب: و بن أدی جمیع ما کانیه عنیه مهو حو فوجه الله تعالی، هکدا کان یکنت آبو حتیفه و أصحابه رحسهم آنه ، و کان انظحاوی لا یکنب ذلک ، و بقول: م مدهم، علی رضی الله عه أن المکانب یعنل بقدر ما أدی ، و من مذهب عبد الله بن مسعود رضی الله عنه آن المکانب إذ آدی نلب بدل الکتابة أو ردمه یعنق، ویصبو خریسًا من غرابه الولی فیما بقی علیه

وقال زيد بن نابت وعسد الله من عمر وعائشة رضى الله عنهم. لا بعض شيء منه علسه شيء من مدل الكشامه ، ومند روى هذا عن رسول الله يُظِيّر ، وهو صفحت عماسة العلماء، فمنى كتبنا : وإن أدى جميع ما كانب عليه ، فهو حر لوجه الله تعالى حتى بنعلق عيقه بأداه جميع مدل المكابة كان هذا شرطا لا تعتضيه العمد عند على وامن مسعود رصى الله عنهما ، فرنما يرفع إلى قاضي يرى مذهبهما ، ويرى فساد الكتابة بالشروط الفاسدة فيطفها ، فذكر هذا يعم مضواً ، وتركه لا يقع مصراً ، وكان مركة أولى .

لم يكتب، ولفلان ولامه وولاء عنيف، وإما يكب ذلك اتباعًا المساف، وكان الطحاري يكتب ولاءه، ولا يكتب ولاء عنيفه، فإن ولاء عنيفه عد لا يكون اله، فإن حذا المعنق لو تزوج بأمة، وحدث له منها ولد، فأعنق مولى الأمة الولد، فإن ولاء هذا الولد لا يكون تولى الأس، وإنما يكون لولي الأم، ويتم الكتاب.

ولا ير من التأخرين من أهل هذه الصيعة بكتبون على حسب ما كان يكتبه أبو زيف معى الكتابة الحاكة يكتبون: هذا ما شهد عنيه انشهره المسبون ا هو هذه الكتاب شهدر، جميعًا أن قلان ابن قلاد أقر أنه كانب علوك فلاقًا الفلامي بسعيه وبحليه على كذا درهما كتابة عسجيحة جائزة بادلة حالة لا فساد قيبا، ولا حيار، ولا عده عليه أن بؤدى ما شرطه عليه إلى المولى من فير تأخير على أنه إن فرط فيه، فلم يؤدّها إلى أثلاثة أيام، أو أدى بعصها دول بعصر، فلمولاه بعد ذلك أن برده في الرق، وما أحده الولى منه، فهو حلال له، وإن أداما كلها إليه على هذا الوجه، أو إلى غيره فمن يقوم مقامه في بعض حقوقه في حيافه، أو بعد وعاته، فهو حر، ولا سبيل لمولاه عليه، ولا لورت إلا مبيل الولاء، فإن ولاءه لولاء حال حياته، ولمقيد بعد وداته، وقبل هذا لكاتب منه هذه الكتابة مواجهة، وصدق الكاتب هذا الكاتب هذا في كونه علوكًا له يوم كانبه. وقضى لصحة هذه الكتابة قاض من قضاة المسلمين، ويتم الكتاب.

وفي الكتنب الوجنة بكتبون كتابة صحيحة جائزة تتجمة نجوماً عشوة مؤحلة بعشرة أشهر متوالية، أولها غرة شهر كذا، وأخرها سلخ شهر، كذا كل تجم منها، كذا يؤدى عند مضى كل شهر منها نجم، وعلى هذا المكاتب عهد الله وميثاته أن يحتهد في أداء كل نجم عند محله إلى مولاها، ولا يقصر في ذلك، ولا يتوارى عنه على أن هلا المكاتب إن عجز عن أداء هذا الله على هذه النجوم، أو أخر نجماً عنه عند محله إلى ثلاثة أيام، فلمولاه هذا أن يرده في الرق، أو يكتب: فهو مردود في الرق، وهذا أو ثق الأن في الوجه الثاني لا يحتاج إلى نسء من لأن في الوجه الثاني لا يحتاج إلى نسء من ذلك، مل بنفس العجز يعود إلى الرق، وما أخذ المولى منه من بدل الكتابة، فهو حلال له، وإن أدى جميع هذه النجوم من غير تأخر إليه، أو إلى من يقوم مقامه في فيض حفوده في حياته وبعد وفاته، فهو حر لا سبيل لمولاء عليه، ولا لمورثته من بعده، ولا لأحد من الناس إلا صبيل الولاء عليه، ولا لمورثته من بعده، ولا لأحد من الناس إلا صبيل الولاء عليه، ولا المورثته من بعده، ولا لأحد من الناس إلا صبيل الولاء عليه، ولا الورثته من بعده، ولا لأحد من الناس إلا صبيل الولاء عليه، ولا الورثته من بعده، ولا المناس إلا عليه من الناس إلا من وقول الورثة من بعده، ولا المناس إلا عند الناس إلا منهو الولاء الله المناس العاس إلا الولاء عليه، ولا الورثة عن بعده، ولا المناس إلا على من الناس إلا من إلى الولاء عليه، ولا الورثة عن بعده، ولا المناس إلا عدم الناس إلا عدل الناس إلا الولاء عليه الولاء عليه الله المناس العلاء على الناس إلى من الناس إلا الولاء عليه المناس العلم المناس العدم الناس إلى من الناس إلاء على الناس إلى الولاء عليه المناس العدم الناس العدم الناس إلى المناس العدم الناس العدم

100 - 1- إذا كاتب عبده وأمنه وهمها زوجان، يكتب في ذلك: شهدوا أن فلاتًا كاتب عبده فلاتًا وهي امرأذهذا كاتب عبده فلاتًا وبمدعبه وبحليه، وجارته فلاتًا ويسميها ويحليها، وهي امرأذهذا العبد كاتبهما جميعًا كتابة واحدة على كذا درهمًا، وجعل نجر مهمها واحدة وهي كذا وكذا من ألمدة أولها كذا، وأخرها كذا، وكل نجم من ذلك كذا، وكل واحد منهما كفيل ضامل عن صاحبه لولاهما هذا الجميع ذلك ضماتًا جائزاً ملتومًا في الشرع، وعلى فلان وفلانة عهد أنه وميثاقه أن يجهدا في أداء مال عدد الكتابة إلى مولاهما فلان، وذلك في يوم كذا من شهر كذا.

ومن أهل الشروط من يكتب بعد توقه: وكل نجم من ذلك كفاء وهلى أن لا يستل واحداً منهما، ولا شيء منه إلا بأداء جميع بدل الكنامة، ويترك كفالة كل واحد منهما عن صاحبه حتى لا يطمن طاعن أن هذا كفالة الكانب وكفالة بدل الكنابة، فلا يصبح، وإنه حسن، وعلى هذا إذا كانب عبدين له يكتب عي ذلك: كنتب عبديه فلإثا وفلائاً مكاتبة واحدة بكذاء وجعل تجومهما واحدة إلى أخر ما ذكرنا على أن للمولى آن يأخذ كل واحد منهما بجميع هذا المال، وعلى أن لا يعنق واحد منهما، ولا شيء منه إلا بأداء جميع هذه الكاتبة، وإذا هجز هن شيء من ذلك، فله أن يردهما في الرق.

۲۰۱۵ و ۲۰۱۵ و إن كاتب عبداً وأمة ته وهما روجان ومعهما أو لاد صغار يكتب:
كاتب فلان عبده فلان وأمته فلانة وهي منكوحة هذا العبد وأو لادهما وهم فلاس وفلان وفلانة وفلانة وهم صبية صغار في حجر أبيهم وأمهم كتابة واحدة على كفا مرهما متجماً كذا قد كذا ترهما عنها عن محله عنى مضت عمسه أيام، أو كذا فلعلان هذا المولى أن برده، ويرد أيم أنه وأولاده هؤلاء في المرود، ويرد أمرأته وأولاده هؤلاء إلى الرق، وم أخط المولى منه من بدل الكتابة قبل ذلك، فهو قه، وإن أدى الكاتب جميع هذا المال على النجوم، فهم جميعًا أحراد، ولا سسل لمولاهم عليه المال على النجوم، فهم جميعًا أحراد، ولا سسل لمولاهم

1914 - وإن كاتب عبده الذير يكتب كاتب عبده الذير المسمى فلان وإن كاتب أم ولده يكتب: كاتب أم ولده فلانة ، وإن كانب عبدا مشركاً بينه وبين غيره بإذن شريكه يكتب: هذا ما كاتب قلان جميع العد الهدى المسمى قلان وبين حايته الذي هو مشترك بينه وبين علان نصفين بإذن شريكه فلان هذا على أنه إذا أدى هذا المكاتب هذا المدل إلى مواليبه هذين ، فهو حر ، وأدن الشريك فلان هذا المكاتب مفيض حصته مر ذلك، وأباحه له على أنه كلسا فهادعى قبضه ، فهو مأذون له في جميع ذلك إذنا مستقبلا ، وصدة ، شريكه وهذا العبد في جميع دنك مشافهة ، ويتم الكتاب .

۱۹۰۱ ۳۰ و وان كانب نصيبه من العبد المسترك بينه وبين غيره بإذن شريكه ، فقول: كتابة أحد اللريكين بصيبه بإدن شريكه عند فقول: كتابة أحد اللريكين بصيبه بإدن شريكه عند ألى يوسف ومحمد رحمهما الله الآل الكتابة عند مما لا تشجز أ، فذكر النصف في الكتابة يكون ذكر اللكل ، فيكتب كاتب ملان جسيع العبد الهندى المسمى ذلال بإذل شريكه على نحو ما مراء وإن كاتب مصيبه بغير إذن شريكه ، فهذا وما أو كاتب الكل بغير إذن شريكه مواه، وهناك بصير كله مكاتباً على الكاتب، ويتملك بصيب شريكه ، فهذا كاتب شريكه مواه، وهناك بصير كله مكاتباً على الكاتب، ويتملك بصيب شريكه ، فهنا كذلك، وعند أبي حنيية رحمه إن الكتابة مجرنة ، تغنص الكتابة على نصيب

المكاتب، فسحد ذلك يعمر إن كانب بعيم إفان الضريك، فالمشريك على الفسيح، وإن خاتب أن بإذان الشريك، فليس تلشويك حق الفسخ، فإدا أراد أن يكب بدلك كاناً على قول أس حتيقاً رحمه أنه يكتب، هذا ما كاتب عليه فلان الل فلان جميع بصيب، وهو الصحة من العيد الذي هو مشترك بينه وبين ولان على كذا

رافا أحد المكانب من العبد شيئا من بدل الكتابة كان للساكت أن بأخير بصف ولك إن كنات الكتابة معيم إدر الساكت و وإن كنائت الكتابة برداء ، فكذلك إذا ب بأدر له الشريك بشض الكتابة طبس لللساكت أن بأحد من ذلك نبيئا ، فيكتب : هذا ما كانب فلاد حميع نصيبه الى اخر ما فكران ويكت ، وقد أدنا له شريكه بكتابة نصيبه ، وتقضى بدل الكتابة ، وشر الكتاب ،

7 (۱۹۱۲ إذا كان العبد كله لرجل وكانت تصديه و فعدد أبي بوسف و مجمعه و حديد أبي بوسف و مجمعه و حسيسا الله لكتابة لا للحزاء وإذا كانب السعم يصبير الكل مكانيا، فيكتب عدام كانت علان نصف عدم فلان رجو سهم من سهمين من جميعه على كدا درهما كنابة همجمعة الكانب مه حراء ولا يكتب قيم همجمعة الني قولماء فإذا أدى هده الكتابة فيدا النصف الباني ، وأن يستسام في النصف بلك الكتاب نصف عبده فلان على كذا بلك الكتاب في هذه الصورة يكتب له . أقر فلان أنه قال كانت نصف عبده فلان على كذا النصف برامة إيضاء ويدم الكتاب ، وإذا نقره حكم النصف الباني على شيء يكتب له النصف برامة إيضاء ويدم الكتاب ، وإذا نقره حكم النصف الباني على شيء يكتب له النصف برامة إيضاء ويدم الكتاب ، وإذا نقره حكم النصف الباني على شيء يكتب له

1914 - إذا كاتب الأب عبد المدعير يكتب: هذا ما كاتب فلال على عبد ابته الصغير المسلى الان عائد الله يسامل العداء ويحلبه على كدادب أو هو مثل قبعة هذا العبديومنية لا وكس فيه ولا شطط، وفي هذا المقد الحرافها الصاغير وقراد لماله على الوحد الاحسن، وهذا الرائد صغير لا يلى أمر علت بعده، وإنما يمي عليه أنوه هذا بحكم الأنوة، وإذا النهي إلى موضع الأداء كتب وإذا أدى هذه الكتابة وعلتي، فلا

<sup>(</sup>۱) ويي ف المناتيكات ال

سبيل لأحد عليه إلا سبيل الولاء، فإن ولاه لهذا الصغير في حباته ولعفيه بعد وفاته، وينم الكتاب.

٢٠١٦٤ - وإذا كانت الوصى عبد البنيم يكتب فيه: هذا ما كانب فلان رصى فلان بعني أب الصغير على ابنه الصغير دلان وهو صغير في حجر هذا الوصي، ولا بلي عدًا الصغير أمر نفسه منفسه إنما يلرحليه هذا الوصر بمحكم وصبايته عليه كاتب عبد هذا الصغير أسمه فلال رهو غلام شاب، وبين حليته على كذا مكاتبة صحيحه، ويتم الأكتاب كما يتم كتاب الأس.

٢٠١٦٥ - إذا كانب الكانب عديه يكتب: هذا ما كانب اللان مكانب فلان عدد نفيه فلان الهندي، ويحلبه كانبه على كذا تنصراً لماله، وهو منل قيسة العبد مكاتبة صحيحة إلى توكا، فإذا أدى هذا المكاتب الثاني البدل بشماحه إلى المكانب الأول، فهو حراء وولاء دلول المكاتب الأول في حيانه ولعفسه بعد وغانه، إن أداه هذا المكانب الشاني، فالأول مكاتب هلي حاله، وإن أدى إليه بعيد ما عنق الأول، فيإن ولاء له ولمبده من يعده.

#### الفصل الثامن في الم الاة

٢٠١٧٩ - يكنب ماء الجها ما شهد عليه الشهراد المسمون أخرا هذا الكتاب أن ذلاتًا كالانصرانيا أوبهوديا أومجوسيا أوحربيا عابدونن أوصنها فهدادته تعالى إني الإسلام وزيته بزيمان به ونبيه محمد عليه الصلاة والسلام، وكره المحملة الكفر، وأكرمه بالتفوي وخلع عنه نباس الشوك، والبسه نياس التوحيد، ومن عليه بالإق اران بوبيته وراهيته وبجاجاه به محمد عليه الصلاة والسلام من عنده والتصفيق به والبراءة عماكات فيه من الكفر والطغيان وأجرى على نساله كلمة الإخلاص متبهادة أن لا إله إلا الله وال محمدًا عمله ورسوله، وأنقذه من الكفر والصلالة وعبادة الطاغوت، ووله إلى الصراط المنتفيع الذي ارتضاه لعبادت وتجاهم مه من أليم عقابه، وجمل إسلامه على يدي قلان، فأسلم على يديه البر والان وهانده فيعفا عنه مادام حيازز جني جنايف بجب أوشها على العاقلة وهو حمير مانة درهم فصاعدًا. ويتحمل عبه با يوجيه الحكم، ويا تدافا مات، فهو أولى الناس به بحانه وغاته، والادماله ولعقبه من بعده إلى لم له وارث يوثه، فوالاله "على دلك وعاقده من لاة صحيحة جائزة، وقيل قلاد موالاته هذه على ما وصف فيه قبولا صحيحًا، وقلجعل فلان لهذا الذي أسمع على بديه ووالاه، وعاقده عهدالله وميشافه ولأمة رسوفه أنالا يتحول بولاية هذاعته إلى غبره وأمرع نقسه بهده الموالاة والمعاقدة التي حرات بمهما النصرة وانعونة لها وضموركه الوفاء بدلك كندمه الم ينحول بولاءه عنه إلى عيره، وأشهدا على أنفسهما، وينم الكتاب

نسخة أخرى في حقا على سبل الإيجاز هذا ما شهد عيه الشهود إلى قولها ؛ إن فلالة أسلم على يدى الالدوحس إسلامه، ولم يكن له وارت سمو قريب و لا معيد من عصبة " أو صاحب مرض أو دى رحم، فوالى هذا الذي أسلم فلالة وهو الذي أسلم

١١] حكفا في ط. وفي موف عولاء ، وفي الأصل حولاه

<sup>(</sup>۲) وفي ج: عقبه .

على بديم موالأة مسحسحه ومعافده معافدة جالزة عي أن يعنفل عنه لراجني جناية معقلها العاقلة شرعكاء وياله إن مات، ولم ينزك وارثا فرينًا ولا مبينًا، وقبل فلان هذه اللوالاة وهذه المافدة فيولا صحيحاء ودلك في صحة الدانيما ونبات أأعنو الهما وحواز أمورهما طانعور وافين لاعنة بهما تنع صحة النصرف والإقراراء وجعار هذا الذي أسلم على مداه عالهم الفدوسية اقدان لايدحاول بولاءه عندإل غيروه وأشهيدا على أنفسهما، وينم الكتاب، والايجعى أن يكتب في هذا الكتاب موالاة لارصة، فإن له أن يتحرل بولاء إلى غرومه ليريعقن عنه.

٣٠١٧٧ - ولو والن رحيلا قيد أسلم منفسمه لا على بديه بعمور وبكتب فيمها: شهدوا أن فلانا أسابم وحمس إسلامه و وثم يكن نه وارث مسلم فريب ولا يعبد. فوالي قلال موالاة صحيحة حائرة، وعاقده على أنا معقا عنه إلى أخره.

وإن أملم على بدي رجل ولمايو له ووالاه عبر دهيج، ريكت بيه الشهدوا أن فلال أسلم على بد فلاد ولم بواله، ولم يعافده، ووالي فلانا، وبتم الكتاب على الوحد بالفني تعدم

ورن حتى هدا الدي أسلم جنابة نبلغ ارضها خمسي مائه درهماء أو يزبد مليها مقله الموازل لأعلى وعافلته ويكتم فمها شهدواأن فلاتا أسلم ووالى فلابا بتأريح كداعلي أن يعض عنه، إذا حتى جنابة ببلغ أر شها خمس مائة درهم. ويرث عنه إدا مات، فيكون أولى به في حباله وتماله، وقبل فلان ذلك منه، وكثيبا بينهما كنابًا. وهذه نسخته، وإن شده الكانف يكنب الوكتيها يلالك كتابا بتأريح كدنا بشهادة فلان واملاذ واهده لسيخته بالبو يكتب ناصم الله ووبفتح الكتاب فذي كنستا بينهساء تويكتب عملي أنا ذلك ووأن فلانا هذا جي جنابة أرشها خيس مافق وإن كان أوشها أكثر مي حيس ماتمهم مقداره، الم يكتب: وقالك في حال لم يكن النقل ولاءه عنه، وإن هلانًا وقومه عقلوا دلك عنه بقضاه فامل مرافضاة السلمين معني طالك عليهماء وهوا يومند بالعد القصاب فليس له أن شاهر لا يه لا اد عنه إلى غيره بعد قزر مع هذا الولاء بهذا النسب، ويتم الكتاب،

١٩٠١٪ وين أسلم دمهان ووالي كل واحظ منهما صاحبه يكتب فيه " شهده الن

١١) وفيء - وبنان مكان فانت.

فلاتًا وفلاتًا كانا جميعًا بصرائيين، فهداهما الله إلى الإسلام وأسلما، وحسن إسلامهما وبلات والمهما والمراهما والمراهما والمراهما والمراهما عن واحد منهما صاحبه وعاقده موالاه صحمة جائزة المبتحمل كل واحد منهما عن صاحبه ماتاما في الإحباء، إن جني أحدهما جناية ببلغ أرشها خمس مائة درهم فصاحفاً، ويرت كل واحد مهما صحبه إذا مات صاحبه المراهات ماحد أيهما مات أولاء عقبه من بعده ودالم يكن لواحد منهما والرث عمله أولاء فلائل منهما ولاه المبت مهما، وولاء عقبه من بعده ودالم يكن لواحد منهما والرث عمله على ذلك موالاة صحبحة ، وعاقده محاقدة جنزة ، وقبل كل واحد منهما عذه صاحبه على ذلك موالاة صحبحة ، وعاقده محاقدة جنزة ، وقبل كل واحد منهما الماحد عنى نفسه عهد الله وميشاقه أن الإينحول يولاه عنه إلى غيره، وصمن له الرفاه بذلك وأشهدا، وتبرانكنات.

### الفصل الناسع في انودائع

1919 - كتب فيد: أقر قلان طائعاً في حيل جور إقرار دين حيم الوجود أن وقلال أردع عند، كذا على أن يع عليها هذا الردع في يده العداد وعوار تقيد من عياده والاستعها إلى أحتى، والا حرجها من يدد، والا ينفيها إلى غير حرارا من غير صرورة -وعلى أنه إن استهاكها أو صياحها، أو حالت فيم، فيم ضامن و إلىه قيض منه جسم حده الردمة ، السامها منه للما المواذلك إليه على سايل احقط وحلى أن يودها من هذا اللودع بعيما والا استرادها، ومناسه بنا من لهن و بهارا، والا يعتل أا يعقد دون وهم إليه . وظالك مي يوام قدا من شهر كان .

<sup>(12</sup> هكام مي فالمروض الأنسل وف عوالارقدوات

#### الفصيل العاشر في العواري

١٠١٧- إذا استعار من أخو داراً ليسكنها، فأراد صاحب الدار أن يستوثق منه كيف بكتب عدًا كتاب لفلان امن فلان يعنى الخصل أن يكتب عدًا كتاب لفلان امن فلان بعنى المستعير إنك أسكتنى الدار التي في بني كذا أحد حدودها كذا الثاني والثالث والرابع كفاء شم هكذا كنان يكتب أبو حنيفة وأصحبابه رحمهم الله .

والطحاري والحصات كان يكتبان: أسكتني دراً على أن أسكنها، وأسكن غيرى، فالأحنى يكون له إسكان فيره بالإجماع، فإن المبر لو لم بفل للمستمير: على أن تسكن غيرك لا يملك أن يسكن غيره عند الشافعي، لأن عند، المستعير لا بملك الإعارة يغير إذن المعير

وأما عندن فالإعارة إن كانت مطلقة ، فإن قال " أعرقتك ونم يقل: لتستع بها أنت فإن له أن يتنفع ، ويعبر فهره حتى ينتفع ، وصواء كان المستعار عا يتغاوت الناس في الانتفاع به أو عا لا يتفاوت ، وإن كانت الإعارة مقيدة بأن قال: أهرتك لتنتفع به أنت إن كان المستعار عايشقا وت الناس في الانتفاع به الا يملك أن يصبر من غيره ، وذلك كالركوب واللبس، وإن كان المستعار تنا لا يتفاوت الناس في الانتفاع به فله أن يعير من غيره ، وذلك محو مكنى الدار وأشباهه ، فإذا كانت المسألة مختلفة على حدًا الوجه . فالطحاوي والخصاف اختارا ذلك لتصبر المسألة مجمعًا عليها .

فال محمد رحمه الله : ثم يكتب . ودفعها إلى وتبضئها ملك في شهر كذا من سنة كذا ، فقد ذكر التأريخ من وقت الفيص ، إنما فعل كذلك ؛ لأن حكم العارية عما يختلف فيه العلماء ، قمند علماء تا وحمهم الله العارية امانة ، وعند الشافعي حمداله مضمونة ، فيذكر التأريخ من وقت القبض حتى إذا رفع إلى قاض يرى أنها مضمونة ، يعلم أنها من أي وقت دخلت في ضمانه . وإن أراد المستعبر أن يكت المستعبر له تستبا المسكني يكون عداده كيف يكتب؟
قالو الرائد يحداج المسكن الى الكتاب حتى لا بالتي الذلك أنت سكنت مغير عقد ،
ويرتمحان إلى قاص يرى تفرير المنافع حير عقد ، فيقصى عبد تأخر المؤا ، وكدلك إدا
تهدم من سكناه ، فإن الثالث بضمه إذا كن الهدم من سكاده تم صورة هذا الكداء ،
هذا الكتاب من فلان الله ولان يعني المعيد لعلان الله فا ان يعني المستعبر ، إلى أسكنتك
لدار الذي في بني كدا أحداد حداد دها إلى أخره على أن تسكن بنفستك، وتسكن من
لمثن ، وقد دفعتها إليك ، وقصيتها مني في فهر كما من سنة كذا .

والمناطرون من أهل عده الصنعة بكتاوان: هذا ما شهد منه الشهرد السحول اخر عدا لكتاب سهدوا حبيداً أن ملاناً استعار من فلان حبيح الدار التي له دارهي في موضع كذاء وبحدها منه كاملة أولها عرة شهر كذا من منه شفاء وأخرها سنخ شهر كنا من سنة كذا ؛ ليسكنها قالان في هذه المنة المذكرة يعني المستعير ما شاء منها بنصله وعبائه وحشمه والناعة وأصيافه، ومن سه اهم من الناس كلهم حتى تنقضي هذه المدة الملكان بة نبه فأعاره قلال حميم ذلك، وقيضها المستعير فلال شالمير المكورة قلال كله إليه فارعاً عن كل مامه، وصار في ينبه على هذه العاربة الملكورة فيه من غير أد يكون هذا الستعير مستحقّل شد العاربة على هذا العبر حتا من هاه الدائار المحام دقاياء، وحما فعالم والد في

۱۹۱۱ - ۲۰ و استعارمن أحر أرضاً للزوع أو للناء أو للعربي، إدا أحاو من أخر أرضاً ليؤرع فيها يكتب: هذا كتاب علاق الرافلات يعنى النعير من فلال من فلال يعنى استحر إنك أصفلتني أرضاً لك في موضع كذا إلى أخره؛ وهذا لأن عن الأوض إذا لم يكن مطفوماً وها يخرج منه مطفوم، فيستنيم قوله: أطعمتني مذا الاعتار

وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله ; يكب أصرتني ، قالا : هذا أحب إساء الأمه أبين وأطهر ، وأحب الأنفاظ في الصكوك ما هو الأجن والأطهر . ومن أصحابنا من يكنب : محمى ، وكره الباقول ذلك حرافة أعلم .

وإذا أعار من اخر أرضًا؛ ليغرس فيها، أه ليني فيها، يكتب في الماه: أعاد فلاذ فلاتًا حميع أرضا التي هي في موضع كذر ويحلما، أعلوها له إعارة صحيحة عشر صين أولها كذاء واخرها كذا ليني فيها ما شاه من الابوت والنازل والدور بسكتها منفسه، ويسكنها من شاه، وبكته في الغوس : لبعرس فيها ما أحب من الأعراس ويتغج بها وطمارها في الأوض عارية صحيحة عشر سنين إلى أخرد.

قالم: ﴿ وَإِنْ يَكِنَتُ اللَّهُ ﴾ لأن بشون ذكر اللهة كان له أن يخرح الأرض من بده منى شاء من غير ضمان، وإذا وقت ، وأحرجه قبل الوقت يضمن له قبمة الشاء والعرس

٢٠١٥ - واذ أمدر "من اخر دابة يكتب هيه لصاحب الدانة: أقر فلان يعتى المساحب الدانة: أقر فلان يعتى المستعبر طائعاً أنه استعار من فلان مركبًا صفته كذاء فيركبه في يوم كذا من موضع كذا المن عوضه كذا المن وضع كذا المن وضع كذا المستغنى عنه . فأعدره فلان على عذا الشرط، وقبض المستعبر هذا المركب، وصدر من بذه بحكم العارة ملكاً لهذا الستعير

۱۰۰۱ - ۱۰ سبتهار من آخر حافظاه فيصع عليه جذوطا، شهدرا أن دلانًا أقر أنه المدعار من فلان مواضع عشرين ضنية فلط كل حشة تشامن حافظه الذي في دروه ويحد الدار، وهذا الحائط عنى يو الداخل في عده الدار وهو حاجز بين دار المستمير عناه ويرد المائل هذا الحافظ فيه وارتفاعه من الأرض كذا، وهذا الحافظ بأر شه، ويناه منك العمر هذا وحقه، لا حق للمستمير هذا بعد، ولا عن شيء من، استعاره هنى أن يضع عليه حتيه على هذا العدد المذكور فيه في موضع كذا من هذا العارية على أن لا يستحق من خذا العارية على أن لا يستحق من خذا العارية على أن لا يستحق من حالة الحالة المورية على أن لا يستحق من حلة العارية على أن الا يستحق من حلة العارية على من حيثه عليه العارية على أن الا يستحق من حيثة قلان لا ملك له فيه، ولا من حيثه ولا دعوى، ولا من جيمه عليه والعارية في بده من جهة قلان لا ملك له فيه، ولا من ولا دعوى، ولا من جيمه والله أن بده من حيثة أعلم

وعلى هذا لو استعار من إسبال طريقًا في ملكه ؛ ليسر فيه إلى موضع محاص لله . وأراد ان يكتب فيه ، يكتب الملك الذي فيه الطريق، ويحده وبين موضع الطريق، وكذا إذا استعار من الخر مسيل منا، في ملكه ؛ ليسيل الماء إلى ضيعته ، محد الملك الذي فيه المسيل، ويس موضعه -رافة أعلم .

<sup>(</sup>٥) وفي م أويقاأعار من أرالع .

#### الفصل الحادي عشر في الإشهاد على النفاط اللقطة

الاستفادة المشهد عليه النبهود المسؤول أحر مذا الكتاب شهدوا حديثاً أن فلاتًا النقط تحصرهم، والرأى أعشو في موسع كذا لنقلة رهى كذا الدونعو عليها وحرفوها، وإله أشهدهم في صبحة بنايه وفينام عثله وجواز أمراء أنه إننا التقطها؛ ليعرفها ويرده على مالكه إن وجاء بعلن أمرها، ولا يستحيز كتماتها، وتسؤ أمر السرح بالتعريف فيها، والايستعماله، ولا يضبعها، ولا يشك حقطها، وقد نادى مذلك نقاء طاهراً في مجمع من الناس، وأشهد خلك من أثبت اسمه العرادة الكتاب، ودلك في يوم كذا.

#### الفصل الثاني عشر ض الهية والصدقة

۱۲۵ - ۲- احتلف أهل الشروط بالبداية بكتاب الهيئة والصدقة، فأبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله يكتبون: هذا كتاب من فلان ابن فلان الفلنتي، وكان الفلنتي يكتب: هذا كتاب ما وهب قلان ابن فلان، والطحاوى يكتب: هذا ما وهب قلان ابن فلان ابن فلان، والطحاوى يكتب: هذا ما وهب قلان ابن فلان ابن والمتأخرون من أهل هذا الصنعة يكتبون، كما كان يكتب الطحارى: هذا ما وهب، ويكتبون أيضاً: هذا ما شهد الشهود المسمون أخر هذا الكتاب أن فلانا وهب، ويكتبون أيضاً: أفر قلان ابن فلان أنه وهب من فلان.

ومحمد وحمد الله كان لا يكتب في الهبة ، ولا في الصدقة: هية محوزة صدقة محوزة صدقة محوزة صدقة محوزة مدقة المحوزة ، وعامة أهل الشروط كانوا يكتبون ذلك، ولا بد من ذلك الأن الهبة لا تجوز إلا مقبوضة محوزة عندنا حتى إن هبة المشاع فيسا تحسل القسمة لا تجوز عندنا خلافًا للشاهعي رحمه الله والفيض شرط صحة الهبة والصدقة هند عامة العلماء خلافًا لإبراهيم التعقيق وحمه الله، وأنه يقول: إذا أعلمت الصدقة جازت وإن لم تقيض.

ويكتب: هية صحيحة جائزة، فيعد هذا ينظر إن كان هية لا رجوع فيها الواهب كالهية من أحد الزوجين فصاحيه، وكالهية من الرحم المحرم نحو الهية لابه الكبير، أو لابنته الكبيرة أو لأمه أو لاخيه أو لابن أخيه أو لاحته أو لابن أخته أو لنواقلها أو لجده أو لجدته أو قعمه أو لعبت أو خاله أو خاله.

يكتب عقب قوله: صحيحة جائزة: بنة بتلفه لا رجعة لهذا الواهب فيها ، وإن كان هية فيها رجوع لا يكتب: بنة بثلة ، وفي شرح شروط اللاصل : أنه يكتب: شة بتلة في هذه الصورة أيضًا .

صورة كتابة هية الرجل داره من أجنى على ما ذكر محمد رحمه الله - هذا كتاب من فلان ابن قلان يعنى الواهب لفلان ابن فلان يعنى الموهوب له أن قد وهب لك الدار التي من قالان، ويحده بحدودها وحفوقها كلها وأرضها ونادها وسفلها وعنوها وطرقها وعنوها وطرقها وورفها ويتحدونها وكل داخل فيها، وخارج منها من حقوقها هبة صحيحة جائزة بنة بنلة و وآنا يومني صحيح لاعنة لي يومني من مرضى ولا غيره الميات عنى مذه العبية في مجتم الفهية ، وإنى دضعت إليك عده الدار الموهبة للحدودة، وقسضتها منى ، وإنه ذكر، ودعمت إليك هذه الدار، وفيضتها منى ، ولم يكتف بذكر قوله : وقبضتها منى ، ولا تعليم المهاة في مجلس الهبة مي غير دفع الواهب وإذنه ، هالقياس أل لا يصبح ، وفي الاستحسان : يصبح ، وفي غير نفع المواهب وإذنه ، وإذه لا يصبح قياماً واستحساناً ، وإن قبضه بدفعة ، فلقياس لا يصبح ، وفي الاستحساناً ، وإن قبضه بدفعة ، فالقياس لا يصبح ، وفي الاستحساناً ، وإن قبضه بدفعة ، فالقياس لا يصبح ، وفي الاستحساناً ، وإن قبضه بدفعة ، فالقياس لا يصبح ، وفي الاستحساناً ، وإن قبضه بدفعة ، وأنه ألقياس الموهوب له فالقياس لا يصبح ، وفي الاستحساناً ، وإن قبضه بدفعة ، وأنه ألقياس الموهوب له ألقياس الموهوب الموهوب له المهاه على الموهوب له ألقياس المهاه المهاه

صورته على ما اختاره المناخرون: هذا ما وهب فلان نفلان، وهب نه جميع الدار الشتملة على البيوت التي هي موضع كذا، ويحدها، فوهب هذا الواهب المسمى في هذا الكتاب من هذا اللوهوب له المسمى فيه حميع هذه الدار للحدودة فيه بعدودها وحقوقها كلها، وأرضها وبارضها وبنفلها وعلوها وطرقها، وكل قليل أو كثير هو فيها من حقوقها، وكل خارج منها من حقوقها هية صحيحة نافذة المحووة مقبومة فارغة الافساد فيها بغير شرط عوض صلة منه له، وبنرعا منه عليه، لا على سبيل تلجئة ومواهدة، وقبلها مقا الموهوب له مواجهة في مجسى هذه اللهبة ، وقبضها هذا الموهوب له في مجلى الهبة بسلم هذا الواهو فلك الموهوب كه في مجلى ومنازع، فهي في يد الموهوب له، ويحتى الهبلة بالصدقة، وتقرقا عن محلى الهبة بالصدقة، وتقرقا عن محلى المقد تفرق الإيكان في هذا العاهوب.

وإن شئت كنيت: أقر فلان طائمًا أنه وهب لفلان جميع الدار الشهماة على كذه. ويحدها وهب له هذه الدار بحدودها وحقرقها كلها إلى أخر ما ذكرها - والله أعلم - .

وإن كان الموهوب كرما يكتب بحدوده وحقوقه كلها وبناءه وأشجاره الشمرة وغير

الا حكة أهي طاوعه وم، وقان في الأصل: حبة صحيحة بأول مخرج مقسومة ...

المتمرة وزراجيه وعراب وأرهاط وأعراسه وأنهاره وأسواعه وشريه بمجاريه ومسائله في حقوفه، فإن كان على الانسجار أتمار، أو ورد، أو ورق له فيمة كورق، لشحر الفرصاد لا بد من ذكره؛ لأنه لا يدخل من غير دكر، وإذا لم يلاخل فسدت الهمة؛ لأنه يمنع صحة التسليم.

۱۹۷۱ - وإذ كانت لهية بشرط العوض يكند وبدا عناه الوهد دلان لفلان المبارط الموص الموصوف فيه وهب به جميع الدر التي هي في موضع كنا ويحده عنه بسيرط الموص الموصوف فيه وهب به جميع الدر التي هي في موضع كنا ويحده عنه صحيحة دافلة محوزة مغرزة مغرزة مغرزة الموضه جميع الكرم الذي هو في موضع كذا، ويحده تعريفاً جائزاً نافلاً مغرفاً محوزاً مغيرفاً، لا رجوع فيه موفي المؤهرات هية هذه الداريها الشرط، وقبض كل واحد منهما جميع ماصنرا الله عنه ذا لهية ، والنعويض لملوصوف به بسايم كل واحد منهما حميم دلك يابه، وتسليطه عنه ذار فا ويميم هذا الكرم بهذا الكرم بهذا المعريض لفلان هذا، ولا رجوع لكل واحد منهما على صاحبه فيما صار في بده بعكم هذه الهية وهذا التعريض، وأثر ابتلك كنه واستها على صاحبه فيما صار في بده بعكم هذه الهية وهذا التعريض، وأثر ابتلك كنه واستها على صاحبه فيما صار في بده بيا عربة وهذا التعريض، وأثر ابتلك كنه واستها على صاحبه فيما صار في بده بيا عربة على الكربة وقلك في يوم كذا من شهر كذا وافة أعلم .

إذا كانت الهية من غير ضرط العوص، ثم إن الوهوب ته عوص الواهب من هيئه يكتب فيه: هذا ما عرض فلان فلان من الدار التي كان وهيها له في موضع كذا، وسبمها وليه، فقيضها منه، وكتب بدلك على أنفسهما كتابًا، هذه نسخته، فيكتب: بسم الله الرحمن الرحيم، ويقدح كتاب الهيف، ثم يكتب: هموض علان الموهوب له هفا فلانًا الواهب هذا من هذه الهية كذا، فقيله منه، وضضه مه مسليمه، فلم يين لهذا الواهب في هذا عرب وخلك في يوم كذا.

۲۰۱۷۷ باذا كان الموهوب مشاعًا لا يحتمى النسمة كالرقيق والحيوان والدو وتحوها، فهمته حائزة بلاخلاف، ويكتب فيه: هذا ما وهم فلاد تقلاذ جميع سهم واحد من سهمين، وهو النصف مشاعًا من كفا إلى أخره، وإذا كنان الموهوب مشاعًا يحتمق النسمة كالدار والكرم والأرض ويحوها، فهيئه فاسدة عندنا خلافًا للشامي

<sup>(</sup>١) وفي م. "حميم ما صار له بهذه الهية

رحمه افت

وإذا كتب في ذلك كتابًا بلحق بأخره حكم حاكم ، فيكتب : وقد حكم يصحة هذه الهية حاكم من حكام السلمين بعد خصومة معتبرة وقعت بين هذين العاقمين .

۱۷۹ - ۱۲ و إذا وهب الرجل داره من رجلين، لا تجرز هذه انهيد عند أبي حنيفة رحمه الله على النساوي والتفاوت جميعًا، وعند أبي يوسف رحمه الله . يجوز على التساوي، ولا يجوز على النفاوت، وعند محمد رحمه الله : يحوز على التساوي والنفاوت.

وصورة الكتاب فيه هذا ما وهب فلان أفلان وقلان جميع الدار المستمنة على البيوت التي هي في موضح كذا ويحدها بحدودها وحقوقها كلها إلى أخرها صفقة واحدة بينها نصفين هية جائزة نافذة محوزة مفيوضة ، وقبلا منه جميعاً هذه الهية في هده الدار المحدودة فيه ، وقضاها جميعاً بتسليم هذا الواهب ذلك إليهم معاً ، وتسليطه إياهما عليه في مجلس الهية ، فهي في أيديهما بحكم هذه الهية علوكة بيهما نصفين ، ويعدق بأخره حكم خاكم .

۱۹۰۷ إذا وهب رجلان داراً من وجل صفقة واحد يكتب فيه: هذا ما وهب فلان وقلان لفلان وهباله صفقة واحد يكتب فيه: هذا ما وهب فلان وقلان لفلان وهباله صفقة واحدة حميم ما ذكر اأنه علوك فهما تصمين على السواء أو اثلاث، فلان وفقة لفلان، وهو حميم الدار التي في موضع كذا هبة صحيحة محورة مضوضة، وهبل الموحوب له منهما جميعاً عده الهبة، وقبضه منهما حملة بتسليمها ذلك كله، وتسليطهما إياه على ذلك، وفلك في يوم كذا.

۲۰۱۸ - ۲۰۱۸ إذا وهب رجل لصغير أجنبي عنه هبة بكتب فيه : هذا ما وهب فلان للصغير قلان ابن فلان وهب كذا هبة صحيحة حائزة نافلة محوزة مقبوضة ، وقبل أنه أب الصغير فلان ابن فلان هذه الهبدة الأبنة الصغير هذا قلان بولاية الأبوة ، وإن لم يكن للصغير أم ، فقبل أم مغا الصغير فلانة هذه الهبدة لهذا الصغير فلانه وهذا الصغير في حجرها وقد مات أبوه ، وليس له وصى ، فإن لم يكن للصغير أم أبضًا ، وهو في حجر واحد من أقاربه عمه أو حاله يكتب ، فقبل عم الصغير فلان أو حاله فلان هذه .

<sup>(\*)</sup> مكتاني طروف و م، وكان في الأميار ، وقص ،

الهدة، وهو عافل ثميز مان أنوه، ويبس له رضى يقرم بأمره، ولا قريب يعوله، وقبص هذا اللوهوب بشميم هذا مواهب ذلك كله إليه قار عُما عزز قل مانع ومنازع، ودلاا، في يوم كذا -ويقه أعلم-

الصدير فلان وهب له جميع الدار الصغير هذا بكتب فيه الهذاء او هيا، ولان لات الصدير فلان وهب له جميع الدار الى هي هي موضع كدا وبحد الدار إلى أحر ما ذكر بال وإذا تشبى إلى الفسطير مولاية الأبوة السبي إلى الفسطير مولاية الأبوة جميع الفسطي عند الإسلام عم الدين عسر السبعي قبض الأساء قبل تشبيع شروطه ولم يذكر ما صحيد وحسم الله في شروط الأصل قبض الاساء قبل شبيع الإسام والم يذكر ما لابالك في إبدالات وصفى الأساب برب عن قبض الصغيرة وفي قبل الأساب الما وقبل له وقبل لك وقبل له وقبل لك لم يكتب محدد وحسم الله في هذه الهاءة قبول الأباء الذي المبال الس بنداط في علم الما يساب

ة الدالإسلم تحمر الدين التدعيل. وتدالك الأمراذ وهمت والأب سياب الدائديض. إسهاء والكابة كذلك.

7 ۱۹۸۹ إذا وهات الدين لعبو من عدمه الدين كندا مداه، وهات فلان الدين الواحب على فلان الآخر في صنت كنب عابه يتأريخ النظ الشهادة فلان وهلان وفلان وهاب له دلك كنه هذه صحيحه سائزة والمداسمة على طلح منه ومخاصمته إياد فيه ورائباته شهاران حجيده والشيفاء فلفسه سها وعي يهرم مفاهد في أشاءه وفيل فلان هذه الهية وحسيم ما أسند إليه فيها

إذًا وهب الدين عن عليه الدين، فتكتب فيه: وهب فلان لفلان حسيم ماكان له عليه من الدين، وهو كذا هية صحيحة ولين قلان هو ذاك ليو لا صحيحة.

٣٠١.١٣ . وفي هية المواة مهرها من روحها يكتب الرهبت لزوجها جميع المهر الذي لها عليه وها القاهبة للمجمعة وصاة له ومراعاة لحقه من غير شرط عوض الراراة عن ذلك إدراء صحيحًا، فقبل هو هيسها بهذه الهينة، والرأها هذا من مواحهة، فلما يبلًا عليه بدر هذه الهينة، ويعددها الإراداس هذا الهراش شيء لا فلين ولا تشويه قستي دعت

بمداذلك شيئا منهما فدعواها باطلة مردودة.

وكو الشيخ الإمام تجم الدين هذا الكتاب على هذا المحوامي شروطه ، وشرطه قبول من عليه الدين الهبة ، وهكفا ذكر شهس الأثمة المرخسي في شرح كتابه ، وهكدا ذكر في أواقعات الناطقي أنه وهامه المشابخ ذكروا في شرح كتاب الكتانة وشرح كتاب الهبة : أن هبة الدين عن عليه الدين بتم بدون القول، وهذا كله في حق الأصل، والتفقوا في حق الكبيل أن هبا عليا من الدين منه لا يتم إلا بالقبوا.

\*\* ۱۹۸۶ - إذا مصدق بعده على مقيره أو سلىء أخر يكب حيد : هذا ما تصدق قلان على فلان تصدق عليه بجميع اندار التي موصمها، كذا الحدودها وحفوقها صدقة جائزة حبيجية تأفذة لا فساد فيها، ولا رجعة، ولا شرط عوض ابتغاء لوجه الله تعانى وظلب موضاته ورجاه توابه وهربا من أليم عقابه، وقيص هذ المصدق عليه حميح هذه الله المحدودة بحكم هذه الصدقة مسليم حذا المتصدق، وشرطنا قبض المصدق عليه مسليم المصدقة؛ للسختي للذي ذكر الفي فصل الهية، ثم يكتب: ولا حق للحصدق في ذلك بعد هذه الصدفة، وبعد هذا المتحدق في من الوجود، وكل دعوى يدعيها هذا المصدق في ذلك كله، هير باطل مردود إلى خره -

#### الفعمل الثالث عشر في الأوفاف

هذا الفصل يشتمل على أبواع.

### البوعالأول

#### في الخاذ السجد:

1000 - يجب أن يعلم أن السلم إذا الحدة داره للمسلمان سسجداً، وسلم المسحد إلى التولى، أو أدن للمسلم إذا الحدد إلى التولى، أو أدن للدس بالدحول، والمسلاة فيه، فصال فيه قوم بجساعة يصبح المسجداً بتفاق بين أصحابنا بحلاف ما يقوله أنو حبيمة وحدمه الله في سائر الأوقاف، والفيص والسليم شرط لهير ورثه سبجداً عند أبى حبيلة ومحمد وحمهما الله، وعد أبى الفيض فيه حدمها بطويفين: الشرط عبر أن الغيض فيه حدمها بطويفين: الحدمها المالك التعلق المالك المناسلة فيه.

نم في ظاهمسر مدهب أي حيمه وحمه الله إذا صلى الواقف فيه ، أو فسللي غيره فيه بحساعة أو يقيل جماعة ، يصبر مسحداً ، وعند محسد وحمه الله لا يصير مسجداً إلا إذا صلى فيه بجماعة ، وعند أبل يوسف رحمه الله : إذا جعله عنى هيشة المسجد عمير مسجداً ، ولا يحتاج فيه إلى شيء أخر ، هكذا ذكر بعض المشايع في شرحه .

وفكر الشيخ الإمام بحم اشين النسفى في شروطه: أنَّ عبد أني حيقه رحمه الله يشتر صلصيرورته مسحماً النسليم إلى التولى ، أو الصلاة فيه بحماعة ، وعندهما إذا حماه على هيئة السجد هيئر مسجداً .

وإذا أرادوا أن يكتبوا في ذلك كتابًا كيف يكتبون؟ فيقو بوذ . ثم بذكر محسد رحمه فه كتابة مذا النوع في شروط الأصل - ركان الطحاوي والخصاب يكتبان : هذا مَّ العَمَلُ فَالِنَّ الْفُلَانِي فِي صَبَّحَةُ عَلَيْهِ وَلَدُنَّهِ وَالْمُوارِ أَمْرَهُ طَاءَا الْمُمَا جَعَل فَالان هَذَا جَمَّيِعِ الْفَالِرِ النِّي هِي فِي مَلِكَهُ وَفِي بِدَيِّهِ ، وَأَبُو زَنِدَ الشَّرِهِ طَي كَانَ يَكِنْكَ : هذا مَا نَشِيدُ عَلَيْهُ السِّهُودُ السَّهُونِ آخَرُ مِذَا الْكُتَابُ

و معلى الفاحرين قافرا على قباس فواء أبي حنينة واصحابه وحسهم لقه ، ينظي أنّا يكب هذا كسب من قاجره لأنّ حمل الأرض مساجدًا تحرير اللارض، هيعتبر بوعشاق الحيد، وقد ذكرنا في إعتاق العيد أنّ أباحيفة وأبا يوسف ومحمدً وحسهم الله كانوا يكون: هذا كان من علان، مهينا كذلك.

وكتبر من المتاخرين كتبوا على نحو ما كان يكنمه أبواريد، فكتبوا.

هذا ما شهيد عليه الشهود المسمون اخر عذا الكتاب أن ملاقا أمو عندهم، وأشهدهم على إفراره في حال صحة بدله، وقيام عقله، و هواز أهره له وعله، لا عبة حا من مرضى، ولا غيره يمم صحه إفراره، أنه جمل حميم أوضه، أو داره التي هي في مايكي وفي بدره ونحن ننصرفه ، وقد حديها على هيته المسجد، وهي في كورة كما في محلة كذا في مدمه كذاء ويشتمل عليها الحدود الأرمعة، جمل فالماليفعة الموصوفة بحدودها، وعميع الساء القائم فيها، وهي مفرعة لا شي، فيها مسجداً لله تعالى طلبًا لتوالد وهرناس أليم عدايف وأخرجها عن ملكه إلى فه حالي، فحملها له بيضًا، والعباده مستحدًا ؛ ليصفوه فيه المكنونات والنوادي، ويدكرون اعتقال هيه أنه الليل والتهاول ويعتكذون فبعاء ويقرؤون الفرائده ويعرس لعلم فيعافن كناذهن أهلعاء واعلى بيته وبين الناسيء والإردامل الدمحاريهم والالحال بلقهم وميته والرفد أدنا لهم بدلك فللها وأن حساعة المدمين بعد إنته بياهم بقلك وخلوها، وأقاموا الصلاة الكنوبة بالجماعة الهرا مأذان ورقامة عالوضها ص الشهواد والمعايلتهماء فصار جلميع هذه البقعة فه تعالى بيشاء والعدور مصلل ومتعيداً، لا منك لهذا المتر فيها، ولا حق، ولا عي شيء مها، ولا لمن سوادهن الناسي لاهي أصبهت ولاهل بنادها ولاستبيراله وولا لأحدهن وربته علي رمطال شيره من ذلك، ولا على نغيره، وأشهد على إفراده القوم الليل أتبتوا أسحيهم في هذا الكتاب، وذلك في يوم كذاء وإن له يكن يكتب في هذا الصند الصلاة بحسامة، والكن يكنب به

وفد أخرج هذا المتصدق جميع هذا المسجد من يده إلى فبلانه فقيضه فلان للمسلمين؛ ليكون في يده على ما جعله هذا المتصدق بتسليمه إليه فارغًا من مواتع التسليم، فجميع ذلك في يدهدا المتولى على ما جعله عدًّا المتصدق له، ولا سبيل لأحد إلى أخرو، والمكتوب الأول أجود رأصح - والله أعلم-.

# نوع أخر

### في اتخاذ الرباط لنزول المارة والسيارة:

١٨١٠ ٣- فنفول: ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمدالة: أنه لا يجوز أي لا بلزم، حتى كاناله أنا يرجع نيبها كبما في سائر الأوقاف، وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله: يجور.

فإن أرادكتابة يكشب فيه: هذا ما وقف، وتعبدق، أو يكتب: هذا كتاب فيه ذكر ما وقف، وتصدق، أو يكتب. هذا ما شهد عليه الشهود السمون أخر هذا الكتاب أن فلافًا جعل جميع الرباط المشتمل على المنازل والغرف والساحة والمرابط الدي هرافي موضع كذا صدقة موقوغة مفيوصة صحيحة جائزة باقذة تقريا إلى الله تعالىء وابتغاه لمرضاته لا فساد فيها، ولا رجعة، ولا ثينونة، ولا تلجئة؛ ولا مواعدة، لا يناع، ولا يوهب، ولا يجهر، ولا يورث، ولايلك يوجه من الوجوء، ولا يتلف يوجه تلف قائمة على أصولها ماضية على سببلها إلى أنابر ثها الله تعالى الذي يرث الأرض، ومن عليها وهو خير الوارثين على أن يكون مساكن ومنازل للمارة والسيارة وأبناه السبيل على أن الرأى في إنزال من ينزلها ، ويسكنها إلى القوم بها أبدًا في كل وقت وزمان ، يسكنون من أحبوا، ويزعجون من أحبوا على ما يكون أصلح، وأوفق لهذه الصدقة، والتخصيص فرفلك جائز.

فإن كان شوط الواقف أن ينزلها المسلمون، ولا ينزلها الكفار يكنب: على أن سكنها للمسلمين ينزلها المسلمون، ولا يكن الكفار من النزول بسها، وإن كان شرط نرول أهل العلم لا غير يكتب: على أنَّ سكتاها لأهل العلم العلمين والتعلمين دون غيرهم، وإن شرط نزول أهل القرآن أو القراءة يكتب على هذا القياس.

قال كان الراقع فد وقف العمارة الرباط وقفا أور مخيره أنه وإلى الم يكن وقف القال، وقفا أخر يكتب على أن ليفرام أنها أن يؤاجروا من منازلها، ومرابطها بقدر ما يعمرونها من غلب، فإذا عمر بعا ردت إلى ما حملها عليه هذا الراقب على أن الرأى في اختيار ما يؤاجروا من غلب، فألعماره على الخيارات على التجهر وها إلى القرام، وإن كان الوقف عدا الموقوف من يلاه، وأفوزه أن من يستكلها، فم يكتب وقف أحرج هذا الواقف عدا الموقوف من يلاه، وأفوزه أن من أحب من بصلح إلها، ويوصى به إلى من أحب، فق شفها على ذلك من مسلمه إلى من أحب، فق شفها على ذلك منه مسلمه على أنساء من بطبه ويوصى به إلى من أحب، فقا القولي على العسقة الفسماء في الإيجل الموالي والقاصى، ولا قيم، ولا قيم، ولا ذي ملطان تقيير ملك من وجهه، ولا تبنيل شر ف من شروطه ، فمن فعل دلك، فقد باء كا فيه، وتعرض السحط ويه والله تبنيل شر ف من شروطه ، فمن فعل دلك، فقد باء كا فيه، وتعرض السحط ويه والله خده، وكانه بين المسلمين يجرار مده الصدقة، وكرومها على وحهه الخصومة صحبحة خرت بن هذا الواقف وين خسم فيه في مجلس قضاء، فحكم عليه بجواز هذه الصدقة، ولوومها لحضرته ومسلمة مملايا، أدى إب بجرياده، وأشهد عليه حماعة من العدول الذين البرة أسامهم أخر هذا الكتاب، وذلك في يوم كذا.

## نوع أخر في اتخاذ المقبرة:

1000 - 1- منة وق: فذهر ما دهب أبي حنو فنة رحمه الله أنه لا يحوز أن لا يلزم. حتى كاد له الرجوع فيها، وروى الحسن: أنه لا يرجع في للوضع أنفي دفن جه اليس ويرجع هيدا سواله، وحكم عن الحاكم أبي نصر مهرويه الله طاله، وجدت من النوادر أ عن أبي حنيفة رحمه الله أنه أجاز وقف الشوة والعربق دون سائر الأوفاف، وعلى قول أبي يوسف ومحمد وحمهم الله: يحوز وقف نفيرة واشتر ط التسليم فيها على الحلاف

<sup>(</sup>١) قطا في السع ، والعل بجيره

فكف من ها دومي م إقراره ما وهي الأصل. إفرازاتُ.

الذي مر في المسجد، والتسليم فيها بالتسليم إلى المولى، ويدفن الموتى.

هإن أزاد كتابته يكتب أن فلانًا جعل أرضه، ويذكر موضعها وحدودها صدقة حوقوفة وقفًا صحيحًا جائزة تافقًا إلى قولنا: وهو خير الوارثين، فجعلها مقيرة المسلمين بدنتون فيها موتاهم في كل وقت وأوان أبدً؛ لا يتعون من ذلك، و لا يحال سنهم وبينهاء وقند أذن للباس أن يدفعوا فيهها موتباهم، فدفق طائفة من المسلمين فيهها موناهم بعدما علموا تسليمهاء وإذنه لهيم بالتدفي فيهياء فصارت مقبوة للمسلمين مقبوضة لهم عملي ما جعلها الواقف. وإن ليريذكر ، فدفق طائفة من المملمين فيها موناهم، ورنما كتب: وقد أخرج بهذا المتصدق هذه الأرض من يده وجعلها في يد فلان الخولي؛ لتكون في يده على ما جعلها هذا الواقف كفاه على ما ذك نا قبل هذا ، و للحن بالحره حكم الحاكم؛ لما فيه من الاختلاف حتى يصير مجمعًا عليه لا يقدر أحد على إبطاله، ووجه المرافعة إلى الحاكم أن يرفع المالك من دفن سند قبيه وبسيال القاضي أن بأمر وبتغريخ أرضه ؟ لما أن هذا الموقف ليس بلازم، فبأمر القاضي المائك يقصر بد، عنه، ويحكم بصحة هذا الوقف ولزومه، فيكتب الكاتب: وقد حكم حاكم عدل نافذ الحكم بين المسلمين بجراز هذه الصدقة ، ولا ومها على وجهها بعد حصرمة مستقمة جرات فيها بون مهذا الواقف وبين واحمد من هؤلاء الشيل دفنوا مو ناهم فيسها لما أوفد الواقف هف الرجوع عن وتفها أخذاً بقول من لا يرى ذلك لازمًا، فحكم على الواقف هذا بازوب في وجهه بحضرة خصمه إذا رأه لازمًا، ورقع اجتهاده هليه، ثم يكتب: لا يحل لوال ولا لقاض إلى أخر ما دكرما حواقه أعلم-.

# نوع أبحر

# في جعل الأرض طريقًا لعامة المسلمين:

٢٠١٨٨ - فتقدول في ظاهر الذهب: إنه على الخلاف، وعلى ما حكيناه عن الحاكم "بي نصر أنه على الوفاق، وطريق كتابته على ما ذكرنا غير أنه بكتب هنا: وقف أرهب على أن تكون طريقًا قصاصة الناس؟ لأن الكافس يسماوي للسلم في الموود في الطويق، والطريق في هذا نظير الرياط بخلاف الشيرة؛ لأنه يجمع بين الكافر وبين المسلم

في بغيرة واحتقويلحق باخره حكم الحاكم.

والفناطر نظير الطريق والرباط، وطريق كنائه العذاما شهد أن دلال جمل قبطرته الني ماه على فير كذا أو على وإد كذاء ويكتب ا بإذن سعف الوحمان كان الواهد أو النبر للعامة، وإذ كان تفرو مخصوصين يكتب الإذن فلان وفلان، وإذ كان فنسخص صعين يكتب الوذن فبلان، واسي أنب من خسسه أو أحار، ويدئ أنها على طاق و أو طاقين، أو ثلاثة طاقات، ويكتب، ليكون طريق الرور العاملة نشاس إلى آخر، ووات أعلمه،

## نوع أخر

### في جعل الخيل ومناعها وسلاحه للسبيل:

١٩٨٩ - يكتب في الجعل جبيع خيبه وهي كذا وكذا و حبيع ماعها، وهي كذا وحدام ساعها، وهي كذا وحدام سلاحه وعواكدا وفقا مؤسلا حيسا حائزاً فاشا على حائها عدة للجهاد في حبيبا الله على وقت وزمان على أذا الرأى في اطبيع والأخد للقوام عليها أيناً ويدفعونها إلى من أحداه ويحقونها، عمل أحيوا من يستعملها كيف شلاوه وكلما شاؤوه ومذكر على أذا لا يقوم عليه أياً ولا تعروف لمسلاحه وعدفه وعمى أنه إذا تعير مهاشي فرض أو فسده أو هرم أو كيره أو غير المنتقل منه عره عاليه عليه الجهاد.

وكل قيم كان في كل رقت وزمان يستبدل ما لمرين فسالحًا للحهاد عا يصلح سحهاد، ويحب عند نسم إلى وقت تخاجة على هذا يجري قرمها، ريتم لكناب.

ويعجق أنشره حكم الحالام ، وعلى علمًا العراس والحراص من الله ومن والخراط من الله وما والفعرافة سنتها لحيث أنشال أمن الحهاد، أو لاستفاء الماء الهم، وكانت العرب فاستليم مخدمة أهن الجهاد، فهذا كنه جائز عند محمد رحيه الله، وطريق كتابته أن يكتب. إلى قولنا قالها على حالها عدة للحهاد في مبين الله البحدل عمها أنثال أهل اجهاد، وهي استفاء الماء يكتب: أيسمى بها الماء الأهل الجهاد، وفي العبيد يكتب: يخدمون أهل اجهاد، والمحدد العبد، يكتب المخدمون أهل اجهاده والمحدد والمحرد بأخره حكم الحاكم.

وأما إذا سار أشينه من الأنعام، ليتصدق بألبانها وأولادها وأصوافها ، فكر الخاك أحمد السمرقيدي في شروطه لم مسمع لوقفها قولا لأهل العلم، قال: قالوا، ويجب أن مجور على قول محمد وحمد الله، قال: وقد ذكر من السير الكبير : إذا أوصى بما غي بطون غنمه أو بأصوافها أو بالبانياء فالوصية باطعة، وليست الوصية في هذه الأشباء كالوصية بغنة البستان ونصر الشجراء فالهاز وهذه السألة دليل على أناوقف النعم فكصدق بأليانها وأصرافها وأوالادها لابجوز

وفي أفتاوي أم الليث": إذ وقف بقوة على رباط على أنَّ ما يخرج من لبنها وسمنها يعطي لأبناء السبيل، قال بعض مشايخاً. إنَّ كَانَا في مرضع فعلت ذلك في أوقاقهم وجوبت أذيكون جائزاء وقال بعض المشابخ، بالجواز مطلقاة لأبه جري التعارف بذلك في بلاد المسلمين.

وطويق الكتابة في ذلك مشاما وقف فلان كذا عدداً من الإبل، أو كذا مدداً من البقيء أو كذا عدمًا من الخبير وقفًا مؤتَّفًا حسبًا جائرًا تُدَقِّلًا لا فساد فيه و لا رجعه ، و لا أ يُتونهُ ولا يباع، ولا يرهب إلى أخر، على أن ما يحصل من ألبانها وأولادها يصرف ولي أساء المسلق عبلي أن المرأى في ذلك إلى القبيم يعطي من شاء من أساء المسلمان، وأي قادر شاه، وسلم ذلك كله إلى فلان بعد ما جعله متوليًا في ذلك، وبلحق باخره حكم طاكم -رافة أعلم- .

### توع آخر

## فراوقف العقارات وإنه على وجوه كنيوة

١٩٠٠- قدن جملة ذلك: أنه إذا كان أراد أن يحمل داره صدقة للمساكين مي حياته ، وبه بدأ محمد وحمه الله باب الوقف في شروط الأصل ، قاله أ قلت: أرأيت إذا أراد الرحل أن يحمل داره في حسانه صدقة للمساكس، هل بجور؟ قال: يعمى أباحيفة رحمه الفنا إن مات وهو في بده بصبر ميرانًا لورنته، وجيشل: لا يجوزه راغا لم يقل: لا يجور ؛ لأن عند أبي حيفة رحمه الله الوقف حيس الأصل على ملك الهافف والتصدق بالغنة والنسرة ومنمعة الدار والأرص وفكان كالعارية، والعارية جائزة ... غير الازمة، تو مات المعر نصير مبراثاً لورانته، فكد الوقف على قوله، قيمه أفهل في فلك حيمة حتى تحوز هذه الصدفة، ولا يكدن الأحد تقضيه؟ قدر البقول: إن نقص منطقان أو رازت هذه الصدفة، فهي وصدة من ثلثي حاله يماع، ومتصدق شمها على المماكين، فيحصل الصياحة، الأن الذي يربد إيطاله يعلم اله لا يستفيد لهذا الإيضال شيئاء. فلا يطلها

لم إن أباحثيمة رحمه الله قال: أومن أن تعليم الحبلة بقول: فهي وضية من ملتي يناع، وينصدق شميها على السباكين، والبريقل، عليى وقعا وصدقة بعد وماتي، وإن كان الوقف المضاف إلى ما معم الوت جائزاً الأرماً علمه أنه كان ينجرج من القلت، الأن الرقف للضاف إلى ما معد التوت في معنى الوصية.

ومن مذهب الرائمي قبلي وصف الله ، ان الواسية بالعلة و النسرة لا تجبور ، فوي. مرفع ذبك إلى قاص بوي مقاصه الرائمي ليش فبطاها ، فقال الما قال تحرباً عن قوله

الفت الحكيف يكتب كفال: يكتب هذا ما عهد دلال في حياته، وههد أنه جمل دار في حياته، وههد أنه جمل دار في حي حيل دار في حيل المان صداقة موقولة فا تطلق هزأ وحل الحكاد كان يكتب أنو حيفة وأسحه وحمه مانه والطحاري واحصاف كانا يكتبان العنام بعدال يكتب أنو حيفة الحلال وأنو وإنه الغير طلي كان يكتب: هند من شهد عليه الشهود المسمون أحر هذا الكتاب أن فلا أن فلا أن فلان في وكتب من ملان، وكتبر من متأخرين كانوا يكتبون عداما وقد ما ونصفل ، وكل غله كتاب من مائز حين، ولم عصد وحسم الله الدار يكوبها عارضة والطحاوي والخصاف كانا يكتب الهي هار در فيه وإنه أحسن الآل شمل الدار يمم حواز الصديم والخواجة على قول من برى السنيم إلى اشولي شرطاً، فلا يدمن ذكر عدمائر يادة؛ القيد الخواجة على قول من برى السنيم إلى اشولي شرطاً، فلا يدمن ذكر عدمائر يادة؛ القيد الخواجة على قول من برى السنيم إلى اشولي شرطاً، فلا يدمن ذكر عدمائر يادة؛ القيد النجر، عراق قوله.

نم قال. صدفة موقوقة قدعزًا وحل مؤددة محرامة محسمة بنة تلة لا نبع، ولا توهيد، ولا تورت، ولا يماك باجه ملك، ولا يتكنا بوجه تلف فاتمة على أصولها محفوظة على نبووطها مسلة على سيلها السعاة في هذا الكتاب، حتى برثه الغالدي نه ميراث السموات والأرض، وهو خبر الموارثين، ثم قال: عنى أن يؤاجر؛ لأنه أوصى بأن يتصدق بخلتها، والتصدق بالخلة لا يكون إلا بالإجارة، فقد ذكر محمد رحمه الله الإجارة مطلقة، وإغا بسنقيم هذا الإطلاق، إذا أواد المتصدق الإخلاق، أما إذا أواد أن بؤاجر منة فسنة ، ولا يؤاجر أكثر من ذلك، يؤا جر منة فسنة ، ولا يؤاجر أكثر من ذلك، فإذا انتفست سنة يؤاجر سنة أخرى، ثم يكتب، وينصدق بخلتها على المساكين؟ ليصرف المعلوماً بالتصريح، ولابد أن يكتب؛ وينصدق بخلتها على المساكين؟ ليصرف المنافرة معلوماً بالتصريح، ولابد أن يكتب؛ وينصدق بخلتها على المساكين أبدا؛ لأن بغلنها على المساكين بجوز على قول عامة مجبزى الوقف، وعلى قول يوسف بن خالد، بغلنها على المساكين بحوز على قول عامة مجبزى الوقف، وعلى قول يوسف بن خالد، بغلنها على المساكين بحوز على قول عامة مجبزى الوقف، وعلى قول يوسف بن خالد، على مسكين واحد جائر، ولو وقف على مسكين واحد لا يجوز ا لأنه لا ينابذ، وعند على مسكين واحد جائر، ولو وقف على مسكين واحد لا يجوز ا لأنه لا ينابذ، وعند على مسكين واحد بائر، ولو وقف على مسكين واحد لا يجوز ا الأنه لا ينابذ، وعند على مسكين واحد وي اطلاق، وقوله المنائين حيث أطلق، وقم يعين واحداً، عصار كانه صرح به، ألا ترى اله لا نوق بين قوله: مائى صدقة وبين قوله: مائى على المساكين صدقة وبين قوله: مائى على المساكين صدقة وبين قوله: مائى عدالاختلاف.

قإن أراد للتصدق أن يتصدق بغلت على فقراء السلمين ومساكينهم وأهل الحاجة منهم أبدًا على ما يرى والى هذه الصدقة الذي يلى يومشد من تسوية ذلك بينهم ومن مخصيص يعضهم بوجه دون وجه بعد أن يتوخى أي بيتمي، ويطلب أفصل من ذلك موضعًا: وأعظمه أجراً.

ولم يذكر محمد رحمه الله في هذا الكتاب: أنه يبدأ أولا بما يحصل من غلانها برمتها وعمارتها وإصلاحها، وحافيه المستزاد من خلانها وحمارتها وإصلاحها، وحافيه المستزاد من خلانها، وحمارتها وإصلاحها، وحافيه المستزاد من على المساكين، وعامة أهل الشروط يكتبون: ببدأ أولا بما حصل من خلانها بمرمتها وعمارتها وإصلاحها وما فيه المستزاد في خلتها وأجور القوام عليها، ثم ما فضل من ذلك يصوف إلى فقراء المسلمين ومساكيتهم إبداً، إلا أن سحمة رحمه الله لم يذكر ذلك نصاد لأنه ثابت اقتضاء، فإنه مال يتصدق بغلتها على المساكين أبداً إلا يعد حمارتها ومرمتها، والمتاب فينا سواد إلا أن عامة أهل المساكين أبداً إلا يعد

مغولون التنابث مصاً أقوى من التابث التضاء.

والمساحرة في من أهل هذا الصنعة بكتبوغ في الأخص والكرم، وأداه إخراجها ومؤمنه التي لا يدعيه في الأخراجها ومؤمنه التي لا يدعيه المن المستقلال سومها لا يكن، وفي قدار والحوابيث يكتبون المأده مؤنتها والتوات السلطانية الوظفة الآنه صاوعتراة الخراج، تم يكسب بعد دلك: لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الأحراب وهذه الصدقة، والطحاوي والحصاف يزينان على ذلك التأكسد، ولا يحل لاحد يؤمن الله والموم الأخراس سلطان، أو سائم، أو خاص في قذا الكتاب، وأن يدالها ، أن يطله، وقد من عنوا الكتاب، وأن يدالها ، أن يطله، وقد من قداء والموم وأحراب وقات على هذا الكتاب، وأحراب فلا معى هو ذلك، وغداء ولهما وأحراب فلا معى المعادق فيما وي من ذلك، وأحسب على الله عزا وحل

قبال به صديم الا يكتب و لا يحل البوس بالله والروط الأخر أن يردهه المسادقة والروم الأخر أن يردهه الصدقة والرافط الصدقة والرافط الصدقة والرافط المسادقة والرافط المداد المن المداد المائل المائل والمائل ألى حليفة رحمه الله يعدل عدد الكلمات كداما على قبله ويبطل به الوقف لو شرط دلك في الرقف و فم يكتب بعد ذلك، ودقع فللان المتعددي هذه الدار إلى فلان المتعددي، وسلمه إلى بعد ما حمله فيما متوليًا لأمرو هذه الصدقة ، وقبص فلان ذلك منه و لا يدمن ذكر انتسليم إلى المتولى و الأن التسبيم إلى المولى و الإن التسبيم إلى التولى و الإن الإن التولى و التولى و الإن التولى و الإن الإن الإن الإن الإن التولى و التولى و الإن التولى و الإن التولى و الإن التولى و التولى و الرائل التولى و الإن التولى و التولى و التولى و التولى و الإن التولى و التولى و الإن التولى و التولى و الإن التولى و الإن الإن التولى و التولى و التولى و الإن التولى و التولى و

و لم يكتب محمد وحمه الله في احراهما الكتاب على أن للمنولي أن يولي غيره من الوئلاء والأوصياء، ويمشيف بهم س شاء وأحب، وينبعي أن يكتب فلت الأنامن الداس بقول الايملك أوصى ولا المتولى أن يوكن جيره إلا إذا موض إليه فلك تحالى الما أن حال الحياة، وإذا فرص إلى الوكيل التوكيل، ووكل الحرالا تمثك هذا أنوكيل عرام إلااذا هوض إليه العرال.

قائل. تم يكتب. فإن ردها سلطان أو عيره، أو طعن بيها طاعن، فهي وصية من تلك فالاذبياع، وينصدق سميها على المساكين، إنما يكتب عله صيانة فهلا الوطف عن للقص على ما مر قبل هلك، وإن أحل أحر عله الكتاب حكم حاكم يصحة حذ الوجف، والروية على نجو ما بينا فال هذا يحصل به نصينة ليضًا أو لله أعلم .

١٩١٩ - حسدر صلك الوقف من إنشاء الشبيح الإمام الزاهد تجم الذبن عندو المستفين هذا والوقف وتصادق وماهده المبرعيا أأمي الدبر الخسي الطي يعقو الرب فلان ابتغاء لوحه الله تعظريه وطلب ثوابه ووعربا لمرضائه وهربا من أكبوعداته وشديد عشائه حرن رأي بعيرانه تعالى عليه ويه وفوة والأءولية متطاها فواقع اختصبه بماحياته عبيره من أشكاله وتطوذه وأتاه منا لم يؤت أحداً من أمساله وأفير به من أجماس خلقه ه وأبضأه بيرعز ووحاهة وعموه تهررحاه هينور ورفاهة وارتفاع ذكر وتمكين وشرف فدر وانساع بمن وشرراي نفسه مي التفاص وحواسه في كلال والنكاص وقد لاهبت هواها ه والقضت عواقعاء وقل كواهاأأأه وكتر شكالغاء وأبيص انه الشعرء والمحي تعالظهراء هدهن ب الزوال ، وأثم ب عني الارتحال ، وأحب أب بأخد من دياه لأخرته ، وينزو دمن الولاء إهافيتهم ويقدم فيريهمه اهداهمن أطيب ذات مده مدحراً لوفك حاجته وعدة لفقره وقاقته بقول الله تعالى " ﴿ لَن لَمُوا البُّر أَحْتَى نُمُتَّقُوا مِمَا تُحَدُّونَا ﴾ "، وعا بلغه في الأثار -ونقا الأحسار مكتوب على وساالجنة ثلاثة أسطر الأولى لاإله إلااله محمد رسول النام والدائل المشمطانية ووب عصوراء والتبالث وجعيا ما عملت وربعنا ما فيدينا وخيييرنا ما حيضًا " ورعم أبي هرير قرضي الله عنه عن السي عليه السلام أنه قباله : ابقول بن أدو مالي مالي وهن لك من مالك إلا ما أكلت فأقلبت أو تيسك فأبليت أو تصدقتها فأمضيته أنخل وعزا حقية بن حافيا الجهني رضي القاطعة عن النبي فالبع السلامة أرد قال: طنل المؤمن بوم القيادة صدقته أن وقال عليه الصلاة والسلام «العمدقة

<sup>(</sup>١) مكما في حميع السح، ولكن شاسب الدرياني تقيب ، ومكما في الهمية .

<sup>(</sup>۲) مگذا فی فت، وکان فی موجود اکتاب .

ا ٣) سورة الرهمران الأبدَّة ٥

الها المجرجية أنو الشجاع في الدردوم عائدر لحطاب الشفاة العديدة (٣١٦٥) وفي البدوس في شُجِرُ: فروين ٢٣ (٩ والعجلوبي أحرجه في كنيف الحماء ٢ ٢٣٧ عنامت (£533)

c) أسرسه أحسد في الورغ (١٨٨٦)، و نظيران في الأوبط (١٨٩/٣ صديد)(٢٨٨٨) والشبيص في المناب الإنبان "٢٠٤٠، عاليت (٢٣٢٢) ٧: ٩٧٠ عليت (٢٠٠٨) عن الرهد الكبير ١٠/ ١٣٣ حديث (١٤٢) ومن عبد البرامي أالتمهيما ١٨٥ ٢٠٤ و٢١٥ وأبو لعب في الحلية

<sup>(1)</sup> أسر ماه ابن سرعه في العنصيحة الله 48 حديث (٢٤٣٨) والهيشين في مجمع الدواف ١١٠٠٣

تعلقي غضب الرب فأنفى تما ورقه الله تعالى في وصاه عاجلا واجدًا بععه أجلا رغبة "" عي موعود التي عنيه الصلاة والسلام في قوله : • عير ما يحلف الرجل بعد موت ثلاثة ولد صالح يدعر نه وحيدة حاربة بسعه أحرها وعلم يعمل به من بعده فأحب أن يندرج في جملة من لا ينتقطع عبلة إذا دماه أجله فوقف وتصدق من تحالس ماله رطبب كسبه يكذا الأ" -واقه أعلم-.

العل هذه الصبحة عدا ما وقف، وتصادق به فلان توجه الله تعالى، وطلب توانه وابتغاء العل هذه الصبحة عدا ما وقف، وتصادق به فلان توجه الله تعالى، وطلب توانه وابتغاء وصوابه وهر با من عليه السلام في قوانه: «قلل المؤم يوم تقييات السلام؛ الصدفة علتي قوانه: «قلل المؤم يوم تقييات السلام؛ الصدفة علتي غيصب الربع الأوم يوم تقييات المسلام؛ الصدفة علتي غيصب برعو له وصدفة جارية يلغه أسرها وعلو يعمل به بعد موته! أنه فأحد أن لا ينفقح بنواب عمله بعد المقتلة عمره، النهاه أجله، فوقف وتعيدي من عالمي طاله وطب كسه على حال حياته وصحته وبعد وفائه على سبيل سماه في هذا الكتاب بعقار وصباع له، على جملة ذلك حميم الذار المشتمنه على البوت التي هيي في موضع كذا حدودها كذا وحدودها كذا وحدودها كذا وخدودها كذا وحدودها كذا المؤم وحدودها كذا المؤ

و أحمد في المسند، ١٣٣/٤ حديث (١٨٠/٣٧) و قار ٢٥ سنديث (٢٣٥٦-١٧) وأنو المعاسن في - معتصر المدندير (٢٢٧٠٦- و غره المفرى في النراعية، والتراعية - 4/4 حديث (٢٥٢٥-١) وأيدناً في الدردوس بالور الحقاف 4/ ٤٦٩ حديث (٢٩٩٢

 <sup>(</sup>٧) أخرجه الصبياء في الأحاديث لجديارة ١٥/ ٢٠٨، والطيراني في الأوسط ١٧٢٠٠٠ حاسب.
 (٧٧٢١) وفي مجمع الروائد ١٧٠٠/١٥

 <sup>(7)</sup> أمو معامل صائرهي صحيحه (۱۹ ما ۱۹۹۰ عابت ۱۹۹۱ و مقاری في التوغيت والترهب (۱۰ ما ۱۹۹۱ و ۱۸ ما ۱۹ ما ۱۹۹۱ و ۱۸ ما ۱۹۹۱ و ۱۸ ما ۱۹ ما ۱۹

<sup>(</sup>٢) والقديث تدميس تخريمه

<sup>(</sup>٤) وقد مضى تحريحه

<sup>(</sup>٥) قد ليق تحريحه

المعفودات، أو شيء هيا محناجة إلى العبارة والرمة.

في ملكه وبده حين دفعه وقعاً صحيحاً وصدقة حائزة به ملة مقبوطة محوره، لا مساه فيها ولا وحدة، نبولة ولا على سبب تلجئة ولا مواعدة محوولة أصلها لا بساء ولا يوحده ولا يهوله ولا يهوله ولا يوجه الله ولا ينتمه بوجه ناعه فائمة على أصولها ماصية على سبلها أنه الأسين ودهر الله هرب حتى يرث أنه الأوص، ومن عليها وهو غير الوارلين و واطاله وقاب الدس أحمعين على أرسنغل أبداً يوحوه الاستعلال على ما يطلقه الشرع، ويبحه ويصححه ويخيره، دبيداً أولا يجميع ما يحتسل من علائها ومنافعها بعمارتها وموسه ورصلاحها الالدمن ذلك والمبتواه لغلائها، ونقفة القوام عليه والوكلاء فيها بالعروف لا وكس فيه ولا شططه والا تفتير ولا مبرض، ولا يصوده من الوجودة على ما وحدمن الوجودة، دادت فاد

لم من لم يكن إسقاطه ، ولا يتهيآ دفعه من وجود الؤلا والبوائب عند فضل من ذلك بصرف أو لا إلى عمارة الدار التي كانت ملكا لهذا الواقعة في موضع كذا حدودها كذا ، وقد مسلها الواقف هما ، وجعلها مدارس أعلان ، وطلبه العلم الدين بحنامون إليه ، ويساكمون فيها ، نم بصرف الفاضل من غلات هذه للحدودات عي هذه العبدرات إلى المتقديمة وطلبة العلم الفيسين في هذه المرسم ، ولفحتالين إليها نسمم الدائم ومداوسته ، يرزع دلك عبهم بشهم على ما براه فلان فدا الدرس لهده الدوسة ، قر أي في ذلك إليه من إعطاء البعص و حرسان البعض ونفسيل المعنى على البعض ، وخدلك من بنوب منامه عد ودائه أبداً في قل مين وأوان .

فيان خريت هذه الدرسة، وتعطلت، وصدارت بديت لا يرجى عودها إلى ت كانت، يصرف ما كان مصروفًا إلى عام ارابه، وإلى أهنها من غلات مده الصدقة إلى أولاد هذه المدرس، وأولاد أولاده أبدًا ما بناسلوا، وإلى العقها، وأهل العم يكورة كذا أما في لان وفت وأولاد وحين وزمان على ما يراه التولي لأمور هذه الصدفة والوفف، تم أحرها على فقراء المشيئ لا يبدل والايغيار.

وقد أخرج هذا المنصدق حميع دلك من يداها، في حاليًا عن موابع التسليم. وقطعها عن نفسه وأبانها عن أمواله، وأفريها عن أملاكه، فلا نمود إليه الماء وحرمها

بحرمة لله تعالى لايلكها أحد، وأمضاها لأهلها وفي سيلها ووجوهها، وسلمها إلى فلان تسليمًا صحيحًا، وولاه أمرها، وأبده بالتصرف فيها وبإنامة هذه الشرائط المبتنة فيعيا وجعل ولاية هذه الصدقة إنيه مبادام حياً قادرًا على الشيام عصبالحهاء وإن عجز عن ذلك ، أو دنا أجله ، فيه أن يولن أما ها ما شاء بعد أن يختار ذلك و جبلا أمينًا صالحًا دينًا م فساً يفوض إليه أمر هذه الصدفة؛ للتصرف فيماء ويقوم مناظم فسيابها، وإن خلت هذه الصدقة عن فيُم ومتولُّ بقوم بصالحها، فلكل قاص من قصاه المسلمين وحكامهم بكورة كذا أن يختار للقيام بها متوليًا صديدًا كانيًا أمينًا صافحًا لها ما الأمانة ، فيه أره أص هذه الصدقة، ولا يحل لأحد يؤم بالله واليوم الأحر أن يغير سُيتًا من ذلك عن حاله، أو بيدل شيئًا منه . أو يسمى مي تفضه ، أو إبطاله ، أو يه هي حاله وارفًا كان أو حاكمًا أو سلطانًا أو غيرهم، فمن وام ذلك، أو فعلم، فقديه، بإنَّمه، وتعرض لسخط ربه، وآجر هذا الواقف فيما نوى على الله الولي الملي الوفي العالم بالجني والخصيء وعلى من بدله لعبة الله والملائكة والناس أحمعين.

وتسلم فلان التولى من هذا الوقف جميع ما وقف عليه هذا الوقف، فصدر جميع ذلك في يده، وتحت بصرفه وولائه ، وقد حكم حاكم عدل من قضاة المسلمين حائز لفضاء نافذ الأمرى والإمضاء بجواز هذه الصدقة وصحنها ولزومها وبفاذهاء وأبطل الرجوع فيها بعد خصومة صحيحة على خصم حاضر ساغ في الشرع القضاء عليه م وأمضاها على شرائطها تلابئة فيدووجوهها الرصوفة فيدا وكاندمن رأيه ذلك، وأشهد التصدق على نفسه بذلك كنه إلى أخراء، وكانا دلك في يوم كذا من سنة كذا، والحمد فه رسالحلن.

#### صك الوقف على وجوه ششى وسبل متفرقة:

٧٠١٩٣ - هذا ما وقف ونصدق فلان ابن فلان حال حياته وبعد وفاته من خالص ماله ومذكه لوجه الله تعالى إلى أحره بجميع الضيعة المنتملة عي كذه موضعها كداء ووقف هذه الغبيعة المحدودة محدودها وحشوفها ومرافقها الني هي لها من حقوقها وكل عليل وكتير هو لها ديها ومنها وكن حق هو فها داخل فيها ، وكل حق هو لها خارج منها وقفا صحيحا إلى أخوه على أن يستعل بأفضه وحوه لاستغلال وأفوهه في الجن وزمان وعصر وأوان، فلم محصل من غلائها بيداً أولا بالضرف بلي عمارتها، ورمانا أسفره منهاه ويصلاح ما وهيء وأراد أنا يتعفن مورساها وأداه شراسها ومهانة سمر أنهارها ومواشها الني لامدانها منهاء واحور الشوام والمحررس لعلامها باسعروف من عبو الغثير ولا إسراف وفما فصل من ذلك ينتشري أولاحت أربع فب ويضحي بها بندر كداء وحداها عن سيد ولد أدم محسد عليه السلام، والنائية عن والمذهذا الدقيق فلالة والتقالفة عن والقدمة الواقف فالان، والرابعة عن هذا الدائف المسمى فلاق، يضمي حكمًا في كل منهُ أياء الأصاحى بعدُ وقاته قريةً فه تعالى ووسياة بها إليه ، ويعطى أحر السلام مز القاصل ويتصدق بلموج هذه لتبياه ودسومها وشحومها وسقطها وأكارعها على فقواه للمندس ومحتاجيهوه فما يعالى عن ذلك يصرف إلى برسومات عائسوراه التي تعبارفها الأغيباء من شداد الزعف الاواتبعاذ خبيص وغداء الكيدال والكبريث والتح منذر كذاء فما فصل عن دلك يصرف إلى مصالح المبذلة الني مي بحقة كند وشراه الحمد واستهفاءات بحمل فيها ماه الحمد من أيام العميف بقدر فقات فساعديل عن ذلك والعبو عمرت إلى وحودانم وسبيل الحيراني وجه وأي مبير مو أقصل وأعظم أحرك أويفوال فعافصل من ذلك فالقيم ستحلصه لصدي ولاحداج على من ولي هذا الأمر أن بأكل ينصبه ما شاء، وأن يوقل من شاء بالمبروف، ورهمها والصداق بهاعلى الشروط للذكيرة والسمر المتمة في هد الكتاب وقفًا صحيحًا حائزًا إلى اخراد - والقه أعليم - ر

٢٠١٩٤ - رزأيت في نسخة أحرى لهذ الصك وقد كتب بيها بعد الصرف إلى العمارة والوائب وأحرة القواء ، فساعصل من ذلك من علات هذه الضبعة يصدف من من ذلت كما إلى مصالح مسحة كدامل تبراء دمن السراح والبور واحصير والحشيش، وكفا إلى مصافع سفاية كذاص شراه احبمد والمياه هيمها ليزيد الماه في أباه الخاجة إلى المنكث وحبراه فلروعها من البلال والحرار والخيبات وانكيران وأجر أجرامها فرازقار الحملد والماء، ومسائر مصنا فيها الني لا بدمنها على سابراه القوميه أبداً، وإن تعطلت هذه المنصابة برمأت أو استنصى عنها يتصرف ما كان يصرف إلى هذه السفاية إلى عمر هامل سقابات المستمين على هذا المدييل الذي ذكونا في هذه المقابقة وكدا من دلث بصرف

إلى مصالح مدومه كا دام إلى المدم بها، وكفا من دلك يصرف إلى الدين دولي دقراه المستحرد وكفا من وكفا من المقرره بدم المستحرد وكفا من وكفا من وكفا من المقرره بدم عاشروا المواقع من المواقع على المقرره بدم عاشروا المواقع المنافع المنافع على المقرره بدم عن الواقع المنافع بها على الفقر ما ويضحف بها الاحمد المنفو و وكدا من وقلك يصرف المواقف، وكدا من وقلك يصرف إلى شراء وقد هدية أو تركيف فيعنى عن الواقف، وكدا منها يصرف إلى المراهو في معلوم المواقف، وكدا منها يصرف إلى المراهو في بدي المراهو و

### صلك قديرفي اتحاذ مدرسة، والإنفاق هبيها:

1999 - المحال عدد الذا العقدي بالعالم والتصدق به خلف الاحل أسبد الملك المفافر المودا الذا العدل حدد الذا أنه والدين و تاج الله الدخوج يقرافرا حال أن إسحاق إراهيم بي يوسف حليقة فه أمير الوحيد أعلى الله أمره وأعر عدرة غربًا ألى الرب الحسر و وهما نقواره الجورين. وهر أحن أحد به والدخيل، ورحمه من وحده الحسيس مني ما حتى المحكم الدين يورك وهو أحداً في المحكم الدين على المن على المحكم المؤلف عورك على المحكم الدين أحداً الله ورحمه من نجر أحداً وها عليه هو أخلى المحكم الدين أحداً الله هو نظراً وأعطم أحداً الله ورحمه من أحيد المحلول على المعافرة وحداء وعلم وحداء وعلى الله وحداء وعلم بعمل به النام الدين المحتدر على عمالا من لا يقطع علمه والذي تعدم وعلم المحدود المحدد الموسلة نجوم الدين المحدد الأهل المحدد الموسلة نكون محمدة الأهل العذم والدين متسلم بالمنه ومداء والمواري بفري غربي مناهد المحدد الموسلة نكون محمدة الأهل العذم والدين متسلم بالمنهد ومناهد على مناهدهم المحدد المحدد على مناهدهم المحدد المحدد المحدد على مناهدهم المحدد المحدد المحدد على مناهدهم المحدد المحدد المحدد على مناهدة المحدد على حوهها المختصلة عليها و حديم علك دامن محدد المحدد المح

والأكار وترمصي تحريجه

الأداموروار فيراني الأناك

مها بعرف بالباب الجديد، فأحد حدودها جماعاته" أويق السارع والنفى لزيق ساحة منسوبة إلى كانون السارع والنفى لزيق ساحة منسوبة إلى خاتون الملكة سند الطرحاد و قريق ماز فعل وفق على مشهد قسمه والنالث لفريق منزل وقف على طلمة علم والزيق منزل أحمد القصيص ولزيق منزل أبى القاسم ابن العظام، والرابع لريق مقبرة لا حق بند لريق منزل منسوب إلى الخياتاشي" ولا يق خانفاه مسوب إلى الأمير مظام الدولة، ولزيق الطريق، وإليه مناخلها،

ثم أحب أن يدوه ذلك الحير على مرور الأبام وترور الأعدام بأوقاف صحيحة عليهاء وعلى سبيل اخبر وأموات المرافيهاء فبمقي على ما المنضمه ليبه والشمسات عليه طويته ، فتصدق بحميع هذا المدرسة، وبكل ما هو متصل بها سحدودة الموصوفة في هذا الكناب لإفامة أعمال البرفيها على مامر دكره في هذا الكتاب، ومجميد الخال الخالص المنشمل على الدويرات والإصطبلات وحنز والأواري والحجرات والعرف والحواليت الأربعة المتصلة به على بابه ، ثلاثة منها على يسار الذاخل في هذا الخياب ، وواحد منها على بيز الله خل فيه، وهذا الخال معروف سم بلاس بسوق سعد مبسر فيد في مبعلة الزركوبال في موضع منها يعرف بدريجة مقلس ويجديم الخان الخالص الشدمل على الدويرات الحممس والحجرات الثالث والغرفات الثلاث وببوت الأهواه الخمصية والحواتيت الثلاثة المتلاوقة على باله المتصورية يمينا بسوق سعد سمرقند يبحلة وأس الطاق في زقاق بعرف برقاق شهر مروشان "، ومجميع الخاذ الحالص الشنمل على الدربرات. الشمال والنويرة الكبيرة والغرفات الحمس عشرة ربيوت الاهواء الخمسة علي وبيث الخلاء والحوائيت الأربعة الشلاوقة المتعملة بهما الخان الذي هو مسوق سعد سمر دند بمحلة وأس العاق في سكة عباد، ومحميع الفويرة الكبيرة سقلها وعلوها في الحان المعروف يختان الساماني بسوق متحا متمرقنا بجاء رأس الطاق في شارع دوب منارة، وهذه الشويرة في الراوية عن عين الداخل في عدا ؛ فناف ويجلسهم الحنجرات على علوها والحجرات الخمس البكدرية في خلالها التلازقة في هذا الحال، ويجميع الحجرة الكبيرة

<sup>(</sup>١) هكذا في حميم السبح ، والصحيح - حوابيها .

<sup>(</sup>٣) هكذا في نب، وكان مي ط - حامان الحال بالس ،

<sup>(</sup>١٣) هكنه في جميع النسخ ، والمكامب أشير فووشان .

والمكدرية التصلة بما في هذا الحان عن سناد الصاعد في عمومه وتجمع الحمام المروف يحمدو لوحالابسوق سعداسمو فنداتحاة وأسراقهم فعاهرة في سكة حداده وبجميع بموت الأكرة وست الطراز والمنابر والكوم والدركندان والرارع والداسات التيجي كلها بمرية جرمعد من قري أساركر من رستاق مسرقنده ومحميع الأواهم الترزجي التلاله المتصلة غروعية هذه القباية وهي تلقند وحب أكديدة وحبرين وهي فيراب وبعند يبت ومسكوار وهي جميعا مزنواحي أنبارك مررستاق ممرفيده فأحد حدود الحالا الظهروف بنيم للاص كالموطأناس والنبأت والواموكا فالموأحد حدوه فاقترالي أخراهه اللحدودات، ويُصِدقُ الحَاقانَ إلى أحرِ أَلَقَامَهُ هذا المُتصَدِقُ عَسَمَى في هذا الكتابِ في حيناته وبعد وفانه معسع هذه انحمودات المذكورة الوصوفة يهاجي هذا الكتاب محدودها كلهاء وحمارم حقرقها ومرافقهاء ومسالك طرقها في حفوقها وأراضيها والخنانات والحواليت والتواليت الركب وربوت الأهداء وبيوت الخلاء والدويرات والخجرات والغرفات وأبيتها وانتشب وحيطانيا وسفلها وعلوها وسقوفها وحذوعها وعوارضها وأسطوادتها وأداب وأجرت وأرض الحجاج وبياته وسعوفه وحضيه والحيطانة والحرالة وفلله ماءه وأشوبة إملقيء ملاه ومنجمع ربلة ومصب ماءه وحوضه ومجاري مياهه في حقوقه وأراضي بوات الأكراء وأبيئها والأشجار القائمة في العقارات والرزاجين والعرش وأمهل فالوسرافيها وشراوا وكاربه في حقوقها وفعاساتها بالسموم إليها في حقوقها ومجاري سيامها في مقوقها وكل فليل وكتبر هو بجميع هذه المحذودات ومنسوب إليها مزرحهو فهاعاص فيها وخارج منها فسلقة صحيحة دفلاه الاومة والجيديته بتلة ميحرسه محبسه ته عزوجل لا رجعة لهده المصدق في شيء منها ولا بياع، ولا يوهد، ولا يورث، ولا يرهز، ولايتماث، ولا يتلعه يوجه عف فاضه على أصولها حاربة على سبب ماضية على سنها السمادفي هذا لكناب إلى أبايوث الله انعالي الأرض ومن عليها، وهو حير الوارثين على أن يستعل جميع ما رقعت عليه عذه الصافة المذكورة الموصوفة في هذا الكناب وجوه فلات في كن شهر وفي كل سنة رجارة مهاطعة ومزارعة ومساقاة بعد أن لا يزاحر شيئا من ذلك أكثر من سنة واحده

ولا بعقد مزارعة كشر من نسائية عشر نسهراً لا في عقد واحد، ولا في عقود منفرقة ، ولا يعهد عليها عهد مديد إلا بعد تعصيه الذه المقودة عليه تذلك يحري أمر هذه العددة و لا يزاج فط من في حصة يخاف عنها من جهة إيطال الهيدةة و نغييرها عن و حوهها السروطة عي حفا الكتاب، فسناء بق الله تعالى من علامها إيدا الأنواع عصرتها وروما لسنوع منها، والمسراد في علانها وأداء مؤنه، وعرس الأنهجار الجداد هي عفاراتها وأداء مؤنه، وعرس الأنهجار الجداد هي عفاراتها على حسب ما براء الفائم بأمر عده الصدفة، وستر أسواى والحصر في العبيف والحشيف في الشيئاء لهذه المرسة المذكورة في هذا الكتاب على قدر سائق المحاجة إلى دلك و ويقطع من أنهجار هذه المساوات المناخلة في هذه الصدفة على حسب المراء المارسة على العبيف من الحدودات الداحلة في هذه الصدفة على حسب المارة الشائم بأموها، ويناح ما يس تسحارها و راشرف على العبيد فيكون سيل تسرف إليها علائها على حسب المارة الذاتم بأموها، ويناح ما يس تسحارها في تصرف إليها علائها على حسب المارة الذاتم بأموها

تع بصرف محافصل من فلاتها إلى كل مر بقر ديأم هذه الصدقة في كل سنة أثما لارهم مؤيلية خدائية وسمسة نقد كورة سمر فيديوج وقمت هذه الصيدلية وويهما فياالل القفته الدي مجلس للتمرسون في هذو الدرسة عن يشحل مدهب أبي حنيفة إحميه اللهم ويعلقده وينترس على مذهبه في كل سنة من هذه النقد للدكور تلاتة ألاف درهم وست مائه فرهواء فسط كل سهر من ذلك تلاتمالة فرهماء ويصدف إلى طلبة العلم القشسين هي هذه المُدرسة من أصحاب أبي حنيفه رحمه إنه في كالمسة مراهلة النقد الذكور هي هذا الكتاب تعاتبة حسر ألف درهيره يحري عليهم من ذلك في كال سهد من السنة من هذا المال أنفيه وحمد مناتة درهم ويورع ذلك صليهم مايراه المرس في هذه للدوسة من النسوبة بيمهم أو تعضير معضهم على يعض وأو إعطاه المعض وحرمان البعص حداث الإيريد لكل واحد منهم في كل تسهير على فلانون درهم من هذا التعند. ويصبرف إلى الفذي بموالي تفرقه هذا ففال التساسي لطلبة العذم عليهم في كل سنة من هذا النشاء سنسانة هرهم فسط كل شابهر ابن السنة خام سين فرهما من ذلك، ويصرف إلى مؤدب مرضي يحسن في علمه المدرسة. وبعلم الناس فيه الأدب في قاء سنة من هذا النقد أنف وماثنا هرهم فسنطكل شبهم من ذلك مباتة مرهبره ويصبرف إني منفرئ عبالمهاالقراءات والروابات بمرى الناس الفرأ يافي هذه المرسية في لل سية من هذا البغيد ألف درهم وخمسمانة درهم فسط كل شهراس فلك مالة وحمسة وعشرونا داهما ويصرف إلى معلم بجلس من مكتبة هذه المدرسة ، ويعلم الناس القرآن في كل سنة من هذا النقد ألف. درهم وماننا درهم ، قسط كل شهر من ذلك مانة درهم .

ويصرف إلى أو يعة نفر يقرؤون الفرآن في هذا الشهد المكور في هذا الكتاب في كل سنة من هذا النقد ثلاثة ألات درهم لكل واحد منهم من ذلك في السنة سبحسائة وخسسون درهما، ويصرف إلى ثمن دهن السرح الإسراح السرح والقناديل في هذه المدرسة والمشهد والمسجد دويرات طلبة العلم وبنت الخلاء في كل صيف هذا النقد سبعسانة درهم، ويصرف إلى ثمن الجمد لسقاية هذه المدرسة في كل صيف هذا النقد أربع مائة درهم، ويصرف إلى أشان الحير واللحم والحرائج الاتخد الصيافة في هذه المدرسة في قبالي شهر رمضان في كل شهر ومضان من هذا النفد لألاثة آلاق درهم ولملات مائة وحمسون درهما، ويصرف إلى ثمن الشموخ والبحور ليلة الختم في كل شهر رمضان في هذه الدرسة من حذا النقد خمسون درهما

ويصرف إلى ثمن الأضاحي في كل سنة في أيام انتحر من هذه النفذ ألف درهم، فيسترى بخمس مائة من ذلك من البقر انني تحوز في انفسحايا غدر ما يمكن شراءه يذلك، فيضحي بها يتوى بذلك عن هذا المتصدق المسمي في هذا الكتاب، ويتصدق بها على الفعراء ولفسائين، ويتنتري بالخمسمائة الباقية من ذلك من الأعتام التي تجود في الضحابا بقدر ما يمكن شراءه بذلك، فيضحي بها يتوى بها عن أبوى هذا المتصدق، ويتصدق أن في كل عاشوراه من هذا النفد إلى كسوة حمسين رأساً من العفراء والمساكر، وإلى أشمان الحيز والمحم والخواتع الاتخاذ الضيافة في هذه الشوسة عشية نوم عاشوواء ألف درهم.

ويصرف إلى وحلين يوكلان بخدامة مذه المدرسة والمسجد والمشهد بفتحان الأبواب ويغلفانها، ويكنسان سايحشاج إلى انكنس، ويفرشان الحصر والبوارى، ويطويانها، ويلقيان الحثيثي، وبرفعانه عند الحاجة إلى الرفع، ويتظفان بيت الخلاء، يبرقدان السرج والفناديل بكرة وعشياً هي المواضع التي يحتاج إليها في كل سنة من هذا النفد ألف وماثنا درهم لكل واحد مهما من فلك سنمانة درهم.

<sup>(</sup>۱) وفيم ويصرفنان

وبتصرف إلى وجل من أهل الفقه والصلاح والأمانة يختاره اللدوس في هذه القدرسة، فيفوص إليه مراعاة مصالح هذه الدرسة والشهد، فيسكن فيها، ويحفظ بيت الاكتب في هذه المدرسة، وينطلع أحوالها، ويراعي أسورها، ويعين يأسو من يوكل يخدمة هذه المدرسة، والمشهد في كل سنة من هذا النقد ألف وماننا درهم قسط كل شهر من دنت مانة درهم

فإن رأى المدرس في عده المدرسة الصلاح في أن يقوض هذا الأمر إلى وجلين من أهل المسلاح بسكتان هذه المدرسة يتولى أحدهما أمر ببت الكنس فيها، ويتولى الآخر سائر مصاخها، فالأمر ذلك إلى المدرس فيها، فتكون هذه الوطبة المسماة، وهي ألف وماكا درهم مصروعة إليه على ما يراه المدرس فيها ويستصوره، وفيمة هذا اللغد الذي سمى فيه يوم وقعت هذه الصدقة لكل أربعة وسبعة وأربعين درهم مثقال واحد من الذهب الإربي الخالص.

فإن تعير التقد في زمان إلى زيادة أو تقصان ينظر إلى قيمة هنك التقد الحديث ، عيسر ف إلى كل وجه من هذه الوجوه السمى في الكتاب من تلك الدواهم الحديثة ما يبلغ قيمة من هما التقد الذي كان سمر قند يوم وقمت هذه الصدقة ، فإن فضل من هذه الوجوه فضل من السلات الشترى الشائم بأمر هذه الصدقة بذلك زيادة أسباب من الفساع والمستغى إن استصوب ذلك ، ثم يكون سسل تلك الريادة المشراة فيما يحصل من غلانها سبيل أصل هذه الصدقة من وجوه مصرفه ارتفاعاتها، وإن تقاصوت الخلة عن هذه الرجوء في سنة من السين قسط التقصان على هذه الوجوه بحصصها

وإن لم يوجد بعض من سمى من هولاء الذكورين فيه يعد ما استقصى في الطلب كان ما سمى المستقصى في الطلب كان ما سمى له و الطلب كان ما سمى له مصروف دقك إلى عائر في المائم على المائم عل

هان وقع الاستخناء عن هذه الدرسة يوماً من الدهراء وقم يمكن إعادثها إلى الحالة الأولى ، تصرف ذلك إلى للحناجي من طلبة العلم بسيرتند عن يعتقد مذهب أي حنيفة رحمه أفه فإن لم يوجد بها من يصرف ذلك إليهم من طلبة العلم يصرف حينفٍ إلى فقراء السلمان أماً .

وقد أخرج هذا المتصدق جميع ذلك إلى يد أبي طاهر عدد الرحس من الحسن التراثي، وجعله ذلك بالمتصدق جميع ذلك إلى يد أبي طاهر عدد الرحس من الحسن التراثي، وجعله ذلك بالمسار نقوى الله تعالى وأداء الأمالة واستعمال التصبحة، وفلاه تسوية أمورها على وجوهها، وشرط عليه أن الايغير سيباً من ذلك والايمدال، وقد تنظم فضياً ممعيكاً قارعاً عن مواتع صحة الفيض، فإن مضى لسبيه ، أو وجب إقامة غيره مفاهه فالحني يرجب ذلك، طالاختيار في ذلك إلى الفقيه الدي مدوم عليهم أمر الفتوى بسموقد بعد أن بكون الذي يحتاره من أهل الصلاح والنيانة ، فإن لم يكي فيها مدرس، فالأمر معوض إلى حاكم مسرفتد، والايحل للسلطان إلى آخره شهد المشهود إلى أخره والقامه -.

1939 من بسيحة قديمة وجدتها كتب في وقب المنافات إبراهيم من عبر لاتخاذ بالرفيي بسيم قند، هذا كتاب كنب بأمر الخافال الأحل السيد الحلت المظاهر المؤين العادل عاد الدين والدوقة آاج الملة عز الآمة ؟ يعت في سيخ الشير والدوقة آاج الملة عز الآمة ؟ يعت في سيخ الشير والدوقة ألم والمؤرب مدخلج يقوافر احال أبر إستحاق إبراهيم بن نصر سيب خليفة الله تعالى أسير المؤسس - آيد الله موافرة وآلاء ولديه موافرة وآلاء الديم موافرة وزق الملك والسهاء والرفعة والعالم، والنصر على الاعداء، صوافرة وآلاء الديم فقرهم، والفادوا لاسره نفرهم ملى قليه وأقفة ورحمة للعياد وفيظا وسطوة الأهل العداد الذين فقوافي العلاد، فأكثروا فيها الفساد، فوصع فيهم سوط عذاب وأزعجهم عن ظهرابي المهاد وفيظ المراهب والمشقدي طهره، وكل دلك نحم من الأوجاس والمشقدي طهره، وكل دلك نحم من الله أعدى و لا تعذولا تستقيمي، والمشكر المعم فرص دائم، ولظهار المعم من الله تصافى في عباده حته لازم، فيظر وندر، ولأخرته من العم دينا، ترود واذخر، فرأى مصاب فكرد ورأيه وأمره تعالى أمره أن يتخذ داراً للمرمني بووجون قيها عن الأمراض والله في المهام عن الشفاء في والمناوي المهن في مصاحد ولا معين صادسهم عربة وذله وفلة والمادة في الهام نقي مصاحدة ويا لهام ن نقس مصمحلة رجاء أن يتغيد الذير حسم، ويصوف عن الشفاء في والمادة في الهام ن نقس مصمحلة رجاء أن يتغيد الذير حسم، ويصوف عن الشفاء في

هيمه وأخدته وأن يحفظه أولاده عن الأوجاع، ويؤميهم عن الأهوال والأفراع، وأفر في حال جواز إقراره أجمع ما يكون أنه وفف، وتصدق في حال بقاءه وأوصى بها في حال فناءه يجميع داره التي هي له عي مذكه ونحت نصرفه التي موضعها بحجلة كما أن من إحدي مجال بماعد مسرقيد في سكة معروفة بسكة كدا تشتمها علمها حديد أرمعة : فأجرهن لزيق تعان موقوف من حملة مستحلات هذه الدار بعرف بكدا لزبل خالاأب يك محمد بن الحب الشنفي، والثاني: تُزيق ساحة المسجد بسكة راو دارد لزين بيوت ورثة إن اهيم ما محمد الرحكي، ولربق بيوت موقوعة على عمارة مسجد والرهاود، والرثور وت أوام مس منت همداله الأصعى ولزيق بسوت هيمنه الحصيدين أحمم البيبيان ويء والرين موات الحسن باراعلي الطبوي ولزيق يبوث فاطعه شت عبد الصحور بالطبري ولزيق يبباث عنائشة بنت محمد الخياط ولزيق ببوت محمد بزمنهمور الرأس ولزيق إصطبل فاطمة بنت حمرة السعى ، والنالث : لريق خان ألغ، والدابع لريق هذه السكة، وإليه متمرع منها، فجعلها وقفًا وصدقة في حال حياته، وأوصى مها معد عاته مؤهدة على المرضى المسلمين إليماه البستفروا فيهاها داموا في مرفعهم، ويسترحوا بها م والله ابترودون في عللهم لا يحرجون النهاء ولا يرعجون ما داموا في ضعفهم بتريدون، فإدا ورقوا الشفء وصادتوا أكلامهم الدواء انتظوا عنيك ولم يصيقوا على مخلفهم فيها أبد الأبذين وهمر الداهرين ما طار طائرًا أو أسات ؟ إليها مسافر أو حاصر لا نغير س مشهاء والايشدل عزائد وطها وسببهاء قمز بدله بعدما سبعه ، فإغا إنسه على الذبن يبدلونه الأية إلى أن برات الله تعالى الأوض، وامن عليها وهو خبر الوارتين.

ووف على صدرتها ومؤنة المستأمنين إليها وأدومة العطير فيها وكعاية القائمين عليها من الأطباء والفصادين والخدم والفساخين ولمشابهم وأثمان الأطعمة والأشربة للمرضى، وما يصلحهم في مبيئهم ومعيلهم أيام مفامهم فيها مستعلات له ومن ملكم وعب تصوفه التي مي قر منوفي معد مهم فند

ه مهنها حداد بعينت هذه الدار تعرف بيشمك بمسار مستاند فحصده الأول لريق هذه اندار ، واشائي كدنك والثائث تربق دار ومستكين أنماء والرابع : تربق هذه الممكة وإليه

١٠ أ هكادا عي طوره. وكان مي الأصل البنان ، وهي ف الثان .

مشرع الده ومنها خالا بعرف بحان كشاب فحده الأول لربن حواليت الحاحب على بن أدم كان، ومن سكة سلمرفتا ، والزين عان وراة سوسو الأعجبي، و الناتي لريق ببوت موقوقة على مدوسة فقاضي الحسن بن على، والربق للوات الحسن بن على حبشالة الشرياشي، والنالث لوبق وباطة شناس تلعات والرابع لريق حواليت الحجاج ومثلع بن عبدالله الأصحيي، والربق بيوت فاضعه بنت أحسد بن بصر، وباب الحالوت إلى الله في.

ومنها حسامات مثلارفات بهوصع بدعى سريل هرم فروستان فصدهما يعرف بكر ماه وموستان فصدهما يعرف بكر ماه ومروان و أحد حدوده لريق سوالت بهاب احسام من جملة هذه المستخلاب والداني لريق كاره تيك رناك و لقالت لزيل سكة داود ولزيل سكة بتسسك والرابع لزيل حالوت معيى وبك اخبارين وفريق حالوت موقوعا علم حسارة وباط جهار سوء ولزيل حرب خانة عمر من القاسم العندري، وأحد حدود الحمام الأخراء وبدعي كرماه رماك، الثنائي فريق مقا الحمام، والتالت لزيق سكة داود، و قرابح نزيق سكة بشمسك والها مشرع بايد.

ومى دادا حائوتان ساد، اختمام الأول وأحد حدودها لزيق حانوت موقوف على سشاية رأس أى النمين، وانتالت الريق مير مساد بازار، الريق هذا اختمام، والرابع لزيق مستوية رأس أى النمين، وانتالت الريق مير مساد بازار، الريق هذا الحمام، والرابع لزيق على محمودها كنها وحفوله و تعديدق مهذا الكتاب محمودها كنها وجفوله و وعوارضها وأبوالها ومغالبتها وسحته والشجارها وكل ما هو مركب فيها بليفا، ومشائل السائغل من السلاليم والمنه السائعير و لنصب ومجمع الوقوف والمثنى الرماه ومسائل المادائي هي هيها ومنها من حقوقها الماخي هي هيها ومنها من حقوقها الماخي هي هيها ومنها، ومن حقوقها الماخي فيها والحدود منها وطرفها و سلها الني هي فيها ومنها، ومن حقوقها وكن قلبي وكبر هو فيها ومنها ومن حقوقها الماخي فيها فيها وبها والله ومن عقوقها عددة جائزة نافقة بنه نقا نافة بأن مؤدنة لا ثبتونة فيها، ولا عبد من الوحوه، ولا يعقد عليه عقد قبائه وإجازة أكبر من سنة، ولا يووث، ولا يحد منه الاستبلاء عليه والتعلب على وحه الأكمره على أن ما روق الله من غلابها، يحد منه الاستبلاء عليه والتعلب على وحه الأكمره على أن ما روق الله من غلابها،

التضيع والإسواف.

وما فقيل من ذلك يحمل على مانة سهم، وخمسة عشر سهمًا من ذلك يصرف إلى عمارتها على الوجه المشروط فيها، وخمسة عشر سهما من ذلك يصرف إلى تمزر الطمام للسرضي من أصحاب المثل النازلين في الداراء وتمالية أسهم مرادلك يصرف إلى ثمن اللحم تشوريا حسبهم، وعشرة أسهم من ذلك تصرف إلى ثمن الأدرية التي يستصوبها الطبه الحاذق الماهر في بابعه وعشرة أسهم من ذلك تصوف إلى مسانية الطبيب الذي يتعهد الوضي الناولين فيها في كل وقت، ولا ينواني في شأنهم، ومسهمان من ذلك لمنانية فصاد بعصد الرصي بها في حاجتهم، وخمسة أسهم من ذلك تصرف إلى ثمن الحصب للطبع في الصيف، وللوفود في الشناء غدواً وعشاً على قدر الكفاية، وثلاثة أسهم من ذلك تصرف إلى عباع بطبخ لهم غدرا وعشياء وثلاثة أسهم من ذلك تصرف إلى مسانية إمام ومؤذن بقسم الجماعات لأوهاتهاء وثلاثة أسهم من ذلك تصرف ولي كفيز الموني الدين مانوا ويهام وخمسة أسهم من ذلك تصوف إلى خادم يقوم بحصالح اللداره وتعهدالم ضيرركنس المسجد والمحالس بهاء وإسراج السرج فيهاعلي المعروف المعداد، ولا يتعافل عنها، وثلاثة أسهو من فلك تصرف إلى من ثمن الأدوية والبارير صفل الملح والبيصل، وما شباكل ذلك، ومسهمان من ذلك نصرت إلى أثمان البواري والخرف والكيزان والمرجء وحمسة أمهم من ذكك نصرف إلى عمارة الحادم بسمرقك على عبايراه المتولى في الجنامع بعيد أن يتعبهد المتولي في فسيناب الإخراجيات في هذا الوقف على الإشراف كل سنة، ولا يتولي عنها، ونسانية أسهم من دلك تصرف إلى مبيانية القيب منها بعد أل يتحرى العبلاج والسداد والصواب، ويحسامه كل سنة بصحح الدخل والخرج عن بدي المتولي في الحامع وهو المتمرف عليه، ولا يفعل عن حسبته سنة ، فإن طهر منه الصلاح يقر على ذلك، وإل حالف، واعتدى بمدل أمياً مكانه في فلك ، وذلك تمام ماتة سهير.

فهذه وجود مصارفها ، ولا يغير عن حالها ، ولا سمى في إهمالها ، قما فصل من ذلك السهام يعني لو لتى شيء من غلة هذه المستقالات من هذه الوجود يرفع من ذلك ألف درهم و احده بيض ، ويصوف إلى تمن أهوية للمعجونات والركبات العظام توضع شيئات الأيام للمرضى ، فإذ فضل شيء من ذلك يصرف إلى ثمن مستعل بشراء ليكون

مستزاداً على الوجوه المثيثة فيهاء

وإن تداهت الدار إلى الخراب، واستبغني عنها الممانون، وصار بحال لا يرى العود إلى لصلاح صرف إلى نفراء السلمين أبد الآبدين إلى أنَّ برتُ الله الأوض ومن عليها، وهو خير الوارثين، وأفرز جميع ذلك عن ملكه، وأخرجها من بده، وسلمها إلى النولي وهو محمدين عبدالملك الصفار إذجعله قيما فيها لأمانته وصيانته ، وههت إليه الوفاء بغلك كله ومواعاة الحدود على سننهاء مقبل التولية مشافهة، وضمن الوفاء بجيميع ما قبل له ونسلم، وذلك كله بتسليم من الواقف دارغًا علما يمنعه عن صحة التسليم، وذلك كله في صلاح أحوالهم، وسداد أنو لهم لهم، وعليهم لا تولي عليهم، ولا على أمثالهم بعد أن قصى قاض من قضاة للسلمين نافذ الحكم، والقضاء في وجهه لصحته وغامه ونفوذه وإبرامه ، فمن بقله وغيره ، فهو من الفئدين وعليه وباله ووزره إلى يرم الدين، وأشهد الله تعالى على ذلك، ومن حضره من الأساء والمدول وذوي الألبات والعقول بعد أن قرى ذلك هليه وحم بالسانه وعرفه، واعترف يدلك كله، وذلك كله في رجب سنة شمانين وخسمين وأربع منافة، وعلى ظهره، وحسبتنا الله، وكفي بسيرانه البرحسين البرحييج يقبول الغاصي آبو نصير متصور بين أحسسه ابن أسماعيل صاحب المثالم" والأحكام بسمرفند ونواحيها من قبل الحاقان الأجل السبد الملك المظفر المؤيد العدل عماه الدولة وتاج الملة عز الأمية كهف المسلمين ملك الشرق والغرب (٢٠ طمخاج بقرافر الحان أبي إسحاق إبراهيم بن نصر سبف خليفة الله أمير المؤمنين ثبت الله ملك: ثبت عندي من الوجه الذي نثبت به الحوادث الحكمية والنوازل الشرعية جميع ما وصف، وبين في باطن هذا الصك من الوفقية الذكورة فيه مشرائطها البنية فيه من أوله إلى أخره على ما بن قبه ثبوتًا أوحب الحكم به، فسئلت إمضياءه، والحكم بصحت وأمضيتها وقضيت بصحتها على من صح الحكم خليه بعد تقليم الاستخارة ه وطلب التوفيق من اقه تعالى، وأمرت بكتب هذا الإمضاء على ظهره، وأشهدت عليه من حضوني، وذلك في العشر الأوسط من رجب سنة تمان وخمسين وأوبعمائة بقول منهمورين أحمد من إسماعيل: كتب عتى هذا السجل بأمرى، وحكمت بصحته،

<sup>(</sup>١) مكفًا في حميع النسخ.

<sup>(1)</sup> حكما في ظه وكان في الأصل وف وم أوالصين .

و أمضيته على نحو ما ذكر فيه، وأشهدت بذلك حضور سجلسي، وكتبت الإمضاء والترقيع في صدره بخطي

# ن**وع**آخر

# في الوقف على أولاده وأولاد أولاده:

14 - 14 وإذا أواد الرجل أن يقف على أولاده، فهذا على وجود: أحدها: أن يقول: أوضى هذه على وجود: أحدها: أن يقول: أوضى هذه صدقة موقوفة على وندي، وهي هذا الرجه يدخل تحت الوقف البطل الأولى يوبد به وللده نصفه، ولا يتساولك البطل انساني البطل الأولى، يوبد بالبطل الشنى ولد الإبن، فما دام وحد من البطل الأولى، فانفلة له وإن فرين واحد من ذلك البطل، فانفلة للفقراء، ولا يكون نعبطل الشنى من ذلك شيء، وإن لم يوجد البطل الأولى، ووجد البطل الأولى، ووجد البطل الأولى، والإيشاركه من دونه من البطون، وجعل اخال في حق ما بين البطل الذاتي، ومن دونه كالحال في حق ما بين البطل الأولى والتالي، ووجد البطل الشائلة والرابع والخالس الذاتي، والايشان والمرابع البطل الأولى والتالي،

الوحمه الثاني أن يقول: أرضى هذه صدقة موقوعة على ولذي وولد ولذي، وفي هذا الوجم اختص به المطن الأول والثاني، يربد بالبطن الثاني ولد الابن، ولا يشاركهما البطن الثالث.

اللوجه القالت أن يقول " فرضي هذه صدفة موهوفة على ولده ووثد ولده ووثد وقد ولده، وفي هذا الرجه القياس أن يختمي به البطون الثلاث، وفي الاستحسان: اشترك البطون كلها وإن سفلوا.

انوجه طرابع أن يقول: أرضى هذه صدقة موقوقة على ونشى، وليس قه ولد تصعيف ونه ولد الابن، وفي هذا الوجه صرفت أنقلة إلى ولد الابن، فإن حدث تعولد تصغيه صرفت الفنة المستبلة إلى الولد لصليه.

الخامس إذا قال: جمعت أرضى هذه صدف موقوقة على وقدي وولد ولدي

وأولاد أو لادهم، وتسلهم أنناً ما تسلوا، وفي هفا الرجه يدخل تحت هذا الوقف كل ولا وأولاد أو لادهم، وتسلهم أنناً ما تسلوا، وفي هفا الرجه يدخل تحدرت العلق، ولا تعان له يوم هذا الوقف قبل حدوث العلق، ومن سات منهم قبل حدوث الغلة سقط حصته، ومن سات بعد دلك استحل نصيبه، ويكون ذلك لورنته، والبطن الأعلى والبطن الأسفل عي ذلت على السواء، إلا إذا قال: على أن يبدأ في دلك بالعطن الأعلى، ثم باللطن الذي ينهم أنا، وإدا قال هكذا: ومنا دام واحد من البطن الأعلى الإيكون للبطن الأسفل من الغلة شيء، ومن هذا الجنس مسائل كان بالبطن الوقف.

ثم إذا أراد أن بقف على أولاده وأولاد أولاده ونسله لا يتبسنى أن يكتب في الكناب وخصيله لا يتبسنى أن يكتب في الكناب وخصيلة الإدام وأولاد أولاده وأبداً ما الناسلوا بعد وفياته ؛ لأنه لا يجوز الوقف لولنه لهيله في هذه الصورة ؛ لأنه يصير بخرلة الوصاية للوارث، وأنوصهة تلوارث لا تجوز إلا بإجازة باقي الورثة ، فأما على وقد الولد يجوز الوقف لأن ولد الولد لا يكون وارثاً حال حياة إنه ، ولكن بكتب : وقف على ولده وولده وولده للسلم، قبيجوز الوقف على قول من يوى جواز الوقف على ولده وولده لهيله من غير الوصية به ، وهو أبو يوسف ومحمد رحمهما الله الأن على قرلهما ولده لهسلمه يستحق الغنة حال حياة الواقف، ولا يكون الاستحقاق في حان حياة بطريق الوصية ، ثم لا يطل بهود الواقف .

فأم على فون أبي حليفة رحمه الله: لا يصلح الوقف إلا بالإصدافة إلى ما بعد الموت، أو بأن بكون موصى به يعده، فيصبر وصية للوارث، فلا صحة لهذا الوقف على ولده عنده أصلاء قيلحق باحره حكم الحاكم.

ثم فيهما ذكران أنه إذا وقف على ولده ووقد ولده في حياته وبعد وهاته ، أو بعد وفاته ، أو بعد وفاته ، أو بعد وفاته إذا جاز ، لوقف على ولد الولد لا يعلي ولد الولد جميع الغنة ما دام ولد العملي حياً ؛ لأن ألواقف ما جعل كل الفنة لولد الولد ما دام ولد الصنف حياً ، ولكن تقسم الغلة في كل منة على هدد رؤوس الصلب، وعلى عمد رؤس ولد الولد، فما أصاب ولد الولد، فهو لهم ويراث حتى يشار كهم

<sup>(1)</sup> حكتا في حميع النسخ، والصحيح أبليهم.

الروح أوالروحة وعيرهم الأناللي المالا يخلص به بعض الورنة دون النعض.

عود منات أولاد الصلب، فالغلة كلهما تكون بولد الوقد بحكم الوقف ذكر مذه المبالة على هذا الوحم، قال الروهد أجواب مستقيم على قول من يجوز الإخلاء عن الوقف في زمان حتى قال " لأن من وقف على نفسه ؛ شم بعده على العمراء أن الوقف جائز ، صر مستقلم على قول من لا يحوز الإخلاء عن الوقف في رمان، حتى قال في مثلك مسألة : إن الرقط ، عسى الفقراء لا يجرو ، وبينغي أن لا يصير الحميم العلة بعد موت. وللد الصاب وقفّ على وبدالولد ؛ لأن ما يصب ولد الصلب حال حياته لبس بوقف، وإغايهم وقفا بعد وفاته ولدائرك فقدعج زمانهن الوقف

وأها إذا وفف على ولده حال حرائه واهد ومائه لا بعدح الوقف عند أبي حبره أ رحمه الله على ولدور وإنه طاهر ؛ لأن قوله: حال حياته لعو من الكلام هنده؛ لأن عنده لا صحة لله قد، حال الحبان، فاحرج على قوله: حال حباته عن البين، وعلى قوله: بعد وفائه وفيكمو وصية لنوارت

وأماعين توليمانا فقداختك الشايع بمضهم قالوان لالجوزة لأذ الوقف بعد للوت وصيف وبعضهم قالون بحوزه لأن فواها ويمدوهانه لعوامن الكلام عندهماه لأنه لايف. الالما هو تانت بطاق الوقت، بنايه " أنَّ الوقت فندهما وهم مسجيحًا لازمًا ا في حال الجباة على وابعه لا ببطل تنوات الوافق على ما مر قبل هذا ، فكان قوله. ومعلم وفائه لتأكيدها ثبت بمطلق الويف ولا بوحب بطلال الرنب وبه أعلم

## نوع آخر:

٣٠١٩٨ - إذا وقت بصيف داره سيانها أو نصف أرضيه مسانعات فيعلى فنول أس بوستمار حمدالة البجور، وعلى قول محمد رحمه الله. لا بحوز ، فينحل بأخره كم الخاكمية فإذا وقف أرصه وشرط الكن بأقمده أبو شرط البعص لنفسه ما دام حبًا ويعده للفقرات فالوقف باطل عبد محمد رحمه افقاه وعلى قول أبي بوسمت رحمه افقاه اللوفات صحيح ، ذكر : فلاف على هذا الواحة في مواضع كثيرة

ودكر المدينة أبواح معرار حيمه الله اأبه أواشارط أدبأكل من الغلف ذمننا محمانا

رحيم الله: يجوز ، فيكت: ولهذ الواقف أنا يصرف علات هذا الوقف إلى نفيم ما عاش ويلحق بأخره حكم الحاكم .

وإن أراد أن يكون من المسولي في مذا الوقت ما عناش يكتب: ولهذا الوقف أن يتولى هذه الصدفة مدة ما عاش، وبصرف هلانها والمقعها في سبين الخبر، ووجو البر فيما أحب، فذلك إليه دولا غيره من الناس كيف شاء، وكلمه شاء، وهي صدقة موقوقة عش حالها، وذا مات، فهذه الصدفة نافقة على سينها، ويقحل أخره حكم الحاكم، وإن كان من رأيه أدبيهم هذا الرقف، أو شبكًا منه إذا كانت المصلحة في ذلك، ويشري بشمنه مناهو أصلح للوهف يكتب: ولهذا الواقف أنا يميع هذا الوقف المسمى فيه، ومنا أحد منه إن وأي بيعه أصمح، ويصبرف ثبته إلى شيراء شيء أحر هو أصلح للوقف، فيسحمنه مكانده وبلحق بأخره حك الحاكم، وإنا كنانا مزارأبه أنا يكونانه التخييم والتبديل يكتب: ولهذا الواقف أن ينفس من مصارف هذا الوقف لن نساء نفصانه، ويؤلد فيه من شاه زيادته بوذنه، ويخرج منهم من شاه، ويدخل مكانه من أحب، ويعيد من أخرج إلا أحب، يعمل في ذلك برابه، وليس الأحد عن يقوم بهذ الوقف أن يعمل شَيِقٌ مِن ذِلك مَا خَلَاهُ، فإن حَدَثَ بِهِ حَلَثَ القُوتَ، وَفَمْ يَنْفِيرُ مِنْ هَذَا الوقفِ شَيِئًا، ولُم ينمدن والمريزد على مافيه أحداه والعابنتقص منهم أحداه والجابدخل منهم أحذاه والج بخرج منهم أحناه فهذا الرقف وفف على الحالة التي جعلها عبه ، ليس لأحد أن يغير شيئًا من ذلك، وإن كان غير شيئًا من ذلك. لم حدث به حدث الموت، فهر عالى ما هو عليه يوم يجوب الواقف.

### عذاصورة كتابة جريان الحكم بصحة الوقف:

بكتب على ظهر صنك بصحة الوقف بعد النسمية " يقول القاضى ، فلان التولى بعبل التضاء والأحكام والأوفاف بكورة كنا رنواجها نافذ القضاء ، والإمامة "أفها بها فل أهلها أدم الله نوبيقه : حكست بصحة هذا الوقف المين الوصوف في بطن عذا الصك ، وحوازه ولا ومه وتفاذ هذه الصدقة في جميع ما بين موصعه وحدوده من أخواليت

<sup>(1)</sup> مكنَّ في ننه وفي م والإمانة ، وفي الأصل أو الأمانات والصحيح الإنابة .

والرباط والخان والحمام وغير ذلك بجميع ما انتسل عليه من الأبنية في سعله وعلوه من الحجرات والمنازل والصحن والمرابط عش السيل، والوجوء والشرائط المذكورة المشروحة اتبه عملا متى بقول من يرى صحة هذا الوقف، وجواز هذه الصدقة بشروطها وسبلها المقسرة فيدمن العلماء السلف وأثمة الدين رحيهم الة بعد خصومة مستقيمة معتبرة جرت بين بدي هذا الواقف المسمى فيه وبين من خاصمه قيه عن له حق المخاصمة في جواز هذا الوقف وصبحة فيما وقفه وتصدق بدء وجوامه بالإنكار بصبحته وجوازه وميله إلى جهة الفساد حكمًا التزمنه وقضاء أنفنه، وأمضيت الحكم به، وأحكمته على هذا الوائف بحضرته في وجهم، وفي وجه من خاصمه فيه بعدها عرفت مواضع الاختلاف، ووقع اجتمادي على هذا، وكلفت على هذا الوائف قصر يده عن جميع المحدودات، وتسليمها إلى هذا الفيم السمى فيم، وترك التعرض له فيه بما يخالف مقتضى المسحة، والجواز فهذا الواقف وهذه المبدقة، وذلك كله في مجلس قضاء بكورة كلاء وأمرت بكتب هذا السجل على ظهر هذا الصك حجة في ذلك، وأشهدت عليه من حضر من الثقاة بتأريخ كذا.

# الفصل الرابع عشر في الموصايا

هذا القصل ينشدن على أنواع :

توعمته

في ذكر وصبة جامعة:

مدورت. هذا ما أوصى العبد الصحيف في نفس نصفرة إلى . حمد ته الدالى وازن الرحى له مي حال فيام عدله وحد از أمره له وعليه و ومو يشهد أن الا إلا الله وحده الا شريك له المنت. وأن الحسد بحيى وقيت، وهو حي الا يجرت بيده الحبو وهو حلى الل شيء فادير - نويلد ولد يوالد، ولم يكن له نصو أحد، الدابتحة صاحبة والا ونداه ولم يكن له نصو أحد، الدابتحة صاحبة والا ونداه وحيد أرسله بالهدى وهيز الخر الطهوره على الدين تنه، ولو كره المسركوب، وأنه الحق وأن الخيد على حياه وأن الحد الحق وأن الخيد الحق وأن الخيد الحق وان الحد وان حق وان شعب من في الفسور، وأنه فيد رضى بالله رأله وبالمرافق على وانك حق وانا الحد وانك وانك وحق وانا المساعبة النبية الا ربيب فيهيا، وأن لله سعب من في الفسور، وأنه فيد رضى بالله رأله إلى الما على وانك حي الله وحد النبية وان الإسمه منا وهب له، وما أنفى به عبيالا إلى الله الما الوهب له، وما أنفى به حتى بشرفاء إليه، فإنه الملك ، وبها واجبر و وهر على كل سيء فدير، وبشهد أنه بصرح من هده الديا له الماك وبها واجبر وهر على كل سيء فدير، وبشهد أنه بصرح من هده المدرد الماكان من كال دب وهر على كل سيء فدير، وبشهد أنه بصرح من هده المدرد الماكان من كال دب من حالته ورازة البارك سمد قبول المورد الله عزنه واجب منابي المدرد الماكان على ما فرط فيه منابك سمد قبول عدد ووزائة عزنه واجب عقوم وعفراء واجه وعددات عماده فيما أنزن على محمد نبيه المورد وزائة عزنه واجب عقوم وعفراء واجه وعددات عماده فيما أنزن على محمد نبيه المورد وزائة عزنه واجب عقوم وعفراء واجه وعددات عماده فيما أنزن على محمد نبيه المورد وزائة عزنه واجب وغلة الدرت ما وعددات عماده فيما أنزن على محمد نبيه المورد وزائة عزنه واجب عنده فيما المورد عنوانه على ما المورد فيما المورد عنوانه عنود والمورد عنوانه عنده فيما المورد عنوانه على ما وحداله عنوانه على ما عداده فيما أنزن على محمد نبيه المورد عنوانه عنوانه فيما أنزن على محمد نبيه المورد المورد عنوانه عنوانه فيما المورد عنوانه عنوانه فيما المورد عنوانه عن

١٠٠ مكتابي عليم فسلم در سحب الحيي .

عليه الصلاة والسلام، فقال: وهو الذي يقبل لنوبة عن عياده، ويعقو عن السيئات، وقولة صلاق ووعله حق، ومسعت رحمته كل شيء، وسائف رحمة، مغيسه، وهو الغفور الرحيم.

وأرضى من خلفه بعد موله من ووثنه وأقرباه وأصحابه وأرثياءه، ومن أطاع أمره أن بعسموه في العابدين، وأن بحمدوه في الحامدين، وأن ينصحوه بخساعة السائمين، وأن يشغسوا الله حق تفاته ، ويصنحسوا فات بينهم، ويطيعموا الله ورمسوله، ويكوبوا موهنين أن ووصاهم بما وصي مه إمراهيم نب ومعقوب بابني إن الله اصطفى تكم الدين، فلا غوتن إلا وأنتم مسلمون، وأن يطيعوا الله في علايتهم ومعرجم وقوتهم وفعلهم، وأن يترموه طاعته، وينتموا عن معصبت، وأن يضعوا الدين، ولا يترقرقوا فيه.

وأوصى به إن حدث به حدث الموت الذي جعل الله بين عباده عدلا وحدمًا على خطفه لا محيص لأحد منه، ولا محيد حمل على خطفه لا محيم يلقاء أن يبدؤوا من تركته بكفه وحنوطه وتحهيزه ودفته ولففت ثلاثة أيام على أهل تعزيته بالمعروف على مواقفة السنة من عير إسراف ولا تقنيره تم يقصى دونه الذي عليه للناس. ثم باتنف دبوته الذي له على الناس ورد الودائع والأسانات وانضاذ وصابه من نلت ملك من عيم تغيير ولا تبليل هدما سمعه، فإمّا يشه على الذين بشاوته إن الله سميم عليم.

وأفر من الشيون التي عليه لعلان كذا درهماً بحط قبالة بتأريخ كذا ولفلان كذا يغير فعالله ولفلان كذا من جهة كذاء وديونه التي على الناس مب على علان كذا بقيالة لتأريخ كذاء وعلى فلان كذا .

وأما أمون أمواله التي هي فه، هفار في موضع كدا ويحدها، وكرم في موضع كذا ويحده وأراض في قرية كذا وبحدها، وحوائيت في سوق كذا، ويحدها، وكذا المسائر العفارات، ومن العبيد كذا، ومن الإماء كذا، ويسميهم ويحلبهم، ومن الدهب والفصة كذا، ومن الحبولات كذا، ومن سال النجارة في الخائرات والحجر، كذا، ومن أو بي الصفر، وأوالي الشبه، وأرابي الرحاص في الداركة، ومن الفرش والدحة ومناح السب والكلي والورني كذا بجميع أمواله هذه الإعين السيدة الموصوفة للبنية فيه لا

<sup>(</sup>۱) وفي ف اوبكونون مؤمين وموفتين .

عروها.

وقد أوصى أن يقضى ديونه أولا منها، ثم تنطق ديونه ثنى به على للنامو، شم يتغذر إلى مبلغ النزوي، ثنى به على للنامو، شم يتغذر إلى مبلغ النزوي، فعالم عنه عقد على بعضوم أحل البصر والعمالة المشهووين عمدة لاتقالة ، فيخرج جميع ثلث ذاك. وتكتب تم تخرج كذاك مما بوصاياه، فيدفع من يتفسه حجه الإسلام، واعتمر مسجع عنه، ويعتمي قد تُ ينسها، أو يكتب يعرد كر واحسمها، هيمع إليه قدر ما يكنب تفاهمه وهركوبه، وسائر نقائه التي لا بدفلخ منها دامها وجائلًا من منزل هذا منوصى، أو يكتب: يدم إلى فلان أبي فلان أبي فلان أن فعل دلك، احتمار الوصى من أحس من الناس، المحج عن هذا الموصى، فيخدار لفنك من يصلح الدك بأن يكون وجلاع غيفًا موقوقًا به، وقد حج حجة الإسلام، واعتمر، فيمق عليه ذاهل ورجمًا ركالًا علموقًا من غير إسراف ولا تقدر و وبعلى واعتمر، فيمق عليه ذاهل ون فصل من فقته شي، هو وصية له.

قبان أراد التنوسع على المأسور بالحج كسب: وأذن كانك مقاسور بالحج إداردا له مرض، أو أمر يعجزه ويجمه عن المروره والمضى عنيه أن بدفع ما بعى فريده من هذا المال إلى رجل موثرى به يصلح للقبام بهذا الأمر، وبأمره بإغام ماكان عليه من هذا الذي المروب، ويقيمه عن دنك معام نفسه جائز له ما صنع فيه ، وأذن له أن يخلط هذه الدراهم بالراهم!!! وفقاء وأن أحب، معرض ذلك بليه وغير مضيق عنيه، ويطمه المساكين من المسلمين لنفسوات التي عبيه من الكتوب عدة كذا لكل صلاة لصف صناع من خطة، أو صاع من سعمر، أو صناع من عربه أو ما يبلغ فيسه واحد من ذلك، ويحطى لما عليه من الزياد ويكب: الكفارات ويشترى كذا وفة سلسه عن العيوب، يبعن عه للكفارات أون عليه الوراعية واحد من ذلك،

وأوصى أنا يضرف إلى عمارة قنطرة كذاء أو رداط كذاء أو مصالح مسجد كذا من دهر سرجه، وشراه حصيره وحشيشه، وأوصى أن يشترى كذا ساة أو بقرة أو بعيراً سالماً عن لعيوب، فيضحى بها يوم النجر، ويعدد في بلجومه، وشجومها ودسومها

<sup>(</sup>۱) وفي ف أدوه، تصدرها ما

ورموسينا وأكارعها، وما يتفع بد من سقطها على الفشراء والنساكين، ويعطى أجر الخالف واللابح والسالخ، يوسع على الوصى تفويق داف، واختها من شاء للفضل والفقفان والإعطاء والفرمان بعد أن يتحرى الصواب، وما هو أقراب إلى بل التراب، ويتناول أنو صي ينفسه من ذلك بالمعروف إن أحب، ويقامم من شاه من عباله، وليشترى كفا صاامي اخبر، فيتعمل في عبد وفاته على الفقراء والساكين، ويتخذ في أيام السيل، ويقرف على طلبة العلم في مدرسة كفا كدا درها، وللمعروب بها الاختيار في أناك بالريادة والتعملات، ويتشرب منها اللاختيار في السيل، ويقرف على طلبة العلم في مدرسة كفا كدا درها، والمعلكين، ويعطى لعلان علا درها، ولفلان عباية التي هي من كفا ولعلان عباية التوقية، والفلان عباية وخافه ويحمل معودية إلى مسجد كفاء فيوضع على الليوا الذي يعظ عليه علان يوم وعظه، ويحمل معودية إلى مسجد كفاء فيوضع على النوائافي يعظ عليه علان يوم وعظه،

هذه وجود إن احتمدت ذكرت، فإن ويدفيها شي دزيد في الكنادة ، إن نقص منها شيء نقص من الكنادة ، إن نقص منها شيء نقص من الكنادة ، ويكسب بعد حد وصاراء ، ولهذا الوصي أن بغير وصيده التي الوصي بها في ثلث ماله ، ويرجع عما شاه منها، ويستعل ما رأى ، ويدف من موصى تهم من شاه ، فإن دارت ، موصيدته منعالة على ما يوت عليه ، وما نقى من ماله بعد مال الوصية ، فهو مقسوم بين ورتته ، وهم فلان وقلان على فرائض اله تعالى لفلان كما الوصية ، في السيام المعلومة من النات والساس والنامن والربع والنسم والدقى ، وقد حمل الوصي في ذلك كله ، وفي حسم أمو ، بعد وقاله ، وفي كسرية أمود أو لاده وصبائه ويدائم وكفايته وضمته ، أو وقديه الصغيرين كما يكون علائه ، فولا صحيحاً مواجهة وصبائه وياته فولا صحيحاً مواجهة مناه فولا صحيحاً مواجهة مناه فولا صحيحاً مواجهة مناه فولا المحيحاً مواجهة مناه فولا المحيحاً مواجهة مناه فولا المحيدة والحياً من المحت

وقد بر دختا. و آوساه آن بطر می ذلک کنه لهذا الوصی لنفسه و آن تنقی اشه و بستشده و آن تنقی اشه و بستشده و خشیده کا آمره به المرافقه فی سر تره وعلاجته و لا پنجالف هذا الوصی فی شیء کا آمره به و عهد إليه و و ذكر حذا الوصی آب آخر وصیه آوسند آب آخر وصی بها و و وصی المسه لا و استخها و آن حذا الوصی آخر وصی بصه لا وصی به سه لا وصی المرافق و آخر جه عن الوصی آخر و هذا الموصی

أنه جعل فلاناً مشرفاً على رصيه فلان هذا حتى لا يعمل شيئا، ولا يتصرف في شيء إلا بإذنه وعليمه، فإن فعل شيئا من ذلك بغير علمه وإذنه، فهو بناهل مردود، وأشهد على نفسه بذنك كله، ويتم الكتاب.

وقد بالغ في هذا، فيكند: وقد أستد وصيته هذه إلى فلان، وحعله وصية بعد وفاته في جميع تركته، وفي اقتضاء ديونه وفي قضاء الدين التي عليه، وفي تفيذ وصاياه المذكورة فيه عا نجب إنفاذه منها من تركته، وفي تلولاية على كن صغير من الورئة، وأقامه في جميع ما أوصى به إليه عاسمي، ووصف فيه بعد وفاته عني بدا له من الورئة، وأن بولى فيسا أوصى به إليه بما شاه مه في حياته، وبعد وفاته من بدا له من الوكلاه، ومن الأوصياه من أحب، ورأى كنما أحب، ورأى جائزة أموره في دلك، وعلى أن كل من وجبت ولاية شيء عا وصف فيه بعد موت هذا الوصى ولاه هذا الوصى من الوكلاء والأوصياء، فله أن يولى من شاه من الوكلاء وجلاً فيهما أمور مثل ما كان لذي ولاه إياه، حتى يفضى ما يقى من الديون، ويفتضى ما يقى من الدركة، فقبل هذا الوصى مذ يلك كله مواجهة محاطية منه إياه بذلك كله، ويتم الكتاب.

فإن جعل الوصاية إلى رجل على أن ابعه فلالكابذا بلغ رشيدًا، فهو الوصى كتب: قبل قبول: الوصى دلك على أن ابنه فلاذًا إذا بنغ بلوغ وشاد واستشامة وصلح أن يتولى هذه الوصاية، وقبلها على ما أوصى به أبوه قبها كان هو الوصى بجميع فلك.

٢٠١٩٩ - وفي نصب وصبيل بكتب: وأوصى إلى قلان وهلان بقصاء ما عليه من الديون وتنفيد وصاياه ، وجميع أسروه من بعد موته البعميلا جميعياً جميع ذلك ومرادى ، فيكون كل واحد منهما جائز الوصية نافذ الأمر في جميع ذلك حلى أن يعملا جميعياً بالحق والمعدد والمسيحة وأداء الأمانة ، فقيلاها منه على ذلك جميعاً ، فإن فعل أحدهم على الأعيان ، والأخر في الديوب ، أو هذا في بعص الأمور وهذا في بعصها أو هذا على ان ، والأخر على ابن ، قون أطلق صارا جميعًا وصيرن ، فإن نص وخص ، صار كذلك .

ورجه كتابته: وأومس فلان يقضاء دبونه خاصة دون غبرها بعد موته، وأوصى

إلى فلان بإنفاذ وصاياه خدصه دون فيرها من الأمور تيفوم كل واحد متهما به أو سي إليه ياخخ والعدل، فضلاها ذلك سنه مواجهة، وأو صي إلى فلان بحفظ كل مال عين له يعد موته والقيام بحصالحها خاصة دون عيرها، وأوصى إلى «لان بقيض دبونه وجمعها وحفظها والقيام بصالحها خاصة دون غيرها، وأوصى إلى قلان بجميع ما حلف مي عين «أو دين في بلده كذا ويقيصها وحفظها والفيام بصالحها خاصة دون عبرها، مكذا ذكر الإمام نجد الدين النسفى رحمه الله.

ويجب أن يعلم بأن من أوصى إلى رجل في بالد، فهو وصيه في ماله وواند، وإن أوصى بالمال العين إلى رجل، وبسقاضي الدبن إلى وحل، قال أبو حتيفة وأبو يوسمه راجمهما انه: يصير كل واحد شهما رصياً في العين والدين بصيعاً.

وقال محمد رحمه الله: كل و حد منهما يصبر وميًّا فيما أومهي إليه خاصة.

هذا إذا المريفل: على أن الايد لأحدهما فيما للأخر، وأما إذا قال اللك حكى عن القاضى أي الهيشاء أن لايد لأحدهما فيما للأخر، وأما إذا قال اللك حكى عن القاضى أي الهيشاء أنه كان يقول: هذا الفيضاع في هيئم وحب فيما أوصى إليه خاصة، وذكر هلال في كتاب الوقف قول أي يوسف مع محمد رحمهما الله في هذه السائد

### نوع اخر:

٣٠٢٠٠ وأو أرضى إلى حاضر، أم إلى غائب إذا قدم، كتب وأوضى إلى فلات بفضاء ما عليه من النيون، وقض ماله من الدين، وإنعاذ وصايات، وجسع أموره بعد موته؛ ليقوم بها يا قبل والعدل إلى أن يقدم فلان من موضع كنا، فإذا قدم كانت الوصية إليه دون الحاصرة كيف وم بها بعد فدومه بالحق والعدل دون الحاضر والته أمال

#### توع أخر:

٢٠٢٠٦ أو صلى إلى فلان وفلان وفلان ليعملوا في تركته جميعاً ما عاشوا، وهم حضور أصحاء، ولا يعمل واحدهم، شيئاً من ذلك بدون صاحمه، وأيهم مات أو مرض معجزاً، وسافر، فالثاني منهم كامل الولاية بالوصية يقوم بجميع ذلك باخؤ والعدل، وثبة هامنه ذلك على ذلك.

#### نوع أعر

فى الرجل يجعل رجلا وصيّا فى الحضر

تْمِ عَرَضَ له سَفْرُومَاتَ فِي سَفَرِهُ وَأُوصِي إِلَى رَجِلُ أَحَرَ:

٢٠٣٠- أو فالانطاعة الدي الوصى في حضوه يوصايا، وكان أوصى في حضوه يوصايا، وكان أوصى كفلان بجميع أموره بعد موته ، فقيلها مه مواجهة ، وكان قد كسب بذكرها كتاباً شهد عليها فيه جماعة من العدول بتأريع كفاء وعرض له سفر ، وعاب عن وصية هفاء وحضرته الرحاة في سفره عفاء وتنفيد ما أرصى به بعد قضاء ديونه هذه من ثلث حاصل مائه اللذي يحصمه في سفره هفاء وتنفيد ما أرصى به بعد قضاء ديونه هذه من ثلث حاصل مائه اللذي يحمد في سفره هذا ، في يحفظ ما منى منه ، ويسلمه إلى وصيه الأول الذي عوفى حضره البقوم الوصى الأول دخق والعدل من عبر تغيير ولا تبديل ، فقبلها منه مواجهة حضره القلم .

#### نوع أخر

في شراء دار كان الموصى أمر بشراءها ووقفها عنه:

۲۰۲۰۳ الشتری فلان رسی فلان بحمیع أمور، بعد مرته، وصیته نابته صحیحهٔ من نلت مال الموصی هدا من فلان حمیع ما سمی، ووصعه به للوقف هی سیل مستمهٔ أرضی بها هذه الموصی بحکم رصدیته، وهو جمیع الدار المشتمنة علی کذا، وبذکر موصحه وسدوده و طاشترى هذا المشترى الوصى المدمى في هذا الكتاب بوصيه هذا الرصحة من مؤلف الكتاب بوصيه هذا الوصحة من نشل صانه من هذا المسترى جمعه الدار المحدودة فيه بحدودها إلى ذكر النشائض من مؤلف النام حصيم هذا النشترى جمعيم هذا النمن بإيضاء هذا المسترى خصيم هذا النمن بإيضاء هذا المسترى فائك كنه من ثلث مال هذا الموصى إلى اخر الكتاب وقد يبدأ فيه من إهرار المشترى هذا ما شهد إلى قولنا أبى فلانا أوصى أن قلان مجميم أموه بعد وصية صحيحة أتو صائد المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام المنام وصيته جميع الدر بموضع كذا عامر هذا الموصى أنه اشترى من عدا البائع جميع عاده الدار محدودها من ثلث مال هذا الموصى موصيته هذا بالوقف، وصدقه البائم في ذلك، ويتم الكناب .

وقد بيداً بيه إقرار المالع شهدو أن فلانًا أفر طائمًا أم باع جسيع هده الدار التي نو فيم كنا من علاد وصي فلان حميع أموره بعد موته وصاباً هرحيحة، وقد كان هذ الموصى أوصى إليه أن بشر بها من ثلث ماله، ويقفها عبد، وبتم الكناب.

وحه أخر : خترى فلان ذلك الوساية بال موصيه هذه بأمره إياه في حاله لمهوقك عنه محد وخاته إلى فقا عنه الموقف عنه بعد وخلة وفقاً من أن يكون الوقف في كتاب وصيته من غير أن يكون الوقف شرطًا في هذه الله على ما فلان، فاشترى مه لموقف على ما وصيفنا من غير أن يكون الوقف سرطًا في حقا الشراء حسيع الله التي في موصيع كذا، ويحدها إلى قوفنا: وقبض هذا الدال جميع هذا الاس بإيد، عدا المتنزى ولك كله إليه من مال هذا الموصى، وبد الكاب

## نوع أخر

#### في شراء الوصي عبداً يسبعه:

۱۰۲۰۶ - المتوى ولان وصى فاين بأمو موصيه هذا إياد من ثلث ماله من فك.، و ۶۵۹ د أوسى إليه أن بشتري له نسمة عبدا أو أمة بالنس المسمى فيه ، قبعتفه عله، فانسرى هذا الوصى من فلانا بيده الوصية لهذه الجهة حسيم الممدك الهندي المسمى،

<sup>(</sup>١) وفي قد أوماني إليه غلان

فلال، ومحلت من تنك ماله؛ ليحتقه، وبدكر التقابض والتمر في وضيمان الدوك. والتأريخ.

# توع أخو

#### في بيع الوصى في بيع العبد نسسة:

٣٠٢٠٥ - اشترى قالانا من قالان وصى قالان اشترى مه حميع المعنوك المسيى قالان وحو المبلوك الشيء فقا أن يبيعه قالان وحو المبلوك الذي كان لهذا النوصى و وقد كان أوصى إلى وصيه هذا أن يبيعه نسبة لمعنى، قباعه منه على ذلك كما وصعه به، فاشترى هذا المشترى من عدا البائع حميع هذا المملوك بعينه السعى فيه بكفا درهماً ، يبع لمسلم من السم بيماً صحيحة المتخه ويدكر التفايض، ويتم الكتاب .

## نوع أخر

#### في الوصية بداريعينها لرجل بعيسة:

المحدودة فيه بحدودها وحقوفها كلها أله بديمة داره التي هي بكورة فلال ويحدها و مأوسي هذا الموصى المسمى في هذا الكتاب بهذا الموسى له المسمى فيه بجميع هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوفها كلها إلى أحره وصية صحيحة مطلقة بالذحائره خالية عن التسروط الفسدة والمساني المصلة عارجة عن ثلث ساله هارصة عن دين يستغرفها و أر بعضها خالية عن حلى غره بمنع صحته صلة لفرائه وإحسان إليه وتقربا إلى الله نعالي بالعمل بما نعدي إليه عن الوصية للاقربين ورجه ليل المتوات المرعود عليه يه م الدين وقبل هذا الموصية في هن علما غرصي هذه الوصية سيساعهم في محلس هذه الرسية فولا صحيحة ، وهو يومنه لا يرنه بن حدث به حدث الوصي وأمر هذا الموصية أن يقوم مقاء وبعده من وصير أو وارث بتسليم كل عند الدار إلى هذا الموصيي له حدكم هذه الوصية تسليمًا صحيحًا و وانت بتسليم كل عند الدار إلى هذا الموصيي له حدكم بالسال بجرى فيه ""، وأثر أنه قد قهم في حال نات عقله وجوار إقراره له وعليه ، وينم الكتاب .

## نوع أخر

## في دفع الوصى المُال إلى رجل ليحج عن الميت:

علائا وصى فلان تابت الرصابة من حيث أفر طائماً أن هذا الكتاب شهدوا حسماً أن علائا وصى فلان تابت الرصابة من حيث أفر طائماً أن هذا المتوفى فلان، أو ومن إليه أن يخرج من ثبث ماله بعد وفائه كف درهماً وليدم إلى وجل أمين عملت قد حج عن نهسه حجة الإسلام، وجع عه حجة الإسلام من داره في كورة كلا، فيفي منه على نفسه في الذهاب والرجوع، وأنه هذا الرصى وجد فلاناً أمينًا عفيفًا عادرًا على المنح وصد حج من نفسه، فالمع إليه هذا المالي ليحج عن هذا لبت على ما وصف فيه، وقبل فلان منه الحن هذا الدفع، وهذا الأمر منه فيولا صحبحاً، وأثر يرثة مقد الموصى وهم علان وفلان وفلان إفراراً صحبحاً أن حدم ما وصف فيه حق وصدق، وأثبهم أحازوا ما فعله هذا الميت، وهذا الوصى و للملسهم بأنه حن، وأن هذا المال يحسرج من فلت منال هذا الميت، وأشهدوا عني أفسهم بذلك كذه، ويتم الكناد،

وحه أحرز شهدوا أن فلاتًا وصي قلان ثابت الوصاية من جهة وصاية صحيحة دفع إلى وجل فلان كذا من ثنث سال هذ الموصى و كنان أوصى إليه بها أن يدفع إلى وجل أبين موتوق مه قد حج عن نفسه حجة الإسلام لبحج عنه على ما سمى ورصف فيه بخبار هذا الوصى م وسات هذا الموسى على هذه الوصى هذا المدوحي مها: ولد يغيره وخرجت هذه الدواهم من تنت ساله ، واختار هذا الموصى هذا المدفوع إليه ؛ الأنه عرفه على ما وصف فيه ، فدفع إليه هذه الدراهم البحج بها عن هذا المدفوع إليه وطمامه وهو بلد هذا الموصى من تلد كما ، وهو بلد هذا الموصى على مات فيه ، قينفي على نفسه منها في وكوبه ولباسه وطمامه وإدامه . وجميع ما لا يد منه ذاها وراحماً إلى هذا المهد بالمعروف من عبر إمد العدولا

<sup>(11</sup> وفيء عرفه فيه مكان يبعري فيه ..

ويضى بالحج من الميقات التى ينتهى إليه، ويفضى مناسك الحج على ما فرضه كتاب الله تعالى وسنة رسوله عليه السيلام على أنه إن خالف في ذلك عمليه الضمان على قدر ذلك الخلاف، فيغضيها منه تامة على ذلك، وعلى أنه إن أحرك في ذلك من درك عن جبل غرم لهذا الموسى، أو موصى أنه، أو وارث، أو حاكم، أو في سلطان، أو غيرهم من الناس، فعلى هذا الوصى أن يخلصه من ذلك، أو يغزم له بقدر ذلك الدرك خسانة صحيحا، وعلى أنه إن أحصر مذا الحاج لعدو أو مرض، أو غير ذلك من وجوه خلالا صحيحا، وعلى هذا الحرص أن يخرجه من ذلك بهدى بهدى، ولهني عنه على الواجب غي مثله، وعلى هذا الحاج على الواجب هذا الوصف الذي وصف فيه، وقبل كل واحد متهما جميع علما الصمان، والذرك في يدى عنها المصمان، والذرك في يدى هذا المناب الحاج على على الواجب على بدى هذا النابض الحاج على هذا الوجب على أنه إن فضل غيء من هذه الدراهم عن حاجته أنفل بعد قراع هذا الرصى و كان ميرانا عن الميت، وإن قصرت هذه الدراهم عن حاجته أنفل بقدر ذلك من مائه ورجع بذلك عن الميت، وإن قصرت هذه الدراهم عن حاجته أنفل بقدر ذلك من مائه ورجع بذلك على هذا الوصى في ثلث مال هذا الموصى، ويتم الكتاب حرافه أعلم ...

وإن جعل الفضل للحاج كتب: فما فضل من نقة بعد رجوعه ، فهو للحاج وصبته له من موصبه هذا ، قإن كفل للحاج رجل بالدرك كتب و كفل فلان عن هذا الوصى بأمره لهذا الحاج عن البت بجميع ما يجب له عليه بهذا الدرك الموصوف فه على أن كل واحد منهما كفيل ضاعن من صاحبه بأمره إياه بجميع ذلك ضمانًا صحبحًا لا فساد فيه ، ولا خيار على أن يأخذها هذا الحاج بجميع ذلك إن شاء ، وإن شاء أخذهما كبف شاء ، وكلما شاء مرة بعد أخرى ، ولا براءة لكل واحد منهما إلا بأداء جميع ذلك إلى هذا الضمون له ، وقبل كل واحد منهما بجميع ذلك من صاحبه عواجهة بعضهم بعضًا في الافتراق .

وإن كمل عن الحاح ضامن إذا خالف كتب: وقد ضمن قلان عن هذا الحاج لأمره لهذا الرصى جميع ما يجب عليه بهذا الخلاف الموصوف فيه ضمالًا صحيحًا جائزًا لا فساد قيه ولا خيار على أن كل واحد منهما كفيل ضامن عن صاحبه بجميع ذلك، ويتم كالذي قيله. ومن أمره بطفران عن البت بكتب البحج عن هذا البت ويعتب عنده الرأبيه منه البنان على تعلق الرأبيه منه البنان على تعلق المبارة ويغفل البنان على تعلق المبارة ويغفل المبارة أو لا على سنتها، ثم مناسك العج على ما شرعها الله تعالى ويدبح النفوة أو ينحر ما السبب من الهدى من ما البنان المبارة وقل على عاشر عها الله تعالى ويدبح النفوة أو هذا الموسى أن يعتمر عنه، ويحر أمره بالسبع عنه بكتب وقد كان أوصى أخر هذا الموسى أن يعتمر عنه، ويحر المواجه وهم مصر كذاء لينسلع بهما عنه من الشهر الحج ويورد أه مرة أو لا تهروه المع بداعه ويبا تار الوصى أفلال وديع إليه هذا شارك ليمت مراعى هذا المال وديع عن نفسه و عنهر فاختار وصيه هذا فلال وديع إليه هذا شارك ليمت مراعى هذا أللا وحيا ألم وحاليا في ركوبه وساسه وطعامه وإدمه، وعير فلك من طائعة المعرة إذا النهى مراحه المهاد بقردة وينقضي أفعالها على سبها، ثم يحل سها، تم يحرم بحرم بحدة الفردة وينقصى ما لحجاء وينقضي أفعالها على سبها، ثم يحل سها، تم يحرم بحدة الموردة ما أو ينحر ما المحدة الموردة وينقضي أفعالها على سبها، ثم يحل سها، تم يحرم بحدة الموردة الموردة وينقضي أفعالها على سبها، ثم يخر سها المحدة المعرة الموردة وينقضي أفعالها على سبها، ثم يحل سها، تم يحرم بحدة الموردة الموردة وينقضي أفعالها على سبها، ثم يخر سها المحدة الموردة الموردة وينقضي المعرفة الموردة المالية المالية المالية المالية المحدة الموردة المحدة المحدة الموردة المحدة الموردة المحدة المحدة الموردة المحدة المحددة المحدة المحدة المحددة المحدد

وعى الإدن مطلط هذه الدر هم طي ها يكتب " على أن لهذا الحدج عن هذا البياء أن معلط هذه الدراهم المدفوعة إليه فيلإلغاق عال نفسه إن أحب و بنال مقامه والاسحام إن أحد، فذلك مناح محمول إليه.

رقى الأفاف بأهره غيره بهذا الحج إداعجر هو عه جوت أو عبره يكتب وقد أذن هذا الوصلي لهذا الخباج على فقا الميت به سرص، أو أصابته أهاة او عبرفاراته أشراء فأعجره وصفه عن الشخوص والبروز على رجهه أن مدفع ما بقي في مده من هذا المال المفتور فيمه المدفوع إليه إلا يقي شيء منه بعيبه أو كسوة الشتراها، أو غيم ذلك من حواتجه المحفر إليه أن سام فلك إلى غدره في يختره عن يعترج لمقدم بهذا الحج والقرال والتستم، فيأمره مه، وقيمه في ذلك مدم طسه، وبأدن له في الإنداق على نفسه على ما وصف فيه، فقي ذلك منه مواجهه، ويم الكتاب والغ أعلم ال

## العصل اخامس عشر في الشفعة

قال في الأصن: إذا الشري رجل داراً، وقيصها وتقد النبي ولها شفيح، فأخذه بالشهد، وأراد أن يكتب بدلك كتاباً عيف يكتب الميتول. إلا يقون المشهيم الأحف بالشهدة بعد طلب صحيح، والطلب أنواع الارتفاء على الوائية، وطنب إشهاد، وطنب علك، قاف أن يهذه الأنواع الثلاته من الطلب، فيه أن يأخذها بالشهعة، فإذا طلب طلب الوائية، وأراد أن بكتب بذلك كتاباً، فيكون حجة أن، فإذ يكتب: هذا ما شهد عليه السهود الشهون أخر هذا الذكر أن فلانًا كان الشرى من فلان جميع الدار ، وفي حوضع كما، حدودها كذا يكذا شراء صحيحاً، وقيض الدار والله الثمن، وأن قلانًا أحر بشراء هذه الدار المشتراة بكذا، بذكر سبب استحقاقه للشعة، وأن الشفيع هذا أول ما أحر بشراء هذه الدار المعدودة في بهذا شيق، طلب الشععة ساهنة طلب مواثبة من غير مكت ولا لمت علياً صحيحاً، وقال: أنا طالب لسفعتي في هذه الدار للحدودة سبب لات الهذاء وقاء وذا الكتاب،

فقاء دكر في منا الكتاب سم مشخري لذر، واسم بالعها، ولو لم يذكر اسم النائم في مذه الصورة مع الشخري، ومع النائم في مذه الصورة مع الشخري، ومع النائم في مذه الصورة مع الشخري، ومع النائع عنرلة الأعنى عنه إلا أن من النائل من بغول عان بعض لعيض أحدًا للشفعة منها، فذكرنا مسهما غيراً عن قرق هذه الشائل، وذكر فيه سبب المتحقق هذا الشفعة الأن الأسباب مختلفة، والعلماء مختلفون فيه، فعند بعضهم الشفعة بالأبواب، وعند بعضهم بجوار للقابلة، وحددا بجوار اللاحدة لا الشععة لا الشعمة لا تشخر بالحوار الكافية، والشعمة لا

وعندنا الشععة تستحق على مواتب: أولا تستحق مالنبركة في عين الشفعة ". ثم يالتبركة في حقوق اللث ، وهو العربي والشوب، ثم بالجوار، فينبعي أديبين ذلك حي .....

<sup>(10)</sup> هكما في ظارف وكان في الأهيل وم النفعة .

يعلم الفاضي، على هو محجو بالبنير؟ وبكانت أون شراء عذه الدار، وليوركنت الجين عنبوه والعلم حفيقه لايشت إلا بالحبر المتواتراء وحنر الشفيعة بسقط إدالم يعلب عندا رخيار من دومهم، فوذ المخبر إذا كان رسولا وهو عدل، أو مستر سي أو عالا صغب أو بالغ وارتلغ الرسانة وافتم يصلب الشمعو والصلت شفعتون

وإفا قان المخبر أخر مو بلغاء بعده، فعناروي حسن عن أبي حنيقة رحمه الله: الذأخير وبالبيع رجلان أوارحي وامرأتان هدول والميطلب الشهعة بطلت شفعته وروي محمد عن أبي حنيمه رحمه الله: أنه إدا وجد في المحير أحد قد على الشهادة"؛ أما العدوال العدالات ولوابطلت مطلت شفت

وخلي قول أبي يوسف ومحمد وحمهما الله إذا أخيره واحداباي صفة كان هذا الواحدة والم يطنب الشفعاء بطمت شفعته وإذا ظهر اصدق مدا شحيار

والثبنة : أول ما أحير حسى لا يماهم متوهم أنه توك الطلب مند إخدر الواحد أو الكتنى، وتوقف إلى، قت الحير التوانر، فقايطلت شعت، وكتبنا أول ما أحير حتر الا بتوهم متوهم أنه أخبر موة ولم يطلب، تم أخبر نابيُّك رطلب، وهذا الطلب لا يصبح، مكابئا ذلك أفظم هذا الوهما، وكتب طلب الشفعة ساعتند طلب المرانية من عير سكت د لأنَّ العلمة احتلفوا في مضدر مده المواتية. ففي ضاها أزَّ وابد أبد إن ليم يقلف على بالقور من عبر مكات تبطل شفعته ، وروان هدام من محمد وحمه الله . أنه وقبه عجلس العب، وبه أخذ المبيح ابو الحسن الكرعي، وعن الحسن بن زباه أنه يترقت بنلاقة أباه، وهو فولداين أني لبليء وأحد فولي الشدفعي وحمه الله فلوا فتصرفا على المطلب طلبًا صحيحًا، يه يوهم أنه لم تطعب على القور بعد ذلت. ووصعه الكاتب بالصحة متأولات فول بعض تعلمان

الم كنيئا في فاعط طلب الشدعة ، والمسايخ فيه محتلفون ، عاملهم على أبه إدا طبب بأي لفظ عبر ف في مضمار ف الماس أنه يريد الطالب أنه يصيه بأن قبال. طالب، أطلب، أنا صاف، أو ما أتمه دلك، والإشهاد ليس بشرط لصحة ملب الوالية، وكذلك

<sup>(</sup>١) وهكفاص طرد وكان في الأصل وقدوم المعاضطري الشهادد .

<sup>(</sup>٢) مكندش الأمال رف وم، وكان في قد مناولا

حضرة وقحد من الأشباء الفلات البائع أو الشنرى أو العار بس مشرط نصحة طاب. الهافية .

تم بعد طلب الواتبة بعشاج إلى علب الإشهاد والتقرير، ومن شرط صبحة منا الطلب أن يكون عند البائع أو عند الشعيري، أو عند البائع إلى وهذا الطلب إلما يحتاج إلى إلى المسترى، أو عند البائ المنتزاة، وهذا الطلب إلما هؤلاء بأما إذا كان طلب المراتبة عند أحد هؤلاء يكتمى مه، ولا يحتاج إلى طلب أخر يعد، سرى طلب النبليك، ومنذ هذا الطلب مفدر بالنبك عند حضرة أحد عذه الأشباء لثلاثة حتى أو تكن أن ولم يطلب، بعثل حضر، والإشهاد في هذا الطلب غير لاوم حتى أو لم يشهد والحصم اعترف بهذا الطلب كفاه، ويستى أن يكون هذا الطلب بحضرة من هو أقرب منه من أحد هذه الأشباء الثلاثة، وقد هرى ذات في كناب الشفية.

وإن أراد انشقيع أن يتونق بالكتابة بطلب الإشهاد كتب: هذا كتاب فيه ذكرنا: الشترى فلاذ من فلاي، ويضبغ كتاب الشراء من أوله إلى أحراء أنه بكتب بعده: وإن فلانًا منى الشفيع أول منا أخير شراة هذه الدار المصلودة فيه مائنين المذكور فيه طلب الشمعة ساعت في حقي فلرافية ، وينسبع كتاب طلب الموافية على ما ذكرنا، ثم يكتب بعد ذلك: طلب إشهاد وتقرير من في تأخير وتقصير بحضرة من هو أقراب إليه، وبدكر فلك.

والأحوط أن يذكر الطلب بحضرة البائع والشنوى الأن الطحاء فيه مختلفوا. فابن أبي ليلي يشول: الشفيع بالحد من المحم قبل القبض وبعده، والخصومة معه، والعهدة عليه، والشافعي رحمه الله يقول الأخذ من الشفري في الحالين، والخصومة معم والعهدة عليه، وعندانا الحصومة مع البائع قبل القبض والعهدة عليه، وبعد التبغى الخصومة مع المشرى والعهدة عليه، فيكتب الأخذ منهما، حياطاً.

ثمرإدا طلب التنفيع الطلبي، فإن ساعده الخصيم على لا تسليم، فقد تم الأسر، وانتهى نهايته، وإن أبي التسليم، هالشميع يرفع الأمر إلى القاصي، ويطلب منه العضاء بالملك له يسبب شمعته، فإن ساعده الخصم على التسليم، وأراد النفيع وتبغة كتب في

١٠) هكذا من ظارف وم، وكان في الأصل أحكت حكان أنكل .

ذلك، نوجه كنايته على ما ذكر محمد وحمه الله: هذا كتاب من فلان ابن فلان بعني المُشتري لُمُلانَ ابن قبلانَ يعني الشَّفيم إني كتب اشتريت من بلان ابن قبلان جسيع ﴿ الدَّارِ ] " أَلَدُي فِي موضع كذاء وحدودها كدا بكدا من الثمن، ويتم حكاية الشراء إلى أخره وأنم يكنب: وإنك كنت شقيم هذه الدار يسبب الشركة أو الخلطة والجوار . وحين بلغك أولا خبر شراه هذه الدار المحدودة بالثمن المذكور ف طلبت الشقعة طلب مواتبة ، وطلب إشهاده ويكتب. طف المواثبة وطلب الإشهاد على نحو ما ينا طلبًا صحيحًا يوجب الحكم بتسليمها إليك، وإعطاءها إياك بالشفعة، فأعطيتكها، ثو يتم الكتاب على حسب ما تبين.

واختار التأخرون في هذا: هذا عاذه و ديه الذهو و المسمون أخر هذا الكتاب شهيدوا أن قلاقًا كنان باغ من فلان جميع الناد التي في منوضع كدا، وينسخ صك الشوء، فيعد دلك إذ لم يكن الشفري فيض الدار الايدكر فيض الدار ، ثم يكتب : وأن فلانًا كان شفيعًا لهذه الدار الحدودة فيه شفعة حوار بداره التي هي لزيق أحد حدود هذه الدار الشيئراة، أو يقول: شهيعه شركه، فون بصف هذه الدار مشاعًا ملكه، فطلب الشفعة بهاحين علياجذا الشراء مزاغير تقريط طلنا مسحيحا بواجهة هذين التعاقدين فلان وقلان طلبا يوجب الحكم تسليمها إليه ، وأعطاه بالشفعة ، فأجابه إليها هذان التسايعات، فأعطيناه جميم ما وقع عليه هذا البيع بجميع هذا الثمن الذكور فيه إعطاء صحيحًا لا شرط فيه ، ولا خيار ، ولا فساد ، وقيص هذا النائع جميع هذا الثمن الذكور فيه بإيفاء هذا الشفيع إباء ذلك واقبًا نامًا ، ومرئ إليه من ذلك كنه مراءة فبض واستبضاء بإذنا هذا المتشرى المسمى فيه له بذلك، و قبض هذا الشفيع حسيع ما وقع عليه عقده هذا البيم والإعطاء بالشفعة بنسليم هذا البائم ذلك كله إليه فارغا عن كل مانع ومنازع وإذن حَدًا النَّسُرُى، قما أدرك هذا الشَّقيع من درك، فعلى هذه البائح، ويتم الكتاب، ويلمق بأحره حكم اخاكم في شفعة الجوار؛ لأنه محتلف فيه، ولا يذكر ضمان البت، والغرس والزرع؛ لأن ذلك لا يجب عليهما في الشفعة.

وإن كان المنشري فيض الدار وفقد الثمن، فلاحصومة مع البائع، وإذا الخصومة

<sup>(</sup>١) والين المُعكوفين زية من الأصال

مع التشريء وتكنيب هذه الوثيقة على إقراد الشنري بالشراءة وأخذ الشفيع بنهم هذا إذا قان الأخذ بالسفيمة بغير فضاء ، وإن كان الأخذ بفضاء يكسب مكس قولم : فأجابته (لمها، فرافعوا "إلى قاض فلات، فقضى شوت هذا الحق بعد خصومة صحيحة حرت بينهم وفحكم عليهما يتسنيم هذه الدار المحدوده إليها يحل هذه الشفعة وفأعطياه حسيع ما وقع عليه هذا البيع، وبنو الكتاب

وفي طلب الأمد والوصي يكتب وكان فسيسلاد الصغب شغيعًا لها، وفي القضية مانيكول يكتبن وذلك كنه بعد أنا حجد هذا المنس يا دعوي عنا النفيع عليه في هذه الشمعية، فاستحلمه عدا لقاصي على هذه الدعوى، منكل عن اليسين عنده مرارك فقضل عليه بدائك بعيدان حلف الشفيع بظه ما سنج الشعبيه هده الشافعة للمشكري، ولهد أتبهد هو على الطلب في مجامعة الذي للعه فيه، وأخذ في العسل بطلب

وإن كال النَّمَن مراهم أو دناليم ، أو لايميًّا أو وربُّك أو عدميًّا منفقريًّا ذكره ، وذكر أن الشعبة لقدمناه للبائع أو للمسترى، وإن ذن الشراء عبد، أو عرض و أو عبر ذلك. من دوات القيم، فأحدُ الشفيع بكون بقيمة دلت، فيكتب في هذه الرتبغة. فأوجب الحكم الأحذ بالقيمة وركان لفيمة كذا والذنا درفعه عفريفية جيمة بنفوج العدول والأمياء الدبن يدور عليهم أمير البقوم لأمشان فده السلع، والأحوط تستنبية أرثاث اللفوسين، وذكر إفرار النائم والمشتري أن القيمة كذلك.

٢٠٢٠٨ - وإن كان للدار شفعاء، وحصو احتجر، وأحد كنها، تم حصر أخر، وأتدت استحقاقه وافأعطى بصبيه منها والتبوالا شهدوا أن فلان لبي فلان كان اشتري من قلانا الن فلان جسبع الداري ويحدها لكك ، وتقالهما وتفرقاء ثم حصر فلات، وكان شميعهاء فحصر وملب انشفعه بشرائعهاء فقصي لدمهاء وأمر الفاصي البائع وطفتري بتمايمها وأره فععل البهرإن فلانا ابن فلان حضراء وأتسب بالبسة أنه شعمهاء وأنه لما لنغه ذلك طلب الشفعة فيها يشرطها ، وسأل القاصي أن يسلسها إليه تصبيه منها بحصته من

(١٠) فكداني ظروه وكان في الأصل فترافعوا م

<sup>(1)</sup> مَقَدًا في ظاء وعادهن عبرها كتب شهدوي

نسهه، وهو كلهٔ شفعت المذكورة فيه ، فأفزع القاضي البائع والشَّفيع الأول قبض حدًّا النَّمَ، وتسليم نصب منها إليه فقعلًا، وقيض قلان الشَّفيع الثاني كذا من الدار بعد أداء هذا الثمن، وينم الكتاب.

## الفصل السادس عشر في القسمة

١٩٢٩ قال محمد رحمه الله في "الأصل" القوم بقسمون الدارينهم ، ويريدون كتاب القسمة كيف يكتبرن؟ قال: بكسون هذا ما اقتسم عبيه فلان رهلان رفالان وقلاله اقتسموا الدار التي هي في بني علان أحمد حدودها والثاني والشائك كذا وكانه اقتسموا هذه الدار المحدودة في كتابا هدا فهما يتهم.

يجب أن يعلم أن العلماء اختلفوا في هذا الكتاب في النهاء: أصفه: في البذاية، فكان أبر حبيفة وأصحبه وحسهم الديشنوة لا بهندا مدا ما اقتسم، وكان الطحاوي يبتدئ بهذا هذا ما شهد عليه الشهود المسلول في هذا الكتاب شهدوا جبيف، وشتى أن فلاتًا وفلاتًا وقد عرفوهم معرفة صحيحة بأعيانهم وأسماءهم وأسمابهم، أقروا في حال صحة عفولهم وأبدائهم وحوار أمورهم في جميع الوجوه.

وناشائي: أن محمداً وحمه الله كان يكتب: اقتسموا الدار التي حدوده كذا أو ذراع عند الدار كذا ذر عامكون، وكان لقالان من هذه الدار كذا فراها مكسون، ولقالان كذا فراها، ولقالان كذا فراها، هاهمات فالأن ذلك عند القسمة في موضع كذا من هذه الدار وقلاناً كذا، كان لا يذكر أن الدار في منكهم وأيديهم قبل القسمة، والمطاوي كان يدكر ذلك، ويكتب أفروا في حال صحة عقوتهم وأيدتهم، وجراز أمورهم في جميع لوحوه أن الدار المحدودة في موضع كذا ملكهم وفي أبديهم، وألها كذا ذراعاً نصيب كل واحد فراعاً شائعاً في جميع هذه الدار، وقد تراضوا على فسمة هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب، فاقتسموا فيما يبهم، وتراضوا على تجزئها، فأصاب فلاقاً كذا فراعاً في موضع كذا من هذه الدار المحدودة يحتوقه وحدوده، وهلادًا كذا، وفلادًا كذا يحتوفه وحدوده.

الثالث: أن محمدًا وحمه الله كان لا يكتب الدرك في الفسمة، والطحاوي وعامة أعل الشروط كانوا يكتبون. فما أدرك كل واحد سهم فيما أصاب من صاحبه، فعلى فلان تسليم ذلك كما يوجبه القسمة ، وكان محمد وحمه الله يكتب : وفيض كل واحد من الشركاء ما أصابه بحدوده وحقوقه بتسليم أصحابه جميع ذلك إليه فارغًا عن كل مائم ومنازع، وتقرقوا .

والمناخرون يكنبون، عقاما شهدوا إلى قولنا: إن قلالًا وهلانًا وقلانًا أقروا إلى الحرد أن جميع الدار المنسسطة على البيوت التي هي في موضع كذا حدودها كذا بعدودها وحقوتها ومرافعها وأرضها ويناها، وكل قليل وكثير هو لها فيها من حقوقها كنات صغير كه بيهم، وكانت في أيديهم أثلاثًا، أو كدا يكون له لان كدا واقلان كدا، وإنهم المنسسوها بينهم بقسمة قاسم عمل تراضوا بينهم، وأحازوا قسمته عليهم، قاسم عمل تراضوا بينهم، وأحازوا قسمته عليهم، قاسم عمل تراضوا بينهم، وأحازوا قسمته عليهم، قاسم عنا القاسم بالمناسب المناسب المناسب عنها بيوت بعضه الناداع التي يشرع به كفا في بلدة كذا، وأصاب فلانًا منها محصه طولها كذا وعرصاً كذا بالذراع التي يشرع به كفا في بلدة كذا، وأصاب فلانًا منها محصه الناحية التي هي عن يسار الداخل من بابها ويبين ذلك إلى أخره على ما مر، وأصاب فغلاً منها دره وأصاب

 دعوى بدعيها في ذلك كناما فهو باطل مردودا وأنبهشوا على أنصبهم إلى أحرب

وهي الإمرام بالمراصي بكتب او فدا أوعدا فيتد بيهم بالمراضي، فأصاب فلات قدا وقلات كداء وفي الشرط ويادونك على أحدهم بكتب: فأصاب قلات كدا على الا يرد هو على ما تحدم بن الدرهم أذا الدمارة ، في دلك، وردكو عند الديش، و فدني قلان حبوم وقعك عليا هذه الشنبة ، وحديد هذه الدراهي غذكورة فيه.

وفيسا أد كانت النابر مو رونة بينهم بكت ما كانده منتركة بنهير نبركة ميرات عن الماد حجر مات عن روجة وست وابيء وحلف من التركة هذه الدار ولم كانت مستركة بريم أفاات كذا ولمولات كذا ولم بالتسموه بإلى اخراء دكوراء ولم كانت بينهم دور محددة والمردة وحددة وحددة والمدارك بينهم دور وأرحي وحوايث و غيره كتب كانت بينهم كدا داراً وكانا قطعة أراضي، وكانا حالوبات فاما بحدي أفور فقي موضع كدا. وبين حدودها وأما المار الأخرى، وكانا حكم لا يوحب الإجاب على القسمة والكن تراضوا مهم أن يقتسموها وقد المار الأخرى، عكم لا يوحب الإجاب على القسمة والكن تراضوا مهم أن يقتسموها وتسموها وتسمير بالقسمة الكن تراضوا مهم أن يقتسموها وتراحة عن كان دين

ومن النسسة على الآلسفل الاحتصادة العلو للاخر يكتب الاختصادة بينية على أد يكون لدلال سفل حديم ها دائدر المحتردة، وديها كفا اكدا برغا، وكما وتعا وكفا صحة، وفيها ساحة طولها كفاء وعراضها كفا دراصًا بالفارع الذي يقان به المسامون لهذا الفدر، وعلى أد الفلاد علو حديم فده الذي وفيه كفا ففا بيد على أن يكون لفساحية العلو طوه فيه بيناء، وهو كفا وكدا على أنا طريقة في هذا السفل في موضح كفا مطبأ إلى سها الأعظم والمصد على سموهو كفاء الريكت، على أن يعتم المدوية إلى وصد كماه أو تركا لدهان وشتركً يبهما إلى آخرة وكان.

إذًا ثالث التسبية بعضاء فاص يكتب الهذا ما شهد عيه السهود السيون في أخر هذا الكتاب على ما مراتي أول هذا القصل إلى قرلك قالت مستركة سهو على كذاء أو

<sup>(1)</sup> وهي ما بالعدم مكناني بالصيدي

منهما على قائل ثم ظلب أحد فعا من صاحبه قسمتها يشهما، وهي كالت محتملة للفسمة، وامتاع صاحبه عن انقسمة، فرافعه إلى قاص عدل حائز عمكم من حكام الملكون، ولو ممي القاصي وعينه جار

وفي هيرات بحمر صاحبه على القصمة باكتب وأقام البيئة على أل جميع هذه الدار الأرضوة الله المحمر عناجمه على القصمة باكتب والجام البيئة على أل جميع هذه وعداوه عند العاصى مرا وعلائية ، فحكم بها يحصره صاحبه ، وأحيره على التسمة يهد نصيره وبالحيدة والساح والانوره على النسمة صمى القسم حال، وأمره بقرعها ونقويها بالعالل والقن ، وأل يحمله قسمي، وأل يصورها في شيء على رحمه ، ويرضعه إليه في فرطاس من يتولى الإفراع بنهما، فضل هذا العاسم المديم دارة والحارة في الفاقي ، وأرده ، ورسى بد، وأحارها صما القاسم والحرام العاسم المديم دارة والحارة فالعام والعالل على الإفراع بنهما،

ولو أمر الفاضى الفاسم الإفراع والقسمة بعسه كتب وأن يحملها فسيس، وأن يحملها فسيس، وأن يتحملها فسيس، وأن يقرح بسيما، فلما الفاسم كان حسرات خرجت ورعله إلى الماء والفاسمة المسماة فيه إلى هذا الفاسم فأصاب فلأه كذا وقد أد وقد أم حدد الفسسة المسماة فيه إلى هذا الفاسم، ورصفها أد على أن حد يحمد وذه من الواريين، أد فياما وقد أذا أن أمى، والفسما على ما سمى فيه على محتمل فيهاء ورشم الكتاب، والأحرط في فيسمه الفاص، أو الدهير مشتركة بنتهما تواكيم في فيسمه القاص، أن يذكر أبيتهما تواكيم فيه ولم يسرك القاضى لا كبوز إلا ماخر والعاب أن، فعملى أن يعلمن فاعن أنه عليظ فيه ولم يسرك طيفًا والمهاد وعلى حداقتهمة الكروم والبسائين، فإذ كان فيها وع أو أحدار فكرها الأنتحار إلا بالدي

هون قالب اللذل أو عبرها مشتركة بينهم شراءه الرابحو فلك سوى البراث ويبن ولك السبب فيضاء والمرق من المراث وعبره الدائموات يقسم على الغائب بعبر أهوم إدا حصر من الورثة الثان فصاعدة، والاينسم في عبر المواتث على العائب بعبر أهوم.

#### قسمة الدواب:

فالآن وخلات وهذا ما شهد عليه الشهرة المسبون عرفة الكتاب شهدوا حميما أن فلان وخلات وهذا الكتاب شهدوا حميما أن فلان وخلات وهذا الكتاب معادل المراهم طالعي مي حال صحة أمدانهم وفيام عقولهم وحوار أمورهم أن أباهم فلانا مات وترك من الخبل كذا وكذا وكذا مورونا بينهم أثلاثا على السوية، وهي على أصناف وألوان مختلفة، فمنها من الجفاع كذا وكفاء ومن البنان "تفا وكذا، ومن القوارح" كذا وكفاء فأرادوا فسمتها بينهم، وقد حصلت ميرالاً لهم نيست مشعولة مدين، ولا وصية، فأحصوها وقواموها ما فقو والعدل، فلقت فيمنها كفا وكفاء درهما، في جعدوها أفساماً بالحق والعدل، في حيث وغير، فأصاب دلائا كذا واصاب فلانا كدا منامع المناح كذا، وأصاب فلانا كدا منامه المناح السمى الموصوفة، وعرف كل واحد منهم نصيبه المناح من جملت، وجمع ما صار له بيله القسمة، وذلك بعد إقراع منهم التراضي

وإن لم يكل بينهم إقراع يكتب عن ذلك، وقيض كل واحد منهم حسيم ما صار له من ذلك تسليم صاحبه على كل دعوى من ذلك تسليم صاحبه على كل دعوى وظلة وانعموما كانت له في ذلك كله ، وأقر أن لم ييز له قبل صاحبه، ولا قبل أحدهما شيء من ذلك كله، وأنه من ادعى شيئًا من دلك، فهو باطل مرديد، وتعرفا على تراضي بالأبدان والأقوال، فسا أدرك كل واحد سهما في دلت كله من درك، فعلى صاحبه تسليم ما يقتضيه التبرع، وأشهدوا إلى آخره، وعلى هذة الإس والبقر والعنم وتحوها، ويدكر أستانها وألوانها بصغابها.

و أما الرقيق فأبو حيمة وحمه الله لا يرى الفسمة فيها خيراً ، وهما يريانها ، فإن أجبر القاضي على ذلك ، ورأه ، فهو قضاء في مختلف فيه ، فيصير فالإجماع ، ووجه كتابته : هذا ما شهد إلى فرلنا : إن أباهم نرك كذا فيكا ، وكذا أمة أحد العيد اسمه كذا ،

<sup>---</sup>(1) هكذا في ظارم، وكان بي الأحول وه. السباد

<sup>(</sup>٢) هكدا في ظارم. وكان في الأصل الفواوع .

وصفت كفاء والأخر كفاء والآخر كماء وإحدى الإماء اسمها كفاء وصعنها كفاء والصفته كفاء والمعنها كفاء والأحرى كفاء قد بلعوا مباغ الرجان، وبلغن مبلغ السناء فأرادوا اسمعتم بيتهم بالتراضى، أو يقول: بالإقراع، أو يقول: عنر فعوا إلى القاصى، أو يقول: رفع فلان صحبه إلى القاضى، وطلب جبرهما على القسمة، وكان القاصى برى ذلك، فأجبرهم على ذلك، وبعث فلائاً، فقوا بهم بالعدل، فبنفت قيسهم كفاء وكان أمر، بالإقراع بسهم، فأخرع ينهم، فأصاب فلائاً وفلاناً كفاء وفلاناً كفاء فإن كانوا بيهم بتراء، أو بسب احر غير الإرث بين ذلك.

وفي الأمنعة والأواثى والكيلي والوزني بالبراث يكتب على فياس ما مرقى المثلي الإبدار القسمة.

الكتاب إلى قولنا إن أباهم هذا السهى في هذا الشهد عليه الشهود السنوي أخر هذا الكتاب بإلى قولنا إن أباهم هذا السهى في هذا الكتاب مات، وترك أصنافا من الحيوان عبرات سنه أفلاتا و فيئة عبرات سنه كذا، وشيئة "كتاء وفيئة عبرات سنه كذا، والاخر كذا، والاخر كذا، والاخر كذا، والاخر كذا، والاخر كذا، والاخر كذا، وعن الخدر كذا، ومن المقر كذا، ومن العقر كذا، ومن المقر كذا، ومن العقر كذا، ومن العقر كذا، ومن العقر كذا، ومن العقر كذا، ومن العقرة عبرات العقرة عبرات العقرة عبرات العقرة عبرات العقرة عبرات العقرة عبرات العرب عبرات العرب عبرات العالم عبرات العرب ا

هإن كانت الورثة مختصير، بأن كانوا أبوين وابنين وإنة وزوجة، وأمثال ذلك، يكتب: وخلف من الورثة أبوين والله والمراة وما فلان وهنا فلان وفلان، وبشا وهي فلانة، وصار ملك مبراثاً لهم على فرائض الله تعالى، للزوجة الشمن، وللأبوين السدس، والسافي بين الأولاد، فلدكر مثل حط الأسيين، أصل العريضة من أوبعة وعشرين سهمًا، للمراة منها خسة عشر سهمًا، للمراة منها خسة عشر سهمًا، وللأبوين مها أربعون سهمًا، لكل واحد مهما عشرون، ولكل الن مها عشر سهمًا، وللاثوين عبا الربعون سهمًا، ولكل الن

<sup>(</sup>١) فكذ في الأصروف وكان في و صيد ، وفي ف وصله .

أهمل لبصر والعمالة ، فينفت الفين وأربع مانه فرهم، للمرأة من ظائ تلات مانة درهم، والمائف أربع مانة فرهم، واللام تقافت، والكل الور حسسانة وعشرون درهما، ولبيت، مانة بارستون، فافع إلى الرأة ما أصابها جميع المار التي هي موضع كذا، ودفع إلى الأب حمد الكرم، وكذا اليو في إلى أحره.

و كتب إداكان الإرت حيوانات: دأخياوا أن يقدم وها بيهم ببراصيهم بعدا معرفهم حميمًا بأعياب وصفاتها وفيسها، وتظرهم الجها، ورزيتهم إياها، روقوفهم عليها على صدفها وعدلها، وقد حصات لهم مبر تُاخالها عن كل ديل ووصية، المتحرط بيهم، فأصاب فلانًا منهم بعضته من حميمها وهي كذا درهمًا حميم الفرض المسمى كدا، وجميع كذا، وجميع كفاء وأصاب فلانًا يحصه من جميعها وهي كفاء درهمًا، حميم كذا، وجميع كذا بن ضيم عليا، قسة صحيحة مطذ جاؤة حوت بيهم

وقد يقع هذا الرجه فجعلوا الخيل منها فسنة وحعلوا الإمل فسنه واستر هدما، والأونى قسماً وكذا قسمة وترافعوا أن يقسم ذلك سيد بالإمراع، فأفرعوا سيم: فأصاد مذاراً كذا، وهاراً كذا، وقبص كل واحد منها ما أما الماني ، وإند أبراً واحد مهم أنه استوفى حميع نصيبه منه ، له يبل أنه قبل صاحبه منها شي ، وإند أبراً عي كل دعوى فيها ، ولم يكن في هذه التركة دين الأحد، والاشي منها دينًا على أحف، وأد على ادعى شيئًا من ذها، عليه ، فهو ماهل مردوه وتفرقان فما أدراك وأشهه والا وبتمه عند جماعة ، وهو خلاف قول أبي حنيفة ، أبي يوسعه وسحمه وسمهم الله: النسمة ، المع منه ط الإفراع كالميح بالقسمة ، الأصدف المحتلفة ، الإقراع الانصاح ؛ الأم كالسع ، والمع منه ط الإفراع كالميح بالله ، الحمر ، ونحو ذلك، فيدوز هذا بحكم الحاكم حرالة أعلم - .

إذا كانت الفسيمة من ورثة فسهم طالب يكتب: هذا ما شهد عليه الشهود إلى قولنا إن فلانة توليت و طفت من الورثة زوجًا وإنّا غالبًا، يسمى فلان ابن فلان ابن ملاد وإنّا ضعيراً يسمى فلان المن ملاد وإنّا ضعيراً يسمى فلانًا ومن التركه كذا وكدا، ومبنغ التركة كدا، وفلانًا صار نائدً من حقية الخكم نظريق لنظر الشرعي في الشفس حقية الغائب من التركة، ومحقطها إلى وقت حضوره، وقسست التركة بن هؤك الدائم وقد علم صورته، وقسست التركة بن هؤك الدائم وقد علم صورته، الشنيع السغير بالشسة حميم المحذود الذي في موضع كذا في نصيب هذا الروح، وفي نصيب الصغير بالشسة

المستعينة من ويروح في نصاب ١٩٧٠ العالمات حميج كافياء وقديس هذا النائب حصرة هذا. العالب بحكم هذه الديابة قبضاً صحيحاً ما دلك في يوم كذا في شهر كما أم الله أسم .

٢٠١١٪ - تسخة فصمة وجدت بحط الإمام تجم الدين عمر السامي هذا ما شهد عليه النسهرد المبسون احراهها الكتاب شهدرا جميعًا أن الشح الفقيه اخجاج محمد بن عمر بن أصر أحدامي الإعرام هامي بالنواقي أحلمت من التراكية ما يخلفه أسفاله من العقار واللناغ والنقيذة ومن الني ثغ النتيه فاطمة وعائللة وروحته خديجة، وهي مولاته وأم حدين البنين مده وترك أبضاً ابني أخيه لأسه وأم معمد أو عمور ابني الشبح الحجاج يوسف من عمر ابن فصر الإصفهان، وهما صفيران لا طبان أمل أنف يعمله وإنا من أنب محمد هذاأبه أمه الشيخ الإمام البارع أحمد بن إبراهيم بي محمد القطال بحكم الوصابة النابتة له عليه ، ديلي أمر عمر هذا عنسَ بنه الحسن بن فبدالله الهندي بحق الديمياية الدايدة له عليه ، ووقعت الحاجة إلى قسسة فركته بين هؤلاء، فكان لاينتيه هاتين فلذهاء تزوجته هدمتمنها والاس أحه هذبي الصغيرين بقشهاء وبلغت مهامهم تمالية وأربعين باقوا بمن سينة عيشو وللا وحة منية، ولكر أبي أخ حجسة، فكان حاصل تركته بعد فضاء ديهاراهم افي هذه التركف وحدائمية الوصاية التبيغ ديهاء وحريان الصلح مي حن مدين الصحيرين فيساكان بحنائك فمه مها على مال منشوء وكافا فيه نظر طاهر فهدين اصعيرين، ووقع قبص بدل الصلح، وكان حاصل تراتته بعد هذا كله يتقويم أهل البصر والعدالة أتن عند أكف درهم ومانة ومنترين درهيك غطريفية جيدة، حصة وراحته متها ألف واحمدسالة واخمسة عشا فرهما عطريقية واوحصة كالربيث فيها أرمعة ألإني وأربعين درمياً خطريفية روحصة محمد مذا ألف ومالتان والتمز وستون واصف درهم عطريفية ، وحصه عسر كذتك ، فانفي هؤلاء لورثة الكنار ، وهذان الوصيان على أنَّ بكون لكن ورجد من الورثة تنيء من العقائر ، فيجعلوا الذور التي هي من هذه التواقية و مواصعها بسوق سعد سموقيد بمحلة نهر القصارين في سكة الكيارين رقاق السكاكين، والششيل عليها مندود أربعة والمنتعا لربق دار الشبيح العقيه محمدين عبد الخالق بن عنيء ولربق دار الشبخ الإمام الأحل أفو لدين همران محمدان أحمد النسميء والتنامي كذلك، ولذيق دار الأستباذ الجميق بن عمد الباني بن أبي للفاصو الفيلاسي، وأزيق داء أحمد بن محمد بي محمد الصفري للمروف بـ الولي أم والقالت لزيق دار

وراة أحمد بن محمد بن شماس الفصاب، وازيق دار محمد بن أبي يكر بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن شماس الفصاب، وازيق دار محمد بن أبي يكر بن محمد بن عبد اقد اخياط، والمرابع شارع هذا الزقاق وإليه بابها ومدخلها، وقيدشها ألف درهم عطريقية، جعلوه هذه الدار كلها بحدودها وحفوقها وأرضها وبناءها وسفلها وعلوها وطرقها بسالكها في حقوقها، وكل قليل وكثير هو قيها من حقوقها الابنتيه هائين مخسمالة دوهم غطريقية من حصتها من النرة أسهم دريعها وهو سهمال لزوجته عده هائين لكل واحدة سهما للائة أصهم بالخند ومرة وحمسمالة دوهم من حصتهما من الترقة ويكمل حصتهها في موضع أخر من هذه التركة، ووقع النراضي من الكل على هذا، فقد من حقالة التركة، وأزاع النراضي من الكل على هذا، فقد من حقالة التوقة، وأز هذاذ الوصيان لهن بذلك، وأزا باستيفا، محبب الصغير من التركة من حقار أخر بنطق به ذكر ذلك، غزره الشهود وأنه بالمهاد عليه والشهدة المناهدة والمناقبة والمناقبة والمن بنين على هذا، والحصة فيها تهذين الصغيرين، وانهن أحق بذك شدها الناس، وذلك في السلاخ وجب سنة سنة وعشرين وحسالة.

## الفصل السابع عشر في الإجارة

4.19 هـ أخل في الأصل الرحل بدناجر في سيل، وأو وأن يكتب والمرافع المنترية وأو الأيكتب إحاراتها منتري كل منه فأجر معلوم كنف يكتب في صف الشراءة الإراز في نشراء للفحة ويعشر شراء الدين من والما الشراءة الإراز في نشراء للفحة ويعشر شراء الدين من مو الأنجارة حسيم ما كان يكتب في مواد الفلام الأجراء في المرافعة المنتري الذا التي هي في ملك فلاد وفي الدوراء في يده وفي الأمراغة الديكت في نشراء الحرارة عن قول المناز التي هي منك فلاد وفي يده الأمراغة الديكت في نشراء الحرارة عن قول الإمراغة الديكت في المسلم الحرارة عن قول الإرازة وفي الإحاراء إلى رابالي تعرا المستشرى منى الحيث الذات حتى تعكم في المستمرة وفي الإحاراء إلى رابالي تعرا المستشرى منى الحيث الذات حتى تعكم في المستمرة وفي الإحاراء إلى رابالي تعرا المستشرى منى المرحوع بالأحرام على الرحوع بالأحرام على الرحوع بالأحرام على الإحرام ومن المؤمن المنازة على ملاحد من والإحرام ومن المؤمن المنازة على المرازة على المنازة على المنازة الإرازة على المنازة على المنازة المرازة على المنازة على المنازة المنازة على المنازة على المنازة المنازة المنازة المنازة على المنازة على المنازة المنازة على المنازة على المنازة المنازة على المنازة المنازة المنازة على المنازة المنازة على المنازة المنازة المنازة على المنازة المنازة على المنازة المن

وفي قاهم روايه محمد رحمه الله سوى بين الإحماء والشواء لوجهين أحد هسا الدول لم يكتب دال وحهين أحد هسا الدول ولا لم يكتب دال في الشواء الدمل بسمه وهو حديث عدة من خداده والسدة الوار ولا يقراء والدول ولا يقراء المستأخر بملك الدار الاجراق في الإجرام ومن الرحوع بالاجرام على أول الكتب ما الدينة من الهذاء على مول الن أبي ليقيء ويحب أن لا يكتب ما الدالا هرام الاحرام الكتب عالم الأحرام على المول الن أبي ليقيء ويحب أن لا يكتب ما الدالا هرام الله عرام الله عرام الكتب عالم الأحرام عرام الكتب الكتب عالم الأحرام عرام الكتب عالم الأحرام الكتب الكتب عالم الأحرام الكتب الكتب عالم الكتب الكتب عالم الأحرام الكتب الكتب الكتب عالم الكتب الكتب عالم الكتب ا

وحكى عن الشبح الإمام صدائر احداً له كان بقول: بكتب حسيع ما اكتب في الاسراء إلا من نبيء وهو من والوسرا الله الترافق الاحراء الإمام على الإمام صدائر الله والمواقع الله المعلود على الله والمواقع المواقع الله والمواقع الله والمواقع الله والمواقع الله والمواقع المواقع الله والمواقع الله والمواقع المواقع المواقع المواقع الله والمواقع الله والمواقع المواقع الله والمواقع المواقع الم

وكان أصحاب الحديث يكنبون: هذا ما كنازي، ولكر ما احتاره علعام، أواز ١٠ لأن القرأن ورديعظ الإحارف فالهافة تعالى ﴿ أَوَالَتِ اسْتَأْجِرُهُ ۚ أَنَّ وَهُو اللَّحْدَالُ التعارف في استعمال الدمل دون لفظ الكراء، وإنما يحتار في قتاب الصكاف ما كان مستعملا بين الناس، قو يكنب السناجر منه اندار الني في سي فلال و ويذكر حدودها الأوبع حبر تصبير معتومة، يذكو الحدود فيما في الشراء، وعار يكتب فسعان الدرك في صك الإحارة؟ كنان بعض مشايخه يكنمون: إذا كان الأجو مغبوحمًا بالتعجيل، وإن لم يكن مقبوصاً، لا الأنه لا تكون ته حل الرجوع بشيء مني لم يكن الأحر مقبوصاً.

ومحمدو حمدالله البريذي صمال الدوك في صك الإجارة وذي وفي غراء الدارع الأن القباس في شواء العين أن لا يكتب إلا أما كنينا انباعًا للسيف، وقد أحمعوا على كنامته في الشراء، والوينفل عنهم في الإجارات فيم دالي أصل ذلك الفساس، شرقال محمد رحمه الله: كذا كذا سنة أولها شهر كناء والحواب فيه على التفصيل إن وقعت الإجارة في أول الشهر يكتب الكذا كذا سنة أولها عرة شهر كذاء وإن كناد في وسط وأشهر بكتب أولها شهر كفاحا ماحقيي بتاكا اكذابوها من الشهرة ثوذكر محمد رحمه الله أول المدة ولم يذكر احراف وفاد الحصاف يكتب أولها غوة شهر كالما وأخرها سلح شهر كظامن سنة كالهاد لأنمتو كالمحاولهم من لفان اأرباه الكناسماقي منجمهم لاه لايدري أنه تسان أول البيوم أو وسطه او انحبومه وإذا تسان أول اللدة مجهولاء كان أخر المدة مجهولا لجهاله أوله ضاورة.

أنه قال : على أن يعطيه أجر كار سنة عند العصاء السنة : وهذا إذا كامًا تمرطًا ذلك : لأن الصلك حكامة ما جوى ينهم ، مكتب على حملت ما حرى سهما ، وإن لم يشرط ذلك في الإحارة لا يكتب، قال: ومتى بأحد منه الأجر إذا لم مشرط ذلك في العقد؟ قان أبو حبيعة وحمد الله أولا يقول الإيأخد منه الأجر حتى بشصى شهره تم رجم وقال. بأخذ أجر كاربوم بحسانه ، وهو قول أبي يوسف ومحمد : حسهما الله ، تباقال : المريكتين، وقيص فلان هذه الفاريعتي المستأجر، ولم بقل؛ فارسًا سما يمم الفيص والتسليم، إنه له يفل: ولك لأنه وكبر التبيض مطلقاً، ومطمق الاسم ينصرف إلى الكامل، والكامل من القبيص مع مد يمنع القبيض لايكون، وإن ذكر فألك كباذ أوثن وأعضل، والخصاف كان يكتب القبض مع الفواغ.

أنه قبال: ثم يكتب: فله بما سمينًا في كشاسًا هذا من الإجارة، ومن العلماء من لايكتب: فهي له، حتى لا يدعى الدار لنفسم، ويحتبع بزقرار، ثه بملك الدار، ولكن يكتب: فهي مده بما سمينًا في كتابنا هذا من الإجارة -والله أعنم-.

والنسخة التي اختارها المتأخرون في هذا، هذا ما استأجراً فلان ابن فلان الفلالي من فلان الن فلان الفلاني جميم الدار المشتملة على البيوت التي هي معكه، وفي بنه عوضم كذا حدودها كدا محدودها وحقوفها كلها أرضها وينامها وسفئها وعلوها ومرافقها من حفوقها، وكل داخل فيها، و محارج منها من حقوقها، وكل قليل وكثير فيها من حقه فها منة كامله، وهي بالأهلة النا عشر شهراً متواليات، أولها غرة شهر كذا، وآخرها سلخ شهر كذاهن سنة كذابكذ درهما نصفها كذا درهماء حصته كل شهر من هذا الأجرة كذا إجارة صحيحة جائزة بافذة باتة خالبة عن الشروط الفسدة والمعاني الميطلة، وذلك كله أجر مثل جميعهما وقعت عليه عقدة هذه الإجارة في جميع هذه اللهة مفسه ويسكنها من أحب كما أحب بما أحب، وينتفع بوجوه منافعها، هذه الإجارة بوم وقعت لا وكس فيه ولا شطط على أن يسكن المستأخر هذا في جميع ما وقعت عليه عقدة عالم وف، فبعد ذلك إن كان الستأجر نقد الأجواة، يكتب: على أن الستأجر هذا عجل كؤرهذوالأحرة بتمام هدواللذي فبنصيلها متوالأجر هذاء وبرئ لمستأجر هذا من جميع عله الأجرة لهذه المدة إلى هذا الأجرار ادة قيض واستيفاءه وإذ لويكن المستأحر نقد الأجرة لكتب: على أنَّ يؤدي للستأجر هذا غام هذه الأجرة إلى الأجر هذا بعد عام هذه الله في أو يكتب. على أن يؤدي إليه حصة كل شهر من هذه الأجرة عند مضي دلك الشهراء وقبض هذا السنأجر من طااالأجر جميع ما وقعت عليه عقعة هذه الإجارة كما وقعت هذه الإجارة فارعكا عن كل ماتع ومنازع عن القبض والتسليم مشالل هذا الأجر ذلك كله إليه ، وتعرفا عن محلس عذه الإجارة بعد صحتها وتمامها نفرق الأبدان والأقوال معد إثراد المستأجر هذا أنه رأى ذلك كله، وعرفه، ورضي به، وأشهدا على أنمسهماء وبئم الكتاب.

قال الشبيخ الإمام الآجل نجم الدين عسر السدني رحمه الله: ولا يكتب خسمان الدرك في الذي لا يكون الأحرة بيه مقبرضه ، ويكتب بيماكات الأجرة نيه معبر نسة معبولة ، قول كتاب المسعل والقبيوض معنى الأجرة يكتب الصمال الدرك في قدر الفيوض ، ونسمان دخل الأحرة تضمانه دينا أحر ، فيكتب هما كما يكتب نمة -وافه أعلم - ويعض مشابخ أهل مسمر قند احداد والفط القدالة في هذا ، فكتبوا : هذا ما فيل قلان قبالة صحيحة ، وقيص هذا التقبل، وسلم لهذا النشل ، وتعرفا عن سطس هذه الشباة ، وعلى هذا إجارة ، كاروت والأرض والطاحونة والحيام وكل محدود ، ولكن بذكر عند قوله يحدودها وحقوقها ما هو من خواص مو فقه ، كمد في الشراء -وانه أعلم-

#### تسخة الإجارة الطويلة المرسومة ببخاري وأحكامها:

1971 قال في الاصلاح المستوثق من دلك ما الحياة الدار عشر مدين الماد عشر مدين المخالفة أن يستأجر المنا بخرجاء منها الحياة أن يستأجر كان بخرجاء منها الأول بفرهم، والشهر الأخر بيقية الأجرء فإن معضم الأحر متى كان للشهر الأخسر، فإن معظم الإجارة، وعن عنا استخرجوا الإحارة كان للشهر الأخسر، والمستخرجوا الإحارة وعن عنا استخرجوا الإحارة الطويلة الرسومة بسحاري جعلوا أجزاء السني المتقدمة شيئًا قليلا، وجعلوا معظم الأجر للسنة الأخيرة، وقد حكى أنه كان في الاعتداء يكتبون بيع الماءاة، الماءاك ان في رمن الشهة الرباء وأحدث عن هذا النوع من الأجارة كيمل الناس إلى الاسترباح بالهام وحصل لهم منفحة الدار والأرض مع الإجارة بسبحة الرباء فجعل والمناس مع علم الأجراء مناسبة الرباء في عدم الأحراء من الماء المعلم الناس بي عدم المناس المنا

وإعا أنِّب الخيار في الأيام المستنتاة عن هذا العقد: لأنه لو شرط الخيار في الأبام

لله حده على العقد الإداد الخدار عالى المزانة أيام على عقد واحداد عربه بوجب بساد المقدعة.
ألى حيفة إلاحه الله والانه لم السوط اختباء في الايام الداحية في العقد لا يصح وسح مشروط أنه الخبار بغير محصر من صاحبه عبد ألى حده أراحيه الله والماء الدارط في الأناد الخبرة حلى العقد الايشرط حضرة فهاجيه والأن الفسيح سبنتغ يكون المتدعا على أراج الحصد بعيد عدد الاياد والأنه لم تسرط حضار في الأن عليه على أنه باطبيار بعد شهر الا تتوت حواد الإياد في الأناد الها عبد على أنه باطبيار بعد شهر الا يؤول أنهاء عن الله المال

ركان الشمح الاسم الحليل أبو بكر منحسد المصل البخاري بذي الدوار داء الإحداء وكذا مو بعد من الانسة للخاري، وسنى هذا أمر الانسة الدرام في فتوى الجواد الهداء الإجازة، وكذا الرهاء من النبية للخاري، وسنى هذا أمر الانسة الدرائية والشيخ الإسام أبي لكر بن هامد والشيخ الإسم أبي حفض السنة كروى والدلهما الايفتون بجواز هذه الإجازة، وكان ابقولون به شهم الراء والبن الأمر كنت قالواء والمحتى تفحوز دهم حالجة الناس بأموان المهواء الانساب الايفرون به مالم إلا نادراً، وبدرت والمام المرادية الذات المام المرادية الناس مالم الانتهاء الواد والمحرور هال مناقل الدرائية المام ال

نم من جوزوا هذه الإجرة احتصوا بيما شهم في فصدن أحدهم أم واكان شراء أحد المتعافيين بحيث لا بعيش إلى مدة الإجرة غالبًا، هل تصح هذه الإجروا بحصهم قالوا الا نصح، وبه قال يقتى العاصر الإمام أبر عاصم العامري، ووجه والقا أن القالب ملحق بالسنين أن في حو الاحتام حتى بحكم عنوت القصرة بوت أثر الله قود كان الطاحر والعالم أله لا بعيش إلى بالك الله واعمارت الإجارة مؤدة معتى ، والدأو مان الأحارة بطاله في باقي الكود، وامهائة المذا مائية فسحة الإجراء والمداور حجورها والهي تضفى التوقيت ولا عبرة الوت أحد العافيين قبل النهاء المداولات الحافدان وإنها تضفى التوقيت ولا عبرة الوت أحد العافيين قبل النهاء المداولات المائية المداولات

-.. .

الأنا مكانا من فاء ، كنام بير ما الشهدار .

وإنما العبرة تظاهر الحياة في الحال، ونظير هذا إذا تروح امرأة إلى مائة سنة، فإنه يكون متحة، ولا يكون نكاحًا في الروابات الطاهرة عن أصحابنا وإن كان لا يحيش إلى هذه المدة غالبًا، وجعل ذلك يمزلة نكاح موقت، واعتبر ظاهر حياته في احال، وجعل ذلك يجزلة الوقت البعير، كذا في مسألتنا.

الفصل الثاني: أن هذا العقد يعتبر عقدًا واحدًا أو عفودًا متفرقة؟ قال بعضهم يعتبر عمودًا متفرقة؟ قال بعضهم يعتبر عمودًا حيل المنظلة على واحدًا في عقد واحدًا فإن ذلك يوجب فساد العقد على قول أبي حيفة رحمه الله؛ ولأن بعض الله مستثنى عن العقه، فكيف يعتبر عقدًا واحدًا؛ لأنالو اعتبرناها عقودًا فعا محوى العقد الأول عن العقود بكون عضاء أ، وفي الإجارة المضافة لا فكن الإجارة بالتعجيل؛ ولأن باستراط الاستعجال والقرض من هذه الإجارة المشافة لا فكن الإجارة على هذا الاختلاد، إجارة دار البنيم إجارة طويلة، واستنجار العاد للبنيم إحارة طويلة، ووحده البناء أن هذا العقد لا شك أنه لا يصح في الدة التي بصيبها قبل الأجر في لاجارة؛ لأنه يكون ضورًا في حق الصغير، فلاتصح في الدة التي يصيبها تثنير الأجر في الإجارة الإبارة " النه التي يصيبها تثنير الأجر في الإجارة " الفلاء التي يصيبها تثنير الأجر في الإجارة " الفلاء الذة التي يصيبها تثنير الأجر في الإجارة " الفلاء الذة التي يصيبها تثنير الأجر في الإجارة " الفلاء الذة التي يصيبها تثنير الأجر في الإجارة " الفلاء الذة التي يصيبها تثنير الأجر في الإجارة " الفلاء الذة التي يصيبها تثنير الأجر في الإجارة " الفلاء الذة التي يصيبها تثنير الأجر في الإجارة " الفلاء الذة التي يصيبها تثنير الأجر في الإجارة " الفلاء الذة التي يصيبها تثنير الأجر في الفلاء المنادة التي يصيبها تثنير الأجر في الإجارة " المنادة التي يصيبها تثنير الأجر في المنادة التي يصيبها تثنير الأجر في الإجارة " الفلاء الذة التي يصيبها تثنير الأجر في الإجارة " الإيارة " المنادة التي يصيبها تثنير الأجر في المنادة التيارة الإيارة " الإيارة " الإيارة " الإيارة " الإيارة الإيارة " المنادة الله المنادة التيارة الإيارة الإيارة " الإيارة الإيارة " المنادة التيارة الإيارة " الإيارة الإيا

وهل يتعدى الفساد إلى الباقي؟ والشيخ الإمام ظهير الدين الموجئاتي كان بفتى بتعدى الفساد إلى الباقي، ومن جعله عشداً واحداً قال، يتعدى الفساد إلى يافي الملاة ، وكان يقول: هذا عقد واحد لفظا ومعنى ، أما لفطا فظاهر ، فإن الاحر بقول: أجرتك هذه النداد بكداهذه الملاق بهذه الشرائط، والمستأجر بقول: استأجرت، وأما معنى فإن مقصودهما مباشرة عقد واحد، واستثناه بعض هذه المدن العشد لإقام ما هو مقصودهما من الفسخ قبل هم المدة لا لتغريق المقود، وكان الصدر الشهيد حسام المدين يقول: الاصبح مندى أنها تعدير عقوداً في حق سائر الأحكام عقداً واحداً في حق منك الأجرة دائم جبل أو باشتراط التعجيل.

<sup>(</sup>١) وكان في ظأ ولأن اشتراط النصييل .

<sup>(</sup>٢) هكذا في ظاء وكان في غيرها في الاستحاره أ.

ومن اعتبرها عقدة واحداء فعدره عن قول مخالته أنه يزيد الخيار على ثلاثة أيام. نعم يزيد الخميار على ثلاثة أيام، وتكن لا في العقد، فإد، من جوز هذه الإجارة على شرط أن بشترط الخيار في هذه الأيام المستندة التي هي غير داخلة تحت الدقد، فكان هذا الشتراط الخيار في غير العهد، وإنه لا يقسيد العقد، وإن كناد، وانذاً على ثلاثة أيام بالإجماع.

و من اعترها عقودًا و معقره عن ملك الأحرة بالتعجيل، واشتراط التعجيل أن عن أصحاب ووانتان في الملك ألم حق في الإجارة المصافة ما تعجيل واشتراط التعجيل، فإن طلسا حيلة فيبالحد بالروواية التي يملك الأحرة فيها بالتعجيل واشتراط التعجيل، فإن طلسا حيلة لتجويز هذه الإجارة في حق العدة براء والحالة إن كانت الدار للصخير بعبال عال الإجارة بسنامه للسنة الأخيرة و ربيجعل بغابلة السنين المنقدمة مال هو أحر مثله أو أكثر في أدبري والد الصعير للمستأجر عن أجرة السنين المنقدمة مال هو أحر مثله أو أكثر ومحمد رحمه الله والأو أرد أن يصير ومحمد وحمه الله والإن أرد أن يصير ومحمد وحمه الله والإن أرد أن يصير محمداً عليه يلحقيه حكم الحاكم الولى في المجتهدات ؛ الأن حكم الحائم المولى في المجتهدات ؛ الأن حكم الحائم المولى في المجتهدات ؛ الذا

وإن مستأجر أب الصبى فلصبى، فإنه ينظر إلى اخر مثل كل سنة لها أدادار، فجعل حال الإجارة على عتبار، فلسبن السناحرة، والسنين النطعة قليلا، صورة فلك إذا كان أحر هذه الدار لكل سنة مائة، يجعل بمائلة عشرين سنة من أوائل هذه السنين شيئًا قليلا، ويحمل بمفائلة العشر سنن المستأجرة ألف إلا شيء قليل فيحوز، ويحصل المقصرة، وإن كان الألف درهم أكثر من أجر مثل العشر سنن بحيت لا يتعابن الناس فنه، لا تجوز هذه الإحارة

والإجارة الطويلة في المعقار والصياع تحور في الدراب والمعاليك؛ لأن المنم لا برجب النصل

۲۰۲۱ هذه قلع في الأملاك، جرننا إلى الأوقف. فنقول: إذ استأجر الأوقاف من الشولي مدة طويله، فإن قان الواقف شرط أن لا يؤاجر أكثر من سنة، سبب مراعاة شرطه لا محالة، وإن كان لم يشترط شيئًا نفل عن جماعة من مشايحنا أنه لا يجوز أكثر

من رديف و كان الدهيم أبو جدف وحمه الله رفاني بالجوار في اللات سين، وكنان يفول من السائر ومن لا رعب في أفل من هلك، وكان لا يعني بالجواز فيما زاد على ثلاث سيريه وكان الصدر الشهيد حسام الدين بغني بالجوار في ثلاث سبي في طفيهاع إلا إذا كانت المصلحة في عده الجواز، وفي عبر الضباع كان يعتبي بعدم لحواز فيسا زاد على سنة واحدة إلا إذا كانت للصلحة في الجوان، ولايجوار بأقارهن أجو الظر بحيث لا يشعبين الساس في منته، فإن أراد الحياة لحواز مثل هذه الإحارة، فالحيمة لجوازه أن يؤخر التولى. ك سنة بحقدار أجر الثل، تبايري المستأجر، ويصح الإباءً: الله هو العاقد، ويقر المستأجر في أحر الصك بالمال الذي توافقًا عليه دينًا في دمته إما حالاً أو موجلاً كما يواد يه، فيحرز مي هدا الوحد.

وإن كيب الإحدرة الطوينة على الوقف في نلاث مسين بأجم الثل، وببراء الأجم المنتأخر عن الأجراء وحكم حاكم بحواز ذلك كله جدره لأنه مجتهد فبها.

ترابدا المناجر الوقف بأجر مناه حتى جارت الإجارة، فرخصت أجري لا تصلح الإحارة". وإذ اردادأجر مثلها بعد مصل يعض المده ذكر في ادناري أهل مسرفته .. أنه لانفسخ الإجارة، وذكر في خبرج الطحاري ١٠ أنه تدسم الإجارة، ويجدد على ما ار زاد. إلى رقب الفسخ يجب المسمى لا مضيء ولو كانت الأرض محال، لا يمكن مسح الإجارة فيهاجأن كالافيها زرع لم يستحصد بعده فإلى وقت الريادة يجم السمى يحسباب ذلك، وبعد الربادة لإنهم السنة بجب أحر مثلها، وزيادة الأحر إثا تعرف إلى ازدادت عند الكل. . ذكر الطحاوي هذه الحيطة في كشاب المزارصة في الفشاوي حصام الوقف؟ إذا أحوه التولي من رحل. فجاء أخره وزاد في الأجر ليس للمنولي أن ينقص الإجابرة الأولى إذا أجره بأجر متله، أو نفص قدر ما يتغابن الناس فيه ؛ لأن الثامي في الويادة على أجر الما إمنعلت.

وهذا كالدني الوقف، مأما في الأملاك إدا رخص أجم المثل أو على، لا يفسح الإجنوة باتفاق الروابات، هذا كله في إجارة القار، وأما إذا كان لفسنأجر أرصَّا إن لم يكن فيسازروه ولاشجره فالإجارة جائرة، وإنا كنانا فيما زرع الرشجر لا يجرزه

<sup>(</sup>۱) وفرط أخراها.

واحتلف المشايخ في تعليل هذه انسألة؛ معصهم قالوا: إلى لا يجوز؛ لأن المستأجر بحال لا يتمكن المستأجر من الانتفاع به، فكان بنرقة ما أو استأخر أرضاً مسخة أو أرضاً برة، وبعضهم فالوا: إنما لا يحوز لأن بدوب الأوض قائمة على الأرص حكمًا الكون الأرض مشغولا بالزرع الذي هو ملكه، مقد استأخر ما لا بقدر على تسليمه، فلا يحوزه وكذلك إجارة الكرم.

واعلم بأنا تمام الإجارة ووحوب الأجر بتسليم للمشأجر بانفاق الروابات، ولا يتحفق التسليم معرهذا النبغل وأماجو والإجارة حنى يجب الأجرء إدافر والأرص وسلمها الأجر إلى المشأجر، معيه روابدان " فعلى إحدى الروايتين: شرط النسليم الصحة الإحارة، وعلى الرواية الأخرى، شرط التسليم لوحوب الأحو لا لصحة الإحارث

غزن أراد الحيلة في ذلك فله حبلتان. إحداهما: أن يدهم صاحب الأرض الزرع أو النحيل معامنة إلى الذي يربد أن يستأجر الأرض على أن يعمل فيه بنفسه، وأجراءه وأعوانه على أداما وزق الله تعالى، فهو بينهما على مانة سهم: سهر من ذلك لصاحب الزوعء وتسعة وتسعون سهما للمدفوع إليه وتباءاذن العافع للمدفوع إليه يصرف السهم الذي لم إلى مؤلف ها مالصيعة ، أو إلى لميء أو إلا الفع ، ويرضي الما فوع إليه با لك، الله يستأخر الأرض أو مثل الكرم بعد دلك من صاحب الأرض بالتسر تط التي بيناها.

الحيلة الثانية: أنَّ ببيع الزَّرع أو الأشحار عن يربد أشحار الأرض بثس معلوم، ويتعايضان البريزاجر الأرض منه على الشرائط التي بيناها ، وإن كان الزرع لعبر رب الأرض، ولا بقيد، رب الأرض على أن بسلم الورع، فالحيلة في ذلك ما ذكر شبخ الإسلام المعروف ما خواهم واددأ . أن يؤاجر الأوص يعد مصى السنة الثي فيها الزرع فلجوزاء وهذه إجارة مضاعة إلى وفت في المستقبل وإنها جائزة.

قال القاصي الإمام أبو على النسفي وحمه الله : فإن مشايخنا كانوا يترددون في جواز إجارة الأرض لني فيهما أشجار، وفي إجارة الكرم بحراة ابع الأن جارة بل الإجارة، بعضهم كاثوا لا يحوزون ذلك ويقولون. إذا بع الأشجار ههناليس بيع رغبة إنما هو بم تفجئة بدقيل أن المستأجر يمنع عن قفع الأنسجار، وإذا كان بيع الأنسجار بع تلبيئة لا مرواء الأشهار عن طبك البائع، فيدي يواحر الأرض، والحرف وهمي مشعولة بعن الباتع، وما ثبائع فائمة عالماء فلا يجوزه المنشيم طالوا الجاكم الثمان وي الانا الثمان الذي توبل بالاشجار منزر فيسة الاشتجار أو أكثر مستدل على أن مع الأسجار مع رضاء ويحور اللاحرة مداء ويان كان أمل من دياة الأشجار يستدل حاصل أنا يع الأشجار بيا ملحته فلا يجوز الإطارة بعده.

وكان الحاكم الإسم حيد الرحمي الكانت وعلى الإجازة حالوة عيم الأشجار من الإجازة حالوة عيم الأشجار بيع رغية الأنهما فصدا صحة الإجازة والا صحة لها إلا و لا يكون مع الأشجار بيع رغية الأنهما فصدا صحة الإجازة والإجازة والمجازة بيع الأشجار بيع الأشجار والإنهاء المنطقة بيا الإجازة جازة ويهم الأشجار بيع رعية إلا أن المستأجر بيع على الع الأنسجار للحرف والمالاة وقد يحيل أن بيع الإسادة على المنافذة من أمل المنتقع عن على المنافذة من أمال المنتقع عن الاشتاري شعرة على أن المنتقع عن المنتق المنتقة من أمل المنتقع عن المنتوع عن المنتوى شعرة على أرض المسادر والرائل بقامها والقلع على الأرض الإراث عن المنتوى شعرة على أرض المنتوى النافذي والدالم المنتوى شعرة على أرض المنتوى المنتوى شعرة على المنتوى المنتوى المنتود على المنتوى المنتود والدالم المنتوى المنتود على المنتوى المنتود والدالم المنتود المنتود المنتود المنتود على المنتود والدالم المنتود المنتود المنتود المنتود على المنتود على المنتود والدالم المنتود المنتود المنتود المنتود

وكنان الطحاوي وحدم القريقول الصحم بع الاشتجار لشرط وهم أن يسع الأشاط ار يعويه في التي يتهمان وراد ثم يكل له نات يسعى أن يبن طريق معلومًا لها من حديث من حوالات الأوص، أما تقون ذلكات بخون شراء الأشاط و ماستك و لا علكه، الشترى قبل القصل و يلو قصه ، كان الراد مستحقّه عابه نقساد العشاء وبدون صحة شراء الإشجار ، لا تعلم الإجارة

وسمعت الشبح الإمام ظهير الدين الوغيائي يقود . الأصح طريق معاملة الرح والأشاج . الأنامن احد و الإجازة دلما يده احد رها در أعل شبهه الريا الدي في سع المعامدة ويبح الأشجار عها بع معاملة الأنهو برد والا مو الأشاحار إلى ملكه واعتد صح الإحارة، فقد وقعو درما على عنه ولأن في سع الاسحار مطلعاً بدعل موضعها من الأرض في اقسح الرواينين، فلا يمكن تحوير إحازة فلك الوضع الأنه لكون مستأخرًا درد نسبة ران قال قائل: إنما يدخل موضع التسجرة مقدار غلظ الشجرة وعروق الأشجار رفيد وراءه، ويجوز منتجار موضع عروق الشجرة لإيقاء عروق الشجرة

قلنا: الوقنان الاستنجار بموضع عروق الشحره يبلغي أنه إذا استأخر أصل الكرم أن يستنتي موضع الأشجار حتى تختص الإجارة عاوراس، فإنه إذا لم يستني، يصمر الاجر حامةً بن ملكه وملك لمستأجر، ولم أجرهما صفقة واحدة، فإنه لا يحور.

تم زنا أو اد أن يكتب كنتاب الإجارة الطويلة في دار مكتب بعد التسمسة العدات المستأجر فلان الن فلان الفلاني من فلان الن فلان الفلالي جميه الدار التي هي ملك ا الأجر هذا ومي بلدوتهن مصرده وموصع هذه الدرخي كورة كذاغي محلة كذاغي سكة كذا بقرب مسجد كذا في زقيقة كذا على بين من يدخلها، أو يساره، أو المزل الأول منها أو التانيء أحد حدودها كذاء والتاني والثالث والرابع كذا يحدودها كلها رحقوقها ومرافقها المي هي لهامن حقوقهاء وكال حؤاهو فهاداحل فيهاء وكال حقاهوا لها حارج منها، وقبل فليل أو كتير هو لها فيها أو منها من حقوقها تلاثين سنة متوالية من غير تلاتة أيام من اخراكا اسنة من تسم وحشرين سنة من منقدمات عده السنزن أولها غرة شهر كداء وأخر سلح شهر كذابكله درهما جبدة منتفدة معمودة، وزنه بروق سبعة تصمها كذاعلي أذ يسكنها السناجرها ويسكب مرافحيه ويتقع بها إلى وحوه لانتماع بهاء ويؤاخرها إحاره صاحبحة نافقه حاثره لارمة لاعساد فيهاه ولاعده ولا اللجنة هلي أن يكون نمع وعشر وناسنة من لواتله السوي الأبام المنتذاة مناه بأن ه هراهم واخمسة أمداس درهم، فبطاكن شهر أواسية ميا سوي الأبام المنشاة سدس درهماء وقبض المسأحر هما جميع هده الدرا المسماة فلحدودة في هذا الكتاب يوم وقع عقد الإجازة هذه قبضًا صحيحًا فارغًا عن كل تناغل ومانع، وسلم المستأجر هذا جبيع الأحرة الذكورة في هذا الكناب متمامه وكماله على سبيل المتعجبان إلى الاحر هذاه وفيهمه فته الأجر هدا فرفراناها حرجاء وجعل كار واحدس العاقدين صاحبه بالخيارجي هذه الأيام، يعيسع هذا العقد أيهما شاء وأحب، وتفرقا عن مجلس هذا العقد طاهمين راعلين لاعلة بهماء ولاجواحد منهما من موض وعيره، ولا مواني على واحد مهدا. ولا عليهماء وتفرقا بعدصحة عقدة الإحارة وتنامه تفرق الابدان والأقوال بعدما أقرا عالى أنمسهما أبهما وأياخذه الدار المحدودةعي هذا الكتاب ظاهرها وباطنهاء واساتر

أرضها ومناءها وسماءها، وجميع حقوقها وما فيها ومنها، وكل قلين وكثير داخل فيها، وخارج عنها، وهوفاه ووأباه عند عقدة هذه الإجارة، فرضها به، وتعاقدا على ذلك، وذلك من يوم كذا من منة كذا.

وإنما كتبنا أولها غرة شهر كذا؛ أأنه لو كان في وسط اليوم لا يغرى في أي وقت 
نتقفي هذه الإجارة فيتنزعان، وكذا في اختيار الفسخ، فكننا ذلك حتى لا يغم الفسخ 
خارج الأيام المستناق، وإلى كتبنا فيض الدار المستأجر قبل الأجرة بخلاف النبع، ألان ثمة 
الشهن واجب منفس الشراء، فيكتب فيضر الذمن بعد كتابة المشراء، ومهنا الأجرة غير 
واجبة على المستأحر حتى يقيض، قلا مدمن البداية بقيض الدار، وإنحاشر طنا الحبار في 
الأيام المستناة عن العقد للحكمة التي ذكرنا قبر حذا، قالوا: ولا ينبغي أن يكتب في 
المشتراط الخيار على أن الكل واحد مهما حق الفسخ في هذه الأيام بحضر من صاحب، 
وبغير محضر منه بدون محضر من صاحب، 
صاحب على قباس ثول أبي حنيفة وصحمد رحمهما القاء فكان مذا شرطاً فاسداً دخل 
ضاحب على قباس ثول أبي حنيفة وصحمد رحمهما القاء فكان مذا شرطاً فاسداً دخل 
ضاحب على قباس ثول أبي حنيفة وصحمد رحمهما القاء فكان مذا شرطاً فاسداً دخل 
ضاحب على قباس ثول أبي حنيفة وصحمد رحمهما القاء فكان مذا شرطاً فاسداً دخل 
في حذا العقد، في جب فساد العقد حوانه أعلم م

التناجر والزراجين من المستأجر كرما أو أرضاً فيها التخيل، فإن دفع الآجر النخيل والأشجار والزراجين من المستأجر معامنة منه، ثم أجر الأرض منه يكتب مذا ما استأجر قلان القلائي من فلان الفلائي استأجر منه جميع ما هو أرض ببضاء من الكرم النتاجر قلان الفلائي والشالت النتاجر منه جميع ما هو أرض ببضاء من الكرم والزابع، كذا استأجر المستأجر مفا من الكرم والثنائي والثالث والرابع، كذا استأجر السنأجر مفا من الأجر هذا جميع أوض هذا الكرم المحدود فيه، وحقوقه وأصنه وضربه بجاربه وحمالله من حقوقه، وطرقه بسالكها في حقوقه، وذلك بعد ما كان دفع هذا الأجر إلى ما الشيئاجر جميع ما في هذا الكرم أو هذه الأرض من الأشجار القائسة المنسرة منحولها، وجميع ما في هذا الكرم أو هذه الأرض من الأشجار القائسة المنسرة صحيحة مدة هذه الإجازة من غير أن يكون أحدهما شرطا في الآخر على أن يعمل هذا المدقوع إليه فيها برأيه ينفسه وأعوانه وأجراده، وما رزق الله تعالى من الخارج، فهو بينهما على منذ الحارج، فهو ينهما على منذ الحارج، فهو وتسعول سهما لهذا الدافع، وأذن

على أنا "كل ما تهاه له هر ذلك، فيهو مأدون له بدلك بودن جديد مستألمات"، وفي الوقت يجعله مناصعة، ولا يحمله بالنصف القفيل، وكذا في ملك الصغير.

الم يكتب: وقبض المدفوع إليه هذا حسيم ما وقعت عليه عقده هذه العاملة في ذلك المحلس عصاً صحيحًا بعد قبوله منه هذه الماملة في ذلك المجلس تبولا صحيحًا، أم يكتب: أم استأجر من جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الإحارة. فإن كانت إجارة صوبانه ، يكنب: كلاتين سنة متنو الينة على محو ما كنينا، خإن لم نكر طوبلة بكنب رينة واحدة كاملة هلالية أو سنتيل كاملتين هذا السنتين، أولها عرة شهر كذا، وأخرها سلخ شهر كذا الرواعة؛ ليزرع في فذه الأرض لبيضاء ما شاء من الغلف ويضع في هذا ما لماده وأحبه ويسكن فيعه ويسكن من أحبء ويتم الكناب، ويدعن أنحره هنات بقبل فلان بقبل جميع الأرض، وما فيها من الأشجار الشمرة والرراجين والزروع في عضفين، فنقبل أولا حميع الأشجار التي في هذه الأرض بأصوقها وجميع الزووع بمواصعها وينمه، ثم نقبل مي عقدة أخرى، ويذكر البائم..

ورأيت سمحة أخرى من هذا الحنس بحط شيخ الإسلام الحمس من عطاء بن حمزة رحمه الله صورتها مذاحا تقبل فلان الر فلان الفلاني من فلان الور فلان الفلاني المرلي لأمر الوقف النسوب إلى فلان يعرف به غاية المرفة ثابت النولية في ذلك من جهه الحكم مظلق النصاره والدي دلك على وفق الشرح تفيل منه حسيع السهير الواحدمن الأرمعة الأسهم، وهو الربع مشاعًا غير مقسوم من جميع أراضي القرية الشدملة على الأراضي المضاحية والمزارع المنفية واللداسات المدعوة كدا من عمل كدامن قرية كذا دون مدقيها من الأشجار الشعرة وغير المندرة والقضبان.

فإن دفع جميع ما فيها من الأشجار والقضيان، صنر في يد هذا النفيل بحكم معاملة صحيحة وسيفت هدوالقمالة على ما يذكر فيه من غير أن يكون أحد هذين المفعين شرطا في الأخراء وهذه الفرية كلها من جاملة هذا الواثف الذي ينو لامعذا المتولى، وبشنمل على هذه القربة حدود أربعة، أحدها والثاني والتالث والرابع كذا، والكحكدا في ظل وكالناص عيرها أأند .

<sup>(</sup>٧) مكة أبي ظارف، وكنان في الأصل مستبألف بن الوجب أماياتي مستنأس، وبن علا الوجه رالرف بحداء .

مقبل من التقبل المسمى من هذا الكتاب من هذا التقبل المسمى فيه جميع هذا السهم الواحد من هذه الأربعة: لأسهم، وهو الربع مشاعًا غير مقسوم من جميع أراضي هذه الفرية المحدودة فيه بحدود جميع ما وقعت عليه عقدة هذه القبائة إلى قواله. وكل ما هو منموب إليها من حقوقها دون ما فيها من الأشجار والقضيان، ودود ما فيها من انساجد والمقابرة وطرق العامة وحياض العامة تلاث سنبن منوالية، أولها عرة شهر كدا. وأحرها سلخ شهر كذا بألف درهم فطويفية إلى أخرهه وذلك يومثذ أجر مثل جميعرما ، فعيت هليه عقدة عذه القبالة لا وكس فيه ولا شطط قبالة صحيحة إلى أخره، وتعجل مغا المنفيل جميم هذه الأجرة الوصوفة فيه نعجيلا صحيحًا بتعجيل هذا النقيل جميم ولك إليه تعجيلا صحيحًا، وبرئ إليه مها براهة قبص واستيفاء، لا براهة إسفاط وإمراه، وفيض هذ المتقبل جميرها وقع إليه عفدة هذه القبالة بنسليم هذا المنقبل إلى احروه وتفرقا وأشهدا فما أمرك . . . إلخ، وأشهدا ذلك في يوم كذا في شهر كما، ثم أقر هذان المُتعافدان في حال جواز إفرارهما إلى اخرهما أن هذه الإجارة الذكورة فيه كانت مسما بعدما أخذهذا التقبل من هذا التغبل جميع سهم واحدس أربعة أسهم، وهو الربع مشاعًا من جميع أشجار هذه القرية المحدودة فيه وقضيانها، رما يقطع من قوائمها من لأشجار فيها معاملة صحيحة على أن يقوم على ربعها، ويسقيها، ويحفظها فلي أن ما أخرجه الله تعالى من ثمارها وأعياب من ربعها بكون دلك يسهم على المناصفة النصف من ذلك لهذا العامل، والنصف من ذلك حصة هذا الواقف معاملة فسجيحة خالبة عن الشروط المفسدة يدقع هذه المتولي جميع دلك إليه دفعا صحيحًا ثلاث منين متواليه أولها سلخ ذي الحجة سنة سمع ونسعين وأربعمانة وتأريح هذه القبالة بعد فلك غره للحرم سنة شمان وشمعين وأوبعمائة ، وقد ومع أمر هائين العفدتين الذكو وتين فيه إلى فاض من قصاة السلمين نافذ القضاء فيما بين الناس، فقضي في مجلس قضاء وبين اساس بحواز هانين العفدتين الموصوفتين فيع وصحتها وأمضي فضاءه فيهما بمدحمو فاصحيحة تقذمت في ذلك كله لما إأها صحيحتين حائرتين عند استجماع شرائط حوار القضاء في ذلك، وأشهقا على أنفسهما يجميع ذلك من ألبت اسمه أخره بعد أن قرئ عليهماه وعلى لشهود ملسان عرفوه به ، و ذكك بالتأريخين المؤرخين - والله أعلم- ،

وإن كال المستأجر اشترى الأشجار والفضياذ والزراجين، ثم استأجر الأرض

الليصاء بكتب. عدا ما انشري فلان من فلان حميم الأناحور الامرة التي في في أدخل فما حمود الأرشل فالما شتري الاضجار دواه أصبرتها مي الأرمل لتي هي فسها لكذا الدوهمة والبقطعها سن عبر تأرمح والرائدهما البائع هذا النس في دمة هذا المذعري وسو بقيصه منه ويسلم ربيه هازه الأنسجار وتفرقا وتساسيا مرهدا المتشري هذه الأرجى سنة دول ما فيها من الأشتخار التي اشتراها من غير أبولكون أحد هدين العقدين شرعًا في الأحواء ومفحقاتها البررع هذا المساجر فيعا ثان فارغا منها تصلح نفر راعة ما تذا له من عاة الشناء والصبفء ويغرس فبها مابداله ويندم عواهم الانشجار بامساك الأشحاء عيباء وفدافل لعاقدان أبيما عرفاماكان فارغا منها يصلح طرز عةء وماكان مشعولاء وبذكر الغائب وويتو الكتاب

وإي كانت هذه الإجازة معلومة تناهم غاه العان في بداللمنة أفر بعد مصى للدة، وأراد النفك أن لا يخلم ذلك حل الأحراة، يكتب في الصنف قبل النسهاد، وأفي حداث المعاندان على غير شرط كالزاميسا في هذا العقد أناحه الإحارة حاربة بالمعاجد اسفها المعة والمدة عالى حديث مذذك وأرصف فيوسأ دادعة المعقود عليوس يدهقا المستأجر علي ما وصف من مفدار لأحوه، ولهذا الأحر أنا يا لدهك من المدالح العاد القصاء المدوالملاكورة فيعامني شاءر

#### فسخ الإجارة الطويلة:

٣٠١٧ - إن كان المسلح من الآجر يكتب: فسلح فلان الأجرة وإذا كان الفسلح من المساحد بكيد: صبح قلان المساحرة وإفاكان القامع الهما بكيب عمخ فلان الاحر فلال المنتأجرة أو يكتب الفر فلان وفلان مهما فسحا إحاره النار التي كالت ليبهما احدرة طويلة على ماهو الرسميران باحقاء وهي الدار التي موصعها كالما وحشودها غماء وكان فلان سيبالحر السناحره من فلان الأحر ثلاثير سنة متوالية ، أولها عرة ليهر تدار وأحرها لللخ شهر كالابكدا درهمك فسحاهده لإحارة

وإن كان الفسخ من العدعماء فلمه هذه الإحارة في لأيام التي شرط له الخيار فيها وهوايوم الندامل شهر قامانا وهو أول أبام فمبارده أو يكتب ناوهو أوسط أيام حماره أنو لكنينا هو أخير أبام شيئا ما والأولى والأحوط هو الأوسط ليتيض يوقوعه في الوقت من غير يقدم أو تأخر باشتهاه وأس الشهر فسحًا صحيحًا ويقضاها، أو نقضها الفضًّا مانديًا، وأشهدوا عليه من أنيت اسمه في احره، فليس بخيماً في هذه الدار إحارة، ولا عقد يرجه من الوحود، وأنَّ هذا النسائج أنه قبض من هذا الأجر جسم ما قاد عجمه أبغية المدقد ورد إئبه جمع هذه لنداره ويتتم الكتاب،

#### الإجارة على الإجارة الطوينة:

٢٠٢١٨ - هذا منا است حر قبلان الفيلاني من فيلان الفيلاني إحارة على الإجبارة مسأجر محجمهم كذاء وينتمه على هاحراء ويكانب في أحرما وكالدأول فلدالإجارة الأولى كداء وأحرها كذاء وأول مدة مذه الإجارة كذن وأخرها كذاعلي وجه لابجاوه اخر دارة الإجارة الأولى، ويدكر استناء الأباع للثلاث أيفٌ -والله أعلم-

#### إجارة النصف المشاع:

٢٠١٦٦ - ستأجر فلال مفلاني من فلإن الفلامي حديد ما ذكر أنه ملكه وحقه من حبيم ماحد ووصف فيها وهواسهم واحدامن سهمان وهو النصف مشاعكم وحميع الدار المنستركية بين وزين الحافدين تصغيره وحي لندر لني مي موصع كبذاء ويتم الكناب

وإن استأجر النصفين عير الشريك فيها للم يجز عبد أبي حنيفة رحمه الهاء وحماز عيدهماء فإن أواد الحواو بالإجماع كتاب الستأجر بنه حميم سهم واحد من سهمين من حميم الدار التي ذكر أن كلها له، وهي ملكه وحف وفي يده، وهي الذار التي موضعها كذاء ويلحق بأخره حكام تحاكمه فيكتب وفد مكم بصحة هذا العقد الفاصي فالاق بعد خصومة بمحيحة جرت بين هذبي العاقديي.

### إجارة أدوات الحرف:

٣٠٢٣٠ - استأجر منه جميع أدوات تسبع الوسائد بأعيائها التي ذكر الآجر أنها لمه وملكه وفي سرون والأوناد وملكه وفي يده ، وهي سابق واحد، وكذا من الحبال والخشمة المهروفة سروون والأوناد وكذا ، وحكفا أدرات كل حوفة تذكر شيئًا فشبئًا وبين مقدارها وصعنها على ما موهي الأشرية ، ويقول: هي قائمة بأعيانها ؛ وقد يظر إليها هذان العاقدان ، وعرفاها وأثو المخرفها إلى أحر الكتاب .

#### إجارة النفس:

المعادلة والحالم المستأخر فلان الفلائي من فلان الفلائي المشاجر نفسه مدة سنة واحدة كامنة وأولها غرة شهر كذا، وأخره سلغ شهر كذة إكدا در هذا على أن يستعمله هذا المشاجر بحميع هايفق له من الأعمان في هذه الدة أي عمل شاه لا امتناع له عما يأمره وأن هذه الأجير سلم نفسه إليه يحكم هذا الحفل حتى يستعمله أي عمل شاه ، ويوقيه أجر كل شهر يستعمله في عمل الخياط في أنواع النياب كلها، وجميع ما يعماط على ما يعيى الدينانية على المستاجره على أن يستعمله في عمل الخياط في أنواع النياب كلها، وجميع ما يعماط على ما استأجره على رعبة كذا كذا من الإلى يأعيابا، ويصفها ويفصل، إذا اختلفت كذا شهراً على أن يرعاها، ويحفها ويستفيها ويفصل، إذا اختلفت كذا شهراً على الا يراها أن يرعاها، ويحفها ويستوجها على إعطاءها، ويدووها على إعطاءها، ويدووها على إعطاءها، ويدولها بعدال المنابعة والنانية وقصر ضروعها بعد حليها، ويعلم عليها، وعلى فصلوعها في الأوقات التي يعلم أناني يحتج إليها، ويطلب خيالة، ويعم عليها، ويطلب خيالة، ويعم عليها، ويتل الناجيل والتعجيل في الأجرة

فإن كانت الإبل بغير أعيانها بيز ذلك، ويكون هذا الجير واحد، فالا يلك أن يؤاجر نفسه من غيره، ولا ضمان فيساضاع منها بالإجماع، وفي العينة هو أجير مشترك، وله أن يؤاجر نفسه؛ ليرعي فيرها من عيره، ولا يضمن ما ضاع عند أبي حنفة رحمه الله خلافًا فيما.

قان ستأجره للحمل الكتاب من سمرقند إلى يحاري ونحره، ويديمه إلى فلات، ويسأل جوابه والبحمله إلى المستأجر كتب المستأجر منه نصبه ليحمر له كتابًا كثبه إلى فلان في كورة كدامن كورة، ويحمد حواب هذا الكتبات مه إليه بكذا درهماً إجارة متصيحة وقنض هذه الأحير مزاهذ المستأجر جميع الأجرة للاكورة فيه معجلة فبطأ صحبعاء وقنض مه فدانكت فيضأ صحيحاء وقيا حمله من كروة سعرفده وبسلم الجواب إلى هذا المستأجر، وبتم الكتاب.

#### استئجار المبلوك للخدمة:

٢٠٢٢ - استأجر منه عبداً له هندياً يستريز بوك الذي ذك هذا الأجر أن عمر كه ورقيقه وفرزيده وهو عبداشات مديد القامة ويبرن حايته واستأحر منه سنة كاملة و أولها كذاء وأحرها كذا بكذا درهم إحارة صحيحة على أن يستخدمه عذا المستأجر وأنواغ الخدمة مايطيقه هدا المملوكء ويحل للعسيناحر استخدامه بيه على مايري في جميع هذه اللده ، و تؤاخر ه فيها عن أحب خدمته ، و قدمة من شاه ، وسيخر به إنّ بدائده ويعمل في ذلك برأيه، فإن كان يعلمل غير تلك ذكر ذلك. له ذكر الأجرة والتعجيل والتأحيل والرؤية، وتبه الكتاب، وليس له أن سيافر به إلا يشرط والحدمة التي له أن يطلبها مته خدمته وأحدمة مرافي عبائه واخدمة أصباعه من السجر إثل مابعد المشام

#### استنجار الصبي من الأب:

٣٠٣٢٣ - استأخر منه إبيه الصغير النسمي فلانزه ليحمل كنا مدة كذا بكذا درهت إجارة صحيحة على أد يعمل له هذا الصغير هذا العمل الذكور فيه في جميع هذه المدة، وبوقى أحركل شهرمتها عندانفضاءه وسلمالأب هدا الصغير بولاية الأبوة إلى هدا المستأجر، فقيله سه، وتفرقا، ويتم الكتاب، وإذا استأجره من ذي رحم محرم يعوله حاز وهي ميغنطف فيه ، فيلمن به معكم الحاكم على بيامو مرات -وانه أعابو- .

#### استنحار الحربالطمام والكسوة

٢٠٢٢ - أجر نفسه من فلان سبة أو سننين على أن يعمل له عما كذا وما يبدو له من الاعتمال مفقر طافته مما يأمره له هذا المستأجر على إن يكون أحد عمله لكا شهر ك. هزهيبًا ، وأدن هذا الأجير لهذا المستأجر في حيرف ما بلز مه من أحر ، عمله الراطعامية وإدامه والدامه وسائز مصاخبه أشرالا بدله منها إذأنا صحيحا عمي أبه كلما نهاه عبه كان مأدونا له فيه بادن جنيد من جهته ، وسلم نفسه إلى هذا المستأجر بتسليمه تسليما صحيحًا.

#### استنجار الطئر:

٢٠٢٥- هذا ما استأخر فلان ابن فلان من فلانة نبث فلان استأجر منها تذبيها معة سنتين كاملتين متوالجتين، أولها غرة شهر كذا من سنة كذا ، وأخر سلم شهر كذا من سنة كذا على أنَّ مرضع أمرَ عدا للستأجر الذي يسبس ولانًا في ميزن هذا للسنأجر . تقيم وي متراه ها واللاة لإرضاع هذا الولد وحضائله و فيترضعه بنفسها من لبنيا وتحصه وتخدمه، فماعًا لانقصير فيه، ولا نفتير فيه بكلة درهمًا حصة كل شهر كذا إجارة صحيحة، وقالت منه مذا المقا مواجهة في هذا الجنس، وعابث هذا الصلى وعالته وسلمت تقسمها إلى حقا المستأخر فهذا العسل، فترضعه وتحضيه في كل عدَّه الذي ويوفيها أجرمه عند مضمل كالرالمقة ، أو يكتب " أحر كما الذي عبد الفضاء ذلك الشهر ، أو يكتب وقد تعجلت وقد احاز روحها فلان متمة هذه الإحارة، ورضي بها، وسلمها اللارضاع المذكور فيه، وأذه له بالسكني في مرل هذا المنه أجر، فرفني بما لهذا العمل، وتقرق ، ويتم الكتاب، وإدا كان بغير إذن الروح، فله السم والفسح.

#### استشجار الأستاذ لتعليم الصبي الحرفة:

٢٠٢١ - استأجره ليعلم ابن الستأجر المسمى كذا سرفة كذا بتمامها برجوهها في مدة كذا بكدادرهمًا ليقوم متعايمه في أرقات التعليم، وسلم إليه هذا لاين، وعجل له حميع عده الأجرف ويتم الكتاب، وأزيد من هذا في المصل الذي يليه، هكاه يكتب أنه هذه الصنعة والعبواب أن يكتب المتأجره، ليقوم عليه مدة كدا في تعليم السيح منه على أن أعطاه المولى كل شهر كدا، أما لو شرط عليه تعليم اخياكا في ونه يقل المفوم عليه والنعليم نبي من عمل المفوم عليه والنعليم نبي من عمل المفوم عليه والنعليم بفرانا، أن الإجرة حبيث نفع على المعبوم، والنعليم نفرانا، لأ وير ، بل هو من فهم المنعقم، ولا غور الإحارة عليه، كما لو استأجر، لتعليم الفرانا، وأما إذا استأجر وليقطم، ولا غور الإحارة على الفيام مليه وعلى حفظم، وذكر ذكر السبي ربحا المنتب الموض الولى في ما يحصل له في أنذا العقد من عبس الحياكة، فإن الصبي ربحا بأخد ذلك بعهده وذكره، فيها إذا كانت الأحرة على امن الفياء على أن يعلمه عذه وسع الأستاذ الإحرة على امن يعلمه عذه المرفة في سنة، فو بهدأل استأجر هو الموسلة في المنتبة ليعمل في تعلم السح منة بأحر كذا هو كالأول ويتناص الولة أعلم أن المنتاذ المقوع على الاستاذ المقوع على المنتاذ المناذ الم

وهذه تسخدة هذين العقدين هذا ما استناجر فيلان الفيلاني "فيلان الفيلان الفيلان الفيلان الفيلان المنظمة المتأخرة؛ ليقوم على ولده الصغير السبعي فلان الله فلاه وهو عاقل الهز متلفل بالقن ويبعلم على تعليم عبل الخياطة في ألوقت المعليم ويتعلل بها، ودخيل فيها سنة كاملك أرفها كلماء واخرها كذا بهائة برهم عطريفية لا بالرفيم جهده، ولا يسم منه تعبيمه على أن يوفيه عنه أن الدهاء الأجرة عند مفلي هذه الله: وقام هذا العمل، وسلم إليه هذا الولاء فقيله، وصبعي علي أن الولاء فقيله، وصبعي عليه القيام فقا الأراد، فقيله فقا الأجرة عند مفلي هذه الله: وقام هذا العمل، وما الأستاد المنتأجر من هذا الولاء فقيله أن الأولى من هذا الوائد في عقدة أخرى في محلي أخر سنة كامنة موافية بعد حدّه السنة الملاقبورة في الإراني، من هذا الوائد في عقدة أخرى في محلي أن وعمل ما يعد وقام في الأولى، ومناح في الإراني، ويعمل ما يعدل الإجراء الأحراء في عليه الإجراء الإحداء على أن يعيل هذا الإحدام الإحدام عند مصلى عدم عدّه المدة ويتم الكتاب.

١١١ هكذا تي الأصل، وبنيني أن يكون من عيمنا

# ٣٠٣٧٧- اكترى مكاربًا؛ ليحمل أثقاله على حمره:

هذا ما اكترى طلان التجرمن علاد الكارى اكترى منه خسسة أحيرة مدينة بحيل له من الأتمال على كل حسار منها كدا منا من كورة سعرفند إلى كروه خارى بكذا كدا فرهما كروة سعرفند إلى كروه خارى بكذا كدا فرهما كروه من كلورة معينة بعد المخترى والم هذا الكارى أراه هذه الحسر بأعياني، وهي كذا بوزن كذا، وشهيه هذه المكارى، وقبل حسبها على هذه الحسر من كورة كذا إلى كورة كذا، ويسمها إليه في كورة كذا، ويسمها إليه في خواه كذا، وقبل حسبها هذا الكررة فيضًا صحيحًا بتعجيل هذا المكترى ذلك إليه، وضمن هذا الكترى كل عرك بشعف هي ذلك فسمانًا صحيحًا، وذلك في يوضع كما من خلك في علامة من ذلك فسمانًا صحيحًا، وذلك في

قال كانت يعير أعياب فأبو حيفة وأصحابه وحمهم نه جوزوا ذلك، وقكر الشيخ أبو القالم الصفار والمعبومة في الشيخ أبو القالم الصفار والكتابة الصحيحة في حدا عندهما هذا ما تقبل فالان من قالان تقبل منه أن يحمل تنذا تدا منا من الغض، أو يكت تنذهما هذا منا من الحيل الأو كذا كذا فقيزاً " من الحقطة أو كذا كذا فوبا يبر حسها وتقتها من بدنة كذا على كذا كدامن الحمر، أو يقول: على الإبل المسالاً الذلل الشرعة تقوية على أن يحمل كل بعير منها كذا وظلا بوطن نذا تقبلا صحيحة جائزاً لا فصاد فيه، ولا حيار بكذا درهماً على أن يحمل دلك من مغداد يوم كذا من شهر كذا أو يميو مها المتلزل على ما هرفها الناس، ويحمله الليل والنهار، ويصمها إليه بكورة كذا في مكان كذا منها، ويقم هذا الأجر، وسلم هذا التقبل جميع عندا المعرد عليه، وساء بديا الميان وسم لكتاب.

#### وثيقة الكراء للحجيج:

<sup>(</sup>١) مكذا في ظلوم ، وكان في الأصروف الجوز

<sup>(</sup>٢) فاتداهي مارشاري وكالدفي الأصل وقرا مكاها تغيرانا

منها راكبان، وقد نظر إليهما هذا النقيل، وعرفها بأعدائها، ولكل محمل من الوطاء والدثر كذا رطلاء رطل كنفه ولهما من الكسوة كنفا وطلاء ومن المعاليق من المعمن والنويت كفا رطلاء ومن الماء كذا ومن الحيطة والشعير والسويق والريث والسمل والزيت كفا ليحملها على رواحن ثلاث على إبل مسان سمان فارعة قوية، وذلك بعد معرفتهما جميع هذه المحامل من الرطاء والدثر والكساء والركبان وغير ذلك، ونظرا إليها، وعرفاها تصغيمة حائرة لا قساد فهه، ولا حيار ليحملها في يوم كفا من شهر كنا من سنة كما من بلاة كذا على أن يسير منهم المنازل، وينزلهم في أوفات الصلاة، وبعج بهم، وبعير بهم المنازل، وينزلهم في أوفات الصلاة وقديم وبعير بهم المنازل، وينزلهم في أوفات الصلاة حتى يرجع الى منذلهم في اليوم الرابع، وبعير بهم المنازل، وينزلهم في أوفات الصلاة حتى يرجع المهم في اليوم الرابع، وبعير بهم المنازل، وينزلهم في أوفات الصلاة حتى يرجع المهم في اليوم الرابع، وبعير بهم المنازل، وينزلهم في أوفات الصلاة الركبان أن يستبدلوها بالرطاء والدتر والكساء، وقد عرفوها جسيمًا، وعمل أن تهولاء الركبان أن يستبدلوها بالرطاء والدتر والكساء، وقد عرفوها جسيمًا، وعمل أن تهولاء الركبان أن يستبدلوها بالرطاء والدتر والكساء، وغير ذلك عا وصفت فيه، وبعملوا فيها برأيهم على أن يحملوا غليها لقلائر للوصوف فيه، وبعم الكتاب.

فإن كانت الإبل بأعيانها فكرها كما مرفى الحمر، و حكمه أنها لو هلكت مقطت الإجارة، وفي غبر العبن لا تسقطت الإجارة، فإن الإجارة، وفي مصر. سقطت الإجارة، فإن مات في القبازة، يقيت بدلك الأجر استحسانًا، ولا بد من بيان وقت الحروج، ولو مضت فلك السنة الثانية إلا بتراضي ونجا بد عقد.

### اكتراء السفينة، ونغل الحمل في السفينة:

79779 - استأجر منه جميع السبعنة التخدة من خشب كذا اللو عودة كذا بالراحها ررفوفها ومجاديف ومراديها، وشراعها وطللها وسكامها وحصرها، وجميع الأشهار شهراً أوله كذا، وآخره كذا على أن يحمل فيها كذا كنا حنطة، ومقداوها كذا بالفقيز، ويبلغها من يذه كذا إلى يلدة كذا عائة درهم على أن يخرج مع الناس، ويسير معهم في هذه الله في ورفى إذا وفي الناس، ويسير معهم إدام باروا، وقيض هذا المواجر جميع ما وقعت عليه هذه الأجرة مصحة بتحجيل هذا المستأجر، وقيض هذا المنتأخر جميع ما وقعت عليه عمده هذه الإحدوثم ريد عدًا اللواجر بتسليمه دلك كنه إليه مرها من كل مالم ومدرع، وتمرق بعد الرؤمة، وقد ضميز له الدرك، ويتم الكتاب.

فإنه كالمتدبعير خيستها كاتب " تصوراته حدسلان كذا يوؤن كدا و كيار كسدا من العدة كدا إلى بعدة كذا في سقيمة من حسب كدا من سقن صحيحة ساليمة من كار عيب عمل أنا يحسلهما بنفساء وأحراءه وأخوانه، ومن أحما من الناس، ويدبي اللكتاب كالأدل

وإداحهما يكتب ونيفة الأرجارة أحبا للتعافدين فالكاتب يكتب على إقااره وإحارة كذا من قلان ، وقبضه مال الإحرة منه، ذكن فيه حطر أن ذلك الله ، قه لو جاء وحجبه الاستنجاري وأراد الاسترداد اذال الذي أقر هدا بصفيه منه كان له ذلك، فالباجم فيه أحد سينهن. إما أنَّ يكتب إله اوه: أنه فيهو هذا الأجل. ولك. لا يكتب من ولانوه فيصح الفيض، ويسفط الأجر، ولو حده يفت، فله أن يقول: ما فيضته مثك، وأما أن يكتب: وقد سقطت هذه الأجرة عن هذا المستأجر موجه بصح سقوطه عنه، ولا مذكر فنفت وكذا هنافي دكر الشاء والتس

### استنجار الأرض مرمتولي الوقف.

١٣٣٠ ؟ - تقبل من فلان التولي لأمور الوقف المسبوب إلى فلان مولية القانسي جميع الكرم الذي مو من جدينة مذ الوقف الذي بتولي هذا المولي أموره، ويحدم لجعدوها واحقوقها كنها دون استنجارها وزراجيتها وقصيانها واجترائهاء فإنها صبرات الهذا التميل على هذه النبالة بمنك لجن وحق لازم، وقد عرفاها هذان التعاندان وعاندًا هذه العقدة على هذه الأرض وحدها سنة كامنة ، أولها كذا، وأخرها كذ مكد وحماً . وهي منل أجرة هذا للعقود عليه وقبض هذا المتراني جميم أحردما وفعت عليه عفدة هذه القبالة معجلة بتصحيل هذه المنظين ذلك كله لهاء وعيض مذه المقس جميع ما وقعب عليه صفاءة هذه الغسالة يتسليم هذه المتوني دلك كله إليه فدرت عن كل مانع ومنارع وتعرفاه شوإن هدا لتنوني ردهده الغراهم إلى هدا المنقيل، وأسره بأداه إشراجها منهاء

<sup>19</sup> هكذ في طوف وكان في الأمل وم: أوينقص ،

ج ٢١- كتاب الشروط - ١٦٧ - الفصل ١٧٠ : في الإجارة إدا حان وفتها ، ويكوى أنهازها ، وإصلاح مساته إذا وفعت الحاحمة إليها من هذه العراهم بالمعروف، ووكله بذلك على أنه مني عنزله عن ذلك، فيهو وكيل بذلك من جهته مستأنفًا، وقبل منه هذه الوكالة مشافهة، وأشهدا، ويتم الكتاب.

# الفصل الثامن عشر في الأفارير

هذا الفصل يشتمل على أنواع:

#### نوع منه

#### في الإقرار بدين حال مطلق:

1937- أقر فلان طائعاً رافياً في حال صحته وقيام عقله وحواز أمره له وطله لا علة به من مرض، ولا غيره يمنع صحة إقراره أقر أن عليه وفي دمته لفلان كذا درحماً أو كفا ديناراً تصفها كذا ديناراً لازماً وحفا واجباً بسبب صحيح حالا غير مؤجل يطالمه بها ومنى شاه وكيف شاه لا براءة له منها إلا بحروجها منه إليه وأو إلى من يقوم مشاه من وكيل ه أو وصيء أو وارث لا يسمع له حجمة بدفع لها هذا الذال عي نفسه إلا عند رقوع البراء له من جهته وصدقه هذا المقر له في ذلك تصعيفاً صحيحاً خطاباً شفاهاً و ذلك تصعيفاً صحيحاً خطاباً شفاهاً و ذلك يتاريخ كذاه أو بكتب: وقبل منه هذا الشرف هذا الإفراد له مذلك قبو لا صحيحاً و المسلمة على أنفسهما بذلك كنه من ألنت اسمه أحره بعد أن قرئ عليهما هذا المسان عرفاه مه وأقرا أنهما قد فهماه و أحاطا مه علماً و وذلك كله مناريخ كذا.

وإذا أراد بهان السبب ذكو الكانب ذلك في الكتاب والأسباب كثيرة؛ من جملة ذلك شمن مناع، أو فرس، أو دار، أو عبد السيراه منه، فيكتب عند قوله : ديا الازما وحماً واجباً ثمن فرس، أو دار، أو عبد السيراه منه، فيكتب عند قوله : ديا الازما ورضى به، وتفرز عليه تسنه، وأبرأ بالعه عن جميع العبوب بعد معرفتها كلها حالا غير مؤجل، وإن كان الشمن مؤجلا بكتب، مؤجلا إنى كذا شهراً، أو إلى سنة، أو إلى منتن على حسب ما يكون كاملين ملائين، وليس لهذا المقرفة أن يطالبه بهذا المال حال في الإرادة

له منه إلى أخره، وقلا قبض اللهر هذا من القرائه هذا البيع حال ما وقعت عليه عنده هذا السع من عبر تأخر، وإنما كتبانا قبض المبيع حال ما وقع شقاء؟ هذا الهبع والآن من مذهب أبي حيفة رحمه الله أنا من الشتري شيئًا شمن إلى سنة ولم يعين السنة، قالاً عن مثير من

حين فيض لميخ ، وإن قال القنض بعد سنة ، لا من وقت سبيع

وإن كان النص منحمًا كتب مثلا مزجلا إلى منة أشهر منحمًا بسنة أنجم يودي إليه عندكن غم كذا وإدارًا (دوا ألا محل المال عند تأخير خما يكتب على أندم بي أخل تحم ضهاء وأدخل تحميًا في محمد فحميع المال عليه حال، والتنجيم باطل، ويكتب من عبر أنا يكون ذلك ثم ما في البيع - لان هذا النفرط بعيد البيع

من جملة الأسباب لقرص: فيكتب وبناً لارماً وحقاً واحتاً سبب قرص صحيح استفرضها منه، وأنه أفرصها من منه نصه إياه ودفعها إذه، وأنه فيضها منه مصرفها إلى حوائجه ، وصافه المقرب هذا فله خطائا، ولا يكتب في الفرص مؤجلاه الأن القرض لا يقبل التأجيل، ومن جملة ذلك الفصيات ويكتب: ديدًا الإرد وحقاً وإجا بسبب غصب مه من هذا الدراهم.

ومن جملة دلت الاستهلاك: وبكتب ويُهُ لارمًا وحقُّ واحمًا بسبب " استهلاك، عليه كذا فيمه كذا

ومي جملة دلك احواله والكفائة " فلكات في اخوالة سبب قبوله حوالة فلان عليه بهذا للدين لهذا القراء ويكتب في الكفالة بسبب كفائته عن فلان بهذا المراب بدين كان له حازمه ويان كان الإقرائر دهية مها الله أذبكت ديثًا لارضًا باحقًا واجبًا يقيم مهرها الذي تزرجها عليه، فأوقاها بفيضه، تعابم بدلك مني بوجهت مصليته إياه به شرعًا.

وإن أرادوا وَيَادَدُا لاحتياط فلسدر الديكاب أكار الدّر باللادُ كَيْلا بالنّس الإفلاس بعد دائل، وصورته : وقد أقر هذ اللو الدائلي، موسر فادر على قصاء هذا الدين مالك من الاعتيان ما يعلى له ويزيد عليه : وفائلة أنها أنها إذا ترافعا إلى الفاضي، والذّه بالا الإحلام، حيث العامل للحال.

ويفارهن الثنر أصابا لعنه ببذا الفال بكتب بعد الإفراق والتصديق، وقد رهي هد

فالكوني فأأيحل مكان بسباب

المقر هذا المقرائه بهذا الذين من أحيار مانه منتبيلا بعداديًا جندًا، طول كذار وعد هيه كمان وقبعته كذاء وديباجًا طوله كداء وعرضه كداء ونقشه كداء وقبيمته كذاء ومعف ريًّا" طوله وعرضه لوما كذاء وفيمته كناء وسلمها إليه القبصها مهار بحسبع ذلك رعن عبده بهما الدين المرحبسها إلى أن يسترفي كل هذا النين منه ، وكان دلك كله تعاينة الشهود المسمين في أخر هذا الكتاب.

وإذ أخذ بالدين كميلا من نفقر يكتب بعد الإفرار بالدين والنصديني. وقد كعل فلان عن هذا الله فأمر وبجميع هذا المال انفريه كفالة صحيحة جائزة مافدة بإجارة هذا النُشر له، وقبوله دلك مراجبهة في مجلس هذه الكمالة على أنَّ عذا المقبر له، إن شاه، طالب هذا الكفيل محكم هذه الكفالة ، وإن شاه حالب هذا الأصيل بحكم الأصالة ، وقد يزاد في الكمالة ألفاظ لزبادة التونيل تأتى في فصول الكمالة.

بإذا أرادوا كتابة اللهر على الصنغير ، وإفراره نذلك لا يصنع ، يكتب حكاية النكاح.، فيصيرانه انهرادية على الصغيراء ووجه كتابته أعقا مالزوح فلاناسته الصغيرة فلانه بولاية الأبوة من فلان الصغير الن فلان بكذا ديباراً ينكاح صحيح بمحصر من الشهود العدول، وقبل أب الصعير فلاد هذا التكام لائة الصغير هذا، فصارت عن امرأتما وصارها الهالارمانها عليه

# فوع أخرز

٢٠٢٢ - من إمرار الرحامل بالدين لرجل وكفاله قبل واحد عن الآخر .

يكنب: أقر فلانا وفلاد هاتعين و عيين في حال صحة أبدائهما وفيام عمولهما. وحواز أمورهما لهما وعلمهما لاعلة بهماه ولا بواحد منهما من مرض، ولا غيره يمنع صحة الإقراراء أن لفلان عليهما في ذمتهما كما درهمة ديًّا واجبًا وحقًا لارمًا بسبب صحيح عرفاه له ولر مهمة الإقرار له مذلك وأنهما منينان وفيان مؤسران عبيان مالكان من الأعبان والأموال مايعي بهذا الدينء وريادة على أناكل واحد متهما كعيل ضامن بنالك كله لهذا المفراله إناشاه أحدهما بذلك جميعة وابانا نده فرادي واحدا بعد واحدجتي

### نوع احرا

المستحدة الديمة على المستحدة في ومنك باستحد فأراد الديمة أن هذا الدين تقاول و الديمة في الصدة على المستحدة في ومنك باستحد الحديمة الموافقة فلال طائعاً أن حديم كذا ورهماً التي بالسيمة على فلان بكن باحدث بأريخة كذا الشهادة فلال وقلال وقلال وفلال المناز فلان ألم والوب الازم عرفة هذا التقر لهدا التقر أمه ولاجمه الإمرار حد وأنه كست وحب في دمة فلان يعني المفر الأول وجدت تصلال ابن فلان هذا المقر أم المن خلال المناز أم المناز المناز

وإلما شيرط تركيل القير له الآول القير له النائل مدهل ددت الدين مع حوره أن الدين ملك القوالة التامي، إذ يحور أن يكول الدين ملك الاسلام غير الدين ملك القوالة التامي، إذ يحور أن يكول الدين ملك الاسلام غير الدين باست المسك ، لا يكول له حق الفيض لا تتوكيل من جهة من كان أدمات باسامه ، مأن كان الذي ياسبه الفيك وكيلا عن غير ومبيع عين من اعبال ما أه م التاميز في دمة المسترى يكون علوكًا للموكل والديرة إلى بشه الابترائل سرجهة البائم الوكيل والرسامة وهذا احتبار المهالة والموسامة الموكيل والرسامة بالتاميل لا المدالة والموسامة المدالة المسترة إلى المدالة المدالة المدالة المدالة التاميل المدالة ال

الإوجاء الداني أأق بكت عسى طهر سات الإفرار الدي هو بالسوطة المقر أأقواك

حموم هذه الذري الدكرو في بطلم ممك فلان وحشم وأنه لا دعراي له يرمي و لا حصوامة إداقحصه ، ولا في شيء منه ، وأن فلا أأخو به منه وهر سال أندم به وله فيصه وهنيه السليمة إلحاء وأبر لمحم هاريه فحالي أحراء

الوحة النائث أوجر أحوط للمقرالة حرنارة أبا لقبر الدوسي رحبية الدشهد الشهود السمون أخر هذا الكتاب أن فلا أراقي مائكًا أن المماعل على مالا ملعه كله يصك و هذه تسخمت . سبح غه الرحون الرحيم بسبح الصك بشار بخم من أوله إلى الخوده أنم يكتب أفر فلاذ أن جميع هذا ادني الدي وسماء على فلاذ مي عدّ العاب لفلان دونه ، ودون سنانا الناس احمعين ، وإن كان بعضه ففازن يكتب أن كذا مرهمًا من جميع هذا الدين لفلات دريه ، وهوان ساتو الناس أجمعين سكًا صحبحًا ، حمًّا ثاكًا لأصراحق لازم واحب عليصه، ولزامته الإقبرار للعلم، وأن هذا على بلم يول للهلان وهي منك ، وأن اسمه من ذلك عاربة ومعرفة لفلان. وأنه لا حق له على ملان فيما أنو الدله تما وصفيات ولا وعدييء ولا طلمة قرز ذلك بوجه ميز الوجيوده وأن عباه اللقم له أحق بالتعمرف فيمامي هذا القدارموا سالو الدمي أحمعين، وأحق بإداءه وقبضه والشداءية وهنته والنصافي بدو تأسيره دوهو المسلط على دنك دوالمأدون تدفي دلك والر الخصومة فمه إن حجه عفًّا الطُّغُوب دلك في حيد هذا انفراء وبعد وفاته إن شاء وني الزمير ف فيم لنصدامه وإفاضاه معبره يوكال بدالك من أحديد وبدادين مذلك إلى من أحديه ويعجل في ذَلك برأيه ، ويجوز له ما صبع هنه على ساء ، وكيف ساء ، وكلما شاه مرة بعد أحوى لا حق لهذا المتر في ذلك و ولا في شيء منه، ولا سبيل له على قبضه، ولا على أبراه و إلا فسمه ولا غير دلك من صدقة، وتأخير ولا دهوي بوحه من الوجره قمع أو حديث، وكل مصرف تصرف به المفره فهو باطل مودوده والدين نابت على الطلوب على حاله للمقو قعد وهدا القواصاءوا لهذا الغراكه إنا صنحق مدا الدين السمي للوصوف فيب أوا سيء منه : الأنه إعابيستنجل بسبب أحيدتُه هذا القي به ، وصيدقه قلاد، في ذنك. ويشم الكياب

قال رحمه علما وإنها تركت ذكر الوقالة بالصيصر ؛ لأن حق العيص للمهم المايكون مأسسات كشيرة المهياء أن يكون لنفر له تولي الأداءية خير أنه الشهيد بالسرعير وعليه و فصار الدمن معره فالهفيره، هو له في حفيقة، ومنها: أن يكون المقر له التاني محنالا له. ومنها: أن يكون المفر الناني وكيلا بأداءه من ألمر له الناس، أو يكون رسولا من جهته في الأداء به، وإذا احشمل هذه الوجوره، والذلك لا يكون وكيلا في قمض مال نفسه لا يستقيم ذكر الوكالة، فترك ذكر التوكيل، فكينا الإقرار بالمال، وكتبها له حق لقيض حتى لا يستطيع الطلوب أن يقبل توك ذكر الوكالة، فيحصل مفصود القراء الثاني، ويقع الاحتراز عما ذكرنا.

# نوع أخر

#### في الإقرار بقيض الذين:

٧٠٢٣٩ أقر قالان طائل أنه كان له على علان كذا حقّا واجبًا بسبب صحيح، وقد كان كتبا بذلك صكّا مشتملة أنه كان له على شهادة شهير عدول، وقد كان في يده كنينه بينهما في دلك، الإشهاد على، وأنه قبض من فلان هذا جميع هذا امال المفكور فيه، واستوقاه منه تامّا كملا وافيًا، يلغع ذلك كله إليه، وإبراءه عن جميعه بعد قبضه إباه، وأن الصك الذي كان في يده بإدراره له بهذا امال فد ضاع من يذه، فمنى أخرجه يومًا من الدهر، أنه يومًا من الدهر، أنه غيره من وكني، أو وصى، أو واوث بذلك المست جميع ذلك المال، أو بعضه، فهو ومن يقوم مضاعه مبحل في دعواه قبله ذلك المست جميع ذلك المال، من فلان جميع هذا الأقرار والإيراء في لا جائزًا بمخاطبته منه إياه، وينه الكتاب.

### نوع أشعر

# في الإقراربالقيض من أحد الغريين وهو كفيل عن الأحر:

٢٠٢٥ - ٢- يكتب: أقر هلان طائعًا أنه كان له على فلان وفلان كذا دينارًا بالسوية . و ثان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه بكل هذا الدين ، وضمن له عنه يأمره على أن له أن يأخذ أحد هما بذنك كله إن ثباء ، وإن شاء أخذهما جميعًا بأخذهما، ويأخذ أحدهما من شاء ، وكيف شاء مرة بعد أخرى ، وأن قلانًا وهو أحد هذين العويين قصى كل هذا الدين الواجب الذي كان عليهما جميعًا، وكان هو كفيلا عن صاحبه بحصته، فسقط هذا الدين عنهما، ولا على صاحبه من هذا الدين عنهما، ولا على صاحبه من هذا الدين قليل ولا كثير، ولا دعوى له قبلهما في هذا الدين لا في كله، ولا في يعضه لا قديم، ولا حديث، وصدقه هذا القرله في ذلك مواجهة وأقبهدا، وإن ادعى أحدهما نصيبه خاصة، يكتب: رأن فلانًا رهو أحد مذين الغريمين، قضى نصيب نفسه من ذلك، ويرئ صاحبه أيضًا من كفالته عنه بنصيبه، ويقى له على صاحبه كذاته عنه، بعضيه، ويقى له على صاحبه كذاته عنه،

# نوع آخر في الإقرار بالحنطة:

٢٩٣٦ - أفر أن لفلان عليه وفي ذمته فقيز حنطة سفية بيضاء نفية جهدة جافة خريفية بالففيز العشاري المتعارف بين أهل بخارى دينا الازما وحفا واجباً بسبب صحيح، وإن شاء عبن السبب، فيقول: بسبب أنه استفرضها منه، فأفرضها منه إياه، أو يقول: بسبب سلم صحيح مستجمع لشرائط صحته، ويزيد في السلم الأحل، فيقول. مؤجل بأجل كفا على أن يسلم إليه في موضع كذا، وصدقه هذا القرافه في ذلك كله شفاها، ويتم الكتاب.

والإقرار بسائر المكيلات والموزونات والمعدودات المتفاربة على المثال الذي ذكرنا في الخنطة بسالغ في تعريف المفر به في صفائه وقدره، فكتب في الدخن الأريض النفي المدخن الأحسر الرسط النفي الموزود بوزن بخارى، وكذا منا من الدخن الأريض النفي الوسط الموزود بوزد بحارى، ويكتب في الفرة: كذا منا من المحسم الأسود النفي أو الأصهب بوزك بخارى، ويكتب في المسمسم: كذا منا من السمسم الأسود النفي أو الأصهب المؤود بوزد بخارى، ويكتب في الدفسيق: كذا منا من العلن الأيض الوسط الجاف مع الموازم المؤود بوزد بخارى، ويكتب في الدفسيق: كشذا منا الدفسيق الدفسيق الخيطي الأبيض

وإنَّ كَمَانَ مَنْحُمُولًا بِكُنْبُ ؛ المُنْخُمُولَ المُعْرُوفَ بِهِ بِكَ وَيَزَّهُ وَيَزْتُهُ بِوزْنَ مَحْمَارِي،

ويكت في الكبيح كذ ما من الكبيح الخامض الوسط المورود اوران بحارى، ويكتب في المباود كنا مناص المباود الوسط المدد من دهن السمام الورود ووال الحارى، ويكتب ويكتب في المباود المناص المورجمي الأسمر أم الأبيض أم الطائمي الأبيض أم الأحمر المورود وواد وواد يوزد وكذلك مناص المسافى المتخد من عند كذا الوصط وقة وصورة المورود بورد بحارى، وكذلك مناص دهم السراح المستخرج من بفز الكتاب، أو من حد الفطر الموزود بوزد بخارى، وناسط ويكتب من مدر الدهن طبيت حواج من الفرطم العب المفي الوسط ويكتب من مدر القرطم كذا المامن الدهن طبيت حواج من الفرطم العب المفي الوسط المؤود والدحرى، وعلى هذا العباس سفر المكيلات والموزودات.

# نوع أخر

# في إقرار المرأة بشراء الزوج لها أشياء عهرها:

شهود عدا، نكدا ديناراً، وأنه استرى لها بجبيع مهرها هذا أشب، من أصدت شتى، ربين دلك نبت فنياً، وكانت وكانت بشراء ذلك كله وكانة صحيحة وأنها فيضب ذلك كله مته على جينانها أن كانت عليها يوم فيصها الزوج هذا بحكم الشراء هذا، وصار جميع ذلك في يدها نسبيم هذا الزوج ذلك كله إنساء هكذا ذكر النسخ الإسام الأحل جميع ذلك في يدها نسبيم هذا الزوج ذلك كله إنساء هكذا ذكر النسخ الإسام الأحل الإلهاء عبوالدين عمر النسفى، وفنه نظره لأن هذه في الحصل توكيل ما الرأة روجها بالنسراء المهام الذي لها عليه، وأنه نظره لأن هذه في الحصل توكيل من الرأة روجها على قول أن جينة وحمه الله: لا يحوز التوكيل إلا إذا عن الباتم بأن بغول أنه الشنو لي بها هذه العبان، وعلى قول أبي يوصف وحمد الله أنه يول أن الشتر لي بها هذه العبان، وعلى قول أبي يوسف وحمد الله أنه يراد في الكانت وكلنة ويكتب اشترى لها بحميع مهرها هذا من قلان بن قلان، وحكلت وكلنة وكلنة المن هذه الأنهاء وقل كانت وكلنة وكلنة وكلانة المؤد الأنب وقل كانت وكلنة وكلنة وقل أنهاء هذه الأخذ، أو يكتب الوقل كانت وكلنت وكلنة المؤدة الأخذ، وقد كانت وكلنة وكلنة وكلنة المؤدة الأنباء هذه الأنهاء القراء المناء المناه المناه الله أنه يراد في الكانة عنوا المؤلة النهاء المناه المناه

#### بوع أحر

# في إقرار الرحلين بينهما أشياء باستيفاء الحقوق من الحانبين:

الم 1944 من وركد من وركد الم المدورة أن الالدو و الأقالة والالدين وقر را صحيحا أنه قبر بها أكل واحد ميما على صاحبه والا قبله ، والا عبده والا ميمه والا الى يدره والا ما سمه والا بالمه والمع والمه وال

وإن كان لأحدهم الدون على الأعرب وقد متوفاها كلب بهذه الألفاف ولكن هو أحد الحليين أفر هلان طائف أنه استوعى من هلان حسيم ما شان له مو الدين الحق. للم يبو له عليه واولا عنده والاقتلام ولا من يده ولا قبل أحد سبب إلى احراه

وإن أمرأد من عبر دستهداه، يكتب أبرأ فلان للائد من كل حق هو له قبله وعليه وعده وفي يده وفي عبر دستهداه، يكتب أبرأ فلان للائد من حميع مواجهة وإدا السنوفي بعضه وأبراء عن الدفق يكتب السنوفي منه من جميع ما كان ختاه وعليه ويحبه وفي بعد كتاب وأبراء عن السائل ، وقبل فلان حدا الإبراء وإلى استومى معضه وأبجر الدي ويكتب كان به على فعال كتاب تأسيوفي منه كتاب وأفر بذلك، وأحل الدائل ، وأخل الدائل ، وأخل الدائل ، وأضل عمله على الدائل ، وأشهدا على التنافي ، وهو كتابا إلى عن الدحل ، وأشهدا على التنافي عليه ما كان له عليه على الدخل ، وأخل الدائل ، وأخل عليه الدائل ، وأشهدا عليه الدائل ال

وهو كله ، وعن جميع ما كان يدهى عليه ، وهو كفا إلا قابر كفاء أو أجَل ذلك إلى كفاء. فهي كه عليه إلى هذا الأجل ، ولم يدخل شيء من هذا في ها دائر إدة .

# نوع أخر

#### في الإفرار لإنسان بالعفار:

مرافقها التي هي لها، وجميع الدار التي في موضع كذا حدودها كذا يحدودها وحقوقها وسرافقها التي هي لها، وجميع الدار التي في موضع كذا حدودها كذا يحدو الفلان علك وسرافقها التي هي لها، وجميع ما هو مسبوب إلبها من حقوقها إلى أخره الفلان علك حقا واحداً وأمراً الإماء فحميع ذلك له دون القر ودون الناس أجمعين، وهذا القر له أحق بالتصرف فيه من هذا المقر وغيره من الناس أجمعين، ولا حق لهذا المقر في شيء هن دلك، ولا مبيل له، ولادعوى، ولا طلق، ولاخصومة بوجه من الوجوه، وسبب من الأسباب، وصدفه قبلان في ذلك، ويتم الكتاب، وإن شاء كتب عقيب قول: بحدودها وحقوقها ملك فلان وحقه، وفي يد هذا النفر بطرين العاربة، وأن فلان المقر له بحدودها وحقه، وفي يدهذا النفر بطرين العاربة، وأن فلان المقر له الوي للناس وأحتهم بها ملكاً وبدأ وتصرفا لاحق لهذا المقر، ولا لأحد فيه سوى عدا المقر له، وصدفه المقو له هذا فيه خطابًا، وعلى هذا الطريق يكتب، إن كنان الإفرار عمدود آخر.

وإن أقر بدار أو ضبعة، وأتو أن دلك في يده، وأراد أن يبين أن نسبم ذلك إليه واجب عنبه، وأن جسبع هذه الدار، وحذه الأرض في يده مصسونة عليه فلللان، وحيد الأرض في يده مصسونة عليه فلللان، وتسليمها واجب عنيه ولازم له بأمو حتى واجب عرف هذا اغتر، ولازمه الإقرار به له حتى يسلمها إلى فلان، ويدفعها إليه بحدودها وحقوقها وكلها شليمًا صحيحًا بلا مد فع ولا منازع، فهذا جائز، وتسليمه واجب عليه، فإن سلمها وإلا فعليه فينشها كلها، والقول في بيان القيمة يقال: عليه تسليمها، فإن سلمها وإلا فعليه فينشه، وذلك كذا وكذا، فهو أحوط وأصوب.

وإذا لم نكن الدار في يده، وأواد أن يكتب، فعليه تمليسها، أو تسليم فيمتها إلا عجز عن سليمها، قذلك حائز إلا أنه لا يكتب في هذه الصورة: أن الدار في يده، فإن صمل الدوك في الدالس فيك وسبه و أو الل فيل رجل أو وجال معلومين سماهم، كتب في الحراء الرصادي فلال فقالال حميع ما يدوقه في عالما فحدارا، وفي لمن من دوك أن ومن فيله وسبه ومن قبل فلات، وصبه أن يخلص فلائا من حميع دلك و ريسلمها إليه، أو يرد عليه فيمناها وفير فلان جميع على طاء الإفرار والضمان.

ولها إلى أواد فيدمان الدون من الناس كالهام فعد ذكر الطحاوي عن عبسي بن أبات، مقال: إنتابينا في مقار كان في أبديد إلى أكرونا بأنه لرحل فطنت منا صمان الدوك فيد، مأحيده إلى دلك من فستا و مبيت، فأبي علينا إلا أن يضمن له من الناس، فذكرت ذلك لمحمد من الحسن وحمد الله فغاله: إن أحيثهموه إلى ما مناك، وصمعتم له ما ضب كان العسدة باطلال

والحصاف حق ضمان الدرك من حميع الذمن فيكتب، عقب قوله اس فيق فيلان ومسيمه ومن فيل الناس كافه وكتب علال بن يحي صمال العرث من الدس كلهم، وألحق ماحره لإحاض ومعرفته أن لا لدرك فالآل الذراء في دلك دراك الا من فيه وسيم، فإنه لا يقتص قالك مه إلانه بأمره في حيات، ووصيه فيه بعد وفاته وأن عليه رما في من ملاف في اعلى

وإذا كانت الدار وديمه في يقده يكتب زوهي في يديه أمالة من جهة القبر له هداه مسمعها إليه متى ثباء لا امشاع به عبد ، وإن أفر بالعقار الوقدة ول كدر الولد كسراً بكتب فيه ، كما يكتب في الإفرار الأجميلي ، وإن كان الولد مسعيراً يكتب ا مات وللم الصمير السمعي فيلاد وهو من كمدا سمن و سمعه ، وفي يد هذا الفر يو لاية الأمر، لأجل الحسف يحملها عليه إلى ماوعه ، وإيدامي الرشد عند وصدقة بيد من له حق التعديق حطالًا.

١٨٤ ولي طاوف عن فيله .

### نوع أخر

### في الإقرار بالدار وساقيها:

۲۶۲۵- یکنت بعد قوله محدودها و حقوقها، احمیح ما فیها من الثبت و الأمنعة والعرب صوفهای الثبت و المنعة والعرب صوفهای و الدول و الدول من الله من المنطق والدول و الدول من المنطق والدول و الدول و الدو

الإقرار بالكروم والأواصل ويها تعال ورروح كالإقرار بالثنار ويها أصعة والأورع والتعار ويها أصعة والأل الرورع والتعار الانسخال في الإقرار الأراصي والكروم كما أن الأصعة التي في القار لا تلاخل غنت الإقرار بالذي دول كان الإقرار بالأراصي والكروم عاصية من أدرج والقلب ما بكتب الإقرار بالأراصي والكروم عاصية من الزروع والقلب بكتب كما بكتب عما يكتب كما يكتب الأقرار بالمال ويد وبها م بكتب فيانها من الزروع والقعام وإن كان الإقرار على القار تني في معرضع كنا ولحدها من المرابع في معرضع كنا والمعلم من عميم فين في الأموال كانها من التناب والعرار في والكانعة والعرش والبسط والقرارة في والكناب والوردي والأطعمة والأسلام والمعلم والتحدير والتحديل والذري والأطعمة والمنزف والأسلام والأراء والكناب والوردي والأطعمة والمنزف

و كذنك إواكن الإفراء عن الكروم من الكروم سرائيس دول الكرب أو كان الإدار عافي الأراضي من الزروع دول الإفراء عن التقوير التناسب ورخ التناسب في كنه دول الإولى و كنيب المواضع الأرض وحدود الأرض التي فيها الزرع، وهذا الروع دول سبيله فدينا حصده، أو يكتب مستحصده وأثر أن تشعير الصاب ويتم التناسب في عدد الإرض المحدودة المحال منا التناسب دون وقية هذه الإراضي، ويتم الكرب، وفي السال يكب أن حجوم الدمار التي في كرم كال حدودة كالمحال جدّ من أشجار هذا الكرم دون أشجار هذا الكرم الكرب ورث أشجار هذا الكرم الدحار الكرب عدا الكرم الكرم دون أشجار هذا الكرم ورث المحاردة الما الكرم ورث الشجار هذا الكرم ورث الشجار هذا الكرم ورث التناسبان ورث الكرم ورث الشجار هذا الكرم ورث الشجار هذا الكرم ورث الشجار هذا الكرم ورث الشجار هذا الكرم ورث التحاردة ورث الكرم ورث الشجار هذا الكرم ورث الشجار هذا الكرم ورث الشجار هذا الكرم ورث الشجار هذا الكرم ورث المداردة ورث الكرم ورث الشجار هذا الكرم ورث الشجار هذا الكرم ورث الشجار هذا الكرم ورث الشجار هذا الكرم ورث الكرم ورث الشجار هذا الكرم ورث الشجار هذا الكرم ورث الشجار هذا الكرم ورث الكرم ورث الشجار هذا الكرم ورث الشجار هذا الكرم ورث الشجار هذا الكرم ورث الشجار هذا الكرم والمات ورث الشجار هذا الكرم والمات ورث الكرم ورث الشجار هذا الكرم ورث الشجار هذا الكرم والمات ورث الكرم الكرم ورث الشجار هذا الكرم ورث الشجار هذا الكرم والمات ورث الشجار هذا الكرم ورث الكرم ورث الشجار هذا الكرم والمات ورث الكرم الكرم ورث الكرم ورث الكرم والكرم الكرم والمات ورث الكرم والكرم الكرم والكرم والكرم الكرم والكرم الكرم والكرم والكرم والكرم الكرم والكرم والكر

### بوع أخر

### في الإقرار بأعيان غير مضافة إلى مكان:

كيل ما هو كيلي وورن ما هو وزنى وغرع ما هو عربي صدر القرطاس بالمارسية ، ويذكر كيل ما هو كيلي وورن ما هو وزنى وغرع ما هو عربي قولا وغرطاً، وما هو عللي ، قلا حرجه إلى وشر مسله بعد ما فرغ من كتابه النسخه ، يكتب : السم ان الراحدن الراحبوا عنب بلك النسخة ، فم يكتب : أقر فلال بين فلان الفلامي في حال جواد وقراء ، فقاة تصرفته له وعليه صالاً ارافكا أن جورم هلمه الأعران المفاتر وهاد منها وقادوه، وفراعها وكر هذا الإفرار منك فلان وحقه ، وهو أولى بها وبالتصرف فيها من هذا الفور ، ومن سائر الناد الوجود، ويتوالكتاب

### نوع أخر

# في الإقرار بمنزل في الدار:

۳۹۴۹ - یکاب: أور مالان جسیع البران فقی عوفی الدار المروفة كذا حدود هذه الدار كذار مدارات المروفة كذا حدود هذه الدار كذار عن يساره أو مقالله وهر الديث المديقي أو الشتوى و وأحد حدوده من هذه الدار لزيل صحة حيها و والرابع برق والثاني لريق الديث الصيفي أو الشتوى و ويها و ولائد لزيل صعة حيها و والرابع برق ستوصى فيها محدوده و مشوفه كنها وأرضه وبا الارسفالة و علوه نظريفه في دهلير هما الدار سلما إلى الهام و الأعظم فهذه الداره وكار فلي وكثير فنه من حفوفه مثلك فلان وحده وينه الكتاب .

وإن كان الإفراد يعلو منزل في دار يكتب أقعر أن جميع الغرفة التي على السبت الصيفي أو التشري من حميع الدار التشميلة على البيوت وهي في مبكة كداء حدود هذه الدار كذا وهذ الهيت الذي ما مالم فة عليه عن بين الداخر في هذه الدار، و حدود هذا البيت كذا، فأقر هذا المقر أن عده الخرقة المذكورة فيه ملك قلان دون مخلها، ويتم الكتاب

وإن كان الإقرار ببيت من دار مشتركة بينه وبين آخر يكتب على الرجه الدى بينا، ثم يكتب: فإن وقع هذا البيت بعد هذا الفسعة في عديد المقر سلم كله للعفر له، وإن رفع في نصيب الأخر فيسن القر للمقر له من نصيبه فقد حقه، وهو أن بآخذ قدر البيت من نصيب لقم بعد أن صرب بنصف فرهان الدار، والقر له بذرع لهيت عند أبي حيفة رحمه الله، وإحدى الروابتين عن أبي يوسف رحمه الله، وقال محمد وحمه الله: يضرب المفر له بتصف ذرع البيت، والقر بضرب ينصف درعان الدار،

# نوع أخر

### في الإقرار بطريق في الدار التي للمفر:

7 • ٢ • ٢٢ أثر فلان لفلان طريقًا في داره التي في بده حدودها كذا، وهذا الطريق من موضع كذا المريق من موضع كذا الم ببب العار الأعظم مسلمًا في هذه اللز وطول هذه الطريق من موضع كذا الى باب العار الأعظم مسلمًا في هذه الدار وطول هذه الطريق من مبلته إلى باب العار كذا، وعرضه كذا بنطريق، والمثان من هذه الدار الملاحسة لهذه الدار، فأحد حدود هذه النار التي لها هذا الطريق، والمثاني والشائف والرابع كذا وباب هذه الدار التي لها هذا العاريق موضع كذا منها بسفك ضبه إلى هذا العاريق حين يخرج إلى باب هذه الدار إلى العريق العروق وحقوقه لفلان وفي ملكه ويده وهو أولى به من المفر هذا ومن سائر الناس، ويتم الكتاب، وإن كان العربة منشركًا بينهما.

# نوخ أنحو

#### في الإقرار بجدار لرجل:

\$\$ ٣٠٧- يكتب موضعه وطوله وعرصه وارتفاعه، ولا يجب أنَّ يكتب هذا

الجدار المحدود فيه بأرفيه وبنده ل ذكريا من احتلاف الروايتين في الحائط أبه السرالليناه. والأرض أو لليباه لاغير.

# نوع أخر

# في الإقرارينهر أو قناة:

4.750 على موضع كذا و بعض الهورة أقر أن النهر الذي في موضع كذا يدعى مكذا و ومبداً هذا النهر من موضع كذا و ومراة من نهر كذا، ومصله في ضبعة كذا، وطول هذا النهر مع معوفه إلى مصبه كذا كذا نزاعاً بقراع كما وعرض هذا النهر ، كذا أقر أن هذا النهر كذا مع معوفه إلى مصبه كذا كذا نزاعاً بقراع كما وعرض هذا النهر بحدود ذلك كله على حرائه من كل جائب من حاليه خصصه أقرع في طول هذا النهر بحدود ذلك كله وأرضه وكل حق هو له داخل فيه وخارج منه لهذا النفر قد، ويتم الكتاب، وفي الثقاة بزاد أرضها وبده دا.

### نوع أخر:

٣٠٣٤٦ - في إقرار المُسْتَرى أنَّ المُشْتَرِي مِنْكَ غَيْرِهِ ، و أنه كان وكيلا من ذَلِكَ العِيرِ في الشّراء .

إن أراد الكتابة على ظهر السك يكتب أقم الشترى فلان المنكور اسببه وسببه في بعض عنا الصلة في حمل جورا إقراره، وسائر نصرها به طالعاً أنه كان اشترى حميم عالم المستحة المنكورة في نظل عنا الصلاء أو حميم الدار المنكورة فلحدودة في نظل هذا المستحة المنكورة فلحدودة في نظل هذا المعتددة من البائم المنكور فيه بالتسن المعين فيه له الان ابن قلال الشراها ته عالم، وتوكيلة إيامه، وتغذا المنتود عليه الأحلم، وأن حميم هذاء الدار أو هذه الصبحة منك فلان وحف، وأن اسم هذا المدار المنكور في بطل هذا الصلام عاربة ووكالة الاحم استحقاق وأصاله، وإن موكك فلان أولى مانك كله منه ومن الناس أحميين، وأنه الاحموى لهذا المقر في ذلك كله، والا في شيء منه، وأنه الوسطى ذلك كله أن شيء منه، وأنه الوسطى ذلك كله أو شيء منه، وأنه الوسطى ذلك كله أو شيء منه، وأنه الوسطى ذلك كله أو شيء منه، وأنه الوسطى خي خال حيالة أو

و ان از اد آن مکتب کیتال مستدا مکتب : أفر قلان آنه کان نشب ی من قلان داراً جرا موضه التلايشين كذاء وكشو بدلك صف شواءهد المسخمو تويكشون بسرافه الرحمن الرحيم، ويستخ صك الشراه إلى أخرده تم يكلب: أنه كان شنراها لللاي ابن فلان، والباني على بعبو ماذكرها، وإن أو دأن يكتب شراء لنصف نضمه، وشواء المصحب لدروه ويكنب أفرطائها أتدحين انبتري جميه الدار التي فرووضع كذا اشتري نصفه شائعًا للعميه ويصعه شائعًا لفلان بجاله و وأمر وونو كيله إياد بذلك و وأن حسيد هذه الدار المحدودة مشترك بعن هذا المشتران والح فلان الغرالة لمسب هذا الشراء مشاعًا للنهما الصغيراء وهوعي الديمماء والامصفية جميع فدا الفسر منفود من مال فلانا بأمراه واصلابه هذا اللتم لمصافهه

يحد ومانه والعاهوا وباهلاء واصدقه اللغواله في ذلك كنه مشافهة في يوام كدار

إذا أراد الوصل كتبة إفراره أن ما اشتراه اشتراه للبنيم ويكتب أقرافة الاصلى من حهة فلان اولده أصغير فلان أن حميه القول الذي الشداء من فلات بنمن كما تشتراه الهذا الشبه يحي ولايته عقبه يحكم الوصاية الشبتة له عليه مراجهة أبيه فلان لارأي فيه من الاحتياط عالمه والاحتياظ به وابتعه النماء والزباءه فيه درا غرفير هلمه وأمادنع هذا النسل من مال هذا البنيم بحق ولايته عليه إني هذا البائع، وأنه تسلم ما بن شراء، ها الانجه هما أنهله الرشيم وأن هذا البشيم وتي شابين فيا الدهيه سه، ومن سائر الباس أحمدوره وأنها لمسموق عدا الصلك عاربة، وأنه لا حق تهذا المفر في دلك كلمه ولا في شهره مناما وقد جعل هذا الوصيي هذا الهنيم بحديلوهم وزيدس الرشدامناه واستحفاقه فبض ماله مسلط على ما فيض جميع بالتشراه هذا الوصي له ، و على خيصومة من يحامسه دبه إلى اخره

### نوع أخر

# في إفراد الإنسان أنه معدم لا مال له:

٣٠٢٤٧ - وكان من أقر فا أن طائعًا أنه معدم لا سال له و لا يَلك تستَّا من مال الدنيا لا على ظهر الأرض، ولا في بطهها دون التياب التي على بدنه ما يسم قيمته كذا درهماً وأنه في عيال فلان وهو الذي ينفق عليه، وأنه ساكن في الدار المعروفه النسوية إلى فه ب على وحمه الحاربة، وأنه فسور له في يد فلان ملك، ولا مال، ولا همامت، ولا ناطق، ولاشيء محاينطلق عليه اسبر لمالها وصدكه فلاب

### نوءأخر

# في الإفرار بمفاسخة البيع الذي جرى بين باتعه

#### وبينه في محدود كانا اشتراه منه:

٢٠٢٤٨ - يكتب: أنه أفر فلان طائعًا أنه فاسح فلاتًا برفساء، وطوع كل بيم كان حرى بمهما في جمع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كدا، ونافضه كل عقد كان فيمامن جهتهما مرارهن ورتيفة تبل معاسخة صحيحة جائزة لافساد فيهاء ولاخباره ولاح هني يوجب إبطالهماء وأنعود عليته جنميع فذه الداريحي هذه المفتحسطية وذا صحيحًا، وأنه فيضر من المقر له كل حق وجب له عليه بحق هذه المفاسحة وعمرها فمضًا صاحر حكاء وأده أبر أه من ذلك إبراء فالحبحك، فللوجئ به والا لأحد سببه على هذا الفقر أنه، ولا فيله ولا عنده. ولا في بذه حق. ولا عين ولا دين، ولا من هده الذار سربيم. ولا رهواء ولا وثيقه، ولا عقد الحراء وصدَّه هذا القرائد في دارا. كاه تنفيهُ

# نوع أخر

### في الإقرار بمفاسخة الوهن:

٢٠٧٤٩ - أقر طائمًا أن الكرم الذي في موضع كذا حدود كذا كان رهنًا في يده من جهة فلان مجال كان به عليه وهنديه، وأنه فضاه كله له، وأن هذا القر فالسخه هذا الرهن في هذا الكرم، ورده عليه ، وأنه قد استرده وأفتكه وقدهم، فلم بيقَ لهذا طَّقر على هذا المقرلة دين، ولا لهذا المقرلة في بدهاذا المقراعات، ولا لأحدهما على الاخر حصومة أوهمان كل واحد منهما صاحبه في دلك وأشهدا.

#### نوع أخر

### في الإقرار بفسخ البيع وغيبة صلت الشراء:

١٩٥٠ - آفر قابان طائعاً أنه كان الشرى من قلان جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا على جهة الوقاء والوثيقة لا على سبل النبات و الحقيقة يكذا و وقع التذابض ينهما من الجانبين، وقد كان بقل له نبط ألوه الما وأنه منى تقدد مثل هذا النمن، وطلب من وطلب من المرح، أجابه إلى ذلك، ثم إن فلاناً وهو الجانع نقد مثل ذلك منه، وقلب من المقر هذا يده، وباعه منه به، وقبص النمن، ورود الدار المشترى عليه، وطلب من المقر هذا يده، وباعه منه به، وقبص النمن، ورود الدار المشترى عليه، وطلب من المقر هذا يده، وباعه منه به، وقبص النمن، وروالد إله قد غاب فطلب من المقر هذا لله المشتوقي من ولان النام جميع هذا النمن، وهو كذا يدفعه إليه، ويعامه فقك إلياه، ويوئ البائع هذا إليه مته جريان النام هذا النمن، وهو كذا يدفعه إليه، ويعامه فقك المبع، وذلك كله بعد جريان براهة قبض واستيقاء، وسلم إليه جميع ما كان، دش غت المبع، وذلك كله بعد جريان في ذلك كله بيع من هذا المتر في ذلك كله بعد عريان المدك كله تهذا المنام، والم أضل هذا المحدود، ولا في غلت، ولا في شمه، ولا في أصل هذا المحدود، ولا في غلت، ولا في شمه، ولا أن أصل هذا المحدود، ولا في غلت، ولا في شمه، ومن اخرج ذلك من الصك، مهو مبطل، وهو في إدامه المبين على ذلك، وطلب البهي مض، وصدة مذا المقر من أخرج ذلك من الصك، مهو مبطل، وهو في إدامه المبين على ذلك، وطلب البهي مض، وضرة مذا المقر له في ذلك، وعم الكتاب.

### نوع أخر

### في تجهيز الرجل ابنته، وإقرار الأب والزوج لها بذلك:

۲۰۲۵ - شهد الشهود المسمود أخر هذا الكتاب شهدوا جبيعًا أن فلان إبن فلان جهز ابنته فلانة من خالص صله صلة لها، وتعطفًا عليها وإحسانًا إليها، وعد ساق إليه زوجها فلان من صدافها وعطاباه ابعد ما جرى بينهما مكاح صحيح هلى موافقة الشرع مستجمع بشرائط لصحة، وذكل عبد وفافها إلى ست زوجها هذا حميم أنه تعالى بالخبر والبركة شملهما، وكثر بالفوية الطبية نسلهما، أياب الزوج يقصل ذلك نفصيلا، وبين

<sup>(</sup>۱) ويي ۾ آهيو.

صعة كل شيء، وقيسة ما كان من فوات القيم وفرح ما كان من الكذروعات، بيات المرأد يعصل كالربوع مراهلت تفصيلا بذكو الحلي واللالئ والجواهب وبين الصافة والنبيدن وبدكر النباب، ويفصل ذنت، وطكر الصفة والقيمة، وعلى هذا العرش والبسط، وكدا عمي هذا أواني التبغر والرصاص والحذيد، وبين الماليك، فيكنب جارية رومية فيصما كداء وغلاما نركبا فيعته كذاء وحاربة صنبة فيمنها كداء وكره مي قرية كذا حدوده كذاء وثلاثة حواليت في سوق كذا حدودها كما

تريكتب هفيب السنخة: سنم عُه الرحس: أثر علان طائعًا أن جبيد هذه الأموال المذكورة بأحناسها وآم اعها وصفائها وقيمتها عيا ليات بدل هدا دووج المذكور الحي صدر السبحة منت ابلته فلانة واحتبها وفي يدها وتحت نصرفها وأله لا حق لهذا المف فهرشم ومشهود وألها أحق بها كلهومند ودورسان الناس أحسمين وأدويس ادعى كلها أو شرةًا منها أنَّ ملكك ، الله عارية في يدها من جهته ، فدعواد مردودة، وأشهد على نفسه بغلك من أنبت اسمه احره، ويتو الكتاب، ويكتب الشهرد أساميهو في أخر هذا الكاني

فهرمناه كشوة الشبهودعلي إصرار الأبها للفك مداهيبهم يكتب إقوار الروجاء ويكنب المسدالة الرحمة الرحيم أأثر فلاذالن فلان طائعًا أن جميع الأموال الذكورة في صادرها، الغاطات سوي ماذي من ثبات بديه، وما أصبت الله من ملك روجته فلانة هذه وحفها وفي للبينة وتحن تصافها والفنا حملتها بلي مهنه كهة قههل الرواحات إلى بيوت أزو جهن من غير أن بكرن له فيها أو في شرع منها ملك و حق أو دعوى، والع عبر الدعن خيفًا من دانك للفسم سوى ما أضبعه رابع : فعالك ماطل مر مو دي رأق أن لها. علمه، وفي دسته من نفسه مسدافها، كذا حشَّا واجبًا ودينًا لازمًا بطالبه به اذ ترجهت الفعالية شرعك وأشهد عني نفسه ووبكتب أساميهم بعدلانك

#### نوع أخر

### في إقرار البنت بجهازها لأبيها أو لأمها:

1970 - ولذنك وجودة أحدها: أن يكت سخة الجهاز في سفر قوطاس على محو ما بينا فيس هذا، ويكتب بعد دلك: بسم أنه الرحمن أن حيم أقرت فلانة بت فلاز حائمة أن جمسع الأموال المذكورة في صدر هذا الفرطاس بأجناسها وأنو عها وصفاتها وقيمتها ملك أيها علان وحقه بسبب صحيح، وأمر لازم قد عرفت ذلك، ولزمها الإفرار له يذلك، ولا جميع ذلك في يديه بطرين العاربة، وصدقها أبوها هذا مشافية وأسهاد.

الوجه الذان الزيكت الفرص طائعة أن جميع ما يعرف لها ويتسب إليها من جها ها من جسم أواج النسب إليها من المها والأمنعة والفرش والبسط والخلي من الدهب والفضة والجواهر والذال والأوال الصفرية والشبهية والزحاجية والحديدية والخرفية وأفواخ الأمنعه والأثاث والسقط وغير ظلك من كل فنين وكتبو التي هي مكتومة في كناب جهازها، وهي الاز في بيث زوجها ملك أيبها فلان بسبب صحيح ، وأمر لازم فلا عرف ذاك والرعها الإوار بالان له وصدقها أبوها هذا شافة وأشهنا

الوجه لتالث. أن يكتب الأب مسخة حهارها رقت النمليم إليماء ويشهد ألى معلمت هذه الأشياء إلى البنت بطريق العاربة، قال الصحر الشهيد حسام الدين! الأحوط أد يشيري الأب منها ما في هذه النسخة بشمن معلوم، ثم إن الابلة سوله عن جميد الثمن، وعندي أن الأحوط ما ثبته أولا.

# نوع أخر

#### نى الإقرار بالخبوان:

٣٠٢٥٣ - يكنب آولا على صدر الفرطاس أسماء الخبوان وصدائهم وشماتهم كمه يكون، فم يكت ذكر الإقرار عفيت المسحة على الوجه الذي ينا، أو يكنب أقر فلان لين صلاك إلى احرد أنه بناع من فلان كذا شاة محينة، ويذكر أرصادي، وشها، مهمها إليها، درهم، وأنه المتراها منه بها، وأنه قبض كنس مه، ولم يسلم المبيع إليه، مسمها إليها، من طلب منه تسليمها إليه، وصدقه المترائه

#### نوع تنعر

### في إقرار المرأة بقيض النفقة والكسوة لمدي

3976 أقرت فلانة طالعة أنها قبضت، واستوفت من زوحها فلان جسيع نفقتها وكسوتها المندرة فهاعليه حسب ما أوجب الشرع في أمناله نسنة أشهر أولها كانا، وأخرها كذا قبضًا صحيحًا واستيفاه كاملاء وصدقها زرجها هذا مشافهة ، ويتم الكناب.

#### توع آخر

### في إقرار العبد بالرف لمولاه:

۵۰۲۰ - اثار فلان الهداري في حال جو را إثراره طائعًا أنه عدد محوك لفدلال وأن فلاناً يملك رئيته ملك صحيحًا حائزاً ثانيًا لا امنتاع له على فلان في خدمة، فإن خدمة فلان، وطاعته واحبة عليه وأنه لا بيع، ولا إخواج من ملكه «حق يدّعيه قبل فلان في فائك، ولا دهوى له قبل فيلان، ولا حق، ولا طلبة بوجه من الوحوه، ومسبب من الأسباب، أضهد فلان على إثراره بحميع ما فيه بعد أن فرئ عليه، فعهد، وعرفه، وإن كان له سبب كنيه، ولا عمع فلك صحة الإفرار، ولا يشترط في هذا فكر صحة البدن،

لأن حكمه لا يختلف بالصحة والموض.

#### نوعأحر

# في إقرار الجارية بكونها أم ولد لمولاها:

7 • 1 • 1 - أورت الإنفااتر كية أو الهندية، ويحليها طائعة أنها كانت أمة لفلان ابن فلال وملكه وقي يده، وحمت تصرفه بملك صحيح نام، وأنها ولدف منه إنا بسمى فلان أو ساك تسمى فلانة، وأنه في حجوها، أو أنها في حجرها ثابت النسب من سيدها، وأنها صارت أم ولد له بولادة هذا الولد منه، وأن خدمته وطاعته واجبة عليها، ولا اهتناع عن دلك مندام حياً، وصدهها سيدها فلان يذلك شفاها، وإن كان الإقرار من المولى بأمومية لم الولد، فقد ذكرنا ذلك في فصل أمهات الأولاد، فلا نعيد.

وإن كان الإنوار من ابن الولى بكون جاربة أبيه أم ولد أبيه ، ويعتفها بموت أبيه أثر فلان أبن قلان طائماً في حان مسحة مدمه وقيام عقله ، وجراز أمره أنه وعليه فلانة التركية أو الهندية كانت علوكة أبيه فلان وأمنه ، وغت تصرفه يملكها بملك صحيح ، وأن أباه ملان استولدها في حال حياته ، وأنها ولعت من أبيه فلان ابنا فابت النسب منه اسمه فلان ، وأنها صارت أم ولد له بولادة هذا الولد، وأن أباه هكفا أقر في حال حياته بكونها أم ولد قد وأنها عمقت بموت أبيه من جميع ماله ، وأنه لا حق لهذا القر فيها ، ولا دعوى، ولا مسيل له عليها إلا سبيل الولاء، فإن ولاءها له بعد أبيه ، وصدفته هذه الجاربة متنافهة ، وبنم الكتاب .

وإن كان الإقرار من الابن بتدبير عبد من جهة أبيه، وعنقه بعد موت أبيه يكتب في حال جواز إقراره عن طوع ورغبه، أن العبد الهندي السمى فلانا كان ملك أبيه فلان وحقه، قلكه بسبب صحيح ملكاً صحيحاً تاماً، وأن أباه كان دبره في حال حياته ندبيراً صحيحاً مطلقاً من خالص ماله، وهكذه أقر أبوه به، وأن أباه مات، وعنق هذه العبد من تركته لحروجه من ذلك ماله، ولا سببي لهذا الابن عليه إلا سسل الولاء، ولا دعوى له عليه من جهة المراث، ولا خصومة له معه في الاستسعاء، وصدقه هذا العلام في فلك عراجهة.

### نوع الخر

### في إقرار الوارث بقيض الذين من الغريم.

الدولة المرافقة المرافقة المنافقة الرائية فيلانا مدنى، وكانولة على فلان كيفة بساء البيلة وحلما المرافقة ومساوعات ميران لابته هذا لا وارث له غيره، وأنه قصاء فلك وأوفقه، فاستواق كله كل وأرقه عن ذلك ابراء مستجمع وقسس له كل درك في ذلك و في نافقة وفي منه فسمان صحيفا المرافقة على الشوع، وقبل منه فلان هذا المرافقة من المرافقة والمرافقة المتوفى، وطاقة بهذا المال بعلى هذه فوصاية المنافقة والمرافقة وال

#### نوع أخر

# في إفرار الوصى بإقرار البنيم عنده:

١٩٠٣ - كند ، أفر فلان الرسان في تركتة دابان وفي أمرز الصغير دابان منشيد من حجة فاحين علاد منظرة الرسان على المنظرة ولان طالعة في حال صفحة بعثه أن مال هذا الصغير في بديد محكم الرساية ، معراكة والما تقداء ، كذا من أهيال الأموال ويبينها ، ويصحبها فيصحبها المنظما ، ومراها علم عند دارجه ، وتداس رسده من غير أمدال واعته أن ، وقد صدى عراهما الإهرار تصديلًا ثم عبداً ، ويتدالكوب .

#### فوع اخو

# في إقرار البنيم بعد البلوغ بقبض ماله من الموصى:

1993 - أفر فالارفي محلس الفك طائعاً أنه ينفى والسيومي من طلان أندى كان ومبياً من جهة ابيه فلان مي اركة أبيه وفي أمار هذا الموافي خال صعوه حميح ما كان له عبده ، وعبيه من الفقول والعشر والنسياع واحبوال والغاة والمعد، وأنمال براك القوم، ومبير دلك من صنوف غال فيصاً حالواً يدفع هذا الموسى حميع دلك وليحه فلم بيق له يعني للمقر هذا عني وحميه ما دخيري، وفا خصومة ، أن ها، المفر مني دعي على وسيد هذه بعد هذا عبار ويتك أو ادعى ذلك من يقوم مضافيه في حبوره، وحمد وفات من وكول أو تانب أو وصيء فذلك كنه العراس مردود، ويتم الكتاب

۱۹۱۳ - سخد أحرى مراهدا للناع . أثر فلا با مائناً ألياه فلاناً أباه فلاناً للوقع وفقا كان أوضى لهمل وفاته إلى فالان بحصاء فركنه والفاضاء ويواله وفضاءها وتتعيد وساياه معا وفاته ، ومات تابقًا على مقاء الرصية من غير وحوع عليه ، أو عن شيء سهاء وقد شركة وأرث عيرى ، وفي عدد الرصي تولى جدماع ما فوض إلاه أما ما وتصده الوصايا عن الثلث ، ما أطلقه تشرع ، واقتصاء الحكم من قضاه المدين ه الاقتصاء والمعد الوصايا عن الثلث ،

و افر القراطة الهيئاء الدينع مناع الرحال، والوسل وهده واستحل فنص أمواله واستحل فنص أمواله وسي به حدة التوسي من الوحة أنه فلال حدة التولي بحراله علو في بحراله التولي بحراله في بدحة التوسي من الوحة أنه فلال حدة التولي بحرالها والواعها شأة فشت من عبر أن حدي عليه شيء من ذاك. وأحاط عشم بدلك كانه والرأة هذا المقراعي صبح حدوية وحصوماته، حدي الحي هو حلية أو قبله أو سنده أو في بدعي تراد اليه أيه هذا المتولي من طبل أو كنير، عدم أو حديث إلى ذلك كانه والرأة هذا أو خديث إلى ذلك والحديث إلى ذلك والمحدودة والمتولية على المتولية على المتولية المتولية على المتولية على المتولية المتولية المتولية المتولية المتولية المتولية على المتولية المتولية

الإفرار مبدموا مهذر

### فوع أخر

# في إقرار البتهم أنه أذن لوصيه بدفع عاله إلى غيره:

۱۹۳۳ - أقر علان طائعاً أنه قد قدال مشر سنه وطعن وطعن في ناضع عشر.
وأمه قد الحشيد وطع مبنع الرحال، وجرى عليه النشد، وتوجه للحراء الطائب بالأمر
واللهيء وأنه قد أمر علان الرصي في لوكة أبيه ، وفي أمور هذا المدر حال صغره أن يسلم
جدرم مائه الشي طبره وما و وقيلت وفي يده من نصيله من ليرات إليه هذا إلى أمه غلالة
بدت فلان التحفظه عليه إلى وفيت مرجنه ، وسالم هذا الوصي (لى أمه حميم ما الدن له عليه ، عنده علم بني أه على وصرف ولا في شمشي من الدم من تركة أبيه ، وأقراب

1977 مساحب الصديعة إلى منزلوسة حالفة المنابعة المنظم المنزلوسة حالفة أو شعيراً على مسيع القرض والبحدة فالوحة في المنزلوسة المنزلوسة والمحارفة والروحة المنزلوسة المنزلوسة والمنزلوسة والمن

# نوع أشتر

### في إقرار الأستاة للصغير الذي سلم إليه ليتعلم عملا والنفقة واللباس هليه:

17 \* \* \* - هذا ما أقر الأستاذ قلان إبن فلان في حال جواز إقراره طائماً أن فلاتاً مسلم ابنه الصخير فلاتاً بولاية الأبوة إليه بعد ما أجر فلان هذا ابنه هذا منه بولاية الأبوة المناف مبنين متواليات أوقها غرة شهر كذا من سنة كذا، وأضرها سلخ شهر كذا من سنة كذا، وأضرها سلخ شهر كذا من سنة كذا، وأضرها سلخ شهر كذا من سنة دون الليالي ودون أيام الجمعات والأحياد بقدر طاقته بما يأسره به من هذا العمل، ولا يتعده هذا الأستاذ من إقامة الصلوات في أوقائها على أن يكون أجر عمل هذا المسفير في السنة الأولى ذكل شهر كذا درهما، وأجر عمله في السنة الثانية والثالثة لمارته وحذاته الزائدة في كل سنة إجارة صحيحة، وصدفة أو العديم في السنة إجارة صحيحة، وصدفة أب العديم في ذلك كله مشافهة.

ثم يكتب إقراد المولد: أنه أذن لهذا المستأجر في صرف ما يلزمه من أجرة عمل هذا الصغير في السنة الأولى إلى ما يكفيه من طعاب وإدامه ولباسه، وسائر مصالحه بالكمروف من غير إسراف ولا تقتير، وفي السنة الثانية يصرف مقدار أجرة المسنة الأولى إلى طعامه وإدامه وسائر مصالحه، وما فضل منها يؤديه إلى والده، وكذلك في المسنة الثالثة يصرف مقدار أجر السنة الأولى إلى طعامه وقبل هذا المستأجر الأستاذ هذا الإذن من والد الصغير هذا، وتسلم هذا الصغير منه، ونفرقا عن مسجلس هذا العقد تفرق الأبدان والأتوال، وذلك في يوم كذا.

### نوع أختر

#### في الإفراريهية الدار:

٢٠٧٦٤ يكتب: أقر طائفً أنه وهب لفيلان جميع الدار المستعلة على كفا حدودها كذاء وهب له هذه الدار يحدودها وحقوقها كلها وكيلا وكذا هية صحيحة

حالزة بالدة وسنجمعة الشرائط ولجواز محوزة مشوصة فارغة لا فساد فيهاء ولا حجره ولا الشراط عوص، ولا تلجئة ، ولا مواحدة ، فينها هذا الوهوب له قبولا اسجيعاً في مجميرا فأدالها لذفل النزر فهما واشتاه الهدا بغيرها والقيضها بجعابنا الشهود قبضا صحيحًا بشبيم هذا الواهب ذلك كله إليه تسليعًا صحيا فارخًا عن أن مامع ومثالع وتمرنا وأشهدا والله أعلم

# الفصل الناسع عشر في الوكالة

هذا الغصل يشتمل على أبواع :

### نوع منه في توكيل عام بالبيع والشراء:

٣٠٣١٥ - يكتب: هذا ما ركل قلان فلانًا وكله بجميع ما يسمى، ووصف فيه وكالة صحيحة جائزة المعرهدا الوكس جمعرف وأي صعدمن جسعر أموال فذا الموكل وجميم أملاكه التي يجوز بيعها من جميع أصناف الأموال والأملاك من القامب والفضة والثياب وطعروض والرقيق والحيوان والماع والمقترات والمتغلات والملات كالهذمن طكيل والوزون، وغير ذلك من جسميم ما يملكه هذا الوكل يوم، وكل هذا الوكين السمى هيمه وجميع ما يملكه هذا الوكل ملكّ مستقبلا بعد هذه الوكالة أبداً من كل قليل وكثير بستفيد ملكه بوجه من الوجوء بجبيع أصناف الأموال مادام على هذه فوكالة ببيع جميع ذلك على ما براه مشاعًا ومقسومًا مجتمعًا ومنفر فا كيف شاءه ومني شاءه وكلما شاه بنا أحب من صوف الأموال من الاثمان والعروض وعيرها جائز ما بينع في ذلك من أمره فيها ببيعها، ويقبض أثمانها، ويسلم ما باع منها، ويعمل في جميع ذلك برأبه، ويضنوي لهذا للوكل ما رأي شراء له من جميع أصناف الأموان مشاعًا ومضمومًا مجتمعاً ومتفرقًا، كيف شاه، وعتى شاء، وكلماشاه مرة بعد أحرى بجميع أصناف الأهوال من الأثمان والعروص وعيرها على ما وصفنا. ببيع ويشتري بجاوأي من ذلك بقدًا وتسيئة، ويعمل في حميم دلك برأيه، ويوكل بحميع ما أحب، ويعزل عنه من أحب متى تماده وكيف شاده وكلعاشاه مرة بعد الحريء وبقبص جميع مة بشتري من ذلت لهذا المركل، وينقد نمن جميم ذلك من مال هذا الركل، ومن مال نفسه إذا أحب: ليرجع بذلك على هذا الموكل، وكله مجميع ذلك، وسلطه عليه، وأذناله بالتصرف هيها على هذه الوجوء الموصوفية في هذا الكتباب، وقبل هذا الوكيل دلك كله منه مشافهة

15.

مواجهة في طلك المجدي

ويان أواد أن بجمله وكبلا في كل شوره بكتب وكل بحفظ جميم مال املان من الضياع والديون والعقار والمسغلات والأمتعة والربيق والأونس، وغم دلك من صنوف الأموال، وبالشغلال ما رأي الشملالة من ذلك يوجوه فلاته ويعسارة ما يجتابواني ح مارته من ذلك ، وبراجه رة ما رآن إجارته من ذلك غن رأن أن به جرامه عار أي أن بؤاخر به في الدة التي رأى، وجعل إليه مصالحة مزايري مصاحبه عن له حن، أو يحت لم فيله حق ، ويحظ هـ . وأن حظف ويؤيراه من رأي وأبو أن ويتأجيب من يري تأجيلف وجعيل ليه أنا بحنال بأموال فلاناء وبجاساه منهاعلي منايري أبا يحندل بذلك عليها وأنابوهم بهاء وبالشاه سبرعندس رأي ذلك هنه وجعاريليه أنابتجو بأموالدي أي أصباف السجاد الدخياء، وأن بشارك من رأي مشاركت من الماس كلهم بأموال فلان، وجعل إليه خنصامه خصيده مزابلاعي قبيه مقاء ومزاكلاته عليه مقامز الناس أحمحين ووحما رزينه فمفي ماله مزرافق قبل الناس أحسمن وعندهم ومنعهم والخصومة في ذلك كلها جانزة ما صنع له وعليه من ذلك، وقبل فلان جليم ما أسند إليه وراحشه الوكائه خطاناً وسيهم

### نوع أخر

# في وكالة جامعة لمام والخصومات وغير ذلك:

٢٠٢٦٦ - شهد الشهود المبهون أخر هذا الكتاب أن ملايًا وكل فلايًا يطعب كال حق له للحيال على النامر ، ويعلن كل حق بجب له عييهم في المستأنف، ومطمل كان ماله على الناس وقبلهم، وفي أيذبهم من مال عين أو ديو ، ومن عقار ، ومن عرص من كل فعيل وكنشيس والخنصب منة والذباز هنة في دلك إلى من تساء من القنضياة والحكام والسلاطين، ويرتبانها بالحجج الشرعية، ويوقامة البينات في دلك، وأحد الأعال عن يترجه عليه ذلك وبحبس من وجب حبسه، والإطلاق من الحسن، والإعادة بل دلك كالما رأى ومقاسمة من وأي مقاسميه عن هو شريكه، ومن يكون شريك في المسائف في شيء من العبع والعقار والدور والبيوت والعروض واحيران والقلير والكثير فيما

هو المكاه يوم وصعت عليه عقدة هذه الذكالة ، وقويدا بديث في المنتقبق ، وأخذ تصييره شالعًا بينه وبين غيره على فدر حفوقهما مي ذلك عبر مفسوم، ويقبص جميع الواجب ته بعني ما يشولاه لله من التسمية ، وينسبهم الواجب في يقاميده ته ما يجب له موا دلك محق كل فسيمة منه لاها له، وباكتبات ما يحيه اكتبابه في ذلك به وبني من يقاميمه له. وبإضهاد مزيري شهاده هي دلك عليه ، وعلى من يقاسمه في ذلك، وبيع ما يري بيمه عاحوالمه ومابطوأ عدرملكه فرافستأنف من لضباع ومقار وأنواع المك الغلبل والمكنير عمر رأي كارما رأي بجارأي من أصدف الأموال، ويعيض أنسان بالبيعة له مرز ذلك و والتسابد ما يدحه أه مر فالشرالي مها يتناحه له دهاء وباكنتاب لعقد على نفسه صما يسعه الدمن ذلك ، ويعملنان الدرك فيما بيعه له من ذلك لمن يناعه بنه، وباب ع ما يري إبنياعه من الضياء والعشار والاسلاك والنفولات، وما سواها عاراني، وكالساراني، وبدفع تمان ما بساعه له من ذلك إلى س يبيعه منه ، وتقيص به يتناع له مر ذلك ، وباكنتاب الصك بالسماء ويرفسافة التهاعه دلث له إليه بأمراء ويحفظ ما فياكه وعايصور لدعي المستأنف من أصناف الأموال القليل والكنيراء وبالقيام محميم ولكك وبالإنفاق عبيه هي المرمته وعمارته وأرواق المحتلفين إليهاء والغوام عليهاء وبأدادم علياها وما يحسافي المستأنف هنر خراج ومن صددة في زوج، رفي فعردني مزراته قبض ذلك يحق ولايت عليه ، و بالإنفاق على حاله و على ما يكوره له في المتنافقة من طماليك في طعامهم. وإنامهم وكالد وتهم وجده بعرنوانه يهمالني وجب عموه الإنهاق عليهم يحقي مالكه اياهمه وبإخارة ما عوالهم، وما يطوأ على ملك في المستألف من الصيباع والعيفار والدور والعليل والكتبو ما رأى حارته أه مو فالت عمو رأى، وكالمد وأي مما بري علم ما يرني م هالك من قبصم المده وطولها ، ومتسليم كل ما يزاحر دمن هلك له إلى من يستأجره، وباقتنات الإجارات والقبالات في ذلك باستمار ويوصاف صلك الاحلوة اليمار والاشهاد على ذلك من ، أي إضهاده عليه ، ويقبض أجرته ، ويقبض ما يؤاحر ، له من ذلك بعد القنيده مفاه الاحارد وتفصيطة مريراني مصاطنه عني لماعليم حنيد وعزا يكون لماعليه حتي في المنتقس على ما يري في ملك من حط والراء ، ومن تأجيل ، وبالاحتيال له أك بأمواله التي هي له يوم ياقعك الوكالة ، وما عسى أما يستقيده من الأموان في المستأنف ما رأي

الدوفيج والاحجاظاله

الاحتبال له به من ذلك على من رأي، وباكتباب ما يحب الكنابة في ذلك ، وبالإشهاد على دلك من رأى، وبارتها به ما رأى ارئ النابش ومن مالم الدي هو الديوم وقاعت الوكالة، وما عسل أن يستفيده من ماله كلما رأى، ويقبص ما يرتبنه مو ذلك، ويردما (للي من وهنه إياه به ، وبير هنز ما وأي رهنه من مو وضيه ، وسائر الماليكة وأمه اله التر اهي له برم وقعت هذه الوكالة، وما عسى أن يطرأ على ملكه في المستأنف، وما يري رهبه من لالك عن له عليه دين، ويجب له عليه دين في استناهب على ما يرادهي ذلك، ويتسليم ما برهنه من ذلك إلى من برهنه إباه.

وأنا يتحر لعابأصناف أموا اهالتن لعابوه وفعت هذه الوكالفاء وماعسي أنا يستميده في المستأنف من ماله وعا يري أن يتحر له به في دلك كلما وأي ، ويدفع ما رأي من ماك مضاعبة إلى مرايري. ويشبوك من رأي متباركية له بأمواله التي هي لديوم و فعت الوكانة ، وما عسى أن يستفيده بما يوى من الربح، ويدمع ما برى من أمواله التي له بوم الوكالة، وما عمى أنا يستعيده مصاربة إلى من يرى ذلك بحايري، ويخصومة كل من الدعل فيلهم أو عليهم أو عناهم أو في ياله حقًا كلما ادعاه عليه جائر ما عماريه في ذلك عليه وله، وعلى أن له دفع ما وجب عليه فيما يقضى به عليه في ذلك، وأفامه في حميع ماذكر فيه مقام تصده ورضي عدقض عي ذلك عليه ولده وعلى أندله أذيتوني جميع عا ولا ه زيادي و صف فيه بنفسه وأن يولي ما شاه منه من رأي من الوكلام، وأن يستبقل مه له من الوكالاه في ذلك من رأى كلما رأن جائزة أموره له في ذلك وكالة مطمقه عامة في الرحوء كلها وقمل فيلان من فلان حسيم هذه الوكالة المدكورة فيه شفاهاه وبتم الكاب

## نوع أخو في الوكالة بالنكام:

٢٠٢٦٧ - وذا وكلت المرأة وحلا أن يروحها من رحل يكتب. وكلت المسعدة فلانة بنت قلاد ابن قلاد فلادًا، وأقامته مقام نعسها في ترويجها من فلاد ابن فلاد على صداق كدا برحمه وعلى وسب بيمان كدا درهما وكالة صحيحة ، وأنا فلاتًا قيا العله الوكالة قبولا صحيحًا، وذلك في تأريخ كفاء تم يكتب؛ بسمالة الرحمن الرحيم؛ هذا مه تزوج فلان قلالة بنزويج وكيلها فلان إياه باللهر الذكور في صدر الكتاب، وهو كذا الكاحاً صحيحاً جائزاً محضر جماعة من الشهود العدول المرضيين، ويشم الكتاب.

وفيما إذا وكلت وحلا أن مؤوجها من نفسه يكتب: وكلت للسماة فلالة بست فلان امن فلان فالإذَّا وأقامته مفاع نفسها في ثر وبجها من نفسه على مبداق كذا إلى أخراما ذكرماء الم يكتب بسمانة الرحمن الرحيم: اللم إن فلاذًا الوكيل زوج موكلته فلانة من تفسه بحكم الوكالة المذكورة في صدر هذا الكتاب بالمهر المسمى في صدر هذا الكتاب تزويحًا صحيحًا محضه فاجماعة من الشهر والعدول الرضين، وبشر لكناب، وفيد إذا كانت المرأة معتدة من جهة العيراء وقد وكلته ينز ويجها من نقسه ه أو من رجل أخر يكتب " وكلته وأقامته مقام بعسها في ترويحها من تفسحه أو من فلان بعد القضاء عدتها التي هي فيها من جهة قلان والتدأعلم .

# نوع أخر في التوكيل بخصومة كل الناس:

٢٠٢٦٨ - هما ما وكل فلان فلانًا وكلم وأقامه مقام نفسه في طلب حقوقه والحفوق التي إليه طلسها قسل الناس أجسمه ومعهم وعندهم وفي أيديهوه ويقبض حقوقه منهم والخصومة معهم والاستحلاف والحسن والإطلاق والإعادة إلى الحسن والنكفيل وكبلا مخاصمان ومخاصما ليقيم ليبة، ويقام عليه غير الإقرار عليه، ويعدل من شبهيد عبينه ، وأذن له أن يوكيل من تحت بده بذلك كله بمثل وك لتبه ، هذه وكبالة صحيحة جائزة ناقفة، وفيل هذا الوكيل هذه الوكانة قبولا صحيحًا في مجلس عفد التركيل، وتفرقا عن مجلس عقد الوكالة بعد صحنه وتمامه إلى أخره والله أعلم ..

## نوع أخر

#### في التوكين بخصومة حاصة.

1939 - خذا ما وكل فلاد فلان وكله و وأقامه مشام بيسه في فلس حضوفه والحقوق أذى إله فللها فال ولان ومعموع تلد ولي بالمد وبد شراء ما تعمله والم صومه عنه معه والاستخلاف و حيس والإطلاق و لإعادة إلى الحسن والتكتال وكبلا محاسماً ومحاصلاً بقيو البينة وبقام عليه عبر الإثرار عليه و مديل من فالها عليه وأدارته أن يوكل من قلت بلوما من ذله من شاه بال وكالله هذه وكانة صحيحة حائزة مافادة وقال

#### بوع أخو

## في التوكيل ببيع الدار:

التي موضعها في ناد كذا حد رفعا كالمتحدودها واقتامه مقام نفسه في ربع جميع المار التي موضعها في ناد كذا حد رفعا كالمتحدودها وخوفها كلها دار ضها وسامها، وكذا يبديا عراضاتها في ياد كلات من أحب، ويعسن الفرائلة ويستم مداع إلى المثلث من أحب، ويعسن الفرائلة ويعسم مداع إلى المثلث على أحب، وقبل المتعالمة في محبط الوكالة قبل فتراقها، وقبل المتعالمة عبل حربه ومثل هذا الوكالة قبل التراقها، وقبل المتعالمة عبل خربه ومثل هذا الوكالة ولا تتواقها من هذا الوكالة قبل كالمتعالمة المعلل عبل المتعالمة المتعالمة المتعالمة عبد المتعالمة المتعالمة المتعالمة المتعالمة المتعالمة عبد المتعالمة الم

# نوع أخر في التوكيل بحفظ الأملاك:

17-74 على ما وكل فلان قلانًا وكنه، وأقامه مقام نفسه في حفظ حميم أملاكه وأسواله المحدودات من الضبياع والعفارر والحبيران والكيلات والمورونات والعبيد والإمام والعروض والثياب والصاحت والداخل، وغير ذلك من جميع صنوف الأموال؟ ليحفظها ويستغلها، ويغوم بأمور الزراعة فيها، ويزرعها بنفسه، ويدفعها إلى من شاء مزارعة، ويرفع خلاتها، ويراعى أسابه وأملاك، ويتعهدها ويقوم معارتها ومصالحها، وينفق من ماله إذا احتاجت إلى العسارة والمرمة ولا يبيع شيئاً منها، بل يحكها، ويحفظها، وكله بذلك كله وكانة صحيحة جائزة ناهذة، وآن هذا الوكيل قبل هذه الوكالة خطأن شفاها جهاراً وجاهاً، وذلك بتأريخ كذا.

## نوع أخر في التوكيل بالشراء:

۲۰۳۷ - هذا ما وكل فالان فالآن وكذه وبأن يشتوى له جميع الغاو الني هي بموضع كفه وكالة صحيحة بشتويها عن بجوز بيمها ثه بأرضها وبناها و وكفا بما أحب من أنواع الأحوال كلها، وبكل قلبل وكثير أحب بأرضها وبناها و وكفل بقلبل وكثير أحب أن بلترها به يعمل في ذلك برأيه و ويحور ما صنع "من ذلك من شيء و ويفد نعنها إذا اشتواه فهذا الأمر من مال الأمر و وإن شاه من مال نفسه و فيرجع به على هذا الأمر و وخاصم في حيب إن وجد بها ، فبردها بذلك ، ويردها بخيار وقية إن لم يكن رأها ، فيدوم في ذلك مقامه ، ويركل بجميع ذلك من أحب، ويعزفه عنها إن أحب، وقبل هذا الوكيل هذا التوكيل مواجهة ، ويتم الكتاب .

<sup>(</sup>١) وفي م أما صنع فالله من مال شيء .

# نوع أخر

#### في التوكيل بالإجارة

الم ۱۹۳۳ - هذا ما و ال مالان مالاً و كام بإحارة و ميع سدر الى هى المواكل في موجع كالمواكل في المواكل في موجع كالمواكل موجع كالموجع المحلوف ال

### فوع أخر

### في التوكيل ماستئجاره اربعينها:

۳۰ TVA - و دوه باستنجار جميع الدار التي عن جرصع قدا حدودها تفا بحدودها الفا بحدودها المات درو حقو عيد ذالها بين اعرب المرب الدين و در فهو ق اجارت فيها ما داست درو الوكانة بهذا الوكيل، فييسنا حرف كم لما من الشهور والأيم والحسين لهدا المركل د المسكلي بمنت من الأحداد و شبعت شاه و بجور ما اسلع في ذلك من شيء بعيس في ذلك برأمه و فركل بها من احب، و بعرائه عنها إن أحب عني شداء و ثبت لماه و فيمنا شاه و وقيمنا شاه م و بدول له شداد و مراه المراه عني شداء و بدول المراه عني من أحب معولاً أو مؤادي رئيسها بهذا الوكل إن استأخرها، و يؤدي أحراما على ما أحب معولاً أو مؤادي الرئيس، أداد من مال عند المركز و الإسهاد.

#### توع أخبر

#### عي التوكيل باستنجار دار بغير عينها:

۲۰۲۷۵ - هذا مناوكل فندن فنلانًا وكله بجنسيج ساستمي، ووصف الو دوكاله صحيحة استاجر له دار السكني هذا الوكل أي دار وبيب ومنول وأي في موضح كداه فيستأخرها له كم شاه ص الأيام والشيور والسنان باي أجر أحب من الأنسان وغيرها، لم يستانها كالأول.

#### نوع أخر

## في التوكيل بدفع الأرض مزارعة: -

4.174 - هذا ما وكل فلاك فلاناً بدفع حبيع أوصه التي في عوضه كذا حدوده دنال وهي أرض فيضاء تصبح للزوع وكله ولالة صحيحة البدفعية بحدودها مرازعه كوشاه من الشهور والسين إلى من أحب من النامي البررضها من بديمها إلى بدره ما أحب من غاة الشناء والصيف بأى نصيب أحب هذا الوكي من كل قليل ولاتير جائر ما صبع في قالات ووكل حجيع ذلك من أحب ويعرف عما إلى أحب هام مناه ويرف من الله أحب من شاء وكرف ساء مرة بعد أحرى يعمل في ذلك برأيه ويفهم في قلك س أحد خام نفسه ويصلمه إلى من يدفعه إليه مرازعه ويضف من بجيه تهدا الوكل في ديث من نصيب و حقه ، إلى من يدفعه إليه مرازعه وقصات الديك والإشهاد، وإن كان البدر من الموشى كتب : البرعها بدر هذا الموكل واقد أعمد .

#### نوع أخر

### في النوكيل بأخذ الأرض مزارعة:

۲۰۲۷۷ - و کله مأن مأحدٌ به مزاوعة حسيع الاوض التي بوصع كذا بحدودها و كله و كاله حدر ه نيأحدها مرارحة كيرش دمل الشهور والسين من صاحبها فين و مرد يجوز له دفعها مزارعة ليزرعها هذا الركل بيقر نفسه ما أحب من غلة انشته والصيف بكم شاه هذا الوكيل من النصيب، ويعمل في ذلك يرأبه، ويتمه على سياق الأول، وإن كان البقر من الدائم ذكرت ذلك.

## نوع أخر

### في التوكيل بأخذ الكرم معاملة:

وحقوقه كلها وكله وكالة صحيحة البائدة جسيع الكرم الذي مو بوضع كذا بحدود، وحقوقه كلها وكله وكالة صحيحة البائدة له معاملة من صاحده فلاد . وعن بجوز له ا ومعه معاملة كم شاء من الشهور والسنين بما شاء من النصيب من كل قليل وكثير ليقوم عليه مذا الحوكل المعامل بحثاله وسعيه ، ويقوم بجميع مصاحمه على ما أحب كيف شاء ، وكلما شاء مرة بعد أشرى، ويوكل بذلك من شاء ، ويقيمهم في ذلك مقام نفسه ، ويعمل في جميع ذلك برأيه ، ويجوز ما صحع في دلث من شيء ويقيض للموكل جمع ما يأخذه معاملة له بهذه الوكالة أي كرم شاء ، وأي أشجار شاء بأي تصبب شاء في هذا:

### نوع اخر

## في التوكيل بإثبات نسب وطلب ميرات:

۱۹۷۷ - وكل قبلان فلاتا بطلب كل حق هو له يسبب مبراته من والده علان، ويالبيات نسبب مبراته من والده علان، ويالبيات نسببه ووقدة والده قبلان وعدد ورئته، ويونسات كل حق هو له في ذلك، والخصومة والمنازعة في جميع ذلك له على أنه لا يجوز على هذا الوكل إفرار هذا الوكيل عليه بيطال حق له، وقبل فلان عليه بيطال حق له، وقبل فلان عذا الركانة إلى أخرى.

## نوع أخر

#### في التوكيل بطلب الشفعة:

٩٠٣٨٠ وكل فالإن ابن ملان فالإنا بغضب شفعت في داركذا حدودها كذا، وأحدها بشفعت في داركذا حدودها كذا، وأحدها بشفعت في داركذا بقضية في ذلك، وبالفيام بجميع ذلك المناه الذي ببعث به عذ، المناه كله معام نصه. وبالخصومة والمنازعة فيه، والدفع النمن الذي ببعث به عذ، الدار، والقبض هذه الدارة بشقعة، ولم بحمل إلى نسليم شفعته فيها، ولا إقراره عليه في ذلك بشعه، ولا تعديل تساعد يشهد عبه بشيء، يبطل له في دلك حقا، وفيل قالان هذه الوكانة إلى أخره.

#### نوم أخر

#### في إبراء الموكل بالحفظ:

#### نوع أبحر

### **في إقرارانو كيل يفيض الدين وبالفيض:**

١٩٨٧ - هذا ما شهداللي فولنا " إنه ومصر من قلاق جمسع ما كان لفلان يعني العوكل هني هذا الطلوب بأمره إياه ذلت ، وتسليطه بياه على قسمه منه أمرًا مسميمًا

وتسليطا حائراء فصصه منده واستوهاه لالمتوافية لهذا الموقل بوضع حميم دلك إليامه وبرئ إليه هذا الطفوب مي ذلك كلم، و دفع الله الصلك الذي كان ثهذا الموكل لذكو هذا الثال المسمَّى فيه ، ولم بينَ لهذا الموكل قسل حدًّا الطُّلُوب، ولا عليه ، ولا عنده ، ولا معه، ولا في بده، ولا قبل أحد بــــه معد هذا الكتاب حق، ولا دعوى، ولا طلعه وحو من الوجود وسبب من الأسماب، وصمن له جميع ما يدركه من فلك كنه من درك ثبل حذا الوكل و عبره من الناس حتى يحلصه من ذلك ، أو يرد عليه ما قبص مته بقدر ذلك الدرك صمانا صحيحاء ويتوالكتاب

# نوع أخر

#### في النوكيل على وجه لا ينظم بعده:

٣٠٩٨٠ - يكان به د النوكيل والقدول: على أن هذا الوكل كلما عراه عربه ده الوكالة، فهو وكيله وكانة مستقبلة بجميدها وصف فيه، ويكتب في جانب الأحر على أن هما الوكور كفما ردهده الوكالة على هذا الوكل ، فهو كيله وكانة مستقبله مجميع ما وحبف فيه، وإن حمصوا بن الأمرين، صح، ويعطف بالواو، فيكتب: على أن هذا المركل كلما عزله عن هذه الوكالة ، ثم يكنب " وعلى أن هذا الوكيل إلى اخره.

وحه أحم في هذا كبيلا وهزل الدكيل عن الوكنانة أن يحمل الوكنانة إحبارة منة معلومه بأجر معلوم وفيكتب رهذا ما متأجر فلاق فلافا مينأحره سنة كامله انني عشر النهرأ منوالية أولها كلاء وأحرحا كدامكنا درهما إحارة صحيحة لاغساد فيها لبييع هذا الأحر لهذا المنتاجر جميع ما رأي يبعه من حميع أصاف أموال هذا السناحر، ومن العثار وسائر الأملاك والأعباد والمقول اثني بجور سعهاء وما تبلكه هذا المستأخر في مدم هده الإجارة، وقبص هذا الأحو جسيع فذه الأجوة المسمَّاة فيه بدلع هذا المستأجر جميع دلك إليه نامًا، ومرئ إليه من ذلك كله، هما أدرك هذا الأجر من دراك إلى أحره.

## نوع أخر

### في توكيل الحاضر الغائب:

هذا سا وكل هلال سلامًا وكله مكذا، ويذكر دلك على انسق الدى ذكرت، فإذا انسى إلى موضع القول مكذا، وخلال غلت عن محلس هذا التوكيل، وحعل الوكل هذا قلاذ إلى الوكيل مذا فلان قبول ذلك على محلس هذا التوكيل، وحعل الوكل هذا قلاذ إلى الوكيل هذا فلان قبول ذلك، ودلك بوم كذا، فإذا بلغه الحبر وقبلا كند، عقيمة شهدوا أن فلانًا بعنى الوكيل أفر طانكًا أنه بلعه بتأريخ كذا توكيل علال إباه بحميع ما مي كتاب وكافة هذا مسخته. يسم الله الرحمي الرحيم وبسبخ الكتاب كله، وأنه لا بلغه توكيل فلان إباه، قبل من بلان جميع ذلك قبو لا حالاً إصار به وكبلا نفات، بجميع ما وكله كد فلان إباه، ومنه ويتمه

## نوع أخر في عزل الوكيان

٣٠٢٨٠ - شهدو، أن فلاماً يعنى الموكن أقر طائماً أنه كان وكل فلاماً يجمعهم ما نضمته كتاب الوكالة التي هي السخت: بعم الله الرحمن الرحيم، فيسنخ الكماب، ثم يكب: وأنه بعد ذلك في يوم كذا خاطه عزله إنه عن ذلك كله، وصرفه عنه وأخرجه منه وقصر بعه عنه بحصر من فلال وعلان وفلان، وهم الفين أشهدهم على ذلك، وأسمع أدانهم ذلك، وهم بعرفون هذا الموكل، وهذا الوكيل معرفة صحيحة بأعيانها وأسماع وأنسابهما، وكثيوا شهافتهم على جميع ما ذكر، ورصف فيه بخطر طهم بي المواهدة مي ويه.

قياد شهريكن العزل بالمتنافهه ، ومعت إليه من يخبره بذلك ، وبعلمه به يكتب فيه بعد قوله ا عزله عنه ، وقصر بده عن دلك ، وجعل إلى قلان وقلان يخبار هذا الوكبي بذلك ، وإعلامه بحميم ذلك وأشهد ، فإذا بلغه ذلك ، فاتعزل ، كتب فيه ، شهدوا أن فلاناً يعني الموكل حعل إلى فلان وفلان يعنى سيلمين أن ينف فلاناً أي الوعيل أن سوعاء فلاناً الم عبل أن سوعاء فلاناً من له عن وكله بقالك من كتاب وكالف هذه نسخته. سنم أن الوعين الرحيني، ويسبخ الكتاب، تديكتب: وأنه كتاب من فيلان وفلان وفلان وفلان هذا أن هذا أن هذا النبيلج والإخبار والإعلام معضر من الشهود، وهم فلان وفلان وفلان وفلان، وكل دفك منهم مرزية أعيبهم لهما، وسماع أذابهم كلامهم معد أن كان هذا الزكل أشهدهم في يوم كذا، وهو صحيح العش والبده، وأناه هما أخبهم في فلان وفلان وكلاه ولانه والنبه، وأنه فيل عمرفون فلان الموزل معرفة صحيحة بعينه واسمه ولسبه، وأنه فيل عزل فلان إيه، كما عزله عنه هما ذكر تركيله به، وكتبو، تسهاداتهم بدفك بمعلو شهم على يوم كذا.

ومى السنا الوكالة الذي قبل له: كلما عزائف، قالت وكبلى، هل يمكن عرابة أم الاختصاء فالت وكبلى، هل يمكن عرابة أم الاختصاء المشامح فيه، والخدار المنبخ الإماء شبح الإسلام الخسان بو عطاء من حسوه الراسمة الله أنه يمكن بهذا الفظاء كانت هدت لك اللت وكبلى بكاة على أن كنما عرائك، فأنت وكبلى بكاة على أن كنما عرائك، فأنه وأنج معوا أنه لو قال له: كلما صورت وكبلى ، فقد عزائدا، عرادك لم يصرح هذا، وتعليق العرائ بالشاط ماس، فأما الإطلاق مصاحم حوالة العلم.

وعند معضى التدريخ الا يمعزان عن كلهم بهده العطاة ، لكن بقول: عز لتك على الوكالات العدد العطاء الكن بقول: عز لتك على الوكالات المدانة ، فيطل ذلك كله مهذه اللفظة ، ويستعي أن يقدم الرجوع على لوكالة المعلقة على العزل على الوكالة التابتة ، وقد مر ذلك في انتتاب الركالة .

نوع أخر:

# في توكيل الغريم ببيع داره إن لم يوف دينه على وجه لا ينعزل

ه ۲۰۲۸ - أفر فلان أن لفلان سايه، وفي ذهنه كاما برهما موجلا إلى مدة ۱۵۲ و أنه إن له مدة ۱۵۲ و أنه إن له مدة ۱۵۲ و أنه إن لم يوفه هذا الله عدد محل هذا الأجل، وأحره ثلاثة أيام ولياليها، فقد وكله يبع دره التي في موضع كذا، ويحدها بما أحب من النس، أر يكتب بكذا دوهما عن شاه، ويفض ثمنها انتضاء بديه توكيلا صحيحاً على أنه مني عزله من هذه الوكالة قبل وصول هذا الذين إليه، وقبل براحته عنه، فهو وكيله بهذا البيع، وهذا القبص وكاله مستألفه - والله أعلم - .

# الفصل العشرون في الكفالات هذا العمل بشمل على أنوء:

#### نوع منه:

البسالم نفسه إليه منى ادعاء، وطالبه ينسليم نفسه إليه في أى وقت ما طالبه من ليل أو ليسالم نفسه إليه منى أى وقت ما طالبه من ليل أو البدالم نفسه إليه في أى وقت ما طالبه من ليل أو البدال يحتيث يحكه مطالبة بحده يعبر حائل بيه وبينه، وبعبر هاج له منه، وقبل فلاد هذه الوكالة مناه فيه أم والجهة، وإن شاء الكالب يكتب: أو فكان أنه كفل تفس فلال بأمره الحسمة فلال ليسلم نعسه إليه متى تدعيه إلى أخره، فإن أوادوا زيادة التوثيق في بالك يكتب: على أنه كانه الرئ عنا الكفول إلى هذا الكفول له من هذا الكفول بدكت كفيلا بدعي حاله ما يقى عليه شيء من دينه، وهو كفا الذي الصك بتأريخ كفا يصصره إذا الاعتاد على ادعاء إلى اخره وافة أعلم».

## نوع أخر

#### في تعليق الكفالة بالمال بعدم الموافاة بالنفس:

٢٠٣٨٧ - يكتب مسا ذكرت الي كساب الكفالة دليفي، قد يكتب فيل ذكر القدول على أدون توبوافي مبوع كمام أو حين طالته بتسايم نفسته إليه كالاكفيال له بحميم هذا الخال الذي يدعيه طيعه وهو كداء أو مجميع ما ثبت عليه من أن ين بالحجة الا بعثل بعله ، والا يحتج محجة على أن لهدة الطالب بعد ذلك أد يأخذ في واحد من فلان لكميل ، وفلان الكفول عنه بجميع هذا المال، إن شاء، أحدهما بدلك جميما، وإن لماء، أحد أحدهما بذات متى شاء، وكيف شاء، وكلما شاء، ولا براءة لهما، وإلا لو حد منهما من شيء من هذا لدين، حتى يصل إليه كند، أو تقع البراءة في جمعه بوالمية ، وقبان ذلك كله بأمر فلان لهيذا الطابوب، والشهدرا على أعسمهم بالك إلى

وإذا فيرط التسليم في بعده فسلب إنبه في للداخرة برئ عند أبي حدثة رحمه الله إداكان في موضع يدعمك منه، وعشعها الابيراً إلا بالسطيع في الكاب الشروط، وكذا إذا عين محلس القاصي للمسليم فمعراء داامتم الكعول بعاص لمدمو بعمه إلى الكذب البسليدرين المنظول لما فإن أفر أنه هما الأمراء أخير على بسليم بعسم إلى الكفيل الممالمة الرزاعطالمة وكالذانو كالزفر ملداح أحبوعلي الشحوص إلى الدائطات دون أبكر واخلف ، ولا بينة على دلك له يحم عميه

وجه المرابد، لكمانة بالمان صي الكفالة بالنفس هو أحوط في حق الكفيل: أنه ركات إلى مرافعة كفالة ميحيحة حائرة على أنا يدهم فلات إلى فلاد برم كنه على أنه إن الديدقم إنيه صي طالمه بديوم كنال ععلمه حميع ماله عليه من الله وهو كغال وهائلة فوكا المتي صادمها م هذا أن الطالب عيسي لا يعالمه يومنذ احتيالا لإيحاب المال على الكفيل فنظرها بالكفيل بهد المواطرة وإفاكها رحيها عميضي وبؤ دفيرت معثاء وذهرت على أن يطالبهما ويطالب تن واحد منهم منس هذا الرحل لكفول معاد وعلى أن كل والحد منهم كمال لهذا الطالب بصلى أصحابه بأمر أصحابه حتى يدهم الفلاة إلى فلان ويسلمون إليه وينع الكناب

### نوع أخر

#### في الكفا**لة** بالخال:

٣٠١٨٨ - جداما تريداني فرند. إنه نسمي بعلان عن علا يامام وحسيم مانه على وبلان وهو كذا صيمانًا صحيحياتًا، فو حب هذا للآل لفلان على ولان الضاء أن الموصوف ويدر فلدلان أر ياخيد بدروعا نبارجنده ومنر شامه وكيف نمامه وكلما صامه وفي الكفيلان بكلب وففيلان هذراك وأخيرهما ودوعات وارا تساء وأحلعها جمريات لذلك روان شاه أحدهما له فنتر إليف فياء والالحاشاه واحدا بعدواحد حبيعًا وخشيء لامراءة فكل واحدا منهما بأحد فلان أحدهما بذلك دول مناحره ماتي يسندوني جميح

مسته وكل و حد من قالان وقالان وكيل فيناجية يامر فيناحية في حضومة قالان فيند يقلله به مسجية في طاله من حق وقيل الاستخداد، أو الاقتصار من جه شمالك وقبل ماذا من ساجه يوقا هذا الضمال سمالك وفي سرط كفالة كن واحد فيهما عن فيناجية يكه يكتب: وكان وحد من هاس الكفائي شامل بهذا الكمري له حمدة مناحد تأمره من هذا المال، فله أن تصليمها ، وكل واحد فيهما يحميع علما الداري أحرب فان كان تغير أمرة كنيا يعيد المرة.

#### نوع أخر

#### في صماله الأبرابعا، موت الأب:

الم ۱۹۸۹ مدام شهر ابن فولك إن المان على والده كذا ورهما دياً لار م مقا ورا م مقا ورا الم يأد والده كذا ورهما دياً لارك م مقا ورمما و يأد والده كذا من الده ويكر كذا من الده ويكر كذا العراق ويكر كذا في أو ميسه كد في مداد الدير وربادة و أنه صدير لندالان من والده حديج مدادك وهر كاما صدياً منحياً حالياً وولى والده فالله هذا الديمان شهرة وهم هذا المال ربع متى طالبه بحق عند الزايات من الموجود والمحاد في خلال من صدي علان وحد من الوحود وأشها المال أنه من يناد إلى أمر والمالة بحق والدها على أحد هذا بالله إلى أحراء ووقا كندا أنه صدي بناد كنه والان أما حابهة وحده الم يكرك ميران كوحود والماكن الديا والمواجود والماكن المناد والمناد والماكن المناد والمناد والمناد والمناد المناد والمناد المناد والمناد المناد والمناد المناد والمناد والمناد المناد والمناد المناد والمناد المناد والمناد والمناد المناد والمناد المناد والمناد والمناد والمناد المناد والمناد والمناد والمناد والمناد المناد والمناد والمناد المناد والمناد و

# وثبقة إقرار المكفول عنه تلكفين عاأدي عند

۱۹۶۹ - دکسید شهیدو این فالاتا افر صائف آنه ی راههای منید کها در میک دیگا کارمه و حقا و احتا بسیم صحیح ، و آن فالاتا کمل شم بها الدین ابه دا تطالب را در دکتاب صحیحه ، و آن هذه ادکست بند آدی بند حصیم هذه الدین ، و له علیم هذا این حالا ۲ امتناع له عن أماده إليه، ولا دعوى له يوجه من الوجود يوجب إيطاله عنه، والابراءة له إلا بأواه حميع ولك بايمه وهو بومتم قادر على أداءه وصدقه هذا الكفين القرائه بهذا مواجهة ، ويتم الكتاب .

## الفصل الحادى والعشرون في الحوالة

وفيه الواور

#### ئوءِ منه:

٩٩ - ٩٠ - يكتب: ها اما شهد عليه الشهود السمون أحر حذا المكتب شهدو حميط أن قلامًا أقر أنه كان لقلال على ولان كذا ترحمًا حق راحيًا وديثًا لارمًا يسبب صحيح، وأن علامًا أحل هذا الطالب بجميع هذا المال على ذلات و شرائع، فعما الحوالة بحميع هذا المآل برضا هذا الطالب مخاطبة في محمل هذه شوالة، فعمار حميع هذا الحال عليه لعلان هذا الطالب الخوالة الموسوعة فيه لاحتناع لعلان على فلان من دم هذا المثل منى طالبه به لحل بدعيه قبله في دلك من بيئة أو تين، ولا حجة له من إيطال هذا المال المين فيه برجه من الوجود، وسيب من الأسياب، وبنه الكتاب.

ولو كان للمحيل على لمحدل عنيه مال، فأحال بقلك مقيداً كتب. كان لفلان على فلاد كله ولفلاد على الان كذاء فأحاله عليه، فقيد الحراله على أن يدفع البد من فلك المال الدى له عليه، فؤن كان كمل عنه بشرط براءة الأصل، فهي حوالة عندته. ويكتب ذلك على الوجه، وأخريه حكم الحاكم مد خصومة صحيحة.

وقو كان الدين له صلك، وله تأريخ ذكرت دينًا واحبًا يسبب صحيح، وقد بدل له به كتاب الإقرار عاريح كذا، وإن كان الدين ثس مبيع، أو صحان شيء، أو سيب العرب وينسب ذلك صح، وكان أوضح، فإن كانت الحو له بأحل كتب ويرئ هذا المحيل، وسنط عنه هذا المال، وليت ذلك لصحت ل له بعق هذا الحوالة على هذا المحتال عليه، وأجل هذا المحتال له بهذا المحتال عليه كذا شهرًا من تأريخ هذا الكتاب، وأمهاد له، فيطاله به معد حلول هذا الأجل كيف شاه، ومتى شاء لا يراءة له و الالمتنام له عد

و قت أناء هذا الأل شمامه الله .

ولو شرط الرجوع على للحيل عند العجز كتب: فإن لم يصل هذا المال إلى هذا المحتال له، و عجز عن استيفاء من هذا المحتال عليه عرفه، أو غييته، أو إعدامه، وإملاسه، أو لتمرده، أو لإنكاره هذه الحوالة رجع به على هذا للحيل، وطالبه به، وقبل ذلك كنه عدا الحيل ، وصدق بعضهم بعضًا في ذلك كله مواجهة ، ومن الزيادة في توثيق هذا؟ وقطلل له هذا محيل قبص دلك والمحيل والمنازعة والمحاكمة إلى من شاء من الحكام، وأطلق له النوكيا ري ذلك لن شاه، وعزله مرة بعد مرة توكيلا صحيحًا.

### نوع أخر:

٢٠٢٩٣ - أنَّر فلان طائمًا أمه كان له على فلان حفًّا واجلًا ودينًا لارمًا، وأنه كان أحال غريه فلاتًا بهذا المال على هذا المطلوب، وكان هر قبل هذه الحوالة منه، ثم أحال: هذا للمعتال عليه هذا للحتال له على قريه قلان بهاء فقبل فلان هذا الحوالة وأخرفات هذا للحتال عليه التاتي عن ملد إلى مك كذاء فحجز ها الحتال عن استيفاء حقه منه، فرجع على محيله، ومحيله أيضًا يهذا العجز، رجع على محيله قد شرط ذلك في الحوالة، فاستوفى فلان هذا المال من فلان، أم إن هذا المحتال الثاني لما حضر من كورة كذا طالبه هذا المحيل الأول بأداه هذا الذال المحتال إليه يسبب بطلان هاتين الحوالتين، ورجوع البعض على البعشراء فقنض واستوفي هذا المال بتمامه هذا المحتال عليهاء وأقر للحيل الأولى طائعًا بهدا القبض والاستيضاء حسير ذلك بإيقاء هذا للحتال عليه ذلك كله إليه واستيفاءه منه وإيراء عز كل الدعاوي والخصومات إيراء صحيحاً قاطعاً للدعاوي والخصومات، ولم بيقُ له عليه ولا عنده شيء إلى أحره وصيمن له كل درك يلحقه من فلان وقلان ومن جهة غيرهما ضمان صحيحًا، وقبل هذا القرافه هذا الإقرار الله مشاقهة وأشهدوا -والله أعلم- .

## القصل الثاني والعشرون في المصالحات

#### هذا العصل يشتمل على أبوع.

#### نوعمته

#### في الصلح على دعوى الدار على الإنكار:

٣٠٢٥-١ قال محمد وحده على كنات الشروط في الرجل يدعى في دار دعوى، فيصاحة صحيد والا يقوره، على يجور؟ قال، معم، وهي مسأنة الصلح على الإنكار، وإنه جائز عندنا خلاة الشاهمي وحمه القوابن أبي ابلي، فإن أواد الماعي عليه أن يكتب بذلك كنناباً واليكون له حجة على المناعي يكنب. حدا كتاب لفيلان يعيى المدعى عليه من عليه من صادة كتاب الفيلان يعيى المدعى عليه من وعيات في دارك دعوى، وهي الدار الذي من مرضع كذا حدوده، كذا، فصا لحي من دعواي في دارك عذا على كذا درهماً وزن سبحة على أبي أسم لك جميع ما دعيت، ورحيت بفلك، وصاحتك هيه، وفيصت منك جميدً ما دقع عليه الصلح، وذلك كذا درهماً، ويم الكتاب، حكدا كان يكب أبو حميدًا ما دقع عليه الصلح، وذلك كذا درهماً، ويم الكتاب، حكدا كان يكب أبو حميدًا ما وقي وسف ومحمد رحمهم الله.

و كان الشمني بكتب : هذا كتاب لفلان من فلان اس فلان إلى ادعيت عليك مى الدار التي في يدبك في مرضع كذا حدودها كدا، ولا يكتب: أمن ادعيت في دارك، وكداء بقبول الوكتب: أن الدار ملك نقدعي وكداء بقبول الوكتب: في خديد، فكيف يصلح الصلح ؟ أما او كتبنا في عليه، فكيف يصلح الصلح ؟ أما او كتبنا في الفار التي في يدبك لا يكون منا من المدعى يقراراً بالدار الممادعي عليه، ويصح دعواء المنك فعده عداده ويصح دعواء

والوحمة الذكره صحمة أن محملة وحمه الله وضع المسألة فيما إدا ادعى في داره

دعوى، وثم يذكر أن لمدعى به ما قا؟ ويجوز أن تكون المدعوى في حين من طريق، أو مسبق مله، ويصالحه المدعى عليه عمل ترك دعواه الطرائق أو مسبق الماه، ويقرأن لمدعى مماكيته الدار للمدعى عليه لا يمنعه من هذه الدعوى، فيحمل كتابة محسد رحمه قد على هذا الوجه على أن موادد من هذه الدعوى دعوى حق لتصاء لا دعوى رقوم الدار.

وكان أبو ريد الشروطي يكتب: هذا كتاب من قابان إلى ادعيت أن لي مي يدك كذا كذا كذا سهماً من جديم الدار التي في موسع كذا، حدوده كذا، ويذك لم تفر بدعودي للوصوفة فيه، ولد تذكر، وسأنتك أن نصاحتي إلى آخره، فأبوز مد الشروطي كان بيس مقدر د، وفعت فيه الدعوي من الدار، ولا بد من ذلك، ولأن عند بعض العدماء جهالة المصالح عنه غنع صحة الصلح وهو قول ابن أبي بيلي والشافعي وحمهما الله، فيحترز "اعن فراهما، حتى يصير الكتاب مجمعاً عبيه، وإنما كنب والشافعي وحمهما الله، فيحترز الاسترام وقب الله عبيه، وإنما كنب والله أن من مدهمه أن الملاعي على الكاره لا يجوز الصلح إلا أن بيفا لا يقع التحرز من قول الشافعي رحمه الله، فإن عنده لا يجوز الصلح إلا أن بيفا لا يقوز من تول الشافعي رحمه الله، فإن عنده لا يجوز الصلح عم سكوت المدعى عنه لا يجوز الصحح مم سكوت المدعى عنه كاله كالا يجوز من تول الشافعي رحمه الله، فإن عنده لا يجوز الصحح مم سكوت المدعى

قبال بعض مشايحتان الحيلة لتجوير هذا الصدح ألايقر المدعى عليه ما ادعى المدعى الديقر الله على عليه ما ادعى المدعى أم يصالحه والعلم على الإفرار إداكان الصالح عد معلوات جائز للا تخلاف إلا أن مذا الوجه عبر صحيح الان المدعى عليه به أقر تنا ادعاء للدعى و فللدعى عليه و فلا يصالح بعد ذلك و لأن حوالح وإزارت حتى الدو ومن به المدعى عليه و فلا يرضى بها دونه و أو إن حوالح وإزارت حتى الدو ومن به المدعى عليه و فلا يمكه الرجوع ببدل الصلح على الدعى و لأن الصلح على عليه و فلا يمكه الرجوع ببدل الصلح على الدعى و لإن الصلح كان عن إقرار و إفراره إنامه عن الرجوع ببدل الصلح على الرجوع ببدل

وكان الطحاري يقول . الحيمة في ذلك أن يكتب كناب الهيم على المدعى عليه. فيكتب: الشرى منه جميع ما الدعى في هذه الدار، ولا نقر به الملك حتى يمكنه الرجوع بدل الصلح عند استحقاق ما وقع به الدعوى، وهذا الرجه مشكل أبضًا، فإن المدعى

<sup>(</sup>۱) وفي واكتمور .

حَيْدٍ (مَا طلب منه الشيراء أو قال: اشتريت ملك، يصير مقرأ بمكية ما ادهاه المدير. تَعَمَّدُهِي، ويتَمَكَّر اللاعي من أخذ حميم ما ودم فيه الدعوي، فالانزعم، في الصلح

واو كان الدعوي في حق من حقوق الدار، لا يصلح الشراء، وقد أطلق محمد وحمه الله الدعوى، ولم يبين المدعى به .

وذكر محمدار همه الله حيلة أخواني الفعال. يكتب كتبات العبطح كما ذكرنا إلى أن ونسهى إلى فوله " وإناك قد صاحب إس دعواي في دوك مده بعد معرفتك بدعواي، فيحصل لاحتراز عرافو البرائي لبلي والشامع وحمهما التحميقاه لأبال وفعايل حاض براي ذلك الذَّ من بقول " أردت عن أبي" عرافت صوالات موافث حضوالات فيكون إفراراً، والصفح على الإقرار حائر بالإجماع، ويكون الصلح عن الحو العلوم، رذنك حائز بالإجماع

وإذا استحق لذار مريد الدعورعلية وأراه الرجو ويبدل الصلح ورمعت الحصومة إلى قاض يري منتهب الل أبي أبلي رحمه الله يقول: للدعى عليه - أردت يقولي: عرفت وعواده قهمت وعواف فلاعيم الرحوع عليه ببدل الصلح والالأن هذا اللفظ ليس بإفرار فيقع النحرر على للقاهب كلهامن هذا الرجماء والأحرط والأوثق أديلعل بأخره حكم حاكم من حكام للملدين بجوازه، فيعمير مجمعًا عبيه؛ لأنه فضي في فصل مرجنيك فيه

والتبأجرون من أهل هذو الصبحة احتباروا في كيتابة هذا الفصل وهدا ساشهما التسهود السندون أخر هذة الدكر شبهدوا جسيف أنا فيلاما يعلى اللدمي أقبر مندهم، و أشهه هم على (فراره أنه مسالح فلانًا عن دندواه عليه في جميع الدار الذي إلى أخره، وسياتي بياد، دننك -إدانتيه افه تعالى-

### صلح جرى بين ورثة امرأة وبين روحها:

٢٠٢٩٤ قناذ؟ ورفي شروط الأصل عن محمد وحمد لله أنه يكتب هذا كتاب تُعلان و فلان و محي أو لاه علان الن علان من فلاية بنت علان إني قا. كنت ادعيت قبلكم أن فلانًا أباكم قد مرفي و خلف من الورثة أنا زوحت و فلانًا و فلانًا و فلانًا و ملامة أو لاده

هؤلام، وترك في بما أولاده هذلامه بخلفه أمثاله سرا الأراصي والعقار، وكمدا وكدا بممي جمرم ذلك ببيهما ، وبالغ في البيان حي لا يغي في ديء من ذلك جهالة برجه على ما يأتي بيانه بعد ذلك، وأذ لي يفية الهوائي التركة، وذلك كذا، والتمن بعد ذلك من النبركانية، وإنكم قد أقورة بقالك، أو يقول: " أنكرته ذلك، وأويقول: لم تقروا أو لم تنكرواه وإبا جميعًا فدعرفنا جميع ذلك شبئًا فشبئًا معرفة شافية كافية فافية لجهالة، ولم يكن في التركة دين تاسبت، أو كاب، ولكن قد تعين بالاقتضاء عن له والآية الاقتصاء للميت، ولم يكن مشعولة بدين على البت ولا وصية، فصاختكم برضاكم حميمًا من حشى في المهراء والشمن على كذاء فإن كالأبدل الصلح ليس من جنس ما في الشركة بدكر وَلَكَ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ حَسَى مَا فِي الْنَرِكَةَ ، بِكَتَبِ : عَلَى كَدَا كَدَا مِنَ الدُواحِ، التي هي فضة خالصة نفذ بلد كذاء ويذكر بوعها وصفتها ووزنها إبها ورنه بوزد سبعة، ويدكر عدداً لكون فاصلا عن تعسمها من جنسها من اسرات. حتى لا يؤدنو إلى الرباء

تُم يكنب صلحًا جائزًا بافلًا لازمًا قاطعًا للدعوى والخصومات لا شوط فيه، ولا حيباره وفيضت مكم حميع ماوقع عليه الصنح بدفع ذلك مكم قبضا صحبحاء وصلمت لكم جميع ما وقع عليه الصلح فارعًا عن جميع الوائع عن التسمع والتسليم، ولو يقَ لَى قَالِكُم بِعِدْ هَذَا الصَّاحِ حَتَّى فِي هَاءِ الأَعْبِيْنِ، وَلا فِي شَرِيَّ مِنْهَا ولا دعوى، ولا طلبة، ولا فلمل، ولا كتبر بوجه من الوجود، ومسب من الأسباب، فكارسن يدعى في شيء منها دعوي من هذا الوحه ، فهر مبطل، وكن بنة بأتي بياء فهي زور وبهنانه . وكل بين يطلبها فيلهم فللم وعدوان، فما أدرك هؤلاء لورثة فيما وقع عنه مذا الصلح، أو في شيء منها؛ فيعلى تسليم منا يحم فكم على في ذلك، حتى أسلم ذلك لكم، وتفرقوا طائعين.

واختيار المتأخر ون أته يكتب الهذا ما شايد عليه النابهو والنسمون أخر هذا الكتاب شهدو جميعًا أن ولانة بنت فلان أقرت عندهم، و أشهدتهم على إقرارها طائعة في حال صحة بنتهاء وقيام عطهناه وجوار أمرها لاعلة بهامن مرضيء ولاغيره تبتع بسحة إقرارها، ولا يولي على نفسمها، ولا على مالها أنها صالحت فلانًا وفلانًا وفلانًا، وهم لله قلال ابن فلان على دهو اها عاليهم أن أباهم فلاد اس فلاد كان تزوجها لتكاح صحيح على صداق كما، وأنه سات عن ورنة، وهم هذه القرة يهي زرجيه وهؤلاء الله عي

عليهم وهم بنوء، وتحلف من لتركة ما يخلف أمثاله وهو جميع الدار التي في موضع كشاء وبين حدودهاء وحمسم الكرم الذي في موضع كذاء وبين حدوده، وحميم الخواليت الثلاثة التجابنة المواضع ، ويبين مواضعها وحدودها ، وجميع الفالمان الخمسة ، ويسميهم ويصفهم، وجميم لحواري الثلاث، ويسميين ويصفهن، ومن ثباب البدن كذاء ومن مناع البيت كذاء ومن الحيوان كذاء ومن الأواني الصفرية كفاء ويسمر سائر الأصناف الأموال التي تكون، وصار دقك كله ميرانًا ينهم، لها النمن، والمباني يسهم أثلاثاء ومخرج الحساب من أربعة وعشرين لها للانة أسهمه ولكل واحدين هؤلاء البنين سبعة أسهم منها، وهي في أيديهم، فصالحة بهم من دحواها هذه عاليهم بعا. معرفتهم منها حميم ذلك شبئًا فشيئًا على ثمنها وصداقها، ولم يكن شيء منها دينًا على أحد من الناس، ولم تكن مشعولة أيضًا بوصيته، ولا دين عني هذا اليك.

ويكتب: وقند كنان يعين ما كنان دينًا حلى الناس، ووقع الصفعاء لمن كناك له على هذا البت دين برضا جميع الورثة وإدنهم، صالحتهم عن حقها في الثمي والهو على ألت ادرهم غطوطية سوداه عنيفة جيدة واتجة معدودة تصفها حسسمانة درهم صلحا حائزا نافقًا واجبًا لا شرط فيه ولا هساه ولا خيار، وقبلو عنها هذا العالج متنافهة مواجهة في محلس هذا الصلح منهاء وفيضت منهم جميع ما وقع عقه الصلح بدقعهم ذلك إليهاء وسلمت لهم جميعهما وقع الصلح عنه عاصميء ووصف في هذا الكتاب من الجوانات والرقيق والدور والكروم والحرائيت، وكذا وكذا بحدودها وحقوقها، وحميم مناع الغلمان والجولزي وملابسهم وسروج الخيل وخمها وأكف البغال والحمير، وغير ذلك عايضاف إليها والكروم والمساتين والأرضين بأشجارها وزروعها وعروشهاء وجميح غلاتها، صارت لهم بهذا الصنح المرصوف فيه، لا حق لها في شيء مب، ولا دعوي، ولا طليقه ولا قليل، ولا كشير برجه من الوجوة وسبب من الأسماسة، وكل دعوى تدعيمة قبلهم، فهي قيما مبطلة، وكل بينة تقيمها ، فهي زور وبهنات، وكل يمين تطلبها فيلهم، فهي ظلم وعدوات، وصدفوها في ذلك كله مشافهه ومواجبهه في مجلس إقرارها هذا، وتعرفوا عن هذا المجلس عن تراض ، فما أدرك هؤلاء البنين في ذلك كله من ترك، فعلى مدَّه الصالحة تسلم ما يعتضيه الشرع، وأشهدو، على أنفسهم، ويتم الكناب

ومنهم من يكتب بعد دعواها هذه، قلم يفروا بذلك، ولم بنكروا، وفي الصلح على الإنكار اختلاف، وفي السكوت كنذلك، فبالأولى ما ذكرنا، وإن ذكر الإنكار، ألحق بأشره حكم الحاكم.

وإن لم يكن في الشركة وراهم، ولا دنائيم، ولا حلى، ولا شم، يجرى قييه الصرف ذكر ذلك؛ وقال؛ ولم يكن في هذه التركة من المال الصامت شيء، فإن كان ذلك عده في عد الأموال، ثم يذكر بعد توله: لم يكن فيه دين على أحد، ولا في التركة دين لأحد إلا هذا الدين، وكان حق هده المطاحة بيها من جنس بعل هذه الصلح أتل من هذا، وقبضت هي ذلك كله قبل التراقهم عن محلس هذا الصلح، وقيض هزلاه البنون أيضًا جبيعًا ما صار لهم من ذلك قبل انتراق الكل هن مجلس هذا الصلح، وقيض هزلاه البنون

وإن أردرا في التبيط في هذا الكتاب يكتب ههذا. وأقرت هذا المصالحة في حال جواز إقرارها أجيم ما يكون أنه لم يبق لها حق بسب تركة أبيهم هذا، ولا صبب أخر على هؤلا البين ، ولا دعوى ، ولا طلبة ، ولا خصوصة ، ولا منازعة ، ولا علة في المين ، ولا في الدين ، ولا في أواتي الأحاس ، ولا في أواتي الشعاب ، ولا في أواتي التحاس ، ولا في أبيت البيدن ، ولا في الدين ، ولا في الدين ، ولا في أبيت البيدن ، ولا في الماء ، ولا في الموضى ، ولا في أبيت البيدن ، ولا في أبيت البيدن ، ولا في الإصاء ، ولا في الماء ، ولا في أبيت أبيت ، ولا في أبيت أبيا ، أبيت ما يتطلق علم اسم التركة والمال والحق ، وأبها من والدين عبد هذا الصلح في ذلك كتابا ، والمحمة الثابة على ذلك ذور وبهنان ، وإنها من أخر جن بعدهذا الصلح في ذلك كتابا ، أو طلبت بيا، أو ذلك ورد وبهنان ، وإنها من أخر جن بعدهذا الصلح في ذلك كتابا ، أو طلبت بيا، أو نا قبل بنتها ، ولا تسمع دعو ما في ذلك ، ولا تستحلف في شي ، من دعاويها تلك ، لا نقبل بنتها ، ولا تسمع دعو ما في ذلك ، ولا تستحلف في شي ، من دعاويها تلك ، وه م حل وسمة من ذلك في الفيا والا حرة .

فإن كان من التركة دين على أحد، قلت: بعد ذكر الحدودات والأعيان من

التركف وترك أرصكم واللابل الواجب اللارم عسى فلان كفا وعلى فلاد كشاء ويقمل: بعداذكر انصفح والإقرار بالاستبقاء ففهريق لهابعد هفا لصلح والإبراه حقء ولا دعوى وجه من الوحوم، وأمها قد امتو فيه ذلك كفر لا الدول المذكورة الموصوفة فيه، فيإن ذبك لم يدخز ور ذلك الصلح الله فيإن أرادوا أن لا يكرك لها حصوص في ثلث الديران، ويكون استبعاءها لهم لا تها، كثبت قبل الإشهاد عند بعصهم، وقد عجي حؤلاء المنمون فيه لهذه الرأة حميع تصيب ، وهو كدا من جميع هذه الديون من أما الهم من عيم شرط في هذا التملح تعجيلا منهج، وتبرعًا عن هؤلاء الغرماء المسمرن فيه، فقيضيها، والمربق أنها في شيره في هذه الدبون حق ولا دخوي. وأنه يشور إلى أخره ه لكن ليس فذا بحسن؛ لأن العرضاء يبرؤون ميذ التصحيل، ولا يبقى عليهم للمين

ولو نسوطوا أنا يكود منا على الغرماء لهم بهيقا التنججين لم يصحه والوجم الأحبير، أن يكنب بعدما ببطر - كم حصفيا من تلك مديم ن؟ فإن كانت مثلا مانة در هم ه كتبيت وقيداكر صرهولاء البنوي مرهد والرأه مي أمرال أنفسهم بنهم بالتسوية مانة درهم غطريفية سوداه عتبقة جرشة راثجة معدودة اصفهه خمسوف دوهمكا غطريقية ه ففيضتها منهمه ووكلتهم يقبص مانة درهم من هؤلاء الغرماء، وهي حصتها من الديون الني عليهم من هذه النركة ليفيضا وها تهمه تم نكون هي لهم قصاصًا بما أقر ضوها ه فقيدات كبلها بذلك مشافهة وأشهدون

وإن كنان في الورية صنفيير ، ووقع في الصلح عن دعموي نفراً: في صنداقتها ، والنمار من تركة زوجها يكنب إلى قوله : وأنها كانت تدعى على هؤلاء طورتة كما وكمه بعية صداقها الذي كالانها على روجها فلات، وأنه توفي قبل أداءها شيئًا منها. وصار ولك ومنَّا نَهَا فِي تَرِكُهُ ، وكَانَ لَهَا شَهُوهُ بِشُهِدُونَ عَنِي مَا الاعت، وَلَمْ يَكُن لَهَا في الورثة مدهم لذلك، ولا مخلص عن ذلك حتى همارت الصلحة في حي هذا الصحير بالتوسط والمصابعة والواسط للنواسطون بيمهم فجرات المصاخة مين هده المقرة وبين هزالاء البالغين وبين من باب عن هذا الصنعير بإذن الحاكم عن دعواها صند قها هذا، وعن دعوي الثمن

لأأأ وفي موف العدارنصمج

من تركة زوجها هذا على كذا، وقيل هذا الصلح هؤ لاء النائمون عن أنفسهم، وقبل عن هذا الصغير من له ولاية الشول قبولا صحيحاً .

وإن كان الصلح عن واحد من الورثة والورثة بالفون بكت: أفر فلاد ابن فلاد وفي أخره أنه صالح فلاذً وفلانًا وفلانة وهم أخراه واحته لأب وأم ورالدتهم المسماة فلانة بنت فلان عن كل حصومة كانت لهم فيلهم في ثراقة أبيهم فلاد، وعن كل حق كان له في هذه التركة على كذا صلحةً صحيحًا، وإنهم قبلوه مه قولا صحيحًا إلى أخره.

والعملع عن دعوى وصية النلث أو الربع أو السدس على سال يكتب على هذا الوحد .

الصلح عن دعوي دار أو عيل من تركة أو غيرها

9 ، ۲۹۹۹ و یکنب: هذا ما شهد إلى قولتا: إنه صالح فلاتًا عن دهواد فیله فی جمیع النار التی تی موضع کنا و حقودها یا صداوه فیله فی و مسقلها و علوها، و کذا ملکه و حقه . و فی ید فلان بغیر حن، و و اجب علیه تسلیمها و باه ها رئیه ، أو یقول : فی جمیع سهم واحد می سهمین ، و هو النسف مشاعًا می النار . أو یقول : فی حمیع العبد المسمی کذا و هماه ، أو حمیع الحمار الذی شبته کذا ، و إنه صداحه عن دهواد هذه قمله علی کذا در هماه ، وقبل هلان هذا الصلح بهذا البدل فیولا صدیحًا مشافهة ، وقبق حدا البدل بسلیمه دلك صدیحًا مشافهة ، وقبق حدا المصالح عن حداللف تل جمیع حدا البدل بسلیمه دلك آن لم بدؤ له علیم ، و لا صدیم و لا عنده نی ه که گذان و جب عیسه ، لا می عین هذا المحالح حق ، طدعی ، و لا عی بدل حدا الصلح حق ، ولا دعوی ، ولا طلب . وأنه آبراً و عن دعاویه کلها قبله فی حذا کله ، وأنه متی ادعی إلی احره کلما مر فی الأول .

فإن ادعى كل الدار، وصالح على نصفها متناها، أو على ببت منها معين، فهو على دعواد في بقينها، هكذا ذكر الشبخ الإسم الراهد نحم الدين عمر السفى، قال اوإن أواد أن لايكون للمسعى ولاية الدموى في نقية الدار بعد هذا الصبح، طذلك وجهات: أحدهما: أن يصالحه عن دعواء هذه على نصفها، أو على بيت كما بعيته وببيته، وعلى درهم واحد غطريقى حيد أسود عنيق ليكول هذا الدرهم بدلا عن الباقى، أو يصالحه على هذا، وأبرأه عن دعواه في الباقى بايراه هم عني هذا، وفيدعل دعواه في الباقى بايراه هم عني حقيد على حقيدا الوحد، وفي دعوى الألف درهم الصلح على حقيدا الوحد، وذكر النبيخ الإمام ضيخ الإسلام المعروف بأخواهر زاداً في أشرح كتاب الصلح أ. أنه إذا وقع أفسلح عنى بيت بعيته من الدار التي وقع فيها الدعوى لا تسمع دعوى للذعى بعد دلك في باقى الداره وفي دواية إن مساعة عن محمد رحمه الله : أنه تسمع، خلائه : وهكذا ذكر في بعض روايات كتاب الصلح.

۱۹۹۱ - إداونع الصاح بين رجاين كل واحد منهما يدعى على صاحبه شهدوا أن قبلانًا ادعى في منجلس الحكم على صاحبه شهدوا المدعى في منجلس الحكم على طبان كما درهما واختلاقهما إلى مجلس الحكم لذلك، المدعى كذا ديتاراً بسبب صحيح، وطال ترددهما واختلاقهما إلى مجلس الحكم لذلك، واستدت الحصومة، واشتدت المازعة بينهما، وتوسط للتوسطون فيما بينهما، وندبوهما إلى الصلح أخذا بكتب اقه والصاح خير، فانتدبا إلى ذلك ما بيابا، واصطلحا على أن أعطى علان ذلاتًا كذا درهما فقل هو إراث ذلك منه سلطه صلحاً صحيحًا حائزاً قاطعًا للخصومة وقبص هو منه ذلك بإيها، وإياه، وبرئ إليه من ذلك كله براءة قبض واستهاء، وأن له لم يبؤ له عليه خصومة، والادعوى، والإعطالية شيء، وكل دعوى بدعيه أحدهما إلى أحرو،

### صلح الوكيل عن دعوى التركة بعد قسمة كانت من الموكل:

۲۰۲۹۰ مسهدوا أن فلاتًا وكيل فلامة تابت الوكانة عنها بالدعاوي والقيض والصلح والإقرار والقسمان وكالة مطلقة عامة في الوجوء كلها عن موكلته هذه في مجلس القصاء قبل فلان القامس ادعى على قلان وفلان ودلان أن موكلته هذه كانت روجة أبيهم ومورتهم فلان فلان وحلالة بكنح صحيح على صداق معلوب وإنه توفي وهي في نكاحه ، وخلف من التركة كذا وكدا وكذا، وإنهم استولوا على حسيم هذه

<sup>(</sup>۱) رقی محرف نافتون

<sup>(</sup>۲) زيد من ۾

التركة بغير حقء وطلب منهم صفاقها وإزنهاء وعواتس جمهم الكء فأجاروا أمهاف افتسموا كاراك كذبا وأوقوها تصييباء عزعم هذا الوكين أبائلك الفسيمة وقعت فاسدة مير صحرحة اتمكن الخلل وحصول النفاوت وطهور العين الفاحش وخروج بعدما كال حهبًا من التركة، وطالب خصومة بينهم في ذلك، فاجتمه السادة والتسايخ والأشهة من أدارى ورة كذاء وعفدوا مجلسًا في موانسم كذا للتأمل في هده الحادثة والفصل بين هؤلاء الخصوم بطريق الموسط بمشهد القاضي قلالاه وتدبوهم إلى الصلح، فانفقوا على أن يدفع هؤلاء الإخوة إلى فلاتة سوكلة هذا عن حسيم دعاويها وخنصوماتها في هذه الفركة كفا ركفاء الفراصوا بما فصالح هذا الوكيل محكم هذه الوكاله عن حميم دعويهم من اللهر والثمن من تركة روجها هؤلاء الإخوة على كذا صلحًا فسحيحًا حائزًا فاطعًا للخصومات دافعًا للمنازعات، وقبل مؤلاء هذا الصنح من هذا الوكيل على هذا المال، وأقروا حميعكا طانعين بوحوب هذا الذلء وهو بذل الصلح لفلانة هذه الموكعة مي هذه التركة، وأنهم بدلوا لها عرضًا عن بدل هذا الصلح جميع الدار المُسْمِعَة على البيوت التي هي في سوضع كندا وبتحمدها وجمعتم الكرم الذي هو في سوضع كنذا ويحمده بحدودهما وحقوفهما كلها وكذا وكسا وقيمة هده الدار كفا رقيمة هذا الكرم كفاء رقبل هذ الوكل ذلك كاه لها، وقبضها عبم بتمايمه ذلك كله إليه فبرغًا عن موادم التمليب، وأمرأهم عن بدل الصلح المذكور فيه يواء حائزًا ، وأقروا حميعًا بملكيته هدين المحدودين الهذه الوكلة لاحق لهم ولا مواحد منهم، ولا لغيرهم في شيء من دلك ولا ده وي. ولاكف إلى اخره عمني إدعوا إلى اخره وضمنوا لها الدرك فيهماه وضمن الوكل لهو من موكانه جميع ما يدركهم في سائر التركة التي بقيت في أيديهم، وقضي بصحة دلك كله قاضر من قضاة المسلمين، وأشهدوا إلى أخره

وفي صلح المراءة عن الهر والثمن على دراهم ومنقولات مديكب على هذا الوجم أصبيقت مؤلاء عن جسبع دعوي صناقتها وهو الصاديمم على تلاث مانة درهم وعي دعوي الثمن وهو مبلع ألف درهم على عروض ومفولات ويسميما بقيمة تعميسهانة درهم، مضيرا منها هذا الصلح بهذا البدل، وقبضت هي منهم ذلك كله تسالحهم ذأت كمه إليها إلى أخرور

٢٠٢٩٨- اما إذ مانت، وتركشها في يدي أحويها، صالحا زرجها، وعليه

صداقها على مال، وقاصا تصبيبه عا هليه يكتب: شهدو أن فلامًا ادعى على فلان وفلان أن الحنيسا قلالة وهي زوجته مانت عن زوج وهو هذا المدعى وعن أخوين لأب وأم وهما هفال لاوارت لها غيرهم وتركت أموالاء وصاو تصفها لزوجها هذا إذ لا ولد لهاء والناقي لهما بالأخوة، وتركتها في أيديهما، وطلب منهما تمليم حصنه إليه، فزعما أنالها عليه أنف درهم غطريفية صداقالهاء وحلبه تسليم حصنهما إليهما من دلك، ثم اصطلحوا على أن أعطيا من تركنها هذا المدعى كذا وكذا درهمًا عن حميم دعواه عليهما في هذه التركة، ويجعل كفا عوضاً عن الصداق الواجب عليه محسوبًا من جسلة بدل هذا الصلح الذي انفغا عليه، ويدفعه كذا، وهو بالي بدل الصلح من بقية التركة التي في أيديهما، فالمصواذلك، وفاصواعلي هذا الوجه، وأثر أنه لم يق له عليهما شيء، وأنه أمر، هما عن دعاويه كلها إلى آخره.

## صلح المرأة مع وصبي الصغير عن اللهر والشمن على عقار من التركة :

٢٠٢٩٩ - شهدوا أن فلانة صالحت ولاياً ، وهو وصى في أسباب الصغير المسمى فلان ثابت الوصايا من جهة الحاكم عن حميم دعواها المهر على زوحها في تركته وجميع مبيرانه ووهو الشمن على كفا كذا درهبكا صلحنا جائزاء وكذا تم أعطاها هذا الوصي عوضًا عن بدل عدًا الصلح حميم الضبعة التي في موضح كذا بحميم هذا البدل، وقيمته العدل كذلك، فقيلته عوصًا عن ذلك. وقبضته منه، ورضيت به، وكان في هذا الصلح بظر للصغير، وكاذ قربانًا له على وجه الأحسن لفصر بدالوصي عن ارتفاع غلتها لبعد المسامة، وأقرت مي أنها استرف جميع حقها، ولم يبلُّ في بقية هذه التركة شوره أخربلي أحوى

## الصلح من الوصية سبكني دار بعبتها على دراهم:

• ٣٠٣٠ - شهد الشهود إلى قولنا: ادعى على فلال أن ولانًا والدهذا المدعى عليه أوضى لهذا المدعى سكني جميع الدار التي هي بموضع كدا، ويحدما أبدًا ما عاش أو مدة كذاء ومات على ذلك، قلم يرجع، ولم بغير وهي تخرج من نلث ماله، وقبل منه هده الوصابه بعد مرته، ومات، وترك وارتا واحداً، وهر هذا الدعى لا وارت له عيره، ثم صالحه من جسيع دعواه هذه على كذا درهماً صلحاً جائز أغاطماً للحصومة والعلاً للمنازعة، فقل هو منه هذا الصلح بهذا الذال إلى أحرى.

الفعلج من الوصية بمكنى دار بعيمها على سكى دار أخرى هو كالأول في الإنداء: ويكتب عند من المصلح من الوصية بمكنى دار المحمودة المواحدة على سكنى دار أخرى مو حله التركة موضعها كذا بحدودها وحقوقها، وكذا سدة واحدة أو يغول: سنن كاملين، أو بقول: في يقول: سنن كوامل أونها غرة شهر كذا من سنة كذا مدحك صحيحاً وكذا للمكتب بنفسه، كذا ما أخرها ملح شهر كذا من سنة كذا صحيحاً وكذا للمكتب بنفسه، ويحمل فيها برأيه، فم يذكر القيض والإسراء والنفرى وقيسان الشرك، وهذا صحيح عند أكثر مشايحا، وعند بعسهم الإيجور، وعند السحاب المحرك دور، فالأحوط أن يلحق به حكم الحاكم وإنه أعلم-.

## الصلح عن دعوي عبن، أو دين على سكتى دار، أو منفعة أخرى:

العدال المتحدة - يكتب: هذا ما شهد إلى فولنا الدعن على فلاد جمعيع الدار التي هي موضع كذه أو ادعى عنيه أنف درهم ططر غية سوداه عنيفة حبدة رائحة معدودة و نبر مساطنا من دعواء هذه عني مكتى حسيع الدار التي في موضع كناة ، ويحدد منتة كامنة أر كذاء أو على زراعة أرضه التي في موضع كداسنة كماة ما ددالدمن كنة المنت والمسيف. أو على ركوب وابت ، ويذكر والمسيف. أو على ركوب وابت ، ويذكر جدتها وصفتها ، ويبين الدة بتأريحها صبحه صحيحها ، ويذكر القبول من الآجر والقبص وضعان الدرك من الجانيو والإشهاد .

#### الصلح من الدين على خلاف جنسه:

۲۰۳۰ - هذا ما تسهد إلى قولسا الدى على فلانا ألف درهم عطريفيية سيرداء عنيفة جيدة رائجة معدودة بسفها حسسانة درهم عطريفية ديدًا واجبًا وحثاً لازك حالا غير مؤجل و أنه صالحه من وعوادهمه على مائة دينار تصفها خمسيون دسارًا صلحًا صحيحًا جائزًا نافذًا قاضاً للخصومة وافعًا للمتارعة، وأنّ الدعى عيه فيل مه هذا الصمح صواحهة، وأنه قيض صديدل هذا العملع منه في هذا النجلس قبل افتوافهما، واشتخالهما معمل أخر بإيفاء ذلك إياه، ويرئ إليه منه براءة فيض واستيفاء وتفرقا، ويتم الكتاب.

### صلح الواوث مع الوصى عثى مال:

٢٠٣٠٣ - هذا ما شهد عليه الشهود السمون أخر هذا الكتاب شهدوا جسيمًا أن فلانًا فَرَ عندهم إلى قولت: الاعلى على فلان الوصى في تركة فلان بعد وفاته وبعد قصاء ديونه واقتصامها، وبالخصومة في ذلك، والاستيفاء من الغرصاء، وتنفيذ وصاياه وصاية ثابتة صحيحة له من جهة هذا المنوفي، أو من جهة الفاضى فلان مات، وترك من أتواع التركة كذا وكذا، وبين ذلك على التفصيل كسامر في أول هذا المفصل، وترك ورثة وهم فلان وفلان، وصارت تركته بينهم على كذا، ونصيب هذا المدعى منها كذا مانتوريث الشرعى، وهي كله، في يدهذا الوصى، وطلب فنه تسليم حصته منها إليه، فصاغه من دعواه هذه الركة بأجناسها وأتواعه من غير أن خفى عليه شيء من ذلك، وقبل هو منه هذا الصلح مشافهة صلحاً صحيحاً من غير أن خفى عليه شيء من ذلك، وقبل هو منه هذا الصلح مشافهة صلحاً صحيحاً بإلى أخر الكناب.

# انصلح بين الأبوالزوج في تركة المراة:

9797 - مكتب: شبهدوا أن فلاناً يعنى الأب وضلاناً يعنى الزوج أقرا طائعين، وكذا أن فلانا توصيف و حلفت من الورثة زوجا وأباء وهما هذان المسميان عبه وتركة، فورناها، وتم يترق وارث غيرهما، فأصاب هذا الروح نصف تركتها إذا مانت عن غير ولد، وأصاب الأب سندسها بالفريضة، والباتي بالعصوبة، وتركت من الحال جمعيع الدار التي في موضع كذا، وجميع كذا، ويفصل وأن جميع هذه الأموان انتي تركتها في يد زوجها هذا دون أميها، فنظرة جميعاً في جميع ذلك، فوقف على ذلك بعفه طبئاً وطبيقاً، وتحاط به عنشا، وعوفاه معرفة صحيحة لا رب قيها عشهما، ولم يخف

علمهما فليل ولا كشراء وأناحد الزوج بعد علك صالح الأب من حميع حن هذا الأب واحصته مرائز كة ينته هذه يعد تصفيق كل واحد منهما صاحبه السمي ويما ويمداني كان جسبهم العبن من اللهمان و المصابح ومن الدور ومن الحني المذكر واصح محصل همانا وسحيت نتاله أيديهما عند تعاقدهما هذا الصدح على أداكذا درهما مز هذه الدراهم التمل وقع مهاهما اللصلح صلح عر الواجب للأف من هذه سراهم الذكورة في توكية هذا الست وهي كلفالا فضراعيه على كما درهماً التي صلح منها عليها، وعلى أن كدامز هذه الشراهم التي وقع بهاهشا أهراج صناح عن الواحب تعمل تراكة السعطامين الدهب والجراهر وهواكداء وعلى أنابقية هدا المال الدي وفعايها هذا الصلحاء وهي كذا صلح هن حجميع أبواحب له يحق إرثه عن ابشه هده من مبائر الأشبياء الماكبورة فيهيا على أن مكول فلمبع هذا الواجب للأسامحق إرته عن أبسه هذاعلي زواحها هذابهاذا الصلح المدعور فيده فلمقل هذا الزوح حميم هذا الصامح للمير دبه مشاديهم ودفد هذا الروج إلى الأب هذا جميع بدل هذا الصلح في أن ينفر قاميه بأبدائهم، وسلم هذا الأب إلى هذا الزوج حميح الواجب له يحل هذه الصلح على ما وصف فينه ، وقيص منه هذا الورج جسيم ذلك كله بهذا الصناح في الكحس الدي تجاؤدا فيه هذا الصناح قبل الأكثراق و ذلك بعد إقرار هذا الأب وهذا الزوء ورابهما قدوأبا حميع دين وهي هذه التركة الذكورة فياء وعليناها داخلها وخارجها عندوفوع هدا الصمح برتهمان لاحافنا جاميدهد الصلح صهمنا على ذلك، والفرقا حسيعًا بعد تمام هما الصبيح عن تراصي منهما به، ورأما بعد ذلك جميع الدخر التي هي من هذه أنه كالوعلي هيثائها التي كالنا رأياها عليها فابل وقوع هذه الصمح بمهماء وقد حصت هذه التركة بلزوج بحار الواحب له فيها يسمب الارث عي زوحته هذه، وعن صلحه مع هذه الأب عن جميع الواجب له فيها بحق إرته عتهما على ما ذكر من صلحه، فما أدرك هذا الروح فيها ملكه بياه هذا الأسامن هذه البرك، و ومي شيء منه و ومن حفوقه من الصباع و لذاره ومن حهة أحد من الباس، عمل مذا الات تسليم ما نقتضيه الشرع والحكاء وأقركن واحدمتهما طاتها أنه لاحق بعقبل صاحبه ا ولاعليمه ولاعدوه ولافي ياله من توكة هدوالتترفاة بمذأب احاط علم كال واحد سهما مغلك كلعاء وأأذكن دعوي ودعمها كل والحدمنيانا فلل صناحيه مي تركة هذه للتوطاة من الأهماف الذكورة فيه وأويدهي دبك أحد بسببه في حباته وأواعد وفاله ، وشهود الشبهيد، بالموطلات، ويُمن وطلب وكديات بخيرج، فيلمث كله باطل مردوب، ويتم الكتاب.

#### صلح الفضولي:

4 ۱۳۰۵ میه النبور ای دریا این دلایا کانیدی علی عامی داد که مصالح الفار مداد النبور النبور النبور النبور این دریا این دارای دریا النبور عدا النبور النبو

ويل كان هذا الصناح من هذا البصول على أن يكون العين عامل العصول . لا المده على عليه كليس ومد قرائك . على كله ورهمًا على أن تكون هذا السراء المساولة الاستان لهذه المسالح مواذ هذا المدى عليه دواذ سائر الباس أحسجي ، ويكتب فس 
الإشهاد وقد جعل عنه الله مي هذا المائي عليه دوان الدس كنهم ، ويا خصومة والمارعة 
فلال هذا لمائل عليمه وعن وحلها في بدد. ومن الدس كنهم ، ويا خصومة والمارعة 
فليها ، يتولى ذلك تقسمه إلى ألماء والوكل به من شاه مراق بعد أخرى ، ويستندل من 
الركلاء من شاء مراقعه الكون بعمل في ذلك برايم، ويقوه مقامه حاليًا أمره في حميع 
دائمة ، وحميم المائلة في جميع الدي وكنه به دور عبو من أسامه بعد ودائمة والمناح من 
المسالح حميم ما أساد إليه شعافًا ، فإن لم بقدو على أخلاها منه الشرة بدل المسالح من 
المسائح حميم ما أساد إليه شعافًا ، فإن لم بقدو على أخلاها منه الشرة بدل المسائح من 
المسائح حميم ما أساد إليه شعافًا ، فإن لم بقدو على أخلاها منه الشرة بدل المسائح م

## صلح الأب أو الوصى عن الصغير:

١٩٣٠٠ ولا بينة للصغير يكتب: أقر فلان رهو والد فلان الصغير ، أو وصى علان الصغير ، أو وصى علان الصغير على حال جوزه إقراره طائماً أنه كان يدعى تنصفير السمى فلان بو لاية الأوصابة ، أو سحكم القوصة أن جسيع الماز التي هي في موضع كذا بحدودها كلها وحقوفها ملك هذا الصغير وحقه إرثا له من واللته فلانة ، وأب في يد هذا المدعى عليه بعيرا حق، وكان هذا المدعى عليه مكراً دعواه هذه قبله صبياً أنها ملكه وحقه وفي يده ، وليس عبه تسليمها إليه ، فطائل الحصومة بينهما ، واحتدت ، ولم يكى عبد فائماً على جدوده مقدماً عنى البعين عبى وفق هذه الدعوى ، وكان هذا المدعى عليه فائماً على جدوده مقدماً عنى البعين عبراً فهذا الصعير عن تطويل الخصومة ودعوهما إلى الصلح ، وكانت هذه المدعى عن هذه الدعوى على كذا كذا درهماً مصاخة والتسادى فيها ، فصلة كذا الدعى عليه فيولا صحيحاً ، وقبض هدا المدعى جدم بلل هذا الصنح قبضاً صحيحاً ، وقبض هذه المدعى جدم بلل هذا المعنى عليه في هذه المداز دعوى هو كذا للان جدم بلك هذا الدعوى على عليه في هذه المداز دعوى على كذا للاعى جدم بلك هذا المدعى عليه في المواقف هذه المداز دعوى على عليه في المدان جدم بلك هذا الدعى عليه في المدان عليه فيها المدعى عليه في هذه المداز دعوى على المدان المدعى عليه في هذه المدان المدعى عليه فيها الدعى عليه فيها الدان عبد دائم عليه في المدان وسدقه عليه فيها الراح في جدم عن المواقع عليه قبداً الدعى عليه فيها الدان فيها الله عن عليه فيها الذار فيها اختلاف .

## الصلح عن الدحوى على الصغير، وللمدعى ببئة:

٣٠٣٠٧ أقر فلان ابن فلان أبه كان يدعى على الصغير المسمى علان ابن فلان ابن فلان ابن فلان ابن فلان ابن فلان ابن فلان بحضرة والده، وحقه ابن فلان بحضرة والده، أو هذا الوصى بغير حق، وكان بطالبه بقصر بده عباء وتسليمها إليه ، وكان فواليد عقا متكر دعوا، عقد منها فائلا : إنه ملك هذا الصغير وحقه، وفي بد أبيه هقاء أو وصيه بحق، وليس عيه قصر بند عنها، وتسليمها إليه ، وكان لهذا المدعى شهرد معروفون بالعداة وجواز انشهادة، وكانت الصالحة على المان

الله قبر في هذا الكتاب خيراً للصغير من التمادي في الخصوصة، فما لا إلى الصاح، واصطبحا من هذا الكتاب خيراً للصغير من التمادي في الخصوصة، فما الاستعير لهذا الله عن كتا در ميانه فضاطه على ذاك وقبل فاك منه مشافهة، وقبص مته مدل مذا الصلح بأيما المداك من مال حقد الصنفير، وقبر بيل له على حدا الصنفير دعوى بشيء في ذلك كله الا في عيده ولا في نبته ولا في تبسمه ولا في عيده ولا في حقود ولا في غيمه ولا حقود عند الله عنده والمحتودة في حدد الاورار من له حق التصديق مشافهة مواجهة ، وشم الكتاب بعد ما يلحق به حكم الحاكم كما عامو

#### الصلح عن العيب بالمشترى:

2-19-4 شهد الشهود أن فلاناً وفلاناً في البانع والمسترى أنوا طائعين أن قلاناً كدار الشنوى من ملان هذا المعلام الذي ينص حلان، وهو كذا بكناه والمدين ووقع التقابص بيسماء والزعف المشترى بعد ذلك اطلع على عبيه كذا بهما الفلاء، ولم يكن بهذا العبيب، والم لا أنسانع عن عبويه، وخاصه بعد ذلك في رد هذا الخلام عليه بهذا العبيب، وأقر له هذا الدنم بلائك، وصدقه على هذا، ورفعا على حصته هذا العبيب من القمو المذكور فيه، وهو كذا، وأسها بعد ذلك صفلت ما هذا العبيب على كذا من من الذين فيه عني أن بدقه هذا البانع إلى مداخليس على أن يبوأ، هذا المشترى على هذا المشترى على هذا المشترى عن هذا البانع على كذا من هذا البانع ويكان المناسب ويكنب فهما سمحين.

### الصلح عن محهول على معلوم:

٩٠٠٠ - شهنو أن عائلًا دئر أنه قال به ومن فلان حلطة ، وأخد وأعطى ، وأن له عليه فاصلا من ذلك على شيء ، فانشقا عليه أن يصالحه من ذلك على شيء ، فانشقا على أن يصاحمن ذلك كله على كذا ، وذيل منه ذاك دواحهة ، ويتوالك أن على ما مو في مثله ، ويلحق به حكم الحاكمة الأن الصلح عن المجهول لا يجوز عند الشافس رحمه الله ، وعندا يجرز على ذل معلوم حرافه أعلم-

### الصلح عز دعوى الرقة

بوقف على نسبه أنه عملوكه بملك صحيح ومرقوقه ، وأنه خرج عن طاعته ، وطالبه من طاعته ، وطالبه من طاعته ، وطالبه من طاعته ، وأجانه طاعته ، والانقباد له محكم الرق ، فسأله أن يصبخه من هذه اللدعوى على شيء وأجانه إليها ، وصالحه منها على كذا صحيحاً صحيحاً ، فقداه منه دلك مراجهة ، وفيض حميم هذا البعد منها على كذا صحيحاً صحيحاً ، فقداه منه دلك مراجهة ، وفيض حميم طفا البعد عنه الله منه الله منه الله منه الله منه الله منه الله منه الله على على على على منه الله على منه المسلح حق ولا معوضيه الله على منه الله منه الله كان عنه الله كان عنه الله منه الله منه الله على عبد الرق ، وبكاتب في موضع الفياد على عبد الرق ، وبكاتب في موضع الفياد على عبد الله تاله سليمة هي الفياد ، لكن يمن فيها الخشي والصهة والأجل ومضع السليمة من العبواء ، ويجوز على ثبات موضوعة في القدة ، لكن يمن فيها الخشي والصهة والأجل ومضع التسليم ،

### الصلح عن دعوى النكاح على مال:

۱۹۳۱ - ادمى و الان على فلانة أنها نعراته و منكوحته و حلاله بنكاح وسجيح . وأنها استعت عن طاعته فعل عمولة بها . أو خوجت عن طاعته بعد دخوله بها . وادعى عليه النبية من صنوف الأموال ، وأنها أنكرت دعواه تبنية ، وسألته أن يعياخها على شيء فأحضها إلى ذلك ، وصياحها عن دعوى النكاح ومن دعوى هذه الأموال والخصومات على كلادرهما مصاحة صحيحا ، فقيلها منها شرلا صحيحا ، وثبض منها حسيم بدل هذا العملة فعما صحيحا ، فلم يبل له عليها دعوى النكاح . ولا دعوى شيء من هذه الأموال.

هذا وحه موجود في كتب انسلف، ومن مشايحنا من الخره هذا الوحد، وإنه اعتياض من التكام، أو أحد مال بباطن، والمحسار في مثله المساخة عن دعوى المال والتطفيق من غير سوال، وهذا وجه كتابته ادعى عليها أنها قيضت من ماله كذا وهي روجته، وهي تمتع عن طاعته، فالكرت ذلك كام، أنها إنه صالحها من كل دعوى مالية وحصومة مالية على كنة إلى احر شرائطها، ثم كتب: وكان بدعي عليه النكاح، وهي منكرة دعواه كاحها مقرد بنكاح رجل أخر ، وذلك الرجل مصدق لها فيه، فطنفها هذ المدعى واحدة بالنه بغير طلبها وسؤالها تنزهاً واحتياطه ويتم الكتاب.

۱۹۳۱۲ مسيخة أحرى في الصلح عن دعوى النكح مع ريادة دعواها الحرمة فيها: ادعى عنى فلانة أنها روجته و حلاله وللامنها بي يسمى فلان و وأنها امتنعت عن طاعته، و والقت فلاناً بغير حي، و سألها طاعته، والانقياد له بأحكام لتكاح، فأجادت أنها ذكات زوجته وحلاله، وأنه حلف مطلاقها ثلاثاً أن لا يسافر، ولا بغيد عنها، ولا بخرج من بلدة كذا إلا بإذنه، وقد سافر، وغاب عنها بغير إفنه بعد هذه البعين وحنت في بينه عجر مت عنيه بالطلقات الثلاثة، وانقست عدتها نظات حيض، ثم تزوجت بهذه وألت هذه خرمة بيهة عادلة أقامت عند الفاضى قلان أبام قضاءه بكرزة كذا، وجيء والعناء بغيرة عادلة أقامت عند الفاضى قلان أبام قضاءه بكرزة كذا، وجرى القضاء على هذا الوجه، والإشبهاد على الفعيد، ثم وقع الصلح بنهما على كذا، وبته الكتاب عني ما بها حوالة أعليه.

وقعت في زماندا أن رحاين ادعيا فكاح امراق، وأقاما البيئة، وتأريع أحدهها البيق، وتأريع أحدهها البيق، حتى صار هو أولى، فصاحه الأخر على بدار، وكتيت الرئيقة بينهما على هذا الفل أقر على بن أبي بكر بن محمد الصابوبي في حال جواز إقراره طائماً أنه ادعى على عاشة بنت عثمان بن أبي بكر البقال النكاح، وأقام على ذلك بينه، وأقام محمد مرابقاً على تأريخ محمد سابقاً على تأريخ نكاحى، فصاحت عائشة هذه بينة بالنكاح أيصاً، وكان تأريخ محمد سابقاً على تأريخ محمد سابقاً على من الدراهم على سيس درستهمان على ألك درهم خلاية شاهية صلح صحيحاً، وقدل منها محمد ما والقامت عائشة هده، والقدات له كان عنجل لها من صدائها الدراهم، وإلا ردت عليه هذه الفراهم، والقرائم، والاردت عليه هذه الفراهم، وقض المسائح هذه الفراهم،

### الصلح عن دم العمد على مال:

2007 - وه على عليه أنه قبل أنه عامل بحقيدة عداً بدير حلى مديًا وعد بالك وقد بنوف هذا الفنول وإراً سواه، وأنه به القصاص فيل هذا الذعى عليه وعده الانقباد له، وتستيم نفده إلى الاستيماء الدهمامل منه أو صافه عن دعواه هذه على كذا، فقس فقال مشاعية صلحًا صحيحً فاضًا للخصوصة ، وقسل مه بدار هذا الصنح بإيدا، وقائل إيمه وأبر أدعن جميع دعواه هذه وصمى له حميع مديدركه في فقت من دركٍ هن قبل وارث لأسه هذا إن فهر وغريم وموصى له وحاكم وفي سلطان، وسير هم من است حتى محمدة من ذلك ، ويارد علمه عاد منفسة منه سهذا الصلح ينشر قالك الفرك فسمال جافرًا صحيحًا، ولم يق له بعدها الصلح، والإيراء حتى ولا دعوى إلى أخره

## الصلح عن القصاص بيما دون النفس:

1974 - الدعلي عليه أنه قائع يددان من من مدّ صلى الاه ، عند أن تدنيا وطالماً مغير حقى ، أنّها قديرف من بعد ذلك ، وادعلي عليه القصاص في يده الدملي بحايته هذا ، وسأله أنّا بصاحة من دعواد مله على كشاء فأجابه إلى ذلك، وضنا ف على فاماً المال، ويتم الكتاب كالأول

# الصلح عن دم الخطأة

4.9714 - الوعلى عليه أنه فتان أماه فبلاك خطأ بعير العقي، فقصب منه عيده والالت منه أن يصافي منها على كذا ورهماً مؤاخلا بتلات سين من ذرّيخ هذا الكتاب على أن يتر أدمن وعواد هند على أن يؤويه إليه منه من هذه السين السلاب هذه أشر هم السعاد فيه مسلحاً صاحبكاً إلى اخراء ويلحق به حكم احاكم، لاحتلافهم في أن الذيه على الماطلة دولة أو عليه، والعاقلة يتحملون عنه، ويقول بعض الناس (إن الحظ عن دس الرحب رساء ولو وقع الصبح على اكثر من الدية لا يجوزاء وقيل: إذا كنان هذه إما ينغان الناس بحوز، ولكن هذا ليس بصواب، لأن الغين اليسيو إنما يمني فيما سببله سبيل الاجتهاد، وأما دين معلوم القمر إذا زيد عليه، وإدا فل لا يجوز كرجل له على أخر الف درهم، فصاخه على ألف وبصف درهم، فإنه لا يحوز، وو ممالج على أقل من الواجب مؤجلا بأجل دول الأجل الواجب في مئله لا يجور.

وذكر العجاوى في شروطه . أنه مكتب في مصل الحطأ: هذا كتاب غالان يعلى ولى القتبل من دلاد يعنى وفي شروطه . أنه مكتب في مصل الحطأ بسهم وميت به العرض فاسنه وقالته . وكم يترك أحوك فلان وارقًا عيرك ، فوجيت الدية على من يبهب بقتل الحطأ على ، أو على عانسى ، وعرفته أنه وأت ذلك كله شيئًا فشيك ، وبايًا بابًا ، وجها الحطأ على ، أو على عانسى ، وعرفته أنه وأت ذلك كله شيئًا فشيك . وبايًا بابًا ، وجها بعد ذلك أن تصاخبي عن جميع الواجب لك بعن موسدة لا رب قيها عدنا ، وأي مائلك ملك المنافذ أن تصاخبي عن جميع الواجب لك بعن موسدة على كان وجب بقتلى أتحك في درها ورن سبعة من مالى ، أو يقول : على أن ضامن لها ، حتى أدفعها إليك، وأبرأ درها عديد فلي ما مائلك من ذلك ، وصاطعتنى على ذلك ، وقبضتها ملى على حميع ذلك ، وحافلتها ملى ما وجب لك بغتل أخيك على من وجب عليه على ما وأبرأتنى ، وصافعي على من وجب عليه على ما وجب لك بغتل أخيك على من وجب عليه على ما وجب لك بغتل أخيك على من وجب عليه على ما صميه ، ووصف في الكتاب ،

وكان أبو زيد الشروطي يكتب ومن أاتك أن تصافحني الوجب لك بقتل الخطأ على عاقبتي، وكان الميتعرض للقائل، قال الطحاري، وهذا عطأه الأن بين العلساء احتلاف في أن النية في قتل الخطأ على من تجب، قال بعضهم: نجب كلها على العاقلة، وقال بعضهم: نجب على العاقلة، وقال بعضهم: نجب كلها على العاقلة، وقال بعضهم: نجب على العاقلة، والقائل كواحد منهم، وقال علما عنا أرجبهم الله، نجب الدية على الخائل، والعاقلة بشحملون عنه، حتى فاتوا: من أقر بفتل الخطأ، وكان بعن العلماء اختلاف مي عذه الرجوم لا يتبعي أن نضاف الدية إلى العاقلة، أو إلى الفائل وحده، ولكن بكتب: صالحتك عما ورجب لك بفتل الخدة إلى العاقلة كان العاقلة، وعن هذه قلد : إنه ينه في أن نضيم عبدل العسلح إلى مناف، أو بضمن نتوه الصلح على إجازة العسلح إلى مناف، أو بضمن نتوه الصلح على إجازة العسلح على إجازة

من علمه ، إن أجسازه جسازه وإن رده بطل ، وعمدي أنه يمبسني أن يلحق باخسره حكم. الحاكمة لأن في جراز صلح الفضولي حلاقًا بين العلمة،

# الصلح عن دعوى قتل العبد عمدًا:

۱۳۹۱ مسهد الشهود إلى قولنا: ادعى على فلان أنه فتل عبده التركي . شدى على فلان أنه فتل عبده التركي . شدى على فلان أو الهندى أو أمنه الروسية . فسماة فلانة عمداً بحديدة ظلماً وعدواً! و ودعى عليه أن قاضياً عن لا حائز الحكم فيما بن المسلمين قضى له عليه بالقصاص في قتله هذا العبد ببيئته فامت له عليه ، وباقراره كما يكون أخدا بقول من برى القصاص على الحربة تا عبد المغير ه فطيب مه القصاص بدعواه هذه في كذا عبدالمغير ه فطيبه الى اخره ويلحل به حكم الحاكم المسع دعوى دعوى القصاص في هذه الحادثة في قرفهم حميعاً ه نم يذكر حكم الحاكم بحوازه موقوعه على عبر إقراره

# الصلح عن دعوى قتل المنوك خطأة

٢٠٣١٧- ادعى قليه أنه لتن عبده الهندى خطأ بغير حق وقيمته كذا، وأن له عليه فيسته في لانسته في المعالية فيسته في لانسته في للانت سنيا، ووقع الصلح بينهما على كذا، وينمه ، وقو بلغت قيمة المهد عشرة ألاف درهم، أو زادت نقص منها عشرة عند أبي حنيفة رحمه الله ومحمد رحمه الله ، وفي الأمة إدازادت على حمدة ألاف نقص عشرة في رواية وخدمسة في رواية عندهما.

وقال أبو يوسف والشائعي وحمهما الله: تجب بالغة ما بنفت قيمتها ، وإن صافح من ذلك على يدل معلوم حاز الصلح ، ويعفى فيه العين اليسير حتى لو صالح على أكثر من فيمنه مقادار ما يتخاب الناس فيه يجوز بخلاف الصلح عن دية الحراد لأن دية الحر مقدر شرعًا، ملاتجوز الريادة ، أما قيمة العبد ليست بقدرة شرعًا، وإنما نعرف هي بتقرم القومين ، والمقوم وذيختلون في التقويم، فيدخل فيه الغن اليسير حوالله أعلم . . ۳۰۳۱ - وفي كتباب السروط شعيد رحمه الله في الرجل يدعى فيل الرحل أنه فتل آخاء عمداً، وهو وارث أخيه لا وارث له غيره، هما لحه عن الفصاصو على الدية: وعملها في ثلاث سنين، فالصلح جائز، وكمالك إدا صالحه على أقل من الدية يجوز إلا على فول بعص الناس، وقدم عبل هناه قتل: قبان أراد أن يكتب فللك كتابًا قال: يكتب: هذا كتاب لعلان يعنى ولى النئيل من هلان يعنى الفائل إلى ملت أخلك فلان الن فلان، وكنت أمت وارثه لا وبرث له عيرك، وإلت صدختني عن دم أخيك على كفاء وبيت لكتاب.

والحصاف كال يكتب أني قتلت أخاك عسداً بحديدة، وأنت وارث لاوارث له غيرك، وقد وجب لك على القود، وإني سألتك أن تصاختي من فيد أعيك للدى وجب على بقتلي المذكور في هذا الكتاب.

والطحاري كان يكتب أنى قتلت أخاك فلإناً عدداً عددت بها فتد ، فقتلته بها . وكنت أنت وارفه لاوارث له عيبرك. ووقيقت أن ، وأنت على الواجب على بقتنى الدكور في هذا الكتاب من قتل أو دية ، فصالحتن في ذلك ، والشحس كنان يكتب. وأنك صالحتي بعد قدى فلانًا عدداً عداً إضافة من فتن "أو دية .

و \ بد من دكر الحملية في الفتل كما كان يكب الطحاوى ودخصاف والشمشي:
الأو العمل السهد يخالف قتل الخطأ، وهي تشهر من الأحكام، وعندي أنه لا ينبخي أن
يكتفي بقرائه. الحديدة عمداً، فينه لو قتل بحديثة خطأ لا يجب الفصاص على وواية
الطحاوى، وكذلك لا يشغى أن يكتمي بقوله: بحديثة محدما جرحًا، قبال من غوا
إندالًا بإبرة، ومات منها، ودي عن أبي يوسف وحمدالله: لا يجب الفصاص، ولكن
يكتب قتله يسلام جرحًا نعمل، قتله؛ ليقم الاحتباط عن مواضم الخلاص أجمم.

تم ب كتب الطحاوى: صناحتى من فواحب بتنان اللكور في هذا الكتاب من فوداً وية البكتور في هذا الكتاب من فوداً وية أوس عاكتيه الخصاف صناحتى من فود أخبك الأن عنداون كان موجب العمد الإجماء ولكن عند الشافعي وحمد الله يكون صلحاً عن الدينة الأن عنده موجب العمد أحد الشيئون والخير إلى الولى، والمخير بين

<sup>(1)</sup> وفي م حو فود .

الشبيتين، إذا اختلر أحدهما بتعين ذلك واجبًا من الأصل، فمنى اختبار المال، صار مرجب فتل العمد هو الديد، فيكون صلحًا عن الدية لا عن الفود، فيكون كتابة الصلح عن الفود خطأ عند الشامعي وحبه الله، والكتاب يجب أن يكون على وجه يكون صوابًا عند الكل، وذلك فيما كتبه الطحاوي.

1979 - وإذا كان ولى الفتيل صبياً أو معتوها، فإن كان أه والد، فله ولاية استيفاء الفصاص لولده، وله أن يعتاض عنه باغال؛ لأنه بجعل ما ليس بحال في حقه مالا، فنمحض نظراً عبر أنه لا يمثل الحط عن اللية، بخلاف نصرفه في الأهوال حبث يعنى فيه الغين اليسير؛ لأن البدل في المال عير مقدر شرعا، بل المعتبر فيه الغير، وإنها تخطف بأخطاف تقوم المقومين، والفين اليسير ما يدخل تحت تقوم المقومين، فلا يكون نتركا للسفر، وليست له ولاية الإسقاط، إما له ولاية الاستيفاء، وإن لم يكن له فلا يكون نتركا للسفر، وليست له ولاية الإسقاط، إما له ولاية الاستيفاء، وأن لم يكن له والد، وكان له وصي، فالوصى لا يمنك أستيفاء القصاص في النفس وواية واحدة، وإن لم يكن له عند أبي حنيفة رحمه أفه، فإن صالح عن القصاص في النفس على مال، فيه وواينان : وذكر في الجامع الصفير أو اللبات : أنه لا يجوز؛ لأنه اكتساب المال، والوصى وذكر في الجامع الصفير أو اللبات : أنه لا يجوز؛ لأنه اكتساب المال، والوصى يملك ذلك، فإن كتب في دلك كتاباً يلحق باخره حكم الحاكم، حتى يخرج عن حد يلاحك.

وإذا كان الغصاص بن الصغار والكبار، جازي قولهم حميما، أما عند أبي حيفة رحمه أنه قالان الكبر كلك الاستيفاء، فيملك الصلح، وأما على قولهما: فلائه بصح صلحه لى نصيب نفسه، ويسقط القصاص، وانقلب نصيب الصفار البائين مالا، ون كتب الصلح في ذلك يكتب الصلح عن الكبير عند أبي حقيقة رحمه الله عما ذكرنا، وعندهما: يكتب كتاب الصلح في نصيب الكبير لا غير، ويذكر في أن نصيب الصغار صلو مالا بالعمار".

<sup>(</sup>۱) وفي م: 'العلود'.

وإنافتل مرجل عبداك ولأولى لمه فللإصوال بصالع عوا ممدرالاعاق أأماعه أمي حبيفة ومحمد وحمهما الفرفلانه تملك استيعاه القعداص ويرمك لإسفاط بالصفح ، وأما عنف أخ ربو منت و حجه الله ، فالإمام كالوجع ) ، والرجح فيك السلح ، فكذا الإصام؛ لأن قمه بفعًا لعامة المسلمون، وإن أراد أن يكتب في دلك كتار بكتب على برجا ما لاكريا

## الصنح عن دعوى الخطأ في الخداد:

٢٠٣٠ - أفر الشيخ فلي بن محمد بن على الولي الحجر في حال جداؤ إهاره طائعًا أنه كالأنفاض عال الأستنادة عشانا من حمين برا أحجيد الحجاس لكشاح أنه حشابيته للمسي أحمده وهوامر أماه تحميل بموز وكالدأحمد هدا حاصر محلس مذه الفاعوي مشاركا إليه حنته حال عبده والقوهدا عن كبورة بحاري ويواحبها بغير إديه و وقطم حسعة دكوه باللسوسي فسطكا والربه متفسحة معسده هذا على الكسيال ووالا لاياجي مودها، فإنه يسب منه السوال دراً دائمًا ، ولا ينتصو ، والعسق عليه وحلان من حسداق الجراحين للعرونين بعيمال حراحي عالم ؤوال المقسم الوصيوف فيمه عالي مسيل فكعال والدوام بهذا الخناده ودارنت مذه الجدره في محلم بالفضاد بكورة المغاون من عدالله عن عسه دعت اقبه طائعًا بالخسان الموصوف تسه حتى وجيب ألدية الكاملة في ماله دون عاقك ، و كان يطاله بأدامها إليه البغيسيا لابيه الصغير البسير عبه بولاية الأموف وكان هذا مندعي علياء مقراء للخدي مكراً بوال هذه اللفعة الموسر فقاتيه بصعله هذاه وطالب الخصيرمة ينهساني ذبك ويأحبر جمعاصه مزحداق الختاري والخبراجين وهم فيلان وفيلان وفيلان فأندمننا البفيعل لايؤتر في إراقة هده المفيدي ولا يجور صافة روال مده النفعة إلى هذا القبل ، فكات المبيحة ، والبطر في حق مثا الصبب في الصالحة على هذه الدعوى، فسنالج والدالصخير هذا برلابة الأبوة على هذه اللاعوى التي كالنت لهذا الصحير على هذا المدني عليه على مانتي درهو من النفرة الخالفية مرزن مسمة فساحة صحيحات وقبل عندان هذه ذب منه قبولا مرحيحات ونفداله مدل المدلحاء فقاضه مبدلها الصيعار قبطنا صحيحاء والمريش لهذه الصعدر علي هنجان

عقابعة هذا الصلح دعوى، والاخصومة، وصدقه عثمان في هذا حظابًا بتأريخ كذا -و هذا عبيه .

## الصلح عن دعوى بيع الوفاء وقع بسمر فند، فرفع في المظالم:

٢٠٣١ - هذا ما شهد عليه الشهود السمون أخر هذا الكتاب شهدوا جميعًا أن علانًا ادعى في انظائم السلطانية على جهة الرَّاقعة أن جميع الضيعة المُتتمنة على ١٤٥ بقرية كما من قرى مسمر قند ملكه وحلقه علك بات، وإنه باع ذلك تضرورة وفيعت، وحاجة مست إلى بيحه من ملان بكذا على حهه الوفاء والرثيقة بالدين كما هو العرف والرسم بن أهل مسرفنك لاعلى جهة المنات والحقيقة، وإنه انشراها منابع، ووقع التقابض بينهماء وأقراهما للشتري بذلك طائماء وراعده أبه متى نقد متل هذا الذمورة واستردمنه جميع ماوقع عليه عقدة هذ البيع يردرعيه بدأخدوت من غيرانز عاولا هفاع، وصمع الوقاء له يقلك صحافً صحيحًا حائزًا مازمًا في الشوع، وإنه أثبت هذا البيم على جهة الوفاء، وإفرار هذا المُشترى به سينة عادلة أقامه عند الفاضي فلان أيام قضاءه بكورة كذاء وجري منه الحكم به شبوت هذا الإقراد بالوفء وسبجله بشرائطه . ورفع دلك إلى فأضي القاضاة قالال ، فأدف ، بكر الطعر وفضى بصحبة قضاء دلك الفاضيء وإنه قد تقد مثل هذا النمن، وطلب منه أخذه، ورد هذا المبيع عليه، قامتنع جرواً وظلمًا، وقد قطع من هذا للحدود أشجارًا، وأتلفها فيمنها كدا، فأجاب هذا المدعى عليه في هذه المفالم أن حذه الضيعة كمها ملكه وحقه بشراءه إياها من هذا المدعى عني وجده المبتات والحبفيفية دون الوفاء والوتيقية وقد تصيرف فيها تصرف الملاك. وأحدث ما تماه فيهامل الأمية والأغراس، وليمل طليه أخذ هذا الثمر ورد هذا المبعاد وطالت الحصومة فيما ينهماء فترسط التوسطون فيما ينهماء وندبوهما إلى الصلحة مصالحه على أن يدفع هذا البائع إلى هذا المشتري كفا درهماً ، و ردهدا المشترى هذه الضبحة كلها محدودها وحفزتها كلهاء وكذا وكذا على أن أبرأ هدا اليائم هذا المنتري عن دعواد استهلاك أضجارها، وبعض أشياءها، وعلى أن يترك هذا للشتري جميع ذلك عني هذا البنائع من غير أن يطالبه بشيء من سكتاها وأغراسها، فغيل منه هذا الصدير

مشافهة وقبض هذا النشري حميم هذه الدراهم المسدة فيبدل هدا الصلح وصمي ولبه جميع هذه الضيعة، وأقر أنها له درته ودون سائر الناس أجمعين، وأن هذه الباتع أحنى بذلك تنعاء وأمه لبرأه عن كل دعناويه ، والبائم أيضًا أمرأه عن كل دعفويم، وكل دعوى يدعيه أحدمهما عبلي صناحيه في شيء من هذاء فهو باطن مردود - والله أعلم . .

# القصل الثالث والعشرون في البراءات

#### البراءة عن كل مالي كالأبه صلك:

٣٠٣٢٠ كان أو «نبغة وحمه الله وآصحابه والشمني و هلال الرازي وحمهم النه سندوو لا كتاب البراءة هذا كتاب لفلال ابن فلال وهو الذي عليه الذين من ملال في فلال وهو الذي عليه الذين من ملال في فلال وهو الذي عليه الذين من ملال في الملان ، وهو الذي عليه الذين و وكان أبو ويد فلال ، وهو الذي يكتب عقد ما شهد عنيه الشهود المسون في هذا الكتاب شهدوا أن فلال اس فلال يعتبي الذي له الدين أهو عندهم أنه كنال على هذا الكتاب شهدوا أن فلال اس يكتب : هما براهة لفلال في المناخ و المناخ والمناخ ما شهد إلى قولنا إنه كان له عني فلال والمناخ المناخ والمناخ ما شهد إلى قولنا إنه كان له بيا أنه كان والمناخ المناخ والمناخ الله عنه براهة قبض واستيعاء وقم بين له عليه دعوى بهذا المسب، وإنه مني الده يبت و ولا يحلف له حصم ، وخصمه من ذلك برى و فهو في دهواه مبطل لا تسمع له يبت ، ولا يحلف له حصم ، وخصمه من ذلك برى و الفي حل وسعة مه في الدنيا و الآخرة ، وإنه كان ف بها صدى وقد تمطل ذلك بهدا المناه و الإيراء ، وكان صاع ، ولم يعس يده إليه حتى يرده عليه ، فستر أحرج هذا الفراء ، وكان صاع ، ولم تعلى أخده ، وعادة منا الفراء في ذلك كله المسك ، ويه و مطل لا حجة له فيه ، ولا تعلى دان به حتى يرده عليه ، فستر أحرج هذا الفراء ، وكان فسهو ، وكان فسهو ، وكان مناع ، ولم تعلى الذين الهو ، وصدقة منا الفراء في ذلك كله المسك ، ويه و معلل لا حجة له فيه ، ولا تعلى له به ، وصدقة منا الفراء في ذلك كله مشاههة ، وأشهد على أنفسهما إلى أخره ، وعلى مذا وقين الهو .

#### البراءة عن سفتجة واردة:

٢٠٣٢٣ - هذا ما شهد إلى تولدة. إن فلالاً أورد على فلان تتاب سفتجة من فلان بكفة درهك ، وأنه قبل منه الكتاب، وضمين له المال، وأنه قبض من دلك كله بيضاء، إياه ذلك قبضًا صحيحًا، وضمي له كل درك يشركه من قبل فلان صاحب لكتاب على أن يخلصه من دعواه، أو يردعنه ما فيصه منه صمانًا صحيحًا، وأشهدا على أنفسهمًا بقلك إلى أغره.

### براءة جامعة بين رجلين بيتهما أخذ وإعطاء:

9 ٣٣٤ ٢- هذا ما شهد إلى قولنا: إنه كان حرى بينه وبين فلان معاملات وأخذ وإعطاء من أشرية ربيوع، وحوالات وكفالات وإجارات وو دائع ومضاربات ومعاقم ودبين بصكاك وغير صكاك، مرعون وغير مرعون، وضعائات وأمانات، وأشياء غير فلك من وجوء مختلفة وأسباب غشى، وإنه حاسبه محاسبة بحقها وصدقها، وإنه قيض منه ذلك كله منه جميع ما وجب له عليه فضاء إياه بتمامه فيضًا صحيحًا نامًا وافياً بدفع منه ذلك كله إليه، وبرئ إليه منه براءة قبض واستيفاء، فلم بين له قبله، ولا عنده، ولا عنيه، ولا طبيعه ولا طبيعه ولا طبيعه ولا طبيعه ولا طبيعه ولا سبب من الوجوء، ولا سبب من الوجوء، ولا سبب من الوجوء، ولا سبب من

هان كانت براه بغير قبض لم يكت الفيص، نكن يكتب بعد قوله محاسبة بحقها وصدقها، فأبر أدمن ذلك إبراء صحيحًا جائرًا نامًا وافيًا قاطعًا للدعاوى، والحصومات بعد معرفة جميع دلك شيئًا فشيئًا، ولم يبق عليه شيء من ذلك خفيًا وباقيًا على ما مرًا، فين يقى عليه فيهًا كان أو دينًا

#### الإبراء المطلق:

٩٠٣٠٥ - أقر فلان ابن فلان أنه أبرأ فلان ابن فلان التعلامي عن كل خصومة كالت له فلمه ، وعليه مالية وغير مائية إبراء صحيحاً قاطعاً للخصومات كذها، وثم يبنى أنه هليها بعد هذا الإبراء لا دعوى، ولا حصومة ، لا قبل، ولاكثير، ولا قديم، ولا حديث، لا في التصافحات ولا في التعلق ولا في المحدود، ولا في المغلق عليه المعالمة ، لا في الحدود، ولا في شرى ينطقن عليه اسم الملك، والذل بوجه من الرجود، وسبب من الأسائب إبراء صحيحاً، وصدقه المغرلة هذا حطاً. ويتم

الكياب.

ا ۱۳۳۱ رجل و كل وجلا عبداً بغير حق، ففضى عليه، فادعى و وقة المضروب عبده الدينة من أبراته عن دعواهم يكتب التر فلان و دلان و دلان و فلان أولاد فلان في حال جبال فراهم طالعين الهم أبرؤوا علان الن علال عن كل دعوى وخلصومة كالت لهم عمد و فله حصوصاً عن دعوى منة الأب، عالهم كالرة لدعون عليه أن ضرب أباهم فلانا عسال بالوكز ، ومات من وكز ، ، ووجب عليهم الفية لأبهم ، وصارت ميراك قهم ، واله كنا مكود فدعواهم هذه فيه الدهاوى وعن حصيح الدهاوى والخصومات كنها إيراء صحيحاً ، وإنه قبل منهم هذه الإلهاء فيولا صحيحاً ، ويتم اكتاب

قبال كناء المدعى عليه يدعى عنى ورئة هذا المت ألهم أخسروه أأبسب هذا لمدعى مغير حق تم أيرأهم عن دعواه هذه قباه ، يكسب أقر فلان الفلاني في حال جواز بقراره طائماً أنه أبرأ أولاد فلان الفلاني، وهم علان وفلان وفلان عن دعواه فيلهم أنهم أخسروه بغير حق بحرد دعواه مبه ، ودنك مأنهم كانو إيامون عليه أنه صرب أناهم عسداً بالوكر بعير حق ، وأن أباهم مات مسبب ذلك ، وأنه وجبت ديه عنهه ، وممارت ميراتًا بنهم وجبت ديه عنهه ، وممارت ميراتًا بنهم عن دعواهم هذه فيله ، وأحسره ، بأصحاب السلطان دراهم كثيرة بإحمالهم وغيرها، فأبراهم عن هذه الدعوى إيراه صحيحاً ، وأنهم أنبراهم عن هذه الدعوى إيراه صحيحاً ، وأنهم أنبراهم عن هذه الدعوى

#### براءة غويم في تركة:

1-۳۲۷ مقدًا ما شهد إلى قوسان إنه كنان له على فلان كمنا، وإنه نوعي، وحلف من الورية وبلانًا بوفلانًا لا وارث له غيرهم. وإن فيلانًا من حملة مؤلاء قصى ولانًا هذا المال ليوجع به عن تركة أبيه، وإنه افتضى سه جميع هذا المال، واستوفاء بتمامه، وهو كنه يقمع فلان ديك إليه فيضًا عن والله فلان برجع في تركه، وإنه صدم له كل درك بدرته بهذه السبب من قبله، وسبب على أن يختصه، أو يرد عبه سايلزم الحكم برده مماقيص،

الراجكة فرطاء وكاري سار أحذري

و لم يبقى له هى تركة قلاد دعوى، ويتم الكتاب، فلو صالحه هذا الوارث على خيمهمانة درهم، والدين ألف، لم يرجع في التركة إلا بخمهمانة، وإن صاحه على عرض قيمته خمهمهانة كنان له أن يرجع بالألف إذا شرط الرحوع بالأنف، وإن أدى نظوعًا، أو لم يقل: شبئًا، ثم قال: ادبت؛ لأرجع لم يصدق وهو متيرع.

وفي قبض الغريم من الموصى، والموصى أهاه من الشركية؛ بكتب كسا يكتب في الفصل الأول من الميراءات.

### الإبراء عن دم العدم:

۳۳۲۸ - هذا ما شهد إلى فولتا: إن قلانًا ادعى أنه قتل اسه عمدًا بحديدة ظلمًا، ورجب له عليه القود، ولم يخلف وارثًا غيره، ثم إنه مناعته، وأبرأه عن دم إمه فلان، وعا وجب عليه بقتله إياء، فلا حق له عليه، والا فيله بسب ذلك، ولا دعوى، والاطلبة بوجه من الرجوه وسبب من الأسباب، فعني ادعى عليه إلى أخره.

وفي الحطأ يكتب. قتله خطأ لم يتحسد بذلك، فوجب له عليه، وعلى عاقلته الديه، وتم يخلف وارثًا عبره، ثم إنه عصاعته، وعن عافلته إلى أخره، وفيسا دون النفس قطع بده، فقاعيته، شيخ رأسه، ووجب عليه كفا، فعفا عنه، وأبرأه عن الواجب هليه، وهي فطع السرقة لا يذكر العفو، لكن يقول: ادعى عليه أنه سرق من حرزه كفة كذا درهما أو كذا فيمته كفا، موجب عليه كدا، ثم ذكر أنه كنان أذن له في الدحول مي داره، فلم يلزمه به قطع اليد، أو يكتب: أنه أقر أنه كنان الهمه بذلك باطان، ولم يكل سرق عنه شبئًا، وهو بري، تما إدعى قبله، فعني ادعى إلى أحره.

#### البراءة عن المدعوى في محدود:

۲۰۳۹ على مذاما أفر به فلان أنه كان له دعوى عبل فلان في حميم الصبعة المشتملة على كد ، ويبيز مواضعها و حده نعال ثم نقول : إنها بحدوه و حقوفها كلها ملكه وسقه، ومي يدعلان بعير حق، وربه عليه المسليمه إليه بحق هذه الدعوى، فم إنه أبرأ، عن جميع هذه الدعوى في عده الشبيعة بعيها، فلم يبقّ ته بعد هذا الإبراء حق عي كل ضبعة ولا حصومة، وإنه لو ادعى هو أو و حد عن يقوم مقامه إلى أحره، ويشم الكتاب

# القصل الرابع والعشوون في الرهن

\* ١٩٣٣- أقر فلان طائمًا من حال صبحته ، وشات عقله ، وجواد أمره لا علقه به علمه أقرار أن الثلاث عليه ، وفي ذمته كذا درها قد ما حالا ، أو لس كذا الشراء أو علمه ، أو ودره أسستهلكان أو ضمال إثلاف كذا أو من حو لة فلان ، أو كان الله من الإلا و ودره أسستهلكان أو ضمال إثلاف كذا أو من حو لة فلان ، أو ويحدها بحدودها وحفوفها كنها بعثا الطالب جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدها بحدودها وحفوفها كنها بعثا صحيحاً مقبوضاً الحيزاً منز ثال دميها وليم المنافقة وأشهر مناه محبوسة بعدة هذا لا سبيل لهذا الراهز إلى افتكاكه ما بقي عليه شيء من هذا الدين ، وصدق هذا القر أن وكان كله عدا الراهز عن وكان كله عدا المن وكان أن فيه جعله وكبلا أو أمياً في يبعه بكتب عدا القبض على أن المراهز هذا الراهز هذا الراهز هذا الراهز هذا الراهز هذا الراهز هذا الراهز هذا الله المناه منه بأى ثمن شاء وبأحد فيده قصاء لذبه إن كان مثل دينه ويا كان فيه فض على هذا الدين برده على وبأحد فيده قصاء لذبه إن كان مثل دينه ويا كان فيه فض على هذا الدين وما مؤا الدين كان ذلك دينًا كه على هذا الراهز عالى حال مثاله به .

فإن كال جعن ببعد إلى مبر الرئيس لتب اعلى أن فلان الل قالان و كناه في بده ، أو بقول أن ملان الل قالان و كناه في بده ، أو بقول أو بقول أخر من على بد هذا الونهي ، فإن كان فيه تعلى بد هذا الونهي، فإن كان فيه شرح جعل أرض على بد عدا الونهي، وهذا المربين عدا كتبت بعد قولت، هذا الرهن على يد فلان ابن فالان يكون عدالا لهم أميناً في قدمت وقاد نعم هذا الرهن على يد فلان ابن فالان يكون عدالا لهم أميناً في قدمت وقاد معم هذا الرهن على يد فلان ابن فالان يكون عدالا لهم أميناً في قدمت وقاد ومنازع برضا من هذا الرهن بلى هذا العدل، وقد هذه بنسليمه بابد فاد في عن كن منتج ومنازع برضا من هذا الرئين، وهو عدل بيسهم أمين في فالك، وإذ كان فيه شرط بع المدل كتب هها، وحداله أميناً في بعد غرة شهر كان.

وفى الدين المؤجر بكتب ههذا عند منحل الأجن: على أن يبيح ذلك، ويضيض أنت، ويدفع إلى فلان ذلك قضاء لدينه <sup>(1)</sup>، فإن كان فيه فضل رد، على عدا الموكل، وإن كان فيه نقصان، فيفية الدين على هذا الرهن على حالها بطاليه ببذا هذا المرئين.

## كتاب وهن الذار بالدين على سبيل الاختصار:

۱۳۳۱ - رهن فلان فلانًا جميع داره التي هي في موضع كذا، ويحدها، رهنه هذه الدار مصدودها وحفوفها بكذا درهمًا، كانت كهذا المرتبن على مذا الراهن حكّ واجهًا ردينًا لازمًا بسبب صحيح رهنًا جائزًا تاهذًا لا فساد فيه، ولا خيار، ويذكر القبض والارتهان.

كتاب من جالب الرئين في هذا: هذا ما ارئين ملان من قلان جميع داره إلى قولنا: بدين كان لهذا الرئين على هذا الراهن، وهو كذا درهماً ديناً صحيحاً جائزاً فافذاً إلى احرم، فإن كان فيه الإثن بالانتفاع كتبت: وقد أذن هذا الراهن لهذا الرئين أن يسكن هذه الدار بنفسه و وسكنها من شاه ، وينتفع بها على ما أحب من غير شرط كان في منا الرهن وأياح له ذلك على أنه كلما نهاه عن الانتفاع بها على ما وصف قيه ، فهو مأون نه ني ذلك إن المستقبلا ما لم يقض هذا الراهن هذا الدين ، وقبل هذا الرئين

٢٠٣٣ - الإتراز بر من متقول أقر فلان طائمًا أنه ومن عند فلان كذا صفته كذا ، وقيمته كذا ما وجب له عليه من الدين ، وهو كذا وهذا مقبوضًا صديحًا على أن يحفظ الرمن هذا الرتهن بنفسه ، وجن بثق به من حياله ، ويحبسه بدينه ، ولا يستحمله ، ولا يخرجه من بلده ولا يستحمله ، ولا أو ضيع شبئًا من ذلك ، فعليه ضمان ذلك ، ويسقط من دينه بقدر ذلك ، وصدقه هذا الرئين في ذلك كنه تصديقًا صحيحًا ، ويتم الكتاب -والله أعلم - .

<sup>(</sup>١) وفي ظ: الديداً.

# الفصل الخامس والعشرون في المزارعة والمعاملة

٦٠٣٣ - إذ المنع الأراض ميارعة والبدر من قبل مساحي الأراض عيما، يكتب عندا مدوم الدوني المراحة والبدر من قبل مساحيا الأراض عيما، يكتب عندا مدوم الدونية والمنازعين والال الحرادة التراحة ذكر النافع عدا لتها ملكه وحقه المدودة التراحة وهر المنازعية بينماء مساحة المزراعة ذكر النافع عدا لتها ملكه وحقه وحدوقها، ومراحة عدا لتي عبر الهامن حقرفها وهراً معها معينه، وولك كر حنفة سقية حيدة بيصاء منهة، وهو كما نفيراً بالمعيز الذي يعرف لكنه للاث مديم عنو لبات أونها يوره كذا من شهر كناء وأخرها يوم المامن عهر المامن المنازعة المحبحة الاصد عيما، والا منازم والا موامن فهم المنازعية والا والموامن والموامن والموامن المنازع المنازع المنازعية المنازعية والمنازعية والمنازعية والمنازعية والمنازعية والمنازعية والمنازعية والمنازعية والمنازعية والمنازعية والمنازع عدد المنازعية والمنازع عدد المنازعية والمنازعية والمنازعية والمنازع عدد المنازع عدد المنازعة من عدد الداخرة المنازعة المنازعة المنازعة المنازعة والمنازعة والمنازعة والمنازعة والمنازعة والمنازعة والمنازعة والمنازعة المنازعة والمنازعة المنازعة والمنازعة والمنازة والمنازعة والمنازة والمنازعة المنازعة والمنازعة وا

وإن أراد أن يصير العقد مجمعًا بلحق تأخره حكم الحاكم، فيكتب: وحكم قاضي من فضاة المسلمين عميحة هذه المرارعة بعد حصومة معتبرة وقعت بينهما، وأشهدا على أنسهما، ويثم لكنات

وإلغا ذكرة النان في الوليقة الأنهما و سكنا عنه، فهو لصاحب البدر، وإذا شرطاه يبتهما ، فعلى النبر لد في طاهر الوواية عن ألى يوسف رحمه الله، وروى الطحاري دلك عن محمد رحمه الله أيضًا - ألهم، إذا سكنا عنه، فسند العقد، وعلى هذا أو دهم علمه أرضاً كدامينة على أن يعرس فيها شابطاله من الأشجار، وما خرج، فهو ينهمها نصير. جاز، وكان الشج و النمر كله دنهما نصفن، وعلى مذا لو دفع الأرض على أدينوس فيها الأشجار على أن ما أحرج الله تعالى من النسر، فهو بنهما بصفان حاله والعوس أنما لوس والتامورية بهما تصاعين، والإسمان الدوفيت، وحدث منى الدفاء بهذه بعلم

وإن الم يكن السفار عبيدًا، وان أي إلى العافع كا دين على هذا أوج الها واله الحقوق، والم يكن السفار عبيدًا، وان أي إلى العافع إلى دا بالطقوق، والم يكن العبقاء من كنت المرزعها هذا الملفوع إليه ما الدالها، العلوم ويقر هذا المعافع من عنف للشداء والصيف، والا يدكر قبض البغر عند قبض الأرض، وإن كان أنها وعبدًا من قبل الزارع كابت اعلى أن يروعها هذا المنه وع الإم الأرض مدر نفسه وهو كل حملة شفية بعداء طبقة ميدة، وهو كذا كد قفواً بقفر كان ولا يدكر قبض الميدومة في المائم وإلا يدكر قبض الميدومة في الأرض أن كان المدر غير من الوائران فيه إلى المائم المدرك في حدًا يكون واجعاً إليهما، فإن الأرض لو استحقت قبل يمن الروع كان الإالى المدرك في حدًا يكون واجعاً إليهما، فإن الأرض لو استحقت قبل يمن الروع كان الإالى فيمنة أصمن المدافع وإن المائم في المدافع وإن المنافع وإن المنافع وإن المنافع وإن المنافع ويراث استحق الزاع دون الأرض وكان المنافع ويراث استحق الزاع دون الأرض وكان المنافع ويراث استحق الزاع دون الأرض وكان المنافع ويراث استحق الزاع ودون الأرض وكان المنافع ويراث المنافع والمنافع ويراث المنافع ويراث

٣٠٣٢٤ - (ذا كالت الأرضى دين رحالي دفع أحدهما بصيب مبهمة مراوعة إلى شريكة والبدر من قبل المرامع ويك دين وحلي دفع المرامع والبدر من قبل المرامع ويكث من هما ما دفع والبدر بها ألى شريكة فلا المنطقة المسلم حصية من الأرض البيضة الصاحبة ويعو سهم من سهمين وهو المنصف مشاعاً بينهما ومضوعه كذا على مهر كذا بعدود هذا المسلم شهر كذا من منذة كدا على المرامع صحيحة شهراً موالية أولها عرة شهر كذا و أخرها صلح شهر كذا من منذة كدا مرارمة صحيحة على أن يروع دلك بدلره و فقفته ويفره وأدواته و أحراءه وأعو نه وفعا أحرح الله نعالى من شيء الهو كله حده وتنه بينهما أكالاً للند المرامع، وثلثه بلد عبه وضم الكتاب.

رهدا بمؤلم إجارة تصعب تماكم متها من سريكه، ولا يجوز في هذا أن يكون البشر من حهه الدار، ولو فعم ذلك، فزر سهة، فالحارج كنه لصاحب طيفر، وحليم أجر مثل لحمل؛ لأبه استأخر شريكه في الارهو ؛ ليعمل في أرض مشتركه بينهما، وعلى هذا من استأجر أربث من أخر سنه بقراهيره تبودهها إلى المؤاخر مزادعه ، وإن كان اللذر من المؤاجر للمربجزي وإل كالرامر المستأحون حازل

### دفع الكوم معامنة:

٢٠٣٣٥ - بكاب: هذا ما دفع فيلان وهو منالك الكرم إلى فيلان الفيلاني وهو الكديور دفع إليه على سبيل العاملة جسيع الأشجار المتمرة الزراجين والفضيان الذاامة البراح مام الكرم لمحمط البشيء وسكوا للوضع والحدود فالويقول الدمم إلياه محاطة الشحار فبلا الكرم وقصياته ورراحيه مدة بلاث سنون متااليات أرابها غره شهوا تدااعلي أذرنوم فلبها عدا الدفوع إلبه سفيهام ويحفظها وبتعاهدها وكسح الكروم وتنقمة وتهذبت الأضحاراء هوامحناح إليه وتهذيب وراحيته وقصياته وإقامتها عي أوانها وإباسيا عي وقت الأنابة وتشرها وتعطيها في بصوبها من ضرر البرد وعيره، وكشمها في وقت الكشف والإبانة . وصرت دعائمها بطرقها إلى طريق العامة على أن يكون الخارج منها الى كان وقت حروج بينهما على كذا سهمًا معاملة صحيحة على قول من يري جوا. عفدة هذه العاملة من الأنمة السلف الحمهوالله ، وقيص المنفوع إليه هذا جميع بالنبث معاملة فيه فيضًا صحيحًا بعد قوله منه عقدة هذه الداملة في لا فينجيحًا وتفر فاطائمين

وقد جيرات العادة في، ماديا من أهل الزمان خصيوهيًّا في منده أنه إدا أصر الله، في دحية مو المواحي، وتويكو الصاحب الأرض مسيل إلى سقى أرجيه في أوقاده، حاجة ، فيد فحوق أواصيهم إلى ذي سلطانا يقدر على سقيها في وقت احاجة الي المسقىء ويبيهون له نسفًا من الخبارج وحيشر كومه فيده فردا اواد الكانب أن يكتب هفا الصلاب فيكتب على هذا الوجه العداما دفع فلان وهو صباحت الأراضي إلى المسمى فلان ، وهو وكبل لأمير فلان ، ومحتجده في أسبابه جميع الصيعة التي ذكر الفاقع ما. أتها ملكه وحقه وفي ينبه وهو حمسمانه ويرة أرضى موضعها في أرض فريه كذا من فري

تحاري أو كدرة فلان، ويذكر حدوده بتمامها، له يقول. بحدودها وحقوفها ومرافقها التراهي لهامي مفوقها كذاسة مترالية أولها عرة شهر كذامزاه عة صحيحة خالية عزا حميم الشروط الفاسد، على أن يزرعها هذا المدفوع إبه للأمير فلان هذا ما ساله من عنلات الشتاء والصيف والربيع والخريف يتفسه وأعواله وأحواءه بيطره وبغرها ويسمل في ذلك كنه مرأمه ، مقوم على الزرع الذي فلهو منصمه وأحرامه وأعواك تنا لابدله من السميء والحفظ عمي أي يكون الخارع من ذلك كله بين حقا الدافع وبين الأمير فلان على أربعية أسبهم سبهم واحد منيت وهو الربع لهما الدافع، وتلاثة أسبهم سهاء وهو ثلاثة أرباعها للأمير فلانا هذاء وأن الدفوع إليه هذا قبل منه عقده هذه الرازعة فبها للأميس فلان هذا المائشر الطاللة كورة فرم فهو لا مسجيحًا العرام، وتركياه إياه بداك كانف وقرض الم ماليت مرازعته فيه فيصاً صحيحاء ويتم لكتاب إلى أخره، وينبعي للكاتب هذا الذكرا أفي صكين أحدهما الشافع، والأخراء للمدوع إليه، وعلى هذا القيدس - ئافىـ -

وفي الرزع الدابت والتمم الأخلف الذي ليريده عطمه ووالرطبة النوالم بشه مطمها ويكتب حميم الزرع النابت الذي فوانقل لمأأأ يسبلء واحميع الرطبة الني لم بت عطمها، وجسم ثمر الأسجار التي تموت عطمها وقد طلعت، تم يذكر في الرطبة والرزاء، فما أحرام لله معالى من ذلك شيقًا، فهو بينهما لصفين، ويذكر عن لتعراء فهذه فتمار بيترما مصفين ولاي هناك يحاسف باليس توجوف وههنا يمطم الموحود

فود دفع الأشحار معاملة، وهي ليست تفلقية، بن بيهما مراوم كتب: دفد إليه جمايع الأشاجار بالثمرة المتفرقه بأصولها من الأرضين بالوطرة ها بعداء مراشهما جميعا حميع ذلك و ونظرهما إليهماء ووؤشهما حموها حميم ما وقعت عليه عقدة هذه العاملة بحدودها وحقوقها كلهاء وبنم لكتاب علىءا مر

٣٣٣٦ ٣- ورزا وقع ضيعة إلى أحر معاملة ومزاراءة هذا ما دفع فلان ولى فلان دفع إايه جميع الضيعة المستملة على الخروم والأشحار المعرة زالرارع الضاحية معاملة

<sup>(</sup>١) هذا في طاوم. وكان في الأصواء ف المدكور

<sup>(1)</sup> هكله مي طامع، والمادي الأصل. البرالسنال.

ومرارعة في عقدير منفرقين في مجلسين محتفقين نيست إحدى المقدتين ملي وطة في الأخرى ولا ملحقة بهاء وهفه الضيعة موضعها في فرية كداهن فري كورة كدا دمع إليه أولا حميم ما فيها من الكروم والاشحار والتمار معاطلة خمس سنين متواتبة أوثها عرة شهر كذاء وأخرها سلخ شهر كذامن سنة كدا معاملة صحيحة بالنصف تبقوع عليهاء ويدكر غوائط للعاملة بنفسه ووعن أحباس أحراءه وأعوامه وقيص دلك كله مواحدا الغنافع بتسليمه ولك كله إليه فارغًا عن كل مامع ومتارى، ثم وفع إنَّيه هذا الادفع المسعى عبه جمسيم ما فيسها من المزارع في عشدة أحرى في محلس أخر مزاوعة في هذه الخمس سنين على أديزرع أرصيها ببذره منابداته من علة الشنباء والصيف، ويذكر شرائط الذارعة، ويذكر القبص والنفرق، تمريكتيس: فما أدرك كما واحد سيسا في ذلك كله س درك، فعل كا واحد مبيحاً نسابو ما يجب لصاحبه عليه، ويتو الكتاب، ولو طالة النسخين كنيها وبدأ في حجة هذا بإقرار ذلك وفي حجة ذلك بإقرار هذا -رات أعلم-.

# القصل السادس والعشرون في المضاربة

1979 - ذكر محمد و صدائة في كتاب الشروط و فا أراد رب المال أن بكتب كتاب الشروط و فا أراد رب المال أن بكتب كتاب من فلات إلى فلات يعني المضارف العلالة يعني رب المال أنك دمعت إلى كفا درهما وزن سيمة لأسمل به مضاربة أشتري بها و وأمح بالفد و أشعل في ذلك من شيء و فلك و أن معارز فني الله تعالى في ذلك من شيء و فلك من المعارف و في مدالته في معارفة عاسميا في هذا الكتاب من المشروط .

والمنافرون من أهل الشروط اختارها في كنابة هذا الكتاب عدا ما دنع فلان إلى خلان، ورادوا فيه اللباء على ما ذكره محمد رحمه الله بعضها لا بدعته وبعضها مه بد. فكتبوا احتاما ديم فلان إلى فلان دفع الله درهم يعينها، ويبير النوع والصفة والفدر، يجاهذا القادوع إليه، فيشموي بها، ويبيع ما بدا له، ويتحر بها ما أرى من أنواع بها هذا القادوع إليه، فيشموي بها، ويبيع ما بدا له، ويتحر بها من أحب، ويحلطها بمال منه ويحل من أحب، ويلادي بها، ويبيع مقد أو نسيتة، وسافر بها إن أحب في بر، أو في يحر، أو دار إسلام، أو دار حرب، وينفي بها على نقسه به سافر به إن أحب في بر، أو في بعسمى عصيم ذلك يرأمه على أن ما زرق الله تعالى في ذلك من ربح ١٠ هو بهر ما بصماد، وما كان في ذلك من وضيعة أو نبعة أو خسران، فهو على رسا المال، تم يذكر القيضى وصمان الدراء والإشهاد، ويتم الكناب

والعلم بأديبيان حنس مال المضاربة وتوعيه وحيفته وقدره أمر لا بدمنه لصبحة المضاربة والأن المنصود من عقد المساربة الرسح، والرسح لا يظهر إلا يعد تحصيل رأس

<sup>(</sup>١٤) مكمة في فقولهم وكان من الأصل: "في كتاب هما ، وقبضت تبك مضاربة في شهر كذا ا

الرازي فيلابد برا إعلام والهرا المائل ليعتمرا ويعار ولأن عدد وسيع المفسارية بحب عني لمصاوب ردواني القال على رب المال، فلا تدمن إعلام والس المالية البعلم الصدوب أم ما ذا يحول عليه الواقي وبأني قيار بحول طابع الوام

وأماكنابه موادا ببيع ويشتريء ويشجر مباحا وأي من أبواع الشجاره بيس بأمرا الأرماء بالدقنب تاكيفا لتعميد الصدوية، وإن كانتها للصدرية تعورة ألورج فأنها الوع دوي براء وكتابة فولهم ويهضعها إناأحت ويودعهاء وبوكر بمامن مناسيع واربكتري للسها مآمير لارج والأما مضموات منت الإنضاء ووالإيداع والدركيل بمطلق الخصارية وويفا يكت فالك تأكيماً. وكنابة قاله البنتري بياء البير بالبغد والسماة بلاحرز عن أولواس الروفيل وجبه تلمه فإن عناما للمصاوب أنابيه بالسيئة مراضير منزطه واعتدايو أمي البلاء ليم به ذلك ولا مالتم طاء

وكاللة قوله أوبدفعها مصاوعه إلى من أحيمه ويتمرك بها من أحسب ورخافها عال يهيمه وعال من أحب أمر لارم؛ لأن العدارات لا عقلك هالمالأنسناه إلا المتصابص على و ولايكتيل فيه يذكر فياله : معمل فيه برأوك . والتابه فيرأه الريساني بهماك العسم في ي، او معني أو در إندلاه إلى إحره للتحره عنما وي عن أبي يومعه رحمه ته بي أالإنهال أأوافيل فنات للضارب ولمك المناه وفوضي مفد الفيارية واعز أبي بوسف وحريه اللهجراء لأميالي بالأمالي فالملا يمنك فسافرة سال الصدراء إلا بالمصل والشبابة قواها يمغل مهاعمي بمسمره وسنغفر وماديسه لابطاعه للقائضة والادافلك مبيث لتابخون الشوطان وكتابة قولان فيما، زي لله تعالى من ذلك من ديء. فهم منه ما أهر عالا عندا أمر الارماء الأن بدان نصيب اللف رب أنم والرماء وتندية هولم الرما كيان من وضيعة، فهو معلى رب الذن للمن بأن الاراء والأمانات مديه الشراط إنماهو التأكيات والثقالة فمضل للصحارف برأمر المائل أمر لارم والعاأعاتين

٣٣٨ - ٢- قال محمد الحمم فله في الشروط الإهاديم الوصلي مال البنهم مضاربة م وأراده أن يكتب يذبك فيهاأ يكبب كسايكت برادفع مان مسح مصادية خسرأته يكتب دفعت ولي مال الرئيم مضاربه إلى أخروه وإلا نام الأم مال الله ه فسارية كشبت عمد اللغم أهقع مالهابته العمعير مصارفة

قال: الوصي إذا أولد أن يحسل عن مال الصغير مضاوية حال، ويكتب فيه ، هذا ما شهد عليه الشهود المسمون شهدوا أن بلانًا ، وصي دلات تبديم أشهدهم على نفسه أنه قيض من مان دلان كذا وكداد للعس ما مضارة إلى احود.

وزی فیانت انصباریة فی سرع حیاص ویالد خیاص میں فاتات واؤا الم یکن راسیک بالسانوه مید، و دمعها مضاربة إلی غیره، و خلطها بماله سکت عن ذلك اتله، ویک به فی هذا و ژبفتین ارجداهما: ارب اذال، والأخرى: المنصارب

ويرجه التوافي هذه الكتابة على وجه الإقرار من أحدهما، والتعديق من الأخوا. فيكند الرب الذل إقوار الفسارت وتصديق الذا، ويكند للمضارب إقرار رب الذل وتصديق للصارب، وممورتها هذا ما شاهد عليه الشهود السنون أخر هذا الكتاب شهدرة جابها أن بلان امن فلان أقر هندهم، وأشهدهم على إثراره طائف عبر مكره لا ملة به من مرض، ولا غيره تمع صحة إفراره أن فلان ابن فلان الله فلان دم إليه ألف مرمواني أحراما فكرنا في وثيقة الفيارية، تم يكسد: وصدف مذا القرارة في فلك كله وضعة.

#### دفع المضارب إلى غيره مضاربة:

٣٩٣٩ - شهدوا جميعًا أن فلانًا أى للشبارات الآول و فلانًا أى المصارب لتنانى القول و فلانًا أى المصارب لتنانى القول طندون بدأ و فلانًا أو رب المان كان دفع إلى فلان أى الحصارت الاول كانا در هما منطقة به على الوحد الدى هذه المسحنية ، ويكنب دلك الكتاب أنم إلى ملمًا الحصارت الأولى في يلده من أن يتشرى به شبكًا دفع دلك كله ولي ولان أن الضيارات التنانى مصاربة على كنان ويكتب على ما دكرنًا في وميقة الحضارية إلى ولان أخرها.

#### فسخ الضاربة:

۳۰۴۰ عد ما شهد بای قرائد به قلالاً دنج إلى قلائد كما مصارته على شرط کناه و باشم لله حمله شال و وصل هذه المصارب في طلك كاه ما ۱۹۶۵ از آم آواه مسخ هذه المصاربة بعد ما صدار شهر قلال شاأه أو كناه رأس المال كاه او تربح مه كناه عاضد فلان وهر رب المال حميج رأس مائه رهو كاه ، وحصته من آوج وهو الفاه و أشد دارى وهر المصارب حصيته من الربح ، وهو كناه لم يكن شيء من هذا المال ديا على أحمد ولا الأحادين في در المال ويوى الله واحد شهما إلى صاحبه من كار دعوى له ، واضهدوا إلى الحرود

# الفصل السابع والعشرون في الشركات

#### الشركة توحاناه شركة مقت وشركة ملكه

الاتالة أو أكتر في أحرة خاصفه أوطى الحدما الترقة عالى: وهي أن يشيرك التالة أو أكتر في أحرة خاصفه أو بهيد التالة أو أكتر في أحرة خاصفه أو في حدوم التجارات على مال ينهب الويدس بالسرية الوعلى لتعاوت والمال من حطة الاثنان على أن يعدلا أو يعمل الأيعمل الأيعمل المتحدما أو المياملة أو المن المتحدرات المتحدمات المتحدمات الأكتر من المائن والربح مصفن بعد حب الأكتر من المائن والربح عصفن بعدا أو من صاحب الاثن والحرارات ويتحدرات فود الركالة في استيفاه ما يحب بعد مناحده والسرية على المتحدرات فود الركالة في استيفاه ما يحب بعد مناحده والسرية المتحدد المتحدد والسرية بالمتحدة بالمتحدة والسرية المتحدة بالمتحدد المتحدد المتحدد المتحددة والسرية بها معلى الفيالة على المتعلقة مناحدة والسرية بالمتحدد المتحدد المتحدة والسرية بالمتحدد المتحدد المتحدد المتحدد المتحدد المتحدد المتحدة المتحدد المتحددة المتحدد المتحددة المتحددة بالمتحددة المتحددة ا

وليناها مديداً وشنى شدا وسينه و ويعس على واحد سيدا في قليل وكير عدى أن مشربا ويبده مديداً وشنى شدا وسينه و ويعس على واحد سيدا في قليل وكير عدى أن مشربا ويبده مديداً وسنعة كذابات و ويعتمل على واحد سيدا في داخته و الماحد و الموجد و فهو على أن الربح على الماحد و الموجد و الموجد و المحد سيدا وكيلا على صاحبه و ولو مويكي أحد هذا من أهل الكفالة كالعدد والنصلي الموتمع على المناوعة و وصارت عنائه ويسترط أن ينتبط بالفط الماحد والوالد كل عدد والنساء على المحد و الماكل الماكل والمحد الماكل الماكل المحدود المحد على المداوعة و المحدود المحدود

والشائلة : شركة الوجود ، هي الابتشائلة الدان بعير ما أديستوية يوجوه ما ويدود و والوجود هذه والوج يدولها على السواف وقالاهما على الألاث والأوباع و محوطت ، وأبور هذه النبرك عندنا حالات للسائمي رحمه الله ، فإنه لا يجيز هذه الشركة أصلاء ولا يحور اشتر ط التفاوت في الربح مع التساوي في عسال الربح و الا الشراط الساوي في الربح مع النفوت في هر مانا الراح و وجرز أبر يومذ ، وحدة عدد الدينتوك أن يبد فدر والس الذاء فيقولا السع ومنتوي بالفي درهمة لاك إعلام إلى الذا شرط صحة الذركة أن وقد طاع حدة التراكيل أوقاء وهذا يتقسم الوقيل، وهذا يتقسم الوقيل، وهذا يتقسم الوقيل، وفي بلهر الرواة لويشرط الله يصير معلومًا عدد السراء

والواقع الشركة تقبل ، وهي أن ينتراك صالعات على أن ينقاط الأعمال من الدس ويعملا حسيمًا وشيى على أن ما ررقهاما فه تعالى مع نبيء الهو ينهما معمال و فقاء حالو علدت وعد الدرفعي وحمه الله الايعموا ، إذا احدثك عملهما بأن كان أحد صه حياط و الاخر فهما أحار عبد حلاقًا لزعر وحمه الله فنام بنسرط الاقداد لذاته الشهراء الاختلاف وإن نبوط الربع الأحلف الكاتراة الداخر جار عند، و فال

والخامس الدركة البصياد و حنفات واحتنات الراجال والاصطراء والتكدي والتليل أأمر فين غير علوك والمنخه حرا فهذه مركات قامدة، والأحوذ في هذا المحصر والاخراء لإحامة أحر من عمله .

وأساسيكة اللك فهي وعان: شركة صراء وشركة: حيار، فشركة احدرا أن الحالة مالان ترجير حلط لا يكل الامروبيهما حقيقه أو يكل لكن يحرح كاختلاط الحلط بالسمير، أو يا تان ما لا، وشركة الاعتبار : وهي أناء من الداناء بداداً وأو عاداً له و عروضًا، أو عبر دمك ستراء، أو رائه أو بحو ذلك، والشركة التالية

۱۹۱ رنی م العبادة الافالة ۱۹۱ رنی م العبادة الافالة

<sup>(</sup>ف)وم ۾، وڪسي

بالاحتلام أوابا فللط يحابف الشركة الثائنة بالارث والشراء والهمة ووهير ذلت وقإن الشراقة دني تنهت بالخابط أو مالاخترلاط يجرز سع أحدمهم نمسته من شريكته والاججوب من الأحمى إلا يؤفن ضريكه، والنسوكية منش نست بالإرث والشيراء، ومنا مجيري مجراهمان يصور ويعرأها الهما عديدهمها السريك ومرا لاحسي بإذك تعويكما ويعير ودن شريكه . و لا بست التصرف في ضر عصب صاحبه إلا بإدبه . وإنا تست هذه الوجوء ليعلم كانت الوتائق ذلك، فإذا أنَّه النَّان بشير كان في شرَّه علم الصاحبيم من العاسم، وعبلم أحكام كارشركة يعقد على الصيحة وبراعي شرائط دلك.

#### كتاب شركة العنان:

٢٠٣٥ - والتسميل كال يكتريه عله كسباب ما است له عليه فيلان و فيلان. وأب وداما وحميهم أنه كانوا مكتبون هذا مؤاخش كافلان وفلان أمت كرعان نفوي لله تماليء وأداء الأمانة وبدر النصيح مركل واحدمهما لصحمه في السر والعلائية ممركة عنان في حميع أمواد التحارات برأس مثل كل واحد سهما على ما سمي، ووصف في هذا الكناب، فاقترك على أن رأس مال طلاق كالدور أمر مال فلان كالدار أو أحصركم والجداسيما وأمرامال محدال فدوالك كةعمل ماسميء ووصف فاهوملان علي مناهذه بالثناكة الموصورقة فيه شركة عنان منجيحة جائزة لأحساد فيها على الديتجن لهالمن فلطور بأهالهما من ألواء المحاوات ويستأجرا بقامات ويؤجر جميعاً وشميء وبسعا جميما وستي بالنقد والنسينة وويشتريا مايقا نهما حسيماء وعايفا بكار واحد من ما من ذلك على أن يحيطا ديك قال أغسهما من غير مان هذه الشرقة و وعال من أحياس الناس ويدفعا ذلك مصاوية الي من احيا من اللمي، وأحمد كل محد ضعه من الناس، وعلى أن يصعام منا نهماس دلك، ويودعا من ذلك من أحياء وأحب كل واحد منهما من النامر حميف ولمتيء والعلي أن بركلا لغالث جميعًا ، وشني علي من أحساعين الناسء ويسافرا بدلكء واكل واحد مقهمه إلى أي بلك أحبياهن ذار الإسلام و دار الحرب، وندر والنجر بعملات في ذلك جعيجا و متى . وبعمل كل و احد منهما بي ذلك برابه هلي أنا ما وزفيهما الله نعالي أو كل و حد ماممه في ذلت ومن ذلك من ربح وفصل، فهو بيهما على قدر وؤدس الوالهما، وجميع ما سكينا، ووصفنا م هذا الكتاب، فهو على قدر رؤدس أموالهما في ألديهما حسيمًا على هذا الشركة، ونعرفا عن مجمل هذه الشركة تفرق الأله ف والأه ال عن صحه وتراضي منهما بدلك، وأشهدا على السهما حجم من شك السهم أخر حدا الذكر في بوح كد، ويتم الكاب.

وهده ريادة بنحل بها احتياطاه وهي مثل الإشهاد، وقد حمل كي واحد منهما مساحية وكيلا العلم كل حريطة منهما مساحية وكيلا العلم كل حريجياله بمست هذه الشركة، ويضغى حصيح ظلك بالخصومة والمنازعة به مست وغير شاه من المركلاه فإن حفظة المائن كانت. وأحتمرا هدن الدلس، حلطامت وعقدا في والشير عليهما مخلي عالين، وحملاهما في يدفلان في يد أحدهما وهو النصوف، كنت وأحضر هذبي عالين، وحملاهما في يدفلان ومو السويك اشام في واليب عدا الدكار منه واصله وقد غيرة فيه على أن لا يتعمرف في علي في لا يتعمرف في علي كنه ومنه والده ومتورنة.

ويكن كناه عدا معيارة اخرى الوجز، من وهي هذه دهذا ما الشرك فلاك ولا الشرك شركة العدل في هذه الما الشركة العدل في هذه الما الشركة العدل في هذه الما الشركة المسال في هذه الما الشركة الما الشركة شركة العدل في الما الشركة والمسال في المسال والمسال في المسال والمسال في المسال في المسال في المسال المال بالكان عدد عبد العجد الوجيد عبي حال حال والم بعشر فالل وعوال في العيل إلى ها هدار في الشركة وقو أن في العيل إلى المال عبد المناف وهوال في العيل إلى المال وعوال في المعيل المناف المناف المناف والمال المناف المناف المناف المناف والمال المناف المناف والمال المناف المناف والمال المناف الم

وصيعة، فسدالشرط.

والكتابة فيه: حدا ما اشترك فلان وفلان إني قوله . فهما روق الله نطالي في دلك من ربعه فهو بينهم على كذاء وعلى أناما اشترياه، أو أحدهما، أو وكلاه بالتسينة. مهو بينهما نصفين ومارز فهماالة تعالى مزريع ومهو بينهما تصفين ومكذاروي الخصرف عرز أصحاسان

#### شركة المفاوضة:

٣٠٣٤٣ - هذا ما اشترك فلان وفلان إلى قوليا. ك كة عنان بكتب ههنا شركة مفاوضه في كل فليل و كثيره وفي كل صنف من أصنف التجارات برأس مال معاوم لكل واحدمهما وهو عشرة آلاف درهم فطريقية سوداء عنيقة جيدة والجة معدودة، وأحضركن واحد منهما رأس ماله مجسر هذه النبركه، والفقاعلي كون ذلك كله في أبديهما بشريان بها باللفنا والنسينة . ويشتري كل واحد منهما ما رأياه ، ورأى كل واحد مهما من صنوف الأموال بوحوه التحارات، وأذبكسيان مايد لهما من أبواع ولاعتساب، وما بدالكل واحد منهما جديعًا وتستى، ويخلطا ذلك عال من أحيا من الهاس شركة عبال ومفاوصة ، ويؤاجر ويستأجرا بدلك ما أحيا وأحب كل واحد منهما ، وينفحا دلت مضاربة إني من أحب من الناس، ويضعا من دلك ما أحدا، وأحب كل واحد منهما، ويسافرا به جميعًا وشتى إني أي بلند أحياء ويوكيلا بذبك من أحمار ومعالا إذا أحباء وكل وحدمتهما كقبل ضامن عراصاحه بحميم ذلك يؤاخذك لهجبيعة وشنى، فجميع هذا المال في أبديهما ينوليانه، وينصرفان فيه على أن ما ريق الله تعالى مراريح، فهو بينهما نصفين، والوصيعة أيضًا عليهما نصعين، وأشهدا ويتمه على ما مراء ولا يجوز في هذا ذكو الربع على التقاوت، ويلحق بأخرها حكم الحاكم؛ لأن المقاوصة لانحوز عند لشانسي رحمه الله.

ووجه كنابته الرفد حكم حاكم جائز الحكم عدل من حكام السلمين بحوار هده الشركة يحصومة وقمت بئ هابي الشويكين بعدما عملاءمه ورمحاء فتضي بجرارها على شرطها، وبالربع بينهما على ما شرطا؛ لأنه راه جائزة، فقضى لذلك على كل

ه احد مهمة محضرتهما في محلس قضاء؛ بين الساسون . فلا مبيل لأحد على نقصها ، ولا على مغيرها عن وجهها ، وبذكر الإشهام، وينه الكتاب

#### شركة الوجود:

7-7-23 على نفوى الله بدالى وصاعده وأقاد الأمان كا على نفوى الله بدالى وصاعده وأقاد الأمانة وبذل النصيحة كان واحد منهما الصاحبة فى السر والعلائية شركة وسره بأن الده على أنه لبس بواحد ميسا رأس مال فى شركتيسا الموصوعة فى هذ الكتاب، وقد تكون مذه شركة مفاوصة، فى العدن بكب الشركا فى تجارة كذا شركة مفاوصة، وقد تكون تركة مفاوصة، وها بصير فى أبديسا من اشتركا فى تجارة كذا شركة عنان على أن بشبو بابوجوعهما، وبا بصير فى أبديسا من تحديثها وتحديثها ويدس كل واحد مهما فى دبك برأيه بنمسه من دلك، ويوكلان، بعد الإن جميعًا، ويدس كل واحد مهما فى دبك برأيه وسيحان ذلك ويركزه ويوكلان، بعد الأن احديثها على ما يرى، ويوكل كل واحد مهما جع ويسح رفا رأي من الوكلاء على أن تمر ما ستاعال، أو يستاعه كل واحد مهما بع منيد من ذلك، فهو ينهما بصفائه، ويديدة أن وصيمة أن وصيمة أن فهو ينهما بصفال،

وفي المقاوضة منها يكتب: اشتركا شركة مفاوضة في جديع التعمرات على المشتريا برجوهها، وعايد برائي أن بشتريا برجوهها، وعايد برائي أيديه المن تجارتهما بشتريان جميعاً، ويشتري كل واحد منهما و حد منهما في ذلك ما رأى بنصمه روكلاه، ويبعا ذلك مديعاً، ويبيع كل واحد منهما على صابري، ويوكل كل واحد منهما بينع الذك وعا رأى منه وما وأي من الوكلاء على أن تمن ما ينتاعان، أو يساعه كل و حد منهما أو نهما، وكلاههما روكيل كل واحد منهما أو نهما، وكلاههما وتقرقا، وينم منهما في ذلك، فهو يشهما الصفين، ولا يحوز التعاوت في هذا بنهما وتفرقا، وينم داكنات.

<sup>(</sup>۱۷وق م السيمة

#### شركة التقبل:

٣٠٣٥ - هذا ما اشترك عليه فلان وفلان شركة عنان في عمل الخياطة على أن بعملا الدائهما، ويتقبلا هذا العمل من الناس جميعًا وشنى ويستأخرا، ويستأجر كن واحد من الأجراء عاراي في شركتهما، ويعملا حميعًا، ويعمل كل واحد متهما ما احتاجا إليه من أوان عملهما، ويبعا دلك، وما صار في أبديهما من أعمال أبديهما من متاع كفاء ويبيع كل واحد متهما بحاراًي، فما اجتمع في ذلك من فضل، فهو بينهما فصفين، وما كان من وضيعة، فهو كذلك، أشر كا جميعًا بحاصي، ووصف في هذا الكتاب، وعقد إينهما عقد مذه الشركة وتفرقا، ويتم الكتاب - رافة أعلم- .

وعلى هذا القصارة والصباغة ونحو دلك والماوضة في ذلك أد يكون في كل صباغة ، ويكتب: على أن ينفيخ طبداتهما من الأعمال، والنعفة لا نكون في المالي في السمر هي الوجود والتقبل، وفي كل شركه يكتب لكل شريك نسخة، ولا يجوز الشركة إلا بالأثمان، ولا يحوز بالكيلي والورني والعروض، فإن أحبا أد يجوز ومالهما ذلك، وماع كل واحد منهما عنف ماله ينصف مال الأخر، ثم اشتركا، أو حاط كيليه بكيليه، شم اشتركا.

وهذا رجه كتابتهما إذا كان رأس مالهمة كيلياً: هذا ما اشترك فلان وقلان اشتركا شركة عنان على تقوى الله تعالى وأداء الأمانة، ويدل التصبيحة من كل واحد منهما لصاحبه في السر والعلائية على أن رأس مال قلال كر حيطة جيدة سقية بيصاء نفية وهو كفا تفيز بقفير كدا الذي يكال مه في للدة كدا وجلى أن رأس مال فلان كل كذا أيضاً، قاحضر كن واحد منهما وأس ماله المسمى الوصوف في هذا الكتاب وخيطاهما، ثم عقدا عليه هذه الشركة بعد خلطهما إياه بعينه شركة عنان منجيحة جائزة الفلة لا مساد فيها علي أن يبيعا ويشتريا، ويتم عني ما ذكرانا، ولا بجوز الضاوت في هذا.

إذا كان رأس مالهما عروصاً يكتب: هذا ما شهد عليه الشهود السعون أخر هذا الكتاب شهدوا حميماً أن علانًا وفلانًا أزاءا أن يشتركا شركة عنان بالعروص المسماة الوصورة في هذا الكتاب، فكان لفلان كذا كنة تونًا ، ويين جسه ودوعه وصدته وقادر هر عدد وافتان كذا شدا نوسه ويدي حسه ويوحه وصفه وقدره، فدخ كل واحد دنهد عدد نهده هذه مشاهد وهو مديم واحد بي مهدي ان جديمها بحيد تبدت حده هذه نسمي فيه وهو سهم من سهمير مشاها من حميه آياته هذه السماة الوصوفة فيه باعبابها فعدا عدد الياب المسائة الوصوفة فيه باعبابها بيال فرحيت بالمسائة الوصوفة فيه باعبابها بيال فرحيت بالما في محيم ذلك تحتي يعشه و ونعابها حميم ذلك شاهم في الما خرعا عدد الياب المسائة الموسوفة فيه باعبابها والمعالمة من المنابعة على أن واحد منهما حين بنع وسلم بالمسائة عن في المنابعة من دلك في من بالما في بدلكي واحد منهما حين بنع وسلم بالمدون في أن بسببا في دلك في من المنابعة من دلك عن في المنابعة على أن يسببا بحصيم ذلك. ويبيع عبد المنابعة منابعة المنابعة والمنابعة والمنابعة والمنابعة على أن يسببا بحصيم ذلك. ويبيع في الوسيقة الأولى إلى خرفاء وعلى عناله في منابعة بالمنابعة وبحوز في هذا المنابعة منابعة بالمنابعة على النابعة والمنابعة من بكتاب في منابعة المنابعة الأولى إلى خرفاء وعلى عنابة بالمنابة المنابعة منابعة بالمنابعة على النابعة والمنابعة منابعة بالمنابعة والمنابعة على النابعة بالمنابعة منابعة بالمنابعة والمنابعة والمنابعة بالمنابعة بالمن

#### كتاب فسخ الشركة:

\* ۱۹۳۵ مد ما تبهد حيه الشهواة للسندان الرابطة الكتاب شهدوا جميعاً النافراء في ١٠٠٠ عدد ما تبهد حيه الشهواة للسندان الرابطة الكتاب شهدوا جميعاً النافراء في العدد و في العدد و في العدد و أس الذاك كدا و فعدلا كدا و عملاً عدد الله عن العدد و المحموم في العدوسة و كدا فغلاد رأس الذاك كدا و فعدلا كدا و عملاً عدد الله عن العدد كدا و المحموم على المحموم على و جهه حلى و المحموم على و المحموم على و المحموم على و المحموم كل و المحموم على حقيقته المحموم المحموم

إردا أو الديركة مفاوضة ، أو عنان ، والا منان الاحدهما ، فالوح ووي دات ان بستقوض الشريك الذي لا حال له مثل نصيب الشريك الذي الحالات وبعوضة على أخير الشريك الذي الحالات وجوما بسيب هذا المساحد فيكتب معد عوام افراده و ومعود عسر فامه في الرابع وهو الشريك المناسا ان عليه وفي دمته المنابيكة ولان وهو المناكبة وأم الا في ترابب هذا المسكر قدا دينارا ديا الارابا حيف داخيا بسيب قرض صحيح أفر ضهم إياه في ما المسحودة ، ودفعها إليه م والدف تسهيا منه في المناب تصديم المناب المناب المناب المناب كان المناب كان المناب كان المناب كان المناب كان المناب كان المنابع المنابع

حيلة لطيعة من هذه الذركة نظرة الصاحب الدال في يحمل صدر صاحب المالية فق من تصبيب الذي لا صافي له حتى أنهمنا إذا ارادا أن يكون رأس مالهمنا عالله يحمل عصيب صاحب غلل من ما حدمه داليور ، رفصيب الشريك الأخر حددة والسعود وباراه و تكون الربح بشهدا تصفال و والوضيعة على كل واحد منهمة غلار رأس ماله ، ويحمل الاستقراد وبثاراً دينًا على الشريك اللي لا مال له سدد الاستفراض الصحيح

وإن آياد السنوكة في الخيوان وما استه اكار سنو سردادا في صورة دلك رجل له حيسو الدية ورأن آياد السنوية والدي يحصل منها من الاولاد، عالوجه فيه الخامس سهما مشاركا بينسما على السوية، والذي يحصل منها من الاولاد، عالوجه فيه الاسهما مشاركا بينسما على السوية، والذي يحصل منها من الأولاد، عالوجه فيه الاسهما معلسوات ويسلو المحمد إلياء حتى يحتظها ورير عاما، وما يخرج صها يكون سهما على السوية للمدنور و هوجه الكتابة في ذلك أن يكسب إلوار الذي لا سبوال له الكون بيهما فلان ابن فلاد الفلالي في حال حواز وقراره طامة في يديه قدا كنا تشام المناهدة في معدالفرح من ذكر سياتها بكت الفجيسمية في سبه في عالميه من النوائد المتعلقة بها الواد المتعلقة علمها يكود بينها مالي المبوال والدولة والدولة عليها بينها على المهوال والدولة والدولة المتعلقة عليها يكود بينها مالي المبوال والدولة والدولة المناهد عالى المبوال والدولة والدولة المتعلقة عليا يكود بينها عالى المبولة تعليها على المبولة المبالكود بينها عالى المبولة تعليها عالى المبالكود المنها على المبولة المبالكود المنها على المبولة تعليها على المبالكود المنها على المبالكود المنها على المبالكود المنها على المبولة تعليا عالى المبالكود المنها على المبالكود المبالكود

رق دسته لفلاد هما أعني صاحب الخموات كفا ديتاراً دينًا لازمَّا وحقًّا واحبَّا بسبب سيحيح وهوانمن يصفحه البهرات التي ميتراها متدمشاعا كسا اقتضاه الشرعء وتمضها على ما يقتصب الشرع ب قبط صحيحًا، وصدته فلال هذا فيه حمايًا، ويتم لكتاب

## القصيل المشامن والعشرون في المقاطعات

#### مقاطعة المضياعات السيلطانية:

٢٠٣٤٧ - هذا كتاب الأمير فلان الرز فلان كتبه له على نفيت فلان أني كنت حضرات الدبوان للوصوع لأمور الصيباء استلفائية بكورة كفا قبل الشبح الإمام الأجل العافير عماد الدير فلإن الورياض الأعمال والأموال بكورة كذاه وعرصت عليه النماسي لعقد القبائة عن ارتفاعات جميم الضياعات، والأسباب السلطانية بكررة كذا في قرية كذا للملات للفكورة في شهور منة كذاسنة واحدة لعلنين كاملتين صيفية وشنوية بكذا مرحمًا تصفها كذا على أن أؤدى ما بلزمتي من مال حذه المقاطعة في بيت مال حذه الضياح قبل البينار فلان أو حيث أومر بأدامه وفيه من بوت الأموال والحدوال واسا" المصحيحة اللشتملة صدورها على علامة صاحب العمل المقبولة أمثالها في الديوان من عير أن اعنق في أداءه بعلة أو احتج بصبحة و على أن أزرع فيسا بدالي من عدّه الصياعات ما يبدو لي رز، عنه من الغلاث الصيفية والشنومة بيدوري وأدواني ونفقاتي وجوابي من غير أن أحمل على أحد من ذلك شبخًا وأن أحتبيد بن عمارة هذه الضباعات واقامة الأكره والسكان فيماء وأحمن مجاورتهم ومعاضرتهم، وعلى أنه إن رغب واغب في هذه المقاطعة، ومذني نميناً من الزيادة غير متمنت فيها كالت تلك الزيادة محمولة على ومصافة إلى مال مقاطعتي باللغة ما يلغت ، وعلى أن لاأحنسب من مال مغاطعتي بنفقة صغيرة ولا كبيرة في حفر الأنهار وغيره إلا بعد استطلاع رأى النولي فيبما أحتاج إليه ١ ليرد على من الكتب الدورانية ما أمتناهم وأمنهن إليمه فأجابني إلى ماسالته وقاطمني عن ارتصاعات حميم لصياعات، والأسباب السلطائية بكورة كذابتة واحدة أولها كذاء وأخرها كفا يكفا درهمًا نصفها كذا على الشرائط المتروطة لي وعلى في هذا الكتاب، وصحتت وقبلت الوفاه عاقيه، واخروج عن عهدته، فإن حائقت شرطا من شروطه، أو نقضت

<sup>(</sup>١) هكذا في م. و ذان في فل "الرواب ، وكذلك في الأصل.

تسفّا منها، فالسلطان وخلفاه وعساله في حل وسعة من الليفديد على أن أوهي مد. وأحرج عن عهدته و كتبت هذه القبالة بتساخين إحماهما: للديو له سجة على المعاطع، والأخرى: للمقاطع، وأنههذا عليما في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا هذا على سواصعات عمال السلطان ووسوسهم، ويخالف بعضها وسوم الققها، وفورتين الإحكام.

### مفاطعة بيت طاحونة بحكم الوكالة:

مقامه في جارة ما تبت بجارته في هذا الصف ما رأى وكيله هذا من الأجرة واشرائط مقامه في جارة ما تبت بجارته في هذا الصف ما رأى وكيله هذا من الأجرة واشرائط و لمدة وكالة صحيحة قبلها منه كيو لا صحيحة استأجر منه سهما واحداً من ثلاثة أسهم وهو المثن مشاعاً عبر مقسوم من حمع الطاحوية المصوية المتبة على و فكدا عا حرلها من المزج، وموضعها في أراض فرية كذا من فري كورة كذا، وهي مستملة على ثلاث وخيات ووارات لكل رحى منها نابوت من الألواح والمنسب، ويبن حضوها، وكر هذا الوكيل أن هذا الشلات منساعاً من حصيمها ملك موكله هذا وفي يديم، وأنه يؤاجره من المحلم المناسبة ويبن حضوها، وأنه يؤاجره من المناسبة المسالح كما من المدة بكذا درهماً في سط كل شهر منها كذا درهماً يؤدي قسط كل المسالح جميع ما نب إحارته منه ، كما ينتصى انشاع فيضاً صحيحاً بسيليم هذا الوكيل المسالح وقامه نفري الأبداء، والمورة الأبداء، والمورة الأوراء وذلك يوم كذا

### مقاطعة دار الضرب:

1974 - هذا كتاب الأمير فلان كنيه به ثلاث على نفسه ، ودلك أنه سأله مقاطعة ارتفاعات دار الصوب في كورة كنا لمدة سنة أشهر متواليات أولها غرة سنهر كذاء واخرها سلخ شهر كذا على كذا يوهماً فسط كل شهر منها على السوية كدا، فأجريه إلى مطاويه ، وأمر بعقة الفيانة لما رأى من دلك من الصواب و الاحتياط والتوفير لبت المال على أن يؤدي مال هذه المقاطعة من الخزانة الخاصة بلا تأخير ، أو حيث يؤمر بأداءه فيه . ويتخذ البراءات "الصحيحة عابري من غير اعتلال بعلف أو احتجاج بحجة، أو عدافعة عزر وقنه ومجلسه"، أو تأخر قسط شهر من مال هذه المقاطعة إلى الشهر الذي يليسه ، وعلى أن لا يحتمس بشيء من مبال هذه القباطعية إلا بجاب وعليه من الخطوط للشنملة على النوقيع من خازن بيت المال وعلامته، أو الحجة الصحيحة الفيولة في الدبوان، وعلى أن يتكلف الإحسان في معاملة الشجارة والصيارفة والطباعين والعملة في دار الصرب، والصافهم في معاملاتهم ومبايعتهم ومصارفاتهم، لا يغير لهم رسمًا حسنًا عاد لا حرى قيهم، ولا يمخس لأحد منهم حقًّا، ويجتهد في نجويز مايهم ف فيها من الأوراق، وتقرر أمر العبار على ما وقع الإنفاق عليه، وهو أن يكود في كل عشرة دراهم تُمانية دراهم نقرة على من ينطق به التوفيع حتى إذا سبك كل عشرة دراهم منها بحملاتها خرجت ثمانية هراهم مفرة من فير مقصان عنه لا يقدم في ذلك، ولا يؤخر لعلة من العلل وحبيلة من الحيل، وعلى أن براعي أحيوال الطباعين والعبالة ومساتر المتصوفين فررهذه الداره ولا يطابؤ أحداً منهم فسياعلي حيانة أو تخليط ويدير البحث عن منصر فانهم، ويلزمهم النمسك بالسعاد والأمانة ومجانبة المساد والخيانة، ولا يستعين إلا يهن بالث أمانته ، وظهرت عقته ونزاهته ، وحمدت سيرته ، وجربت شريرته ، روقعت على مكانه ومستفره، وعلى أنه إنّ عنْر فيما يخرج من الأوراق التي يضرب في هذه الدار على غش أو تخليط من فساد، أو خلل بعود ذلك في عمل أمر العباد، وليس ذلك عنى المسلطان أطال الله يقاءه كان مية اخذاً به ومعاملا عاموجيه أمر السياسة وشرط الأمانة من تضريرا كالء وتعزيك البدن وعلى أن لا يدعى هذا المفاطع مظالمة يسسب تعطيل هذه الدار والسداد أموابها وعرة النفرة وضلاء أثمانهاء أو غيرها من العلل التي يوصل بها إلى كشب رحق من حقوق بيت الاله بوجه من الوجوه وسبب من الأسباب، وعلى أنه إن زاد أحد في مال هذه المفاطعة ، وعليها عرضت ثلك الزيادة عليه بالغة ما بلعت ليضممها، ويضيفها إلى مال المقاطعة، أو بسلمها إلى من يربد في مال

<sup>(</sup>١) هكفا في الأصل، وفي فذه "الراات"، وفي و: "الثمراات".

<sup>(1)</sup> رش قاد عن وقته ومحلم .

مقاطعتها من غير أن يكون له فيه تعنق وعلة وعلى، وقاطعه هذه الدارسنة أشهر منوالية أولها كذا، وأحرها كذا على كذا درهماً فسط كل شهر منها كذا درهماً، فإن نحالم هذا المنقبل شيئا عا شرط على عليه والسلطان وخلف وعساله، وكل من يقوم مقامهم، وينوب منابهم في حل وسحة من حبسه و النشعيد عليه، ويكتب هذه الفيالة بأمره وعمله وإنه ورضاء بنسختين: إحداهمة: للديواد حجة عليه، والأخرى: في ينهه حجة له لوقت الحاجة إليها وأفر بذلك إفراراً صحيحاً عن طوع منه ورضة ودلك يوم كذا في شهر كذا في منة خذا.

#### مفاطعة العابرة

١٠٠٣٠٠ - ١٨ كتاب الأمر قلان أطال الله مقاءه كلمه له فيلان على نفسه ، وذلك أمه طلب منه ، والنمس إليه مفاطعة ارتفاعات العالر على جيحون بجرود وعويد، وما يتصل بهاء ويسب زيهاعم إلا يتكلف وسعه، ولا يألو نصحًا، ولا يدع حهدًا في الإحسان إني أها القوافل وجماعه العير وعيرهم تمريعس حبحوث واستمماك الرهو يجره و، لاقتصار منهم على ما يجوي به الرسم في قايم الأبام، ولا يتجاوز الحشود له في ذلك، ولا يتعدي، ولا يحالف شيئً من الشروط الشروطة عليه، ويزيغ عن المارة وللجنازين وأنناه السبيل الرباقات الني كالت تؤخذ منهورهبر وجودت ويستألف حسن العشرة وتخفيف الوطاءة، والاقتصار على مناصمن الاقتصار عليه صهاء وبذل به حهد، ويتكاف بقبض أبدي أصحابه وخلقاءه وعماله عن الحيف والتحامل، وتناول ما بزيد على حق بيت المال، فأسهى ذلك كله إلى الأمير فكان أعفر الله أوامره، فأحمام إلى ما ساله ، وطلب منه ، وقاطعه على ارتفاعات هذه المعام سنه كاملة أولها غرة شهر كدال وأخرها سلع تسهر كذاعلي مئل ماقوطع عليه من قبله من القاطعين وهو كذا هرهما أو معتارًا وضمو هذا المفاطع للأمير أعلى الفاقوامره يصحح مال مقاطعة وهو كفا بصفه كذا على بيت مال العامة بالخضوة أوحث بأمره، ومأدا معافيه في بيوت الأموال فسط كل شهر كفا من عبر أن يؤخر أداء قسط شهر كذا منها إلى مايليه، ويتنوه من الشهوراء وعلى أنا لابغر بملام تركي ولالجارية تركية إلابجواز صحيح الحط والعلامة

ما تناسبه وعلى أن الايخالف المحدود في الجوار" المكتبوب للحاج إلى بيت الله اخرام ولراكبهم وأحسالهم، والإباحد منهم فيقا في بدايتهم ورجعتهم المحتسب أنه في الديوان بالحضوة من مال مقاطعة سايترك عليهم من غلة المعبر في الكرتين بأمر السلطان أطال الله نقاده، وعلى أن لا يعتل في بعلة فسدة، ولا يحتج بحجة باطلة، ولا يحتان في كسر شيء من عال القاطعة وأبوايه، والإيحتسب بنققة صغيرة والا كبيرة إلا يما يرديه ثني ومن مال القاطعة وأبوايه، والإيحتسب بنققة صغيرة والا كبيرة إلا يما يرديه شيء من مال القاطعة وأبوايه، والإيحتسب بقطة المعبر، وعلى أن لا يقبل الأمير أطال الله بفاء شيء من مال مقاطعة يسبب جمود الله وتعطل المعبر، وعلى أن لا يقبل الأمير أطال الله بفاء عليه بؤيادة والله في من حل وسعة من حسمه والتفايد عليه، حتى يخرج بما صمن الوقاء من الما وافياء عليه، حتى يخرج بما صمن الوقاء عدمة عليه، والمناب وكتاب عني يخرج بما صمن الوقاء عدمة عليه، والمناب وكتاب وكتاب المعبرة المواد عجة عليه، والأخرى: في يده حجة له لوقت الحاجة وأقر بذلك بحله إقراراً صحيحاً، وأشهد عنى ذلك كنه المنهود المسعون آخر هذا الكتاب، وذلك في يوم كنا من شهر كنا من شهر كنا، من منه كذا،

### مقاطعة تبان القطن:

١٣٥١ - يقول فلان: إنى حضرت الديوان بالحضرة فل فلان الكدخداى بناحية كذا، وسألته سؤان طوح ورعية تقوير عملى على وهو المقاطعة من ضربته كبان الفطن بناحية كدا، وسألته سؤان طوح ورعية تقوير عملى على وهو المقاطعة من ضربته كبان الفطن بناحية كدا لمدة سنة واحدة أولها كذا، وأحره كذا تبلغ كذا، قوطعت عليها في السنة الماضية على كذا، وأجابتي إلى ماسألته، وأذهن معقد الفيالة سعى على أن أؤدى مال مقاطعتي هذه إلى من أمور بإخراجه إليه والحكد بذلك (١٠٠٠ الحجج المصحححة، وعلى أن أحسن العاملة مع بياعى الفطن وأساوى (١٠٠٠ عا بلامهم من حق السمسمرة بما جرى الرسم أحسن العاملة على المسلمرة بما جرى الرسم ...

<sup>(1)</sup> مكتاحي الأصل، وكان في ظ: الخوار،

<sup>(</sup>٢) هكذا في ظ، وهي م: اللسندا، وكان هي الأصل. الخدار

<sup>(</sup>٣)وغي ظ: أوأسنادي .

في الفلاير، وعلى أنه إن رحد، في مدَّه الفاطعة راغتاه و نسم رزيادة بعر بس على أولاد فإنها قسمتها والمرامتها مضافة إلى مال مقاطعتني هدوء والاانخر حبتاهن العموري وسلمته زمي الراحب أو إلى رغيبت فيه وعلى أن بعدي يدي في علت ويزال الاعتبر اصبات والقواحد لمت فقهات وأنفله موالمعوبة والمتأوية ما يعمود إس يضغ صماني وروال الحمل عنه ، وقوطعت عليها للمنذة الذكورة بهاعين ما بن مبعد صدر هذه القبالة ، وحسبت الوقاه بدلكت والخروج على فهداه بتمامه وكالمالد، وأشاهدت على أمسى بذلك كالدمل أثب المعداخرة، وذلك يوم كذا في شهر كدا من سنة كذار

## الفصل الناسع والعشرون في الموادعات وكتب الأمان منها

۱۳۳۷ مند الشهد الشهود المسمون أحر هذا الكتاب شهدوا أن دلان ابن هان اس دلان المن الن هان المن الن هان الله و المناف هشر سنين ميزانية أولها عرد كذا، وأخره سنخ كذا على أن لا شغل كل واحد منهما، ولا أحت ميزانية أولها عرد كذا، وأخره سنخ كذا على أن لا شغل كل واحد منهما، ولا أحت ميزانية أولها عرد كذا، ولا يتعرف من أرض الاد، ولا يمانلهم، ولا يعين غليهم عدوا نهم، ولا يتعرف تهم، ولا تشم، عنا في أشهم، ولا لاحد من تجرئهم، وأن بعض أنه ولا المنافهم، ولا المنافهم، ولا تعين أمير المؤسين إذا احتج إلى معونه على أحل الخلاف له من أهل الحرب بعشرة ألاف نارس في العدة والبائل والتحده منهم، والمصحة لأمير المؤسين أخل احرب بعشرة ألاف فارس في العدة والبائل والتحده منهما، والمصحة لامير المؤسين أخير الموجود، وجمل كل واحدهم ما أنهى صاحبه إلا بخير، وجمل كل واحد مهم أن سل صاحب الروم بها وصد في الواحة عليه عهدالله وميثافه وقعه وقيد فقد نقض منه من يف ملان صاحب الروم بها وصد في وخالف ذلك إلى عير ما شرط عبه، فقد نقض عبده الله واحد من الامان إلى محاربه، وأمير المؤمنين في سعة من الخوب بلاد، والاستبلاء عبها، وصبى فريك وأهل بلاده على حكم الله تعالى بدلك نخوب بلاده على حكم الله تعالى بدلك وسنة رسول الله يبيء، وأشهدا على أنف ههم بدلك كذه من أنت اسمته اخر، وبنه والكذب

قيان كنان ميه فسوط منال على ملك الروم كنست في ذلك ( وعلى ان يسعث فلان صناحت الروم إلى أمير الؤمنين في كل سنة كدا فيناراً عند مفضاءها، وكذا ثوباً، ويمين قدر، وترعه ورصفه أنّه وكدا فرسًا مسانًا ومضفها، ويشر.

<sup>(</sup>٥) وفي ظار وبيعة

نسخة أخرى:

٣٥٣٥٣ - هذا ما بوادع عبداك ولان أمرر المؤسين ومن معاصرا المسمين وفلان ملك تدورة كندار ومن صعب من أهل علكته بوادعون على ترك الحرب بسهم كنداستة متوالية أولها كذاء واحاها كذاعس أباأعطي كارفريق منهوالهويق الأخر الأمال عدي أن أنفسهم وأولادهم وأهائيهم وخيالاتهم ورقبهم وأموالهماني وأمصارهم ومدايمهم وقراهم وأراضيت ومدرلهم وحصونيده وحيلهم وسلاحهم وكراعهم وموالمهمء ورزوجهم وأشاج ارهماء وحمام ماركون أنهما وجمعرها بكون في أبابهم في المسأنف من قليل وكالبر على الوحرة والأسباب كلها في هده السيل الله تواره فيه ، وعلم أن لا البيج أحد من العريقين المذك ربن فيه أحدًا من الدريق الأخر المدتم والمدمونة وحل أن يكف كل فمريق صهوعو الفمريق الأخمر منهم وعلى أنا لايعين واحمد من العمريفين الذكورين فيه أحداهن أهل حوب العايق الاخر المفاتور معهجه يحوية يستفهر بهاعليه، وجعاركا إفريق منهم على تفسه تنفرين الأخر اللاكور معم لوفاه ببجميم مدرصهما فيم وجمعل كالأأعلل نفسه يدذك ذميه ودمة أبياءه وذمة أها بيته، وعلى أبه إن عدر أحدس المرافين بالفوائق الأحر الذكور معه فيه هذه السني الذكورة فيهاء أوابقي واحد من الفريق لاخراشواء ماراهمه العمن للكورة فيهاء أوافتال فيها بعائلة وأوادم إليه فيها دسيسا أوا سانع عليه عليها فبيها، أو أرسل في ذلك وسولا أم كنب كنامًا، أو أعيان عليه معونة ، أو حَمَالُ فِي مَنِي مِمْرُ وَأَمِكُ مِي ذَلِكُ كَانَ فِي ذَلِكَ قِبْلِ لَفَضِيهِ هِذَهِ السِينِ اللَّذِي وه فِيه ، فلا أمال بكاراه وتراصيها على الدريق الأخوا الملكار المعد والادمه أماعيات والعربةان جميعة براثا من كال أمان كان بسيس، ومن كال ذمة ، ومن كال مدادعة كانت بسيم على الشوائط ا عاركورة فيحدون ادعوا هدوالو وعبة الملك وفافيه موتراضوا عليب ووثلك في يوعائك ويكسيا فيراهذا تسحين بلاتف وب وتسحة لهؤلاء وتسحة لهؤلاء ويشهد عليها لنهوده

<sup>(</sup>١٩) ومن من وعوالهم والمسرهم .

۲۷ وفل م: ارجعل معل كل نصحا

## ئسخة أخرى:

1000 - 1000 من السلطان فلان أطال الله تعالى يقاءه لفلان ابن فلان أنى أمنك عنى بعساك ودمك ومائت على ما كان ملك من مفارقة طاهتى لما كان من فيامت ومراجعتك و ينعتك، ومعرفتك بواحب حفى عليك على أن توافى الحضرة وتبايعتى، وتطبعتى، وتنصح لى فى السر والعلائية لا يكون سلك غش فى قرل، ولا فعن، ولا يبة و لا معارفة قطاعتى، وما عليه جساسة السلمين، وأن لا بعاقب با سلف من جرائستك، ولا تؤاخذ بها أحدثت ما قزمت الاستقالة، واعتصبت بالطاعة سراً وعلائمة، وإن ادعى أحد قسك من الله على بالطاعة سراً بوليت لصاحب قلك الذم الدية من مالك، عإن قبلها، وتركك من الدم الذي يطائب به كنا برياً منه، وإن توريق من طائب به عنك، ويتجهل من طائب لدم الذي يطائب، أو أصرفك إلى للكان الذي كست بكف به عنك، ويتجهل من طائب لدم الذي يطائب، أو أصرفك إلى للكان الذي كست بحق به منت ويتجهل من طائب لدم الذي يطائب، أو أصرفك إلى للكان الذي كست لحيول، قليقذ لفلان المن فلان أماني هذا على ما جعلته له، ولا يستغلى به عليه، ولا يحد، ولا يجمل على مفسه في محاورة ما أمرث به سبيلاً وأنه المستند.

## ئسخة أخرى:

۳۰۳۵ - هذا كتاب من فلان موئى أمير المؤمنين ولان وصاحب جيشه وجنفه بموسع كذا تفلان إلى استنهضياك إليناء وكفات الروود علينا، فتفاوض في أمورنا جيشك ويدا بمارض ويه أشافك من رؤسه أهلها، ومن يعتمد الأمور السلطانية بها، فيكتب نذكر خال الذي نفر مك عن ذلك، والوجه الذي يقتبضت عما دعرناك إليه، وما قد خار قبلك من الوجل والإشفاق من نغير حالك عنيه، واستعرت من الحتوية بسعى رآش، وشيء بك، وقدح قادح فيك، وحالت عليه، وإسال إنفادا المان إليك

<sup>(</sup>١) هكذه في الأميان ، كان في . . الغاد . وفي ط: البغادا.

يعتملوه وتزول مموعل حلنك مايداخله وينشرح صدرك الإقبال إلى حضرينايه فأرجساناه فالبه مذفيناهي أمان الحانف وصيكون النافر وإبس التوحش ونألف المحرف، وما يدعناه من الحق تطك من أها الدممة. ويتو خاهمن الإيقاء عليك. والاحتلاج " لك ما يحافظ عليه من أوضرك التي تطاولنا " عليها، وبلوب تأكيباً ا الغارية، الديك وحالتك إلى فالدسمك، والمتعالك بطلك، وإزالة لعربت، وبذل أهانته هذا ألك على أي نعبل به إلى حضرتنا مسرعًا غير منتأخر متعجلا غير ملمث، ولا متدافع، ولا فسوف ولا تحتج بحجة ، ولا نعنا العلم، وحملنا كناما عدا لبينا ولبنك السظر''' به أنفسك إن وفيت ووافيت ، ومسطامته أينينا عليك بن تحلف وحالفت ، وأنت سر. وردت حضونها بموضع كالمافي ملة كتابنا هذا وأبتأ أأ المسافة فيسا يبتنا وبين مستقرك و والبريحر إلى مغامعه ، ولا يمع إلا التمسوا أمر على نفسك وشموك . ويشوك وأهلك وولدك وأقارطك وأصحاطك وجميع أملاكك ومانحويه يدك معتملا بالر والإبجاب والشفيم والإبثار والمسط والايناس، وما استعمده في أمرك، وحربت على نهج السداد حي متصرفاتك أخلصت في الطاعة سريرتك، وأعطيت بيا صفقة عشاب فمن خالت ولك، أو مدنسه، أو تأخرت عن الورود عليها، واعملك في ذلك بعله، أو جربت فيه إلى مد يعة، أو نجيت عن مستقرك معتصمًا بالهراب، فلا أمان لك عنديا، وتحن راه عا مقائمة لكء ولا حرج علينا فيسعم نسفك به من الكراءة في نصمتك وولدك وأفسارك وأموالك عا فعمدوس الاعداد، والإنذار البك، واستفهرنا به من الحجة عليك، والله بوفيقت ويستنفك وفاعلم فلاده واعتمادها بفائناه لكافي كالها هداء وأسكن إليهار وأقبقه إلى حضرتنا بأمل قبيح "أورحاه وكبد واقة سنتحكمة بما يود عليك من إيحابك. ورعايتنا واختصاصنا وأيفينا وحمايتنا وخطارناه وأبقى أبه لايعصمك متا امتناعه ولا بفصر فناعن لانشمال عليك باع إن حالفت بغيث، واعرف للفسات حطها في قبول ما

<sup>(</sup>١) فكدا عي هـ، وكان في الأصل: والإصلاح ، رفي م : الاستصلاح ،

<sup>(</sup>١٩) مكما في الأصل. وفي م الطاوديا أرقى فاغير واصبح

<sup>(</sup>۲٪وين م اليقطر .

<sup>(</sup>۱۲ وي و: ارت .

<sup>(</sup>٥) لغله: السيخ .

جِعاداه قلك وأوال سرعة إلى ما يدناك عذبات من حوالانة الخاصرات فإني الاستعالي وعام بينا الم الهيساه ومذلتاه وطرطاه عي أمامتا عداعهدافه وذمته وذمة اصوله محمه علمه الصلاة والسلام ودمة أمير التؤمنين ودمة الأمير فلان وذمت موالفا على ذللت شهيده وكفي بالله شهيدكم وكتب فيربو وكفافي منهر كناء والخمد فدرب العلفين

## الفصل الثلاثون في الحلى والشيات

٣٩٦٦ - الحلى يطلق على الأدمين، والشيات بطلق في معافر الحيوانات ويستة بالإنسان، فيضل، وصبح فطيع يدفع أي دولة العشوق، متر هرع أي متحوك، مراهق أي قارت الحدوبالغ غلام آمود قديض وجهه أي حرحت لحيت، الحضر أشاريه طرأ تبازيه، اتصل عقاره خرجت لحيث شاب كهن، قد حطه الليب قديلغ ألده قبل ناسد عشر سنة، وقبل الخمس وعدرين منذ، أشمط أي خالفة النياض، مغلس قد علب بياضه، أنسب شبخ عرم، خرف ليخ فإن مردود إلى أرفل الدعن.

وقر الرفيق بسداً بالجنس روس تركي هدى توبي حبستى دلمي بريرى و تم بالألون: أسسر: كنام لون أدم سياه وحرده أصغر أسود أيض أشقر سرخ زرد از هرنابان، أمهن : شنيد البياص حالك الشعر مياه هو مسلسل الشعر زعى موى سبط الشعر، تم بالقامة طويل القامة مديد لقامة، قصير القامة ربعة مربوع، ثم هيئات الأهضاء من الواس إلى ما فت الرأس أرؤوس رواسي كلان سر، أصعل خرد سر، مصفح بهن سرى فضغط صدغاه، و خرجت حديثه لكون رأسه كرأس الحوارومية لكوده سر، وأنزع: الذي الحسر شعره عن أعلى جبينيه، أصلح: أي الحسر شعره عر مقدم رأسه، أغم: الحد شعره جبيته، أمعط: فحب أكثر شعر رأسه، أفزع أي دهب كنه التحسد : كشاده بيشالي از موي، أجلح، وأحمى وأجلي رقبه موى بش سو، كند أكتب الجبية فبي الجبية، مجبيته خضون وقارسية بيشاني تنك ستاني جفوري داود، كدلك أبلح: ليس بن حاجبه انصال بينها بلحقه مقرود، خاجين أمرط موى ابرو ورحته كلك أجرز، أعين أكول، أمر ضه، أشهل بشوب سواد عينه حسرة أشكل بتوب باض أحور، أعين، أكول، أمر ضه، أشهل بشوب سواد عينه حسرة أشكل بتوب باض عبيه حمرة، أحول: بنظر إلى مؤخر عيبه، فائر العبين جاحظ، أعصف، أعشى الأ

(۱) رفي ط: خاس .

بنظراً الليل، أجهر: لا بيصر بالنهار عبد مأفة كدا وهو طرف العبن مما يعي الأنف عند لحاظه كذا وهو مائل الصداف أدعج: شديد سوداه العين، أخوص: تنك چشو، أتحل: فراغ چشم أمرط. أهدب: طويل الأهداب، أحنم: وهو الذي زحدي عيب كحلا والأخرى زرقاء، أعور باليمني، أعور باليسري مصاب باليمني أو اليسري، أزرق: كرمه جشم، أشتر: انفقب حقًّا، مكوكب العين في عينه، نفط، أرمص، أصمًّ: اجتمع صغير الأذبن، أصلاً: منتزق الأذن بالرأس، أحرم: مفطوع طرف الأذن، أحطل: مسترخى الأذنين كرهماء أعصف القالب طرف أذنه إنى الرأس تسجمة الأذن ما لان منهذه مشتقوق الأذنين، في أذنه وقرأي تقل، وصمهم العسماخ تفهيها، العسملاح وسخهاء صبيح الوجه وضي الوجه : عريض الوجه ، فاتي الوجنتين مضموم الخدين، لمين الخدين أسهل الخدين جهم الوجه أي كثير الشعم ، مكلتم الوحه كذلك الطعم عطيم الوحه، تحيف الوجه، أشمَّ في وحهه تسامات أي علامات أخيل في وجهه خبلاف مصطب في وجهه أثر السيف برحهه حراحة مندملة ، الأنف الماري ما لان منها الأرنية وأسها الوهرة بن المنخر بن الخيشوم النخر يعني أقصى الأنف، أنوف: عظيم الأنف الاسترمر تعم القصيبة مع طوله، أقلعي: احدودت وسط أنفه، أذلك: قصيب الأنف، أقطبور أمطح وسط أنفه، أختير، أسطحت أرتبته، أحدع، مقطوع طرف الأنف، أفن: يتكلم في الخيشوم مجرد الأرثية متعبب الأرنية، أفوه: كبير المم، أشدق. واسع القمء أشقه. كبير الشفتان، أحدل المسترخي الشفة، أملي، أسمَّ الشفة الحبن كذتك الطيع يضرب شفته إلى الساخر دفيق الشفتين غليظ الشفتين، أفلح: مشقوق الشفة العلياء أضجم: مائل الفم إلى إحدى شفتيه، أروق: طويل الأسنان.

أكساً: قنصير الأسنان، ميشم الشفة نافص الشفة ابدار حجيد، أفلج: بين أسنانه فرجة ، أورد: ذاهب الإسنان، أورم: سافط مقدم الأسنان، أتعل: نبت فوق سنه سن أخرى، أفضم، سأفط مقدم الأسنان، متراكب الأسنان متفاوت الأسنان، مفقع مائل الأسنان إلى داخل، أيكم أخرس أرت يسنة زبانة الكه بنا الغرسا أند قاضاتك يضا الدر مائد ألف شكسته زبان كه راوا لام وكيد اللثة خم أسفل الأسنان بأسنان هذا يحقر بعنى كاواكي اللهاد، كام الخلقوم، وأسنان الإنسان الثان وثلاتون أربع

<sup>(1)</sup> هكذا فرظ، وكان فر الأصل وع الابتصوار

ردعيد، وأربع مايا وأربع أيبات واربع صووحك وأربع بواحد وهي أقصاها وإننا عشر رحاسب لكن حالب ثلاث منها أعلى وثلاث تُستق إلا كرم توينا ربع أسهب النعيم استال مكونا، بني وسنت السهد قلل شعر اللحة سباط أثر توسيع تحبيب المارهين العند أخلى أدعى مائل المكنة في عنقه سبعة شكستي احد أفرداي الويل العند أو عنى العالم المكلسة بالمكاني أن عالم العنى أي احداق الحديد، أصعر جه عسر أدعا وأغلب أي غله العنواء أنس أقفح بيساة إصبع القالم أو سنواه أعلى وجه عسر يها أو مناهد إدا أو سنواء أعلى وسعدت أو بعض يعالم المكلسة المكلسة العنواء أنبا العلم المكاني الطلق تحر بناه مدرته أنباس عنفيه العالم المكلسة المكلسة العلى العلم المكلسة العالم العالم المكلسة المكلسة المدارة المكلسة عنفيه العالم المكلسة الم

## الخيل وألواعها وشيانها

رسك والوائد مهر وعب عبد بلغ الواحد فرس وبردون حسمه برادين الأخيل والمكه وجمعها رسك والوائد مهر وعب عبد بالإحماء في الواحد في الحول ديو حرقي . فإذا جاور . ويو جافع والرائالات مسيء فهو مشي . في وعاج أن فارح . فو مدكي إلى عسريل مسه في هرمه ثم أسهب حلل الفسير ما الرائد وعبر الحجم والرائد في أسهب الحليم على المعرب الحبيل بعلوه في الدراء في العليم الحبيل بعلوه في الدراء في الحجم والموائد والموائد أدفو وحرحي مثل سباه مامي على وإن الدم إلى يب أنجيل كرد أحضر داره ورائد كلكون أدويت أخير مثل بالموائد أشهد وفرطاس سباء فعالى على بول الحرد والرائد في الدراء في الايلام بالموائد أشهد وفرطاس سباء فعالى على بول الحرد في الوائد أشهد وقرطاس سباء في ألم و قلل بالدراء فيهو هراء فإذا مقال الموائد في الموائد والموائد في الموائد في الموائد في الموائد والموائد في الموائد في الموائد والموائد في الموائد في الموائد والموائد في الموائد في الم

الحلاف، عسك الأدافن مطنى الأياسر، وعلى قلبه أن يكون التحجيل في مدورجي أعصم البدين أيشاء المنافقة المسرم المنافقة المسرمة المنافقة المال المنافقة المناف

۲۰۳۵۸ - الإبل البغير والجمل للذكر والناقة للأمنى والوقد فصيل الل محاص التي أتى حليه حوق، توابل تمونا، ثم جذع، ثو تشيء ثم يمع، ثم مديس، تم ماذك، تم محلف، ثم بدل عام، تم بدل عاميل في ما زاد، والإناب بنك محاض وبنك لمول وحقة وحقاعة وتنية، ولايونك البازل، وأنواعها لوك يحيى دو منام دوس، مي توكي،

۱۳۵۹ - البقر الذكر نور الانتي بفرة، والولد عجر وعجول، وتبرع اس سنة و ثم جافع، تمرش، تمرياع، ثم سنيس، تمرضانع أنّه وليس بعده اسماريدة السراء مستوى الفرنين مدور الفريس، صغير الفرين كبير الفرنيس، كبير الجنة صعير الجنة .

 ١٩٣٦ - الحمد الأنان النواب كماله الإلجامين، عبركره أصغر أي أحمر صعر حشيته أدهد و بزه مرهوس به اب اور وه وهضة و أبني الذنب، كك الدهر سليم الذنب والأذين والأطراف لا عبر ، فيه

٢٠٣٦١ - العند شاة كيش تعجة قبأن غير نفس "اخروف حمل وقد الضأن عناق

<sup>(</sup>۱) وقبي ط في يديد .

<sup>(</sup>٢) هكنا في م، وكالرفي ط: النقل ، وهي الأصل البلغي

<sup>(</sup>۲) مكد بن م دوكان في الأصل الدائو بدار.

<sup>(1)</sup> فكدافي موطاء وكنياهي الأصر – مفرح .

<sup>(</sup>٥) مقد في فاركاد في الأصروم. أضائم

<sup>(</sup>لا) مكاد فراج ، وكان في فذا الاسالات وفي الأصلى: كرام

<sup>(</sup>۷) ويي نڌا: عربس

أشي من لارتد المعز سبحلة قريبة الولادة عنو دولد المر أقوى ورعي حذع وادعلي ستة الشهراء والميتحوق لوثنيء للرحوله انمارناع البوسلاسية ثوخالع، وليس بعده اسم لزيادة السن أقرن ذو فرنين أجم لا فرد له أعصب ملكو الفود اهتم متكسر الأسنان أحمع صعير الأدن شرقا مشغوفة الأدن سرفا محروبة الأذن مناسنه بطع ما أقبل من أذنيه مدابرة قطع ما أدبر من أدنها عشصا قرناها مالا إلى عنقها عبلا ما لا قرناها إلى قدام رحمه الرأس من كناب الشروط من النحيط ، وبناوه الوصايا- والله أهلم- .

#### كتاب الوصايا

#### رشتما على أبعين فصلاة

العصل الأول: في بيدن المستحيد والأفضل في الوصاباء وفي بيان الألفاظ التي تكون وصيف والتي لا مكون وصية والإشارة والكتابة في ذلك، وفي بياط شرط حرازه وحكمها،

الفيصل التاتي: فينس يوصي بشيء، ووفكر مضائره أو يوصي لقوم وبذكر عددهم مخطى إلى زيادة أو نفسان

> الفصل النالث: هي بيان ما يجوز من الوصاياء وما لا يحور، وديه أنواع أربعة العصل الرابع: في لوصايا إذ اجتمعت

الفصل الخامس: في بيان كيفية بطلان الوصية بما زاد على الظلف عند علم إحازة الورثة

الفصل السادس: في بيان أنه يعتبر فصحة الإيحاب في الوصايا وحود المرضى به يوم الوصية، أو يوم موت الوصي، وفي بيان تعلق الوصية الموجود يوم الوصية وعدم تعلقها به، وأخره عنيار الموسي له يوم الوصالة، أو يوم موت الوصي

العصل السابع: في الوصية لوا عدوقة مسي معه غيره

الفصل النامل: في الوصية بالعقود والأفعال، وأبواعه تحمسة

الفصل لتاسع. في الوصية بخدمة الرفيق وغلتهم، وفي الرصية بغلة البستان وتعرفه، وفي الوصية بغلة أرضه وإحاوتها، وفي الوصية بسكني هازه وظهر دائه القصل العاشر: في اجتماع الرصيتين لشخص في محل واحد

الفصل الحادي عشر: في تنفيذ الوصابا بخلاف ما سماه الموصى

الفصل التنائي عشر: في الوصية نبني فلان وفي الوصية لولد فلان أو لأولاده، وفي الوسسية لبنات فلان وفي الوصية لآباه وأجداده، وأوله تفسيس الطفات السن الذي منها بنضع القائل

الفصيل الثالث عشر . في الوصية لذوى الفراية والأفرياء وأهل لليت والجنس والآل الفصيل الوابع عشر : في الوصية لليتامي والأزامل والأيامي والأيكار

الفصل الخامس عشر : في الوصية للأحتان والأصهار والخيران

الفصل السادس عشر: فيمن يوصى إلى غيره أن يضع ثلث ماله عند نفسه ، أو بجعله لنمسه ، أو أوصى أن يضع ثلث ماله حدث أحيد ، فوضعه في نفسه ، الفصل السابع عشر : في الوصية للمواثي وأمهات الأولاد

القصل الشامن عشر : في الوصية لأولاد رسول الله ﷺ وللعلوية وللشبعة وصحبي أولاد محمد 寒 وللقفهاء والعلماء وأصحاب الحديث وحمهم الله أجمعين

الفصل الناسع عشر: في الإقرار بالوصية بين الورقة والشهادة عليها، وفي إقرار الوارث بالدين والوتيعة والشركة

القصل العشرون؛ في الشهادة على الوصية من وارث أو غيره والرجوع عنها، وبلنحل فيه الشهادة على العلق في للرض الذي هو في معنى الوصية

الفصل خادي والعشرون. في الوصايا لواحد بألفاظ محتلفة، وفي الوصية للفقراء والمساكن والاستحقاق وكيفية الصرف إليهم

القصل الثاني والعشرون: في الرجوع عن الوصية وما يبطلها

العصل الثالث والعشرون: في تعليق أجناس الوصية بالشرط وتأفيتها

الفصل الرابع والمشرون: في ببان ما بدخل في الرصية بطريق التنعية وما لا يدخل

القصير الحامس والعشروق الفي إخازة الوااث وصبة النه في عرص موته

الفصل السادس والعشرون. فيما يكون خصيعاً من مناحب الوصية والغرج والوارث. وما لايكون حصيماً

القصار السامع والعشرة ف: هي تصرف الأب ووكيل الأب والخدو القاصي وأسبه في مال العبي

العصل التنامن والعشرون الذي تنوت المثلث فلوارث في التركة ، وفي نصرف الوارساني البركة ، وتنارله شبئًا من النركة فق العسمة ، واتحاد الطفاء للمأتم، والدين اجتمعوا عند المريض

القصل الناسع والعشروب: في الوصية بالكفق والفاص وقواء الحداث على العداء وما ينصل بمثلاً، وفيه الوصية بدفق الكشاء

الفصل الثلاثون. في الوصية بالدين والدين والثياب والمتاع والمسلاع والدهب والعصمة والخديد وما أشيه دلك

الفصل اخالدي والثلا ولا اللي الإيصاء وحوافتان وعشرون توعًا

العاصل اللهن والثلاثون؛ في الوصية مصيدة من لو كانا أو بخل لصيب ابن، الوجيرة الرزلة أو لا يجيرة أو بعضهم

القصل الثالث والثلاثون : في الوصاية التي يحت فيها فيمه النبية للموضى له : والتي لا يحت

المصل الربع ، التلاتون، في الوصية عاليني من أثلث أو بالثلث، وقد سرة والرصارة. أحرى

الفصل اخاصل والتلائون الهيد يحوز من وصية الذمي واالايجور

لعصل السادس والتلاثرين؛ في الوصية بمازاد على التات على من يجور وعلى من لا يجور

الفصل الساب والتلاثوب. في الرصية مع الحهالة

القصل الماسع والملاثوث: في تصرف عير الوصى والوارث في مال الميت.

الفصل الأربعون؛ في معرفة أسباه صفات المرضى له ، وبه أثم الكتاب.

### الفصيل الأول

في بيان المستحب، والأفضل في الوصايا وفي بيان الألفاظ التي تكون وصية والتي لا تكون وصية والإشارة والكتابة في ذلك وفي بيان شرط جوازها وحكمها

المنافقة المنافقة ، وي عن أبي يكر وعمر وعلى رصى الله عنهم: أنهم فالوا: لأن فيوصى إذا دون النفت، وي عن أبي يكر وعمر وعلى رصى الله عنهم: أنهم فالوا: لأن يوصى بالحيم، بالحيم، ولأن يوصى بالربع أحب إلينا من أن يوصى بالربع، ولأن يوصى بالربع أحب إلينا من أن يوصى بالنب ، والحيم فيه صافة الوارث على جهسه، فإن صلة الوارث على جهشه إلخا تكون أذا ترك لهم ما لا يملك صرف إلى غيره، لا إذا ترك لهم ما لا يملك صرف إلى يسلر بقوله تعانى ﴿ فَيْلِ عَلِيكُم إِذَا حَفْر أَحَدُكُم المُوتُ ﴾ الناس: واجبة على كل من له يسلر بقوله تعانى ﴿ فَيْلٍ عَلِيكُم إِذَا حَفْر أَحَدُكُم المُوتُ ﴾ الأية، وأما بيان الأفضل: يسلر بقوله تعانى ﴿ فَيْلٍ عَلِيكُم إِذَا حَفْر أَحَدُكُم المُوتُ ﴾ الأية، وأما بيان الأفضل: بناير ثون من أضحابنا رحمهم الله: أن ورثة المُوسى إذا كا والغفرا، ولا يستحول بمورث من القالم، وهو متصدقًا بقدر الوصية على الفقير الغريب، ومنى أوصى يصير متصدقًا به عنى الفقير الأحرب، وين كان ورثة المُوسى أفنياه، أو كانوا عقراء إلا أنهم يستضرن من الفرائة والحرب ويله الموصية أفضل بالنات، أو باقل منه المناف لمنور فقيل المصدقة عنى الفقير القريمة عن الورثة والمنافة عن المنه المنافقة المنافقة في حنه الورثة، تم لا بدمن معرفة ما يقع به الاستخناء لمؤوثة والتلب مع حصول وعية عن الورثة، تم لا بدمن معرفة ما يقع به الاستخناء لمؤوثة والتلب الفضاية في حنه .

فنقول: روى الحسن عن أبي حنيفة وحمهما الله أنا إذا ترك لكل واحد من ووثته أربعة ألاف درهم دون الوصية فالرصية أفضل - وحكى عن الشبيخ الإمام أبي يكو محمد

<sup>(</sup>٦) سورة البقرة؛ الأية ١٨٠.

<sup>(</sup>٢) وفي مِن مال البِّتُ مكان. المتروكة .

س الفصل و حمه الله إن ارك لكن ما احد من ورتبه عشرة الاف درهم دون الوصيه. والوصية الفصل ، وعن أن يوسف وحمه له فيمن ترك ورنة صعاب المفترك الوصية المعرب وينغي الريداً بالفرانة ، وإن كالوالضاء فلكوران .

٢٠٣٦٣ - وأماليان الألفاظ التي تكول وصيف والتي لانكول وصيف

وإدا مثل عندي مقادم الان داري هفدا فالان وأم يقل وصيف والا كان في ذكر وصيم، ولا قال العدموني كان هذه قياماً واستحداثًا، فإن قصها في حال حياته صح، وإذا لم يقيصها مني مات، فهو بالشء وإذا ذكرها في حالة الرمية، ذكر الشيخ الإمام الواهد أحمد الطوالسي وحمد القافي شرح وصايا الأصل التيامي أن يكون هذا وصيم، وفي الاستحمال لا يكون هذا وصية.

قرق على الاستحسان منهم إدا ذكر كل اندار ، وبينما إذا ذكر المعمل بأن أدل ا مداس داري وما أشده ذلك ، والقرق أد فواله ، داري لذلات عمدي لعامن لعامن هية من حبت الظاهر إلا أن في موله : سناس داري لعدال لو اعتبراء الظاهر ، ليصدو هنه سالح ، فخوال الطاهر ، فجعلته وصنه بدلالة الحال نصحيحاً ، حتى لو له يوجه ذلالة الحال، بأن لم يقل: ذلك في حلال وصبيته، يحمل هنة حتى ينطور. أمنا تي قوله: في داري هذه، عبدي هذا أمكن اعتبيار مدا الغلام والأناهية كارالدار وكارالمبد صحيحة والاسير الظاهر، ولا تُجعله وصبة إلا إدا بص على الوصية، فعلى فذا إدا قال. نصف عمدي القلال بكور، صفى ولا بكون وصية إلا بالتصريم ؛ لأنه أمكن العمل بظاهره؛ لأن هبة الصف المبد صحيحة وقلا حاحة إلى التعدر،

وإذا قال: أوصيت أنا يوعب تفلانا سنس داري يعد موش كانا ذلك وصية؟ لأمه كُ قَالَ: بعد مواني ، فقد علمنا أنه فصد به الرصية دون الهية ؛ لأن الهية بعد الرات هي الرصية ، فيصح مع التبيرع"، ولا يشرط فيضه في حياة الرصي، وأو قال اللثي لصلان، أو قال: سندمي كفلان، أو قال: وبعي تعلان، ثم ماك قبل أنا بقبض، فالقدم أربكون باطلاء وفر الاستحسان بكون وصبة جاثرة

وحه القياس أن قوله اللثي كلام محتمل تنك مفسوره وبحسل نلك ماليء و أي ولك ما أعمر نا كان بأطلال أما تلت نسبه بطأها . و أما نُبِث ماله ولأن قوله : بيت مالي لملان همة ، ألا ترى أنه لو فال الدلك في صحته كان هيف الكذا إذا فال: اذلك في مرضه، وإنها مبه مُشَاع فيسا بحصل الفسمة، فتكون باطلة .

وجه الاستحسان: أن ثبت نفسه فسر عراد ضعراً؛ لأن ما يذكر في خلال الوصايا نكون وصيبة فلاهراء والإنسان لابرصي بثث بقسمه ، وإنما المرد لبت مناله بطريق الرصية طاهراً لا يطريق الهيبة ؛ لأن ما يذكر في خيلال الوصاليا يذكر بطريق الوصية ، ﴿ يَطُرِينَ الهِمَةِ ، فَتَتَبِيتُ فَوصِيةً بِدَلَانَةً أَخَالَ ، وقَسَرَ كَأَنَّهُ قَالَ: تَنتُ مَال القلاق وصيبة ، وقد قال: هكذا كان جائزًا ، وإن مات دبل الفيص، هكذا ههذا، وكذلك إذا قال: بعد موتى ؛ لأنه تنصيص على الوصية بخلاف ما إذا قال في صحعه: نلك مالي الفلان؛ لأبه لم يصبرح بالوصية ، ولا ذكر ما في خلال الوصاباء ولا أصافها إلى بعد اللوت، فيلا تُبعل وصيبة حتى لو ذكره في حلال الوصاباء أو أصافه إلى ما بعد النوب، وخاد ذلك في حالة الصحة يكون وصية، وفي حال المرض أو لم يذكر ذلك في حلال الوصاباء ولا أضافه إلى ما بعد تلوت لا يكون وصبة أبصًا، فإدن في الحاصل لا هرف

<sup>(</sup>١) فَكُفَّا فِي نَفْرُومِ، وَهُانَ فِي الْأَصْلِينَ الشَّبْرُعَانُ

مين حال الصحه وبين حال لمرمس

وروى محمد عن أن يوسف، صمه الله عن أني حسمة وصله لله الرجل فال في صبحته الواقي مرضه الإراديث في حدث فقلان يكداء فهذا وصيه والارتجاب عاداً ا الموت وكدلك لواقبال الملاف الف ورهم من تبشى و فهذا وصيه وإلا تبريدكم فلها الوساء وكدلك لوافال المتلان الصادرهم من ماتي و أرافال الصف ماتي وأرافال المراد مالي وأرقال من رجع ماتي وقياء المل إلا أن يكون عاد ذكر الوصية فيكان وصيه .

وفي آفداوي في اللبث رحمه الله المريض فان الفراحوا الله عراهم من مالي ا أو قبال الحراحية الله فراعية ولم ردعلي هذاء ثم ما ماده فإن كان فلاه فراكا و الرفسية جناز الآن تحل دفيل على برامته الرفسية ، وبصارف فات إلى الفقراء الرفيم الهماء ارجل حضره الرفاق فقال له اجل الاتوصي؟ فقال: فلا أرفسيت أن يجرح للت مالي ، ولديرة عليه حتى مات بدفع كا الانتشالي الفقراء

وفی المتنفی اللو قال: إندمت من مرضی علما، فعلانهٔ حرف، وصاکان فی پدها سی ده فهو علمها صدیعه، قال: آراد فلک جالزا علی و حدالصدقیة، وفها ساکنان فی پدهه برم مات، رحلها الليغة ان هذاکان فی بدها بوم مات

وفي الوافر بشراعي ألى يوسف وحسه الله " فينص كان مريضًا، فقال أعطوا فالإله صية كفاء أو فال: بعد مونى، أو فان: أعطوه اللى، فإلم جائر، قال: وهكذا وقد يقافسن، وإن قال: تربع أو نكوس أو ثد فالمذاع لا الراث لا يكون ومدية ولا أن يكونا ذكر الوصية أو الموت.

ولي أنوادر ابن سنماعية الفن محمد رحمية لله. في مريض عان في وصيلته ا تصادفت على فلاك مداري، ووهبت لفلان عبدي، فهذا على الصدفة والهية، والاقتصاد الموميات أو التصدق عليه، جناز من التلك، وإذ قال: جعلت لفلان كما وكذا من ماني، فهو على الرفية .

وقي المنتش الرجل أرضي، فقال الباحث من مرضي هذا، فظماني أحراره. ويعص فلافا من مالي كذا وكذا، ويحج عني، له يرئ من مرضه، الومرض نالياً، وقال للشهود الدين الشهادهم على الوصارة الأولى أو الأبرهم! الشهاديا ألى ملى الردارة الأولى، قال محمد رحمه الله أما في الفياس هذا باص الأنه فد بقل وصيته الاولى حن صح من موصد ديك، والكن تستحسن و تنجير قالت منه و محصوب في الذك، وعلى هذا الفياس و الاستحساق إذا قال، الوصيت لعدالله فالة فرهم وقلمساكين بجالة، شوفال الراست من داملي هذا معلماني أحرار، ثو برياد تما مرض ثالاً.

وفی افغتاوی در منتی آیونکر حسن برسی برصایا د آبایی می موضعه وعامی سنین شده برص د مقبل که آرایس و وشان سدل: تحو رفسوت یلی آن مست و قال: پیشاه و وصیبته جانزه ایلا آن فال را د منت می موضی آوفال: (تا لم آبرا امر موضی د ور ۱ می الفناوی اصطفی آلودش ماه وسیم ایکو می والاین بیساوی مرگ آیند یا اذین ساوی مرم ، فحنند اما بری، تطور و صنه .

وفي الشغي الإدافان الوحل ضعوا تنفي حيث أمر الفيرة إلى الورث، وفي العيرة إلى الورث، وفي العيرة الرائدة وفي اللك و العيرة الرائدة والمايحوز في أن أرضي بدا فأعلوه، فالأمر في هذا إلى الورثة، وأن ته ألا بصل عارهم أو أكثره هؤان أن أرضي بدا فأعلوه، فالأمر أكل مامحور في الداخور في الداخور في الداخور في الماكن ومرادا كل مامحور في الداخور في الدائرة وأن تعارف أن المراد الإنجاع حديد الواس ومنادر الدائرة الذات المرادة كان الوصى الواسي لذا هم الانجراء فأنه موافعة في الدائرة الماكن والمرادة في الدائرة الماكن والمرادة في الدائرة الماكن الدائرة والماكن الدائرة والماكن الدائرة الماكن ا

و بدين أبو عمر عمل قال الدوم عنداد راه و أبو عند الايرم بالى ملاك و بالم غل على الدوم الاقال، هي وصيفه وقال إلى الدوم الطلع الالاعد ليس بوصيفه و لا وفيال والوسش أبو عسر عسر قبال في وسيشه و است سالي وقف والهيارة على هذا القبال أب كان ما المتقدا وهي والهم أو كان براء أبو من أنده وقده وهياه القبل مدوسياً وسال قبله الموافقة والموافقة والوركان ساله حياها ويحود عبر وعب على الفقر وو وسائل تصوله العباد وهي قبل أمن أوها وهي بشورة والان ثان مالي ويطوي عمل الفقر وو عبال الانكار حال على أثر السوال بنخرج تلك مائه والعسرف إلى الفقراء وأحلى مداه والعسرف إلى الفقيراء وأحلى مداه والعدال المتارات الانتسيال،

و ما تل محمد بن مقاتل و حجه بنه عليل أرفيلي بن يعطي بنتاس الصاعره و قالله. بالوصورة العلق و در قال: تصلقوا الله عفوها فهو حالل وقطي النفية الدر وفي الواقد هشام عن محمد رحمه الله الإذا قال الرحل في وصينه : ثلث مالي قده إذا الوصية باطلة في قول أبي حيمه إله و وقال محمد إحمه الله . الوصية حائزة ، ويتصرف إلى وجود الله .

ومى اعتبارى ألى المستار حمد الله الا مريض الوصى، وهو الا يعدر على الكلام على مدالة ما وعلى الكلام على والمدالة والمنام الله المدالة والمحكى الطحاوى عن أصحابات المجرر وصبته السنمر، ولا تم وز عند أصحابات وحسهم الله، وحكى الطحاوى عن أصحابات أنه إذا السنمر، حتر كالأخوس، وفي القلام المالة أن الدالة المراص، المويقة را في الكلام، في القلام، وقد نقائم، وطال، ارادية مداد سنة فهو عمر أنه الأخراس، وكان العليه أنو الله في حدالة يقول الإفارة وهو الإشارات وجوز، وفي أنه يور الإنهام الإشارات وجوز، عند ولي أنه يور الأنهام والإنهام، وفي المناوى أبي الله المداورة وفي المناوى أبي الله المداورة على منا الكناب، النفذ وصيته الله على منا الكناب، النفذ وصيته الكناب، النفذ وصيته الله على منا الكناب، النفذ وصيته الله على منا الكناب، النفذ وصيته الكناب، النفذ وصيته الكناب النهادات الشهادة على منا طفه الوصية المناب المناب الشهادات الشهادة على منا على المناب المناب

وآما بينان شر تط جوارها . القوق : شرط حوارها كون الموصى به معاصرت الموصى ما لا قابلا قاتميك من العبر بعقده من العقود حال حياة الموصية إلى ينسر مخبه ألها المؤصى به سوجودًا في الحال أو معدوما ، ولهذا فلنا . ولا لموصية إلى ينسر مخبه ألها يعول وإلى قال الموصية إلى ينسر مخبه ألها يعول وإلى المقود ، وهو عقد المامنة والوصية بائلة اعامه لا تحور استحماله الأنه لا يعرف الموصية ألم المها المعامنة والوصية بائلة اعامه لا تحور استحماله الأنه لا الموصية الموصية الموسية ال

۱۱ مکا املی و رواز این ط ۱ و در مراین قبات السهادات .

<sup>173</sup> وهي م: الانه يضل التمثيث من عمر حال حياه الوصلي . ا

فغنت بأنب لا قلك قبل القبول واعتبرناها بالارث بعد القبول، فطلت (ن الفرصي له عنكها بعد القبول من عير فيض عملا باقتسيان نفسر الإمكان، وإقا بعسر القبول والود بعد موت الفوصي ؛ لأن الوصية إيجاب بعد الموت، فبعدر النبيان والود وقب الإيجاب.

ولم ودافريس له الرصية حال حياة الوصى، فيرس مند موثه صبح القبول و لا الرد حال حيده الموضى عير معتره الصار و عيده والعدم تنزلة ، رثو لم يقبل الرصى له الوصية موت الموضى عير معتره العيارة وها أيضا حتى مات هو م فالقياس أن تكون ورث عبرك في الرد و القبول ، وعى الاستحسان الدرميم فالك ردواء أو فيلول أن مكاما فكر في يعض الرافيع ، ودكر في معتمها القياس أن يطل ، وفي الاستحسان الاينمان ، فإن القباس أن نظياس أن نكون ورثته مؤلّته ، فوجه أن الوصية بالثان تشه الأرث من وجه ، والهية من وجه ، والهية إن كانت تنظل بهت الموجوب له في القبول، فالبراك الاينطال بموت الوحية ، وقد قبا الموجوب في يقول الموجوب أن ودا مراسل الوصية ، وقد قبا الموجوب في يقول الوحية ، ودا في الموجوب في يقول الموجوب في ودا مراسل الوحية وردها

وجه الاستحسان: أنا نعسر الوصية عنة مانام القنول موهرما من الموصى له .
وبعثرها إرابًا على وقع البأس عن القبول في أخر حزاء من أحزاء حميدًا لتوصى له وقصر الموضى له الموضى به ملكً فلسوصى به قي اخر جراء من أحزاء حمالته وصدر مرالاً في ته الموضى له من جهه ، والبيات يقع فرماً بحيث أن ينفرون وصده أن لموضية تسبها بالهية : والبيئة لبقال فوت الموهوب له قس تفسول و وجه الاستحمال: أن الوصية كمالها في البيئة ، فلها تبه بالميئة منها بالميئة والبيئة المهادورات الموهوب الموت الموصود المقال عوات المواود المقبل المواود المقبل عالمية بالشاك .

وإن قس الموصى له الرصية بعد مرت الموصى، تم رده على الورند، فالقياس أن الابحوز الرداء لان الموصى له ملك المرصى به لما قبله بعد المرت ، والرديحتيمل المملك المبدأة لأد السطيف المبتدأ يتبك بالرد، فإنه إدائر وح امرأة على العد درهم على أن لرد المرأة على الزوج هذا العبدكات حالراء وما يحص بعداد من الألف يكون ليكا، ويحتمل الفسنة أيضاً، فإن الرد بالعبب وغيره فسنع، فإن اعتبر هذا الرد تمليكا مبتدأ كان هذه هية من الموصى له، فإذ الم يتقرر الموصية كان هية المشاع فيما يحتمل الفسمة، وإنه لا يجوز، وإن اعتبر فسخا يحوز؛ لأن فسخ الهية في المشاع جائز حتى لو رجع الواهب في نصف الهية، وكان الموهوب مشاعاً يحتمل الفسمة يجوز، وإذا احتمل الجواز والفساد لا يلبت الجواز بالفشك، وجه الاستحسان: أن الرد على الوونة لما احتمل الجواز والفساد يحمل على الجواز تصحيحاً لتصرف العاقل مقدر المكن.

ولو ردها على بعضهم فهى بينهم كلهم على قرائض انه تعالى استحسانًا و الأنا إغا جوزنا هذا بطريق فسخ الوصية ، وإذاانفسخت الوصية عاد الموصى به إلى فديم حلك التبت ، فيقسم بين ورثته على فرائض الله تعالى ، ألا ترى أنه لو كان على البت دين ، موهب صاحب اللهن ذلك لبعض الوراة ، فالهية لهم كلهم الأن الدين على البت ، متكون الهية من الورثة كالهية من البت ، والورثة قائمون مقامه ، فكذا ههنا ، صححتا فسخ الوصية مع الورثة لقيامهم مقام البت ، فصار الفسخ معهم كالفسخ مع البت .

وقو أوصى فرجلين بشيء من عالمه بأن أوصى لهما بشف ماله أو بسفس مائه ، أو ما أشبه ذلك، قم مات أحدهما بعد موت الموصى قبل قبول الوصية ، فالغياس أن تبطل الوصية في نصيب الميت ، ويصير نصيبه لورثة الموصى، وفي الاستحسان : لا فبطل الموصية ويصير نصف الثلث الذي هو حصة الميت موروفا بين ورثته ، ولو مات أحدهما بعد الوصية قبل موت الموصى ، فإن الموصية فبطل في حق الموصى له ونصير حصته وهو نصف اللك لورثة الموصى قباسا واستحسانًا.

### وأمابيان حكم الوصبة:

فقول: حكمها في حق الموصى له أن يمك الموصى به ملكاً جديدا كما بالهبة، وفي حق الموصى حكمها بشاعة الموصى له فيما أوصى به مقام نمسه كالوارث -والث أعلم-.

# الغصل الثاني فيمن يوصى بشيء ويذكر مقداره أو يوصى لقوم ويذكر عددهم فيخطى إلى زيادة أو نقصان

7.712 قى أفتاوى إلى الليت وحمه الله أإذا قال: أوصيت لفلان بثلث مالى وهو ألف درهم، فإذا الثلث أكثر من ألف قله كل الثلث، وفي الوادر ابن سهاعة عن محمد رحمه الله: إذا قال: أوصيت لفلان بحميع بصيبي من هذه الخار وهو الثلث، فإذا نصيبه من الخدا الله وهو الثلث، فإذا نصيبه من الخدا التعلق، علم التعلق كله، قال فحة: والبيع في هذا يخالف الوصية، فإذا من قال لغيره: بعث من هلان جميع تعبيبي من هذه الغار وهو الثلث، فإذا نصيبه من الغار النصف، فالبيع يقع على الثلث، والغرق أن العين آصي في البيع؛ الأن البيع من الغار عن الملك عن الملك، وهو إنها أزال عن سندار النحت، قال يزول ممكه عما زاد على الثلث، فأما الوصية فلإلبات الخلافة، والعين فيه شعرة، ولهذا تصبح الوصية، ويذ لم يكن في الخال شيء، وهو إلها جعله خليفة في جميع نصيبه.

۲۰۳۲۵ - وهي "نوادر ابن سماعة "عن محمد رسمه اله أيضاً : وفي قال الوجن : أعتقت عبيدى وهم فلان وفلان وله عبيد سواهم عنقوا جميداً ، وفيس هذا كقوله : أوصيت بثلث مالى لبنى فلان وهم فلان وفلان ، والمرق أن الإعتاق من قبيل الإسفاط ، ومعنى الإسفاط على وجه سرعة الشوت ، وبه يخرج الأمر من يد المعتق ، ولا كذلك إيجاب الوصية إذ للموصى الرجوع ، وله أثبات الشركة لغيره .

۱۹۳۱۱ - وروى بشرعن أبي يوسف من أبي حنيمة رحمهما . أنه قال: وصيت لفلان بغض، وهي مائة شاء، فإذا مي أكثر، فله الكل و لأن الإيجاب عام، والقسمة نحتس الخعا؛ لأن الإنسان قديغلط مي الحساب، فلا يسقط بسببه حموم الإيجاب، وثو قال. أوصيت له بغنمي وهي هده، وله غم غيرها، فالقباس منل ذلك؛ لاحتمال انغلط في التميين، وتكتا نستحس، ونجعل له هذه الغم التي سماها بعيثها؟

<sup>(1)</sup> رويط: آشار ليسال

قال الحاكم أبو الفضل: ذكر في الأصل أن له الغيم كلها؛ بالذكر، في وجه القياس

قال في رواية بشر أيضًا: وكذلك لو قال: أرصيت لقلال يوفيتي وهم ثلاثة، فإذا هم تحمية جعلت له الرقق كلهم

ولو فنان: أوصيت له برقيقي وهم هؤلام التلاقة جعلت له عؤلام التلاقة، وإنه يحالف حواب الأصل قال تمة. إذا قال: أوصيت ننث مالي لوند فلان وهم تلاقة، فإذا له أولاد أكثر من ثلاث، فالتلت لكلهم، ولو قال: وهو هؤلام الثلاثة، هإذا له وقد غير هؤلام اللانة، وإنه يخالف جواب الأصل.

1974 بشر أيضًا: عن أبي يوسف رحمه الله: إذا قال: أوصيت بنك مالي البي قالان وهم قالان وهم قالان وفسلان وقالان، كان الثلث من سمى دون غيرهم، وقو قال: أوصيت بنفث مالي لبني قالان، وهم خيمسة لكل واحد حمسة ، فإذا هم ثلاثة، حملت بكل واحد حمسة في ثلاثة الحمام الثلث، بكل واحد حمسة في ثلاثة الحمام الثلث، ويعظل في الخيمة ألبائي.

۳۰۳۱۸ - محمد وحمد اتقال وجل قال في وصيت : ثلث مالي لتي عمرو بن حمد و ومن المحمد المحمد وجمد القال عمرو بن حمد و كان الثاث كالهم لهم الأنه أو اقتصر على قوله : أوصيت مثلث مالي لبني عمدو و بن حمد ؟ أن أهم حمو الثالث، فلا تدوين عن و من حكم الاستحقال، وفي حن حكم لموسيد، وهم سبعة الأن نسبة المعاوم لنواني حق حكم الاستحقال، وفي حن حكم طراحمة و فلا ينها به حكم أول الكلام كما أو قال أوصيت بثلث مالي لبني عموو بن أوصيت بثلث مالي لبني عموو بن أوصيت بثلث مالي لبني عموو بن أوصيت بثلث مالي لبني غمار و وحالد ابني فلان، فإذا احدهما ميث، فالثلث ثلة للحي والمعنى ما قلك ، كفا هها، وكذلك أو قال: أوصيت مثلث مالي لبني فيلان، وهم حمية ، فإذا هم ثلاثة مالي لبني فيلان، وهم خمية ، فإذا هم ثلاثة كان الجواب كما قلنا.

ولو قبال. أوصيت بثلث مال ليني قلان، ولقالان تلالة بنين أو النان قبان حسيم الثلث نهم الأدالتلانة جسم صحيح لغة، وأندن في بالب الرصية ملحق بالجمع على ما بالرابيات بعد عذاء ولو كان لفلان بن واحد استحق نصف النساء لأنه جمعل المنت

<sup>(</sup>١) هكذا في طاوم، وكان مي الأميان " ملاينقين .

ج ١٠١٠ تناف و بصورا المستود ا

وثر قال: أوصيت بلك مالي الانتي علان إلا إلى واحده كان له بصف الثنت الأنه أوجب الثلث إلهاما الالتكل واحد منها والأن التي قلاد كلمة موضوعة للمشيء فكاد موجاً الثلث تهما لا لتكل واحد منها والأن التي قلاد كلمة موضوعة للمشيء فلا يزداد توت صاحبه وصار كما لو فالى الله ملى بين قلاد وقلاد عباد أحدهما منيت وكان للحي بصف الثلث الما في فلا كذا ها المختلف فوقه الثلث المالي تفيزن ميان المثنى فوقه الثلث المالي تفيزن على المنت وإنها الشركة بحكم منهما على الكعدال وبهذا لوادة أحدهما كان للأحر ثماه الثلث وإنها الشركة بحكم المالية الأولى الأن قوله المو فلان المبلحل حق الأحر أماهنا ومحلافه وبحلالا في الشركة الأولى الأن قوله المو فلان المبلحلين على الخصيم والشلانة كسا ينطق على الخصيم والشلانة كسا بناه منها المحدوم والمالية على ما مو

واو قال: أوصيت بقلت مالى لبنى فلاد عمرو وحماه، فإذا لسى لفلان إلا ابن واحد وهو عمرو، فيه الثلث كلمه الأنه قوله: إلى فازان كلام منتقر إلى التفسير، فإذا قال عمرو وحماد: فقد فسرم، والأصل أن الكلام إذا نعقيه تفسير، بسقط اعتبار المسر، ويكون العمرة لتفسير، فصار كانه قال: ثلث مالى قصرو وحماد ابنى فلات، ولم كان قال، حكما، ولم يكن تفلان إلا إبن واحد كان له كل الثات، كذا ههنا.

ولو هاف أو صنت ثلث مائي لمني فلال وهم خمسة و بعلال. فإذا انو علان الملائف والثان يبتهم أو بين فلال أرباعا فقلان الرحم ، ونهم ثلاثة أرباع ، لأن قوله : وهم خمسة لفو إذ كانوا ثلاثة بقي هواله أو صيت شلت مالي نشي ملاك وهلاك ، ولو قال ا هكذا وباقي المسألة بحاله كان الثانت بينهم أرباعك كذا ههنا

ونوافيال أوسيت بتلث مالي ليل فلان وميرالات وناها هو حويدة واللاصدية الشلالة مهموه والحيان للورية على التعييرية لان قوله. فسي فلان السيرعام، وقال له أوهم اللائه ليسي سنفواء بالرهو محجبيعي ليعض بدائمونه استها درني إلاه كالربني والمستمدية ي والخصيص بعض لاسترالعام باللفط صحيح واداعيت ويعبر بدعيدر الكلام، فصار كالعاقال أوصيت لتلاثة منهما ولواقال المكدا فسحت الوطيع لللانة منهما كفاههات أكتراء في البات أرالم صوراء محهول إلا أن هذه حصله صينتركة بكن يراغها يتعيس الوارث، والحهالة المنتدركة لا تمنع للرصية؛ لاذ مناها على اندست، وصار هذا كذا لو أرضى مناث ماله لأملاد فلان حارب تبوعينك ويدحل فيها الأولاد للوحو دمون يوم الرصية ، ومن يحدث بعدها إلى يوم موث الموصى وهيد مجهود، و ياكل لا كانت هذه الجهيلة مستند كالملو تدم صحة الرصية الكفاهها يحلاف مارذا أرجين بللث ماله لواحد من عرص الناس، أو لبني فيما وهما لا يحصنون حبث لا نصح الوصية : لأبا الحهدلة هناك عبر مستدركه والأاه لواحد مراعا هر الباسر لابعوف ولا يمكل حصوب وكدارك القبيلة إذا كموا لا يحصرن أما هيها مخلافه ، وإذا صحب أنوعية في مسألسا كان سيان ولي الوارث؟ لأن القبص دمل الرصية وهو الإكرام والإعدم متحداي تلاته دالت من منه و بحلاف ما إذا أرضي بثلث ماله لواليه و وله موال اعتقبهم. وموال أعتقوه حيث لا مقمح هذه الدفعية وأولال كانت هذه جهامة مستاير فه الأن هناك المان وتعذل أن عام وعام الأمنياء لأن القصيدة محالف والمائين بعداهان فالساءالة تعالى أمراهها ويخيلان واليرا حستشهد عن الكتاب، فقال ، الا بري أنه لو قال: أوضيت بثلث مالي إس فلات، وهم العزائد ملان وهلاق وشارك فإذا صارك بنوان سيرهم إلى الوصابية حدثرة لأوارات للمستهن دون. المهيد هيرم لأكه بحص المتحص من المترافعية بالمعادة وبالاسترافياص والكافا أداحص الحض ميو بالعدد دريا الاسم اخاص

ولو قبال. الرفسيت نامت مالي بني قالان رامم بلائة ولفيلان، فوذا مر فيلان محمد سنده فانصلان وسع الطلبون والشعالة من شي فالمان الإله أوباء الثلث والخرجار إلى الوارات وساقلنا والزاقال أوصيت بلتم مائي تولد فلان وهي نازنة جواره هاذا هم علماناه طيمرالهم شروه ولوامال ليلي فلان الرهم شيوح وطادا هو فسان الانتفاق لهم إد العلط كما يقم في العدد والحساب غم في الحامة أبضًا ٣٠٣١٩ وفي اللوازل أن إن الحالمان الفرائد الله منوا ١٩٠٥ وفي منشر مالي ، لم يكن له إلا الألف إذا كالت يخرج من تدف طاله ، سواء كان عشر ماله ألف درهم ، أو أقل أو أكثر ، ولو قال : أو سبت له بجسيم ما في هذا المكين وهو ألف درهم ، فإذا فيه ألفان أو بالكيس دندير أو حواهر ، وليس فيه دراهم ، فله ألف درهم من ماله البت ، ولو فنال . أو سبت له عا في هذا الكيس بألف درهم وهو نصف ما في الكيس ، فيد في الكيس ثلاثة ألاف درهم ، فله ألف درهم ، فين له ، وإذا لم يكن فيه إلا حسسمانة ، فهي قله ألف درهم ، وإذا كان قبه ألف درهم ، فهي له ، وإذا لم يكن فيه إلا حسسمانة ، فهي في الأيراد عليها - لأنه فعيد مرابات الوصية على ما في الكيس يجلاف ما تقدم ، وإذا كان في في الكيس بعلاف ما تقدم ، وإذا كان في في الكيس بعداف ما تقدم ، وإذا كان

قال النقية أبو المنيت رحمه الله عنى عامل موق أبي حسده رحمه اذا رد الاستداء من غير الحسل جائز بسخي أن يعطي له فدر الألف: الأن الوصية إحراج كالاستشاء، وبو قال الحسل جائز بسخي أن يعطي له فدر الألف: الأن الوصية إحراج كالاستشاء، وبو تعلق وضعير، فالكن له : إلى حرج من اللك، ولم وهب شه كيا أنه دراهم، وقال له تجميع ما في هذا الكيس لك رهو ألف درهم، ودفعه إليه، فإذا فيه أكثر من ألف، أر فيه درائير أو فيه جواهر، فالكيس وما فيه للموهوب له قال شمة الأصل في حسل هذه المسائل، أنه ينظر إلى الإيجاب، والا يلشفت إلى الإنسان، هل المنادار الموصى به وعلى مكافه ذاك الإيجاب محكم لا يجرى فيه العلط أما الأخسر عن مقدار الموصى به أو عن مكافه يجرى فيه الغلط أما الأخسر عن مقدار الموصى به أو

# الفصل الثالث في بيان ما يجوز من الوصايا وما لا يجور مدا الفصل يشمل على أربعة أبواع.

نوع منه في بيان من نجوز له الوصية من الناس ومن لا نجوز وفيما يحتاج فيه إلى إجازة الورثة وما لا يحتاج إليها:

الى إحازه الورتة، وهذا استحسان، وانتياس أن لا يحوز أصلاه الأن الوصية غيبا إلى إحازه الورتة، وهذا استحسان، وانتياس أن لا يحوز أصلاه الأن الوصية غليك الابر مضافًا إلى ما معنا لوت، والتملكات في الأعبان لا تصع إضافتها إلى وفت، لكنا تركما القياس بالنصوص، منها فوله تعالى " فإلوصيةً للوالوثين والاقريب إلى وفت، لكنه متسخ بحكم الآية في سق لوالدين، والقريب الذي هو وارت، فيقى حكمه في القريب الذي يوارد كما كان، وقال تعالى . فإمن نُعد وصيّة إلى إحازة الورثة وإلى المالية المنات كبر أن مقد حكم بجواز الوصية بالذلك، وإلى المالية إلى إجازة الورثة في هذه الصوره الأن الوصية للأحيى بفيو الثلث تصرف من المربض في حالص حقه من غير أن يتضمن إبطال حق على أحده الأن اغي مرضه فيما بنهم وبين الأحدى على ما عرف

وكنفات لو أرضي لرحل يجميع مائه، وليس له وارت نفقت الوصية في الكل،

<sup>(</sup>١) سورة البغرة الأية ١٨

<sup>(</sup>٢) مورة البياد، الأبة ( ا

<sup>(</sup>۳) أشير سدة المستقاري في الهينجيسيسية (٢٠٤٥) (٢٥٤٥) (١٥٠ (١٣٥٢) (١٥٠ (أبو عنوانة في الدونة) . أستسقد (٣/ ١٨٥ (١٣/٥) (١٨٥ (١٨٥ (١٨٥ (١٨٥)) (السنساني في الكيسري) (١٠٣/٥ - ١٠١ (١٠٥) (١٨٥٥) (١٨٥٥) . (١٨٥٤)

ولا يحتاج فيه إلى إحازة أحد، وإن أوصى بأكثر من ثلث ماله لأجسى، فهذه الوصية ق به ق زاد على النمت لا تجوز إلا مإجازة الوادث، لأن فيسه زاد على الثلث الوصية حصلت بحن تعلق حق الورثة، فيتوقف على إجازتهم، وكذلك إذا أوصى لواحد من الورثة تتوقف الوصية على إجازة ماتى الورثة مأى عدر حصلت الوصية، قال عليه الصلاة والسلام: اللا وصية للرارث إلا أن يحييزها الورثة أن والمعنى في ذلك أن حق الورثة بتعلق بجميع مال الحريش فيما بينه ومين الورثة، فيأى قدر حصلت الوصية ققد حصلت في محق تعلق به حق الغير.

وإن آجازت الرونة، فقد موق مين الوصية لفيحري وين الوصية للاحتي بها الوصية، وإن آجازت الرونة، فقد موق ميز الوصية لفيحري وين الوصية للاحتي بها وادعلى التلك والوصية للاحتياز الوصية للاحتياز المنافع التلك والوصية للاحتياز المنافع المنافع بها إلى الشرع المنافع بها الله على المنافع بها التراوية المنافع بها التراوية والوارث وما امنافع جوازها؛ الآنه منهى عن يرم، ألا ترى آنه أنو مرم المورث في صحت يشاب عليه، وإنه، منع حوازها خي بالى الورثة، فيبجوز بإجازتهم، وكذلك الوصية للاجني بها وادعلى التراث في حقيا، والاصية للمدين بها وادعلى التراث في حقيا، والوصية للميت ما ماطلة، مكلة وكر مسالة الحربي في وصابه الأصل ، وفي المرح الطحاوي وذكر في السير الكبي ولما على جواز الوصية للحربي.

واختلف الشابخ فيه: منهم من فرق بينما ذكر في الأصل"، وبين ما ذكر في السبر ، فقال: لا ينسعي للمسلم أل يوصي للحرس كما ذكر في الأصل ، ولكن تو فعل يجوز، ويثبت الملك للموضى له في للوضى به كما ذكر في السير الكبير ؛ لأنهم

 <sup>(1)</sup> أغرب البحاري في أصحبحه تعليقًا ١٩٠٨/٣ وإلى الجارود في أستفي ١/ ٩٤٩٩/٣٩) والبريج البحاري في أصحبحه تعليقًا ١٩٠٨/٣ وإلى الجارود في أستفي أ / ٩٣ (٩٩) والبريدي في أسته أ / ٩٧ (٩٩) والبري مناحب في سند ١/ ٩٠١ (٩٠١٠) والبري سنحب في سنده ١/ ٢٧١٥ (٣٧١٤ (٣٧١٠) وألم عنساد أن سنده ١/ ٤٣٤ (٣٧١٠) والبريع في مستده ١/ ٤٢١) والبريع في مستده الراق في مستده ١/ ٢٠٨١ (٣٠٧١) وعبد الراق في مستده (١/ ١٨٤١) والبرياق في مستده (١/ ١٨٤١) والبرياق في مستده (١/ ١٨٤١) وعبد الراق في مستده (١/ ١٨٤١)

<sup>(</sup>٣) وفي قد احتمام .

من أهل الملك كالمسلمين وأهل الفادة، ومنهم من قبال في المسائة وإيشان: هذا إنه كان الموصق في دار الإسلام، والموصق له حربي في دار الخرب، فأما إذا كان الموصق المسلم في دار الخرب أيصياء فقد احتنف المشايح: فين قال: إن العلمة في المسائه الأرثي حي المنكنة الأولى يقول حهانا بعلم الجوار، ومن فال. إن البكانة في الأولى حي الثانيه يقول حذا، بالحواذ

1777 - قال: إذا أوصى للحرص المستامل في دار الإسلام ذكر أن الوصية تجوز من لننث من عيسر إحازة الورثة، وفي منا زاد على الندت يحسناج إلى إجازة الورثة، وكي منا زاد على الندت يحسناج إلى إجازة الورثة، وكذلك لو وهب له أو تصدفي عليه بصدفه تطوع، هكذا ذكر في طاهر الرواية، وروى احبحاب الأمامي عن الني بوسف رحمه الله أنه لا تحوز الوصية له، وكذلك الهية المنشذة والصدفة المنتذئة فأبر يوسف رحمه الله في منا على ما إذا كان الموصى له في ذار الحرب للمحتى الذي ذكرة في تملك المسائلة، وفرق من الوصية للمستثمر ومن الوصية المندي أن الذي من أمن المرابية أن الأمان الموقى عن الأمة في حي المنظم، ولهية الجور صدف الكفارة وصدفة المنظر إليه وحد طحر الرباية أن الأمان الموقى عن الأمة في حي الأمة في حي الأمة في حي الأمة في حي المنظم، ولهية المنظم، ولهية المنابعة الم

٣٠٣٧٣- ومن أوصى تقاتله بشيء لا تجور الرصية من غير إجنرة الورنة، وغير ر بإجارتهم، وقال أنو يوسف رحمه الله: لا يجور بإجارتهم أيضاً، وأحمه الله القاتل الا يستنحل الإرث وإن وضي به الرارث، وجه قول أني يوسم رحمه الله اإن حرمان الفاتل عن الوصية بطريق المغربة عليه كحرمانه عن البراث، وإنه لا ينعهم بإجازة الورنة، ولهذا لا يستنحق الإرث، وإن رضي به الوارث، وأما حومان الوارث عن الوصية ما كان بطريق العقوبة على الوارث، بن وفعاً لنمة بطة عن دفي الورنة حتى الإيفشى عيبم لتعدير المها بنحام برحارة الورنة حتى الورنة في

وجه قولهما: إن حرمان انفائل عن الوصية ما كان بطويق العقوبة عليه، ألا ترى انه يستوى عيد الفاطئ والعامد، وإن كان الخاطئ لا يستحق المعربة وإنما حرمانه دفعًا للغيظ عن الورثة حتى لا بندركهم في مال أبيهم من سعى في قتل أبيهم، وهذا يعدم بإجازة الورثة، وقياس الوصية على الميرات باطل والان إجازة العبد ورده إنما يعملان عيما كان من جهة العبد، والوصية تملك من جهة العبد، فجاز أن تعمل الإجازة فيه ولا كذلك الميراث؛ لأنه من جهة الشرع لا مسم للعبد فيه فلا تعمل فيه الإجازة

وإن أوصل الجويح أن يعفي عن قائله والفتل عملاً. لا تصح الوصية في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله ؛ لأن هذا وصية للفائل ذكر المسألة في "المنفي".

٢٠٣٧٤ - ومن أرضى تعبيده بدراهم مسماته أو نشيء من ماله مسيماة نبعو عرض أو داية ، أو ما أشبه ذلك، فإنه لا يجوز بخلاف ما إذا أو مين له يشيء من رفيته من حيث يجوز الوحبية، والفرق أن العبد من أهار أن يملك رقبة فبعثق ننصح الوصية له برقبته كما يصح لغيره، فأما ليس من أهل أن يملك مالا أخر سوى رقبته قبل العنق، فتحذر تجويز هذه الوصية للعبد، وتعذر تجويزها للورثة بأن يجعل الموصى به يبنهم على قدر ملكهم؛ لأن ذلك حاصل تهم ندون الوصية، قطلت ضرورة.

٢٠٣٧٥ - ولو أوصى له بشيء من وقبيت بنصف أو ثلث، أو ذهي ذلك هيئ. المسمى من رفيته ، ويسمى في القضل على قول أبي حنيفة رحمه الله ، سواء كان الفقيل على السمى بخرج من الثلث أو لا يخرج؛ لأن الإعناق عنده بتجزأ، فإنا بعنق هنه الغام المسمى لا غير، فكان الوصية له بنصف الرقبة لا غير، وقول الموثى له: أعتقت لصفك سواء، وهناك بعثق منه الفدر المسمى لا غير، وتازمه السعاية في الياش، كذا مهنا .

وعلى قولهما: يعثق الكل من غير سعاية إن كان بخوج من ثلث ماله؛ لأن الإعناق لايتجزأ عندهما، فيكون قوله: أرصيت لك ينعيف رقبتك عنزلة فوله: أعتقت - نعمقه رقبتك، وهناك يعنق الكل من غير سعاية إن كان يخرج من الثلث، كذا هنا.

٢٠٣٧٦- ولو أوصى للعبد طلك ماله، جاز؛ لأنه أوصى بثلث رقبة، ورقته من صاله ، وإذا جازت الوصية بذك رقبته عنق ثلثه ، وجازت الوصية له بما سوى ذلك من ثلث حاله؛ لأنه أوصى بثلث الباقي لمكاتبه عند أبي حنيفة وحمه الله، ولعنفه عندهما والوصية لمكانيه ومعتقه حائزة، وإذا جازت الوصية بثلث ماله سوى وقيته مراماق المال، ينظر إن كمان ثلث باقى المال مثل ثلثي السحاية، وكان بافي المان سوى رقبته دواهم أو دنانير ، فإنه تقم المفاصة ؛ لأن للورثة على العمد فلني السحابة دراهم أو دنانيو ، وله فيسا في يار الورانة تبك بالتي المنال، فتتنع المقاصلة، تناصا أو لام يتقاصاء وإن كان ننساء ما يقى من الحان أكثر من ثاني السعابة، ورجع عليهم العبد بالقصل، وإن كان ثلث ما يقى من المال أنا حي السعاية، فإنه يسمى الخضور النورثة

۲۰۳۷۷ - هذا إداكان باقي النائ سوى ونبيته دراهم أو دالبر، فأما إذا لو يكن دراهم ولا دنابير، ولكن كان عروضا إن تقاصا، يحور دلك؛ لأن القاصة في الجنس المختلف بالنراضي جائرة، فأما إدائم يتراصب على الفاصة إلا أن الورث قالوا للعبد: معطيك ثانت ما يقي من اقال حتى نبيع، وترفي حقنا من تعنه لا سنك أنه جائز؛ لأن الروثة رضوا دناخير مقهم وتعجيل حي الديد والحل يهم.

فلما إذا دائد الورنة للعبد، لمطبك ثلث ما بقى في أبديا من العروض حتى تؤدى ثلم السعارة كيلا يتعجل حقك في الوصية ويتأخر حقد عي السعاية وأبي العبد، من مشايخيا رجمهم الله من قال للورثة؛ ذلك، وإلا ثقع القاصة؛ لأن الجنس قد الخطف، ولا نفع المقاصة في الجنس المختلف إلا بالتراصي، ولا تجبر الورثة على دفع ثبت ما يقى في أبديهم من وحد؛ لأنه يتعجل حق العبد في الوصية، ويتأخر حق الورثة في السعاية.

وكان الفقية محمد بن إبراهيم البندائي وحمه الله يقول " تقع المقاصة وإن كان الخسر مختمة أمن عبر التراصي للفرورة " لأنه لا وحه إلى أن بصر الوارث على دفع للت ما يقي في آبديهم من حق العد إلى المبدا لأنه بتعجل حق الموصي له، و من خو الغر حق الورثة إلى أن سبعي، ولا وحمه إلى أن يوقف حق العمد في بدالورثة ، ويجمعل ذلك محبوساً في أبدى الورثة إلى أن يسعى العبدا الأن العبد للجابرهن مناه في أبدى الورثة عنائهم على العبد، ولا رجب هذا الذين على العبد سبب مال العبدا في أبديهم حتى بكون لهم حق الهبس كالمبع يحسل بالنمن، وإذا تعذر كلا الأمرين قلت : منافاصة، بكون لهم حق المبدورة، وظاهر ما اطلق محمد رحمه الله يذل على هذا، فإنه ثم يقصل في الكتاب جيه إذا كان مال المبدورة على هذا، فإنه ثم يقصل في الكتاب جيه إذا كان مال المبدورة ما أطلق محمد رحمه الله يذل على هذا، فإنه ثم يقصل في الكتاب جيه إذا كان مال المبدورة الم أو عرضاً

١٠٣٧٨ - ومن لوصى لهنده بألف أو أنفين مرسلا، فلا رواية في هذا الفصل عن اصحابته. ولقائل أن يجمل ذلك بمترلة التوصية بعين من أعبان ماله، ولقائل أن يجعله بمنزلة التوصية بالفلت، ذكر هذا الزيادة في وصايا الخاوي النسفي رحمه الله ، قال: وإذ

أوصي للكانب وارته أو لعبد وارثه ، فهو باطل أما إذا أوصر اللحد وارثه فلأن الوصية العسد الوارث والملك يغم للوارث وصبية للوارث، وأمنا إذا أوصى لمكانب وارثه فلاذ الوصية لمكانب وارثه وصية للوارث من وحه. وذلك لأن الكانب إن أدي، وعنق كان الأكساب له، فيكون وصية للأجنبي لا للوارث إلا أنه عجز يصير وصية للوارث بعد العجراء فيكون وصيبة للوارث من واحدا وكما لا تحوز الوصية ليعص ورثه دون ليعض م كاروحه، لا يجرز مي وجه.

٢٠٣٧٩ - راذا أرضي الب مكانية وصيبة، وقد كانية في صحفه، أرقي مرضه، مهو جائز، هكذا من رواية أبي سليمان، وذكر في رواية أبي حفص؛ وقال: إذا أوصى لكانيه بوهبية، وقد كانيه في صحته، حار، وليه بتعرص لحالة المرض، قول من هذا وبين ما إذا أوصى لكاتب وارثه، عربه لا يجبور، وقد صار في المساكتين جميعًا . موصيبًا بوارته من وجهه الأن مكاتبه منى عسجز صار أكسناب المكانب منكًا لورثة الوصيء كما أن مكاتبه متى عجز صار إكسابه لوارنه، والفرق أنه متى أوصى لكاتبه إن أدي وعني، صار موصبًا للاجس، وإن عجر ورد رفيقًا، حصلت الوصية جميع ورتته لا تُلبعض دون البعض، فإنّ رفية المكانب مع كسبه يكون بين الورنّة على فرانض الله تعالى، والوصية لجميع الورنة بالسوية جائز، ويفا لا نجوز الوصية للبعض دون البعض، ومني أوصى لكائب وارثه إن عجز، يصبر كسيه ملكًا لمولاء على الخصوص، ولا يكون بين حميم الورثة، فيكون مؤثراً بالوصية بعض ورثته على البحص، وهذا لا بحور

٣٠٣٨٠ - إذا أوضى لأم ولده مثلث ماله في صحته، أو في مرضه، لم مات، فإنه يصح الوصية أنها من الثلث، وهذا استحسان، والقياس أن لا بصح لها وصية، وجه القياس ظاهر ، وهو أن الوصية غابك يضاف إلى ما معد الموت ، فإنما تستحق هي الوطبية مني جارت لها الوطبية بعد موات مولاها حال حلول العنل مها، فالعنل محلها، وهي أمة، فتستحق الوصية وهي أمة

٢٠٣٨١ - ومن أوصيل لأميته ، كيانك الوصيلة لهنا ماطلة إلا أنا جيوزناها استحساناه الاي الموصية مضافة إلى ما بعد عنفها وحريتها لاحال حلول العنق بها دلالة ما الموصى، وانتاب الانتاب الدلالة الحال كالتابت بعداً كما في يبن العور ، ولو أضاف الوصية لعدال الموصى، وانتابت الدلالة الحال كالتابت بعداً كما كما كين العور ، ولو أضاف الوصية لها الأنه أصاف الوصية لها الأنه أصاف الوصية الي ما بعد عقها لا حال حلول العنق بها وبعد عقها هي حرة تجوز لها الهيئة ، فكنا أخر الوصية الها الاحمات مصدة إلى ما بعد عقها هي بولالة الحالي وإنا فينا: فقله والا الظاهر من حال الموصى أنه بقيه يدا الاستاء وصبية صحيحة لا وصية فالمدد الانتاب الإضافة إلى ما بعد عنه ها الموصى أنه بقيها قالون فيمن لها العد عنه ها المرابق المؤمنية على ما بعد عنه المدن المرابق المؤمنية عالما الموصى الما المنابق الما تحرب الما الموصى الما المنابق ال

٢٠٢٨٦ . ومن قال لعدمة إلى مائة فلان، فأنت حن تم قال: قد أو صيت بثلث طالي نعد فلان، فذائع صيت بثلث عالى نعد فلان، فالعدد حر، والتناف وهو بمتولد من العصل المعنى الابقطال معاه فيحور، فكر المسألة في المنفى ألا بقطال معاه فيحور، فكر المسألة في المنفى أن المنفى أن

٣٠٢٩٣ - الم في كل موضع حيازت الوصية بإحرة الورثة بعثير إجازتهم بعد موت الوصي، والابعثار بجازتهم في مدة حتى و أحازو قبل مود كان لهم أن يرحموا عهنا عبد عدا وعده الان الإجازة من الوارث قبل موت المورث الورث بها عبد من عبر الملك حيفة وحكماً، فلا يسلح فياسا على ما يدار جدت الإجازة من الاحتى، وهذا الأن عبل الإجازة في العقد الموقوف في يرالة الملك، وإرائة الملك إن تصلح من المالت، إما حقيقة أو حكماً، والوارث قبل ما تدافورث ليس عائك لاحقيقة ولا حكماً، أما حقيقة قلا والدائم المالة الإنافرة على موت المورث المورث عبداً من التركة، أو اردال بطأ حاربة قبل موت المورث، قايم لا يقال على أن عبداً من التركة، أو اردال بطأ حاربة قبل موت المورث، قايم لا يقال على ذاك وأما المراثة على المورث المورث، قايم لا يقال على المراثة على المورث المورث، المورث المورث، المورث المورث، المورث المورث المورث المورث المورث، المورث المورث

لأن مسهم مثك الورثة في تركة المووث موت المووث، فإنهم لا يُمكون النوكة من وقت الرص، را من وهن الموت: ألا ترى أن ما حينتُ من الزوائد قبل الموت بعد المرص، فإنه بمعدث على ملك المورث، ولو كانو ابتلكون من وقت المرض، كانت الزوائد تحدث على ملك الوارث، وإذ لو يوجد للورثة ملت، ولا سبب ملك حالة الإحازة كانت الإجازة من الورية قبل موت المورث إجازة من غبر الاللة حقيقة وحكما ، فلايصح يخلاف إجازة الرتهن الأمها وجدت مز الثالك حكماء لأن الإحرة من الرنس رجلت بعد رجيره سبب الذلك للمرنين في المرهون؛ لأنا قبض المرتبين المرهون سبب لتبوت المُلك له في الرهول، حتى يحمل مستوفية الدين من وقت الفيض لا من وقت الهلاك. وكاثب الإحازة من المرتبي حاصلة بعد وحود سبب اللك له في المرهون، فصبحت كما ل وحدث من الفالك، فأما الإجازة من الورنة فقة وحداث قبل وجود سب الملك في السركية؛ لأوالم بصرامتها منات، فيراسهم يملكون القائلة من وقت الموت لامن وفت الم فين.

وابس كمالو عمواهل حارح أبيهم، أو أجازوا علو أبيهم، فإنه يعسم عموهم، لأن المفو والإحازة إن و بدقيل موت الورث س حبث الحفيقة ، فهي كالموجود، ومهد موت المورث من حيث الحكم والاعتبار؛ لأن المورث مني مات من احراحة، فإنا الموت يستند إلى وفت الجراحة ، ولهذا قانوا: إنَّ الجارح أو كفر الله الجرح فبل موت الجروح من الجراحة صبح التكفير ؛ لأن القتل فا سنند إلى وفت الجراحة ظهر أنه كفر معة القبل من حيث الاعتبار والحكم، فال أن العدو من الورلة وجديعة موت الورث من حيث الحكم، ونو وجد بعد سوت المورث من حيث الحضيقة. صح؛ لأنه وجيد من المالك، فكان إن وجد ربعة ذله من حكسًا، فأما إدامات المورث من المرص، فالموث لا يعسنند إلى حالة المرضى، ألا نوى أن الورنة لاتبلكون النوكة من وقب المرض، وإذا لم يستند الوت الى حالة إلم ص كانت الإجازة من الورنة حاصفة قبل موت المورث من حيث الحقيقة ؛ فلا بصح.

أبالمن مسألة الحراحة من مسألتنا أنه لوارحب العصاص والدية للسورث لا مجراسة المررث، بأن قتل عبده عمدًا عني وحب القصاص حال حباته، أو رجب المال، بآن قنل خطأ، فيصا الوارث فبل موت مورثه، وفناك لا يصح عفوه؛ لأن مرت المورث

هناك النبصر على حالة النوت، ولم يستند إلى ما قبل الإجازة حتى يظهر أن الإجازة كانت بعد الموت، وكانت الإجازة قبل الموت حقيقة وحكمًا، وإنها لا تصع .

تم في كل موضع وحدت الإحازة بعد الموت، إنما بعمل إذا كنان المجير من أهل الإحازة، وأهل الإجازة من هو أهل إبداء العقد رهو العاقل المالغ، وهذا الأن الإجازة في حكم ائتداء العقد من حيث إن حكم العقد لا يشت قبل الإجازة، ورثيت مدها، وهو القصود من العقد، فيعتبر بابتناء العقد، فمن كان أهلا لابتداء العقد يكون أهلا فلاجازة، وإلا قلا.

ولو كان العبيز مربعاً، وهو بالغ إن برئ من ذلك المرض صحت إجارته، وإن مات من ذلك المرض، فإن إجازته عن بالنامن ذلك المرض، فإن إجازته عن النائيس بعد مونه، ولو كان أجبيبًا بحور الإغهر إجازته ولا أن بجيزه ورفة هذا المربص بعد مونه، ولو كان أجبيبًا بحور الإغهر إجازته ويعتبر ذاك من الثلث. وقو أجاز بعض الورتة، ولم يجبز البعض، ففي حق الذين أجازوا كأن كنهم لم يجبروا، الذين أجازوا كأن كنهم لم يجبروا، وبياته: إنامات، وترك البير، وأوصى لوجل بتصف الحال، فإن أجاز الأثنان، والحال بينهم أرباعًا: فلموصى له ربعان، وهو التعلف، وللاثنين ربعان؛ لكل ابن ربع، ولو لم يجبزوا، فللموصى له لك الل واللتان للابنين لكل إن لله، وقو أجاز أحدهما، ولم يجز الأخر يجعل على حق الذي أجاز الجميمًا، فيعطى له ربع المال، ولم يكون تقموصى له ، فيجمل المال على التي عشر خاجئنا إلى الثلث والربع، فالربع الملاي يكون تقموصى له ، فيجمل المال على التي عشر خاجئنا إلى الثلث والربع، فالربع الملاي يكون تقموصى له ، فيجمل المال على التي عشر خاجئنا إلى الثلث والربع، فالربع الملاي للموصى له .

4 ٣٠٠٨ - قال محمد رحمه الله في الجماع الصغير : الوصية لما في البطن جائزة، والبراث له واجب، والهبة له ياطلة، أما الميراث فلقوله تمالى: ﴿ يُوصِيكُمُ اللهُ في أولادِكُم اللهُ " وما في البطن من أولاده، فيستحق البواث، ولأن الوراثة محلافة، فتبانى على الحياة والجزئية من غير أن يعتاج هيها إلى الفيول، وأما الهبة فلأن الهبة

<sup>11)</sup> سور و النساس الأية 11 .

تصرف عليه فصلاً بإنبات الملك له في الموهوب، ولا بد بصحته من الفيول والقبض، وقالك لا بتصور من الجنبن، ولا بوب فبض الأب، وقوله عن فيوله ؛ لأن فيول الأس وقبضه تو صح عليه ، صح لولاية الأب عليه ، ولا ولاية لأحد على سافي البطن لاستغناء عنها ، وأما الوصية : فقول: الوصية تشبه الميراث من وجه وتشبه الهية من وجه ، فلشيها بالهية قاتا : إذا حصلت لمن يتحقق منه القبول لا ينت له الملك إلا بقبوله فقياً للضرر عنه ، ولشبها بالهيراث قاتا : إذا حصلت لمن يتحقق منه القبول وهو الجنبن، فإنها تصح، وتتم بالوت .

ذكر مسألة الوصدة في الجامع الصغير عبيمة مطنفة، وذكرها مفسرة في الأصل، فقال: إذا مات رجل، وترك امرأة حمل، وأوصى لما في بصدا بوصية، نم جاءت الرأة بولد لبينة أشهر عبياعداً إلى سنين من يوم موت الموسى، صحت الوصية؛ لأما حكمنا بغيات النسب من الزوج، والنسب من الزوج إتما يثبت باعتبار العلوق قال المؤت ، لا باعتبار المعلوق الحادث بعد الموت؛ لأن ذلك غير منصور من البيت، وإذا أبت المؤت باعتبار العلوق، فقد حكمنا بوجوده يوم موت الموصى من حيث الحكم، لأن الموصى منت بعد موت المؤوج بخلاف ما بوكان الزوج حيّا، فإن هناك إذا حامت به للوصى منت أشهر من يوم موت الموصى في المؤلف إلى أقرب الأوقات، فإنما يبحال بالعلوق إلى أقرب الأوقات، فإنما يبحال بالعلوق إلى أقرب الأوقات، فإنما يبحال بالعلوق إلى أقرب الأوقات، فإنما يبعض بوجود الخيل يوم موت الموصى، إذا حامت بالمات بالولاد لأنما من منه أشهر من يوم مات الموصى، فأما إذا كان الوطء حراماً، أو

٣٠٣٨٥ - ومن أرضى لما في بطن أموأة بوصية ، ثم و تسعت معد مونه وبعد الوصية بشهر ولداً مبناً ، فلا وصية له ؛ لأن الوصية أحت البرات ، والولد إذا انفسل ميناً عن الأم لا يرث: الأما لا شيقن بوجود الحياة فيه يوم موت الموصى ؛ لأنه يجوز أنه لم ينعخ فيه الروح يوم موت المورث ، وبجوز أمه نفخ ، فلم نثبت الحياة بالشك ، ولهذا لا يسمى ، ولا يصلى عليه ، وإذا لم يعتبر حياً في حل البراث يوم موت المورث ، فكما في حق البراث يوم موت المورث ، فكما في حق الورث ، وكما في

وإن ولدت حياً ، ثم مات ، فالوصية له جائزة من الثنث، ويكون ميرانا ين ورئته ، وذلك لأنها لو وقدت حياً ، ثم مات ، فإنه برث، وتكون حصته من البراث مورونا بين ورثته ، فكذا تصبح له الرصية ، ويصبر الموصى به مبرانا بين ورثم ، إن ولدت إبين : أحدهما حي ، والآخر ميت ، هافوصية للحي منهما ؛ لأنه أوصى لحي وثيت ، فتكون الموصية للحي منهما ، وإن وللتهما حيين ، ثم مات أحدهم ، فالموصية فهما بصفان ، وحصته اللي مات منهما ميراث لورثته كما في طيرات .

٣٠٩٨٠ عن ومن أوصى فسال: إن كان في بطن فلانة حاربة ، قلها وسية بالف درمم ، وإن كان في بطنها خلام ، فله وصية ألفي درمم ، وولدت جارية لمسئة أشهر إلا يوما ، وولدت غلاماً بعد ذلك يبوسن أو ثلاثة ، فالوصية لهسا جسيماً من الشات ، فرق بين هذا وبينه إذا قال: إن كان الذي في بطنك غلاماً ، فله ألفان ، وإن كان جارية ، طها ألف ، فولدت غلاماً وجارية مي بطن واحد لاقل من سنة أشهر من يوم يوت لم يكن لواحد سنهما شي-من الوصية ، شم في السألة الأولى إذا وقدت غلامين وجاريتين لاقل من سنة أشهر ، فالورثة بعطون أي الغلامين وأي الجاريين شاؤوا ؛ لأن الموصى فه أحد المناهين و أحد الجاريين ، ولا يدرى ، فكان الخيار إلى الورثة ، وكان بمنزلة ما لو أوصى بشين من هذه الأشباء ، لأربعة بأعبانها ، ومات ، كان الخيار إلى الورثة يعطون أي شيئين شاه ، كان الخيار الى الورثة يعطون أي شيئين شاه ، كان الخيار الى الورثة يعطون أي شيئين شاه ، كان الخيار الى الورثة يعطون أي شيئين

### نوع أخر

### في بيان مايجوز من الوصية وما لا بجوز:

٣٠٩٧ - قال في "الأصل" إذا أوصى ما في بطن عله الجدية، فولدت بعد موت الموصى لمستة أشهر أو أكتر، فإنه لا يكونانه من الموصية في، وفقك كان الوصية إنجا تصح بحسل موجود بوم الموت، ولم ينهض يوجود، يوم الموت منى جامت به لسنة أشهر من يوم الموت صحت الوصية من النفث؛ لأنا ثبقنا بوجوده يوم الموت منى جامت به لافل من سنة أشهر من يوم الموت؛ لأن الرأة لا تلد لأقل من سنة أشهر، فقد ضرط لصحة الوصية وحود الحس يرم الموت، ولم يشترط تصحته وحرده يوم الوصية ، ونان يجب أن بشترط وجوده يوم الوصية ، ونان يجب أن بشترط وجوده يوم الوسنة ؛ لأن الأصل عندمه أن أن وصية منى حصلت بمان خاص غير منساف إلى يوم الموت، فإنه يشترط وجود الوصي به في منك الموصى يوم الوصية ، الا ترى أنه لو قدل أو مست لك بأعدامي ، ولم بغل بوم الموت ، هإنه بشترط وجود الأعدام في منكه يوم الوصية ؛ لأنه اوصي بما خاص غير مصح إلى يوم الموت ، فإنان لك حمل في منك يوم الموت ، وهو الحبل بي العلى غير مصح إلى يوم الموت ، فإن لم يفل حمل في منك يوم الموسية لا يوم الموت ، فيحب أن بشترط بخوار هذه الموصية فيم الحبل في منكه يوم الموسية لا يوم الوت ، ويوم أموت ، ويحب أن بشترط خذا هكذا إذا كان الله المحل في منك بهيوم الموسية ما لا يوم الوت ، ويحود حبت ، ويذا كان الله بهذه الموسية قيام الموسية مني أمانة ، الوصية إليه الوصية عملا شده الموسية . لأن الوصية عبة الموسية قيام الموسية ، في منك الموصى يوم الوصية عملا شده الموصي به بعد الموت وميرات على ما يبنا، ومنى قيام المعال الموسية عملا شده الموصي به بعد الموت كما في الموات عملا بالموسي به يعد الموت يعتم فيها بالملك إلى الموصية به بعد الموت كما في الموات عملا بالموسية به الموسة فيها بالملك إلى الموصية بهد الموت عملا بالملك إلى الموصية بهد الموت عملا بالملك إلى الموصية بهد الموت كما في الموات عملا بالموسية بهد الموت بالموسية فيها بالملك إلى الموات عملا بالموسية بهد الموت بالموسية فيها بالملك إلى الموسية بهد الموت بالموسية في الموات عملا بالموسية بالملك إلى الموسية بهد الموت بالموسية فيها بالملك إلى الموسية بالموسية بالموسية

فأصا الموصية بالجيء وإل كانت وصيته بمال خناص غير مقيده با بعد الموت. فينه لم يغل: ١٤ في بطن حاربتي به مالموت إلا أن ألوصي به نما لا ينجوز همته، وإنما يورت لاعير ، فيكون حوار الوصية بالحس باعتبار البراث لا باعبار الهية.

وفي الشرات بعنسر خميان الميواث قدام الشيء في ملك الووث يوم الوت لا قبل المكان فلهذا اعتر لجواز الوصية بالحيل رجود خيل يوم موت لمرص لا يوم الوصية

٣٠٣٨٨ - وبي الراد بشراس الونداد عن أبي بوسف عن أبي حقيقه راسمهما عدا أن من أوسي أبي خيفه راسمهما عدا أن من أوسي طهر دائمه في سبيل الله ، قالوصية دخلة الحال الحاكم أبو الفضل هذا الخواب مخالف جواب الأصل ، قال مشايخ العراق رحمهم الله : ما ذكر في الأصل فول محمد رحمه الله : قول محمد رحمه الله إلى المنافعة على الأختلاف ! لأن هذه وسية بالمنفعة قه عزوجل ، وعلو الحياس المافع فه تداول على الملاف على ما ياتي بيانه بعد هذا إلى شاء الله تعالى - .

ولو أوصى نظهر دابيه في سنبل الدتعالي لإنسان بعينه، جارت هذه الوصية

بلاخلاف؛ لأن الوصية بالتفعة حصلت للعبد، والوصية بالتفعة فلمادحا وإملا خلاف.

۲۰۳۸۹ فالد محمد رحمه الله : إذا قال أو هايت عراسي يفري على على وصحت الوصيع ، ويغزي عنه بسسوى فيه النفي والقفير ، فإذا رجع الغاري و القارس على الوارث ، فيدفعونه أبداً يعزي عابه .

۳۰۳۹ وفي المنتقى عمروين أبي عبروني الأمالي عن محسور منه الأمالي عن محسور منه الله : إذا أوصى سكني داره، أو سامة عبده للمساكين، إن الوصية باطلة عند أبي حيمة رحسه الله : إذا أوصية حائزة، وطرارت أن يدفع العلام إلى المساكين حتى يخدمهم، وإن احساج الدار إلى المرمة أجر الفاضى عنها قام ما يكفى طفتها.

٢٠٣٩ - وهي نوادر هشام عن محمد رحمه الله : إدا أوصى بعلامه للمسجد يعنى كلمه قالد جده ويؤدن فيه ، فهو حائر ، فين اكتسب الفلام مالا ، فالأل لورثة الحيث وإفا أوصى قصاحف نوقف في المسجد يقرأ فيها ، فال محمد ؛ الوصية جائرة ، وقالا : باطنة .

## نوع أخرفي الموصية للمتعالى وفي سبيله والأماكن والحيوانات وأعمال البر:

۲۰۴۹۲ و ومن أوصى بنات ماله نه بعالى ، فالوصية باطاة في قول أبى سنيفة رحمه الله ، وقال محمد رحمه الله . الوصية جائزة ، وتصرف إلى وجود البر ، ويقول محمد بفي وتصرف إلى المقراء و لأن حقيقة لفظه ، وإن كان مجملا ، لكى في العوف يراديه ما ذكرنا ، وعن ألى يوسف وحمد الله : أنه قال : هو ليس بشيء ، وهو لقررتة ، فإن نعمه وماله لله تعالى .

ولو أوضى بتقت ماقه في سبيق الله قال أبر يوسف وحمه الله : سايل الله الغزو ، وقبل له : والحج؟ قال: سبيس الله الغزو ، وقال محمد وحمه الله : لو أعطى حايك منقطعًا جاز، وأحب إلى أنَّ بجعله في الغزو، والفتوى على فول أبي يوصف رحم. الله .

ولو أوصى بنلث ماله لأحمال البوء ذكر في فناوى أبي اللبث وحمه الفاز أن كل ما لبس فيه تملكيك، فهو من أصمال البوحني يجوز صرفه إلى عسارة المسجد وسواجه دول تزييته، ولا يجوز صوفه إلى بناء السجن، ولم يفصل بين سجن القاضى وبين سجن السلطان، ويجوز أن يكون الموادمته سجى السلطان.

٣٩٣ - والو أوصى بثلث ماله للرياط، وفيه مقيمون إن كان هناك دلالة يعرف بها أنه أراد بهذه الرصية القيمين فيه صرف إليهم، وإلا صرف إلى العمارة؛ لأن حقيقة اسم الرياط للمكان، وإن كان يحتمل المقيمين فيه كقوله تعالى: ﴿وَاسَالَ الفَرِيَةُ ﴾ ".

۲۰۳۹ و قى فتارى الفضلى : إذا أوصى بقلت مائه فصائح الغرية ، قهو يغطل ؟ لأن وجوه فصائح الغرية ، قهو يغطل ؟ لأن وجوه فصائح الغرة ، إذا فال: أوصيت عائة مرهم لسجد كذا أو لفنظرة كذا ، فعن محمد رحمه الله : أنه جائز ، وهو الرمت وإصلاحها ، وبه أخذ ابن مقائل ، وقال الحسن بن زياد رحمه الله إذا لم يسم مرمة و لا إصلاحك ، قالوصية باطلق و فدروى ذلك عن غير و احد من أصحابه و حمهم الله وعليه القنوى .

٣٠٩٩ وفي العيون: إذا قال: أوصيت بننك مالي للمسجد، جاز عند محمد وحمدانة. وقال أبو يوسف وحمد الله: لا يجوز إلا أن يقول: تفق على المسجد، وفي أنتوازل أن إذا أوصى قرمة المسجد العين وعمارته، وهي لمن أجر وخشب وغيره عما احتيج إليه، وما كان فيه مصلحته ويجنب هذا المسجد فيريضر ماه بالمسجد، قفسد النهر، ولم يصلحه أهل المحنة جاز أن يتفقوا منها في ذلك عند تبين المضر...

١٩٣٩٦ - وفي العيون عن محمد رحمه الله: إذا قال: ثلث مالي تلكمية جاز، ويعطى مساكين مكة، ولو قال: لتغور فلان، فالقياس أن يبطل، وفي الاستحمال: يجور.

<sup>(1)</sup> سورة بوسف : الأبة ٦

۱۳۹۷ - وقر أد صى بنيث ماله البسرج به في المسجد بجور، ولو أرضى به تسراح السحد لا بحوز الا في به السراح السحد لا بحوز الا في الوجه التاني الإيجاب حصل فلسراج نصاء وإما حصل في بأسراح السحد وفي لوجه الأول الإيجاب ما حصل للسراج نصاء وإما حصل ته والسرح مصرف وهر مصلح مصرفا، وبه نظير ما نو أوصى بدراحو لداة الالال أو ليردن قلال مبانه لا يحوز اولي أوصى بثبت ماله ولينتف به دواب فلاد يجرز وفل أوصى به لدواب فلاد إلى حوز الأدافى الوجه الأول الإيحاب ما حصلت للدواب لعد بالمال كفاية لونة شابه وبردونه ولى أوجه الذال يعدر الإيجاب حصل للمواب على وأمن ذلك ونظير أخر وهو ما نو أوصى بثبت ماله فوت الفقراء لا يحوز والأولى الإيجاب حصل للملمد يحوزه ولى أوصى نشات ماله فوت الفقراء لا يحوز والأن في الوجه الأولى الإيجاب ما حصل للموني مون ميت المعنى حصل فلموني بصاء مصوف والمباخ المالك .

## نوع أخر

### في بيان من تجوز منه الوصية ومن لاتجوز:

الإعراف أو معتم وكذبك وصية الفاقي الأصل: وصية انفسى باطلة، سواء مات قبل الإعراف أو معتم، وكذبك وصية المجتود؛ لأن الوقيية قبلك الله بطويق السرع، فلا يجبع من العبلى والمجتود كانهم والعبدقاء والشالك إذا قال العبلى: إذا أفركت، أنه منه وقلت فقلان والأن المكاتب وهذا بخلاف المكاتب إو قال: إذا أعتقت، في منه، فتلك مالي تقلان والأن المكاتب محاطب وقول متروقي حق بعيد بمناطب، فتصمح منه إضافة أأ الغير عالم حال حقيقة ملكه، وأن الفيلى فقير مخاطب، وليس له قول متروقي حق الزير عات الديلات والايمام إصافة بإلى وقت الإدراك كما لا يصح مام إصافة الهناء والصدقة.

٢٠٣٩٩ حربي دخل داريا بأمال، فأرضى فإله كله لسلم أو ذمي، ولا وارث

<sup>(</sup>۱) وفي ط إرادة .

له في دار الإسلام، وإنه يجوز، وإن كان له ورثة في دار الخرب، وكان يجب أن لا تجور وصبته إذا كانت له ورنة في دار الحرب؛ لأتهم يرثون منه، ألا ترى أنه لو لم يوصى بشي، من مائه حتى مات، فإنه يدمع مائه إلى ورثته، وكذلك إذا أوصى ببعض ماله دول المعض، فإن ما لم يوص به يرد إلى ورثته، وإذا كان ورثته في دار الحرب برتون منه، وإذ كان مستأما في دارنا كان هذا إيصاء فيام الوارث، فيجب أن لا تصم وصبته.

والجواب عن هذا أن يقال: مأن الوصية بجسيم المال من الحربي ثو لم يجز إنما لا يجوره إما لحقه؛ لأنه تلك ماله صرف بسبب الأمان، أو لحق اقه تعالي أو لحق الورنة، لا وجه إلى الأول؛ لأنه المستأمن رضي بتعليك جميع بالهامنه، ويجوز قليك حميع مال المستأمن يرخياه، وإنما لا يحوز ذلت يغير رصاء، ألا ترى أنه لو وهب جميع المان في حال صحته، جاز، ولا وحه إلى الثاني؛ لأنه لا حرمة لحني ورئته الذين في دار الحرب. الاثرى أنه لاحرمة لملكهم حتى بجوز استضام اموالهم، فأولى أن لا يكون لحقهم حرمة، ولا وجه إلى التالث؛ لأن امتناع جوار الوصية بجميع المال من حق الورثة لا من حق الله تعالى، ألا ترى أنهم لو أجازوا جاز بخلاف ما لو باع المستأسل درهماً بدرهمون. فإنه لا يجموزه وإنا وضي بزوال ملكه عن الدرهمين؛ لأن حرمة الربا لحق الله تعالى لا لحق العبد، ويخلاف ما إذا كاناله ورثة في دار الإسلام ذمي أو مستامن مثله؛ لأن هناك إنما لا تحوز الوصية منه بحميم المان غن الوارث؛ لأن لحقه حرمة، ألا ترى أن لملكه حق حرمة حتى لا يجوز استغنام أمواله، فكذا يجوز أن يكون لحقه حرمة على ما ذكرنا، وإذالم بكن لخفه حرمة في المنع صاد كأنه أوصي بجميم المال ولا وادث له فتصبح وصبيته، وإعادتم المال الذي لم يوص به إلى ورثته لقيامهم مضامه، فأما إذا أوصى مجميع ماله فقد رضي يروال ملكه على غير وارثه على ما مو ، ولو كان أوصى يبعض ماله قال: نقذت الوصية وجعل ما يقي رداً على ورثته؛ لأنه لو مات ولم يوص بشيء من ساله رجب دفع جميع ماله إلى الورثة، وقر أوصى بجميع ماله ولا وارت له في عارالإسلام بجب تنفيذ الوصية في جميع المال، ويدفع إلى ررثته شيء، غاما إذا أوصى بالبعض دون البعض كالذلكل معض حكم نقسه .

#### الفصل الرابع في الوصايا إذا اجتمعت

• ١٠٤٠- قال: وإذا اجتمعت الوصايا، فإن كان يشت مال الموسى وفاء مالكل، فإنه تنفذ الوصايا كلها، والا نفتغل بالمرحيح؛ لأن المرجيح إغا بشتغل به إذا وقع العجز عن تغيد الوصايا كلها، وكذلك إذا ضاق اللئة عن الوفاء بالكل، ولكن أجازت الوصايا كلها للجاد، فإنه إذا ضاق الذلك عن الوفاء بالكل، ولم يجر الورثة، فإن كانت الوصايا كلها للجاد، فإنه يقدم الأقوى فالأقوى، ولا يبدأ بما بدأ به الميت، حتى فيل: لو كان من الوصايا عتن منفذ كان العتق المنفذ أقوى من خيره، منفذ كان العتق المنفذ أقوى من خيره، وهذا كما عرف أن الأضعال على خيره من الوصايا؛ لأن العتق المنفذ أقوى من خيره، وهذا كما عرف أن يصرب كل واحد منهم بحقه في النظاف، ولا يبدأ بما بدأ به الميت تؤدى إلى إيضاء حتى أحدهم، وإمطال حق الأخر، وهذا لا يبوذ.

وين كانت الوصايا كلها أنه تعالى إن كانت كلها تواقل، وليس بشيء عنه حيثًا، بأن أوصى بأن بعدج عنه تطوشًا، وبعثق عنه تسمة تطوشًا، ولم يعينها، وأوصى بأن يتصدق عنه عادة درهم على فقواء لا بأعياتهم، فإنه بدأ عايداً به المبت، نص محمد وحمه أنه على حذا في ظاهر الرواية، وإنما كنان كذلك لأن الموصى له في هذه المسورة واحد وهو أنه تعالى الأن الوصية بالحج صحت في عزّ وجل، وكذلك الموصية بإعتاق نسمة لا بعينها، صحت قد تعالى لا للعبد، ولأن العبد إذا لم يكن بعينه كان مجهولاء والوصية للمجهول لا تصح، فهو معنى قولنا: إن الموصى له واحد، والمقصود واحد ومحد من الوصايا كلها يداً عابداً به الميت، لأنه لا وجه إلى تنفيذ الوصايا كلها إذا كان واحد من الوصايا كلها يداً به ابدأ به الميت، لأنه لا وجه إلى تنفيذ الوصايا كلها إذا كان الثلث يضيق عن الكل، ولا وحمه إلى أن يوزع ثلث المال عنى الوصايا كلها كلها كلما واحداً ا

والقيف ومتحدم الوصايا كلها لايقيب ولأنامتن ورخا التثن على الرصات والقصابا مرابعض للوصيايا استحلااأي نراد ذلك بدينه ثاليا الروأن للقص شبذا الهزرمض وحساباه والقوارد فأنك بعبيه تانبا لالفيسدو فالهريشنون بالنوريج وإيدا تعفر العسر الكل وتعقر التوريع، وجب تعليم ما بدأيه الموصى بدلالة حال لله صيء لأن الظاهر من حال الإنسيان أنه يبدؤ عاهو الأهم عبده على علا عبادة أهل لكلام، والساب مدلالة الحال كالتابت بصاء والوابص على تقديرات بدأ بدبأن قال أبدؤوا بالدائد بدء لزمها بقدير فلك عاررساني أوحياباء كفاهدان

وروي الحسن عن أصبحابنا رحامتهمانه أله يتعا بلاقتصار فالأفيضاء يبتعة بالصافية أنا لم بالخجء للم بالعسق ممواه بدأ بالصادقية أم أحرجان وجه حده الروابه أن الأفضور أفوى و والبداية بالأفوى أوفوره ألا فري أنافي عقرق لعباد بدأنا الأقوى لاتما ودأيه الوصل واللذاء والصدقية أفضوا عن الحجاء لأسهدا وإذا استوباص حيث وسهدامن الأركان الحُمسة التي بني عليها الإسلام إلا أن الصدقة برحجت على حج من حيث إن متفعة الحج عناده إلىه ، ومنفعه العسدقة عاندة إلى غيروه أنو الحج مفادم على العنق \* وأنّ غج من أركدة الإسلام والعنق ليس منهاد والإشك بأيا ما يكونا من أوكان الإسلام

وإناكانا يعض النواقل عيبا بأباأ أوصي بأنا يحج عبه نطوعاً عانة درهوه وللشري لمعمة بعينها واليودق عنه والهاما بتحاصات والابيامة بجابة أمه الجاب والأن الوصي لدقد احتلفها فإداالومسة بالحج قدتماليء والوصية بعثق تسمة يعيب كما في وصية لله لمال ، فهي وصية للعمد؛ لأن له مفافي العنق ، وقد أمكن اعتبار الوصية للعبد : لأنه معارم إداعيته الموصىء ففارا خياف الوصي المدممي الاستعام لوصي فعم وفقا فعان الثلث عن ربعاه الرصابا كلف و قاله بحب المجاحبة ولا يحب البداية تناجا له البثار الال تقديم منا بدأيه الرصي تبايت باللاله الحيال لا بالبصرة ويبحيات الحق الكار واحيد من للوصلي لهمت نابت بالنصراء ولا يجهار إيطال ما أبت بالنصل بدلالة الحالية لأف النوريج م فيهد مني انختلف الموصى له الأمارد وزها وتصف من أصدهما شبك من تلت مال لموصلي لا يحتاج إلى أن يرده عب تابُّ ، وإله ترده على عبره مخلاف دائو كان الموصل لعاراحت أوالقمصود مي الوصايا واحات فإله لايجب التوزيع الأعامتي ورعنا والمصنة حه شيئًا عن تعصر وصابه بحناج إلى أن ترده هليه ذلك بعينه ثانيًا ، فلايفيد حتى لو اتان صفيفة الأبأد أوصي بعبد يعبه لرجل وأرضي له أيضًا بأنف دره مره وفيدة العبد ألف هرهجاه وتفاث ماله ألف درهم، قابه بوارا النف على الوصيلين جمييطًا، وإن كان الموصى واحداد لأن التوريع يقيده لأنا إذا تفصد عنه لعض العبد لا يحتاج إلى ألافرد طلبه ذلك بعبيه ثانيًا. ﴿ وَمَا نَوْدَ عَلَيْهِ خَمَسَمَاتُهُ ﴿ وَرَبَّا تَكُونَ خَسَسَانَةَ أَنْفُمُ له من يصف العبدو فبكون التوريع مفيدار

١٠٤٠١- ۋائىت مۇل قىقول: مائىساب قىچ، بىغىچ بەغەمىن خىپت يىكىن. وما أصاب القسمة!" إن باعها مناحبها، ورضي بالبسير من الشرروجاء أن يبال عند، العنق ، فإنه يضدى ويعنق ، وإذا له يبع العبد ، أو ، قع البأس من نتفيذ الوصية للعبد بأن مات العبدقيل الشراء، فؤه بصرف إلى الحج الأن الوصية للمبد بغلف لوفوع بياس عن تتفيدها، فرفته و مُغالِر مَعَلَاتِ الْوَحْسِيةِ بِرَدُاللَّوْمِينَ لُهُ ﴿ وَلُو يَطُّلُكَ بِرَدُ للوصِي لُمَانُونَ أوصي "أبأن بحج عنه، وأوصى نفلان عانة وللث ماله صافي عز إيفاء لوصيتين إداره الوصلي لعالماتة يحسب تنعوجت ردةتك اللي خبوكا فالمدن والحجرمن وطنعم لأن الوحمية ما فج مطلقاً موحب الحج مو وطن الموضى إلا أنه ينمع منه من حيث يبلغ لصيق التلث، هوادا صبار في التلث ما هما وجب الإصحاج من وطنه ""، ألا ترى أن في نلك المسألة إداره الوصي له وصية ينعج من وطنه بالطريق الدي قشاء كذا ههيا.

وتنافك إذ كالمت الترافل كلها نديًّا بأن أومهي أن ينصدق بمانة على وقدر ومانه، و أو صبى مان يعتل مسمة بعملها نظو عُناه فإنهما بشجاعيات، و لا ببدأ ما بدأ بع البت و لان المُوصَى لَه قد احتلف متى حصلت لوصية للمجين، فإن كان صاحب السامة لا يسم النسمة بما يحصها وأرمالت في يد صاحبها حتى وقع العجز عن تنقيذ الوصية . فإنه

<sup>(11</sup> رقى طامىيى) .

<sup>(2)</sup> رفي ظ النسبة

<sup>(</sup>٣) رنيم آويجين.

وای م صوف.

<sup>(</sup>۵) وهي هاوم الولد أو الموالحية من وطبور

يكمل الوصيد للموصى له بالمائة، وإن صحت الرصية للعبد، لم بطلت، لأنا حسَر النظلان لوقوح البالس عن نتعيد الوصية للعدد بالبطلان برد الوصية للموصى له، ولو يطلت برد الموصى له بأن كان أوصى مع ذلك الانحر بحصين درهمًا، ثم ردا نوصى له بالخمسين وصة ؛ فإنه يكمل وصيته الوصى له بالفائة، فكذا هذا .

معها رصية المبنى مأن أوصى بأداء الرصاب علها فرائص وقد استراب في الوكادف وليس معها رصية المبنى ما أو كادف وليس عها رصية المبنى ما أن أوصى بأداء الركاف و حج الاسلام، مبأن يعنى عام عبد عن كمارة عيده فرن على الفول القديم أبى بكر البلخي يبدأ بها بدأ به البت الأن الكل قد استوت على الوكادة والفرحية، والرحية فلمها فه تعالى الأنه لا يكن اعسار الوصية فلمها مني كانت الرقاية بعير عبيه، وفي منال مدا بيداً عابداً به الميت، فكذا هذا الخاصة الولى كانت الرقاية بهيداً بكذا هذا الخدامة البيدن أو المنال والمنال والمنال والمية المنال والمنال المنال والمنال والمنال والمنال والمنال والمنال والمنال والمنال المنال والمنال والمنال

وقد حتلف المقهده في وحوب تقدره الفطرة الله إيراهيم الدقائي وحده الله و يستعفر رجمه الله و يستعفر وجه الله و يستعفر وجه و وحد من أبي سيفة و حدد الله و يستعفر وجه و وروى عن مي يوسف وسعد الله في الأحالي حن أبي سيفة تم بالمحتق عن تخطره الله المحتق عن المحالة المحتق عن المحالة المحتق عن المحالة المحالة المحتفظة إلى الله واحد مسهدا ثابتة بكتاب الله تعامى و استوباعي أن كل واحد متهدا من الأركاد المصدة إلا أنه وحج الحج على الركاة الشيء الحرد وهو أنه توعاعلي ثرث الحج بالكتاب والسنة و المهتوعات على الركاة المكتفر بالكتاب والسنة و المهتوعات على الركاة الكفو

أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿ وَقَدَ عِلَى الْذَاسِ حِعَ الْبِيتَ مِنَ اسْتَطَعَ الِهِ مُسِيلًا وَمَن تُغَفِرُ فَإِنَّ اللهُ غَنِي عَنِ الغَبِلَينِ ﴾ [ • وأنه السنة صد ووى عن البيق تصفير أنه قالل: من منات وعيبه حجمه الإسلام إن شباه صف بهيوديّه وإنه شباه صاف تصبرانيّه وإنه شبه مجرسيّة ، قصر الحج أكد من الركاة ، فكانت المائة ، أولى ، قد يبدأ بالرئاة ، ثم العنق

<sup>(19</sup> مغير ۾ بادر

وَمُمَّا مِنْ وَمُالُ هَمُواكُ الْأَمِعُالِيُّ

عن كشارة اليمير والفتاع لأذ العنو ويهمة إن ساوي الزكاه في الوصية، فإن وصيه كل واحد منهما تابنة بكتاب ه تماني ولا أن الدكاة ترجيجت عب لوحهم : أحدهما: أنها الخسص بالمالياء فإنها لا يشأدي بغير المال، والمعنق من الكفيارة قد يتحول إلى الصيام. مكافحة الركباة أحصر بالمال من العنق، فكنان أولي بالمداية من المال، والذاتين أن الركباة من الأركان الحمسة دون العنق.

٢٠٤٠٣ - فإلا كان أو صي معنق في كفارة فنال و كفارة نين أو فلهبار سداً بكفاره الفتني، وإذا أخره اللبك، وإذ كانت كالهارة اليمين ساوت كالهارة الفتل في الفوة والوكادة، لأن هرضيه كار واحد منهما ثابتة بكتاب الله تعالى إلا أن قفارة الفترا أكد من حبث إن العنق في كامارة افغنل لم ينقل إلى الإطعام، والعنق في كمارة البسين تقل إلى الإطعام، ولأد سببه الفتل، وإبه أعظم جنابة من البمين والطهار بخلاب ما إدا أوصى بالعنق في كفارة يُبن، وبالعنق في كفارة ظهير، وبكفارة جزاء الصيف وبكتارة الحلق في الأذي، فإنه ببعاً بجابداً به البت، لأنه تعدّر ترجيح لبعض على لبعض بسبب الوكادة . فوجت افتر جبع بالبعاية .

وروى الفاضي الخبيل في اشرح محتصر الطحاري أعن أصحابنا رحمهم الفا أنه يسدأ مالزيءً، تم ما خم ، تو بالعسل عن الكمارة؛ لأنَّ الركاة أكمه من الحجر، لأنها ذكرت معروبة بالصلاة بعوله تعالى: ﴿ أَقِيمُوا الصلاة وأنَّه الزَّكَاةِ ﴾ . ولأن الزَّنَّة أخص بالمال ، فإن فلز كاناتؤدي بالمال ، والحج يزدي ماشل والمدن ، ثم بدأ بالقح بعد ذانك ؛ لأن الحج مز الأركاد الخمسة، والكفارة ليست من الأركاب الحمسة.

١٠٤٠٤ - هذه كله إذا لم يكن مع العرائض نفل، فإن كان مع لفر تص نفي، فإن كان النفل بغير العين، يأن أرضي بأن يحج عنه حجة الإسلام، ويعنق عنه سمة لا يعيمها تعويقك فالفرض أوليء وإن أحره الموتء وهدا استحساب والفياس أبديمه اللفل إدا كان اللِّب مداَّ به ، وحه القياس أن طوير النقل نابت بدلالة حال الموصى على ما قدمنا أن البداية تدل على الدقدم ، والتابت بدلالة اخبال كالتابت بصاً ولو نصلُ حقال - قاموة النقل على الصرائض وحب تقديم النقل، فكلت هذا، وحم الاستحسبان: أن البداية بالنعل إناكان واجبا بدلاته شخال والنداية بالمرض واجب بدلالة الحال أيضك فالظاهر

من حال المبلم لحافل أن يقدم الفرص على النمل حصوصًا حاله العجز عن إقامه الأمريز الالأنه لايعاقب على ترث البهور، وعالم اترف أنهر ص يعاقب، فبدلالة الخاليافية اتعارض والفنبار أحدهما يوحب تعليج النفلء والأخر تعدج القرص وقد عجزنا عي العمل بهمه جميعا إداخياق اثلث عير إكارهم جميعاء معزمدس العمل بأحارهما وإلقاء الآحد، فنقول: العيم إمدلالة الحال التي أوحب بفديم الفرص عبر النفل أولي: لأصدلاله الدغدي لسبب البدايد مصدمن يصدمل أمرزنا سأبالنعل الأنه أواد تقديها ا ومحتمل أبه لم رد نقديهم، وإقا جرى على نسابه سافيًا، ودلالة التقدير بسبب القرضية لاحتمال بيه، فعند تعذَّر الحمم كان العمل بدلالة حال لا احتمال به أولى من العمل بدلالة حال فيه احتمال.

عامه إذ كالنامع الفرض نفل عبل بأن أوصى بأن يحج عنه حجة الإسلام، وبأن يعنق عنه بسمه بعبنها نطوعًا، فإنهما يتحاصان سواء ماما بالعتق أو بالحجرد لأن الموصى له فعا ختلف، وفي مثل هذا يجب الترزيع والمحاصة، عيد كان مع المرص وصية للعير، ه ونفل ليس بعين بأنا أوصي مرجل تداة درهم، وأوصى بعش نسمة لا يصبها و فرنه يحب التوريع والمحاصة ؛ ليظهر حصة العيل، فإذا طهر حصته من النات ما حراتعين من الوسط بقي بعد هذا فرض وغمل والبس بعين والبقدم الفرص فإنامقي بعد الفرض شيء ولا يو حمد مقلف مصحة فبالوان يصبرف إلى الموصى له بالعيزية لأنه إذا كان لا يوحد بالباقي سيمة يشترين كالزهذ وحبية للمعادوم وفقنا ضيرالي الوصي لدالعين معدومك والوصية للمعدوم لانصح ، فكانا هذا عنزلة ما لو ضم إليه ميثٌ ، وهذاك لجعل فكوه وعلامه بمنزلف ورج فلي حاصله الباب للحييد فكذلك هلات هلمج سلفاسا أورده شابخ الإسلام خواهر وادد وحمه الله في شوحه.

ه الكامة - وذكر الشايح الإمام الزاهد أحده الطوارسي رحمه عقوفي في حدا أن بعد الفرائض نقدم لكمارات على النذور ؛ لأنَّ الكفارات وحدث ويحاب له تعالى. فتكون أولني عارجت وإيحاب العمد، وإما سرعنا في الكفار ب فنا: إنه يفدم كمارة القبيل على غيب ما من الكتبارات؛ لأنبها أقوى وأكسر مُعَلِظًا من غيبرها، ألا ترى أنَّ الإسلام في ذيك تساط دون ساتر الكفارات، فيبعد أبهاء تعريقهم كشارة البسين على كفارة الظهار والأن كمارة البمين وجلت تهتك حرمة اسمالة تعالىء وكعارة الظهار

وجبت بإيجاب حرمة على بفسه . فكانت الأولى أفوى ، فبيدا بياء فديكفارة الظهار » وإنها تقدم على كفاة الإعطار في رمضان الأمها مذكورة في كتاب عله تعالى، وأسست كذلت كفارة الاعطار

نو بعد الكهاوات يقدم الندور على فبالفة الفطر والحدهاء لأب للمور مذكورة في كتناب الله تعالى و فيال هزا مار فالله ﴿ وَمِيهُمُ مِنْ عَاهِدَاللَّهُ ۚ الْأَنَّةِ ﴿ وَفَانَوْنَا الْمُؤْتُمُو فَلَاهِ وَهُمْ فِي وَلا دِكُمْ تَصِيدُفَةَ النَّمَا وَالْأَصْحِيمَ فِي النَّهِ أَنَّ وَقَدَى النَّذِ أقوى، فيسفأ عام موايقلع هدافة الفطر عني الأفياحية الأنها واجدة بالانفاق والأصحبة واحمة عمدأس حيمه رجهه الفاحاصة ، فِ. أَ بِصَافِهِ الْفَصْرِ ، ثَيْرِ ، لأَ صُحِية .

٢٠٤٠٦ - في افتاري أبل الليث رحمه الله الرزاقال الخرجوا من مالي عشرين أأمان وأعطوا فلاأنا كالروهلانا حتى معواجدي عشر أأمده ثم فالدر وانباعي لنصفرات مما مذت وبها للك مناله نصعة الإف والهرانة ليريحيزوا، فإنه يلقذ من وصية كال والحد منهم تسامة أجالاهم اعشرون فراء منطا مزامسية أأكا واحدمتهم أحلاعتم جزامي عبيرين جزاءه ويحفل فدلهم والناقي للفقراء بعداما سمي عشرين ألفاء ودكر لأكل واحد منها بصيبة حتى بلغ أحد عشر ألعًا، كأنه قال: وتسعة الات للفقر ١٠٠ ولو لم يسم العشوين، بل قال: أعطوا من نفث ماني قلانا كدا وقلانا كذه حتى بلغ أحد عشر ألطاء ثُم ول: أعطوا شاتي تلفقواناك فإذا لك ماله نسعة ألاف، أو اكثر إلى أحد عشر الله لا شيء المنظران، ويعطى كل واحد من أصحاب الوصابا حصته كاملا إلى كاذ الثلث أحد عشر ألقًا ، وإناكان سمة ألاف بعطي قل واحدمهم بسعة أحراء من أحد عشر جو أمن واصلتهم ويبطوا سهمان من أحد عشر سهماء فإنا كاناس فللأده فعلى فقع فالكاد

٢٠٤٠٧ - وفي وافعات الناطقي رحيم لله : ألو احيات في الويسابا على أوبع مراب: الحدامة، منا وجيما تفاعرًا وجو أاداماه كالمركلة والحج، والتامية (ما أوجمه التنزيل عليه مسبب من جهليه ككياره البرس وكفاءة الظهار وكفارة القناره والتالثة العالوحه هو على تدريمهن غير شونه عليه في الشرور كشوله؛ على صداقة أو عتل و أو ما أحجه و

١٩) هنگما تي ط دهناوج، وغال تي الأسلو ا ماز فرصه

<sup>(</sup>١) هافدا مي طاوعت، وكان في الأصل وم اللقفرات،

والرابعة . التطوع كقوله : تصدقوا عني بعد وفاتي .

واختلفت الروايات في الخج مع الركاة، فعن أبي حنيمة رحمه الله في اللجردان أبه يبدأ بحجة الإسلام، ثم بالركاة، وإن أخر الحج عن الركاة في الوصية لفضًا، وكذا دكره في أحكام وصاب الأحل. وهي مناسك سنو : أنه بيداً بالركاة، ويقدمها على الحج وإن أحرها في الوصيه لفظًا، وفي موادر إبن رستم : إذ أوصي بالركاة والحج الفرض باي بالذي بدأ يعامها مرابة إدالم الفرض بالذي بالذي بدأ بحب يقامها مرابة إدالم يف نك ماك دلك كله.

و أمنا كفارة الفتل مع كفارة اليمين بيعاً بما بدأ به المبت، وفي كفارة الفتل بيعاً بكفارة القتل، وكفا عن لمي بوسف رحمه الله: أنه بعداً يكفارة الفتل عني كفارة الصيف. وفي وصايا الإملاء الذا بدأ بدأ بذكر جراء العبب، وقتل الخطأ، بدأ بالعنق وإن الحرم لفظاً

وفي أمجموع البوارال عن أصبحتها الثلاثة وضهم الله: أن كل شيء لله تعالى، فأوضى به وكان الثلث الإيبلغة وفإن كان كله عرضًا أو كنه تطوطُ بسنة الذي على مع أولا ، وإن كان بمعه مرضًا ، ويعهم تطوط ، بدأ بالقرض وإن أخره في العطل ، وإن كان بمعه وإن أخر العلى به ، وقال محمد وحمد الله : إن كان بمعه فريضة ، ويعضه واجبًا ، ويحضه تطوعًا ، بدأ بالعرض ، وإن كان مع ذلك أوسى بوصاب الإنسان بعيه تحاصوا في التلك ، وأعطى ذلك الإنسان

۱۹۹۱-۱۰ وفي فتاري فلصلي رحمه الله" في رجل أوصى بحجة الإسلام ووجوه القرب ومصالح مسجد بعيد، وأوصى بوصال أخر لأقرام بالمباتم، وصاف المثلث عن ذلك، فيه يقسم النفث على الوصايا كلها، فسا أصاب بالأعبان أحد كل واحد منهم ما بحصه من ذلك، وما أصاب الغرب، وليس فيها واحد غير الحج منا بالحج ، هإن استعرق الحج حميح ذلك على ما سواه، وإن يفي من الحج غي، بدأ منذى مذأ به المبتب الخصيص، منها، وزع عليه بالخصيص، وإن كان قال الوصي: بعسرف كذا إلى مرمة حوص كذا وكذا إلى مرمة مسحد كذا، وبنا مرمة مسحد كذا،

١٠٤١٦ . وفيه أيضًا: أوصى بزكاة وكفارة، ونُلْتُ ماله لا يقر بهما، فالإكاة أولى؛ لأنَّ وجوبها أكله، وأما الحج مع الزكاه فكذلك عند أبي يوسف رحمه الله: الركاة أولى؛ لأن فيها حق أتعباه، وقال بعضهم: وهو قول أبي يوسف وحمه الله أولا الحج أولى؛ لأنه يتعلق بالذال والبدي، وقال محمد رحمه الله: يعم ف إليهما نصفان؟ لأن لكل واحد مهما بوع مرية ، وقال الطحاري رحمه لقد إن هما واينون؛ في رواية؛ الحج أولى، وفي رواية: الوكاة أولى.

ودكر الفدوري أناعظ محمد وحمدالة نقدم لمركناة على الحج والندر أولي من الأصحية؛ لأنَّ وجوبها محتلف فيه بخلاف النذر، وصدق الفظ أول من البدر؛ لأمها واجبة بإيجاب الماتعالي والنذر بإبجاب العبده وكفارة القتل والظهار واليمين مقدمة هلي صدقة الفطر: لأنها في كتاب الله تعالى بخلاف هددنة العطر، أمة العلق في وجب في الكفارة فهر كانكفارة. وإنَّ ليروجب فيه، فهو كانتوافر، ومُّ عني نسمة بعيمه بع الحجاء فيقسم الثلث بينهما على قدر حصتهما ، ويعتبر في الحج الوسط ، وهو أنا بِذُهِب من الموضع الذي أوضى براهلة من أحد الشبيدين، هينظر إن كنان الثلث ألف درهير، ويحناج في الحج الوسط إلى ألف درهم، وفي عنل سيمة بمبنية أيصا إلى ألف درهم. يقب النائ بن الحج والعنل لصفن : وإذ كان يكفي للحج خمسمانه ، قسم الثلث بينهما أنلانًا تُنتَه تُنجع وتكاه للمني، وإمَّا أو هي شمعة بعيب، وبحج تطرع، فجوابه كحواب الحج اللرض سوان

ولو قال. فعث مالي في الحج والركاة والكفارات ولزيده قسم فلانة على أربعة أسهم، وصدقة التطوع أفضل من حج النطوع في قول أبي حنيفة رحمه الله الأخر، وهو قول محمد وحمه الله، وفي قوله الأول: الحج أفضل.

٢٠٤١٠ - وهي الشاوي الغضائي ٢٠ أرصت إلى أمها أن نعطي بعد موتها مائة موهم تنفقراه وسائة الأه تربء وأنا تطعم الفقراء في توكت من الصلوات وثم مانت. وعليها صاوات وفلت مالها لا بيلغ جميع هذه الأشياء، يقسم النبث على مانة للففراه وعلى ماتة للأفرياء، وعلى ما بيمغ قيمة الطعام لكن صلاة منو الدمن حيطة، فما أصاب \* ۱۹۹۱ - وفي الثواؤل الوصي في مرضه، وقال إلى كانت حامعت أهلى في تهار رمضان، فسألو الفعها، ما يجب هلى من الحكم، فافطوه " ي كانت فيسة الرهبة تخرج من ثلث ماله مع سائر وصايده أعنفت عنه رفيه، وأطعم عنه أيضًا بصف صماع من حفظة، وإن كمانت فيبسمة الرقبية لا يحرج مين للث ماله، وأبى البورلة الإجبود، اطامه عنه البن مسكونًا تكن واحداد، الله من حفظة ودادان أيضًا الشكين إن المراج ذلك من ثلث ماله والله أغلم المراج ذلك من ثلث ماله المراج ذلك من ثلث المراج ذلك من ثلث المراج ذلك من ثلث ماله والله أغلم المراج ذلك من ثلث المراج ذلك المراج ذلك من ثلث من ثلث المراج ذلك من ثلث المراج ذلك من ثلث المراج ذلك من ثلث علم المراج ذلك من ثلث المراج ذلك المراج ذلك من ثلث المراج ذلك المراج ذ

<sup>(1)</sup> هكذا بي ظارف وكان مي الأصل وم أفي حية الفغراء

<sup>(1)</sup> وفي ما دانطرا .

## الفصل خامس في بيان كيفية بطلان الوصية بمازاد على الذك عند عدم إجازة الورنة

٢٠٤١٦ - يحت أن بعلم أن الرصية بما زاد على التلث إنا يطلك عبد عدم إجارة الورنة يبطل صربًا واستحقاقًا عند أبي حيمة رحمه نقه، وعشمه الأيبطل الديم قالمًا لا ضربًا .

بهامه فيسماها أوصى لرجل بنصف مانه، والأخر بثلث مانه، ولم يجر الورثة ولك، فعلى قول أبي حيفة رحمه اله: يقسم الثلث ينهما فعنفان، وعلى قولهما: أحماماً سهمان لفياحب الثلث، وثلاثة أسهو لصاحب النصف.

لالا عده لايطلت الوصية عاراه على الثلث صولًا واستحفاقًا، عادت الوصيتان إلى الثلث، وصار كانه أوصى لهذا بشك مانه، ولذلك نظف ماله.

وعده مداد الوصية عاراد على التلث إن بطنت استنجفاقا و به تبطل صرباء فينضره صناحت الثان في التلت بالثلث وصناحت الدخادة في القارة بالدهة ... وتفاوت ما بين الثان و لنصف السدس و فيحعل كل سدس بينهما، فيصير حل صناحب الثلث في سهمين، وحق صناحب النصف في ثلاثه أسهم، فجملته خمسة أسهم، فيقسم الناف بينهما أحماماً ، وعلى هذا الخلاف إذا أوصى لوحل محميم ماله ، ولأخو بثلث ماله ، وقم نحز الورثة يفسم الثلث بيتهما بصفين عدد، وعدهما أوبا في تلافة الموصى له دانك ..

وعلى هذا إذا أوصى لوحل بعيد بعينه فيمته مثل للت مالد، والآخر بعيد بعيد أمناه عثل معامد مالد، ولم تخز الورثة، فعند، يكون للت مال الموصى من العندين بين الموصى لهما تصفيل، وعندهما أحساسًا للالة أسهم من العبدالذي فيمته مثل بسف المال لن أوصده به ومدهد الذمن الذي في مناه عن ذات المال أوصى بعد ويكون الجلوات فيه كالجوات فيد إذا أوصى لرجل بنصف ماله، ولأخر بثلث ماله.

الإن ١٩ ٤ - وأجمعها على أن الوصايا إذا كانت لا بزيد كل واحدة على الثلث بأن الوصى لوجل من ماله والخور بسدس ماله والخور بدع ساله ولا بهجز ألورته أن كل واحد منهم يصرب في الثلث بحميع وصبته بالله ماستع، ولا بقسم الثلث بينهم بالله ماستع، ولا بقسم الثلث بينهم ماله حسسسمالة، ولم يجز ألورته أن ماله حسسسمالة، ولم يجز ألورته أن الموصى له بالألم يضبوب في الثلث بالألم، والموصى له بالألم يضبوب في الثلث بالألم، والحسور على أن المريض لو أعنى عداً في موضه فيته من نصف ماله، وأوصى لرجل بتلك عالمه ولم يجز الورثة، وإن المديضوب بحميع قبينه في الثلث بالغة ما بلغت، وكذلك أجمعوا أن المريض إذا باع شيفًا، وحامى فيه محدياة هي أكثر من نعث ماله، وأوصى لا أحداً

وجه قرابهما قوله تعالى الإنّم بمن يبدل وصية الموسى ، ومن قسم فائل الله عالى الفين يُبدالونه فائه أخلى الله تعالى الإنّم بمن يبدل وصية الموسى ، ومن قسم فلك مائه بين الموصى له بالنصف وانقلت نصمين ، فإنه بدل وصية الموسى رغيرها الأن الموسى فضل أحدهما على الآخر في الوصية ، فمن سوى يهما صار مبدلا صرورة ، فبكول أتماً ، والمعلى فيه أن الميت به فوجب أن لا يمنع عن دلك كما قيما دون التلك ، أو يشول : قصد شيتين : النفضيل ، ولمابك الربادة على للنت ، وهو يملك أحدهما وهو التفضيل ، ولا يملك الأخر وهو تمليك الزبادة ، فوجب الربضع ما يملك ، ولا يصبح ما لا يملك كما في الوصية الرساة والحبة وتحوهما .

واختلفت عبارات الشايخ رحمهم اقد في بيان وجه قول أي حنيفة رحمه الله، عبارة يعضهم أن هذه وصية مستحفة، فلا يستحق الفسرب فيها كما لو أوصى لعبد الرجل، فاستحق تصفه، فإنه يصرب بالباقي، ولا يضرب يفدر المشحق، كذلك عهنا، وإنها قلنا: إن هذه وصية مستحقة الأن الورثة لما لم يجيزوا، فقد استحقوا ذلك المال،

<sup>(</sup>١) حَمَدًا في خُروف، وكان في الأصل وم أبشت عاله ،

<sup>(</sup>٣) سورة النقرة: الاية ١٨٠٠

عنزل استحد فهم صرانة استحفاق غيرهم، هكفا فرر بعضهم، وعبارة أحرى أن الموصى إنا المنصل الوصية، ويجارة أحرى أن الموصى إنا المنصف على الموصى فه بالذلك في ضمن الوصية، ويجاره و بالذلك، وقد بطلت الموصية، فيعلل عافى الشخه من التفضيل في حق المنسوب و الاستحفاق جميل قيامنا على ما إذا أوسى فرجل بلك ماله، والأخر شلك ماله وشلك مال حروه ولم يحز الحاركان تلك ماله بين الأول والتناس مصمين، وإن فصل الذاب على الأولى الموصي له من مال الحارة الإلا تقصيل الشارة الان تقصيل الشارة الحارة الحارة والوصية عالى الجارة الحارة الأولى، والوصية عالى الجارة الحارة الأولى، والوصية عالى الجارة الخارة الأن

وإن فتنا برد الورثة بطنت الرصية بما وادعلى النك من كل وحمه في حق القدرت والاستحقاق جميعًا، وذلك لأن الرصية بالنصف بداول حق الورثة لفظاء وإنه سمى ما لفظاء فلا إشكال الأن الرصية النصف وحدية ما رادعلى الثلث لفظاء وإنه سمى ما زادعلى التلك لما سمى البصف وحازاه على الثلث حق الورثة، وأما معلى: فلائهم إذا جنزوا سنتحق عليهم الربادة على النشك الذي هو حقهم، وإدا تناول الموصية بالنصف حق الورثة لفظاً ومعلى يبطل الوصية بما زادعلى الثلث بردهم من كل وحه عي حق السياب والاستحقاق حما على من

قيان قبل: إعنا حصدت الوصية بمال الحار بملك الجار من كال وجدما، وأم تحصل بهذت الموصي بوحه ما، ألا ترى أن الجار أن أجار، كال حدة من حهة الجار، حتى فالوال الا يصبح في مشاع يحتمل القسمة، ولا بملك القسم ولا يحبر الجار على التسلسم بعد ما أحار يص على قبول أبي حقيمة وحده أخار يص على قبول أبي حقيمة وحده المخه وإفا حصل الرصية بملك الحار من كل وجد كان الودمن الحار رداً من المائك من كل وجد، والمعقد الوقوف على إجارة المائك من كل وجد ينفسح من كل وجه برد المائك خطف الوارث من وحد، إما حصل بملكه من وجده وبملك الموارث من وحد، أما حصل بملكه من وحدة الأن الوارث من وحد، أما حصل بملكه من وحدة الأن الوارث من وحد، أما حصل بملكه من وحدة الأن الوارث من قالوسية عا و د على الثلث بعد من حيث الموصي، لا من جهة الوارث حتى قالوار بسح في مشاع بحقمل الثلث بعد من عالم المساح في مشاع بحقمل

التسلمية وأربطها والكاماهو فاراك فيا التسليق ويجير الرازات عزز السياب بعيد الإجمارة؛ لأنه حين أوصر به كمان منكاله، ويعمد تموت غير عش ملكه منا لنه برده الورث الأنه مبيخون وصنف والراوات لاتجنث المتركة مادمت مشعولة بحالة طرت كما الدكانت مشاتي لة بالناب ، فيمن هذا الباجه الواد حصر المي غير المالك ، ومن وجه حصال الردمن مالك الأعمني ودالوصية يفاك الوارث مروقت الموضد فيطهر أشامره كال من المالك، وإذا كان كذلك، فالمردمن الدارث حصل منا المالك من وحم، وغير المالك من وحد، ورد الدلك يبطل الوصية في حن الصرب والاستحقاق جميعًا كالوصيع عالم الجَارِي وقد ردها احرَارِي ويرد عبر المالك من رحم كرد الأحسى لا جطل الرصية والا في حل الضرب، ولا في حق الاستحقاق، فإذا حصل الرد من الذلك من وجه ومن عبر المالك من وجعه أنطلنا الوصية في حق الاستحقاق غبًّا للصور عبي أدولُه ووبقيت الرصية فيراحق الضرب- الأنه لا ضرر على الروثة في حق الصرب وقبان كالمرسي فارد ميد الراهن ارتد البيوغي حق الأخيار، والاستحقاق بقيًّا للضرر عن فعرتين، ولكن لا يتصبح أصلاحتي إذاقصي لراهن الدبراء أو أحار الرسور بعدذلك حازه وسنف فكفا

قلنا. إن رد الرصية ما زاد على النك رد مالك من وحه؛ لأن الواوث أأعمى رد الموصيعة عال واعتبى الملك علك ما زادعتي الثاب من حمل الوائد لا من حين الود حشي علك الأصبار والزيادة جميسها من وقت الوات، وإد ملكه من حين المات ظهم أذ الراد حيصل من لذاذك من وحاماً ، الدليل على أو الره حيصل من المالك من كل وحيه أن الموتوث لواره لموصية عاراد عالى انتثلث والأجار معدادات وأونه لا معمل احدارته وولي وفيات الوصية متعقادة بحازاه هني التلت في حق الصواب لكل واعسار و خارته حد الرد كالراتهن إدارد بيع الرهن، قم أحاز بعد دلك، عملت إجازته لا لم يتمسح بع الراهي، أن يعد مصفى لي الروحين غير المالك وهنَّا والما قالوال بأنَّ إحازه الوارث لا نحمة به علمها أن أود حميل من الذاك من كل وحد يجلاف الإحبازة، فإنها حميلت من صاحب الحق الآمر، المالك، ودلك لأن المورث مستمي أحيار الوصيبية يقي المال كمه على حكم مثك

<sup>(</sup>١) وفي م ألأن رد الوات على د دوهبية .

۱۹۱ وهي ف المواكل و چه .

المت؛ لأنه كان بشعو لا يوصيت ، ولنوارت فيه حق. وبالإجازة بقت اثر كة مشغولة بوصية البك، فيقيت على ملكه، فكان الوارث حالة الإجازة صاحب حل لا صاحب منك ويوجازة صاحب الحثر ينفذ المقبر مزرجيهة الذلك لامزرجهة صاحب الحز كالموثين إذا أجاز بيعرالواهن، فأسا الود حصل من المالك من كاروجه؛ الأنه بالود زال الشغل عن التركة، فمثلك الوارث من وقت المرت ، فظهر أن الرد كان من المالك من كل وجه، والعقد الموقوف ينفسخ من كل وجه مني حيصل الود من المالك من كل وجه، فيبطر الوصيه بمارادعلي النلث من كل وجه، وفي حق الاستحقاق والضوب جميعًا كما فر مسألة الخاز .

وليس كمالو أوصم إلرجل بنك ماله والأخر وبعرماله والأخبر يسلاس ساله، ولد يجز الورثة، فإن كل واحد منهم بضرب بقدر وصبته في الثلث بالغا ماطع، والا يقسم الثلث بينهم بالسوية ووذلك لأن الوصية بالثلث والربع والسدس يرد الوارث في نصبح"" من كل وجه، وإفا الفسيخت في حق الأخذ والاستحقياق لا في حق النصرب؛ لأن الرصية بالثلث والربع لم يتناول حق الورثة لفظاء وإنى تناول حقهم معني من حيث إميم إذا أجاز و استبحق عليهم لزيادة على فتلث لذي هو حفهما فيأما لم يتناول حقهم لفظًا؛ لأن تناول الوصية حق الورثة لفطًا إغا يكون بأحد طريقين: إما أن يضيف الموصى الوصية إلى الزيادة على للث المال كالوصية بالنصف تناول حق الورثة ففظاء فإنه يسمر ما زاد على النبث لفظات أوصى بالنصف. أو بأن يضيف الوصية إلى حين من أحمان ماله الذي تعلق حق الورثة به مأن كانت قسمة غلك العمن أكثر من الثلث إن المريقير مسببًا مة زادعلي الثلث لفظاء كسائم أوحين ترجل بعبد فيسته مثل ثبث ماله م والآخر بعيد قيمته مثار نصف ماله صبار مضيفًا الوصية إلى عين ما تعلق به حق الورثة ، وإن له يصو موصيًا بما زاد على انظت لفظًا ، ولهذا تصور خروجهما من ثلث ماته مأن والدمائين

وفي هذه المسألة لم يضف الرصية إلى سازاد على الثلث لعظاء الأناسا ذكر من الومسايا وهي الثلث و لربع والمسدس ليس باسم فاراد على الثلث لفظ، وكسفك لم

<sup>(1)</sup> وفي الأصل أبا لم تفسيع ...

نضف الوصية إلى على من أعيان ماله الذي تعلق به حلى الووائد عليه لم يصف الوصية زلى مال بعينه ، ولهذا بغيت الرصية ، وإن هلك ماله بعد الرحية ، حتى لم استفاد مالا أحر بعد ذلك بجب تضد الوصايا مه ، فدل أن الوصية بالناث والربع والسدس ما تناول حق الورثة غظّه ، وإلها تناول حقهم معنى ، فمن حيث إنه ما تنول حقهم لعظًا لا يطل شيء من الرصايا بردهم ، كما لو حمل الردّ من الآجني ، ومن حيث إنه تناول حقهم معنى نبطل الوصية يما زاد على النفث بردهم ، فأبطلنا في حق الاستحقاق ، ولم مطل في حق الدرب ، ليكون عملا ، اللفظ والماني جيها

والسرركال صبة بالقف مرسلة ؛ لأن الرصبة بأيف مرسلة وأو يخميهمانة مرسلة لم يتدول حق الورثة لفظًا، وإلها تباول من حيث المعنى، أما لم يتناول حقهم تعظًّا؛ لما ذكر ما أن تناول الوصية حق الورتة إعابك فربأحه طريقين: إما أن يصير مسميًّا ما زاد على الفات لامحالة أو مضلفًا لم صلة إلى عين من أعمان ماله الدي تعلق به حق الورثة ، وهنا ما سمى ما زاد على الثلث؛ لأن تسبب الأنب والحميسانة ليس بتسمية لما زاد على التلك لامحالة ، ألا ثامي أن الألف والحمسمانة يحور أن تخرج من ثلث ماله بأديز داد ماند، ولم يقيف الرهيمة إلى على من أعسان ماله الذي تعلق به حتى لورثة ، بل أضاف الوصية إلى آلف مرسلة لا يعينها ، ألا ترى أن مال الليت لو هلك كل عد الوصية نقبت الوصية حتى لو استفاد مالا أخر تبقد وصيته من ذلك، ولو صار مضيفًا الوصية إلى عين عن أعيان ماقه حالة الوصية كانت الوصية نبطل بهلاك المال بعد ذلك كما لو أوصى يعبد بعينه وهلك العيد، وإعالم تناول الوصية حق الورثة لفطَّاء وإغا تناول حفهم معنى، فيه دائر، لهُ انفيهجت الوصيبة في حق الاستحقاق، وبقي في حق الصراب مخلاف الوصية بالعبدون، لأنه إن ثم يصر مستبَّيًّا الزيادة على الثلث من حيث اللفظ بتسمية العبدين، صار مفتيمًا الوصية إلى عير من أعيان مائه الذي تعلق به حق الورثة. وفيحة العين أكثر من ثلث المال، فصار مصيعًا الوصية إلى ما زاد له على التلث باعتبار الإضافة. إلى عين قيمته أكثر من ذُلك المان، والتقريب ما منّ.

وليس كلما فو أعلق عبداً فيمنه مثل نصف ماله، ولم تجز الورثة؛ لأن لوصية بالعنق وإن كان وصية بعير. من أعبال مايه الذي تعلق به حي الوارث كالوصية برقبته إلا أنه تعذر اعتبار الوصية في حق الرقبة بأن يحمل النبث حراً ، وير دالفتان رقبة ألا لأن

العنق معد و فوعه لا يعشمل الفسخ، وإذا تعذر اهتبار الوصية مي حق الوقية لكان العنق. اعتبرنا الوصية بالسعابة ، والوصية بالسعانة نم تشاول حق الورثة لعظًّا؛ لأن الرصية ما السمامة ما لرقيمة أنا مألك مو منطة سوام ، وفي مسألة اللحاياة تعفر العشار الوصية في حق المين بأن يجعل ثلت العين الذي حوبي له رصية، ويعتمر البيع في التلايق، وإن كان رد السِم بعد وقديمه محكنًا؛ لأن الوصية للذي حوبي نه كانت في صمن البيع، فلا يحكننا أن تحمل النلت له بلا بيم، الاترى أن الشترى إذا خير بن الفسخ والزبادة إلى ثام القيسة فاختار وداليم، فأخذ وصيته لا يقدر على دلك، فتعذُّو اعتبار الوصية في حق العين بأن يجعل تلك العبل له وصية ، ويحوز البيع في تاشي العين له ، ولما تعدر اعتبار الوصية في حق العمل له . جعثنا العين كله مبيعًا، وأعشرنا الوصية ببعض الثمن، والوصية بالثمن، وإنه ليس يتسيمية لحق لورثة لعظاء والوصية بألف مرسلة سواء بخلاف ما لو أوصي يعبد قيمته مثل نصف المال؛ لأن هاك أمكننا اعتبار الوصية في عين العبد، فاعتبرنا الوصية في عن العمد، فإذا لم يجز الورثه بطلت الوصية بما زاد على الثلث في حق الفير من والاستحقاق حميمًا؛ لأنه أضاف الوصية إلى عين من أعيان ماله الذي تعلق به حَوْ الوارث، فأما تعلقهم بالأوق، فإنها تناولت وصية لا يجوز تعبيرها، وهي أنا نكون وصيبة لاحور فيهاء وهذه وصبة جالزته والرصية الحائزة عالا يجور تغمرها وتمدرلها بالإجماع، فما تنازف في غير داخل تحت الأية.

<sup>(</sup>١) هكذا في في وكان في غيرها أبالوصية الكان بالرقية -

# الفصل السادس في بيان أنه معتبر لصحة الإيجاب في الوصايا وجود الموصى به يوم الوصية أويوم موت الموصى وفي بيان تعلق الموصية بالموجود يوم الوصية وعدم تعلقها به

الإيحاب المحتفظ المنطق الفصل أن الموصى به إذا كان معينًا يعتبر لصحة الإيحاب وجوده بدم الوصية حتى إن من أوصى إنسان بعيل لا يلكه ثم ملكه بوضًا من الدهر لا تصح الوصية، وإذا كان العين الموصى به في ملك الموصى بوم الوصية، فالوصية تتعلق به حتى لو علك ذلك العين تبعل الوصية، ومنى كان الموصى به غير عين وهو شائع في بعص التركة، فكذلك يعتبر لصحة الإيحاب وجود الموصى به يوم الوصية، وتتعلق الموصية بده، ومنى كان الموصى به يوم موت الموصى، وإذا كنان الموصى به موجودًا في ملك الإيحاب وجود الموصى به موجودًا في ملك الموصى بالموصى به موجودًا في ملك الموصى بالموصية علاقيه حتى لا تبطل الوصية بهلاكه.

#### بيان **هذا الأصل الذي ذكرنا من المسائل**:

4 • 10 و 10 به إذا أوصى لرجل بثلث ماله وله صال، فهلك ذلك الحال، ثبراكتسب مالا غهره، فإن ثلث ماله الدى اكتسب السوصى قه، ولم تتعلق الوصية بانسال الموجود يوم الوصية حتى لم تبطل بهلاكه، وهذه وصية بنس، عبر معين، والموصى به شائع في جميع المال، وإنما كان كذلك؛ لأن المبت لما أوصى له بشيء غير عين هو شائع في جميع المال، فقد جمله بمنزلة أحد الوراة؛ لأن الواوت هو الذي بشت حقه في جميع المال، والمواوث إلى المورث يوم الموت لا ما كان موجوداً قبله ولم يين إلى صابحة الموت.

٢٠٤١٦- ولو قبال: أوصيت لك بثلث عنمي، أو شباة من عنمي، ونيس مي

ملكه غنم لا تصبح الوصية ، ولو كان في ملكه غنم تتعلق الوصية بها حتى أو هفك تلك الاغنام تبطل الوصية حتى أو هفك تلك المناصى أعنام بعد ذلك قبل أن جوت لا يكون للموصى له من الأغنام الحادثة شي ، وهفه وصية بشي، غير معين ، والموصى به شائع في بعض ماله لا في جميع ماله ؛ لان الموصى به نلك عممه أو شاة من غنمه ، وإنحا كان كذلك الأنه لما أوصى له بشاة شائعة في غنمه لا بشئة شائعة في جميع ماله ، فما جعل الموصى له بمنزلة أحد الورثة الأن حق الوارث لا يثبت في مال خاص من مال مورثه ، يل جميع يمنزلة الموهوب له ؛ لأن حق الموهوب له بشبت شائعًا في مال خاص م وكانت الموصية في هذه الله وجود يوم الموصية كما الموصية في المال الموجود يوم الموصية كما نتعلق الهية بالمال الموجود يوم الموصية كما

وكدلك أو قبال له: أوصيت لك بهذه الفياة، وإنها ليست في ملكه لا تصح الوصية، ولو كات في ملكه نتعلق الوصية بهاء حتى تتعلق بهلاكها"، وهذه وصية يشيء معين، وإغا كان كذلك؛ لأنه لما أوصى له يشيء معين، فعاجعل الموصى له عنزلة الحد الورنة إغا جدله تمزقة الموصوب له؛ لأنه هو الذي يثبت حقه في صال بعيه دون الوارث، عمير الرصية في عدد الحالة بالهية، والهية تبطل بهلاك الموهوب قبل التسليم.

ولو قال: أوصيت لك بشاة من مالى، فإنه لا تنعلق الوصية باقشاة التى تكون له يوم الوصية، وإله انتعلق بالشاة التى تكون في ماله يوم الموسية بأنه لما أرصى له بشاة شائمة في جميع ماله فقد جعله بحزلة الوارث، والوارث إنما يرث المال الموجود للمورث يوم الموت لا ما كان موجوداً قبل الموت، وإذا انصرف الوصية إلى شاة تكون في ماله يوم الموت اعتباراً بالميراث، اعتبر بما لمونسي على ذلك، ولو نص على ذلك بأن قال أوصيت لك شاة من مالي يوم الموت لا شك أن الوصية تعلق بالشاة التي تكون له يوم الموت لا ما تكون له بوم الموصية، فكذلك هذا بخلاف ما لو قال: أوصيت لك بشاة من ما يعمله عنزلة الوارث لما أوصى له بشاة شائعة في غنمه على ما فكونا.

لم إذا حسمت الوصية بشناة من ماله ، والصوفت الوصية إلى نشأة تكون في ماله يوم الموت إذا مات الموصى بعد فلك ، وترك مالا ، إذ كان في ماله شأة ، فالورفة بالحياز

<sup>(</sup>۱) رفی یا فیطل .

بال شاؤرا، ادفعوا إلي نباذ، وإل شاؤوا، دفعوا فيمة الشاة؛ لأن تقدير هذه الرحية كأم خال أرصية كأم خال ارصيت لله بقدر شاة من مالى الأن الشاة لا ترجد في حسيع ماله، وإنما الشي يوجد في حسيع ماله، وإنما الشي يوجد في خمس من الإبل شاة الأن تقديره في خمس من الإبل قدر نباة؛ لأنه لا يوجد في حسس من الإبل عين الشاة، وإنما يوجد في حسس من الإبل عين الشاة، وإنما يوجد في حسس من الإبل عين الشاة، وإنما يوجد في حسس عنيه، وهناك للوارث الجهار كأن الموصى عليه، وهناك للوارث الجهار كأن الموصى عليه، وهناك للوارث الجهار إن شاء أعطاء فيمة الناة كما في الركان، فكذا هذا،

ثم لم يذكر في الكتباب أن الوارث يعطيه النباة الأخس والوسط أو الأعلى أو المعته أي شاة بؤدي، وروى الحسن بن بياد عن أصحابنا رحمهم الله: أن الورثة بالخيار إلى شاؤوا، أعطو اضاة وسطا، وإن شاؤوا، أعطوه قيمة شاة وسط، ولم أوصى له بداية أو تُوب للورثة أن بعصوا أي داية، وأي توب شاؤوا، وهذا لأن إيجاب العبد معتبر بإيجاب الله بعالى، لم ما أوجبه الله تعالى من الحق باسم لشاه، وإنه لا يتناول أجناسا محتفظة، وإغارت ول جنا والحبة أو بحب أداء الوسط كاما في الركاة، وما أوجب الله تعالى باسم الثوب في الكسوة والرقبة كما قال في كفارة اليمين، ﴿أَوْ كِسُونُهُم أَر تُحريرُ والمروى وكذلك في إيجاب المهد

وعلى قباس مسألة الشاة إدافال. أوصيت لك موب من ليابي أو بفقيز من حنطتي، ثم هلكت ثبامه أو حنطة، بطلت الوصية، ولو فالد: أوصيت لك يثوب من مالي أو بفقيز من حنفة من مالي نصرف الوصية إلى ما يكون له يوم الوت.

 <sup>(1)</sup> أخريت إن سزيمة من صحيب (٤/ ١٥، ١٥، ١٥، ١٥، ١٥، ١٥، ١٥ (٢٢٦٢) ولق حيال أيضاً من المهيدة إن سزيمة من صحيب أيضاً من المهيدة (١٥٤٣) عالم (١٥٤٣) والترملي من المهيدة (١٥٤٣) عالم (١٥٤٣) والترملي من المهيدة (١٥٥٠ - ٢٥١ (٣٣٩٥ - ٣٢٥) وأنو دارد من المهيدة (١٥٠٠ / ٣٥٠ (١٥٥٨) والترافيق من المهيدة (٣٠٥٠ (١٥٥٨) والترافيق من المهيدة (٣٠٥٨) والترافيق (٣٠٤٨) والتراملية من المهيدة (٣٠٥٨) (١٥٠٥) والتراملية من المهيدة (٣٠٥٨) (١٥٠٥) والتراملية من المهيدة (٣٠٥٨) (١٥٠٥) والتراملية من المهيدة (١٥٥٨) (١٥٠٥) والتراملية من المهيدة (١٥٩٨) والتراملية من المهيدة (١٥٩٨) والتراملية من المهيدة (١٥٠٥) والتراملية من المهيدة (١٥٠٥) والتراملية من المهيدة (١٥٠٥) والتراملية المهيدة (١٥٠٥) والتراملية (١٥٠٥) وا

<sup>(11)</sup> سورة الثاندة: الأوة 44.

49.834 وهي همياوي أبي العيث رحمه الله الذا قال الرفوني الأسطر ، أو قال الرافهي للتفر وصبه لهلان أبي وقال عمايي السدي، أو وقال المبدي السديون وصبة لفلان فتاع ما كان في منفقه من وقت واستوى المربن من فقك لم يكن في ملكم وقت الوصية من ملك فاشتوى معادفات، فلا وصبة ، وتو قال العميدي أو يراديني نفلان ، فله يدخل تحت الوصية ما كان عمد الوصية ، وما يستنيدوني أن توت.

ودكر نمة أصلاء وفاف: كل شيء بسمية، ويتسده إلى شيء، لم يكي الوصية إلا في ذلك تعينه، ولا يدخل فيه ما يستغيده بعد الوصية، وإذا لم يسبه، قالدصية فيما عدم، ونيما يستفله بعد ذلك، لأن لوصية بناله العل

## وعايتصل بهذا القصل اعتبار الموصى له يوم الوصية أديوم موت الموصى:

4.8.5% - ما يحوب اعتماره في هما القيطان أن القوصي له إذا قال هميما من أهل الاستحقاق يعتبر صحة الإيجاب يوم الوصلي، وإذا كان غير محرد يعتبر صحة الإيجاب موام بات الموصلي،

#### بيان هذا الأصل من المسائل ما ذكوفي الربادات :

١٩٩٩ - إدافان الرجل الشخصال لمان ولمقده كان تطلق كل الشده الان الوصية لفلان حصلت معطة يستجل بها الكل مطوليت التنصان إعاينت بالمراحم ولم يرجده الآن عقب الإصاد أو لاده الدين بحظون بعد مراحه علا ينصر أن يكون للإساد عقب شن مواداً أن والمدارم الايصح مراحها، فلا يثبت التتصاف، فيكون الذلان كل التلك لهذا.

وقو قال: " ثبث مالى نفلان ويولد عبيد شاء وتعبيد الله ولد، فعمات قبل موت. الموضى كان لملاد كل لنلت: لأن الوصية لملاد حصلت بلعله يستحق بها الكل. ثو

<sup>(</sup>۱) وفي ۾ هفت جي خالي صاله ۽

لب القعمان إعايشت بالمراحم، ولم يوجد لمراحم؛ لما ذكرنا أن الموصى له إذا كان غير عبن يعتمر صبحة الإيجيات يوم موت الموصييء والم يصبع الإيجاب لوقد عبدات يوم موت الموصى بعدمه و فلم نشبت الزاحيمة و فيبيقي كل النلث لصلان وفإن لم يمت الموصى حتى وللد لعبيداته عشرة أولاده ثم مات الموصى، فالثلث بين فلان وبين أولاد عبيدانة على عدد رؤوسهم؛ لما ذكرنا أن الرضي له إذا كنان غير عبر يعتبر صبحة الإيجاب يوم موت الموصىء ويوم موته لعبدالله عشرة أولاده واسم الولد كما يتناول الواحد بتناول المشرة؛ فيصبح الإيجاب في حقهيم، فقسم الثلث بينهم على عادد رؤوسهم أحدعكم سهمأء

ولُو قال: ثلث مالي لفلان ولفقراه ولا عبدالله، فسات الوصيء وليس في ولد عبدالله مغيراء فالثنث كله لفلات، وقو كان فيهير نقراء بوم موت الوصيء فالنفث من فلان ومبنهم على عند رؤوسهم؛ لما قلنا، ولو قال: ثلث مالي لفلان ولفيلان الن عبد الله إذامت وهو فقيراء فمات الموصىء وفلاد ابن عبدالله غنيء ملفلان نصف الثلث؛ لأذ كل واحد من الموصى لهما عبن، وقد ذكرنا أن الموصى له إذا كان عبنًا يعتبر الإيجاب صحيحا يوم الوصية، فصح الإيحاب لهما، وصار موهبًا لكل واحد متهما ينصف الثلث، لكن يطل الاستحقاق في حق الل عبدالله لعدم الشرط، وهو كونه فقيراً بوم موت المرضى، هيعتبر بما فريطل استحقاقه بالموت، وذا لا يوحب الزيادة في حق فلان.

وكذلك ثر قال: ثنت مالي لفلان، ونحد القاإن كان عند الدي مثا: لبيت، فإذا صدالة فم يكن في المبت، فالفلان نصف الثلث؛ لأن الإبجاب قد صم في حن عبدالله الكونه معينًا كما صح في حل قالان، ودكر الشرط لا يمنع صحة الإيجاب في حل عبد الله، والرصية ما شرعت إلا معلقة، فالتعليق لا يتافي موضوعها، فلا ينافي صحة الإيجاب، فيصح الإيجاب في حل عبدالله كما صح في حل فلاب، وصار موصوً لكل وأحد مهما نصف اثلب، لكن بطل الاستحقاق في حق عبد أنه لفرات شرطه بعد صبحة الإيحاب، وقلك لابرجب الزيادة في حق فلان.

و أو قال: تلك مالي لفلان، ولن كان في هذا البيت، فمات الموصى، ونبس في البيث أحد فلقلان كل الثلث؛ لأن الرصية لقلان حصدت للقطة يستنحق به الكل، لو تب النقاصيات، إما يتبت لكن النواحم، وفيريو جند النواحم؛ لما فكرما أن الوصي له إذا كان عير عين بحير الإنجاب صحيحًا بوم موجه لوضيء وبعظ موت الوضيء لو يصح الإيسان بن كان من البيت؟ لأنه معدوم، فقد يتبت الراحم، فينقي كل الثلاث لثلاث

ولي قال: نبيت ماتي تفلال ولعبد الله بناكان حيًّا، وبذ عبد الله قد عات قبل فلك ، فيملان كل النبك - لأن الإيجاب لم يصبح في حل عبدالله؛ لكومه ميناً يوم الوصية ، فالخياة شوط صحة الإيحاب، والتنصيف حكم فدحة الإيحاب، فإذا لم يصح الإيحاب له نفت الزاحسة أصلا، وسفى هو الثلث مستحف لفلات، مخلاف ثولة: إن قان في البيت، لأن منك الإيجاب قد صح في حل عيد له والبيت المواحمة؛ لأن كيتوجته في المبت شرك الاستحقاق لا تبرط فسحة الإيحاب، وإذا صح لإبجاب نفت المراحمة، لم بطل المستحقاق بعد ذلك في حقه لموات شرطه، ويطلان الاستحقاق في حي أحمه الموصى لهما عد صحة الإيحاب لابوحب إبادة في الأخر

ولي قال. ثلث مال الدلان، ولهن فعفر من ولد عبداته، فمات الموصى وولمد عبد الله كالهيم أعنيا، فلطالان حسيم النعث، والواللنقر بعص ولذه، أم مات الرصي، والثاما، لمن دلان ولين من الهنقر من ولذ حمد الله على عدد رؤوسهم؟ لما ذكرما أن الموصى له إذا كان عير عن يعتمر الإيحاب صحيحًا توه مرت الوصيء ففي المسألة الأولى تويضح الإبجياب في مق والدعامة الله يوم مات اللوصي إذا الع يضغضر واحد منهم، أو تمت التقصان إنا بنبت لمكال مراحم، فلم يرحد الراحم؛ له ذكال أن الوصي له إذا كان فيو عن بعدر الإيجاب منجيحا بوم مرت الموصى ، ولم يصح الإبحاب منهم، فلم ننبت المزاحيهم فيقسم الغنث بينهم على عدد وزوسهم

ولي أن والدعيد الله لموج أن الحقيال مبد ولدوة عشي مات الموصى، فظاهر ما ذكرنا من المفط في الكتاب بالل على أنه لا يكون له تنبي . ، بل يكون جنسيم التلك أنساء . وحكي على الصفيم أبي للذ مدم الصاف و رحسه الله . أنا التلك بشميم بالهم على عالد رؤوسهيره ووحي قولد في ذلك إن مفصود المرضى التعرب إلى فه تعالى وليل الثواب المراوة الماله إلى للحشاجين، وفي حراصة القصود الفقر الأصلي والعقر العارضي سواد.

وجه ظاهر لوواية أنه شرط العنو بعد العني؛ لأن النفظ إغايستعمل لن انتفريعد العني، وإنه شارط ما فيد ١٠ لأن الفاقر بعد الا الغني أنساء، فيصار البرايه أحق فيبجب مراعلته .

ولم مات أولاد عبد ته الدس كنوا بوم الرصية، ثم ولدله أولاد، واستخدا، ثم فقط واقب موت الموصى قسم الفلت مينهم وبن فلاس على عدد رؤوسهم، وكدنك إذا قال: تنت سائي فعلان ولولد عبد الله، فعانت وقد عبدات ووقد له عبد، قبل موت المسوسى، فالثلاث بين فلان وبين ولد عبداته فالمكسوما أن الموسى له إذا لله يكن معيناً يعتبو صححه الإيجاب، ونعينه يوم موت الموصى، ويوم موت الموسى قد مسح الإيجاب، ونعينه يوم موت الموصى، ويوم موت الموسى قد مسح الإيجاب، ولد عبداته في المسألة الأولى، ولمن وقد لعبداته في المسألة الأولى، ولمن وقد لعبداته في المسألة الأولى، ولمن وقد لعبداته في المسألة.

و أو قال. نلث مالى لفائن ولولد تبيد أنه حولاء إن افتقروا علم بقيقوا حس مات الوسى كان لفلان حصده من الثلث على اعتبر صدد الووس، لأن الإبجاب لولد عبيد أنه قد صبح لنجيبهم، وثبب الزاحمة، تم يقل الاستحقاق في حقهم العدم الشرط، وهم الفقر بعد الغني، فحرجوا من الإبجاب بحسنهم، وفي الأصل : فأن أرصى ذلك ماله البني فلان وليس لفلان ابر يوم الوصية، ثم حدث له منون بعد ذلك، ومات المؤسى كان الثلث للفين حدالو من بنيه، وهو بناه على ما مر أن الموصى له إذا لم يكن معيناً بعنبر صحة الإيجاب، وتعربيته يوم موت الموصى، ويوم موله صح الإيجاب، وتعربيته يوم موت الموصى، ويوم موله صح الإيجاب، الموسى، ويوم موله صح

غرق بين هذا ، وبين ما إذا وهب شبك من ماله لربي الملان، وليس أه الان ابن يوم الهية ، ثم حدث له يتون كانت الهية باطلقه والقرق أن الهية قليك مال من الوهوب له للحال غير مضاف إلى وفت أت . وكهذا بعشر القبول والرد من الموهوب له للحال، وإذا كانت الهية لتمنيك المال من تنوهوب له للحال، كان وجود الموهوب له حالة الهية شرطا الصحة الهيف كما يشترط لصحة البيع وجود المشترى حالة البيع ، فأما الوصية فتعليك

<sup>(</sup>۱۱) ويې ميانوس اوميي .

الموصى، وإذ كان تمنيك بعد الموت لا حالة الوصية يتنفرط وحرد الوصى له وقت مرت الموصى لا وجنود، حيان الوصيبة، والهند صبحت الوصيبة بطب مناله، وإن الحريكن للسوص ماذيوم أوصى إذ كان له مال يوم الموت

هد إذه أوصى أبني ملان، ونيس إصلان سون بو الكوصية، أها إدار الاعلان علان بو الوصية و أها إدار الاعلان علان بورد بو الوصية أما إلى المالية المحدد وربد ولكر، ولم يشر اليهم، بأل لم يقل : هزلاء، والوصية لما الموجودين يوجعات أجوصي حتى لو مات هزلاء فوجودين بروا الوصية و وحدث به مود بعد ذلك، وأهم الحياه إلى أن مات الموصي كان لهم للت المائل، وإذ بالماهم بأسمه الهم حتى لو ماتوا عللت الوصية والمحدد والمرابع برام موت الموصي، وإدارت المام أو أشار إليهم، الماؤسي أنه مير، المحدد والمرابع والمرابع برام الموسى، وإدارت المائل إليهم، المائل المائل المائل على الم

 أحدهم تبطل وصيته. هكذا ذكر، وقع نظر ؟ لأنَّ الوصية إيجاب عند الموت، وإطلاق أسم البنين ههنا مغيد بالنسبة إلى النفاصهم؛ لأنه إن كان لا يتوقع اردبادهم إذا لم يكن أبوهم حياً يتوهم التقاصهم، فينبغي أن يعتبر إحلاق استماليتين -والله أعلم-.

# الفصل السابع في الوصية لواحد وقد سمي معه غيره

١٩٤٢ - ما يحرب احتاره في هذا الفصار أن أنو سبة إذا حصت بعض الثلث الا يكامل في اللب م وإلى الراحم، ومني حصف الوصبة كان اللب، ثم دخل الفصائد من قبل الزاحم، ثم ينظر إن عدم الزاحم من الأصور، يبغى كل الثلث من قبل الزاحم، أن المنطقة أنه - لأن سبب استحقاق الكان وحد في حقد، والويانات القصر، أعده القصر، ورن خرج الراحم بعد صحة الإيجاب في حقه، خرج بحصته من الثلث؛ لا لا الثلث حدد منشركاً بينهم، وصاد كل العد منهم موضي له ينعفي الثلث، ثم يطلت الوصية في حق الأجر.

#### بيان هذا الأصل من السائل:

وروى عن أبي يوسف رحمه الله: أنه إن علم المرضى بموت أحدهم فعلجي كل الثلث، وإن لم يعلم، فنه نصمه الأم إذا علم بموت أحدهما وهو هنزل في الوصيه له ؟ لأن طبت لبس من أهل الوصية، فصدر دكره والعدم بمثرلة، ولو لم يعكره، كان فلحي كان لثلث، فكنا إذا صدار ذكره والعدم بمنزلة، وأما إذا فم يعلم بموله، كان في رعمه أن ولو قبال: ثلث مالى لفلان وفلان وهما حيالا، ثم مات آحدهما قبل موت الموصى، كان للنافي منهما بصف النلث؛ لأن كل واحد من الوصى له عن، وقد ذكرنا قبل هذا أن الموصى له إذا كان عبد ، يعتبر صحة الإيجاب يوم الوصية، ويوم الموصية كل واحد منهما من أهل الاستحقاق ومن أهن الوصية، فيضح الإيجاب لكل منهمة، وينب المؤاحمة، وصدر الثلث مشتركا بينهما، لم خرج أحدهما من المزاحمة بحكم الموت، فيخرج بحدة

ولو قاله: نقت ماثى بين قلان وقعلان، فإذا أحدهما ميت. طلحي بصف التلت: لأن كلمة بين للتصيف، فإنه أوجب لكل واحد سهما نصف التلت، فيزوال الزاحم لا يزعاد الإيجاب، ألا تري أن لو قال: ثلث مائي بين قلان وبين هما الجدال. كان لقلان نصف الثلث، وإن لم يكن الجدار مزاحمًا؛ لأنه ما أوجب لقلان إلا النصف، وكذلك إذا قال: بين طلان، ولم يزد عليه كان لقلان نصف للنث.

17:37 - وعن محمد وحمه الله البحد في بنك مله تقلال ولنى غيم كال القلال ولنى غيم كال القلال كل القلال ولنى غيم كال القلال كل القلال الفلال ولا غير الفلال كل القلال الفلال ولا يقول عن المعلول، الفلال ولا غير عوالوصية لرجل من المعلوب، انتصف الثلث الفلال لا غير عوالوصية لرجل من المعلوب الشال الأغير عوالوصية شخصاً بعينه وضم إليه عدقا معلوباً من حيث إلله عدد إلا أنه محمول في والمحمود والدعوباً من حيث إلى عدد المعلوبات والمحمود والدعوبات والمحمود والمحمود والدعوبات والمحمود والمحم

بيانه في قوله: ثلث مالي غلان ولوجل من المسلمين، قوله: لوحل من المسلمين معلوم من حدث إنه عدد، وإنه واحد لا شك منه إلا أنه مجهول من حدث إنه زيد أو

<sup>(</sup>١) مكتابي طوف رم. وقادي الأصل الإيبيار

عسروه وكفيتك إذا قال: لقت مالي تقلان ولعشوة نفر من السلمين"، قالوصية لمهم باطلق ولتبلان حرمين أحدعت جرفاء استبرذكم العشوة وضيمها إلى فلان مي حق بقصال عشرة أسهر من أحد عشر سهسا من النبث والأما لعشرة معلومة من حيث إنها عدد، ولم يعسر ذكرهم في حق فيوت الاستحقاق لهم، ومش ذكر في الوصية شخصًا يعينه وصدابيه ماليس تعلوه لامن حبث إنه عددولا من حبث إبه زندأو عجوده والذلب كله لدلك الشخص اللهان، والابعث ذكر الساقي في حق بفصانا لنير، من التلث في حق لأول، بيانه فيما إذ أوصى بثلث بالدلفلان ولبني نسم.

# الفصيل النامن في الوصية بالعقود والأنعال

هذا العصل يشنمل على خمسة أبواع.

# النوع الأول في الوصية بالبيع والشراء مفرداً أو معهما غيرهما:

14.578 إذا أو هي مان يساع عنب ده وهذا على وحسهن إسال ثم يعبى المسال ثم يعبى المسال ثم يعبى المسترى ، وفي هذا الوحية الموسية باطلة بحهائة الموصى له ، وإما أنه عين المشترى ، وفي هذا ألوحية صحيحة ؛ لأن الموصى له معلوم وهو العبد ، باند . أن الوصية بالميم من وحن يعتمه من يعتمه من يحتمه المواجعة من يحتمه عن يحتم عن يحتم إليه فضاء في خدمته ، فبعد دلت ينظر إن ثم يقل : عند كنه ة مناه و يعتم بالد في المناه عن يعتم الميم بدل ، والأمر بالتمليك ببدل لا يتضمن أمراً بالتمليك ببدل لا يتضمن أمراً بالتمليك من عبر بدن ، ومنى قللة . إنه يحط عنه بحصل غليله بعض العبد بغير بدلل و مناه الوكيل يغين فاحش والد يجوز عند أي حياته مناه الوكيل يغين فاحش واله يجوز عند أي حياته مناه الوكيل يغين فاحش والمناه يجوز عند أي حياته وقد ملك الوكيل يغين فاحش والمنه يجرز عند أي حياته وقد ملك الوكيل بغين فاحش والمنه يغير بدلل.

والعرق أن في مسألة الوكيل قليت الكل حصل بدل حقيقة وحكمًا ، أما حقيقة فلأن الناس يقابل الكل ، ولهذا كان المتقيع أن يأخد الكل بالشفية ، وأما حكمًا فلأنه لم يثبت المحاراة إذ كنانت في حالة الصححة شيء من أحكام السرعات ، فأما بعد التوت فللمحادة حكم لتبرع حتى يعتبر خروجها من الثلث كما ثو تبرع حقيقة ، فكان التمليك بغير بدل حكمًا.

<sup>(</sup>۱) وهي فا ولما يقيمته

ولو الوصى بال بين عده سمه تصح الوسية ويناع العدد نسمة كمد أوصى و وزن لم يعين الوصى لمه عرق بين هذا وسعد إداؤه من أن سع هذا العدد ولام يقل المسمة ولم يقل المسمة ولم يقل المسمة ولم يعين من ويناع من أن الوصية بالديع معلقًا ليس بقرية و ولا من مسلمة و تعين الموسية ولا أن الوصية النبيع معلقًا ليس وجه وله مجهول، وجهالة الوصى له محتم جرار الوصية و فأما البيع نسمة فعيه معنى الكرية الآل بيع نسمة مبيب لفعنق و إلحاق فرية ما بتوصق به إلى القرية قرية ، وإذا كان البيع نسمة معموم والتعين المسلمة قرية كان الوصية به وصية فه معالى ، والله نعالى واحده ويم معلوم . مصح الوصية و كان الموافعة والمن أن يعنق عنه فسمة عد وفاته و وسم يعين صحت الوصية باعتبار أن الوصية حصلت نه تعالى لا للميده والله تعالى واحد معموم ، كذا

قال: عان أمكن بيعه بقل قيمته بينج بها دلابه أمكن تنفيذ هذا الوصدة من غير محاياة، فأما إدار كال لا يشترى بنل قيم محاياة، فأما إذا كال لا يشترى بنل قيمته بينج عن قيمته إلى قام الثلث و لأن الوصية مع المحد المستح المحد المستح المحد المستح المحد المستح المحد المستح المحد المستح المحد عن قيمته أكثر من الثلث و الان يساع المحد المحد عن قيمته أكثر من الثلث و الان يساع المحد المحد عن قيمته أكثر من الثلث و الان يساع المحد المحد عن قيمته أكثر من الثلث و الان يساع المحد المحد المحد المحد المحد كان لا يملك المحد المحد المحد المحد كان لا يملك المحد المحد المحد المحد كان لا يملك المحد المحدد المحدد

ثم فرق بين هذه المسألة وبين من إذا أوصى بأن يباع من فلان دسيه ، وثم نقس سمة ، وأبي نلان أن بشتريه إذا أن بحط من قيمته على من مده المسألة قال البحظ عدر الثلث إذا نعام البيع غيمت ، والعرق أن الوصية بالبيع سمة وصية ماليع عن بريد علقه ، وما يشترى للمنق الذل على يشترى لا للمنق ، فإذا أمر المبت عليه مع صيفة مع عقيم أنه رعما لا يشترى إلا بحظ شيء من فيمته كان وانسيا بالخط علائة ، وانشات دلالة والذبت عما منواه ، كأنه ذال البعوة نسسة ، وحظو عن فيمتم عاما إدا أمر بالبيع مطلقا من فير شرط قلمتن ، ومن غير شرط العنو يوجد من ينشره وقاما أمر بالبيع مطلقا من فير شرط قلمتن ، ومن غير شرط العنو يوجد من ينشره وقلمة الدين، الاستأ والدلالة ، فلا يجود الخط

وك الإداؤ من واذب الع عسدة، ويتصدق شمته على المسافي، فبالوصيم، منحياته الأفادة، الوصية عن الموضى؛ لبناته بواب الصدق، وإنه معلوم.

۱۹۶۳ ميد اولي التناوي استي الولكو بحمه لله عمن أوصي أن يشتري أرموط قليوًا منهة عالة مرهم بتصدق مهاعلي الساتون، مرخصت السعر حتى توحد مالة درهم سنون فقيرًا من الحطف قاب الهجوز أن يقسري بالله ضل حنطة، ويتصدف بها أيضًا، ويحود أنا يود الفاضل على كورنة، قال، كذا رأيت عن أن يوسف رحمه الله

٣٩٤٣ - وسئل نصره حيمه قد عيس أوضى أن يناع دائمة عدد، ويتصلح بنيته على المواجعة ويتصلح بنيته على المواجعة المسلم المسل

٣٠٤٧٧ - وفي توادر هشام عن حد درحمه الفرا وبدن قال في وصيفه البيدو، هذه الجارية من قال في وصيفه البيدو، هذه الجارية من قلال واجعلوا لها من نهمها ألصه درهم قناعوا بألف قال: يعطومها الألف وليس حد المحدد من المشترى، وإذا استحقاد الحارية، قلا شيء المعشترى، فذات الامه قد رجع إليه ماك، وثم أنه قال. أعطوها من نهمها حسسسيانه، فيبلس الجارية وأنفء وأنفء المشترى بالحسمانة التي نعده.

قال في وصيعه اليمور حاربتي هذه عن شاه ، يبعوبها عن نسامه وإن قال اليمودة للمنتي، دراع كما دراع الندمة ، يحظ من فيمتها ، كسايحظ الندس، ويكوف قلك من الثلث ، وإن قال: اليموها عن يتخدها أم ولد أه يدم ماه على أحيره بالاستحساد، تم شرط طفقها و تخذف أم والداؤ عدم أه لا يكون في عس اليع ، ولكن يحتف من يويد شراها أنه سيقعل به ولك إذا النتر ها، فرن لم يجد أحداً أن يشتريها لذب ، فإنه يبعه، أما أن يشتريها لذب ، فإنه يبعه، أما أن يشتريها والإيزيد ما فكوما - وانه أعلى- .

1984 - وإذا أوصى بأفسل عبده للمساكين، أو مخر عبياء أن يباع، ويجعن المتدعى استالان يعثر إلى أفضهم وخيرهم فيسة، ولم قال: أوصيت خير صيدى، أو الأفضل عبيدي بثلث مائي، فقت ماله لاقصهم في الذين، لأن في الرجه الأول نقربه الرسابة نعيت الأفصلية في الضيمة، وفي الرحم الفائي معيت الافصلية وبالمة؛ لأن الأنفاه أنويقصاه وحراته الأحدين إني أورعهم

# بوع آحر في الوصية بالإعتاق مفرداً أومعه غيره وفي التدبير:

١٩٠١ - وفي المتاوى، سنل العقية أبو يكر رحمة الله عمل أوصى بأد يشتوى بكد كذا عبداً يعتل وهي بأد يشتوى المحد كذا عبداً يعتل عبداً وقو أن يد تي ميم القال. الا يعتول وبه أو صلى بأن شرى بكدا كذا عمداً يعتول الملكان، وحدد منداً يعتول أن يقر قائلك الحقة على المستوى بالمدق المتعادة الارت ومو الله المعتل المنظ المعتود في إسادة المعتدرة من المعتدل المعتود في عالم منداوت، فرب عبد المستو المعتبر به من أسال استحقاق الإحسان إليه ما الابواحد غيره من ذلك في عومه العلى ما عنده من المستد المربوجد فيهم على استحقاق الإحسان إليهم، وقد ذل الماليل عليه وعمو أمر الريفين شراء العبد وإعداقه ، فيفيد الأمر بإعداق المبد المسترى، ولا كانك مدافة المصدق بالحقيقة على ما ذكر فا

هذا إذا أوصلي بالا بشنوى عبد، وتعنق عنه، فإن المردة، الشراء، الكر ذاك! أصفرا على منا وله عبيد، هل للمرض الابعنة، عبداً صهم؟ كال العقم مو عبد لله المالاسي يعنوان له ذلك، وقول بين هذا المسألة وبال المدالة المتقادمة، وكان نقول ألفاً : أو أنا الوصل باع عبداً من عريد الوصلي، تما نشراه ثالياً ، ثم أصف جاز بعن في المسألة الأولى .

وكان أنو فصير طول. الا تحوز التوصي أن تعين عندا كان في ميك الموصى يوم الوت قال العقيم أنو يكون الانت أميل إم قدل الملائسي حتى حصيرت وصيم صديق أني ذكر في وصينه أن يمنق عبد عبدات، وكان له صدر السنا عنه ، فأمر لي عبده ذلك أن الأكبره له ، فيضل : إنك عني على هذا العبيد حبيلًا ، منو رأيت أن تجمعه مكان أحيد العبيرة ، فقال الا ، وملمت أن العنواب ما فائه أو نصر رحمه عنه .

۱۳۰۵۳۰ مي أنو ادر هشام عي محمد رحمه الله ، الجل الرصي يعتق بدارية بعد مسة ، ولا مال له عبر ها ، وترك دين لا وارك له عير هما ، فأعقبه أحد الادبي يوم مات

وقال أبو العصل وحمه الله "جواب الأصل: أنه يخرم له قيمة حصته من الخدمة عالى من أرضى بعتق حاريته معد موته إلى مات فاجغارية تصير علوكة للورثة، ولكن ما أوجب المورث من لعتق لا يبطل، وإن زالت اجارية عن ملكه إلى الورثه، أصله الجارية الموصى يعقد منه، قبلها تصير علوكة لمورثة، وما أوحب المورث من الخدمة لا يبطل، وإن رالت الجارية عن ملك، لكن لا تعنق الجارية في هذه العمورة إلا باعت في الوارث عندناه الأن الجارية في هذه العمورة إلا باعت في الورثة، فقد نبيا من عبر إعتاق الورثة، فقد نبيا المنتى في ملك الدير من حهة الغير،

قول قبل: كما لا يجوز القول يوقوع العنق في طلك العبر من جهه العبر ، لا يجوز القول بيغاء إيجاب العش في ممك العبر ، وقد بقى إيجاب المورث العنق في الحاربة مع زوال الجاربة عن ملكه . فيجوز أن بنبت العنق من حهة المورث في ملك الوارث أيضاً .

والجُواب وهو القرق بين الإيحاب والتعليق وبعر الوقيع . أن بالوقوع تباين حال المحل الأن وقوع حال الحراة في غمل إما أن يظل به المالية ، أو تشهى به طالبة ، وأيا كان بباين به حال المحل، ولا كفلك الإيجاب والتعليق الأن صحبهما ترجع إلى صفة العمل ، ولهذا فلنا: إن المريض إذا أوصى ، وقال : اشتروا عبد فلان وأعثقوه عنى ، صح الإيجاب، وصح التعليق، وإن كان العبد في ملك العبر ، الأجل هذا العني صححت تعليق الطلاق والمدق باللك ، ووقفاً أشوت الجزاء على فوت الملك.

إذا نبت هذه الجملة، فقول: الجاربة في مسألتنا تصير محلوكة للبنين، فإذا خدمت الورنة سنة بجب عالهم أن يحتفره، نظيماً للوصية، وعليها أن نسعي في ثلثي فيعمتها تدورنة؛ لأن عنقها بطرين الوصية ومحل الوصاية الثلث، ألا ثرى أنه فو أوصي لإنسان بحدستها سنة، وأوسم بأن يعنق بحد ذلك، فخدمت الموصي له سنة كان على الورثة أن يحتفرها، وكان عليها أن نسعي في ثلثي قبضها، كذا ههذا.

<sup>(</sup>١) حكداهي نذوف، وكاني الأصل وم أوونف يزول الجزاء .

فلو أن أحد الاسن عجل عنفها قبا القاه السنة، نعد العنق في كلف عند محمد راحمه الله وأوحمه وتشويكه إفاكان مدسواً على ما عرف في موصيعه وأنه على وواية وألأصل يغرم فومة حسنته والأن الجنارية بالميدات صبارات سبيف واحشهما فسهما عمر وأسواءه فإنما نغدمن هواما تنف على صاحبه من جهته ودلت التعيفياء وعلى رواية هذا الكتاب صمن جميع فيحتمام لأي اجارية منتفولة محق الجيناء فأنسم الرهوءة و والراهن إذا أعتن الرهون مصمل جليع قيمته، كلاهها.

تهرإذا ضمن حميم فبستها يشتري بها حندم يحده المعق وأخاه سف فإذافت السنة وجعت إلى الدي استراهاه وإناكان الابن العنق مفيراً لا يقدر على شيء، فعلن الخادم أل سنأجر نهو آمة ذخرمهم سنة على حافهاء أو تسعى في فرمها بكمالها على وواية مذا الكناب، فيشدي مها خادم مشها فيخدمهم، فإذا كسلت السه ردت عليها وعليها تلث النبيعة؛ لأدعتها بطريق الوصية على ما ذكرنا.

٢٠٤٣٨ - وفي الوادر المراسباعة اعرام حمد وحمد الله : وحل أوضى أن يحدم عبند ورنت جنف شهاهو حراء فحدمهم منتفائمهم ، تم مرض أو أبق، فإنه يعنش معه السنة، وليس هذا على الحُدمة كالله قال: أعنهوه بعد سنة، ألا تري أبه بخدمهم على الله الناء والوالم يخدمهم في هذه السند شكا عنواء فإن ذالت الورثة ا تحين معجل عنفوه عدلك لهم، وهو عن البت، ولو قال " بحديه، في هذه السبه، ثم هو حس قال: إن غاب شهراً ، أو موصل أبطلت و صيته ، وهذه سنة بعينها إنا لم يخدمهم فيه ، نوما يقال . خلامهم هده السنة، فبيطل وصبته، وإن غالب يومًا أو يودين استحسر في هذا وتحره أن لا يبطل وصيته؛ لأنه بقال: خدمهم هذه السنة، وإن تُرت بومًا أو يومين.

وذكر الل سماعة على محملا رحمه الله في أنوادره أأبض إدا أرضى ألا يخدم حادث بنه سنة، ثم يعنو، فأجار ذلك البارية، فهو عبلي أول سنة، فإن أبو في بعص النسق، والم يخدم، يطالت رصيته، قال المنجسن يوما واحدًا إذ لم يحدمه في المسة أن نبطل وصيته ، وإن كان أثل من يوم لا ببطل ، ولو قال: قند أوصيت محدمة ه . هاي الورشي سنف فم هو حواء وله يبون وسائت فالإن أحادرو عانك . فا هو حالان . ويحدمهم بالمنوية، ثم يعنق بعد مسة، هإن لم يجيؤوا الرهبية، فيهم أن سيحره قمل لسنه، ولا يعتق أبقاً إلا بالخدمة على الوصية، وإذا خدم على الوصية سنة، جازت وصنه بالعنز.

1987 - وإذا أوصى بخدية أما "الرجل سنة، ثم يعنق، وترك لينين لاوارات له غيرهما، أعتقها أحدهما نم يعرب لانها كم تصر تفوكة ليسه التقدم حق الرصى له ولم قبل: ليخدم ابني سنة وهي حرق، فابس هذا وسية لاسة " كأنه قال. أعتقوا بعد سنة، ولم يدكر خديتها، فإذا أعتقها أحدهما قبي قام السنة، جزء الأنها صارت علوقة لهما بحكم الإرث الأنه لا وصية ههنا، وهي الماسع من الإرت في المسأنة الأولى، قال، ويسمن بصحيح قبيمة احزية بوئا سوم، وهذا اجواب برافق جواب الأصل بي مسألة تقديرة كله، ويحالف جوب هذا الكتاب

فاتحاصل في هذه أنه متى نص على الرحمية مالة دمة لورته ، فهى وصية لهم ماخدمة، وكذا له لم ينص على الوصية ، لكن ذكر ما هو من خصائص الوصية ، بأن قال: لتخدمهم مالسوية ؛ لأن الخدمة مالسوية من خصائص الوصية ، وإذ لم ينص على واحد مهما، ههى ليس يوصية .

7 - 3 مشام عن محمد رحمه بنه إذا قال: إدمت من موضى هذا فغلامى حراء فغنل و لا يعتنى و لو قبل إدارت في مرضى هذا معتنى حراء فغنل و لا يعتنى و المرافق المسألة بحالها عنتى و لم قال: إن من من مرضى هذا و مرجول سداعًا إلا أنه صباحب عراض قال محمد رحمه الله . هو مرضى أحواء ذلت: فإن كان أوله صداعًا و فتحول حمى و عال حفا مرض واحد.

<sup>(</sup>۱۱) وفي و عند .

<sup>(</sup>۱) و فرام الآنيا - ا

<sup>(\*)</sup> وفي فا وإذا قال .

الله مستاعة عن محمد رحمه الله : إذا قال لصدد : الحدم ولدى سنة، وأنت حر، مصعل لمربطيق حتى بعيقه الوارس، وإذا قال: إذا أديب إلى ولدى ألفاء فأنب حر، وقداها إليه : فإنه يعتق بالأدار، وإذا لمربعثه الورنة،

1984- وفي المتاوى: سئل أبو المبر عمن أوصى أديم تى سند بعد خدمته لوارله مسنة، قال إن كان أحد وقديه دكراً، والآخر أنى، بطلت الوصية، لأنه لو جار دلت لا المسرك ألا في الحدمة، وحسارت الوصية للوارث، وإدا كانا ذكر بن أو أللبين، بعور إذا كان أن سبيل البراك دون الوصية، قال الفقيه أبو الليت رحمه الله: وقد فيل يجوز في الأولى أيصله ويخدمهما على قدر ميرانهما، إلا أن بقول في وصيته المجدمهما على السواء، فنبطل الوصية إلا أن يحيز الإبن، ومنى شهيبين صار كأن أوسي باذ يحتل المدارة

٣٠٤٣٦ - وسئل أبر الفاسم عمل أوصلي إلى راحل بأن يعنل أمته بعد ما حدمت استه مسف وأواد الرصلي أنا يسؤو حها، قال الا بعبور له وإلا لخيره أنا يشرو جها، وعلى بالبة على ملك البت مهملة إلى وقت إنفاذ عشها.

1949 - وعن إلى يوسة ، رحمه الله : فيس أوضى أن يعنق عنه كل من هو قدم الصحمة له من عيده قال ، يعنق عنه من صحبه ثلاث سبى قصاعداً ، و هكذا قال محمد وحمه الله ، ثم قال أبو يوسف وحمه الله ؛ من فسجيه سنه أشهر ، يعنق عنه ، ومن العالماء من قال ، يعنق عنه من فسحيه حولاً ، ومه أخذ الصندر الشهيدو حمه الله فكره في عناق أن العان

٢٠٤٢٧ - وفي البرازل : وذ قبال لعبيده. أو صبحت لك سفسك، أو فبال. برغيت ، وفي البرازل : وفرقال . الرغيت ، وكو قبال . الرغيت ، وكو قبال . المحير مديرًا والا أنه في الوحد الأول معنى عربه ؟ لأنه يملك نفسه عبد ذلك، وفي الوحد الثاني : لا يعنى عند المرت ؟ لأنه لا يقلك عسم عند ذلك، إنما بجب عبر الوارث عنقه عمد ذلك، فتأخر عنقه على الموث.

<sup>(</sup>۱) وهيء الافترکار

الااونورة فبار مكان كان.

٣٠٤٣٨ - وفي أنصول الردا أوضي تصدون قسوه فيو مدار لا يستطيع بيعان وإلاا فعالما وأوهميت للعماري هما بلمان مالي والزان نداء مميوراء الانعال للنا والمناو وعاتمه برد موات العالمي، ويستعير في تلب ، فعالها إذا لما باكن المعولي مال عمر العمار ، إن كان به مال خراء للخرج هذا العمد مرابعت مالله ايصبواكم للدرآ يعني المايعين عندالموات بحثاله فأن تعييم محلا موطره أوأبي مي تعين سائر الأعيان تكبيلا للمني

77879- قال محمد وحمه الله في الجامع الصحير الرحل فالرفي وصابه أعتقوا على بهده المانه النداهية عبدأك ويساره ورهباء عقلت الرجياة عيدة عيد الهراجيمية الجميع الله. ولا يعلق مه شوراء وقالاً اليعلق مايلتها ، وعمر علما الملاف إذا أرهبه الأريشتري مسمنه بماللة فالصود ويعتن عدف واللث مالع أفل من مالة دراصوره فإنه يطل الوصيعاء والا لتسرق بأفل من منة درهم عنداني حبيثة رجمه الله حلاقا لهميان وإن وبيبي الريحوا عمه وده المائه التعرفيون وفاك مهد سيء والابيطار الوسيية ، ومعام أند بفي في حيث بنني

وح، فوقهما، إن صاحب اخل في لعني يوبيدل، عرجب أسميد كما مي الحيور والتعافز أوحيي بيا ترجاره المرهبك منها شوره وفإنه بحث التغيية فيند غواء ارطابقه ما قلباء وإفا قلباة قفاك لأن العيتني حق الله تحالي مسحسا على كرا حيال، حيير جيارت الشهادة على عبق معامل عبر دعوي العبد عندهماء كمنا يقبل الشهباد، على عني الامة من غير الدعوي، وكان الوسيل له ساحت الشرع، وإنه واحد لا ببدل ام

ولأبي حريفة أبوالوعدة إذا واحب للسحق لابحور تنفيدها لعياوه وفير حصلت الرحمية فيهنا حيد بشفري عانة و قدا يجور تشبقها لعب بنشري عامري اللادر الايسا عمران وهداللا عرف أناعيق الديداحق العدر جارب وقهابا لا غربل التهادة مني عمل والعملة عنده من غير دعو ويسحلاف الحبرة لان السندي بلمح البقرع وديو عبال والهاصب تما دول المآثم لأبها دي إلى تتعبده الحر مستحفها لحلاف على الحد على ما ركال

٢٠٤٥٠ - وفي الفشاوي، سنل أبوالهاشم فلس أوضي وفي رجل، وهال إنه أدالاه والمنيء فأنداق مردي فاداب وأعطه وتكي درفيها والحيد بضييد وهوامي تعب يهاب فرضي العبدأن بعش في الجال، ولا علمها بنهم فال الا يحور إمتال الدصي فمرا

الوقب الدي أمرونه الموصييء وسيئل الوابكر رحسه انه عيمر الرصي معنق عبيبات وأرصى بهم بصدقة واللعميد مناء ركسوه كنماهم صاحبهم ومناع وهنه فهم فيرا المولى، قال: لا تكون للعند من ذلك المناع شيء إلا ما بواء إن هور تهم.

١٤٤١ - وفي الكنتفي أن إذا قال في مرفت الذي مات فيه (إن مت مرا مراصيل هذا الطلانة حرفه وما كان في يدها مورشي وما فهو عليها صدفة ، قال: أوي دلك حالم على وحده الصدقة. وفها ما كان في بدها يه معات و وعليب البيبة أن هذا كان في بدها الواهية أنسان

٢٠٤٤٢ - في الجرمم لأصغر الرصي لأمامين بعدما أعتقب، ويعار ولابك من المساء فال. صح إله لمايغ وجهاء والوفي عنها

٢٠٤٠٣ - وفي الدوى الهجيلي - أوصر العنق الله وفال: يعطل لها يعد العنق من تلك ماله كداء قال أن كانت الأمة معدم حيز لها الوصية لايعنز والمان حميعات وإن كالمناخج معيمه وجازت الوصية بالعنق، ولا وحور سفال إلا أنابقول. وعمل فلك مموضه إلى الوصلي إن أحب وأعطاه التي أعنقها . فيخون دلك وصبه حائزة، تقوله : فيرنشد مالي فيدمند.

ألا فران أنه أبو أرضي أناب ع أمنه من أحمدت حدر موبحمر الوارم ، على أنا يديعها: عن أحبيث، وإن أبي ذلك الرحل أن يشتريها لقيمتها. حطَّ عن قصفها مقمار للمناحال مهرصي ويذا أوصى بالري أدابت بري عامد في وداكد فانق ويعتق وفلفتير نقد بلده كالدفية الوصي لايقد بلدائمية

۱۹۶۶۶ و زنی احادم از دا او صی داده پشتری متحکل نسمهٔ تعانی داهمه فيحتني، أو قال. من ثلتي، قايم بمشرى بذلك كلم في أول السنة، ويعملي عنه، ولا مورع عبى السنين

## وعايتُصلبهذا النوع

### جناية العبد الموصى يعتقه، أو بخدمته، والجناية عليهما وحكم بسببهما:

١٤٤٥ - إذا أوسى متق عيده، فحيى العبد جنابة بعد موت الوصى إن دفعه الراوت بالجنابة، بطلت الرصى إن دفعه الراوت بالجنابة، وطلت الرصية، وإن اختياروه بالليبة، وكنات أقلية في أموالهم، وأمضوا الرصية، والكلام هنافي فصلين: أحدهما: ما ذكرتا، والنائي: إذا أوصى بأن يشترى له نسمة بعينها، فيمنق عنه، فنشراها الوصي، فجئت حناية قبل أن يعتق، والحكم فيه ما ذكرما أن الورثة إن دفعوها بالحيابة، بطلت الوصية، وإن اختيارها باتدية كان عي منافهم، وأمضوا الوصية.

وإقا كان للورثة الخيار في هدمن الفصالين بين الدفع والفداء؛ لأن الورثة يقومون مضام البت، والمبت لو كان حيا كان له اخيار، فكه للررية، وإقا احتاروا لدفع بقا بطلت الوصية؛ لأنه وقع البآس عن تنفيذ هذه الوصية؛ لأن بعد الدفع لا يكن إعداؤه عن المبت؛ لأنه ملك غيره، وإذا احتاروا الله، إعا كانوا منطوعين؛ لأنه لمس للورثة فيه ملك، ولا حق مستحق حن يكونوا مضطرين في العداد، فكان فداء الورثة وقداء أجنى آخر ميوات، ولو فداء أجنى كان منطوعًا كذ الورثة.

م قديدة ومن العبد الموصى مخدمته بداجس، فقادى عنه المورنة ، وإنهم لم يكونون منتظر عين ، حتى كان لهم الرجوع بدلك على الموصى له بالشدمة إن أراد استبشاء اخدمة ، وهذا قال: يكون منطوعين ، والفرق أن في مسألتنا لبس للورنة مي العبيد الموصى بإعناقه حق ولا ملك ، لأن الوصية بالإعناق تمنع ملك الورنة ، وإدالم يكن لهم فيه حق ولا ملك عالوه ، منظوعين في العبد ، رأس في مسألة الخدمة فاتوقية ملك الورثة ، ألا ترى أنهد نو أعنقوه ، فقد إعناقهه ، وكذلك الموصى له بالخدمة فاتوقية ملك رجع المندمة إلى الورثة ، صصاروا مصطرين في القداء لإحياء ملكهم، فلم بكونوا متبوعين، وإذا صارت الورثة منبوعين في سألت كان على الورثة وعلى الموصى أن يعد المغداء الأن بالفذاء ظهو

الصدعن الخدية وأمكن " تشهيد الوصية لدناي أوصي له البت، فوحب التنفيذ إساعلي. الوصي وإما على الرونة .

١٤٤٥٠ - وقي الأصار . إذا أوصى أن بعيل عنه حدرية بعيمها وهي فجوج من التمنياء أواأوطس أبريشنران لعاسمه بعسها ووتعش عنه والدعية بيتاله واحتى علب حبابة قس العني. فإن الإرش للورغة ؛ لأنه مال البيت لخلا عن الوصية والديور، فيكول للمرتف، والنافسان خبرها الوصيحة لأناهجي عواشفيد الوليسة في الأرشاء لأعال كان دراهم الرمانيا بالهلا يمكن إعناقه والراالمتري به ما تبكن إعناف بكوي صارفًا وصبية ومنت إلى عبد ما أوصل ، ومقا لا يجور ، وكذلك أو ذيا الأولى عبدا مدفوعًا يبهيأً " اعتاقه ، فإنه لا يعيد ١٠ لانه يصب فيه في وصية الميك إلى أقب منا أوصل له البك، وحداً الحلاف لعمداله صبى محامته إداجيل عليه جناية حتى وحب الارش، وأوجب ذلك تقصائا في الخدمة والأونوان العبدأو فغانها والبده يتدان بالأوثى عبد أحر يخدمه إن مها يشهيأ حيدمة الأوشراه لأبامتن المبنوينا عبيدا اخرا بخدمة لابكوارا فعا وهدلة أعمرامن أوصى لخالبت فإعكون وصيغين أرصي لخلست فيحيز مخلاف ماصحي فيعد ويخلاف العبد الحامل إداحيل عليه حتى وحب الأرش والعنار سولي ددمات بالعمامع الأرشراء لأن الأونر الدايتهاأ الديده ومنى ديعناه يكون احقرهي الأرشوال كان العاحق فرا الأصل وحاللحني عمده وكدلك فالكسما فزعالها فهو لعوزته وكدلك إفا ولفت وبدا فيل العثق كان الوبد للورث ؛ لأنه مال البيت حلا عن القيل والوصية ، فيكون موريد

<sup>(13</sup> وفي د ايلکن د ا

<sup>(1)</sup> فكالدافر طاء وكدن في هو هذا منهما .

<sup>(</sup>۲) هکد فر طاء وغاد نی میرها اسمینان

## نوع أخر

#### في الوصية بالصدقات:

هذا النوع يشتمل على أربعة أقسام: الأول: فيما أفا أو منى بالتصدق بشيء، فتصدق بحيره.

4.227 حسل ابن مقاتل رحمه الله عن من أرضى أن يتصدق عنه بألف درهم، فتصدق عنه بألف درهم، فتصدق عنه بأخطة ، أو على عكسه ، قال : يجوز ، قال الذقيع \* معناه أنه أوصى أن يتصدق عنه بألف درهم حطة ، ولكن سقط ذلك عن السؤال، فقيل له : إن كانت الخطة موجودة ، فأعلى قيسمشها \*\* وراهم ، قال \* أرجو أن يجوز ، وإن أرصى بالدراهم ، وأعطى حتلة لم يجز ، قال الغفيه رحمه الله : وقد قبل : إنه يجور ، وبه بأخذ .

١٤٤٨ - وسئل خلف رحمه الله عن من أوصى أن بنصدق بهذا النوب، قال: إن شاؤوا، أعطوا فيمة النوب، قال: إن شاؤوا، أعطوا فيمة الذوا نصدقوا نصدقوا عينه، وإن شاؤوا، أعطوا فيمة النوب، وأصكوه، قال محمد بن سلمة رحمه النه: بل يتصدق معينه كما هو.

٩٤٤٩ - ولو نفر، وقال: فه على آن أتصدق بهذا الثوب، جاز آن بتصدن بفيمته، قال الفقيه أمر الليث وحمه انه: وبقول خاف ناحد، وإنه ذكر في "الزيادات": فيمن أوصى أن يباع هذا العبد، ويتصدق بثمنه على المساكين، جاز لهم التصدق بعين العبد، فثبت أن التصدق بالعين، وبالثمن على السواء.

• ١٠٤٥ - ومسئل أبو الفياسم رسيميه الله هن من أوصى إلى رجل، وفيال فه بالعارسية: يتيم واجامه كن، فأعطاه ثمن الكرياس قال: هذا بقع على المخيط، وفي الأجناس. وفي أنوادر ابن سماعة! عن محمد رحمه الله: إذا أوصى أن يتصدق عنه بألف درهم، فنصدق يقيمتها دنائير لا يحول، قال: وليس هذا كنذر الخي.

٢٠٤٥١ - ولو كان أوصى أن يتصدق بهذا التوب، فللوصى أن يبيده، وبتصدق

بنسته، رئيس له أن بحسنت الثواب للورثة، ويتصدق بقيمته، ولو قال: اشتر عشرة الواب، وتصدق بها، فاشتراها الرصي، فله أن بيبعها، ويتصدق بتسها، وخذائك لو قال، تصدقوا خلت مالي، وله دور وأرضون، فقلوصي أن بيبع تلك الدور والأرضون، ويتصدق بالتس، وكذلت لو قال: تصدقوا بهذا العبد أو بهذا الغار، فلم صي أن بيع دلك، ويتصدق بالشمن، وعن محمد رحمه الله: إذا أوصي أن تتصدق بألف درحم بعينها، فنصدق الوصي بألف أخرى مكاما من مال الليت، جار.

و الحاصل إذ نذر الحي بالتصدق عبال بعيد، فتصدق بنيمته الخرج عن موجب النفر، وإذا آوص بالتصدق عبال بعيد، فتصدق بفيمته الخرج عن موجب النفر، وإذا أوصى بالتصدق عبد بنفه أو قيمته، فقيه ووابنان، وإنا حلك الألف التي عبنها الوصى قبل أن يتصدق بهذا أوصى خسمن الوارث مثلها، وعنه أيضًا: لو أوصى بألف درهم بعينه، يتصدق عنه، فهلك الألف وطات الوصية

القسم الثنائي؛ من هذا النوع فيسا إذا أوصى أنا بتصدق على مسكين، فتصدق على عبره.

١٥٤٥ على مساكن مكة أو على موادر أبى يوسف رحسمه الله! (إذا أوصى أن بنصدق على مساكن مكة أو على مساكن الريء فتصدق الوصى على عبر هذا الصنف صمر إلا كنال الأمر حبياً وكمذلك و أوصى أن بتعبيدق مني الموصى من الفقراء فتصدق على الأصحاء من الفقراء أو قال: على الشبوخ من الفقراء فتصدق على الشبان منهو. حسن في ذلك كله ، ولم يقيد هذه المسألة لحياة الأمر، ولو قال: نه على أن أنصدق على مساكن مكة ، فله أن يتصادق على غيرهم، وفرق بيته وين المأمور.

وعل أبي بوسف رحمه الله زواية أخرى: فيمن أوصى أن يتصدى عنه على فقراء مكة فتصديق على فيبرهم من الفقراء، إنه يجوز، وسئل أبو نصر راحمه الله عن من أوصى أن يتصدى بشيء من ماله على فقراء الحاج أبجوز أن بتصدق به على عبرهم من القفراء؟ قال: يحوز على فياس ماروى عن أبي بوسف، حسه الله فيسمن أوصى أن يتصدق عنه على مقراء مكة جاز أن يتصدق على فيرهم، وعلى قول زفر رحمه الله وهو قول محمد رحمه الله: لانحوز، ولو فعل الرصي دلك يصمن.

راكر في أماني الحاس أول أبي حنيفة رحمه الله فتقول محمد وحمه الله و والمذكور في الأماني إذ أومي شاكين لكرفة ، نقسم الوصي في غير مساكير، الكوفة فسمي - ولم يقرق بين حيام الآم، ومعدوه الله ، والعدوي على الجواز في هذه السائل -لأن الوصي أواد الله تعالى، وذكر في أالسير الكبير الهذه المسألة، ولم بذكر الحلاف في الجواز .

٢٠٤٥٣ - في أموادر ابن مسماعية أعل محمد، حبيه الله . فو قبال: يُدعلي أن أتصمق بهذا ذال على فلاد الفعير أو على أمل بلدكداء له أن يعطي عيرهم .

\$ 4.50 ك - وفي أنوادر أبي بوسف راصمه الله الدونة قال لغيرون نصدق بهشم المشرة المراهم على عشرة مساكير ، فنصدق مها على مسكين واحد دفعه واحدة ، جازاء قال: وهذا على الأمرافي الصدفة نبس على عدد الساكين، ونو قال: تصدر بها على مسكين واحد، فتصدق به على حضوة مساكير، ألو يجرار

1989 - وفي العناوي سنل إمراهم من يوسف رسمه الله عن من أوصى للفقر . أهل بلخ ، قبل: والأفضل أن لا يجاوز أهل بلخ، ولو أعطى فقراء كبارة أخرى جار. وكذلك إذا قال. في عشرة أبام، فتصفق الوصى في يوه واحد.

النسم النالث: فيما إذا أوصى بالنصدق، ولم يعبي العقراء ولا الكناد.

٣٠٤٥٢ - سخل هشمام و حسمه الله عن من أرضى أن يشتصدق شبك مباله على المساكين، وهو عن بقد ووطنه عن بقد أحراء قال: يعطى ثلث ماله تساكين بقد ووطنه عن بقد أحراء قال: يعطى ثلث ماله تساكين بقد ووطنه.

۱۹۵۷ - وهی العیبوال کوهی آنی الری ولم پنوطنها ، وسات به اه وآوسی پثلت ماله فی الساکیز ، فساکان معه حضواه می فقراه الری ، وساکنان فی انکوفة، جعلوه فی ففراد الکومة ، ثم ینظر إن کان معد الری ، ینفق با لکوهة ، بیعث ما بعد الری ، وإن کان نقد ری ، لا ینفل مالکوفة ، مثلوصی آن بصرفها ، ویبعث بها إلی انکوفة ، وإن حسارت أفي من ذلك ، و تذلك لو أوصی بألف درهم ، وذلك النفد لا بجرئ اله وابد بصرفها، وإذا ها ، أعطاها دائير، وكذلك لو الوصى أنّ بشرى بها عبد في بلد كها. ويعلق عله يعير في ذلك نقد لما كذ

## القسم الرابع: من عدَّ اللَّهُ ع في المتفرقات:

١٩٠٨ - إذا أوسى أد يتعبدق غلاد ماله على ذفراء، وكان في حينته رحل على و القراعة وكان في حينته رحل على و القراعة والقراعة و القراعة على الإسلام على الإسلام و القراعة و القراعة و القراعة الهايجر، المكفّا لا في الرافعات ، والقرق أن في السائلة الأولى حيدنا، وفي الوجه السائلة الأولى حيث قال: على فقراء هذه السكه التالى حهة الاستحقاق الفقر في أشحاص معيين حيث قال: على فقراء هذه السكه التالى حيث قال: على فقراء هذه السكه الاستحقاق أحرالها المناسلة المناسلة التالى حيث قال: على فقراء هذه السكه المالية على القراء المناسلة القراء المناسلة المناسلة

١٩٠٤ ق. إذا أوصى أن يتصدق على كل مفير في سكته غرمم، وفي السكة مغير في سكته غرمم، وفي السكة مغير فه علوك الإنتصادق على على دوناء حتى لا يصبر الدلك العقير مرهما، وأم أو على الرحمي ففيراً عملت عرامم، ثم أعطاه عصلت رحم معدما السملك الأول، أو على ذلك، قال: أوجو أن لا يتضمن لوصى، ولا يكون مخالفاً إذ كمل له الدومم.

۱۹۹۰ - بذه أرضى بأن بدعيا فق منه الفياوة الله: أحضا كل ه شهر درها له ا فللرحمي فل يريد على فلك إلا أن بكون قال: لا تعطوا أكثر من درها، فحيشة لا يحوز للوصي أن يزيد، ولمو راديضمل الزيادة، وبدون هذه الفائة لا يصلم الزيادة

١٩٠٦١ - أوصلي بأن يشصد في شلت ماله على الفقراء، قامصاب رحل المال من الوسلي واستهلكه ، فأراد الوصلي أن يجعل ذلك عليه مسدقه والعناصب معمر ، يجرته ، ألا ترى أنه لوضيت وأخذ ذلك مه ، ثم قصد في عليه إنه مجرته .

٢٠٤٦٣- أو سي إلى رجل، وأسره بأن يعرق تلاقماته قصر حددة بعد وفاته على العقراء، فقرق حالي عدد وفاته على العقراء، فقرق حالي والمائد على العقراء، فقرق حالي وقولة المراجد وفاته بأمر الحكم، وإن فرق بأمر الورية إن كان فيهم صغير المرجد أمر عمره وإلا حراء ويحرج من القصدان إذا فرق، ويعض مسايخا رجمهم علا

قالوا: يخرج عن الغسمان إذا قرق على الفقراء، وإن كناد التفريق بغير أمر الحاكم والورثة، ويجعل قبض الفقراء كقبض المست؛ لأنهم كوكلاء، في القبض والاحتباط أن يقرقها بأمر الحاكم.

٣٠٤٩٣ - إذا قال: تصدفوا بأنف من ماني على الدثراء، فتصدق الوصي بألف من سال نفسه، لا يجوز له فلك، وقد ذكرية في كشاب الوكالة أن الوكيل بالتصدق بالفراهم إذا حيس دراهم الموكل، وتصفل مدراهم نفسه، إنه يجوز .

4:4:12 قوصى بأن يشترى بهذه الألف ضيعة ، ويوقف على المساكين، فلم توجد منك ضبعة يستترى ، ليس للموصى أن يصوف الألف إلى جهة أخرى من وجوه الير موئ ما سمى الموصى ، ولكن إن لم يجد الوصى في ذلك الموضع ضيعة تشترى . فغى أقرف الأماكن من ذلك الموضع بشترى ضبعة ، ويرفعها على ما سماء الموصى .

١٠٤٦٥ - وإذا أوصى بأن يدفع إلى فلانا أكف دوهم؛ ليشترى بها الأسارى، ومات فلان قبله يرفع إلى الحاكم؛ ليوقى الأمر إلى أحد من الناس، حتى يفعل ذلك.

1987 - أوصى بأن يباع داره، ويشترى بنسنها عشرة أوقار حنفة وألف من خبز، ويتسترى بنسنها عشرة أوقار حنفة وألف من خبز، ويتسترى بنسنها عشرائم أمن المك اختطة وألف من والحبز، وله مال سوى هذا إن انسع الثنت لذلك ولغيره من الوصايا، أكسل من ألف كأنه أوصى بعضرة أوقال حنفة وألف من مال كذاء فجعلوه من عبره لم يضرهم إلا أن يكون دليل معين لدلك المال، بأن كان سائر أمواله فجعلوه من عبره فانفة من أمواله بالطب، فيخصر ذلك الوصايا،

14 1 1 - إذا أوصى بأن يشترى حنطة وخيز، ويتصدق بهمه على المساكين، فعلى من يجب أجر اخسائين القيل يحملون المنطق والنبز؟ قالوا: إذا ثم يكل الميت أوصى بحمل ذلك إلى موضع، يتبقى فلوصى أن يستمن بمن بحمل فلك إلى موضع، يتبقى فلوصى أن يستمن بهن بحمل ذلك إلى المساجده والبه من ذلك على وجه انصدقة ، وإن كسان الميت أوصى بحمل ذلك إلى المساجده فالاجرة في مثل الميت ، وقبل : إذا أمر بالدفع إلى فقراء غير معين، فاستأجر أجراء، كان متيرها في حق للوصى والموصى فهم والأجرة عليه الأنه يمكنه التصدق لمة ، وإن

لأنه لما أصر بالتسليم البيهم في منازلهم مع علمه أنه لا يحمل منجالًا، فكأنه أطلق له الاستنجار من طريق الدلالة .

٣٩٤٦٨ - عن محمد وحمه الله: في قوم أمروا بأن يكتبوا مساكين مسجدهم فكتبواء ورفعوا الأسامي إليهم، فعات يعضهم، وقد أخرجوا الدواهم على عمدهم، قال: أرى أن يعطى ذلك ووتت، إذا كان أسمه قد وفع قبل أن يبوت.

٢٠٤٦٩ - وسنل عن من أوصى أنا يطعم عن كفارة بمينه عشرة مساكين، فقد هم الوصى فسائدا، فقال محسد رحسه الله : يضدي ويعشى غيرهم، ولا ضمسان على الوصى

١٠٤٧٠ - وفي الجامع الأصغر : سنل أبو الفاسم رحمه الله عن من أوصى، هنال: أعطوا من مائي ألف درهم بعد موتى مساكين سكة كذا، فلمه مات أنى الوصى بالملل فقالوا: الاترياء وليس لما حاحة، قال: برد إلى الورنة، فلو لم بلغع إليهم أعنى الورثة حتى أنى على ذلك سنة مشالا، ثم طلب المساكين إلى من بدفع، قسال: إلى الورثة بالأن المسكين لما ردوا صار ميرات.

٢٠٤٧١ - أوسى إلى رجل وأمره أن يتصلق بلك ماله، قلو وضع في نفسه لم مجز، ولو دفع إلى الله الكبير أو الصغير الذي يحقل القبض، جلز، وإن لم يعقل لم يجز الأنه لم يرحد التصلق.

١٧٧ - ٢ - وفي الفندوى عامل السلطان أوصى بأن يعطى لملفقراء كذ كذا من ماله قال أبو انقاسم رحمه الله : إذا علم أنه مال غيره لا يحل أحله ، وإن علم أنه مختمط إلله حار أحده ، وإن لم يعلم حاز أحده أيضاً حنى ثبين، قال الفقيه رحمه الله : إن كان محتطا، فعى قول أي يوسف و محمد رحمهما الله . هو عبى ملك حاجه ، فلا يحوز أخذه ، ولا وجه إلى الرد على صاحبه ، وفي قول أي حنيفة رحمه الله : ملكه بالخلط، نبجور أخذه وذا كان هي مال البت وفاء بمقدار ما يرضى به خصماه.

٣٠٤٧٢ - ومن الجامع : إذا أرصى بنلث ماله في المماكين ينصدق منه كل سنه بمالة درهم، أو قال: أوصيت بأن بتصدق من لنش كل سنة مائة درهم، فالموصى يتصدق بجميد النشف في السنة الأولى، ولا يورغ على السنين.

الإلالا وعزمجمد حمدلله فيقوم أمرو أبالكسو مساكيز مساحدهم، فكتبوا ودهموا الأسابر البيها ففيعبوها وأخرجرا على عددهمالفراهما احرحت الذراهو وعباد مبالت يعصروهن كندب السمعاء فبالرز أبري أنا يعطوا دفلك ورثته يعني وواثة المدي مات إذا كان سمه رفع فمل أن يموت يعلى رفع سمه إلى لامو، ومن طلك.

### نوبوأخر

### في الوصية بالنفقة معردة ومع غيرها:

٢٠١٧٤ فال محمد حميه التوفي الحيمع أنارجي بالرز أدهبيت بتعث مالي تُمالان بنفق عليه كل مسة مانة ، لم مات النوصي بدفع مع النفت كله يُكي قلان يصمع به ما المراوع لأن مواله : أو هملت بندت مالي فعالان عديث البلك من فلان، فكأن فواله : الله عليه كالسنة مالة قد بدرة في ملك الحيراء فكان باطلال

وال قبل اللم لا يحمل قوله؛ بنعل هنيه كالسنة مانة تفسيرًا لموصية برنماني الملب على ملكه و فيكون الحرة لفضير الالأون الكلام.

فلتان علاا لايصلح تفسماً لأول الكلام والأل تمسم الشراء مدمني بالل انشاره وتؤكياه لاحا بتظله ومعيومه وإذا حعفه هذا تفسيبوأ لأول الكلام تصار مبطلا لاول الكلام، فإن أول الكلام وصيم بالتمنيك والوقف للإلفاق ينافي التمليث.

٢٠٤٧٦ - قال محمد رحمه الله في اجامع أيضًا. إذا أوصلي بأنا يعطي بملان كان سنة من ثبته حانه ، فالتنت يوقف عليه هنان ويعطى لعالان كل سنة ما سمى • لأن حيان سا ملك الشلب، بال أوصى بأن يعطى نصلان كاراسية سادة، وكنان المال دقيهًا عالى حكم مفدا البيتاء فأكدن الشراط مصادفًا مشاء البائه وهد مقيدا الأن الموصلي بدرتنا بموات قبل استهلاك المالث، فيحصن مقصود فوصي في نقدير حقه مم عود شيء من الملت. رثى والرث الموصيء فبعتبر هذا الشوط

٢٠٤٧٧ - في المنفى - بن مساعة عن محمد وحمه الله : أو على لعد رحل أن يحري عليه كالرشهر عشرة مراهوه فهو حائزه والرسمة تدور مع العند حيث قان بالعه النولي يشعبه وصبيته . وكذلك إن أعنقه ، وكذلك إن غاب، فلمولاه ك يأخذ وصبيته لكل شهر إذ علم أنه حي .

٣٩ ٤٧٨ - حشام اسألت محمدًا؛ حمد انه عن رحل أوضى لرحلس بتعق على كار واحد مستاني كار شهر كفا وتفاه فرقت القلت بهما، قم إن الورثة صا فوا أحد الموصى لهما على عني العظوه إيما في يؤمن وصيمه، قبال بوقت البلت كنه على الاحراء والا يرجم حصة الفي صالحه إلى الورية.

١٩٠٤ - عن أبي يوسف رحمه الله : ويمن أوضى أنا يعنى على و الإنامن علة عبده كل تبعل على ١ الإنامن علة عبده كل تبعو نا هم، فإنا العلام شهراً عشرة، فلقلاد منها درهم، فإنا موص الغلام بعد دلك، ولم يغل فليد دلك ، ولم يغل فليد دلك ، ولم يغل فليد دلك ، ولم يغل فليد درهم، واحد. وكدلك ثو قال، أرضيت له ريادهم من عنة كل شهر درهم، واحد، وكدلك ثو قال، أرضيت له ريادهم من عنة كل شهر.

۲۰۶۸۰ - القدس عن أبن يوسعه وحسه الله : أوضى لرجل بحمسة دراهم أن يتمن عليه كل تنهل و فإذا أما حتيمه وحسه الله عال: أحيس الثلث كله عليه، وعمل أم يوسف رحمه الله أحمس عابه من الثلث قدر ما أرى أنه لا يعيش أفتر من فلك، قبل لم الو أرجى بدلك وهو لم ماتة منة كم يحدين عابم قال . حترين سنة

قال محمد، حمده الله في الجامع ، رحل أوضى بأن ينفق على فلان ما عالم لل من ماله كل شهر خمسة فراهم، وأوضى لا خر بنقل ماله، وأجازت الورثة، هان أن يقسم على سنة أسهم للموضى له بالنقك من ذلك سهم يدمع إليه، والساقي وهو حمسة أسهم يوضه، فينفق منه على الموضى له مالنمقه كل شهر خمسه فراهم، وهذا فواء أبي منيعه واحد الله.

وقال أنو يوسف ومحملا وحمهما الله القال يفسم بسهما أرباعًا الاق الوصل له بالمقلة الفارة ما عاش المرضى له كال شهر طالا مقادرة إنه كانت الوصلة مضافة إلى سال المرضى مطبقًا عبر معيد بالنفك بمنولة الموصلي له تحميح المال، لأن النعة هسي تستمول جميم الفارة لأنا احتمال طلاك العض وصير ورة النافي مستحفًا بالنعقة قاتم.

ارزدا نبات أن المرضى لع بالتعقية على التقسيم الذي فلنا - موضى له بجسيع المالية

منفوال الموصل له مجايع الذي مع المرصل له بالدت وتا تسماق حميع الحال سيسا عند إحارة الوراثة على سنة أسهم عبد أبي حبيمة وحمه الله باعتمار المثار عذر وقالا : يقتسسان يشهدا أرباعا عدلا ومساوية

مدقال في الكتاب المد أصاب صاحب النفية لا يديع إليد، وإها قاد عالمان، لألم علكه و بالده وإها قاد عالمان، لألم علكه و بكنا إلى الكتاب المالية على الكتاب المالية على الكتاب المالية المالية والكتاب وعلى أبي يوسف رحمه الله أل مداعي القليل، أما إذا نشر المالية فيها الأير نف لما الكور إلى يه قصاله مقدال ما وعلم اله لا يويش أكتاب منه في الفائل، وكان ما وكل الكتاب على المالية قالم، وحمل وطه الكان ألما المنفى وصها ورة المالي ما منابعة المنابعة فانم، وحمل وطه الكان.

هال مات الموصى له قبل آلاينفل عليه حسيع ما وقف نه، عبد يختل وصديه صاحب البال، ومدي الثان بوم مات الموصى لا يوم بات الموصى له رئينقة والأن حفه كان في للك حميع الذا يوم مات الموصى إلا أنه المعمل حقه لا احمة الأخراء فوداز الشا المراحمة يكمل أدانك حميع الذار إلا أن يكرن قد عليه أخرا من تلقى المال، فحبيث بماع إليه البقية ، ولا يكمل له الفعاد والأنه لم يهيكمن المال ما يكدر به البلك.

قرق بر ۱۸۱۶ وین مدحق شراه داو من رحی واحد، وکو واحد مهمه بدعی شراها و وافرد و به و المحد و کار واحد مهمه بدعی شراها و اقام البینا و وقفی القاضی بالدار بهمه المحمود و قام البینا و وقفی القاضی بالدار بهمه المحمود و قرمی و قرمی به داشته و بالدوری از المحمود و وهمه المحمود و وهمه المحمود و والمحرق از المحمود و وهمه المحمود و بالمحمود المحمود و قرمی به المحمود و المحمود و المحمود و المحمود المحمود المحمود المحمود و المحمود المحمود المحمود و الم

مفسوخة في شيء من الشت؛ إذ يجوز أن يجتمع في ثلث واحد وصينان من جهة واحد. قبل فسنخ الأول. حتى إن من أوصى بثلث مناله الإنسان، ثم أوصى بثلثه الأخر قبل الرجوع عن الأول، صحت الوصينان جميعًا، ولما كان هكذا لم ينفسح وصية الموصى له بالنفث مي شيء من النف، فإذا زالت الزاحمة وجب تكميل حقه، فهذا هو المرق بينهما.

ثم إذا كمل حق صاحب الثلث، فيها فضل يصرف إلى ورثة الموصى لا إلى ورثة الموصى لا إلى ورثة الموصى لا إلى ورثة الموصى له بالتفقة؛ لأن الموصى له بالتفقة؛ لأن الموصى له بالتفقة، فإذا القضت منه، فقى المال على حكم ملك الميت مشغولا بحاجة الموصى له بالتفقة، فإذا القضت حاجته عوته النبى حقم، فبقى فارضًا عن الحقوق، وهو باقي على حكم ملك الميت، خصص ما أثالو رثته

هذا إذا جازت الورثة الوصية ، فإذا لم تحر : فالتلك يقسم بينهما نصفين عند أبي حضفة وحمه الله : لأن الموصى له بجميع الحال لا يضر سافى الثلث بأكثر مما يضر سافيه الموصى بالتلك .

وعندهما للوصي لعباللذقة يضرف جميع المائء فيقتسمان الظلف بينهما أرباعاً

٢٠٤٨١ - ولو أوصى لرجل بشلت ماله، ولآخر بأن ينفق عليه من ثلث ماله كل شهر خمسة دراهم ما عاش، وأجازت الوثة بعلى لصاحب التلث ثلث كاملاء ويوقف لصاحب النفقة ثلث آخر ينفق عليه كل شهر خمسة، وإنما كان هكذاء لأن الموصى له بالنفنة صار موصى له محميم الثلث، والآخر موصى له أيضًا بالتلث.

1 • EAT ومن أوصى الإنسان بتلك ماله ، والأحر بثلث ماله نصاء فأحنزت الورتة ، يعطى كل واحد منهما ثلاً على حدد عهها كذلك فإن مات الموصى له بالنفقة فيل استكمال اثلث ، صرف ما بقى منه إلى الورثة ، والا يعطى الآخر شبئاً منه ؛ الأنه النوى كمال حقه ، فكان ما نفى فارغا عن الحقوق بخلاف المثالة الأولى ؛ الأذهناك الموصى له بالنلث ما استوفى كمال حقه ، وإن تم يجز الورثة ، فالنلث بقسم بسهسا نصافين لاستوام حقهما ، في دفع نصف المناف المعوصى له بالنلث ، والتعلق الآحر

<sup>(</sup>۱) رمي فل يحاله .

بونف؛ ليفق على الآخر، فإن مات صاحب اللفقة قبل استكمال نصف انقلك من ف م بقى إلى فقوصى له بالنف و لأنه منع حقه لمزاحمة الموصى له بالنفقة، وقد زالت مراحمة، فيكمل حق الاخر.

ولو كان أوحلي لاثين ، بأن ينفل عليهما ما هنك كل شهر عشرة دراهم، وأوصيل لرحل أخر بثلث ماله و فعند إجازة الورثة يقسم المال على سنية أسهم عند أبي حنيفة وحمه الله . وعندهما اعلى أربعة أسهم، وعند عدم الإجازة يقسم لنطف تصغيل عنده. وأرباعا عندهماء كنمالو كالاطوصي له بالنعقه واحلاء وإنماكان مكداء لأذ المراحم للموصى له مالذك، إنما و داد بزيادة الوصيحة لا بزيادة الموصى له، وههنا الوصيعة واحمقه وإناكمان للوصي له مشعبذاً، والدليل على أن الزاحم لا يزداد للمموصى له بالتلث بزيادة الوصارة ، وإن تعدد الوصى له أنه إذا أوصى برحل شدت ماله ولرجين مجميع ماله ، كان الجواب فيه كالجواب فيما إذا أوصى لرجل بنلت ماله والأخر يجميع مالهم وللاكاد هكذاء صارت هذه المبالة والمبالة الأولى سواس

فإذ ماناه يكمل وصية الرصى لدبالثلث كحالو كان الموصى لدبالغضة واحدال وإذا مات أحد للوصي أي ما والنفقة ، لا يرد على للوصي له بالنبث شروء بارما كان موقوفًا لهما، يوقف كذلك كله، وينفق على الباتي منهما؛ لأن المزاحمة للموصى له بالتفك إغا يثبت بسبب الوصية بالنفقة لا بسبب عده الموصى لهما عش ما بيناه والوصية بالنفقة باقبة على حالها بعد موت احدمها، وإنَّ قال في احر وصيت : ينفَلُ على كلِّ واحد منهما خمسة كان قلك ببائا لما أوجبه إطلاق إيجابه، فلا بختلف به الحكم.

وأو كاذ البِّت قال: أو صبت لقبلان شات مالي، وأو صبت لقبلان بأن بيغز عبُّ كل شهر خمسة دراهم ما عاش ، وأوصيت أن يعق على فلان اخر كل شهر خماسة دراهم ما عاش، فإذ أجازت الورثة قسم المال عند أبي حنية ة وحمداته على تسعية أسهب للموصىله بالثلث سهب ويوقف على كل واحد من الأخربن على أربعة أسهم

وعنادأبي يوصف ومحملا وحديهما انفنا وغاسم المال على مسعة أسهمن مبيعه للموضى له بالثنث بدفع إليه، ويوقف كل واحد من الموضى لهما بالفقة للالة أسمامه، ، إنها كذان هكذا لأن كل واحد من شوصي أنه ما ماسدف موصى له بجسيع المال ههداه لات غرصية متفرقة ، والأخر موصى نه دنست ، فصدار كسائر أو منى لرحان لكل واحد منهما بجميع الذان ، والأخر مانست ، وشعة الحراب على الاختلاف الذي فلت ، كذا هنا ، محاود عنه إداأ وهني لانش بالاينيق عسهما كان شهر حنسة درامم الأد وصيائهما واحدة ، فعيار كل واحد منهما الموصى له يجيع المالك أما فها فيحلافه .

4/8/8/ عداردا أحدرت الورث وبإن لم حروم قسم الله أسساطا أيضاه عداه و ( الأن الوسية بها زاد على الثلث عداهم إحراد أورثه عبدهما ينظل استحقاق لا صواد وعند إلى حريثة وحمد لله ( ينظل ضراً) واستحقاق، فكأنهم حميماً أصحاب الشارة فيضم الثلث سبح أثلاثًا عدد .

ون دبت المرضى الهمه بالمنقة في هذا الرحة قبل أن يمتكد الارصية بها رد الباقي على الموضي لم يافيد و الباقي على الموضي لم يافيد و المراجع عليه و المراجع على المراجع المراجع المراجع و المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع و المراجع و المراجع المراجع المراجع و المراجع و المراجع المراجع و المراجع و المراجع المراجع و الم

1994 - فرق بين هذا وينس إدا أوصى بأن يفق عليه عندوه تم همك أحدهما وقية ما وقت على الاخوا أحدهما وقية ما وقت على الاخوا والقوى أن المؤاحم بن بلك المبالة للسوصى له بالثنت وصية واحدة لا و سبنان و لأن الموجود نيم المه إلا وصية واحدة على ما موا و ذلك الوصية باقية بعد موت أحدهما و بقى المواحم و بلم يزدد حق الموصى له بالثلث عوت أحدهما و كما لو ثاق لموصى له بالثقة واحداً في أما همها في على الموصى له بالثقة على ما يعد وصيتان بدليل له تو العدم إحدى لوصيتان في كان للموصى له بالثقة عند مما و تلك الموصى له بالثقة عند مما و تلك المحدد و المحدد و المحدد و المحدد و المحدد و المحدد واحداً المحدد و المحدد و المحدد واحداً عند مما و والمحدد الله و الله المؤاحم و احداث و وحداً الله والمحدد و المحدد والمحدد والمحدد واحداً المحدد و الم

<sup>(</sup>۱) والي ۾ کالياميان

عطئت إحداهما بمرت أحد الموصى لهيما هلا بدوأن يزداد حق المرصى له بالثلث على ما كان، قلهذ الترق.

4.2.2 ولو أوصى بأل ينفق على فلان خمسة كل شهر ما عاش، وأن ينفق على فيون و فلان عشرة كل شهر ما عاش، وأن ينفق على فلان و حسنة كل شهر ما عاش، وأن ينفق وأن ينفق وأجازت الورثة، اعال بين النوصى له يخمسة وبين الوصى لهما بعشرة نصفين، فيتوقف نصف المال حلى صاحب الخيمسة والنصف على صاحبى المشرة، لأن الموصى له بالمست موسى له بالمست موسى له بالمست موسى لهما بالمشرة موسى لهما بالمسترة موسى لهما بالمسترة موسى لهما بجميع المال، فينسم بهميم المال، فينسم بنال، ولهما بجميع المال، فينسم بهما تصفين عند الكل.

فإن مات اغرة بالرصية ، وقف ما ، في على صاحبي العشرة ، وفتي عليها كل شهر عشرة ، لانه إغانتها عن حقهما سبب الزاحيم ، وقد والت الزاحمة ، وإن مات أحد الذين حده هما الذين عن الوصية ، ولم يمت صاحب الخمسة ، وقف ما يقى عن نصيبه على شريكه ، وبغق عليه كل شهر خمسة ؟ لان حق الموصى ثه الفرد إلى نقص يسبب مزاحمة وصية الذين جمعهما الميت في الوصية ، وقذ يقيت هذه الوصية بغام الباتي سهما ، بيق الزاحم على حل ، فلا يرد عنى الموصى فه الخمسة شيء ، وإن لم يجز الورثة يقسم الثنث صمين نصف الثلث للموصى له المعرد ، ونصفه للذين جمعهما في الرحية عند الكل ؛ لأن صاحب الحمسة موصى له مجمع المال ، وصحبى الحشرة مرصى نه مجمع المال ، وصحبى الحشرة مرصى نه مجمع المال ، وصحبى الحشرة النات بالمثلث أيضاً عند آلى صيمة وصمه الإجازة مصرب هذا في الثلث بالثلث ، وحما عن النات الخميم ، فيقسم الثلث نصفين عند الكل لهذا .

۳۰۶۸۹ - رالو أوصى بأل ينفل على فالان كل شهر خسسه دراهم مدهائي ، وعلى فلان ألم شهر خسسه دراهم مدهائي ، وعلى فلان أشر كل شهر خدسة دراهم ما عشى، وعلى فلان أشر كل شهر خدسة دراهم ما عاش، وإن أجارت الورتة يقسم المال يبتهم أثلاثًا والأن كال واحد منهم موصى فه بجميع المال بوصية على مدة ، فيقسم الحال بيهم أثلاثًا عند الكل على اختلاف التحريجين ، وإن ثم يحز الورثة ، وقف الملك عليهم أثلاثًا أيضًا على اختلاف التحريجين ، فإن مات

أخدهم وقف ما يقي على صاحبه د لأن حق صاحبيه إلفا التقص على جميع مال بحكم المزاحمة وقدرات الزاحمة

ولو أوصى بأن ينفق على قالان كل شهر أوبعة دواهم من ثلث ماله ما عائى، وأوصى بأن ينفق على قالان كل شهر أوبعة دواهم من ثلث ماله ما عائل، أجارت الورثة، وقف ثلث المال على صاحب الأربعة، وثلث أخر على صاحبى المشرة؛ لأن صاحب الأربعة، وشلث أخر على صاحبى العشرة لأن صاحب الأربعة موصى لهما بحميع النلث، وصاحبى العشرة شم على صاحبي المنابعة ثبت حميع المال، وعلى صاحب الأربعة ثبت حميع المال، وعلى صاحب الأربعة ثبا استكمال وصيته وعلى صاحبي العشرة تمام حقيما، وإن مات أحد الأحرين، وقف ما بعى من نصيبه على صاحبي العشرة تمام حقيما، وإن مات أحد الأحرين، وقف ما بعى من نصيبه على ضاحبي العشرة تمام عقيما، وإن مات وه صاحبي الردة على الدين على الدين على الدين عمد دلك، وما بعى على الورثة المالورية، ويصدقه على من احبى العشرة عددهم على احتلاف النبت على صاحب الأربعة، ويصدقه على من احبى العشرة عددهم على احتلاف

الفلان، ورقع ، ورفق منه عليه في كل شهر منه أربعة دراهم عاش ، وأوسيت بناني لفلان، ورقع ، ورفق منه عليه في كل شهر منه أربعة دراهم عاش وأوسيت بناني لفلان، ووقع ، وربغق منه عليه في كل شهر ما عشا عشرة دراهم ، فوذ أحززت الورثة ، دفع إلى صاحب الأرمعة تلك كامل ، يصبح به ما شاء ، ودفع إلى صاحبي العشرة تلت أخر كامن ، وكان بينيما ، ولا يوقب قلل ولا كتبر ، ومن مات منهم ، فيصبيه لورثت ؛ لأنه أوصى بوصيبير كل وصية نقلت حميم اثال وصية غليك لا ومدية إنفاق ؛ لأنه أضاف القلم كان بديرا ومني له بلام النمالك ، فيقى م صم إليه من قوله . يوقف ، وينفل عليه كل شهر كذا بديرا ومشورة في ملك نفير ، فلا يكون له حكم بخلاف ما سبق ، فهناك ما قصى برقته الأل إنها أو صي بالإنفاق عليه فقط ، فكان ذلك مه نديرا ومشورة في ملك نقسه ، أما هيه في حلامه ، وهو بطبر ما كال في هية البسوط الوقال لأخر : داري لك نقسه ، أما هيه في حلامه ، وهو بطبر ما كال في هية البسوط الوقال لا حكم له ، وقو قال . داري لك نشكها كان هدة تلذار ويكون قوله : اسكها مسورة لا حكم له ، وقو قال . داري لك سكي كانت عارية ، فكذا فيما سين .

وإن لم تجز الورقة، فلهماحب الأرمة عنف الثلث، ولصاحبي لعشرة نصف الثلث، ولصاحبي لعشرة نصف الثلث بينهما و لأنه اجتمع في الثلث وصيدان على السواء، فيقسم بنهما معافرة، وكذلك لو قال: أوصيت طلتي لفلان، ينفز عليه به أوبعة براهم، وعلى فلان كل شهر مه خمسة براهم، وعلى فلان كل شهر المه خمسة براهم، وعلى فلان كل شهر المه خمسة براهم، قال أجازت الورقة، أخذ مداحب الأربعة تلث جمسيه المال، وأحدة الاحراء ويكون ذلك ينهما مصفراً بعملون فمه ما عد لهم الألى، وأحدة بوصيفين كل وصية بنلث جميع المال وصية قليث و له قتناد في المسألة الأولى، وإن لم تجربه مي الورثة، فلصاحب الأربعة تصف الثلث، وللأخرين تعبق الثلث ينهما، ومن مات تخصيم مي الدالورثة، ولم يبالغ محمد رحمه أنه في تقسيم هذه المسألة، كما بالى في تغسيم ما تقدم من المسألة،

۲۰۱۸۸ قى المنتقى النمر من الوليد هن أنى يوصف رحمه الله: رجل أوصى شلك بالدائ قال أحيروا من هذا الثلث على فلان بكذا كل شهر ما عالم، فأد أبدأ بالذى الدر بالإجزاء عليه، عإن عاش حتى استخرق التلك، فلا شيء للدى سمى له الثلث، وإن مات وقد بقي من الثلث شيء، وجع إلى الذى سمى له الثلث، قال: وثو لم يضم الثلك، لذى تكلم به أخرا إلى لنت الذى أوصى به أو لا مخاصا في الثلث.

1 • 20.9 - 1 - وعنه أنضاً . إذا قال . فلت مرتي قفلان وقلان ، نفلان من ذلك ما فكل من فك ما فكل من فك ما فكل من ما عالم على من ما عالم والمركز من علم المن من من من المناف الملك كله و وللا خسر منصف النقليف الأثرى أنه فر أوضى لرجل بانة درهم من ثلقيه كل منية منا هاش ، فإنه يوقف عليه الثلث كلم ، فكذا إذا أشترك معه غيره ضرب به كلم .

71841 - وفي أنواد, ابن سماعة عن محمد رحمه الله: إذا أوصي تعبد فلاق. وقد ذكر منا كشناء في أول ملك النوع من المنتفى أنا شم ذكر النوع الحامس في الوصية بالحج، وقد كنت مماثل هذا النوع في كتاب المناسك.

#### الفصل التاسع

فى الوصية بخدمة الرقيق وغلتهم وفي الوصية بغلة البستان وثمرته وفي الوصية بغلة أرضه وإجازتها وفي الوصية بسكني داره وبظهر دابته

1939 - بجب أن يعلم بأن الوصية برقبة الرقيق وسكنى الدور وبغلة الرقيق وسكنى الدور وبغلة الرقيق واللور والأرضين والبساتين المجازة في قول علماه الرحمهم الله ، وبغا كان كذلك لائد أوصى بجا يجوز قليكه معقد من العقود سوى الوصية حال حياته ، فإنه يجوز الوصية بها فيات على الإعتاق، وإغا قلنا: يجوز فلكيه يعقد من العقود ، فإنه بجوز فليك بالإجارة والإعارة ، وكذا يجوز قلبك غلة الأراضى والبساتين بالمعاملة والزراعة ، فجاز فليكها بالوصية بل أولى : لأن الوصية أسوع جوازاً من سائر العقود ، فإنها جوزت مضافة إلى ما بعد الموت ، ولا يجوز عقد من العقود ، فيانها تحوزت

قان قبل: الموصية بالدين إنما جازت؛ لأنها وصبة بملكه ابندا، وانتهاء؛ لأن العين الموصى به كنان ملكه يوم الوصية بالدين إلى على ملكه إلى يوم الموت إلى العين عن ملك الموصى به كنان ملك الموصى له من غيبر آن ينتقل إلى ملك الوارث، حتى لو احتف الوارث لا يتقل عنقد، عالمه الموصية بعندمة العبد وسكنى المدار وغلبها وصبة بالمضعة ؛ والوصية بالمنفعة إن حصلت بملكه ابتداء حصلت بملك الورثة انتهاء؛ لأن الموصية ما حصلت بعين الرقبة إلى ملك الوارث، فتتنقل الرقبة إلى ملك الوارث، عند موت الموصى، وإذا انتقلت الرقبة إلى ملك الوارث، فالمنافع والخلة غدث على ملك الوارث، فكانت الوصية حاصلة بملك الوارث، فالمنافع والموصة

قلنا: الجواب عن هذا من وجهين: أحدهما: منع، والآخر: تسليم، أما المنع فلا نسلم أن الوصيية بالمنافع وربية بمثل الورثة، وهذا لأن العبد الموصي بخدمته ما لم يفرغ عن الخدمة باقي على حكم ملك الموصى في حق ملك الخدمة، وإن اعتبر ملكاً للورثة في (١) وفي ظائر، السابل،

حق جواز إعتاقهم، ويجوز أن يعشر النبيء ملكاً الإنسان في حق حكم، ومنكا لغيره في حق حكم، ومنكا لغيره في حق حكم أخر، هذا كما قالوا: إن غاصب اللهر متى ضمن قيمة المدير، فإنه يملك المدير في حق ملك ملك ملك مداله، حتى لو كال قصيد" من الغاصب الأولى غاصب، أو قبله إسان في بيده كان له أن يرجع على الغاصب والفاتل، وجعل المدير كالمعنوك فلاول في حق ملك بالمله، وإن اعتبر علوكا المولى المدير في حق غيره من الأحكم، حتى كان الكفن على سولى المدير، ولو كان المدير أيقاً، فأعتقه المولى نقد إعتاقه ، فكذا العبدا" لموصى الأخرى ملك اختدمة والغنة، وإن اعتبر علوكا للروثة في حق جواز إعتاقهم، وإذ يقي على حكم ملك الموصى في حق الملك المؤسى في حقل الملك المؤسى في حقل علك المؤسى في حكم ملك المؤسى في حكم مكم المؤسى في حكم مكم المؤسى في حكم مكم المؤسى المؤسى في حكم مكم المؤسى في حكم المؤسى في حكم المؤسى المؤسى في حكم المؤسى في حكم ال

ولتن سامنا أن المنافع يحدث على حكم ملك الورشة و لأن العين صار ملكا الهم بعد الوت إلا أنا جوزما مع ذلك الوصية بالمتافع وإن حصلت الوحية بالمنافع انتهاء بملك الوارث متى كان العد الموصى بخدمته علوكا للعوصى يوم الوصية للحاجة إلى الوصية منشافع : فيكون زيادة له على عمله على ما أشار إليه في الحديث، واكفينا لحواز الوصية بالمنافع شيام الملك له في العين يوم الموصية وإن لم يكن له حلك في العين بعد الموت فلحاحة إلى الوصية بها هذا كما حوزنا الإحارة، وإن كان القياس بأبي جوازها؛ لأنها بيم المعدوم، فإن المنافع معدومة قبل الوحود، وبعد ما وجدت تلاشت وانعدمت، فلا يكن تمليكها، ثم جوزنا تمليك المنافع حالى الحياة بخلاف القياس حاجة الناس إلى الإحارة، وأفسنا ملك العين يوم الإجازة مقام ملك المنفعة، فكذا في الوصية بالمنافع بفام

٢٠٤٩٢ - وإذا جازت الوصية بالخدمة، فنقول: إذا أوصى قرجل بحدمة عبد،

<sup>(</sup>۱) وفي شأغصي .

<sup>(2)</sup> رس م حكما الوني المبدللسوطي ، وفي الأصل: "فكما ظعيد للسوطس".

<sup>(&</sup>quot;) وفي ظ اللموالي"

سنة . ولا مال له غداه، فهذا على وجهين : إما أن تكون السنة بسنيا، بأن قال الوصيت بخلمة هذا العيد مثلا سنة أربع وستين وسنمانة ، أو كان مغير عينها" ، بأن نيريقال. سنة كذاء وكل وجه من ذلك على وجهين: إما إنا كان العبد يخرج من تلت ساله، أو لا يخرج من ثلث ماله ، فإن أوصى له بخدمة عبده في منة بعيسة، إن مضب ثلك السنة بعينها قبل موت المرصى، بعلك الوصية؛ لأن الموصرية هلك قبل موت الموصر، وإن اللوصي به حدمة عبده في المئة التي عبنها بإضافة الوصية إلىها، وقد هلك الناقع في اللك السنة في موقه، فتبطق الوصية أيضًا، كما كو أوصى لإنسان مبيد بعينه، أن مات المبدقيل موت الوصيء وهناك تطار الرصة، فكذا هذار

٢٠٤٩٣ - وإن مات الوصل بعد ما مضى من السنة التي عينها بعصيف بأن مضت من ذلك مئة أشهر قبل موقه، ويقيث منة أشهر، أو مات الوصى قبرا دخول اللك السنة التي عينها، مو دحلت ذلك السنة، ينظر إن كان العبد يخرج من ذلك المال أو لا يخرج، ولكن أجازت الورثة الوصية، فإنه بسلم العبد إلى الوصلي له حتى يستوفي وصبيته، ثم إنْ بقي نصف السنة، يستخدم، نصف السنة؛ لأبه علك يعض الرحي يه فبل موته ، وبقى البعض.

٢٠٤٩٤ - قان مات قبل دخول تلك ألبنة ، المتخدم المداسنة كاملة وإن كان لا يخرج العبيد من ثلث مانه، ولم تجز الورثة الوصية، فإن العبد بخدم اللوصي له يومًا والورنة يومين، حتى قضى تلك السنة التي عينها، فإذا مضت تلك السنة التي عينها، سلب العبد للورثة، وذلك لأن الوصية تحدمة العبد وهو لا يحرج من ثلث ماله كالوصية مرقبة العمداء لأن الورثة يمنعون عن الاتنفاع بالعبد ما لمم غض المدة مني صحت الوصية ، كما في الكل يجتمون عن الانتفاع بالمبدمتي صحت الوصية بالرقية ، فوجب اعتبار الثلث والثلثين مئي حصلت الوصية بالتمعة ، كما يعتبر متى حصلت بالرفية ، وكان بميزلة المريض إذ أحل ديثًا، ثم مات ولا مال له عيوم، فإنه يعتبر الثلث والثلثان في حق حل الأجل ، وإن كان الأجل لا يزيل ملك الدين؛ لأن الأجل عا ينع الورثة هن الانتماع به قبل حلول الأجل، فههنا كذلك.

<sup>(</sup>١) وفي و أمثلا منة مسعين وأربعمانة أو كالابطير عينها .

ورة وحب اعتبار الثلث والتذيرة وحت العسمة فيما سهم على النب والتلتين. وقد بعدر قسمة عين العدر فإنه لا يحكن أن يحمل تمنا العبد للورثة ، والنب للموصى له حتى يحدم الكل في وقت واحد على التنت والتنفيزت موجبت النسيمة و لأيام على أن يحدم الموصى له يوامًا والورثة مومين كالعبد الشيرك بيز النين أثلاث فودا مضت السنة بطئت طوصية والأنه الفضى وقت الموصية وعلا نيفي المرصية تعد لا تيفي الإحارة ، إذا بغض ودول

٣٠٤٩٠ - هذا إذا كانت السنة لعينها، وإن كانت عبر عينها، إن نان المبديجرين من تلك للال أو لا يخرجه و فد أجاروا، بسلم العبد إلى الموصى له. حتى بستخدمه سنة كاسة، تُمابره، على الوولة، إن كان أهيد لا يخرج من نلت دله، ولم نجز الورثة. فيانه يخشواللوصي لديوه أو والورته يومين إلى فلات سنين، فبإدا مضي ثلاث سنين لو واصمة الموصيل لعما لحممة ، وكان يجب الانتصار السنة التي ، حد فيها موات ؛ لأن الرصية عليك مضاف إلى ما بعد الربت، صعفر بالتمسان جالة الخدق وأو مثلا مدومة عام من ومسال حالة الحدة بسل كالإجازة، أو مقار بدل كالأعارة، فويا يبص في ذاك إلى اللابها. اللدي وجد فيه الإحارة والإعارة. عاد الصرف إلى استفالتي وحد فيها الموت ممار كأبه فعالي أوطبيت أنا بخدوه عمدي انسلة الني أموت فيماء فإنا مضي منتقام وقب مونده يحب أدائنظر وصبته وإلا أذا الجوائداعة أنه في حدث الحياة متى صرعا الإحارة أر الإعارة للي الدلنة لني وجد فسها الإيجاب، أو إلى بلية أخري لا يؤدي إلى أي يقص حن شكةً جر أو المستحير عن المسة، فإن له في الحالين سنة كالمة، وكان الصوف بين المستقالس وجند فيبوا الاوجاف توثيء كنما في الأبدي والأجيال، فأما في الوصيبة وبني صرفة الوحسة إلى السة التي وجد قلها المُوت للتقص عن المُوسي له عن السية ، فإنه يخصارانه الخدمة في ذلت النبية السابو حن الأوضى نباد السنة في الوحيية واوجي صوفيا ولن سنة بعبر عبتها بالأبام لا سنفص حقه عن السبة ، والموضى أ الاعديث سنه يغير عينها بالأيام، قالا بنقيس حق المواصي له على السبة بالشك والاحتمال

قالة قبل " إذا كان الدياء لا مخرج من لمك ماله، والدعم الدرانة متى قسسة الحيدية بالتهديز على أن يخدم الوصلي مديرها والمراثة يرسان، يلادي إلى أن عصير جسليم مال الموصلي مشعولا بالوصية إذا لم تحز الوراثة. قلتا: إلى لا يجوز أن يجعل جميع مال الموصى مشخولا بالوصية من غير بدل يحصل للورثة، فأما بدل يحصل لهم فجرره الا ثرى أنه تو أوصى أن ينع جميع مانه ببدل يحصل للورثة، فهو جائر، ألا نرى لو أوصى بان يدع جميع مائه من أجنى بخل ببدل يحصل للورثة، فهو جائر، ألا نرى لو أوصى بان يدع جميع مائه مشعولا بالرصية، وقد جازه الأنه بصل إلى الورثة بدلة وهو النمن، كدا ههنا جميع المال صدر مشغولا بالرصية برم يحدم الموصى قد بالخدمة في توبته إلا أنه يحصل للورثة بدل ذلك في توبته إلا أنه يحصل للورثة بدل ذلك في توبتهم، فإنه يخدم برمين لهم، ويصير حميع العبد مشعولا بخدمتهم في نوبتهم، وإذا كان متنفولا بخدمتهم في نوبتهم، وإذا كان متنفولا بخدمتهم في نوبتهم، طلان [وما حابي أن يقدم الثلث، وكن جواب عرفته صدا إدا أوصى له سخدمة هبده منذ، فهو الجواب فيما إذا أوصى له سخدمة هبده منذ، فهو الجواب فيما إذا أوصى بغلة عبده سنة، أو سكتي داره سنة، أما عين السندة أو لد يعس إلى أخو ما ذكرما في الحدية.

٢٠٤٩٦ - وفي المنتقى مرواية المعلى عن أبي يوسف وحسمه الله: إذا أوصى لرج بسكني داره، ولم يوقت كان ذلك ما عاش، وفيه أيضًا: عمرو بن أبي عمرو عن محمد وحسه الله عن أبي حتيفة وحمه الله: إذا أوصى بغلة عبده هذا لفلان، والمرسم وذئ، وهو بنخرج من نلث ماله، فله علته حال حياته وإن كان الغلة أكثر من الثلث الأنه إثنا ينظر في ولاينظر في إلى قيمة لمسد، ولا ينظر إلى غلته، وكذلت الوصية بعلة بسئانه، أو بسكني داره، أو خدمة عبده وهو فول أبي يوسف ومحمد وحمهما لك.

9 / 19 / 2 - وفي موادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله: إذا أو من مخدمة عبده . أو سكني داره العبد رجل، جاز، ويخدم الموصى به العبد، ولا يحدم مولاه، ويسكن العبد الدار، ولايسكمها مولاه، وإلى مات العبد الموصى له بطلت الوصية، وإدربع، أو أعنى، تعدد للوصية.

۱۹۹۹ - في الوادر هشام بن سماعة العن أبن يوسف رحمه الله . وجل أوصى أن يخدم عباله قلائًا) حتى استعلى - فإن كان فلان صافيرًا خدمه حتى يبلغ ، وإن كان كبرأ، خدمه حتى يصيب ثمن خادم يخدمه ، وإن كان كبرًا عبًّا، فالوصية بإطلة .

<sup>-</sup>11) ما بين المعقومين زيد من م

1998 - قدال إذا أوصي له يسكني داردسته وليس له دارا غييرها، قبامه يسكن طوعي له دارا غييرها، قبامه يسكن طوعي له نشها، ويسكن الورفة نشها، ولا يقسم السكني بنيسا بخلاف العبد، فإنه بقسه الخدمة برسهما، ولم يقسم العبل، والفرق بنيسا العبد، أن قسمة العين من العبد وأمكن قسمة حدمه بالنباية، فوجب فسمة الخدمة، وإن كان بزول بها بنا الورفة عن جميع العبدي نوبة الموضى، ونزول بنا الموضى له عن حسيم العبد في نوبة الورثة، فأما عبن العبدي بدول المدار، وأمكن قسمة عبن الدار، وأمكن قسمة عبن الدار، وأمكن قسمة يعن الدار، وأمكن قسمة بدئ بالدار، عن ياحد عن الدار، عن واحد منها في نوبة الإخر وجب قسمة عبن الدار حتى لا مرول به كل واحد عن الدين ي وقت مر الأوقات.

 ١٠٥٠ وإذا أرسى لرجل بشهر سنتاه، عهو على وجهين. إما أذ قال: أبدأ و أو لم يقل، فإن لم يقله، فهو على وجهان أبضًا. فإلا كان في بسناله تعار فائمة يوم الموت كانت له تلك التعار من تلك ماله، ولم يكن له ما يحدث من التعاو بعد ذلك إلى أن يموت.

الده ١٥ - قول بن هذا، وسينما إذا أوصى بعلة بسئته ، ولم يعل: أبداً ، فإل له الغلة الذائمة وم الم يعل: أبداً ، فإل له الغلة الذائمة وم الموت، وما يحدث إلى أن يوت إذ كان السئان يخرج من فلك ماته. والفرق بينهما أن القياس في الفيار أن يدخل أعت الوصية التمغر الفائسة يوم الموت، وصايحات من الشيار بعد الموت إلى أن عوب الموصى له بالثمرة ، إذا كان السئان يخرج من للث المال الأنه أوصى له يشعر بسئاك مطلقاً غير مفيد بالفائمة يوم الموت، ولا يما للحدث بعد الموت ألا ترى أن في الوصية بغنة بسئاته يدخل تحتها الغلة الفائمة بوم الموت إلى أن يوت الموصى له لكن تركن الإطلاق في التساء معوف الشرع ويعرف الاستعمال، أما عرف الشرع فقوله عليه السلام. "من ماع تخلا

وأما عرف الاستعمال فإنه إفا قبل لإنسان أنني كرمك تدرع فيفوق نعم، يريد

<sup>(</sup>١) حكدا في نقر وكالراض الأصل وم حال

والرائص التوصير في وصية «عالى التمرغالغائمة في السيمان يوم التوليا، لا يدخل تحت الوصية ما يحدث معد الموت من التمار، كما هها، ومثل هذا الموقف لم يراد في عاب الخلف الأن الناس كسما يريدون لذا را الفلة مطالةً الافلة الم الم قايرة ون بها الخلة الخادثة أيضًا ، والهدا قالوا المن وكل رحلا لقيص صلاته ، يدخل نحت التوكيل الخلة العائمة ، والتي تحدد قالوا المن وكل رحلا لها بية بالعالم مصفة على وطلافها

٢٠٥٠ ٢ حدا إذا كنان في البستان ثمار قنائمة يوم الموت، فإما إذا ثم يكن في البستان ثمار قنائمة يوم الموت، فإما إذا ثم يحدث من البستان ثمار فنائمة يوم الموت، فالعباس أن تنظل الوصية، وقا الاستحسان لا ينظل الوصية، ويكون للموضي له ما تحدث من الثمار بعد الموت الى أن يحرث الموضي له إذا كنان البسان يخرج من ثلث ماك

وجه القياس أن التعرب الطائفة نفيد عرفا بالتعار المائمة يوم الموت. والتفييد الذمت بالعرف كالذات نعث و أو بت الطيار دهن الموصى، بأن قال أو صيتك بشمار بستاني الفاصة يوم الموت، ومات، ولم يكن في البستان لعار، فون الوصية شطل، والا يستحق الثمار الله أخذت عد الموت، وكدافه.

وجه الاستحدال أن العرف بجور أن يعتبر لتعييد الطاق وتحصيصه، فأما لا يجوز أن تكون معتبرًا لإنطال الطائل أصلاء لأن العرف لا يعلى كون المطائل مرادًا من المطلق كمطلق بسمية الدراهم الما يقيد بنعد البند، لم يكن كود المطلق مرادًا من المُفلق، حتى أو على على بقد بدر أخر جد

٣٠٥٠٣ - وإذا ثبت هذا بعول، مني كالدفي المستدان تسار فرنسه، لو اعتبير العرف، وقيدنا المار الطلقة بالفائمة، كان العرف معمراً للنقيد، والتخصيص لا الإنصال الموصية اصلاء فإن توصية بالشرة بحور بالقاسمة، فاعتبرنا العرف لتصيد الوصية بالثمار الفائمة.

فأما مني لم يكن في البسينان نمار فالمه يوم الموت، أو اهتبرنا العرف، وقيمت

مطلق الوصيه بالثمرة بالثمار القائمة يدم الموت، أدى ذلك إلى إيمال الوصية أصلا كما أو نص حلى الشمار القائمة يوم الموت في الوصية ، تم مات، ولم يكور في السينان لمار فائمة، بطلت الوصية، والعرف لا يصمح ميطلا للمعلني أسياء، وإذا لم يتقيدان صية يَعْدَقُ النَّمَاوِ بِالنَّمَاوِ الْقَانِينَةِ فِي هِذِهِ الصورِ، وَبَالِحِ، فِي وَحَي أَونِهَا الْقَافِيرَةِ والحِيرَةُ جميعًا، وفينار كأره نص عمر ذلك، وأو نص على ذلك، ولو يكن في البستان نمار فاشه بوم الوحمة كالزاله ما يحدث ولي أن يجوت، كما هما يخلاف ما لو تص على النماء الشائسة برم المواتوع الأن الشعسعين على الفائمة برم الدات بنفي إن يكون الفللي مرادَّت كسالو قال: بعنك بأنف درهم نقد البلد لاينس بقد بالدأس مراوَّا، فكدلك هذا، فأما العرف فلابنض أنابكون الطلق مرادأص الطلق، وإذا لوبنف ذلك دخلت تحت الوصية الفائمة والحادثة حمسك

٢٠٤٠٤ - هذا لذي ذكر فاكله إذا لم ينص على الأند، فأما إذ قال: أوصيت لك التجار بستان أبلأه كالانه الثمرة الفائمة واحددثة؛ لأن التصيمو على الأمائمينيس على الخيادب من السمياري ولم نصر على هذا كيان لا يسفى للعد ف عبد و؟ لأنه لا عبيرة للعرف مش حياه النصء وإعافلنا الإدائة فسيص على الأبد لنصبص عبل الحادث و و ذلك لأن النَّمَو وَ القائمة في السينان يوم الوت دخلت تحت الوصية بقوله : أوصيب لك الشمار المتامي مواعير دكم الأنداء فدجت أنايكونا لدكر الأبدربادة فاندن والفايفيد ذلك بذا الصرفات الوسية إلى الحاولة بعد الموات أيصيك وأما إذا الصرف الأروبال القائمة بوج الموت لا يكون لذكر الأمد فالمدة . بل يكون الأبدالعو، من الكلامة لأن من ملك شيئ كان له الأبد من عبير ذكر الأب، فعبر فنا ذكر الأبد إلى النجار التي تحدث بعد الموت حتى بكون لدكر الابد فائدة، ورفا حمل ذكر الأبد ذكراً للتمار التي تعدث بعد الوت، مبار كأبه قال: أوصيت لكمائند والفائمة واحادثا بعدالوت، ولو قال: هكما كان له القائمة والحادثة جميعًا ، إذا كال السينان نخرج من تلك ماله ، فكذلك هذا .

١٠٥٠٥ - وفي المتضرال إذا أوصلي وفلة بستانه أبدأت وحدداء في البستان شاحرا من أصول الدخيل والثمر دخلب علته في الوصية

٢٠٥٠٦- و من أو صلى بثاث علة بستانه أساً ولا مال له عبره جارت ١ لأن الوصية

مُثَلِّبَ عَلَمُ مِسَانَهُ أَبِدًا وَصِيهُ مُلِثَ مِسْانَهُ مِن حِيثِ الْعَنِيءَ وَلُو أُوصِي سَلْتَ بِسَنَانَه كَانِب جائرة، فكذا إذا أوصى غلث علة سناني

٧٠٥٠٧ - وإن قاسم الوصى الموصى له ننت غلة البستان مع الورية . فأغل الدي الله وصي له بالخلف ولم يمل الذي الورثاء أو أعن الذي لهب ول، يغو الذي لم : فإنه يشاركهن، ويشاركونه في العلة ﴿ لأن قسمة المستان باصلة، : متم ته هذه فسمة أرقية السنان، أو اعتبرت قسمة لملفلة ودون الوقية، إن اعتبرت فسمة لرقية السنان فلان رقبة ليستان غير مشتركة بين الوحس له بالغلة وبين الورثة ، بن وقية المستان كلها بلورنة ، وحجل القسمة مال مشترك ووإن اعتمرناها قسمة للعلة وفكذلك القسمة باطبة ووين كانت الغلة منتم كة بنتهم؛ لأن الغفة وإن كانت مشتركة بينهم إلا أنها معدومة، وانسمة المحدوم بالمدة؛ لأنَّ الفسيمة أقرار أو قالك، وأي ذلك ما اعشرنا لا يتحقق في للعدوم وقت القسمة، وربيت أن هذه لقسمة على كل حال واطلة، فصار وجود هذه القسمة وعدمها بمنزلة، ولو عدمت الفسيمه ، كان ما حصل من العلة بين الوصى له بالغثة وبين الوراثة بالشركة، فكذا هذاء بحلاف ما إدا أوصى بسكني دارد لإنساده والإساله لدغير القاراء وليم أبير الووثة الحيان الماء انقسيره فيسكره ثلثها الوصي به بالسكل وتلتيها الورثة، فقد جدرٌ الفسيمة في الدارة ولم يقل؛ بأن لضيمة باطلة، اعتبرت قسمة لرفية اللدارة لأن رفية المدر غير مشتركة أوتلسكس، لأنها معدومة

والعرق أن القسمة في مسألة الدار حارت باعتبار السكني، لا باعتبار رفية الدار : لأن السكني مشتركة بين للواسي قدوبين الوراثة، فجازات الفسمة باهتبار السكني ، وإن كان السكلي مبعدومًا، وقسيمة المدوم باصة؛ لأنا أو نمر هنا جلوار فسيمة النافع وجودها بالمه يحز فسمه الماقع أبثأه لأفز الدامع كما وجداسه للاشب ولاعدس فسمه النافع، فجوزنا الفيسمة في القار باعتبار السكني، وإن كانت معدمة حالة القسمة كعا حورت الإحارة وإن كانب الإحارة بيم المعدوم، وإنه باطل ؛ لأمَّا لو شرطنا وحود المنفعة لجواز بيعهاء للريحز بيع الناقع أبنآه لأتها كلعا وحدث للاشتاء ولالدمن جواز بيعهاء فأماغلة البستاناها يكنن فسمتها بعد وحودهاة لأنها نبقي يعدالوجوده وإذا أمكن فسمة غلة البستان بعد الوجودات فلا صرورة إلى تجويز فسمتها قبل الوجود، ألا

<sup>(</sup>١) مكدا هي لذرم. وخاصتي الأصل حم الوجود .

تري أبه لا يحور بمع غلة البستان فيل الوجود لإمكان يعها بعد الوجوب فكدا انقسمة

قال. وتلورته أن يبوعوا تعلى السندن بيكون المسوى شرطك الموصى له مالعنة ا الأن تأتي البسنة، خدائص ملك الورقه، ولم يتعلق به حق العيوم فصدر بيمهم التلتي البسنان، وقام المشترى مقامهم بحلاف ما نو با توا الكن و فإله لا يجود البيح محصة اللبت و لأن التبك إن قال ميلاهم، فهد نعلق مو طل الموصى به بالعالم، وتعلق حق العير بال إنسان إذ كان حفًا لا تعت تقله من عين إلى عين مما يسم حواز البيع كحل الم تهي في الرون.

٣٠٥٠٨ . وفي اللتنقي الراقا أوصى يسكس دره لرجل والادال تدعيدها، ذان أبو حتيفة رامسه لك اليس للورثة أن يميعوا التنفيق، وقال أنو يوسف راحمه الله : كهم أن يبعوا اللتان، وفهم أن يفاسموا، ومرؤوا أعماجب الوصية اللك

وقال أبو حنيفة وحمه اله الوكات فله الونسية بعلة الداره كان للموصى له ذلك الغلة، ولم يكن لهم أن هاسموة الدار، فإلى أخاف إنا فيست أن لا يغل.

رفال أبو يوسف رحميه الله . بهم أن يقتسموه ، ليمزل له التلث ، فإذا أغل: لهو لهم وإن لم يعن ، فليس له شيء ، وللورية أن سمر الطبيع قبل الفسمة ومعدها

٣٠٥٠٩ وإذا أوصى الرجل للطاء وليس ويساسع والاضمر، وإلا مال له غيرها، فإما أوصى الرجل للطاء وليس بها بعض والاضمر، والا مثل له غيرها، فإمها تواجر، ويعطى صدحه العلة تشا الأحر، وإذا كنات فيها بخيل وشجر، أعطى تند ما يحرج من المحيل والشحر، ورغا فعل عكد المعرف، وذلك الأن فيها أشجل والانتجار، ويها أخجل وتحيل والانتجار، وإذر كان فيها أشجل وتحيل، والا يراد بذلك أجرة الأرض، بالصرفت الوصية بالفقة بلى والدن، وصرب المناصوص عليه، الأن المعروف كالمشووط، وإذا مسار كالمشروط، وكانه قال، أوصيت لك يشمارها، وإذا له يكن فيها الشجر ومخيل، فإذا مدار كالمشووط، الأخرة، فيجمل الأجرة كالمصوص عليها، وأو تعمل فضل: أوصيت لك بأحرة أوصى، وذا من المناصص، أو الللث، وين كانت المورعة إجارة الأرض ذا كان المدر من قسار العدمل، لا الإلها لهست بإجارة من كل وجه ، بل إجار، وشركة حيى ودام تخرج الأساء.

لا يكون لصاحب الأرض شيء ، وقد دكرنا أن الوصية باسم الفلة الصوف إلى إحازة الارس عرفا والعروف لعلنه وط .

ولو نص على الإجازة، بأن قال في الوصية اطلى أد تواحم ، فيعطى صلان أحرها الصرفت إلى الإجازة من كل وجه، ولم يتصرف إلى المراوعة؛ لأن مطلق الاسم يتصرف إلى الكامل ولا ينصرف إلى النافس.

1991 ومن أوصى أوصى أن يواحو أوضه من قابل سنين مستماة كل سنة كذا ، ومن حصع ماله ، فإله ينظل إلى أجرها ، وإن كال ما سمى مثل أحر مثله وحب تنفيذ الناف الوصية ، وإلى كان أخرها ، وإن كان ما سمى مثل أحر مثله وحب تنفيذ الناف الوصية ، وإلى كان الايحرج من ثلث مال الميت ، يقال للموصى فه بالأحارة إلى أورت أن واحر ميت ملما الأرص ، فيلغ الأجر إلى قيام تلذن ، قال بأن ها فيه الأرض منه ، ويحمل الجموس في الإحارة بإلى أخر المراب في الإحارة كان مسمى مثل فيمه الأرض منه ، ويحمل الجموس في الإحارة كان مسمى مثل فيمة الأرض ، أو أكثر ، أو أقل إلا أن المعابلة يخرج من ثلث ساله ، فإنه بالله على الما الله والله بالذي المراب الأرض منه ، وإن كان الما مالله والله الإحارة ، إن أو دت أن تباع الأرض سنك ، فيلغ النمن إلى نام ثلثي النهم ، فإن المع ، تباع بالأرض منه ، وإن الم يبلغ ، فلاه ، كذا من الإحارة ، لأن إحارة يبع المنه ، فيعتم سبح ، المعابلة .

مى متمايدة الرحمهم النه من قال: لا يحوز أن يكون الجواب في الإحارة كاجواب في الرحارة كاجواب في البيع و ودلك لأن المسلم من النصل إذا كان مثل فيعة الأرض، أو مثل فيسة ثلني اللارض، إنا وجب تنعيد هذه الرحبة ٤ الأنا إن أرثنا الأوسى عن بدالورثة و وهل إلى بدالورثة مثل ذلك للحال، فأما في الإحارة النسمي من الأحر، وإذا كان مثل أجر مثل الأرض، أو مثل أجر مثل الأرض، مثل عددًا هذه الوصية من عيم رحمي الورثة الأرك بدالورثة عن الأوجر مر عيم عيم عوض يصل إليهم تلح الله وإزالة الواد من عيم عوض يصل إليهم تلح ألى وإزالة الواد من عيم عوض يصل الدورة، فيجب أن يكون للمرثة من ذلك

حيار إن شاؤو ، أجروا سه حميع الأرض، وإن شاؤوا، أجروا الثلث مه لا عير ، ولم يواجروا التلتين حتى لا يزول يدهم عن الأرض من غير عرص يصل إليهم للحال

ومنهم من قبال. ما ذكر محمد وحده الله من الجواب صحيح في الإحارف وطلاه الآن السمل من الأجوام الذكر محمد وحده الله من الجواب صحيح في الإحارف وطلاه مد الورتة عن الأرض من الأجوام عن المنافق المرافق عن المداور المحمد المداور الأن المرافق عن المداور بعدل بعدل المداور المام وإذا الله المداور المحرف بعدل بعدل المداور المحمد المداور المداور

1991- وإذا أو صي وحل فرجل بشله كل ......................... فرق بن واليس له يوم موت، واليس له يوم الرصي مسئان، ثم اشترى بستاناً ، ثم مات، فالوصية حيثرة من البث، فرق بن هذا وبين ما إدا أوصى علة كل بستان ، والم يقل البوم النوت فإن الوصية لا تصح إدالم يكن في ملكه بستان بوم الوصية ، وإذا أنسرى بستان، أو صات عه ، وكالمك إذا أوصى الإنسان بشاة من عنمه ولم يقل : يوم الموت إن كان في ملكه غنم يوم الوصية ، حسجت لوصية ، ولان كان في ملكه غنم يوم الوصية ، كان في ملكه غنم يوم الوصية ، كان في ملكه غنه يوم الوصية ، كان طوصية باطلة ، إل كان في ملكه غنه يوم الوت

ولو قال. أوصيت لك شاة من تممي يوم الموت، فالرصية جنالوة، وإن لم يكن هي ملكه غلم يوم الوصية.

و وجه الفرق بينهما ما ذكرنا أن الوصية نشه الهدة من وجه والمرات من وجه على ما بينا ، مصمله بالشبيين ، وقعد: عنى كانت الوصية مصافة إلى مان خاص إما بالإشوة أو التصمية ، وكانت القسمة " مطلقة عين مقيدة بيوم الموت، فإنها لتعلق واللك الدائم يدم الوصية لا يوم المرت اعتباراً بالهية ، ومتى قم نكن الوصية مضافة إلى مال حاص ، المن قال: أوصيت طلق مالى ، أو أوصى ، إن خاص ، إما بالإشارة ، أو بسلمية مال

<sup>(</sup>١) وهي م الرمية .

خاص، وقيد الوصية بما يكون له يوم الوت تتعلق الوصية بما يكون له يوم الوت لاها. يكون فه يوم الوصية اعتباراً بالليوات، وعملا بالشهين بقدو الإمكان.

٢٠٥١٦- وإذا أوصى رجل لرجل بفنة بسنانه، فأغل البسنان سنة أو سنتين، أو أكتبر من ذلك البسنان سنة أو سنتين، أو أكتبر من ذلك قبل موت الموصى له من ذلك الغلة شيء إنما يكون له من الفلة ما يكون في البسنان يوم موت الموصى، وما يحدث بعد موته في المستفبل إلى آن يجوت الموصى له، فأما ما أواد الحريل من غنة البستان قبل موت الموصى بعد الموصية بعد الموصية على الموصى بعد الموصية بعد الموصية على الموصى الله من ذلك شيء

وكان يجب أن يكون له لملك علة بستانه، وها في بستان عا أو له الحرين إذا كان باقبًا يوم الأنه من غلة بستانه، ألا ترى أمه مو أوصى له بنلك ماله كان له تلك جميع ما كان له من ماله يوم الموت إلا أن الحواب عنه أن القياس كذلك إلا أنه ترك ذلك بالعرف، فإن في العرف منى أطفق غلة البستان، فإنه يراد بللك القائم في البستان لا ما أواه الحرين، ألا نرى لو وهب غلة بستانه: أو باع و فإنها براه، ويد على غنه القائم في البستان لا ما أواه الحرين، وألا الحرين، وإذا كان في العرف براد به الغلة القائمة بوم الموسة، وعا يحدث بعد الموصية ، وقال: أرصيت لك بغلة بستاني الغائمة في البستان يوم الموت، وما يحدث منه بعد وقال: أرصيت لك بغلة بستاني الغائمة في البستان يوم الموت، وما يحدث منه بعد وقال: ولو نص على هذا لا بدخل نحته ما أواد الحرين، فكذلك هذا.

۲۰۰۱۳ وإذا أوصى رجل لرجل بغلة بسشانه، ثم إن الموصى له بالغلة الستوى البسنان من ورثة اليت، فعالك حائز، وبطل وصيته، أما الشراء حائز، لأنه لو الشترى غيره بإذنه، جاز، فإذا الشترى هو لأن يجور أولى، وتبطل وصيته، وذلك لأن مالك الرقبة لا يجور أن يستحق غلة الرقبة بسبب أخر سوى ملك الرقبة، ألا ترى أن المستأجر لو الشترى الدار المستأجرة، بطلت الإجارة، لأن رقبة المستأجر صار ملكمًا للمستأجر، فلم يجز أن يستحق المنعة بعد ذلك بسبب الإجارة، فيطلت الإجارة، فكذلك هدا.

وكفلك لو لم يبعه الورنة، ولكنهم لراصوا على شيء، دفعوه إليه على أن يسلم الفلة، ويبرأ منها، هإنه جائز، وكذلك الصلح عن سكني الدار وخدمة العبد جائز، وإن كان بيم هذه الأشياء لا يحوز، وذلك لأنه يجوز الصلح عنما لا يجوز ببعه، ألا ترى أن الصلح عن الشوب جائز ، وإن كان بيمه بالقراد، غير جائز ، فكال جاز أن يجوز الصلح عن مله الحقوق، وإن كان بيع هذا الحقوق لا يجوز من الموصى له .

وذكر مسألة الصلح عن علة النخيل في أنوادر بشراً عن أبي يوسف وحمه الله " وذكر قبيا القباس والاستحسان، وصورة ما ذكر لمه : إذ أوصي بقلة لعمله ثلاث سنس وليس في النخيل معر، فصالح الموصى له الورثة على دراهم مسماة على أن يسلم لهم وصية ، ويبوئهم منها، وفيض الدراهم منهم، فالصلح باطل قباساً ؛ لأن هذا صلح عن محمول لا يدرى أيكون أو لا يكون، لكني أستحسن، وأحيز هذا الصلح؛ لأن هذا يبرى عن وصيته.

٢٠٥١٤- قال: وإذا أوصى بغلة عاره أو بغلة عبده في المساكين، جناز قلك من ثلث ماده، فرق بين هذا وييتما إذا أوصى بسكتي داره، أو بخدمة عبده، أو بظهر دابته نلمساكين، فإنه لا تحوز الوصية إلا أن يكون الوصى له معلومًا.

والفرق أن الوصية للمساكين وهم مجهولون وصبة فة تعالى لا للمساكين لكولهم مجهولين، وجهالة الموصى له غنج حواز الوصية، فقد أنها صحت لله عزوجل، ألا ترى أنهم قالوا: إذا أرضى بعثق نسمة لا بعينها اعتبر وصية فة تعالى، ولم يعتبروا وصيه للعداء وإن كان في ذلك متمعة للعداء لأن العبد مجهول، وحهالة الموصى له غنج جوار الوصية ، ولم عين السمة، اعتبر وصية للعبد أيضًا، كما اعتبر وصية له نعالى: لأن العبد معلوم

١٠٥١٥ - وإذا ثبت أن الوصية إلى تجوز عند حهائة الساكين فه عزوجل نقول: إن الوصية بالغلة فه نعالى جائز، وبالنفعة لا تجوز، وذلك لأن الغنة دراهم أو دنانير، وإن الوصية بالأعيان كما تجوز للاعباد يجوز نه تعالى: لأن قبلك العين من العير جائز فبالله لا سيب، الحاجة، فتكون الوصية بالعين نه تعالى والمعد دواه، فأدا الوصية بالمغة عنهما فإنها تجوز " للعياد، ولا يحوز فه عزوجن: لأن القباس يأيي قلبك المنفعة من العبد لأب ها لا يبقى زمانين، وهذا لأنها قبل الوجود معلومة لا يمكن عليكها، وبعد ما وجدت، نلائست، ولا تبقى حوار قلبك

<sup>(</sup>۱) وهي ۾ لاڪور .

المُمعة إلا أنا تركه القياس فيما بن العباد، وحرزه غلبك انتفعة بالرصية لحاجة العباد إلى ذلك كلما جوزيا غلبت النقعة بالإجارة والإصارة، والحَناجة بمعتومة في حق لله معالى، وإنه سبحانه على على العالمين.

وإن النفات الحياجة في أحق الله عناو جل بالوائديك المنفعة في حقراته عاوجها الن مقتصى القياس، والقيام أن لا يجار قليكها، وهذا كما قال علماما وحمهم الله، إن المنافع لا يوريث، قال الموصى له بالخدمة والعات أو المستأخر إذا مات لا يورث المقعة -لأن المبرات في افتافع لا تمحفق إلا بعد أن يعسير المتافع أولا ممكًّا للميت معد وفاته ، تم مبنقلا أأرثى ورثنه من حهته ، ولا يكتبا أن تعنير الميت مصلكاً أولا لمساعره الأبه لما هاب السنافش حار الأشبياء كلهم أو قلياك للمتعرج رامخلاف القيلس فعفاة احتجف وقعا ارالفحت بالوات، وإذ تعاذر تمركها من لبت تعالر تطيف المدفع من هذا الوحم، فكناه تعذر تجوير الوسيبة بطنافع فتعالىء لأذا موانز غلاكيما نامت بخلاف القباس بسبب الحاجة، ولا حاجة في حل الله تعالى، فلابحوز الوصية إلا أن تكون الوصية بدلك الإسمان معلوم، فإنها قواز حييته، سواء قان الدصوراله يغيراً أو عنياً، إن كان عبيًّا، قلاله وصبية للعمدمن كالروحيم والوصبية للعماد بالنافع، وهم محتاجون إليها حالزة استحساد قياسا على لإجارة والإعترة حالة الخياف وإلاكان الترصي له بعيراً، فكذلك أمضاء وادلت لأنه إداكان الفقير أو المسكن بعيبه الهاد يعشر واصبه بدر وإن قان واصبه لله معائي الناهية من لقرية كما لو أوصى بعنق رهبة "أبعيمة أعنيا وصية للعبد، وإن كان وحديه لله تعالى أبطأنا من حيث إنها فريه ، وإذا أمكن أن يعتبير وضيرة للموصل له حوردهاه لأن الموصي قدممتاج إلى اللعمة، وعليك المصمة من الحتاج مضر احاجه جائزة. فأما مراعبر حاجة فلا

۳۰۰۱۱ مرايد الوصلي علهم دات في مديس به لإسلان مينه ، جنوت هذه الوصية عندهم جميعًا - لأن الوصية بالمشعة حمدتك للعيد ، والوصية بها للعيد حائزة إنما لا تحوا للدة ، إلى ، وأم ، إذا أوصى مثلو و دائمة في مدين الله ، وقم معين أحماً ، فعمل قدل أبي

<sup>(</sup>۱ وورية مطورات

الأشرقي لأدران سنهف

حنيفة وألى يوسف رحمهما الله: لا يحول وهو القباس؛ لأنه وصبة بالشعة تله عر وجل، وقد ذكرتا أن الوصية بالمنافع لله نعالي باطلة، وعلى فول متحسد وحمه الله. يجوره محمد رحمه الله تراك القياس فيه بأثر عمرو ابن مسعود رضي الله عنهما، وهما أخذا بالقياس،

۱۷۵ ۳۰۵ و إدا أوصى بغلة داره لإنسان، فإن الدار بؤاجر، وندفع إليه أجرتها، وقو أرادالموصى نه أن يسكنها بنفسه قال أبو بكر الإسكاف رحمه الله. له ذلك، وقال أبو بكر بن أبي سعدة رحمه الله . ليس له ذلك، وبه قال أبو الفاسم رحمه الله .

وحه قول أبي بكر بن أبي سعيد رحمه انه ؛ إما لو أطلقنا له السكني رمما يظهر على المبت دين، ولا يمكننا أن نصرف شبئًا إلى دين، وفي العلة صرف الخلة إلى دين.

وجمه قسول أبي بكر الإسكاف رحممه الله: إن الدين متوهوم، ولا يعتقب مالوهومات، ألا تربي أنه ينفد وصاباه، وإن كان يتوهم طهور الدين

٢٠٩١٨ وستل أبر يكر رسمه الله عنين أوصى يغلة كرمه الإسبان قال: يدسل فيها الفواتم والأوراق والحطب والفعرة، قال ألا يرى أنه لو دمع الكرم معاملة، مكل حقه الأنب، بينهما تكون، كلا هذا.

١٩٩٥ - وفي أعارى أي اللبث رحمه الله : إذا أوصى عرك كرمه تلاث سنين للمساكين فعات ، ولم يتحمل كرمه ثلاث سنين شبكه قال بصير رحمه الله : بطلت وصيعه وفال محمد بن سلمة رحمه الله : يوقف ذلك الكرم إن خرج من انتلت يتحد في بعثمه تلاث منال الكرم إن خرج من انتلت يتحد في بعثم فلات منال لقول أصحادانا ، قائم قالوا .
يمن أوصى بخدمة عبد سنة لقلان وذلان غائب ، معنى رجع ، فإذ المدد بحدمة سنة ، ولم قال : بحدم ، فإذ المدد بحدمة منال بعدمهم المنت ، بظلت وصيد ، فكذلك .

۲۰۵۲- وفي العيون آيذا أوصى لرحل أن يزرع في كل سة عشرة أحربة ، فالسفى والبذر والخواج على الموصى له، وإن أوصى أن يزرع له كل سنه عشرة أجرية من أرضه ، فالبدر والسفى والخراج من مال البت، ولو أوصى لرجل بتسرة تخلة بنفت أو زرع استحصد، أو لم يستحصد، فالخراج على الوصى له، والإصل أن كل شيء لو

أصابته أفة لم يلزم صاحب الأرص إلا الخياج، وأوقعي به. فعلى الموصى له الخراج. وكل شيء لو أصبائيه أفة ، بلزم صباحب الأرض الحرام ، فأوصى به لإنسبان ليس على الموضى له الحواج، وتعسير ذلك لو أوضى يشعره بحله أو يرع قد أمرك، محراحه على الموصى له ، ولو قطع الشهرة وحصد أروع، ثم أوصى به لرجل، فالحراج على الموصى. ا

#### وغايتصل ببدا الفصل:

٢٠٥٢٦- قال محمد وحمد الله في الجامع : وجل مات وترك عداً لا سال له عبيره وأوصى يخدمة عبده سنة لرجلء وأوصى يحدمته ستين لرجل آخراء وابي الهورثة أن يجيز والذاكء فإن خيامة العبد تقسيم على نسعة أيام سنة للهوائه ، وثلاثة أمام للموهني لهما يرولهما حمالمتاه ويوعان لصاحب المنتين، وإن كان كذلك؛ لأن الوصية بالمنفعة تنفد من الندن عند عدم إجازة الورثة كالوصية بالمين، فيصبح النك مين الموصى لهمه على مقدار حقهما ، وحق هذا في سنتس وحق ذاك في سنة ، فسجعل كار المنة سهماء فيصير الفلك فلانف وإذا صار الفلك فلانف صار الفلفان سنفاء وإنكار تسعة تُلَكَانَا لُورِيَّةً ، وذلك منة وثلث للمرضى لهيها ودنك ثلاثة ، فيخدمهم عبل الوجه الذي قلتًا، حتى بحضى نسع سنين، فإدا مضى سبع، ذهب الرصية، فيعود العبد إلى ورثة المُبِثَ رَقِبَةُ وَمُنْعَمَّةً ﴿ لأَنَّهُ مَالَ الْمُبِتُ وَقَدْ خَلاَّ مِنْ اللَّذِينَ وَالْوَصِيقُ وبكوي للورثة .

أفرن في أن يحب أن يتمن ما معم الوات بلا عميل التفيية الوصية كبير في الإحبارة تتعين الفاة النب تتعقب العقداء وإذا تعبّن ما بعد الموتء تقسم خدمة العبيد في السنة الأوفي على سنة أيام: أربعة للورثة، ويوساد السوصي تهما، فكال واحد منهما يوم. فإذا مضت منه من يوم الوت ، تبطل وصية الوصي له بخدمته سنة ، فنقسم في السبة الشابية خدمة العبد بين الورثة، والموصى له مخدمته سنتين أتلانًا على تلاثق، فإذا مضت السنة الذبية تبطل الوصية الثابيه أيضأر

فلناء البسة والسنتان ذكريا على سبياء النكراة، علا يجوز صرفهما إلى سنه معينة إلا إذا كنان في عدم الصرف إليه إبطال العقد، كما في باب الإحارة، فإنا متى صرفناها إلى منة من المنزن لا يعينها ، تبطق الإحارة كما لو نص عليه ، فصر فناه، إلى أسنة أنني

فيها العقد! "تصحيحاً للمقد، أما في بات الوصية أو صيامناها إلى سنة لا بعينها لا يبطل العقد؛ لأد الوصية عندين الم يتمان ما معد العقد؛ لأد الوصية صحيحة مع الجهالة، فلا ضرورة إلى التعين منى لم يتمان ما معد الوت، كان الجواب كما فلنا.

ولو كان العبد بخرج من للث المال أو لهم يخرج ، لكن أحازت الديرنة ذلك قسمت خدمة العبد الثلاث بوط للموصى له بالسنه ، ويومان السوصى تهما بالسنتين ، ويحصل استسفاء الوصستين هي ثلاث سنب، والاحق للورائة في حدمة العبد؛ الآن الوصية لم حصلت بالعبن سلم العبن لهمم إذا خرج من النفت، أو أجمازت الورث إدالم يخرج، فهمنا كفلك .

ولو كان أوصى لرجل بحدمة العبد سنة سبعين ومائة، والآخر بخدمته سنة سبعين ومائة، والآخر بخدمته سنة سبعين ومائة وسنة إحدى وسبعين ومائة، والعبد لا يحرج من الثلث، ولم يعز الورثة قسمت الحدمة في سنة سبعين ومائة على سنة أيام، للورثة أربعة أيام ولكل واحد من الوصى لهسا بوم؛ الأن حق الوصى لهسا في السنة الأولى على السواء، فعسار اللك بسبسا نصفان، وإدا مضت هذه السنة، تبطل وصية الموصى له بسنة سبعين الاختصاص حقه بسنة سبعين، وفي سنة إحدى وسبعين تقسم عدمة العبد أثلاث على ثلاثة أيام يوم للموصى له بسنة إحدى وسبعين، إذا الناقي في هذه السنة حقه على الحصوص، فيكون النمت له، والثلثان ثاورثة، فإدا مضت هذه السنة بطلت وصيته أيضًا، وعاد العبد إلى المرثة

وبوق بين هذه المسألة والمسألة الأولى، والعرق آل في المسألة الوصية بالخدمة كانت مرسلة، ولم تكن مصافة إلى وقت بعيد، ولهذا لو أبن العبد بعد موت الموصى حتى مضت سنتان أو أكثر، فإنه لا يُعطل وصيتهما، وإنه كانت مرسلة صرب كل واحد من الموصى لهما يقدر حقه في المثن، وحتى أحدهما في سهمين، وحق الأخر في سهم، فيفسم الثلث بيتهما أثلاثًا، وردا صار الثلث ثلاثة، صار التلك سنة، والكل شمعة، فيميؤون خدمة الصدعني هذا إلى أن يضي شم سنين، فيكمل وصية كل واحد منهما، أما في فلمالة الثانية الوصية باخدمة مضافة إلى وقت معينه، ولهذا كو أتى العيد

<sup>(</sup>۱) رمي م التي المقد .

بعد مورث الموصى، ثم عاد بعد ما منضى سنة إحدى وسيمين، فإنه بنظل الوصيئان حمية، وإذا كانت الوصية مضافة إلى وقت بعده و مقول: اجنبح مى سنة سامين ومالة حل الموصى لهما، وحق كل واحد منهما مثل حق الأخر، فيفسم الثلث بينهما نصفال، وإد فسار الثلث سهمين، في وسمين في وصيفين في وصيفين في قصيلة الموصى له سنة إحدى وصيفين لا غير، فيكون الثلث له خاصة والثلثان للمورثة، فجملته ثلاثة، فالهذا الترفل.

ولو كان العبد بحرج من الثانث ، أو لم يخرج ، لكن أجازات الورثة كانت خدمة العالد كلها في سنه مسعى وساله من الفوصي لهما نصص ، يخام هذا يومًا و داك يومًا ، وهي سنة إحدى وسبعين حدمة العبد كلها للسوصي له بسنة إحدى ومسعين ؛ إذ لا مراجم له فيها .

فإن متناجر الموصى لهما والورنة في هذه المسائل في البدية، قرأي القاصى أن لا يقرع، ويبدأ بواحد مهم كان اه ذاك الأن البداية محق واحد ماهم عالا يبطل شيئاً من حق المكافيي، فكان له ذلك، ولكن الأولى أن يفرع منها للتهمة عنه، وتطبيبا تضومهم، وكذلك الحكم في كل موضع يجرز للقاضى التعيين من عير قرعة كان الأحسن استعمال القرعة علما قلمة، وإنما لا يحوز استعمال الفرعة في موضع لا يكون للقاضى و لا بة التعيين الأنه إذا لم يكى له ولا به التعيين لو تبت الاستعفاق، إنما ئبت بالقرعه، وهي لا تصمح جعة بلاستحقاق.

1007 - قال محمد رحمه الله في الطائع أيضاً: وجل أيضى لرجل بسكني عارضي لرجل بسكني عارضي لرجل بسكني عارضية أن الدارسية والوصي لأخر بسكناها سنترى في مات والا مال له غير الدارية وثلث الدار تفسيم يجبروا، تقسم الدارية وثلث الدارية الدارية تسكيا الورتة وثلث الدارية عبادا من الموصي له بسكني الدارية يدفع السيدس إنى الموصى له بسكني الدارية يدفع السيدس إنى الموصى له بسكني الدارية أخرى وثم تموه السار الدار الدارية أخرى وثم تموه السار الدار الدارية الدورية الدارية الداري

عرق بين هذه المسألة وبين مسأله الخمامه ، فيان في مسألة الخدامة فسم الخدامة بالنهايز بالأيام، وهما فسم عين الماراء والفرق أن النهايز مضاف إليه إذا لم يكن العين محتملا للقسمة؛ لأن في التهايز تقدم البعض على المعض، وذلك لا يحور إلا عمد احتجه والضرورة، ولا صرورة فيما يحتمل القسمة، فصارت قسمة الدل اصح والتهايز خلفا عدد، والخلف لا نصار إليه إلا عند الضرورة.

ربد تنت هذا، فتعول مأن الله محسطه للفسيد وجب تبهيد الوصيد في نبت الذار، فيفسيد الله صيد في نبت الذار، فيقسيم الله الدار، محسطه الفسيد وجب تبهيد الوصيد في السنة الأولى و لأن حقيدا في سكدها في كسنة الأولى ، لأولى سوده في المسكني سنة و لأن حقد تراجع إلى بعض لعن المؤاحمة بده و لا يردد مانه فيما أصاب و فلا يكورا له أن يسكن أكثر من سنة و حدة، وقد سكنه فيما أصاب من المؤاجد والمرسلة و على المبين المرتب و فيا محتمل القسمة ، فلا أصاب من القول بالمهابة و توقيد محتمل القسمة ، فلا المولى بالمهابة وتوفير الحقوق على سبيل المرتب ، وإقاهو الفيكي لإيساء المؤاوي

وران مسألة الدار من العبد إن أو كان الدار بحيث لا يحتمل الفسمه. وعند ذلك يقسم مكني الدار بالأبام كلما في العمال، وإلى هذا الفرق أشلا المحمد واحمه الدفي الكتاب عيد ذال: الخدمة لا تعسوم والمكني تعسم.

فان قار في مسالك عام جب قسمة الله وحب أن نقسم الله بعن الوصى نهما ألكافًا، كسا في حدمة العبدها وجب قسمة حدمة العبد قسم نلك حدمة العبدين شاص الهما أثلاثًا في نسمً الأولى

فلنا بمه: إنه قسم اللال في الأولى؛ لأن الموسى فضل أحد الموسى لهمه على الأخر في الخدمة الأرافوسي لهمه على الأخر في الخدمة بالما الموسى والموسمة الإرساء بين المحر في الخدمة الأمانية والموسمة الإرساء بين المحر في اللك وحل المسافة إلى وقت بعيد حدة في اللك وحل المدهمة في اللك اللالحاء في المحل الأخر في مهم، فقسم اللك اللالحاء وأماني الدول الدول المحرة المحل المحل المحرة المح

تلك انسنة، قسمت الدار على سنة أسهم في السنة الأولى، أربعة أسهم للورثة، والكال واحد من الموصى تهما سهم، وفي السنة الثانية يقسم الدار أثلاثا، التلتان للورثة، والنات للموصى ته بالسنين "على مامل.

و كدلك الوصية بغلة العبد وثمرة البسنان مثل الوصية يسكني الدار؛ لأن المحل هذا قابل تلقسمة كالدار، وهماؤة لم تخرج الدار والعبد والنسرة من النك، ولم تجز الورثة، فأما إذا حرج من النك، وأجازت الورثة، كسمت الدار والغلة والسكني كلها في السنة الأولى بن الموصي لهما تصفين، وفي السنة النائية كلها تصحاب السنير، عا

# العصل العاشر في اجتماع الوصيتين لشخص في محل واحد

### مسائل عدَّ (الفصل قريب من مسائل الفصل الناسع:

٣٢٠٥٧٣ قال محمد وحمه الله : إذا أوصى لرحل بغاة بستانه وبرقيته لأحر، وهو ثلث ماله ، فيمر جائز؟ لأنه أو أفرد الوصيد بكل واحد منهما خيار عبد أل بجوز أيضاً ، وكذلك لو أوصى شهرة بستانه و لأبهد لفظان بشتان عن معمى واحد، وكذلك إذا قال الموته لملاذ أما أورفته لاخر كال حائزاً ؛ لأنه نيس في هذا إلا جعل الرقية الأحدهما وانتمرة الأخر ، وهذا يحوز المغد من العفو دسوى الوصية كما في الوقف إذا كان مضافًا إلى ما بعد المرت، فإنه تكون المنة للموفوف عليه أدداء وماك الرقية كانوانية أيضاً ، وإذا جاز هذا مذاه الماقود جاز مانوصية أيضاً ، وكان هذا

يدرك ولم يحمل أن قالمغة في سفيها، والنبام عليها على صاحب افرقده لاأن النفقة على صاحب افرقدة لا لأن النفقة على صاحب افرقدة في سفيها، والنبام عليها على صاحب افرقدة لا لأن النفقة على صاحب افرقية في الأصل، وإقايت ول إلى غيره إن صار سفعة افرقية للغير بعير عوص، وهذا لم مدرك، ولم يحمل النخيل يعد، فيفيت افتفقة على صاحب الرقية، وكان ك غرة للكوحة إذا كانت صعيرة للم يلغ أوان اخدمة والنست عبا، فإن تعقيما في مالها لا عبى ووجهة الأل شلك عي وقبتها إلى الروح، ولم تصر منفعة رقيبها الروح، ولم تصر منفعة رقيبها للروح قبل أن تدرك أوان الحدمة والنفعة، فكان تقضيها طرح، ولم تصر منفعة رقيبها للروح قبل أن تدرك أوان الحدمة والنفعة، فكان تقضيها طريقها الروح، ولم تصر منفعة رقيبها للروح قبل أن تدرك أوان الحدمة والنفعة، فكان تقضيها طريقها، ولما المناه في المها، فكذلك هذا،

<sup>(1)</sup> وفي ط: أوتم يحل .

وأما إذا أدراد الدخيل وحدات كانت النعقة في سفيه ، والنفقة والقيام عليها على صنحت العلة لا على صدحت الرقعة الطنعيرة و بلغت أوان اختدمة و قان مقتها لكون فتحرل النفقة إليه كما في المنكوحة الصحيرة و بلغت أوان اختدمة و قان مقتها لكون على الروح ، وخما في المنكوحة الصحير فوري بخدمت أوا بلغ أوان اختدمه و كانت النفقة على الروحي له بالخدمة و مكتبك وفاه وإن حمات عامل وأ والت عامل و فائت عامل فائت أنسقة النبية التي أحالت على صاحب الغلة و لأن المنتقة مثى أحالت عامل و المنتقة مثى أحالت عامل المنقعة في السعة التي أحالت أكثر وأجود حملا في السنة الأخرى فما إذ حملت كل عام و بإذا كان كانت وعرب النفقة على صاحب النفقة على المنتقة على الموصى كه بالغفة و وهذا لأن من سوط وحوب النفقة على صاحب النفقة على المنتقة على المنتقة وهذا لأن من سوط وحوب النفقة على صاحب النفقة عليه . ألا في أن مؤنة الدخيل في الشناه على الموصى كه بالعقة و في الشعة على كل حال فابس مشرط البيقي النفقة عليه . ألا في أن مؤنة الدخيل في الشناه على الموصى أم بالعقة و وان كان لا يحصل له من المنتاء في استاء أمي ه

وكذلك التكوحة إذا يلفت أوال الخدمة، صار نفقي اعلى الروج، ويتقي مذبع. وإن قال لا يسلم للزوج مذمنها في يعض الأرمنة بأن رصبت، فكذا عند.

وإن البريفعال، والفق صدحه الرفية عبيها حتى حملت ، وبه يستوفى له ما أنفل من فلتها يداع معتقده وما أنفل من فلتها للمناه وإلى كان كذلك الآن المرضى له بالرضة فيما أنفق الم يكن متطوعاً والأنه كان مضطراً في الإنفاق عب الإصلاح ملكه والاضطرار بدفي النبرع، وإذا لم يصر شيرعاً وكان له الراضوع عا أنفي في الغلة وبناع الغفة ويستوفى من ذلك نفسه والباني الموضى المالاغلة

۱۰۵۴۵ موده ۱۰ وازه آوصی بحیده امرجی، و بخادمته الاحراد فضفته علی صححت اخده فاد فرد در می اله بستم رفت لا برحی برده مور رمانه ، او نحوها و الده قامسی صحب افرفیة و لانه خلص له حینترا، وال کان مرصاً برحی برده، فالنمه های صاحب اخترمی

٢٠٥٢٣- وإذا أوصى بأرض كرمه فرحل وبأعراسه وأشبحاره لأعرب مقتوا

<sup>.</sup> (۱) رنبی ط مبلغ

\_\_\_\_\_\_ وساحب الأنسخار، فطنب منه صناحب الأرض تسوية الأرض يومر القالع ينسبونة الأرض قدا كانت الآنا هو الذي حربها، وكفا إذا استأخر إنسان أرضا، وغرس فيها التبحل أن ثير بلعها بعد سن، بعله تسرية الأرض ! لماذك با

قال: وإدا قال: أو سيت يبقه الدار لقالان وساءه لفلان أحر، أو فال. أو صيت مهذا الخاتم لفلان أحر، أو فال. أو صيت مهذا الخاتم لفلان، ويفاعى المنظمة الخارية لعلان، ويفاعى بطنها لفلان أخر، أو طال، أو صيت بهذه القوصرة لقلان، وبالسر الذي فيها لفلان أخر، فهذه لمسائل على وجهين: إما أن كانت الوصية المتالية موصولة بالوصية الأولى ، أو كانت مقصولة عنه .

فإن كانت موصولة "أو طلكل واحد من الموصى لهما ما أوصى له عذه المسائر مع ما تدكلها تبي على أصدن أحدهما أن ككلام الموصول بعضه بعض يتوقف أوله على أخره، ويتبن مراد الشكلم بأخره، ولا يحكم بأوله، حتى يشهى إلى أخره تكلمة الإحلاص، وكقوله، فقالان على أف دوهم إلا مائة، والشائل أن العام فيما يشوله عنوا فأخاص، وأن من شرط صحة التحصيص تدون الإبجاب المحصوص بحيث لو لا الشخصيص لذخل أن كانه وصولا مأص الشخصيص بين بعيل موالا مأصل

إدا ثيت هذا بحدًا إلى تخريج المسألة، عقول: إن كانت الوصية الثانية موصولة كان تكل واحد من الموصى تهدم الموصى له، أما على الأصل الأول علا الكلام الموصولة بعضه بعض بنوقف أوله على وجود أحره إدا كان في أحره ما يغير حكم أوله، وقد وجدد المغير هناه الأو أول الكلام بقد على أن لكون الدار عم البناه، والحلقة مع الفي بطنها من الوكك، والقراسرة وساهبها من النسر المسوصى له الأوله الأن سم الدار عام بنناول المسرصة والبناه، وكشفك اسم الخدر فاح والحسارية والشوصوة، ألا ترى أنه لو أوصى بالدار واستنى بناها أو بالخاخ، واستنى ما في بطنها من الوكد أو بالمترصوة، واستنى ما فيها من المصر قد الاستناد، ولولا أن هذه الاسامى هامة وإلا لما صح الاستناد، ولولا أن هذه الاسام.

<sup>(1)</sup> وبي ط مقصولة .

ظالما وأخير لكاهم بقنضى أن وكون الساء والعصى و رما مى بعل بخاوية و ما فى القوصيرة المدوسة المسوحي به التانى الهيتوقف أول الكلام على احراء العمار لكل واحد من الموصي لهما ما سمى له وأما على الأصل الأوسى لهما ما سمى له وأما على الأصل الأولى فلانه ضمن كل واحد منها عا أوصى له فلان بحصيص القعى والشاء لأحد هما دليل خصوص الأولى الأولى فلاول وله ولاية التحصيص الأوامى الأولى فلاول وله ولاية التحصيص الاله عمار الكلام عماره والمعام بحساسال الخصوص إذا كان دليل واحد منها ما سمى له الحصوص عنا المعمل اله

و كذلك إن مدأ بالوصية النائية ، وتني بالوصية الأولى كنان الجواب كمد قلنا ( لأن أول الكلام موموف على أخره ، والبيان فديقدم ، وقد يناخر .

فؤن كانت الوصية الثانية مفصولة عن الوصية الأولى، فعلى قول أبي يوسف رحمه الله: لكل واحد سهما ما أوصى له كساس خلة الوصل، وعلى فول معسدو حمه الله: يشركان في البياء والقص، وتحو ذلك، ومغرد هماجه الدار والخالفة، وتحو ذلك

فوجه قول ألى يوسف رحمه قدا إن صبغة الإيجاب نشاول أصل الدار والحنفة و وبحدو ذلك و لأن يبجدات الأول حدصل باسم الدار والحدام واسم الدار وصم بإراء المعرضة لا بنزاء المدوء وكذلك اسم الخدام، وتحر ذلك و فانوحلي له بالدار والخاتر يستحن أصل الدار والحاتم، وبحو ذبت بصبحة الإيجاب، ويستحن البناء والقص و ونحو ذلك بطريق النبعية لا نشر الإيجاب، وتقوص له بالبدو، ونحو دلك يستحل دليناه و وتحوه عبيعة الإيجاب، والتابت بصبحة الإيجاب افوى من القابسة نبعاً، والاصل في لوصافات أذ الداية بالأقوى أولى، فصافر الوصى له بالبناء والعشر أولى بالباه والنس، فكون لكل واحد صهماها سمى نه من هذه الوجه.

، جه قول مجمد إحماه الله إن اسم الدار عام للعراصه والبناء، و تنفقك اسم الفاتي، ومحو دنت مدنيل ما فكرما من صحة الاستفناء، وإذا نناول هذا الاسم العص والساء، ومحو دلك بعمومه كما تناول الأصل، والخصوص لم يتبت لعمم التراط وهو الأصل، متى الساء، وتحو ذنك داخلا نحت الوهية الأولى، وقد أوصى ماساء والفص للثاني، فاجتمع في البياء وتحو ذلك وصينان، وإنه يوجب الاشتراك.

۲۰۵۲۷ من الفشاوى: سئل أبو تصرر حمه الله عن من أوصى بختاع لرجل. ومقمه لأخر، وفي للعد ضرر، قال: يعظم إن كنت الحلقة آكثر فيمة من القص بقال لصباحب الحلقة الضمين فيمة القص، وإن كان القص أكثر قيمة ويضال لصباحب الخلقة.

ولو قال. أو سبت بهذه الدار لفلان وسكناها تفلان آخر ، أو قال: أو صبت بهذه الجارية لقلان، ويخدمنها لقلان آخر، أو قال: أوصبت بهذه النحلة لسلان، وشهرتها التي لم تحدث لقلان أخر، كان لكل واحد من الموصى فهما ما سمى أد، وصل الوصية النائبة بالوصية الأولى أم نصل.

فرق محمد وحمد عله بين هذه المسائل وبيدنا تقدم فيمه إذا قصل و والفرق له أن اسم الدار لا يتنول السكنى، وكذاته الدم الجاربة لا يتناول الخدمة الأن هذه الأشياء ليست من أجراء العين، والاسم موضوع للعين بجميع أجزاءه، وثهد قفا الو أوصى بداره لإنسان، واستنى السكنى، أو أوصى بجاريته لإنسان، واستنى الحدمة؛ لا يصح الاستثناء، ولو كان الاسم مشاولا لمخدمة والسكنى مبح الاستشاء، ألا ترى أن من التروي دواً، كان له أن يسكمها، لا لأن السكنى صار مستحفًا له بالشراء، وإن المم أندار بيناول السكنى، بل لأن الغام منكه، عيمنات السكنى بعث العين، وكذلك إذا الشنرى جاربة كان للمشرى أن يستحدمها عنك العين لا لأن عدمتها دخت تحت الشراء باسم الخورية.

إذا ثبت هذا. فنفول: إلما تهلك هذا الأنبياء علك العبن إذا لم يقبت الاستحقاق فينا مقصوداً لغير ما تملك العين يسبب بصلح للاستحقاق، والذي سمى له هذه الأشياء استحفها بسبب يصبح للاستحقاق مقصوداً، فلا يستحقها صاحب لمين مخلاف م تقدم

٣٠٥٢٨ - وإذا أوصى بالخنطة لرجل وتينيها لاخس، فين يقى من الثلث شرم، فالتفقة إلى أن تخرج الحنطة من النبي في مال انبت، وإلا فعاليهما على قدر فيمة ب أصاب كل واحد منهما الأن الخنطة اسم للخائص، وكذا النب، فكان التخليص من الوصيح، فبإذ بقي من التمت شيء، فنفقته المحتبض من دلك، وإذا لم يبلُ، فالنقمة عليها، والأنه مواد ملكها

71979 . وقو أو مني بدهن السيسم برجل، وتكسيم لا قبره فالشخليص على من له الدهن، ولو أو مني ما في الذي من الريد لرجل وبالحض لآخر، ، فنالمشقة هي إحراج الريد على من له الريد.

١٩٣٠- و لو أوضى لرحل بشاه مدبوحة و يتعلدها لآخر ، فالشفة عليهما ، وإن كانت حيث ما الشفة عليهما ، وإن كانت حيث ما حيث المناحية اللحمة و أخر السلح عليهما ، لأن التفكية فلحم حاصة ، لأن موته لا يضر لهما حيث الحدد كذا ذكر هيما ، وقد مرا : إن التسمية شرط منها هو شرط حل الأكل

1957 - وفي العبول الرصى لرحل محرشاة رهي حيث ولاخر بحكه. أوله جل محطة في سيمها، ولاحر بالنبر، أو رجل يقطن، ولامبر يحيمه العملي الموصى لهما أن سلخة، وبالرساء بحيجا القطن

٢٠٥٣٢ . ولو أوصلي لرجل لقطل ومسادية ولاحر بالترميادة، فنعمل صباحب الفضل وحراج القطل

۲۰۶۳۱ وفي طنقي : عن أبي حنيهمة رحمه أنه : إذا أرضى لرجل شدة . والآخر مرحلها أنها إذا حرجت من لنمث ، فهي لصدحت أنشاة ، ولا شيء لصاحت المراس ، فبان أنبخها ، وأعطى الرسل ، فبان أنبخها ، وأعطى مدحت أبدياً وصدحت الرجل جالا وصدحت الإهاب الإهاب ، وما يقي قط ت لصاحت الشاء .

<sup>(</sup>١) مكما في هارف. وكان في الأصل ويخلحك.

### الفصل الحادي عشر في تنفيذ الوصايا بخلاف ما سماه الموصى

٢٠٥٣٤ - وسئل عن مريض أوصى بوصانا، وعد أعد ذلك بالدراهم الرديه فان بو تصر: كان تصير وصحمد وبن سلمة و شادان بن إبراهم و فضل الراسطى و حمهم الله عن مائم، فسئل تصير عن هذه المسألة، فقال: يجوز، وغال شادان الا يحوز، دلك باشفت تصير إلى كلام تسادان، فقلت لشادان: له لا يجوز؟ قال الأذوصاياه على الجياد، قلت: أرأيت لو كانب عبده على ألف درهم، فأدى ربوقًا "بس أنه يعتن، وكذا السلم يقم على الجياد، فأدى زبوقًا أليس أنه يجوز؟ وكذا العبرف، فلكنه.

۲۰۵۳۰ قال الفقية: إن كانت الوصية لقوم بأغيائهم فرضوا يقلك مع علمهم بالوصية، جار، وإن كانت الرصية للفقر الربعير أعيائهم، جاز في فياس قول أبي حيفة وأبي يوسف رحمهم الله، وفي قياس قول محمد رحمه الله الا يجوز، ويعطى الفضل للفقراء كدر أه مائنا ورصيحيات فأعهى خصة ردية

٣٠٥٣٦ أرسى بوسيه والمقود معتلفة قال الفقيه . تنقذ وساياه به هو أغلب في استحمال الناس في مدايعاتهم وعقودهم ، وإن لم يكن معض النقود أحسب ينقد من أقل النقود الباهفة ، وفي الجامع الأصغر عن أبي العاسم : أن الوصية تنقد من أحسن النقود ، وكذا حكى أبا نصو الداوسي رحمه الله فيمز أقر الآخر بدراهم ، فإنه يحمل إفراده على أحسن النقود .

۱۳۰۵۳۷ والا بيخ شيء من او كنه البيب بدراهم مسحناج، وكنال البيب أرصى بألف مكسرة لا قوام قال أبو نصر رحمه الله. لا يصنر ف صرفا صحيحاً يشتري شيئًا بالوضح « نه بينع بالكسر فين له: أ يجوز ذائد؟ قال: نعم إذا كان لا وجه له إلا هذا

# الفصل الثاني عشر في الوصية لبني قلان وفي الوصية لولد فلان أولأ ولاده وفي الوصية لمنات فلان، وفي الوصية لآياءه وأجداده

الد تعلقاً العلى المعاهد كثيرة تعليم لمن قبل فهذا على وجهل : إما أن كاف قلال أو تعلقاً العلى وجهل : إما أن كاف قلال أو تعلقاً المن فيها على وجهل : إما أن كاف قلال أو حاصل لهن بأس خميد عد كثيرة ما عليه بأن أول الأسلامي في هذا البنات الشعب بفتح الشين صدى أمياً لتسلم الفيائل عنها، ولهذا بالمافي في هذا البنات الشعب بفتح الشين على أمياً كتيب في هذا البناق أن أن أن القبيلة ، ثم العمارة ، ثم في المعاود ، ثم الفيائل وخلال أو الماؤلة وقل المعاود ، ثم الفيائلة ، ثم العمارة ، ثم

٣٩٠ ٣٩ و يذا أوصى لبني قريش وفريش عندرة فيابه لا يدخل تحت الوصيمة أولاد مصر وكنانة د لانهم فوغهم، ويدخل أولاد تريش وقصى، وأولاد قصى وهاشم وأولاده والعباس وأولاده؛ لأذ هولاء فويهم.

١٤٥٠ - وإذا أرصى لبنى قصى وهو بطن القليمة، فإنه لا يدخل تحت الرصية أولاد مضار وكذاته و أولاد فريش الراسية والدخل من دويم ما وإذا أرصى لبنى منت الذي هو مخذه عونه لا يمحل تحت الرصيمة أولاد مضار ١٤٠٠ وأولاد فريس وأولاد نسب والانهام فواقهما ويدخل من دونهم من أولاد الفصيلة .

<sup>1917</sup>وهي فئا أباوة

<sup>(</sup>٢) سورة احجرات الأبة ١٢

٢٠٥٤١ - وإلذا أرضى لبني فصيلة قريش قإنه يدخل (١٠ غنت لوصية أولاد العسس) وأولاد أبي طائب وأولاد على ولا مدخل من فوقهم.

به ۱۹۹۳ قبل الشيخ الإمام أحمد القواويسي وحمد الله: مثال الفخذ على ومثال البطى بنوهشم ومثال الشيخة ويش وحمد الله عن الشيخ الإمام أحمد القواويسي وحمد الله عرب الأعرف على ومثال البطى بنوهشم ومثال الفسالة التي مو فكرها وعلى ما وذا أوصى شلك ماك لبني فلان وفلاد أبو فسلة وله أولاد فكور وإدائ فإن تثن ساله يكون بن الفشور والإنات من أولاده بالسرية وأذا كامو محمد ن بالإجماع والأن أنساء إذا اختلط مالوحال بتعن معت الوحال، عال الله تعالى: ﴿ أَوْبِهُ وَ الله المُورِدُ وَ أَنُوا الزَّدَةُ ﴾ "، وقد تناول ذلك الرجال والساء و فال تعالى: ﴿ فَإِن كَانُوا إحواق والأحد إلى الساء جمعًا حتى إن الأخ والأحد بحجان الأم عن اللك إلى المدرى فكذا هذا.

وإن كن إناثًا قلهن لم يذكر هذا في الكتاب، هاتوا: ويبيعى أد يكون التلت ثهن. الأنه يحسن أن يقال: هذه المرأة من من ذلان وهده النسوة من بنى فلان إدا كان فلان أب قسولة، إن كانوا ذكورًا كلهم يستحقون؛ لأن اسم البني إنه يطلق على الذكور حالة الإنفراد، وحالة الاعتلاط بالنساء أبضًا.

مثما إن كان قلال آيا خاصاء وله أولاد وأولاده كلهم ذكور، فإن ثلث ماله لهم؛ لائد أوصى سي فلان، وقد وحد سو فلان إذا كانوا ذكوراً قسم، وإن كان أو لاده إنتكا كمهم لا شيء قهن، لان هذا الاسم لا يطلق على الإدارة حالة الانفراد إذا كان هلان أبا حاصاً لا يستقيم أن يقال: هذه فرأة من بني فلان ومده النسرة من بني فلان إداكان هلان أنا حاصاً.

وأما بؤاكن أولاد ثلان ذكورًا وإنانًا، واحتلفه الله قال أبه حنيضة أبو يوسف

<sup>(</sup>۱) وتي ما: لانتحي

er) سروه کائن داکهه در

<sup>(\*)</sup> بورة (تساء: الافاتلات

<sup>(2)</sup> سورة السنة الأراداة

ر حسهمنا الله: الوصية للدكور منهم دون الإناث، وقال ماهمند رحمه الله: إن الرصية للذكور والإناث مهم بالسوية إذا كنانو الحصوف، وقد روى بوسف من خالد السهمى من أبي حليمة وحمد الله حكى عن الكرحي، أنه كان يقول ما ذكر في ظاهر الرواية تول أبي حليفة وحمدالله الأحر، وما مروبه يوسف بن خالد فولم الأول، فكان يحمل لأبي حليفة فول أول وأخر في هذه النسألة، وقوله الأول قياس، وفالد الآخر المنتحسان

فأما وحدما ذهب إليه مجمد رحمه عدوهم أن الأصل أن الإست متى اختلطت ماذكور د قومن ينعق بنعت الدكور د ألا فرى أندلو أو صور لسنى فلاد، وفلاد أو قيمة د وقد أو لاد ذكور وإدات دحل الكل أحت أوصيعة - وإذا كن سعق بعث الرحاد حالة الإخريلاط، دخت الإناث تحت هذه الوصية مع الذكور كما لو كذه فلاك أما فريطة بدل عليه ما إذا أوصى لإحود فلان ولفلان إخراء أخوات دخل الكل أحت الوصية .

وجه قولهما النه مع البين كما بدكو ويرادبه الذكر والإباث من ولد فلان إذا خان فلان إذا كان مع الد فلان إذا كان فلان إذا كان المات الذكر ويرادبه النوى ويرادبه الذكر والإدان الماكان ما لان أو لا ذلان الإدان الماكان ما لان ألا خلال الماكور عبد الذكور حاصا قد يحقو عن الإدان الدكور والإدان، وقد ابقا عد حول الدكور فعد الوصية ويذكا في دخول الدكور فعد الوصية الوصية بالنين ، ولهنا فالوال فحد الوصية الإدان الماكور عن أو لا فيان الإدان فيان الإدان الماكان فلا تدخي الإدان فحد الوصية الذكور عن أو لا فيان حتى وإن قلم مع الإدان مهم لا يحدث، وكذا قالوان بأنه لو أوصي لا من طلال و فيان أن خدص ولنيلا ولدال دكور والان موكان الأنش لا تدس والاباث منه ولانات منه وكذا قالوسية للدكور والاباث منه فالوصية للدكور والاباث من والاباث المي الماكور والإباث من المي الماكور والإباث من أو لاده الذكور والإباث من أو لاده والذكور والإباث من أو لاده الذكور والإباث من أو لاده الذكور والإباث من أو الإباث من أو الإباث عن دخول أولاد علال من أحى إذا كان الإباث في دخول الإباث في دحول الإباث في دحول الإباث في دخول الإباث في دحول الإباث في دخول الإباث في دحول الإباث على ماكون الإباث في داخول الإباث في دخول الإباث في دحول الإباث الوبات الموبات الموبات الوبات الوبات الموبات الإباث في دخول الإباث في دخول الإباث في دخول الإباث في دخول الإباث في دالوبات الوبات الموبات الإباث في دخول الإباث الوبات الوبات

وأشار محسد رحمه الله لأبي حنيفة وأبي يوسف رحسه الله إلى فوق أخره فتان : لأنه لا يحسن أن يقال: هده المرأة من مني فلان إما كان فلان أبا تبيئة يريد به أن الشيء إنا يدحس أن يقال: هذه المرأة من بني فلان إنا كان فلان أبا تبيئة يريد به أن الشيء إنا يدحس أمت الاسم العام إدا كان عا يجوز إطلاق اسم العام على فلك الشيء حالة الانفراد كاسم السارق والمنشوك ، فأما ما لا يحوز إطلاق اسم العام على فلك الشيء حالة الانفراد ، فلا يدحل أمن اسم العام ، واسم الابي يطلق على المرأة إذا كان طلان أب فيبلة ، فإنه يحسن أن يقال ، هذه المرأة من بني غيم، وإذ حاز إطلاق هذا الاسم على الانتي حالة الانفراد ، فكذا صالة الاجتماع ، قامًا لا يجوز إطلاق هذا الاجتماع ،

قاما مسألة الإخوة قالوا: هي على هذا الاختلاف، ومكون الوصية للإخوة دول الاخوات عددهما، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانُوا إِخْوَةُ رِجًالا وَنَهِـ اللَّهِ \* اللَّهُ عَدْ فسر الإخرة بالرجال والنساء، ولو تناولهم اسم الإخوة لما احتاج إلى هذا التفسير.

فال مشايختا: ولو رجد الوصية بهفا "التفسير، بأن قال: لإخوة فلان رجالا ونساء، أرابني فلان رجالا ونساء، فإن الوصيه لا نكون ثلا خوة والأخوات، وأما قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ كُنْ لَه إِخْرَةٌ قُلامٌ والسُدُسُ ﴾ "، فلنا: هذا كما يلزمنا يلزم محملاً رحمه الله، فإنه يقول: بأن الإناث المتفرقات " لا ينخلن تحت الوصية، ومتى أوصى لإخوا فلان، والاتحوات المفردات بحجين الأم عن الثلث، فهو الازم للكل، ثم الجواب أن الحجب بالذكور فايث بالنعى، وبالإناث الفردات بالقياس عليه.

فسإن لم يكي لضلان أولاد لصاب ، وكسان له أولاد أولاده ، هل بدخلون تحت الوصية؟ إن كان له أولاد بنات ، فإنهم لا يدحلون تحتها إن كانوا ذكوراً كلهم أن ذكوراً وإناقًا أو إنانًا لاغيبر ، إن كسان أولاد الدائد إنافًا كلهم ، في لا إشكال أنه لاشي ، أهن ،

<sup>(</sup>١) سورة النساد الأبذ ١٧٦.

١٣١ هكذا في طاء وكان في غيرها أفيلل هذا التعسير .

<sup>(</sup>٣) ميرو قائنياه (الأية ١١).

<sup>(</sup>٤) وفي م رأن لإمان الأخواما: التفوقات [

وطاك لأن الإناث المردات وإن كل لصلب فلان لا شيء لهن ؛ لأنه أوصى لبني فلان، وهذا الاسم لا يتناول الإناث القردات، فود كان الإناث المردات أو لادينات غلان لأن لا يكون لهن شيء أولى، وإن كان أو لاد البنات ذكوراً كلهب أو كسرا ذكوراً وإدائاً، وكذلك لا شيء له م، وكان رجب أن يكون لهم ثلث المال الأن أو لاداب عايضاً في إلى فلان يحكم الولاد، وإن كان لا يصاف إليه بحكم النسب، ولهذا قال عليه السلام للحسن بن على رضى الله عنهما: الإنابي هذا سيد وبعالج القاء، وبن الفندين الأن فقا أضافه إلى نفسه بحكم الأولاد وإن كان هو مصاف إلى على بن أبي طالب رضى الله عنها المحكم النسب.

وية اكان أولاد البنات ما بضاف إلى فلان يجب أن يدخلوا نحت الوصية، إذا لم يكن تعلان أولاد صبة وأولاد من كما دخل أولاد الاس إذا كانوا ذكوراً أو مختلطن تحت الوهية .

والجواب أن أولاد البنات إلى كان يضاف إلى فلان يحكم الأولاد لا يصاف إلى فلان يحكم الأولاد لا يصاف إلى فلان بحكم السبب الان السنب إلى الآن لا إلى الأمهان الفوله تعالى: فأدعُوهُم لأم لانامهان والهد ينسب ولدينت الإنسان إلى قبيلة ختم، ولا يضاف إلى قبيلته، والعليل عليه ما ووى عن الشميل وحمه الله أنه منظ على حداداتها أولاد البنات: لا يدخلون تحت الوصية، في أنشد يقول ا

بشوقة منو أمنياهما وبشائدا ...... بموهن أبناء الرحمال الأباعمه فقد جعل أبده البناك أبناء الرجال الاباعد وهم الأخبال.

وإذا كان ولد البنت بضاف إلى فلاد يحكم الولاد ولا يضاف إليه بالنسب كان وقدًا لبنت نقصًا في معل الإضافة إلى قلان، وقد أضاف الرصية إلى بني فلان إضافة مطلقة، فيدحل تحتمها ولديصاف إلى قلان من كل وجه، وهم أولاده لعبليه لا من

<sup>(</sup>۱) أسريبه أمو داود في مسه ( ۱۹۱۵ (۱۹۹۳) والطراو في مستم، (۱۹ (۲۹۹۷) والطرابي في الكبيس (۱۹ (۲۹ (۲۹۹۲) (۲۰ (۲۹۹۳) والضياد في الإماويت الختارة (۲۵ (۲۹۳ (۲۹۳)) (۱۹۵۶)

<sup>(1)</sup> سورة الأحزاب الأبتاه.

يصاف إليه من وجه على ما عرف أن الناتص الا يدخل تحت مطلق الاسم، والدنيل على النائض في الإضافة الإبدخل تحت مطلق الاضافة فوله تعالى: ﴿وَلالْإِيهُ لِكُلُ وَاحِدُ مِنْهُما السُّنَاسُ مِمَا تُرَكُ وَإِن كُنْ لَهُ وَلَدُ ﴾ أن مفتد حجيت الأم عن الفلت إلى السندس بولد يضاف إلى المبتجاب الأم من الفلت إلى حتى إن وقد المبت لا يحتجب الأم من الثلث إلى السندس، الأن وقد البنت ناقص في حسني إن وقد المبت لا يحتجب الأم من الثلث إلى السندس، الأن وقد البنت ناقص في أو لا دكم تتلق ألى المبتدسة في أو لا البنت على إن من أو لا دكم تتلق قر مثل خط الانتياب فكامك هذا، والدئيل قوله تعالى الإيان المبت حتى إن من أو لا دكم تتا والى مت أو بنت بنت لا يكون لابن البن ولد الإيان نهاد.

وكان يجب أن لا يدخل أو لاد الابن إذا كانوا ذكوراً كلهم أو ذكوراً أو إنامًا غت الرصية الأن أرلاد الابن يضاف إلى فلان من وجه وبضاف إلى ابنه من وجه ويكون ولد الابن ناقعياً في معنى الإضافة إلى فلان فلا يدخل أمت مطلى الإضافة كأولاه البنات الابن ناقعياً في معنى الإضافة إلى فلان فلا يدخل أمت مطلى الإضافة كأولاه البنات الوصية إذا كان لفلان أن خاص الأنقس في معنى الإضافة إليه افكذلك إذا لم يكن له وقد لصليه الإلى أن اخواب عنه المت أو فد الابن ناقص في معنى الإضافة إليه منافق إلى فلان من الوجه الذي قلت الإلى أنه منقط امتبار طفا النفعيان في باب الوصية أيضاً حال عدم عدم ولد الصليه في باب الوصية أحد الجراب مخالف النفعيان في وقد البنت . فإنه لا يسقط اعتباره في وقد البنت مقام وقد الصلي حال عدم وقد الصليب لا في حق خوب ولا في حق الاستحقاق، وكذا لا يسقط اعتباره في الإضافة اعتباره في الإضافة الوصية أحد الميات وقا ابقى معتبراً لم يد على الناقص في الإضافة الوصية الإن الوصية أحد الميات أيضاً وإذا بقى معتبراً لم يد على الناقص في الإضافة عنو عطاف الإضافة.

وإن كان أولاد الابن بتاتًا كلهم لا شيء لهن د لأمه لا يربو در جنهن على در حة بنات الصلف وانات الصلف لو انه ردن لا وصية لهن الائن الوصية حصلت تايين.

<sup>11)</sup> مورة الصادة الأبذاء.

<sup>(</sup>١) مورة الصاد الأولاد .

واسم البنين لايفع على الإنات المفردات، وكداهذا.

هذا إذا أوصى لبى فلان، فأما إذا أوصى بولد قلان، وله أى لفلان بنات لا عير دحلن تحت الوصية بالآن الوصية حصلت بلفظ الولد، واسم الولد يطلق على الإدت حال الاصراد، كما يطلق على الذكور، فإنه يقال. هذه الولة وللد فلان، وهذا الابن ولد علل، وإذا كان سم الولد يقع على الذكور، ولا الإنان كالحربي إذا دخل كان يقع على الذكور، دخلت الإناث حالة الانفراد تحت الوصية، وكان كالحربي إذا دخل دارة، وأحد الأمان لولده بدخل تحت الأمان الإباث المعردات وقذتور جسمسك، فكذا هذا بخلاف ما لولده بدخل تحت الأمان الإباث المدردات ولذكور جسمسك، فكذا هذا بخلاف ما لولوسية وقعت بليب، واسم أيني فلانة وتقلان مات ، فإنه لا شيء الهداء الأن الوصية وقعت بليب، واسم البني فلانة وتقالد المان المتردات تحت الوصية، إنا البني كان مالان أبا خياصاً كما عي الأسان لو أخد الأمان لينيه الإبلاخل في ذلك الإبات المتردات.

وإن كان لصلان مؤن و بنات، فالنف سنهم جمسمًا؛ لأن هذا المب بقع على كل واحد منهم حالة الانفراد، فكذا حالة الاجتماع، وكان كه فريل إذا أخذ أساد توفده وأولاده ذكور وإنك، دخل الكل تحس الأسان، فكذا هها، ويكون تلك ساله يسهم بالسوية، لا يفصل الذكور على الإنك؛ لأن انوصي لم يقضل الذكر على الانتي.

فإن كانت له اهرأة حامل دخل ما في بطنها في الوصية أيضاً و الاصية أنحت البرات، والحسل اعتبير ولداً في حق البراث حتى يرث، فكفا يعتبير ولداً في حق البراث حتى يرث، فكفا يعتبير ولداً في حق البراث منه والوصية حال فيام أولاد الصلب، أولاد البرس وأولاد البات في دلك على السواء، وذلك الأن الوصي أوصى كوفد قالان وولد بلان في الحقوقة من يولد من فلاد والذي يولد منه ابته أو بنته لصلبه، فأما ولدابت أو بنته فعليه ، فأما ولداب أو لا بدخل في لوصية ولد ولده، وكان كالحربي إذا أخذ أمانًا لولده، فإنه إذا كان له ولد لصلبه المستخل ولدولده في الأمان، مكذا مذا.

٢٠٥٤ - وهذا إذا كان فلان أبًا خاصًا، أما إذا كان هو أبا فحدًا، فأولاد الأولاد

وفي م `` بأما وقد فهم أو ينتم من الله أو دنيه ، وليم بتوند من فلايه، فكاد .

ين المحمول تحت التوصية حال قبام ولند الصلب؛ لأنه مراد بهذا أو لاه الأه لاه إذه كال هعرات للحقاء المعرف المحرف المحمد والمحمد المحمد ال

والعرق بنهما أن الأولاد جمع، وأقل احمع في باب الوصية والسرات التا فساعداً، مكان للواحد النصف كما تو أوسى الأقارية، وله عم واحد كان له النصف، والرقد نهير بالموج مع، وإنما هو اسم جس، ومطاق سم الجنس بصق على أدنى ما يتطلق عليه الاسد، ألا ترى لو حامه الايشرب الماء، أو لا يتزوج النساء حتث بشرب قطرة وينكاح المرأة، فبالذي بنطاق عليه اسم الولد الواحد، فكان للواحد حمسم الموصية، وكان عنزلة ما لو أوسى لقرائمة، وله عروا حد أو خال واحد، كان له جميع اطلت ! لأنه على الوصيه باسم الحس، لا باسم احمار، فكذ هذا.

۲۱۵٤ - وزر أوصى لأولاد صلاف، وئيس لقيلان أولاد فصلته ، بدخل نحت الموصية أولاد فصلته ، بدخل نحت الموصية أولاد بنائه معهد روايتان، وثنا إذا وصى لورته فيلان يدخل نحت الموصيحة أولاد البنير ، وفي دحسول أولاد البنات ووايسان، بعص مستبخذ ضابوا: الموايتان في دحول بني البات، أد ابنات الدت فيلا و خان لا تحلى الموليين ، والم والمين ويست البنت على إحدى الموليين .

4.44 ك وإذا أرضى لينات علان وله ينون وسام، فالوصيية للسام خاصة بخلاف ما إذا أوصى ليني قلان وله ينون وينات، فإن الوصية قلمين والسام إذا كنان علان أبا قبلة إحماطا، وكما إذا كان قلان أبا خاصًا عند سحيد رحمه الله حلاقًا لهمه على ما سراد لأن المم الإلمان لايقع على الذكور بحيال، أما المم الذكور يقع على الإناث حلة الاختلاط بالمكن

وإن ١٥٤٪ به ينون وينتات ولين ؛ 10 وصلية لينات لله 19 لأن لنات الدين ينسبن إلياء. كالنشر ، فصدر كلما لو كان له يلون ولمات ، ولو لم يكن له إلا لمات لمات لا يدخلن في الوصية ، وحفا على إحدى الروايتين عند عامة المتنايخ رحمهم لله ، وعند لعص المتنابح على رواية واحدة، فإن سمى شيئا يعرف به أنه أراد به بنات البنات، فإن قال: إن الفلان بنات، وقد مالت أمهانهن، فأوصيت لبنانه دخل تحت الوصية بنات لبنات والدلالة الروايات بلا خلاف من المشايخ؛ لأن دلالة الحال دلت على إرادته بنات البنات والدلالة الحال من السلطان ما للصريح، فكأنه فال: أوصيت ثبنات بنات قلان وهنك بنات البنات يدحل تحت الوصية، كفا هنا إذا أوصى لآباه فلان وقلان، ولهم أماء وأمهات دخلوا في الوصية، ولو لم يكن لهم أباه وأمهات، وإنما لهم أجداد وجدات، فإنهم لا يدخلون في الوصية بخلاف ما إذا أوصى لمبني فلان، وليس لفلان ينون وله بنو بين، فلهم بدخلون في الوصية

والفرق أن انجد ليس ياب، ألا ترى أنه له أسماه أخر غير الأب وهو اجد، فأما ابن الابن إذ ليس له اسم أخر غير الابن، فإن كان لسائهم الذين يتكلمون به أن الجدوالد كما أن ابن الابن ابن دخل الجد تحت الوصية كما في الفارسية، فإن بي الفارسية يفال: يعر يعره كما يقال: بسريسر، فأما في العربية: فهو متباين.

٢٠٩٤٦ - وإذا أوصى لأكابر ولد قلال، ولفلان ابنان أحدهما ابن عشر سنين. والأخر ابن النبي عشر سنة، فهذا من جملة الأكابر، مكذا ذكر في "المنتفي".

۱۹۹۷ - قال: ويذا أوصى لل جل لبنى فلان وفلان فخذ أو بطن قبيلة، فهذا على رجهين: إما أن يكون بنو فلان عن يحصون أو لا يحصون، فإن كنانوا يحصون صنحت الوصية، صواء كانوا أغنياء أم فقراء؛ لأن الوصية وفعت لقوم معلوم، فحازت كما لو أوصى لرحل نثلث مالمه وإن كانوا لا يحصون، فإن كانوا فقراء جازت الوصية؟ لأبها وقعت لله تصالى، وإنه معلوم، والعليل على أبها وقعت لله تعالى: أنه لا يرند يردهم إذا كنانوا كلهم فقراء، وإن كنانوا أغنياء وفقراء، وأغنياءهم لا يحصون ولا يعرفون، قال أصحابنا: الوصية باطله، والوجه عى ذلك أن هذه وصية عجزنا عن يعرفون، قال أصحابنا: الوصية باطله، والوجه عى ذلك أن هذه وصية عجزنا عن تنفيذها، فنبطل كما لو أوصى أن يشترى عدد فلان، ويعنق عد، فصات العبد قبل الشراء، فإن هناك تنفيذها، فالمات العبد قبل

وإغا نشا: عبجزنا عن تنصيذ هذه الوصيحة؛ لأنه لا وجعه إلى صرف الشلث إلى الكل؛ لأنهم غبير مسحمصدورين، ولا علمت أن الموصى لم يرد الكل إذا لم يكونوا محصورين، ولا وجه إلى الصرف إلى البعض، إذ بيس العض بالصرف إليه بأولى من البعض بالصرف إليه بأولى من البعض، فهو دعم فونه عجزنا عن تنفيذ هذه الوصية، ولهن كما أوحى للعقراء؛ لأد الوحمية للفقراء وقدت نه تعالى، ولهذا لا يرتد بردهم، وانه تعالى واحد معلوم، ولهذا بالإراف المناف إلى واحد معلوم، تعالى والققراء مناف إلى والفقراء مناف فالما وقعت له تعالى والفقراء مصادف، مأما ههنا الوصية تناونت الأغنياء من بني قلان، كما نناولت الفقراء ميم، والوصية للذي لا تقي نه تعالى، وإعانه للغني حتى يرتد برده، وإده وقعت للأغنياء، ولا يدرى من تصرف إليه الوصية، فقد وقع العجزنا من تصيفها وعند من المهرل يطل العجزنا من تنفيذه، فكذه الوصية ، خلاف ما لو أوصى لأقرباء وهم لا يحصون و لأن من مشايخنا وحمهم الله من قال: لا يجور، فعلى هما لا يحتاج إلى الفرق.

فاما من سلم فانفرق كه أن في هذه الوصية معنى الفرية، وهو صلة الرحم، فإن صله الرحم فرية، سواء كان الفريب ففيراً أو هيئا، وكذلك الوسية لال أبي بكر وهسر وعسماناه الأنهم فوج بنفرب بصلتهم وفرهم الله تعالى، فكان يعنى الوصية للصفراء فحازت، فاما إذا كانو يتو فلان أجانب من المرسى وهم فوج لا يحصون، لا يتفرب عمانهم ويراهم إلى الله تعالى إذا كانوا أغناه، فتكون الوصية واقعة لهم من كل وجه و وهم مجهولود إذا كانوا لا يحصون، فقد رقم العجر عن تعيدها فيطنت.

ثم اختلموا في الحدالماصل بن ما يحصون، وبين ما لا بحصون، فالروى من أي يوسف رحمه الله: أنهم إن كافرا لا يحصون، وبين ما لا بحصون، فالروى من بحصون، والمروى عن محمل رحمه الله: أنهم إذ كانوا أكثر من مالله، فهم لا يحصون، وقبل أن إذا كنانوا أنكتر من ألف، فهم لا يحصون، وإن كنانوا أكثر من ألف، فهم لا يحصون، وقبل أن إن كنانوا بحيث لو نظر فاظر البهم عرف عددهم من فيتر عدد وإحصان فهم بحصون، وزن كنانوا بحيث لو نظر فاظر البهم عرف عددهم من فيتر عدد وإحصان فهم لا يحصون

<sup>(</sup>۱) وفي ۾ وفال پعمليم.

<sup>(11</sup>ونيء وناليمصهم)

. وقبل ". إن أمكن إحصادهم وعناهم قبل أن يحدث يهم حدث من زيادة يولاده أو نقصان، فهم يحصون، وإن لم يكن إحصادهم إلا بمد حدوث زيادة أو نقصان، فهم لا يحصون الاسم كلما بدأ يعدهم وحب إعادته مني حدث يهم حادث، وقبل " : إن كان يحصون الاسمة تناها بدأ يعدهم وحب إعادت من حدث يهم حادث، وقبل " : إن كان يحصون التقص أحد منهم أحد منهم أحد قبل القراع من عوت فهم يحصون وإن كان يزداد فيهم أحد، ويشغص منهم أحد قبل القراع من القديمة ، فهم عمل لا يحصون وفيل " : لا تقدير في دلث الماه و مموص إلى راى القاضى و وم كان يقول النبيخ الإماه أبو يكر محمد بن حامد والنبيخ الإمام جبد الله الغياضى و مداند.

<sup>(</sup>۱) ويي ۾ ارفان يعملهم . .

والأباريخ وقال عميهم

<sup>(</sup>۲۲ ومن م الوفات مصهم

#### طفصل النالث عشر في الوصية لذوي القرابة والأقرباء وأهل البيت والجنس والال

1998 - إذا أوصى بثلث ماله لذوى قرابته أو لأفرياه ، قزاد أبا حديمة رحمه الله يعدر ويمن يستحرف الدفق إلى الله يعدر ويمن يستحرف الدفق إلى الاثنان فصاحفاً ، ولايستحق الواحد حميمها والأنه أوجب الوصاية الحدم الجمع ، فراد أول المنه بعد والمداخلين المنه بعد المداخلين المنه بعد المداخلين المنه بعد المنه المنه بعد المنه بعد المنه بعد المنه بعد المنه بعد المنه بعد المنه المنه بعد المنه المنه بعد المنه المنه بعد المنه المنه بعد ا

الذيائي. العرابة المحرمة للتكام ؛ لأنّ مقصود النوصي صلة القرابة ، فيتصرف إلى قرابه ينترض وصلها والغرابة التي يفترض وصلها قرابة محرمة المتكام ، ونهدا تعني بم استحقاق العنق عند الدحول في ملكة .

والثنالات: أن يكون أقراب إلى الميت من غيره؛ الأن القرابة الشنقة من الغرب- وكل من كان أقراب، كان أحق بصرف اللفظ إليه.

وقال أبو بدلت ومحمد رحمها الله: بدحل قلت هذه الوصية كل من بجمعه ، وأبه أفضى أن له من الإسلام، المحرم وعبر المحرم والقراب والمعيد والفراد والجمع من ولك على السوام، وإغا سريا بين الفره والجسع إذ الاستحقاق باسم الفراية والفريب، وإنه اللم حتى يشاول أأو احلاء وإنهاء لو حلف لا ينزوج فسناء، عثروج واحدة، يحتث من يبت ، وإغا سويا بين المحرم وعبر طحرم والفريب والبعيد؛ لما ذكرنا أن الاستحسان

 <sup>(</sup>۱) آخر حدایت جاری فی ادر جدید به انظیفا ۱ (۳۳ و ۴۳ و ۱۹ و ۱۹ و ۱۹ و ۱۹ (۱۹ و ۱۹ (۱۹ ۹۷ (۱۹ ۹۰ (۱۹ ۹۷ (۱۹ ۹۰ (۱۹ ۹

الديم المورس ولمد والدوردية والهود ورؤد مغراه تعالى الأولاي الأربي المورس ومعلوم الاحداد المربي المورس المورد والمحداد وكالمن فراه تعالى الإمارة والمدورة المحرم حاصة وكالمن فراه تعالى الرحول التهجيج أعطى الموري التربي من بدي هدامة وكالمن فراه المحرم حاصة الاحرام المربي أن رحول الله يجه أعطى المربي عبد المطلب، وحسيمهم ليسوا عجمة من وصول الله يجهز والفرية الحديث لكن عن الملكة والمحمد وأدار أفضى أن من الإسلام ألم لأن المربي بصرفها إلى الفوائد العديق المدالا في المحلمة الأن من صوفها إلى الفوائد العديق الما الان من الإسلام وقد المربي بالمحلمة والما من وجد المربية والمالي الفوائد العديق المحلم الناس أمراء وحمد الأن الناس كالهم ولم الموائد المواقع المهالمية والما على وجد المربية والمواقع المحلمة والموائد المحلمة المواقع المحلمة المواقعة المواقعة

وعند عامة النبايع رحمهو الله الا مناحة إلى هذا التأويل والرصية صحيحة. وإن كنام الا يتحصون الآن هذه ونسابة أريد بها وحداته بعالى رهو نساة الهرابة ، والرصية إذا أربد بها وجدائة تعالى يصح ، وإن وأحت نقوم بغير أعياتهم

ثم اختلف المثنائية وجمهم الله في معنى فراهها: أقضى أن الإسلام، بعضهم قالوا: منعاء اقتضى أب أدرك الاسلام، أسام، أو لم يسلم، وهكذًا ذكر في المسير الكبيراء، وتمضهم فالواء منعاه أقضى أب أسلم، وتسرة هذا الاختياتات تقلهم في الهاسمي إذا أو مني الأقرماء، فعلى قول من يشير فواد،ك الإسلام، بدخي في الوصلة أولاد أي طالب وأولاد أي لهب تبنا يدخل أولاد العدس رضي الدعام، وإذ لويسلم

<sup>(1)</sup> سورة الحسر الأبلاد

<sup>(</sup>١٠ عبورة الشعباء - الأبداء ٢

<sup>(</sup>۲) ويورم عوريان لاسلام.

أبو طالب وأبو لهب الأنهما أمرى الإسلام، والا يناخل أو لاما خارث بن عند المطعد . لأنه لم بدرك الإسلام، فإنه كان ملك حير بعث استول انه يخاف والا بدحل أو لا من شرص الإسلام يدخل نحت الوصية أو لام لعساس وحيى انه عند، والا بدحل أو لا مألس طالب وأو لام أبي نهب، وكذلك تنهير في الدبوى إذا أو من لذوى قرائته أو الأفراء وه حمي مداط إدراك الإسلام قال: القصى أن أنه أنه الإسلام أبو طالب و نباه في تحت الوصيم أو لام على وأو لام عقبل وأو لام حمد رضى الدعنهم، ومن شرط الإسلام قال، أقصى أب أسلم على رضى انه عند، فسدخل فيت الوصية أو لام على، ولا يدخل أو لام قبل .

قال والدكر والالتي في ستحقاق هذه الوصية على السواء؛ لأنه أوحب الوصيه بدام اقرية والفريد، وهما في الفراية على السواء، فيستويانا في الوصية ، قالدا ولا بدحل في هذه الوصية من كان وارثاً الانخلاف؛ لأن الوصية للوارث باطله، ألا تري أنه الواضي على الوصية الموارث بأن قال: أوصيت خلت مالي لقوى قواشي ممن برسي لا يكون غل برئة ضيء من الوصية، فعنذ الإطلاق أولي

ولا يشخل في هذه الوصية والذائو من ولا ولده، وإن كان يتحل لا يرث منه الأنه أوجب الوصية النوصية والسوافلونية لا يتناول هؤلاء لا في الوضع و ولا في المرت. أما في الوصيع الثلاث في الوصيع من يقوب إليه بعيره و أما في المرت. في العرف تبولد: هذا في إلى وميع من يقوب إلى بعيره و أما في المرتب يتبي عن الغراب ويين الوالدين والمؤفودين بعضا بنه والها الثناس و الأعاد دون القراب وفي أنها جريع ذلك التصل وهو قول تعالى الأوصية للوالدين والتوالدين والمؤفودين بعضا بنه والها للوالدين والإعلام على الفرسية على الموالدين والموالدين الإعطف على نفسه المالوالد، والشيء لا بعطف المالوالد، والشيء لا بعلي المالوالد، والشيء لا بعطف على نفسه المالوالد، والشيء لا بعطف المالوالد، والشيء لا بعطف المالوالد، والشيء لا بعطف المالوالد، والشيء لا بعد المالوالد، والشيء لا بعطف المالوالد، والشيء لا بعد المالوالد المال

قال. ويدخل قب هذه الوصية الجداو بخدة وولد الولد، لأن اسم العوب يطلق عليهم ، ألا ترى أن محمداً وحيدالله الخن اسم القوم عليهم ، ألا ترى أن محمداً وحيدالله الخن اسم القوم عليهم ، فلا ذكرت الفوم القوم محمد وحيد الله عليه على اللذات، ولأنا فداذكرت أن قويت الإنساد من بقوم البه يعيره ، وهذا لا مهم ، هكذا ذكر في الزيادات

وذكر الشدح الإمام الرحد أحمد الطوارسي الحمد الفاحي أخبر الأعلى ... أن في دحول الحدورات والدور إيتان، ودكر في موسع أحدا الدين دحول احد احتلاف المشابخ الحمد الله دول الدول الدول الحاس عرائي عنيفة والداخلة الذا بعد ووقد الدولة الإدامة الادعاد عن هذه الوحسية والأدر الحدلة مكم الوائد عد عدم الوائد،

٣٠٩٤٩ قبل، ولو توك الوصق وقاه بحرر مبير مداونك عمين وحمالين، ما يرحمه عدد أبي حريقة رحمه القالمين، وإنا شرط فيام الولاد شيلا يكون قعمان وارس، وإنها ، حج العمين لأبه يعنيل الأفواب فالإفراب، وقوابة العمين أفواد، ولهذا كان البرات فهما والعمرة الهد.

وعده أبن بوسف ومحمد وخميمه الله: الوصية من العديل والخباليل أبيات لاستوالعموني تالولهم المرافق بما .

ولو هالا عبد واسدا و ضايب طعم النصف واشافي بين طنايي عند أبي سيشه وحده الله والأن عبد الأفرد في في عليه المواجد الله وعنه الأورد في الأفرد في الأفرد في عليه المواجد الإستحر الاستحر الاستحر الاستحر الاستحراء الله وعنه الإستحراء في هذه الوصية حتى حس الواجد الإستحى وصاحفاً والمدافرة والمدافرة الله وصيح والاستحل في وحد المستقد والمحتوج الاستوافرة والمدافرة المستحرة في المحتوج والمستقد والما المالية والمدافرة والمدافرة المالية المحتوجة المستحرة المدافرة المدافرة المدافرة المحتوجة والمالية المدافرة والمدافرة المحتوجة المستحرة المالية المدافرة المدافرة المحتوجة والمالية المدافرة المحتوجة المحتوجة المالية المدافرة المحتوجة المحتوجة

ون قبل: هذا المنتى إلى كان يستقيم في العم لا يستقيم في العملة؛ لأنها لا تستعق العنصيرية، «لا تقدم في الشراك على أخبوال. «لا عنى الحالات، قلب بكن فرا شها الراب قاباً وإنتها بالنسبة إلى الأب كفرانه العم إلا أنها لا تستحق العصورة لوصف الم نها وهو الأنوانة لا لقيدها في قراشها، فلا تجرج بهذا قرائتها من أن تكون متى قرابة العم في استحضاق هذه الدصية، ألا ترى أن أحمد الدى لا يستحق الحياب لكف و نظير الحم الذى يستحل الميراث في حق استحفاق هذه الوصية بهذه أن حرمان البراث في حقة لو منف قام به وهو الكثر الا الضعف في قرائده اكذا اعناء و لذى دفرنا في قوقه الذوى قرائه ولاقرباء، فكذ في قوله، الأرجامة وتذوى أوجامة والأسباب، إذ المعني يحميم النكل ا

٢٠٥٥٠ - ولو كان أوصى لذوي قرفيته أو لذوي سبيه أو فقرات، والخواب ما ذكرة إلا في خصمه ومي أن ههمًا لا يعتبر الجمع عند أبي حبيه وحمه الله ، لأن اللمظ لا يبرج عن احمم حتى إنة كان له عمرو حالان. والرصية كالها للعم اعتباراً للأقرب.

وقو كالد أوضى الدوى فرايته أو الأفراء، أو الاستابه أو أرحامه أو لقوى أرحاما الأفراب فالأقراب، فإنه بدخل كت الرصية الأفراب فالأقراب، والواحد فصاعلاً بلا حدّه ما الآن فوله اللأفراء، فالأفراء خرج تسبيراً لصادر الكلام، فكون العبرة له ، وإنه السرفرد فيشاول الواحد عبد ألى حبيفه الحيد، نه ، والأقراب عالاقراب عشمه، .

 قال: ورف به وحى هده بلك التي قدائة لله صى قدوقت موت بقوصى لا رقت الإيصاء؛ لأنّا الوصية إيحاب عند الموت ألا ترى أنه بعتبر وحمره الموصى به وقت غوت ، فكذّا يعتبر قيام الصفة في الموصى له ولك غرت

قال. وإن لم يكن للموصى دو رحم محرم في هذه المسائل و فالرصية عاطة عند أبي حنيفة وحده الله والرصية عاطة عند أبي حنيفة وحدم الذو المراسم المحرم و فا فم يكن الموصى فو رحم محرم كانت الوصية فليسمدوم، والوصية باخته و ولي أوصى نات ماله وأهل يته دخل قت الوصية كل من رعصل به من قبل أرامه إلى أفصى الدامة و الإسلام، يتوى فقه المسك والكافر والفكر والألثى والمحرم و عسر المحرم والفريب والمحيد، وهذا لأنه في المرابع المنات المحكى، الرافعيت المسب، و فل من يحمد و والماميت للمحرم والفريت المسب، و فل من يحمد والماميت نبية بدخل تحت الوصية ، وذاب الأنساب من قبل أبد، وكل من يصل به من قبل أبد، وكل من يصل به من المواردة المنات المحدة المحلى المحدة المحلى المحدة ال

ربطا عيميرة الحكم على أفسي الله في الإسلام الما ذكر، قبل هذا المراج المدخل ولذ المستخل ولذ المدخل ولذ الله عيم أحت عدد الوصيد الآن الاقتصر الما لابه مصاف إليه والمدفق إليه لا ما حراكت الإقتصادة ويدخل ولدخل المدخل المدخل أحد على أحد المدخل أحدث المدخل المستحرد المي أب المراجع والإباد حل تحديث الأنباء الاستحداد المي أب المراجع المدخل المدخل أحدث المدخل المدخل المدخل أحداث المدخل المدخل

فيان (لا إذا كان أرواحهن من بتي أصماع الموصلي وعد برات الحيدي بدحاولات لأسم من أهل بيت لصبه ، والذات لا يدخو الحشها الحد من قوابة أم الموصى الالسم من أهل بنيد أحر

ا ۱۹۵۵ و ادا أو صلى حنده عيدًا وبدلو أوصل لا في بيته سواء الأل الإسان من جدر قاوم أسب الا تري أدرو عيم وقد رسمول الشيئي، ورضي عن وقد شده فرندية، وقد يكل قيمل نبط الأمه سارية رسي الله عنهان كدلك أدلاه خنده و ويصلحون المخلادة، وإن كان أكثر هم من الإماد واعتبروا من حسن قوم أداهم، عنها رفوله ويتماد وقوم الا هو بيته الكل من بنصل به إلى أقصى أب في الإسلام بذحر أحد ناوسه ومرالا فاز

و دخلك إذا أرضي لاله . فهذه و داراه أرضى لأمل بيته سراه ؛ لأجما بسامه لال استعمالاً واحداً ، بدال الله وما ها پيدو وأل ويت و حمد عابد اسلام و ال عباس و اهل بيت عمل رضي له عميم

1907 - فارق وإلى أوصات المرأة لجنسها لا يقاحل تحك هذه الوصية والدنيات الأن والدنيا والدنيات الذي المراقبة والدنيات الأن والدنيا الانتسام التي أنيها الذي هو جاء بنائيا والمانيات والمانيات والمراقبة والمانيات والمراقبة والمانيات والمراقبة والمراقبة والمراقبة والمراقبة والمراقبة والمراقبة والمراقبة والمراقبة والمراقبة المراقبة المراقبة والمراقبة والمراقبة

۳۰۵۳۳ . ويدا أوسيل دلك ساله لأهمه أو لأهل فلاك، قالوصية لمروحة حاصة ورز مراسم لعاقبات والأراسم الاهل إدا أطلة إند بواد به الروحة، قاب تعالى، الجولية على الموقى، والخوال والمائر بالعلمة ""، والوادية الزوجة، وقال عليه السائرة، ومن تأهل بلدة أي تروجه، ويشال لمن له زوجة: معتاهل، ولمن لا زوجة له: غير مستاهل إلا أنا استحساء وجعلنا الوصية تكل من تكون في عياله ونقفته، ويشهمه يشه و لأن اسم الأهل ينطلق على من يصمه بيشه، ويكون في عياله ونقفته، قال الله تعالى " ﴿ فَلَهَجْينَا أَهُ وَلَهُ لَهُ اللّهُ أَلَّا اللّهُ عَلَى اللّهُ تَعَالَى " وَقَالَ عَلَى مَا يَعَالَى اللّهُ وَلَهُ لَعَلَى اللّهُ وَلَهُ عَلَى اللّهُ وَلَهُ عَلَى اللّهُ تَعَالَى اللّهُ وَلَهُ عَلَى اللّهُ وَلَا يُعَالَى اللّهُ وَلَوْلَهُ اللّهُ اللّهُ " أَنْ وَلَا لَا تَعَالَى اللّهُ وَلَا يَعْلَى وَلَا يَعْلَى اللّهُ وَلَا عَلَى اللّهُ وَلَا عَلَى اللّهُ وَلَا يَعْلَى اللّهُ وَلَا يَعْلَى وَلِمُ اللّهُ وَلَا يَعْلَى اللّهُ وَلَا يُعْلِى اللّهُ وَلَا يَعْلَى وَلَا يُعْلِى اللّهُ وَلَا يَعْلَى اللّهُ وَلَا يَعْلَى اللّهُ وَلَا يَعْلَى اللّهُ وَلِي مِنْ اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلَا يَعْلَى اللّهُ وَلَا يَعْلَى اللّهُ وَلَا يَعْلَى لَا مِنْ وَلَا يَعْلَى اللّهُ وَلِي مِنْ اللّهُ وَلِي مِنْ اللّهُ وَلِي مِنْ اللّهُ وَلِي مِنْ اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي مِنْ اللّهُ وَلِي الللّهُ وَلِلْ الللّهُ وَلِي مِنْ اللّهُ وَلِي مِنْ الللّهُ وَلِي الللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي اللللّهُ وَلِي مِنْ الللّهُ وَلِي الللّهُ وَلِي الللّهُ وَلِي الللّهُ وَلِي الللّهُ وَلِي الللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي الللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي الللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلّهُ وَلِي الللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي الللّهُ وَلِي الللّهُ وَلِي الللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي الللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلّهُ وَلِي الللّهُ وَلِي الللّهُ وَلِي الللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي

<sup>(</sup>١) سورة القصص: الأبلام

<sup>(</sup>١٢) سورة العكوث: الأية ٢٤

<sup>(</sup>۱۳) سورة ص. لأيناها

# انفصل الرامع عشر في الوصية لليشامي والأرامل والأيامي والأبكار والثياب

٣٠٥٥ - قال محسد رحمه الله في الجامع : وإذا أو بس تينامي بني فلان، ويلمي بني فلان، ويلمي بني فلان، ويلمي بني فلان، على يحصون، فإنه تصح الوصية، وتصرف إلى كمهم الأيم إذا كانو، عن يحصون، فالوصية وقعت لأعيابهم، ويقدر الموسي على إحصاءهم، والإحاطة بهم، فلم يجز حرمان أحد مهم كما لو أو عن لينفي هذه للهار، ويدالدار، ويستري فيه العني والفقيرة لأن البنيم من مات الوه قبل اخلم عمها كان أوضيراً، هكذا وقل محمد وحمد الله في الكتاب، وفوقه حجه على دا مر.

وإذا كان لا يحصى بنادهم، فالوصية حائزة أيضاً، وتصرف الوصية بي القفرا، منهم الأنا إن صرفاها إلى الأغداء منهم، لا نجوز الوصية لكون الوصي له مجهولا، وإن صرفناها إلى الفقراء، حارث لكون الوصي له معلومًا؛ ظاهر قبل هذا، فصرفناها إلى الفقراء حق حارث

2005 ٢- فرق بن هذا، وبينها إذا أوصى ليني قلان. وهم لا يحصود ، فإله لا يجور الوصية ، ولا تصرف الوصية بن فلا معمد حتى تجور الوصية ، ولا تصرف الوصية بن فلا احتمام التي الما يسوة فعة ما يسى عن الحاجة ، تعذر صوف الوصية إلى الفقراء منهم ، فعلفت إذا كانوا لا يحتمون ، فأما في البنامي أمكن صوف الوصية إلى الفقراء والآن في اسم النهم ما يدل على الفقر والحاحة ، قال أنه تعالى : ﴿ وَالْهُمَا عَلَى اللهُمَا عَلَى اللهُمَا عَلَى اللهُمَا عَلَى اللهُمَا عَلَى اللهُمَا عَلَى الفقر والحاحة ، قال أنه تعالى : ﴿ وَالْهُمَا عَلَى اللهُمَا عَلَى المُحادِد عَلَى اللهُمَا وَاللهُمَا عَلَى الوصية الوصية الوصية ، وإذا كان عن الاسم ما يذل على الحاجة والفقر أمكن صرف الوصية الى الفقراء ، فيصوب إليه عصوبه على المحادة والفقر أمكن صرف الوصية الى الفقراء ، فيصوب إليه عصوبه على المحادة والفقر أمكن صرف الوصية الى الفقراء ، فيصوب إليه عصوبه على المحادة والفقر أمكن صرف الوصية الى الفقراء ، فيصوب إليه عصوبه على المحادة والفقر أمكن صرف الوصية المحادة على ا

٣٠٥٥٦ - وقر أدمين نفت مائه لأرامل مي فلان يعن محصين أو لا محصين. فالرصية حائزة وأمارة كان يحصين فسا قلماء في البتامي، وأمارك كا لا يحصين فلان (١) بن والأنفاق الكان ع مده وصيه و همت نه نعائى الآو فى هذا الاسم ما ينبئ عن الخاجه لله و الأن هذا الاسم ما ينبئ عن الخاجه لله و الأن هذا الاسم ما ينبئ عن الخاجه لله و الأن هذا الاسم ما ينبئ المن أخرار الى الومل فى طاب مماشهم ، فإذا تكان الى نعم الذا وصية بالصافة حتى بلغ عال المن بلغ عن تعالى ، عصورا كما فى المسلم ، وإذا جزات الوسسة حيد على كل حال ، فراد كن كل بحديث ، يصرف إلى من قدر عليمي مسهد وأدى وخت الواسئة عنده مما وقت و الايحميد وحديد الله ، وحد من فكلام في عاوالا منا الما الما الما المنا الواسئة أو الا المنكلة والكرامة الشاء وحد الذا يا الكتاب الذا وحداد الذا يا الكتاب الكان عند وحد المنا والمنكان عند وحداد الواسئة أو الا المنكلة و عليا وحداد الشاء وحداد الشاء الكتاب الكتاب الكتاب المنكلة و عليا و المنا و عليا و عليا و الكتاب المنكلة و الكتاب المنكلة و المنكلة و المنكلة و الكتاب الكتاب المنكلة و الكتاب الكتاب المنكلة و الكتاب المنكلة و المنكلة و المنكلة و المنكلة و المنكلة و المنكلة و الكتاب المنكلة و الكتاب و المنكلة و المنكلة و المنكلة و الكتاب و المنكلة و الكتاب و الكتاب و المنكلة و المنكلة و المنكلة و المنكلة و الكتاب و المنكلة و الكتاب و المنكلة و الم

والخاصل أن الوصية إذا وقعت باسم بني عن انفقر و الخاصة ، فالرصية صحيحة ، فإن كان من يتناولهم فلم اللاسم لا يحصون واصوحه الوصية إلى فطراء عن يتناولهم ذلك الاسم، حتى تكون الوصية و أتعة العلوم وهو أنه تعانى تصحيحاً للوصية و ومتى ذلك الاسم، حتى تكون الوصية و أتعة العلوم وهو أنه تعانى تصحيحاً للوصية ، ومتى يحصون و فالوصية إلى الأحساء والفقراء منهم ، وإن خاص من يتناولهم دبك الاسم إلا يحصوف الوصية إلى الأحساء والفقراء منهم إلى الاسم إذا كان لا بمن من النقر والخاجة لا يكل الاسم إذا كان لا بمن من النقر والخاجة لا يكل صوف الوصية إلى الفتر م ، وكانت الوصية و فعة لهم ما ذكرنا من مسئلة النتامي والأوامل ، وساد النامي إن أوصى إصرائه أو طمران هلان ما ذكرنا من مستحد كذاء أو لأهل ما وحياله لا وصي إصرائه أو طمران هلان

۲۰۵۵ - وهي الفشوي سيئل أنو تصور رحيبه الله: عمين أوصي بأن بخرج نات ما الملحوروي وأقف فيالو مديقج عرف وي كانو الايحد ول عدرة وإلى أهل الخاجة ممهم، وإن كانوا يحصوب قسمت على رؤوسهم، وإغاجزت عذه الوصية وإن كانوا لا لحصول الأمهم فرم يقوب بصفهم إلى كه تعالى" .

(1) أخراجه مسلم عن المسجيدة (2/10/1974) (13:4)، وأنا داود عن الله (2/10/1974) (13:4).
 (1) أخراجه أيف عند الله (2/10/1974) (14/1974) إلى حيان عن السجيحة (2/10/1974) (أبو عرائه في المسجوح على صحيح مساد (2/17/1974) وأبو عرائه في المسجوح مساد (2/17/1974) وأبو عرائه في المسجوح على صحيح مساد (2/17/1974) وأبو عرائه في المسجوح على صحيح مساد (2/17/1974) وأبو عرائه في المسجوح على صحيح مساد (2/17/1974).

٢٠٥٨٨ قال. ولد أو بير الليامانه لأباس بي فلان فإن كر الحصير فالرحيلة جائزة؛ الاهر فيل فذاء وإلا ش لا يحصين، عام صيع الظلفة الابه ليمر في لفظ الايم ما بنبي من الحاحة، فوقعت الوصية لأنساء عن، وعن محهولات، فصار كس `` أوصي الملت مالد بني فيلان وهم لا يحتصون محلاف الرحيب لأوامد مي فيلاد إن كاراز يحتمين فيما مراء نبو الأبر السم تكار المواة حوامعت للكاح حائر أو فاسك او بعجم والموالا روح لها عنية كامت أو ففيرة فمعيرة كانت أو بالغة . فعن كامت بهذه الصفة من سمرة نش علان كانت أيُّاء فيدحل نجب الوصية، ومن لاء علاه فكذا ذكره محمد رحيمه الله و وقعوله في اللغائدة مقبلول وحجة ، والدنيل على أنا هذا الاستهينطلق على الأتني حاصة، قول التبر بحيرًا الأم أحق بنفسها من وليها الله والدليا على أنه الدير سمراً ذ النبي لا زوع لهذه قوله عوارجل: ﴿وَالْكُخُو الْأَيْدَمُ صَكُّ ﴾ [أن والذياء عنبي أنه اسم أهنيت حاصة ولوله عليه السلام العالاي أحز باغسها والبكر تستآمر مراءداتها وإذنها صماتها؛ عطف البكر على الأم، وقص إليهما في حز الحكم والعطوب غير المعوب عليه، حدل أنَّ الأبر عبير اللكراء وحدَّ الذي ذكرنا مناهب عليها ما رحيسهم الله و وقال: الكرخي وأمر القاملو الصفار حواهما لله في دار الفرار - النيمة والأبوثة لمساسته ضن لتبوت هذا الاسبره حتى قال. إن الكر التي فارقها روجيها، ومرحل الأبي لا امرأة له يدخللان في عده الوصلياق، والملل على أنَّ الأنونة ليسلك لنا وظلا فا وله تعاللها: ﴿ وَأَنْكُ هُوا الْأَيْسُ مِنْكُولُ ! " . ومعلى وأن هذا لا يخسص بالإنبات ، واندليل عش أن الشباعة ليسبب بشرحه واقوله عليه السلامي والملهم إبي أعود مك من كوار الأم واودلك لا يختص باللب

<sup>(3759)</sup> والدارمي في منيه (4777) (7744) والمستبيني في الكيبري (4777) (476). 197 / 177 (187) 177 / 1780 / 1780 / 1780) والسنافيجي في مستنده (1794) عائد، والسنل في النام 1/ 46 مع 15 عاولي الكراني ا#/ 10 × 10 × 10 م

 <sup>(1)</sup> هكدا في طن وأدي في الأمين وم افصار كما لو أوحس.

<sup>(</sup>٣) قد مصي تحريم هذا الحديث.

<sup>(</sup>٦) سيرة البورا الأبلاك

والأروانين الأروان

و إذا نشول؛ إذا هذا الاسم تو اطلق على الرحل وعلى البكر . في إغايظاق على سبيل المجاز ، فأما حقيقة هذا الاسم، فلما قاله محمد رحمه الله، وقوله : حجة في اللغة والكلام بحقيقته حجه ، حتى يقوم دليل الجاز .

النب اسم لكل امرأة جومت بحلان أو بحرام فنية كانت أو لكل بكر، فاعلم بأن النب اسم لكل امرأة جومت بحلان أو بحرام فنية كانت أو ففيرة بلغت، أو لم تلخ لها أو لا روح لها، والبكر اسم لامرأة لم تعامع متكام ولا غير، غية كانت أو فقيرة بلغاز وج أو لا روح لها، والبكر اسم لامرأة لم تعامع متكام ولا غير، غية كانت أو فقيرة وان كانا بطلقان على الرجل كقوله عليه السلام: الليكر بالبكر والنب بالنب والكو، وإن كانا بطلقان على الرجل كقوله عليه السلام: الليكر بالبكر والنب بالنب والكو، المتبيري بيم إنا والكلام بالنب والكو، أن أنها أن والكلام بالنب ويشترط عدم أيضه في المواجه والكلام المنابعة بالكرد، وإنها كان كذلك، وذلك لأن النب اسم لكل امرأة مصببها يكون عائدًا إليها، مأخوذ من أواهم: ذات الرجل أي رجع وعند، والبكر اسم لامرأة بكون عائدًا إليها، مأخوذ من أواهم: ذات الرجل أي رجع وعند، والبكر اسم لامرأة مصببها يكون أول مصبب لها، مأخوذ من فولهم: باكورة النمار أي أولها حتى إن المرأة النب دهي، عذرتها من حيضة أو وثبة، أو أدميها الوصوء، فهى بكرد الما المندرة حتى إذا الشترى جارية الشراط البكارة في باب الشواء، جعل كانة عن الشتراط المذرة حتى إذا الشترى جارية المن أنها بكر، فوجدها والله العدرة حتى إذا الشترى جارية النب أنها بكر، فوجدها والله العدرة الروالا أن يكون الاسم حقيقة لذلك.

وإذا عرفت غمير البكر والبب جننا إلى حكم المسألة ، فقول: إن كن يحصن ، صح الإيصاء ، ويصرف إلى الكل ، وإن كان لا يحصن ، قالايصاء باطر ؛ لأنه لبس في هذا الاسه ف ينبئ عن الحاجة ، فوقعت الوصية لأغياء هن ، مصح عند الإحصاء ، ولم يصح عند عدم الإحصاء ، ثم ذكر في الكتاب أن التي بالت تكاونها بالفجور بكون ليبا حتى لا تدخل تحت وصية الإبكار ، ولم يذكر أن فذا فول من مشابخت وحمهم الله من قال المنافق أبي يوسف ومحمد وحمهما الله ، أما على قول لبي حنيفة وحمه الله مي مكر ، وحول هذا التمال علم المسابقة فرطا المسلمة الله ، كما على قول أبي حنيفة وحمه الله وطالت بكر ، وحول هذا التمال وقول اليسوطات المكار ، وحول المنافق في المسلم الله ، أنا لبكر إذا ذات بكرتها بالفجور عند أبي حنيفة وحمه الله تؤوج كما تؤوج لا المكار ،

وعدهما ورجكم نؤوج النيب

ومبيم من قتل الابل اللذكور هما قول الكل، وهو الأصبح؛ لأنَّ أنا متهمة رحمه الله الإسكار الدوليسا ليسك إلا أنه صدري بهلما ماء ولين الباكر في حن وضع البطق علما لاستو عميد في المن الداخي إلى ذلك وهو الحداء أما في في الحقيقة ثيب -والله تعالى وخوليون.

#### الفصل الخامس عشر في الوصية للأحتان والأصهار والجيران

۳۰۵۹ - وإذا أوصى بنلت ماله لأحتانه أو لأختان فلان، فاعلم أن الإختان فلان، فاعلم أن الإختان الزواج كل ذات رحم محرم منه كأزراج البنات والأحوات والعمات والخالات، وكذا كل ذي رحم محرم من أزواج هؤلاء من ذكر أو أنني، فهم أختان، هكذا ذكر محمد رحمه الله في الكتاب، قال مشابخا رحمهم الله: وهذا نناه على عرف أمل الكوفة، أما في سائر البلدان فاسم الحتن بطلق حلى ؤوج البيت، وزوج كل ذات رحم محرم منه، ولا يتطلق على ذي وحم محرم من أزواج هؤلام، والعبرة للعرف على ما قلنا.

قال: ولا يكون الأختان من قبل نساه الموصى يريد أن امرأة الموصى إذا كانت لها بنت من زوح أخر وقها زوج، فزوج ابنتها لا يكون ختاً للموصى؛ لأن اسم الحتل لا ينطلق عليه لا وصعًا ولا عادةً.

وأما الأصهار فكل ذى وحم مجرم من تساء الموصى، فهو صهر له، وكل ذات رحم مجرم من نساء الموصى، فهو صهر له، وكل ذات وحكى عن ابن الأعرابي تفسير الأصهار والأعتان على تحو ما ذكر دمحمد رحمه الله في الكتاب، وحكى عن ابن الأعرابي تفسير الأصهار والأعتان على تحو ما ذكر دمحمد وحمه الله و وعن الأصهار، وفسر الأصهار ومن الأصهار، وفسر الأصهار بمعمد رحمه الله أولى، لأنه موافق بما فسر محمد رحمه الله أولى، لأنه موافق للعرف، وإلى المدخل تحت الوصية من كان صهراً للموصى يوم موته؛ ما ذكر نا أن المعتبر حالة الموت، وذلك إنها يكون إذا كمانت المرأة التي تشبت بها الصهرية منكوحة له عند للموت، وذلك إنها يكون إذا كمانت المرأة التي تشبت بها الصهرية منكوحة له عند للموت، ونذلك إنها يكون إذا كمانت ثوث منه بأن كان الطلاق في المرض و لأن النكاح ميانة عنه بنات الوصية من كان ختا المصوصى عند موته، وذلك إنها يكون بقيام الاختان إنها يدخل غيد الوصية من كان ختا المصوصى عند موته، وذلك إنها يكون بقيام الاختان إن معارمه، وبين أزو اجهن عند موت الموصى عند موته، وذلك إنها يكون بقيام الذي المعتبرة المعارمه، وبين أزو اجهن عند موت الموصى عند موته، وذلك إنها يكون بقيام المها المعارسة المعارسة المعارسة المعارسة المعارسة المعارسة الموصى عند موته الموصى عند ما بها المعارسة المعارس

ويستوى أن تكون المراقة أسنه، أو حوة على دينه، أو على غيبر دينه؛ لأن اسم الأصهار والانتئاذ باعتبار الروجية، والزوجية تتحقق في الكل، ولا تكون نساء، من أصهاره، وكذا لاتكون بناته وأخوانه من أختابه الأن هؤلاء إنحا صاروا أصهاراً وأختاباً بين، ولا يكون من جملتهم.

400% - إذا أو من بنت ماله طبرانه، فالوصية للمتلازقيز بداره من جبرانه؛ ومذا فياس، وهو قول أبن حنيف رحمه الله ١ لأن اسم الجارعته الإطلاق إنما ينطلن على الجار الملارق، فإن عليه السلام: (الجار أحق بشفعه "")، ونفراد هو الملازق.

وقى الاستحدان وهو قولهما: الوصية لكل من تجمعهم ولياه مسجد المحلة؛ لأن كلهم جبراته، قال عليه السلام: الاصلاة خار المسجد إلا في المسجدات فسره على رصى الله عنه فقال: هم الذين يجمعهم مسجد واحد، لأن المفصود من الوصية العملة ، وصلة للحادي مقصودة كصلة الملازى، والصغير والكبر والمسلم والكافر في ذلك على السواء؛ لأنهم في استحقاق اسم الجار على السواء، ولا يدخل العبيد والإماء والمعبرون وأمهات الأولاد تحت عده الوصية ، لأنه لا جواز لهم؛ لأن الحوار بالسكتي وسكني هؤلاء لا بضاف إليهم، والمكانب يدخل؛ لأنه حار حقيقة ، قمكناء مضاف إليه، والأرملة تدخل ؛ لأن سكناها مضاف إليها، والتي هي ذات يعل لا تدخل ؛ لأن مكناها غير مضاف إليها، فلم يكن جار، حقيقة .

قال محمد وحمده الله في "الريادات" ( ويتبعى على قياس فول أبي حنيفة رحمه أنه : أن يدخل السكان تحت الوصية من الجبران الملازقين، وإن كانوا لا يلكون السكن،

<sup>(1)</sup> أسرحا البحاري في حميصه الا/ ۱۸۷۷ (۱۳۲۹) الم ۱۳۵۹ (۱۳۵۲) ۱/ ۱۳۵۰ (۱۳۷۹) وارد (۱۳۷۹) ۱/ ۱۳۷۰ (۱۳۷۹) وارد المرد (۱۳۷۹) المرد (۱۳۹۸) ۱۳۹۸ (۱۳۹۸) ۱۳۹۸ (۱۳۹۸) ۱۳۹۸ (۱۳۹۸) ۱۳۹۸ (۱۳۹۸) ۱۳۹۸ (۱۳۹۸) ۱۳۹۸ (۱۳۹۸) المرد دارد المرد (۱۳۹۸) ۱۳۹۸ (۱۳۹۸) المرد (۱۳۹۸) ۱۳۹۸ (۱۳۹۸) المرد (۱۳۹۸) ۱۳۹۸ (۱۳۹۸)

<sup>(</sup>۲) أصراحه احداثهم في المستندات ۱/۲۷۰۱ (۱۷۷۹) والدارشطاني في احداد (۱۹۱۸ (۱۹۱۸) و البيميني في المحدود ۱۸۱۸ (۱۹۱۸) و البيميني في احداد (۱۹۱۸) (۱۹۹۸) و البيميني في احداد (۱۹۸۱) (۱۹۸۸) و البيميني في مصدد ۱۸۳۱ (۱۹۸۹) و عبد الرواق في المصدد ۱۸۲۱ (۱۹۹۸) و عبد الرواق في المصدد ۱۸۲۱ (۱۹۹۸) وعبد الرواق في المصدد ۱۸۲۱ (۱۹۹۸)

ومن عنان سالگذار وقع یکن سدکتاً لا پدخول قال او یکر این شده و با در ده افتاد و باد. کارجی اموس محدد و حدم افتایی الدمان أی حدیث احدم افتاد و باس کا لئات الاعاسی اهدا حکم علی استخدی ارتباعی از استخدای استعمالیدات در با السکان .

۱۹۵۹ - وعن مرجون حدده الده في الله في إيفاقيان أوسيسه تروح الدي يكنه فهما على إو حها يره نيرت الوصي، ولو قال الأرواج النتي ولاسها تروح فلا طسوها وذوح حالي لم يطلعها، حانوهميه الكن، وأو أوصي لاما أدارده وهها، على حراة المرافقيوه الوت الموضى، وإنه يدحل أنت منه الوصية مرافقة مدة مني لوكانت لارته المرافقيوه الوصوة، وتدوح المراه الحرى، موسات الوصي، فد خيار إلى الورثة بعطور أنت، ساؤوا ويحروب على أنا وفقوا على احراه العراق.

# الفصل السادس عشر فيسن يوصى إلى غيره أن يضع ثلث ماله عند نفسه، أو بجعله لنفسه أو أوصى أن يضع ثلث ماله حيث أحب، فوضعه في نفسه

الم 2007 فيال محمد للرحمة الله في الأصل : إذا أوضى رجل إلى وحل أل يضع تلك ماله عند نفسه صح الأمر عندنا، حتى كان له الوضع عند نسمه و وقذلك إذا أمرضى إليه أن يضع نلك ماله حيث أحب، فوضعه عند نفسه جاز، أما إذا أرضى إليه أن يضع ثلك ماله عند نصمه و فإقا يصع الأمرة الأنه أمره بأن يعقد مع مضمه عمداً والارجم حقوقه إلى اتعاقده فيصح هذا الأمر قباللًا على ما لو قال تعدده أعنق نفسك بألف درهم، أو قال الروح لامرأته : طلعي نفسك بألف درهم.

وعا قائدا: أمره بأن معقد مع نفسه عندا لا برجع حقوق إلى العافده الأبه أمره بأن بال من نفسه بنور عوض، وحقوق العقد مى التعايث بغير عوض لا يرجع إلى العاقف، ويكون الوكيل فيه عزقة الرسول، ولهذا قلت إلى الركيل بالهبة والمستقة إدا وهمه أو تصدق، وأراد أن يأخذ المال من يذ الموكل، ويسلمه إلى الوكيل بالهبة والمستقة إدا علي عليه بغير أمر حديد لا يكون له دقك له كان رسو لا بخلاف ما لوكان وكيلا على الحقيفة، ولا يلزم البيع إذا قال له: بعد من نقسك، فإنه لا يصح الأمر، لانا فغاة أمره بعقد لا يرجع حقوقه على العاقد، وفي ماب البيع يرجع حقوقه إلى العاقد، وهذا الأن النشاد، فأمه إذا كان عفدا لا يرجع مقوقه إلى العاقد أصره في المؤتل وسولاء والرسول النشاد، فأن الموصل عقد مصيه فيكون الوكيل وسولاء والرسول العقد جاريًا بن ثنين من حيث المنى إد وجد من واحد من حيث الحقيفة، ولهذا صلح العد والهذا عليه .

ورة كان له الوضع عند نعمه حالة التصبيص على الوضع من نفسه كان له الوضح عبد نصمه حالة الإطلاق ؛ لأن المطلق يجري على إطلاقه ما لم يقم دليل التحصيص كمه في آوامر الشرع، وليس كما تو قال: أعطر من نسنت، فإنه يدخل المأمور تحت الأمر، وإلى كان الأمر بالإعطاء مطلقًا، وذلك لأنه قام دليل الخصوص، والمطلق يحمل على الخصوص إذا كان دليل الخصوص كما في أوامر الشرع، وقد قام دليل الخصوص، الأنه أمرء بالإعطاء، والإعطاء لايتحقق إلا من الغير، فإنه قبل أن يعطى كان أخذاً، وإذا كان الإعطاء لا يتحقق إلا من الغير صار كأنه نص على ذلك، وقال: أعط غيرك عن شت، ولو صرح بهذا لم يكن له أن يعطى نقسه، وهذا معنى قول محمد رحمه الله في الكتاب: إن الإنسان لا يكون معطياً نقسه،

وهو نظير ما قلتا: إذا صرف العشر إلى نفسه ثم يجز، وإن كان فقيرًا و لأنه أمر بالإيتاء في باب العشر، قال الله تعالى: ﴿وَأَقُوا حَقَّهَ يُومَ حَصَادِهِ ﴾، والأمر بالإيتاء وإن كان مطلقًا من الحقيقة، فهو مفيد بالغير من حيث العنى ؟ لأنه لا يكون موتبًا نفسه كما لا يكون معطبًا نفسه ، وإذا كان الإيتاء لا يتحقق إلا بالغير، صار كأن قال: وأنوا حقه غركم يوم حصاده.

وأما في توله: ضع حيث نشت الأمر مطلق غير مفيد، لا حقيقة، ولا معنى، أما حقيقة: فلا إشكال فيه، وذلك لامه لم يقل: ضبع عند غيرك، ولا معنى؛ لأن الوضع عند نفسه بكون وضعاً كما يكون وضعاً عند غيره، ألا ترى أنه يستقيم أن يقال: وضع هذا الشيء عند نفسه، وجعله بنقسه، ولا يستقيم أن يقال: أعطاه نفسه، وإذا لم ينقيد مطلق الأمر بالغير بفي مطلقا، فدخل نحت المأسور وغيره.

تظير هذا من أوامر الشرع قوله كلى: "وفي الركاز الخمس"، والمرادمنه الخمس للفقراء، ثم دخل تمنه الواجد وغيره؛ الأنه ليس في النص ما يوجب التغييد من حيث المعنى، فبقى مطلقاً، فأجرى أن على إطلاقه، وليس كما قو قالت: زوجى، فإنه لا يطلق أن يزوجها من نفس، وإن كان الأمر مطلقاً، وحقوق العقد لا يرجع إليه؛ لأنه قام دليل الخصوص، فإن الوكالة لا تنصرف إلى موضع النهمة، وهو في التزويج من نفسه منهم الأنه مؤثر نفسه على غيره، ولهذا قال أبو حيفة رحمه الله: إن الوكيل بالبيع مطلقاً لا يبع عن لا تقبل شهادته له؛ كان النهمة، وههذا التهمة منفية؛ لأن النهمة

<sup>(</sup>۱) وفي ظ أفأيقي .

إنحا تتحقق في المعاوضيات التي يجري فيهما الغيل، وأما في التماليك معير موضى فهو وغيره سواءه فيدخل المأمور تحث مطبق الأمال

وفويه: المعرفة لا تدخل تحب النكرة. فلما: هذا فكذا إذا ليربكن إلى أي مف ضًا إلى المأمور ، أما إذا فو ض الوأي إليه فإنه يدحل تحت المعرفة، وهذا لأن البكرة غير داحلة من عير نفويفر الرأي إليه، مأن قال: صم عند أحد، فإذ قال: من شئب، فقد فوض الرأى إليه ، فينجب أن يكون تفويض الوأي إليه زيادة فاندة ، وليست تدك إلا دخول المعرفة تحت الأمر بخلاف مسألة النكام ؛ لأن الرأى غير مفرض إليه حنى لو كان مقوضًا إليه بأن قالت له: زوجي عن نشئت، فزوجها س نفسه فإنه يجرز كما في هذه المُسأنة.

وقياس مسالة النكاح موا مسائنها أزالو كالإقال: ضمه عند أحد، ولم مهوص المشيئة لجيمه وقو قال. هكذا نقمل: بأنَّ الكامور لا يدخل تحت الأمر أيضاً، وإنَّ وصحه الوصى عند بعض ورثة البت. فإنه لا يجوز ا لأن الوصى في تنفيد الوصية قائم مقام اللوصيء والثوصي لواحمل للت ماله ليعص ورثنه دون اليعص لم يعزاء ولم حجله لغيرا الوارث جزرء فكذا الوصي الذي هو فاثيرمقامه في التنفيذ، بإن وضعه عد هذا عند اخر قبس له ذلك؛ لأن تعسن الوصلي بمؤلة تعيين الموصى، وفي عين الموصلي الوصليمة في بعضي ورئته لم يكل له أنا يصم عبد غيره، فكذا هذا.

٢٠٥١٤ - ومن أوصى إلى يسال، ثم قال قورثته - قد جعلت تلتل لوجل وعت للوصي، فصدقوه بيه ، فقال الوصي: هو هذا، وحالفه الوارثة في ذلك ، فإن الوصي لا يصدق. وإذا لمر الموصى ورثته بتصديقه. قرق بين هذا وبين ما إذا قال للوصى. ضع ثلث مالي حيث شنب، فقال الوصي: صعه عند هذا الرحل، وخلاف الورثة في ذلك كان للموصى ذلك.

والفرق أنافر المُسألة الأولى تولى تنفيلة الوصلية لنعسه. وثم يعوضه إلى الوصيء فإن موضوع المسألة أن البيت أوصى بنلت ماله نرجل مساه بنفسه ، وإذا تم يكن المُوصِي مأموراً بتغيد الوصية من جهته، لم يكن قول المُوصِي له هذا إخباراً عن امتاله أصر الأصر، بل يكون شبهادة على المبت أنه أوصى لهذاء والحكم لا يشبت مشهادة الواحده وأمر الوصي ورثته يتصديقه باطلء لأبه أمر لخلاف الشويعة، فإنه أمرهم

تعبدية رضاهد واحد لإنبات الحكم بشهادته، والشريعة لا توجب هذا، والأمر بخلاف الشريعة الم توجب هذا، والأمر بخلاف الترجيعة باطل و أما في قوله اصع تلث مالي حيث شنت فوص الموصى، تفقيد هذه الوصية إلى الموصى، ولم يتولها بنفسه و رادا كن الوصي هو المأمو، بتفيدها، فإدا قال نفدت لهذا فقد ادعى الامثلاث عا أمر به، ولد يشهد على وصية تو لاها الموصى، وللأمور مني قال المتنات عا أمرت كان مصافا كانوكيل بالموم إذا قال الهند من ها اكان محدد قال وسية الما كن الوصى البير، فقال الموصى، أوصيت يشلش قفلات، وقد سحيته للوصيين فصد قو هذا، وأشهدا بدلك، عانه تنبل شهاد نهدا، لأجها شهدا بدلك، عانه تنبل شهاد نهدا،

4-916 - والوصية مى تثبت يشهددة شاهدين، وأمر الورثة بتصديقهما جائز « لأنه أمر على وفاق الشويعة، فإن الشريعة نوجت تعبديني الشاهدين، فأما لا يرحب تصديق الذاهد الوحد.

ومن أوصى إلى وجلس أن بضعا تنته حيث شاء أو يعطبه من شاء ، فاختلفا في دلك ، فقال أحدهما : أعطبه فلاناً ، وقال الأخر : أعطب علاناً ، ثم يكن لواحد متهما ولك عند أبي حيفة ومحمد وحمهم الله ، ثا عرف أن أحد الرصير لا يتفرد ما تصرف فيما يحتاج فيه إلى لوأى والتدير علاهما إلا في أشياء مخصوصة استحمالاً فضرورة ، وهذه البيت من جهاة تلك ، قالما : وضع المال تصرف بحناج فيه إلى الرأى والتدبير ؛ لأن التراب عابتهاوت بنفاوت الففير ؛ لأن الفقير ينفاوتون في المقة ، انصالاح والاستحفاق ، بخلاف ما لو قال للوصيل : أعصا نفت مالى فلانًا ، فنقره أحدهما بالإعطاء ، جار ؛ لأنه لا يحتاج فيه إلى الوالى والتدبير إداكان المعرف إلى الثلث معياً

فأما على قول أي يوسف رحسه الله: تنفره أحدهما بالإعطاء كما في سائر النصروات، فإن النقابعة فقائل، ووضعا عند أحر جار بحلاف ما مر من وصح الوصي الواحد النب صديعفي الورف، شم وصيف عند اخير من الأحالب حيث لم يكن له ذلك، الأن تعين الوصي إذا كان واحداً أمكن أن يحفل كفعين الموصى، ولو أن الميت عين الوصية في يعض ورئت، لم يكن للوصي أن يضع عند غير، وكدلك إذا عيد الوصي، فأما إذا كان لوصي، ثنين لا يكن أن يجعل تعين أحدمها كتعين اليث، قصار وجود تعين كل واحد منهما عيم ما عينه الآخر وعدمه بمنزلة، فكان لهما الوضع عند غيره.

٣٠٩٦- في الكنتقي ابن سماعة عن محمد رحمه الله: وجن قال: أوصبت بنائي إلى فلان بضعه حيث شاء، فقال ذلك الرجن: وضعته عند نفس، ثم أعطاء بعد ذلك وارث البت، فه و جائز، وذلك حية ت للوارث، ولو لم يقل: وضحته عند نفسى، وأعظاء أحد ورفته لم يجز إلا أن يحيز، سائر الورثة، وكذلك إن أعطاهم على سهام الميراث لم يجز إلا بإجازتهم؛ لأنه وصيف وعلى هذا إذا أوصى بنلث سائه إلى فلان بضعه في ظالماكين، أو قال: يعطيه المساكين، فانتقر ورثة الموصى، فأعظاهم ذلك على صهام الميراث، لم يجز إلا بإجازتهم.

٢٠٥١٧- وفي انوادر هشام عن محمد رحمه الله: إذا أوصى لرجل يفلث ماله يصع به ما شيام، فأخذه الموصى لما وجعله ليعض ورثة الميت، ذال له: ذلك؟ لأن له أن لا معلمه أحدا.

#### الفصل السابع عشر في الوصية للموالي وأمهات الأولاد

7 ( ۱۹۱۸ - وإذا أوصى نالت ماله إلى مواليه في مات، وله موالي أعتقوه، وموالي أعتقوه، وموالي أعتقوه، وموالي أعتقهم، فالموصحة باطنة إلا أن جين دلك في حداله و لان المرابي من الأسد، المستركة قد يطلق على الأحقى، وقد بطلق على الأحقى وقد بطلق على المعتق والمعلق على المعتق والمالة والمعالق على المعتق الأنه محلا المعتق والمعتق المعتق والمعالف والمعالف المعتق والمعتق المعتق والمعتق المعتق المعتق والمعتقدة لا يحكن القول بالمعتوم و الأن المعموما تدول الكل عمتى واحد، ولا المعتوم في المعتقد الأعلى محدولة، شكرة الأنهام، ومنهم من بقصد الأحقى (يادة للأنهام في حدد، فلما كان كذلك وحب الموقف حتى بقوم البيان، ولم يوحد، فيطل ضرورة.

وعن أبي حيمة أن الرحية جائزة، ويشخل فيها المريفان، وهو الران زمر وحمه الله و وعلم الران زمر وحمه الله و وجعله فيال منافر حلمه الله و وجعله فيال منافر حلم الله و القريفان، والحمل طاهر الرواية أن الاسم المشترك لا علموم لما لان نقل حكم اللفط العام، والكل شاور واحدامن أخسة ، وقفل صكر عبر أن الكرة في مرضح النفي تحم و وهي الإثبات تحص، ففي اليمين سندمملها في موضح النمي، فتناول المريقان، أما في الوصة فقد استعملها في موضح الإثبات، فشاول أحدمها، ويقلت معهول فلا يهيم.

قيات رضى الفريشات، فقالوا: الفعوه إلىنا، قال في العسول ؛ به يحوز عند محسد رحمه الله، وعر أبي بوسعه، حسه الله في الأسالي، ووايتان: في روالة قال: الرهبة خالرة للمولى الأعلى، وفي رواية اللوصية حائزة المولى الأسدن، ووجه ولك أن الإسم للشفرك، و ن كتال للرادمة أحد للمهيل إلا أنه وبما ترجع أحد الموادين على

<sup>(</sup>۱) وفي ۾ اللجنون.

الأخربيوع وجمعان، كما رجح المحبض على الطهر في اسم القره منوع وجحال واستدلال، ففي رواية . يرجع المولية المحبض على الطهر في اسم القره منوع وجحال عليه وذلك واحب، والموصية للأسفل تكون زيادة إنعام، ودلك مندوب إليه مستحب، ولم واحب المحب على المندوب إليه المستحب، وفي روايه : يرجع الأسفى بنوع وجمال، ووحهه أن المعروف بها بين الناس الوصية منت نئال للفقراء ابتغاء مرضه الله معالى، والعالم على الحرف المحالة المفقر وفي الأعلى اختى، والعالم كالمتحقل المتيقن المتيقة وحمه الله تبرعا، فترجع الأسفل بحكم العرف، والمعروف كالمشروف وعن أبي حنيفة رحمه الله وايتان أيضاً: في رواية ، الوصية للأعلى، وفي رواية ، الوصية حرفة أبعاء وقد مو وجهما أن ما ين الروايين الان.

قرق على ظهر الرواية بين هذه المسألة، وبينمه إذا أرضى طلك ماله لأحرثه حيث يصح، ربدخل فيه الاخ لأب بأم والاح لأب والأخ لام، والفرق، أن اسم الأح ينطلق على الكل بعنى واحد، وهو احتماع الشخصين غير أن محل لاحتماع مرة يكون الصلب ومرة يكون الرحم، فإذا خلف محل ذلك المتى لا نفس المنى ، والشيء الماسي بحملف باعتلاف محمد، فبغى الاسم مشاولا للكل تعنى واحد، فكان عاماً، فبحرى على عمومه، وفيما محن فيه المنى محتلف على عامر.

ولي كان المه صي عرباً له موال أصفهم ولم البه أولاد ذكور وإنات ولمواليه موالي المنافره في الموالية موالية مواليه موالية والموالية عائزة وقلت ماله فواليه والأولاد موالية من الرحال والسياء، ولم يدخل فيه موالي الرلي، أما صحة الوصية فلان العربي إدا لم يكن كتابية ليس بمحل الاسترفاق، فلا يتصور فيه الإعمالي، حتى مكون له المرلي الأعلى، فلم يكن فع إلا الموالية المرالية المستحدة الوصية ، وإذا على مواليه وأولادهم من الرجال والسناء، ولم يدخل فيه مواليه الموالية، ويتحد ولاء له بإعمالي بالمسرد، وولاد المعافية بإعمالي بالمسرد، وولاد المعافية بإعمالي بالمسرد، وولاد

<sup>(</sup>١) هكف في الأصل، وقان في غيره أوجهما".

<sup>(</sup>۲) ومي ط والكون مكان والشيء

الإعتاق، لا يسبب أخر، وإنه باشر ذلك الإعتاق حقيقة، فكانت الأولاد مواليه حقيقة، علما موالي مواليه فابسوا بمواليه حقيقة؛ لأنه ما ناشر إعتاقهم حقيقة إلا أنه مبهب لذلك لها ياشر إعتاق عبد نفسه، والشيء إقا يضاف إلى مسميه بطريق المجاز، وقد ذكرما أن الحقيقة إذا صار مراحاً بالنفظ لا يبقى المجار مراحاً، والحقيقة منا صدرت سرادة مهذا اللفظ، فخرج المجاز من أذ يكون مراحاً.

نم فرق بين هذا، وبينما إذا أوصى لأولاد فلان، فإن هناك لا يدخل أولاد الأولاد مع الأولاد، وهينا قال : في الوصية يدخل أولاد الموالي مع المواني، والفرق هو أن ولك الإنسان حقيقة اسم لمن بالسر ولادته أو إيلاده، وظلك سوجود في أولاد العبلس لا في أولاد الأولاد الإولاد، وولادة أخرى إلا أنه سبب لموجود أولاد الأولاد إلى المباشر حقيقة وإلى السبب مجاز، والحقيقة لموجود أولاد الإضافة، فلا يبقى المجاز موادة بعقه الإضافة، فلا يبقى المجاز مواداً بحلاف أولاد الموالى: لأن الاسم حقيقة لهم على ما مر.

وقو أوصى لوالى هلان بتلث ماله ، وقيس لقلان إلا موليات إمات لا ذكر معهن ، فالقياس أن لا وصبة لهن ؛ لأن اسم المدكورة لا يتطلق على الإنت عند الإفراد ، ولكن تركنا القياس في الموالي بعرف الاستعمال ، فإن في عرف الاستعمال اسم الموافي ينطلق على الإناث المفردات ، يقول الناس في عرفهم للمعتقة هي مولى فلان ، وللمعتقات هن موالي فلان .

والدليل على الفرق بسبه ما أن في وقد انوائد استفام الفي عنه بقيال: هذا وقد وقده وقيس بوقنه ، وفي وقد فلوالي لا يستفهم النفي عنه ، فإنه لا يستفهم أن بقال: هذا وقد معتقة وقيس بمولى له ، فهذا ببين لك أن مدا الاسم في وقد الوالي حقيقة وفي وقد الوقد مجاذ .

ولو لم يكن فلموصى موالي أعتقهم، وإنفاله أولاد مواليه وموالى مواليه، فإن الرصية لأولاد مواليه دون موالى مواليه؛ لما ذكرنا أن أولاد مواليه مواليه حقيقة وموالى مواليه مجازًا، والحقيقة مرادة بهذا الكلام"، فلا يقى المجاز مرادًا، فإن كم يكن له أولاد

<sup>(</sup>۱) رئى ۾ پيڌ (فلفظ (گلام).

مواليه ليميّنا، طالو سيم تواطي مواليم والأنه تعدر إصبال الحقيقة ، فيصمل تتجار هذا اللفط كما إذا أوضي لاولاد فلانا، وليس لفلان أولاد لصابه وله أولاد أولاد أولاد الصرفت الوصية إليهم المافقة .

قون بقى من سيافيه القامل اعتضهم أو من او لا فعم اثنان فيصاعبها و أن موالى مواقية و فائند في موالى المواقية و فائند الوصية الهو بالسم الجمع الآن الاثبار في بات الوصية الهو بالسم الجمع الآن الوصية أحب البرات و بالمنتى حكم الجمع في بات الوصية على المدتس مع أن الجمع في بات بهوات حتى إذا ألا حوير يصحبها والأم من الثان إلى السندس مع أن النصي وود بالقمة الجمع ، قال الله تعالى الأمل تحالى المواقة قالامة السائم في الله تعالى الأمل تحالى الإوامد كان بالمصف الثان الانجمال الوامد كان بالمصف الثان الإوامد كان بالمصفى التان بالمصفى الثان بالمصفى التان بالإوامد كان بالمصفى التان بالمصفى التان بالمصفى المصفى التان بالمصفى التان بالإوامد كان بالمصفى التان بالمصفى التان بالمصفى التان بالمصفى التان بالمصفى التان بالمصفى المصفى التان بالمصفى المصفى المصفى بالمصفى المصفى المصفى التان بالمصفى التان بالمصفى التان بالمصفى المصفى التان بالمصفى التان بالمصفى المصفى المصفى المصفى المصفى المصفى التان بالمصفى التان بالمصفى المصفى التان بالمصفى المصفى المص

وإن قيل " هما أن هما الواحد بسنجن نصف المنت واكثار معه أحر بسنجن تلك التبك إذا كان معه نباذ، قال قال أعتمار الواحد مع البالي أولي من عشاء الالتراء أي اعتمار الالتري أولى - لأنه أقال الحسم الصنجيج الثلاث

قابلة صاراه على الانسن لا يتعلق م شوت الجمع في دب الوصيدة الأن طبع الصحيح يشته بالاثنين في باب الوصية، ولا مهاية للزيادة على ما تستابه الجمع، فلم يعمل، فلهذه أعصاله تعيما الثلث، والحيف الأحرام دود على الورث، لا يكان لولي مواليه من دين شيء والان الحنيقة صارت وراده بهذا اللفظة، فلا يبقى للجور مواداً

9-1479 - ورق من هذه المسائلة ويبدما إذا أوضى يقلب مناله لأقارمه وقد حسال و حالان و قدن الشعيف للعمول و قدم حال المختلف و قدن الشعيف للعمول و قدم وخد الأن وقاء المعيف للعمول المسائل المختلف، ولم يكو أنه المصنف المنافى الهورتان و مناف إذا قتال من مواقيم أو من أو لا دمولية والحداث تابي بعيضة المراف المحيفة المحرف و المارف المعيفة المحرفة المحرفة المحالف المحتلفة المحرفة المحلفة المحرفة المحلفة الم

والاسورة المساد الأغاث

<sup>(</sup>۲۱) وهي ۾ ' و نبو پکن

في المصف الأحر لا يكون حملًا بين الحميقة واللحال، السعهة صوالوامي لمواليه حقيقه، والوالي مواليه محال، فلو أفحلنا موالي البرالي كال جمعًا بين الحقيقة وللجارات. لقط واحد، والدلا بحران فعهدا فارق

1904 - وهي افتياري الدهيش الإفاقوص لوا يحد ولهد الدهي معده. المعنف المعنف المعنف المعنف المعنف المعنف المواحد المعنف المواحد إلى المعنف المواحد المعنف المواحد الأمام المواحد المعنف المواحد الأمام المواحد المعنف المواحد المعادد ا

۱۹۰۵۷ و من أرضى مثلث ساله مواليد، ويبس له صوال أعتقهما ولا أولاد المؤلى ولا صوال أعتقهما ولا أولاد المؤلى ولا صوالى الدولية المولى أده و دلا شيء أده الوصية الالا مؤلى ولا مولى الإنسان حديقة من يستحل هذا الاسم طناق الإنسان حديقة من يستحل ولا دويا مناق الاستوال ولا دويا المؤلى الاستوال أن المال والمؤلى الالمؤلى الالمؤلى ولا الميان ولا المؤلى الالمؤلى الالمؤلى الالمؤلى الالمؤلى الالمؤلى الالمؤلى المؤلى المؤلى المؤلى المؤلى المؤلى المؤلى المؤلى المؤلى الالمؤلى المؤلى ال

عبان قبل أأليس أن الوصل برث من موالي أبيه ومن موالي ابنه ، وإنه برث بحكم الولاء فعلم أن الولاء تنقل إله

فسناه عود الأمالة الابن لا ينتقل الولاء إلى الرصي " لأن الولاء ثا لا بورت. وإذه أشار اللي عبد العددة والسلام غراء يؤزا فالولاء لحسة تتحمه النساب لا يماع ولا يرهب ولا يورت (أل مكن لشرع أنه عصبة للعن مقام العمل في حل الإرث، وإنه جرى الإرث لهذاء أما أن يقال الإدارك النقل إليه علا.

را آند حدالن طباد فی استخباط ۱۳۳۵ (۱۳۳۵) و الکردی استثنات ۱۳۹۸ (۱۳۹۸) و الکردی استثنات ۱۳۹۸ (۱۳۹۸) و از دهمی می ایراندرمی این است ۱۳ (۱۳۹۹ (۱۳۹۵) والسیمی می الکردی از ۱۳۵۱ (۱۳۹۵) و از دهمی می ایراند از ۱۳۸۱ (۱۳۹۵) و این کاراند ایسان الاتی شدهای ۱۳۸۱ (۱۳۹۸ (۱۳۹۵) و ارتباع می استان ۱۳ (۱۳۵۹ (۱۳۹۵) واقعر می می الارسط ۱۳۵۸ (۱۳۹۵) نم استفهد مى الكتاب الإيضاح هذا معيدين المحدود أب، والآخر ابر و اشترى الأب وحل من بنى قيم وضعرى الاس رجالا من بنى أسده فأعنق الأسدى الابن و التسيمى الآب، شم إن الابن اشترى عداً فأعقد، ثم مات الابن، شم مات بعنق الأبن، ولم يشرك هصيد، غيان ميواث معتق الابن يكون للآب بحكم أمه قام مقام الابن في التحصيب لا لأن الولاء انتقل إليه عوت الابن و لأن ولاء معدموت الابن او استقل إلى الأب لكان ولاء المن يقيم ولم يصب الولاء لبنى قيم مالا والاء لبنى قيم مالا يقيم الولاء لبنى قيم مالا يقوم الابن قيم مالا يقوم الابن قيم المن الولاء لبنى قيم المن يقيم الولاء لبنى قيم الدين المناس الولاء لبنى قيم الابن ألو جلى جابة لالكون عقله على بنى قيم بل يكون عفرين أسد

ورد مذا السمسان أن يكون الولاء مما لوجورت، ولو لم يكن للمسبسة إلا مسوالٍ أسام واعلى يعبد، روالوه كان الثلث لهم الان اسم الوالي يقع عليهم شرعًا وعادةً، فدحون في الوصية

وإن كان معهم موال اعتقهم الموصى و أو لاد مواليه ، فإن التبسى أن يكومو سواء ، وفي الاستحاسان النت لهؤلاء كان وصفاة في هذا دون موالى الموالاة ، واعتلموا في تفسير القباس قال بعضهم: لقياس أن يكونوا سواء فلا تصح الموسية ؛ لأن هذا الاسم ينطق على مولى المعتافة ، وعالى موالى الموالاة لمعين مختلفين وبيصيما في معنى المنشرك، فيلا يحب العبل به ، وقال بعضهم: لقياس أن يشتركوا جميعا في النف ، وهذا أنسه المؤلاء حقيقة في كل واحد وهو الزيادة في الإنعام، فإنه أنعم في حل كل واحد منهما في حل المنتر بالإعتاق، وفي حل الذي أسلم على ياده يعرض الإسلام عليه ، عبصيران حق المعامران

وجه الاستحسان: أن هذا الاسم وإذ كان حقيقة لكل واحد منهما إلا أن أحقهما أحق من مسحيه، وهو المعتق؛ لأن الإندم الإعناق قوى في نفسه؛ لأنه إحياء وإنبات مالكية، وعقد الموالاة قيس بإحياء، ولا إنبات مالكية، والأولى يثبت بسبب لا مرد له. والثاني يشت بعقد يحتمل النفض، والأول مجمع عليه، والثاني مختلف ضه، فصاد

<sup>(1)</sup> وفي م أموني الأب.

٢٠٥٧٢ - ولو أوصى بثلث ماله لموالي بني فلان، وقلان فخذ، وهم يحصوب، ولهم موالي أعتقوهم وموالي الموالي وأولاد الموالي ومولى الموالاة، فالوصية لموالي الغير أعتقهم بنو فلان والمولى الموالي الأحلى والأسغل في ذلك سواء، ولا شيء لولي الموالاة.

فرق بين هذا وبين ساؤذا أوصى لموالى بنى قلال، وصلان أب خاص ليس بأبى حماعة كثيرة ولبنيه موال أصقوهم وموالى مواليسم، فالوصية للموالى الله إلى أطفوهم لا تولي الموالى وموالى الموالى، وهذا أن تولي الموالى الموالى، والوجه في هذا أن يقال: بأن في مسألتا للجز تعين مراة بهذه النسبة؛ لأن الرجل إنما يصبر فخذاً إذا هلك ينوه، وخلفوا أو لافا أو إعقاباً، فأما ما دام بنوه أحياه، فلا يسمى فخذاً الأه إذا كان كذلك كانت نسبة الينو، القائمين إلى الفخذ مجازاً الماذكرة أن ولد الولد إنما يسمى ولله مجازاً، قلنا، والموالى نسبوا إلى البنين، وصار اليون القائمون مضافًا إليهم، والوالى مضافًا إليهم، مجازاً، واحد، فإذا صار المضاف إليه ميناؤ، استحال أن يكون المضاف حقيقة والأنه حبنتذ يكون الشيء الواحد حقيقة وحجازاً، وإنه لا يجوز، وإذا صارت السبه مجازاً، وجب العمل يعمومه، وعموم وهموم والمجار الولى وموالى الموالى.

أما في تلك المسألة أمكن العمل بحقيقة النسبة؛ لأن ولد الإنسان إنما بضاف إليه بطريق، لحقيقة، والموالي نسبوا إليهم، فإذ صار المضاف إليه حقيقة، كان المضاف أيضًا حقيقة؛ نام، وقد بينا أن اسم الولي حقيقة لا يتناول مولى الموثى، فلهذا الترفا.

شم إنما لم بدخل مولى الموالاة في عموم المجاز؛ لأنا إنما اعتبرنا المجاز في النسبة دون الاسم ، ألا ترى أن الاسم في بني فلان ليس بمجاز ، بل هو حفيقة ، وإنما النسبة إلى الأب الأعلى مجاز ، فكذلك المصاف إلى بني فلان وهو الموالي ، ولما كان كذلك فلما: إنما يعتبر للجاز في النسبة بعد استراءهما في المسمى ، واسم الموالي لموالي الأم حقيقة ؛ لأنبع عسقوا بالإعشاق الأولى وهم أحق من موالي الوالاة على ما ذكر أ، وإدا كان هـــذا هو الأحل في نقس النسمي كان هو أولى، فلا يعتبر المجاز في النسبة بعد ذلك، وإن لم يكن له إلا مولى الرالاة كان الثلث له ؛ لأن الأحق إذا لم بوجد، بجب العمل ما ورنه.

۱۹۰۳- ولو أوصى بثلث سائه لواليه لم يدخل فيه ما ديروه (ولا أمهات أولاده؛ لأن هؤلا الإفاقة الدين بنائه لواليه لم يدخل فيه ما ديروه (ولا أمهات أولاده؛ لأن هؤلا الإفاقة الموت بلا فصل مواليه وما بعد الموت بلا فصل سال ثبوت الوصية ووجوبها وهؤلا المسال على ثبوت الوصية المؤوسية ومؤلا وهؤلا وليه حال حياته بعد الوصية ثم يجوت ، فإنه بسدحل في الوصية الأن العيرة بحسال وحوب الوصية لا بحال وجودها وحال وجوب الوصية ما يعد الموت بلا فصل ، وهو هي تلك الحسيالة من جملة مؤليه بخلاف المدير وأم الولا على ما هر .

والو تسال لعبيد له: إن لم أضرطك، فأنت حر، فسات المولى قبل أن بضربه . حتى عنق دحسسل في هذه الوصية ، لأنه إنما يعنق في آخر جزء من أجزاء حياته حيى يقع اليأس عن ضمسوبه ، وفي ذلك الوقت كنان الوصى حيّا ، فصار صولى له حيال حياته ومن كان مولى الموحى حال حيانه ، يدحل في الوصية ، وإن صار مولى له بعد الوصية .

4 ٢٠٥٧ - في أنوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله: في رجل أوصى الأمهات أو لاده، وله أمهات أو لاده، وله أمهات أو لاده، وله أمهات أو لاده، وله أمهات أو لاده، فالرصية للاته عنقن عوته؛ لأن أم الولد إذا عتقت في حال حياتة المولى صارت مو لاة، ونسمي مولاة في العرف لا أم الولد، ألا نرى أنه لم يبني فيها معنى أمومية الولد وهو استحقاق الحتن، فانصرفت الوصية إلى أمهات الأولاد وقت الموت، وإن لم يكن له إلا أمهات أو لاد عنق في حياته، فالوصية لهن، لأنه لم يوجد ههنا من هو أولى منهم، وهن أمهات أولاد على الحقيقة.

٢٠٥٧٠ - ولو أوصى لأمهات أولاد بألف وللوليانه بألف، وله أمهات أولاد

<sup>(</sup>١) هكدا في ظاء وكان في غيره المديروم الكان أما دروه .

### العصل الثامر عشر في الوصية في أولاد رسول الله يجيه والعلوية والشيعة ومحبى أولاد رسول الله يخيه والعقهاء والعلماء وأصحاب احديث رحمهم الله ورصوامه عليهم أجمعين

۱۲۰۵۷ منتی الفقد أبو جعنی جمه ابه عبیر آباهی لأولاد مبول انهایی؟ فلكر الا تصبر ابن يعيی رحمه انه كار يفول الرصية لاولاد المسن و الحبير رصی الله عبهماه ولا تكون لفيرهمان و اما العبارية الاجها ملحقول می هذه الرصيف؟ قال بنظر كل من كان بسب إلى خمس و الحسن و يحصل مهمة يدخن في هذه الوصيفة . ومن لا ينتسب المهمان و لا يتصل مهماه لا يدخل في هذه الوصيفة الآم ذاذ للحسن وصى الله عنه البة روحت من وقد عمر وصى الله عد.

1 - 277 وإذا ارسى للعسبية، فقد حكى عن الدية أن حمد رحمه اله الم المحدد وحمه الله الم الاستسبيرة وأن الله الاستسبيرة وأن والحدة الاستسبيرة الاستسبارة الأسم مناسبي عن الخسيد والحاجة وأنو أوسى للوائد في الديارة المالوية بديد والد أوسى للطلبة العلم لا يحدر والدو أوسى للمشراء المنظرة المنظرة والمحدرة وموائد إذا الرضى للطلبة العلم لا يحدر والدو أوسى للمشراء هم يجوز

٣١٥٧٨ وقت حكى عن بعض مند بحد الدائوة فدي معلم السنجة بعلم السنجة بعلم السنجة بعلم السنجة بعلم السنجة بعلم السنجة في مكم السنجة في مكم الفسية كالمؤراء والدينة كالمؤراء في الأمام بقول على الفسية كالمؤراء في المام بقول على الفسياس الإنامة المعام بكورة كذا أو طلب علم منحلة كذا، يجبورا الأد عامهم الفاراء والمفتر فهم الفالب، علم عامهم وهدا كالشروط.

. ٩٠٥٧٩ ولم أعطى الرحلي واحداً من فقراه طلبة العلم، أو من فقراء العلوية حاد عبد ألى يوسعه وجمه الله وعبد محمد وحدة الله الايجوا (لا إذا صرف الي البين

منهم فصاعداء

1994 - وإذا أوضى للنبيعة ومحيى أل محمد به القيمين بيلد كذاء فاعلم أن محمد به القيمين بيلد كذاء فاعلم أن مى احتفيقه كل مسلم شيعه، ومحب الآل رسول الذبيجة إلا الا يصح في دياشهم الا دلك، أساسا وقع على الوهم من إرادة الموصى، فصر اده للدس معرفون باليل رئيهم، وصادر الموسومين بذلك دول غيرهم، فصد قبل الوصية باطلة قب أن إذا كنالوا الا بحصوف، وبكون للعقراء منهو استحسال على فياس مسألة البناس.

وقال العقيم أبو الليك رحمه القدا الوصية باطلة إذا كالوا لا يحصون وفرق بينه و وبين البنامي ، قال: لأن المها البترم لا يستعمل إلا في موضع الحاحة، فكانت الوصة واقعة بجهة القرابة، أما هذا اللقظ لا بنين عن الحاحة، فلم تكن الرصية واقعة لجهة القربة، وإذا كانوا لا بحصون لا تصح الوصية

١٩٩٨ وإذا أرضى لفقراء الفقهاء حكى عن الفقيه أي جعفر رحمه أله أبه الفقيه أي جعفر رحمه أله أبه قال الفقيه عندنا من بنغ من لفقه لقالة القصوى، وليس المفقية بقفيه، طبس له في الوصية بصيب، قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله وللم يكن في بلدنا أحد بسمى فقيها فيو أبي بكر الأعمش شبخنا، وقد حتال أبو بكر الفارسي، حمه بقه، مدار مالاكترا لطبة أبي بكر الفارسي، حمه بقه، مدار مالاكترا لطبة العلم حتى دادوه في مجلس أبيا الفقيه.

1967 ويدا أوصى الأهل العلم بالدة كداء فينه بدخل فيه أهل الفيقه وآهن الحديث، وربع أهل الفيقه وآهن الحديث، والإبتحل فيه من بتعلم الحكسة، وهل بدخل بيه التكلمون؟ لا ذكر فهذه النسألة عبدًا في الكسب، وعن أبي القاسم رحمه الله: أن كاب الكلام فيست كتب العمم يعني في العرف الإبسيق إلى الفهم، فلا يدخل تحت مطلق كتب الفقه، فعلى قياس هذه المرف الإبدخل في هذه الوصية المتكلمون.

١٩٥٨٣ . ومن أوصى بثنت ماله على عفراه طلبة العلم من أصحاب الحديث الذين يختلفون إلى مدرسة منسولة إليهم في كورة كفا لنعلم الفقه، فهمه الرصية لا تفيد شيدًا لأصحاب الشافعي راحمه الله الفيل يختلمون إلى مدرسة مسولة إليهم لنعلم الفقه إداام يكونوا من حمله أصحاب الحديث، واسم أصحاب الحديث لا يتناول شفعوى الفخيه لا محالة، وإلى يتناول من يقرأ الأحاديث ويستسها، ويكون في طلب ذلك

ج ٢٧ - كتاب الوصايا - ٣٩.٥ م ضميل ١٥ الرمب الإلادر من الشيخة والملمة المواد كان شفعوى المدهب أو خني المذهب الأخياء أن غير ذلك، ومن كان شفعوى المدهب الأ أبه لا يقرأ الاحادث، ولايسمعها، ولا يكون في طلب ذلك لا يتناون السو أصحاب الحديث

# الفصل التاسع عشر في الإفرار بالوصية بين الورثة والشهادة عليها وفي إقرار الوارث بالدين والوديعة والشركة

٢٠٥٨٤ - قبال في الأصل الرواة أهير الوارث أن أباه أرضى بالنك لفسلان. وشهد الشهود أبدأ وصل دائلت لاخراء فإن الثلث الله للمشهود بد، ولا يكود للذي أفر له الوارث من النف شيء

د ۱۹۵۹ - مرق بن هذا و بنسا بذا شهد شداد از جل أن البت أوصي له بالملت وأمران لأخر فرنه يجعل النفث بيهما لصفيان والفرق أن في مسأنة الشهادة استوبا في سبب الاستحقاق الأن سببه الدعوى والشهادة، وقد السوبا في دلك، فاستا با في ولا يرب الاستحقاق، وكان هذا عبرانة دار في بادى رجل الاستحقاق، كل واحد أنها له وأنه بيشي بالذار بيهما بصفي لاستواهما في سبب الاستحقاق، وأما في مسألة الإقرار فما استواق في سبب الاستحقاق الأخر المرادة، وينها حجمة على الناس كافة، وسبب الاستحقاق لأخر أقرار الرادت، وإنه حجمة في حق الغير، وإذا له يستويا في سبب الاستحقاق فيما رجلان، فأم فور يدر حل الاستحقاق، ولا المرادة والدريد وحل الاستحقاق، في الناس معجمة في حق الغير، وكان هذه بيرقة دار بدر حل الاستحقاق، وقد دينه الدول بدر حل الاستحقال، وأكبر طبئة أنه له، فرنه يتصلى مصبح الدار وقد والدرية والدارة والدرية والدرية والدارة والدرية والدارة والدرية والدارة والدرية والدارة والدرية والدارة والدرية والدارة والدرية والدرية والدرية والدارة والدرية والدرية والدارة والدرية والدرية

فإن فين الداد الرائم من العشر في فضل الإقرار يشكل بنا فر تنازع النال في الناك دعى كان واحد منهما و أن النيت أوضى له يحميع النيك، وأقاله أحدهما على ما ادعاد وجاين والاحر رجلا ومراتين، فإنه يقضى بالنلك بيهما بسيعا، وإن كانت حجم أحدهما أقوى من الأخر، فإن شهادة وحلين حجة فيما بنيك مع الشهات، وليمك بحجة فيما بالنسهات، وضهادة رجل وامرائين حجم فيما بنيك مع الشهات، وليمك بحجة فيما بالدي بالشبهات، فكانك حجمة أحدهما أقوى من حجمة الأخر، ثم استرو، في الاستحقاق، فكان يحب في مساكما أن يكون الثمت بين المقر له، والمشهود له نصفان، وإن كانت حجة أحدهما أقوى من الأحو

قلنا ، الإقرار في مقائدة البيئة لبس بحجة فيما وقع فيه الدعوى ؛ لأن الإقرار لبس معجة في حق عبر الفراه بما يُنهذ مع النهات ولا فرما يتفرق الاسهات ، والشهادة حجة على الناس كافة ، وإذا كانت الشهادة حجة على الفراله ، والإقرار لبس بحجة على الشهود لم، صار وحد والإفرار من الوارث للفاس وعدمه بمزلة

فأما شهادة رحل والرائل حجة فيت بثيث مع انشهات كشهادة رجليل الرجحان لإحدى الحجنان منى الآخر في باب المال ، إنها الرححان بشهادة رجبين في خبر المال ، والرجحان في الشهادة إنها بعنبر في عين ما وقع الدعوى ، والا يعبير فسما أم يقع فسه الدعوى ، ألا نزى لو أنه وأحد للشعين في مال وجلين ، والآخر أوبعد كنال بيتهما ، مصفيل : والا كنالت الأربعة أقوى مكونها جحة في حق المال والزل جميعا ، وضهادة وجين ليست محجة في حق الزياد الاله الاثنين و الأربعة فيسا وقع فيه الدعوى ، وهو الذل على السواء فكذا هذا .

ولا يضمن الوارث للمصراله شيئة إذا هلك المال في يعدقين الدفع «أو دفع إلى الشهود له يقسمن الوارث للمصراله شيئة إذا هلك المال في الدفع اليده أو دفع إلى الشهود له يقصده أما إداملك قس الدفع اليده أو دفع إليه مقصده فلا شك أنه لا يصمن شيئة الالدالوارث أو صدر إنجا يصمن إما بعدم و أو بالإقرار الو المهدود الأن المترفة كانت الدنة في يدا الوارث، حتى أو هلكت الترفة في يده قبل الإقرار لا يضمن شيئة للموصى لد والأمن لا يصدن لأمانه بالهلاك ولا يجوز أن يصمن بسبب الإفرارة وذخذ لأن الاحراد أفيام البيئة أن طيت أوصى له بالنفات والبيئة من طيئا ألم عن طيفر له الالك

وزدا ظهر أن إفرار الوارث في ماك الفهار صاوع جود إقراره وعدمه بمؤلف و تناد هذا بمثر له ما قالو، فيمن أقر بعيد في بدى إسمان تم أقام أحر اسبية أن العبد عمله حتى صار المرابد مستحفا البينة، هذه لا يضمن للسفر له شيئًا الآم لهم أن الإقرار للمصرف الم يصبح، وإذا الم يصبح افراره، صار وجود إفرار، للأول وعمله تدرلف

وكذلك إن دفع إلى المتهاج له دفير قصاء، فإنه الابضاء الدارت للدهر به شيئا مخالات ما مراقع الوارث للأول، وسكت، ثم أقر للناني، ودفع الللب إلى الأول بعير قضاء، فوه يصحل للناني، وهذا لا يصح للسفر له شيئا، ودلك لأن بي مسألة الإقرار صار دافعاً ملك الناني إلى الأول طائعاً لذير أمره، لأن إقرار للمتر حجة في حل المفر، وليس تصحة في من عيره، فلم يفهر بالإقرار للأول في حو الناني آله دفع إلى الأول

أما في مسألتنا بإفامة البينة طهر أنه صبر بافضًا إلى عشهر دله مدّته لا مثب الفر لده لأن البينة حسجة في معرّ الناس كلفة، وإنها صبار الوارات دافضًا إلى المسهودال ملك المشهود في حور الغراف، لم يضمن للمقر له شيئًا.

١٩٥ - ١٣٠ - خال و فال الوارب أن أباء أوصى بالشت لفلان مم خال بعد ذلك : بل أوصى به لفلان أو خال الوارب أن أباء أوصى به لفلان الأولى بل لعلان و فايه يكون الأول في الوجهين جميعًا و وفات لأنه أقر نلاول بالنك و بلك و فقد صار الفت منكًا للأول فغما أقر للسائي و فقد صار الفت منكًا للأول بعد ما نقر حكه إفراره الأول بلسكوت عليه علكًا ذلك من الغاني و فلم يصح الرجوع عن الأول و لا إفراره المأول بالسكوت عليه علكًا ذلك من الغاني و فلم يصح الرجوع عن الأول و لا إفراره للغاني و بلسكوت الوارث للتابي شيئة و فلم المؤل الأول بغده أو بالمؤل الأول بغده أو المؤل الأول بعده أو المؤل الأول بعده أو المؤل الأول بعده أو المؤل الأول المؤل ا

ملكه مضاف إلى هجو الثاني عن إقامة البينة لا إقراره للأول. حتى لو وجد الثاني سة أخده، وردًا لم يوجب إقراره للأول إيطال حق على الثنائي أشب من هذا الرجم بيع المودع الوديعة، ودلك لا يصلح سيب صمال قبل التسليم، فكذا هذا

١٩٠٧- وهذا بخلاف المودع إذا جحد الوديعة، قوله يضمن، وإن كان الحجود مجرد قول الأما قلدا: مجرد قول في ملك القبر لم يؤثر إيطان حق على صاحب المان، والحجود إن قم يوثر إيطان حق على صاحب المان، والحجود إن قم يول منك صاحب الرديعة، فإن قبل الجحود كان له إمكان الأخذ، فإن قبل الجحود كان له إمكان الأخذ، من المودع، وبالحجود فوت فلك، وتعويت إمكان الأخذ بغير حق في حق إيجاب المصمان بمنزلة إزالة البديغير حق، فكان جحود المودع بمنزلة بيم الوديعة، وتسليمها إلى المشترى الأخذ.

وبحلاف الشاهد إذا رجع عن فنهادته، فإنه يضمن وإن لم يوجد منه إلا مجرد فول في مال المشهود عليه ، لأن الشهادة مجرد قول أوجب إزالة ملك المشهود عليه من المشهود به الآن ردال ملك المشهود عليه من المشهود به المصاف إلى شهادته لا إلى عجزه عن إذامة البيئة، وإنه أو وجد بيئة، فأقامها ، إنها له بعد ما صار مقصباً عليه ، فإنه لا يصح » فأسا إقراره للأول لم يوجب ردال ملك الثاني عن المغربه، هإنه أو وجد بيئة لحقاه ، ولم يشوك إمكان الأخد عنيه الأنه حيى أثار اللاول ، لم يكن للشاني إمكان الأحد، فبشتبه من هذا الوجه بيع المودع الوهيعة قبل التسليم، وإنه لا يصلح صبب عليان ، فكذلك هذا .

وإن دفع إلى الأول بعير قصاء ، صار صامنًا للثاني ؛ لأنه صار دافعًا ملك الثاني إلى الأول بعير أمر الثاني ، وإنه سبب للصحاف، فصار ضامنًا.

قوقوا بين هذا وبين الإقرار بالفصيب إذا أقر أنه عصب العبد من هذا، ثم قال: عمايته من هذا ، وإذ يضمر للذي فيمة العداء وإن دفع المدا إلى الأول بقضاء، وها قالوا، إذا دفع الوارث الثلث إلى الأول بقصاء، قإنه لا يضمن شيئًا، والعرق أنا نجعل الدفع إلى الأول بقضاء، وهو مكره عنى الدفع كالهلاك عند المقر قبل الدفع إلا أن في مسألة المفصب لو هلك العدد عد القرقي الدفع إلى الأول، فإنه يضمن قبسة العيد ثم إن محملة رحمه الله قرق بين هما بين الإقرار بالوتيعة . فقال: إذا أقر الوجل أن هذا العدة وديعة عنده لفلائه تو قال: لا ، مل لفلان ودفع العدد إلى الأول شفياه أو بغير قضاه، فإنه يصمن لفئائي فيمه العبد في الحالين، وهنا لو دفع الوارث الثلث إلى الأول بقضاه، فإنه لا يضمن لمثاني عندهما جميعاً ، وكما أن الوديعة أمانه عند المودع، فالتركة أمانة عند الوارث، ثم جعل لمودع قمات للثاني، وإن دفع إلى الأول لقضاء، ولم يجعل الوارث هها ضامنًا.

والفرق أن الوديعة أمانة عند المودع، وقد النزم حفظها بعقد الوديعة، ولا أقربه المائول، همار تاركا الحفظ حلى الفاتي، فصار ضاء أبيراك الحفظ كه الموحلة ولأسارة على الفاتي، فصار ضاء أبيراك الحفظ كه الموحلة ولأسارة على سرقته الفاتي، بعقد الوديعة، حتى يصير ضاءنا بترك الحفظ، ألا ترى لو دل سارة على سرقته أو أي سارة بهند فيه لا يصير ضاءنا، وكان هذا عنزلة المنتفظ إذا أخذ اللفظة، ثم وصعها في الموضع الذي أخذها، ولم ينقلها، فإنه يصير ضاءنا، وإن نراك حفظها، فإنه يصير ضاءنا، وإن نراك حفظها، فإنه يصير ضاءنا، وإن نراك حفظها في المؤضع الذي أخذها، ولم ينقلها، فإنه يصير ضاءنا، وإن نراك حفظها، فإنه يصير ضاءنا، طفظها، ويون أن يكون لالتوام طفظها، عبد، ترك حفظها بعد الاكرام صار طاعنا، فكذا هذا،

٢٠٥٨٨ - وهذا الذي ذكرنا كله إذا كان الإقرار للثاني مفصلا عن الأول، فأما إذا كان متصلا كان الثان يهنهما تعدفان إن شئت فلت: يأن أول الكلام موقوف على أخره إذا كان في أخره ما يغير حكم أوله. ألا ترى أن كام أ الإخراص أوجه اكذر، وأحرها توجيد، ثم كان الحكم لأخره فا ثم ينفرو حكم أوله، وههنا في أخر كلامه ما يعبيو حكم أوله ؛ لأنه لأول قبراً وباللسل قبل أنه أولا يؤمو إو التأول الدهف لا تكورًا. فقد ذكر هي احراء ما يعبل حكم أوله ، فكانت العمرة للأحر ، وإنه كانت العبوة للآمو ، وما كانه أنو العالوص الهمة بنت بناله

وإلى لفت قلت. بأن الإفراد أنتاني لما يسح من حيث إدبيان بيد بعيبر الدوام بين الما الله أو دلاول المصف لا الآثار و التالي المولة الاستبداء الأد فال الدول الفار بطلت ماله إلا تصده و إلى الأصده والاستبداء إلى قال متصلا طبع و الداكات مقتمالا لا يصبع و المائة على مناه إلى مناه أما مدد و ديمة لدائ والقلال الوطاع والقلال الوطاع الوطاع المدد عدد و نبية لمائة في المدال المدد عدد و نبية فيال المدال الميد عدد و ليمة فيال المدال المدد عدد و ليمة فيال المدال المدد عدد و نبية فيال المدال الميد عدد و ليمة فيال المدال المدد عدد المائة والمدال المدد عدد المدال المدد عدد المدال المدد عدد المدال المدد عدد المدال المدد عدد المدال المدد المدال المدد المدال المدد المدال المدد المدال المدد المدال المدد المدال المدال

وكان الحواب في كاخواب فيما إذا أفو بالثلث الالوق، ثم أو بعد داك به دشي. وبد الدن كام دمع إلى الأول، والإيكان المائي فيه سيء فكدا عدد و خواب فيما لو أفر بالعد بعير عينها وصية ، والحواب لو أفر بالف بعينها سواء أيضًا، إذا كان عشب ألمه درجوا لأن الوصايا شعد من الثلث، فصية الذي كله من حضّا الأول والأورار الأول، ا لأبد أفر اللاول مو وهو فنوع عن حق العيرة فصيح بعراد الملاول، وتقرر حكم الإقرار ماشكوات عليه ، فإذا حر الماش، فإقراره وثنائي لاي مدات العيرة، فلا يصنح، وإدان الجواب فيما لو أفر بالشاب الديرة على الشاب كالوراب فيما لو أن بالشاب الديرة الإنسان الديرة الشاب الديرة الإنسان الديرة الإنسان الديرة المناشرة على المناس كان الوراب فيما لو أفر بالشاب الله المناس المناس الديرة الشاب الله المناس ال

۱۹۸۸ - عال مسلمه و سامه فله على الجالمانع الشي الرجل بموت، ويترك وارتبى والنفي درهم، فلما عملك واحد منهمة أنف و معاب أحدهما، واقر الحاضر ترجل أو الليت

٩٠) هڪنداهي ۾ وڪان لي الآهي ۽ هيام هو اينشو . .

والانا فكما في هروم، وكالمام الرائمين وقد اللكف بعيمها وا

أومي المنتلث مالمه العدياقر لممن احاضر تلك ما في يده.

فرق من هذا وسنما إدا أفر الحاضر بدير ، فإنه يؤخذ كل نكك مو نصيبه، والذاق بينهما ومو إنا تجعل تصيب الجاحد في الوضعين جميعة، وقد تعذر الاستيماء من نصيب الجاميد يجحوده كالهالك من حيث الحكم، ولو هلث نصف التركة حقيقة ، فإن الغرم بأخذ مر الباقي جميع دينه ، والموصى له لا يأخذ جميع النلث من النصف الباقي ، وإلما يأخلة نصف انتلت، وهو لملك النصف البياني، فكذَّلك هذا، وإنما حجل هكذا في الهلاك الحقيقي في الوضعين جميعًا، وذلك لأن الأصار أن المال الشنوك من هلك بعضه ، وبقى البعض، فإنه يجعل الهلاك على الشركة ، والباقي على الشركة إذا است ب الحفوق، فأما إذا كان أحد الحفين مفلمًا. والآجر مؤخرًا، فإنه يصرف الهلاك إلى المؤخر حق كمال المضاربة إذا كان فيه رمح، وقد هلك معض منه، فإن أنه لاك يصرف إلى الربع خاصة ، لا إلى الربح ورأس المال؛ لأن رأس المال مندم على الربع .

وافا ثبت هذا الأصل تقول: حق الغرج مقده على حق الوارت حقيقةً وحكمًا ، أما حقيقة فلان الدين مفدم على الميراث، وأما حكمًا قلان الغويم في لتركة ليس بمنزلة الوارث، حس يسقط اعتبار تقدم حقه من حيث الحكم، وذلك لأن حق الغريم إن كان شائفًا في التركة (لا أنه لا علك شبقًا من التركة بمبنها بحلاف الوارث، وذلك لا تزداد حن القريم وزيادة البيت مخلاف الموصى له، قبال حق الموسى له وإن كان مقدمًا على حق الوارث إلا أنه سقط اهتبار تقدم حقه من حبث الحكم الأنا المرصى نه بالثلث بحرلة الوارث؛ لأنَّ حقه تماثع في سميم التركة تلحق الوارث، وملك بعض التركة يعينه م ويزداد حق الوصي له بزمادة مال البت كحق الوارث، ولما صار كالرارث من كل رجه صار حقه مثل حقهم، عاستوت الحقوق، فصاء الهلاك على الكلا.

قياس الغريم من مسألة الموصى له أن تكون الوصية بمال خاص، بأن أوصى ينلث هذه الأغنام، وهي ثلاثون، فهلك منها عشرون، وبقي عشرة، والعشرة نخرج من نلث ساله، وهناك بعطى الموصى له العشرة كلها، ويصرف الهلاك كله إلى حق الورثة؛ لأن الرصى له عال خاص ليس عنزلة الوارث، حتى يسقط اعتبار نقدم حقه، فإن حقه ليس في جميع التركف إتماحته في مال محاص، ولا يؤداد حقه يزيادة مال أخر للمبت، وإذا لم يصر بمنزلة الواوث، وجب اعتبار تقدم حقه على حق الوارث، فإذا هلك شيء من اقال المشترك بينه وبين الورثة، يصرف الهلاك كله إلى المؤخر حقه وهو حق الورثة لا إلى المدم حقه .

وإذا أثر أحدهما بوديدة بعينها، وذلك في نصبه، وكذبه الأخر، فإنه يؤخد ذلك كله من المقر؛ لأنه لو أقر بدين على المبت استوفى الكل من نصبيه، وإن كنان الدين شائمًا في جميع النركة في تصبيه وتصبيب شريكه، فإذا أقر بوديدة بعينها والعين كله في يد خاصة لأن يؤخذ جميع ذلك منه أولى، توضيحه: أن المقر مؤاخذ بإقراره على حسب ما أقر به، وقد أقر أن جميع العين المنز به للعقر له لاحق له فيه فيؤاخذه، وإن أقر بوديدة مجهولة بستوفى الكل من نصيبه؛ لأن الإقرار بوديدة مجهولة إقرار بالدين، وجحد الأخر أليس أنه بستوفى الكل من نصيد؟ كذا هذا.

۱۹۹۹ - رلو أثر أحدهما له بشركة كانت بينه ربي أبيهما ، وكذب الآخر صبح إفراره في نصيبه ، ويقب الآخر صبح المراره في نصيبه ، ويقسم ما في بد القربه لأنه إنما بواحد بإقراره على حسب ما أقربه ، وقد زعم أن حق المقر له ثلق ما في بد المقر ؛ لأنه إنما بواحد بإقراره على حسب ما أقربه ، وقد زعم أن حق المقر له وبين أبيهما نصفان للمقر له سهم وللأب سهم ، وقا مات الأب صارما كان للميت بين أخي وبيني نصفين فكل واحد منهم المناسسهم ، فقد زعم المقر أن حق المفر له منا حقه ، وأن حقه مثل نصف المقر له ؛ للمير ما في بد المقر أثلاثًا فلناه للمقر له بالنبركة وفلته للابن المقر ، ولا يصح في حقه ، ولا يصح في حق عقه ، ولا يصح في حق غير .

7091 - ونظير هذا ما قائوا: فيمن مات، وترك بنتين، فأقرت إحداهما بأخ محهول، وكذبتها الأخرى، فإن الأخ القر له بأخذ من المفرة تلني ما في يدبها؛ لأن الابنة المقرة زعمت أن حقا مثلا حقها، وحقها مثل نصف حقه، فأخذت بإفرارها على حسب ما أثرت، فكذلك هذا.

وتفائل أن يقول: يتبغى أن يأخذ القرائه تصف ما في يد الفراء لأن من حجة المفر أن يقول: جميع تركة الميت بيتك وبين أبي نصعان، طعما سات أبي كان النصف لك والنصف لنا، إلا أن أخى لما جمعه حملك وتصف المال في يده، صدار ذائد المصف كالهال في يده، صدار ذائد المصف كالهالك حكماً يجعوده، فلو هلك بصف ما ترك البت حقيقة كان لك بصف لباتي لا غيره لان الأصل في المال الشمرك أن ما هفك يمثل على الشركة، وما بغي يمفي على الشركة إذا ليريكن أصدهما على الآخر، كذا هذا.

١٩ ٥ ٩ ٠ ٣ - هذا إذا كان أكر له بشركة النصف. فأما إذا أقر له بشركة الناك، حن القر له بشركة الناك، حن القر له بأخذ تبعض ما في بده، وذلك لأن القر زحم أن حق القول له مثل حقه لما أقر له بشركة المنتف الأد زحم أن جميع ما تركه البت بين الغريم وبين أبي أتلالاً للمغر له النال. وذلك سهمه واللكان وذلك سهمها للاب، فلما مات الأب صار ذلك ببني ومن أخى عصمان لكرب هذا لمنه مثل عقه، وكان ما في بذه بينها نصفان. ولا بأخذ شبئاً في بد الجاحد؛ لأن إفراره نم يصبح في حق الحاحد، وإن صحح في حق.

ولفائل آن يقول: ببيني أن يأخذ نلث ما في يده، وذلك أنه زعم أن جميع مائه البت وبين انقر أنه وبين المبت أنه بالمبت إلا أن المنصف الذي في يد فياحد صار هالكا حكماً لما تعذر اسبيفاه الحق منه ، فيعنبر بما أو هلك حقيقة ، وأو هنك حقيقة ، وأن هنك حقيقة ، كان المبر كه من انتصف الباقي ثلث لا نصفه ؛ لأن المال المشترك ما هلك منه هنك على الشركة ، وما يقى يبقى على الشركة إذا لم يكل حق أحد الشريكين مقدماً على حق أخد الشريكين مقدماً على حق أخد الشريكين مقدماً

٣٠ - ٢٠ وفي الملطق : الحسن من زياد رحمه الله في كتاب الاختلاف، مات وجل، وثرك بناً، فأقر الابن أن أباء أوصى لهذا بثلث، ثم قبال: لاء بل أوصى لهذا الاخر به ، قال أبو يوسف رحمه الله الثنك للأول ولا تني، ثلاخر » إلا أن يكون الابن بغير حكم القاصى، فيصمن للثاني ثلثًا أحراً ، وهو قول أبي حزيفة رحمه الله .

وذكر الحسن بن ألى ملك عن أبي يوسف رحسه الله عن هذا القول، فأوجب للشائي ثلثا أخراء ودفع إلى الأول بحكم أو بقيار حكم أو لم يدفع ( وصياره مناها بالرجوع. 1995 - وهي موادر بشور عن أي يوسف وحيد الله إيدا قال ألو رت: الوصي الله إيدا قال ألو رت: الوصي أن إله بالبنائل وله أنا الذائل ، وقصل بين الكلامين السكون، فائلك اللاول ولا شيء المساحة أن المبير قصاء الأن الإقرار الأول في صح ، وصار النائل المساحة أنه سبب وسحيح ، وتران مراة الهالك بطريق فسحح ، فلا يصمى بندني، وله أنو به للأول، وتقلل إليه يغير قصاء أنم أنو به للنائل فسمى للتالي تصف الست ، وبدله إذا لم يتمنل بين الكلامين صكوت الآله أوجب الناركة بين الثانل والثاني، وحيح هذا الإيجاب ، وصار بالدفع بعد ذلك إلى الأول مناشئا على الذاتي تصف القرام، فصمار الساحة فيها دفعه إلى الأول مناشئا، لا ما الهداء طالك ولا كالول به الإثرار بعير حكم، وإن كان دفع إلى الأول مناشئاً على اللام وان كان دفع إلى الأول مناشئاً على الماركة وان كان دفع إلى الأول المناشئاً المين حكم، وإن كان دفع إلى الأول المناشئاً على اللام المناسئاً المناسئات المناس

# الفصيل العشوون في الشهادة على الوصية والرجوع عنها وبلا خل فيه الشهادة على العشق في المرض الذي هو في معتى الوصية

٣٠٥٩٥ - قال محمد رحمه الله : ويجوز شهادة رجل وامراتين على الوصية وعلى المومى لمه وقل أقوز التهادة على الشهادة عليها .

وإذا أشهد الرجل قومًا على وصية، ولم يقرآها عليهم، ولم يكتبها بين أبديهم، وفيها عناق وإفرار بدين ووصاباء فإن الإشهاد لا بصبح سوا، كانت مختومة أو غير سختومة، وذلك لأن من شرط صحة الإشهاد أن يعلم الشاهد ما أشهد عليه لقوله تعالى: ﴿إلا مَن شَهِرَ بالحقّ وهُم يُعلَمُونَ﴾ "، وقال تعالى: ﴿ولا تُعَفَّ مَا لَيس لَكُ به علم ﴾ "، ولم يعلم الشاهد هذا ما شهد عليه والأنه أشهد على ما في الكتاب، ولم يعلم ما فيه الأنه لم يقرأها عليهم الوصى، والا قرأها الشهود، والا كتبها بين أيديهم حتى يعلم الشهود يا فه، وإذا لم يعلموا ما في الكتاب، يجب أنا لا بصح الإشهاد.

قبان قبل: إن قم يصم الإنسهاد على ما في الكتاب؛ لأنهم لم يعلموا ما فيه ، بعب أن يعبع الإنسهاد على إقراره بالوصية، وإن كان الموصى به مجهولا، ويرجع في البيان إلى ورثته ، هذا كما قالوا في رحلين شهدا على إقرار وجل إنه باع ما في هذا الجوالق من فلان بكفاء فإنه تقبل الشهادة على إقرار البائع ببيع ما في الجوالق، ويرجع في البيان إلى البائع، وإن ثم يعلم الشهود ما في الجوالة، فكذلك هذا .

قلتا: إن جهالة المقر به <sup>47</sup>إنما لا يمنع صحة الإشهاد على الإفرار إدا كان جهالة المقر بدعا لا يمنع الإنشاء، كما في مسألة البيع الني أوردنها، فإن جهالة ما في الجوالق مشاو

<sup>(</sup>١) سورة الإسراء: الأية ٦٠.

<sup>(</sup>٢) سورة الزخرف: الآية ٨٦.

<sup>(</sup>٢) هكدا في سبحة للظاهري.

أب لا يمنع صحة الإنسام، قلم يمنع صحة الإقرار، فكان المشهودية قراراً صحيحاً، فقريد الشهودية قراراً صحيحاً، فقريد الشهودية الإنسام، فإنه يمع صحة الإنسام، فإنه يمع صحة الإنسام على الإفراد، ويكون المنهودية إقراراً فاصداً، فإن رجاين تو شهدا على إقرار رجل أنه ماع من فلان شيئاً، وإنه لا تقبل هذه الشهادة وإن كان المشهودية إقراراً والأن حيالة القربة به على هذا الوجه تمنع صحة الإشاء، قتمنع صحة الإقرار، ويكون المشهود به إقراراً والرقارة في المؤودة الإقرار، ويكون المشهود به إقراراً والرقارة الإيران المشهود الإقرار، ويكون المشهود الإقرار، ويكون المشهود الإقرار، ويكون المشهود الإقرار، ويكون المشهود الإقراراً والرقارة المنابقة الإقراراً والمنابقة الإقرار، ويكون المشهود الإقراراً والمنابقة المنابقة الإقراراً والمنابقة الإقراراً والمنابقة الإقراراً والمنابقة المنابقة الإقراراً والمنابقة المنابقة الإقراراً والمنابقة الإقراراً والمنابقة الإقراراً والمنابقة المنابقة المنابقة المنابقة الإقراراً والمنابقة الإقراراً والمنابقة المنابقة الإقراراً والمنابقة الإقراراً والمنابقة المنابقة المنابقة المنابقة المنابقة المنابقة الإقراراً والمنابقة المنابقة ا

١٩٥٠ ٢- وإدائيت هذا منفول؛ لوكان الموسى له سعلوف إلا أن الموسى به معلوف إلا أن الموسى به مجهول، فسهدوا على إفراز، طاوصة له تقبل هذه الشهادة، ومرجع في البيان إلى ورثة الموسى و لأن جهالة الموسى به إذا كان الموسى له معلوماً لا يمنع إنشاء طوصية، علم يتع الإفرار، فكان المشهدة، وحدا الموصية، علم يتعجون لا يحلمه الشاهد، وجهالة الموسى له عجهون لا يحلمه الشاهد، وجهالة الموسى له تميم صمحة الإنشاء، في أيضاً لا يعلمه الشاهد، وجهالة الموسى له تميم صمحة من المناس كانت الموسية باطفة، وإذا منح مثل هذه الجهالة الإنشاء، منع الإتواز أيضاً، وكان المشهود به إثر وا فاسداً، فلهفة لم يقي ما على الكتاب.

٧٠٥٩٧ - قرق أبو يوسف رحمه الله يو هذا، وبين القافي إذا كتب كتابًا إلى قاص مصر أخر ، وأشهد شاهدين أنه كتابه وختمه ، ولم يعلم الناهد ما في الكتاب صع الإشهاد عدد حتى لو شهدا عند لفاضي الكتوب إليه أن هذا كتاب قاضي فلان وختمه ، وأنه يغبل هذا المتهادة عند أبي يوسف رحمه الله استحمداً ، والعرق إد أن القباس مي كتاب القاضي أن لا يصبح الإشهاد الأثبم لم يعلموا ما في الكتاب كما في هذا المبائة إلا أنا تركيا القباس في كتاب القاضي للضرورة الأنه فذ يكون في كتاب القاضي إسرار يتعذر على القاضي إسلام لنباهد عافيه ، ومني لم يصح الإشهاد لابد من الإعلام في القاضي إعلام لنباهد عافيه ، ومني لم يصح الإشهاد لابد من الإعلام لنباهد على القاص إعلام لشاهد عافيه ، ومني لم يصح الإشهاد لابد ضافي على الناس السع حكمه ، وهذا المن معدوم في الصكوك الأنه لم يكتب فيها ما والناس وعافيا من الاعلام المناس وعافيا من العكوك لا يضيق المورك الإنساس وعدو الأناس عادوم في الصكوك الابن العمول لا يضيق المورك الإنساس وعدو الأناس على الناس وعافيا الما والقياس .

الم ٢٠٥٩ حقا الذي ذكرنا إذا لم يعلم الشاهد ما من الكتاب، وأما إذا عسوا ما في الكتاب وينه يصبح الإشهاد، الآنه وجد شرط صبحة الإشهاد، وهو علم ما في الكتاب وينه يصبح الإشهاد، الآنه وجد شرط صبحة الإشهاد، وهو علم ما في الصلا، ثم علم ما فيه إغايتم بالسباب ثلاثة. أن يغرأ المرصى عليهم حتى يعلموا ما فيه أو بأن يغرأ الشهود الصلاء على الموصى، ويقول لهم: اشهدوا بما فيه بعد ما علموا، أو بأن يغرأ الشهود الصلاعية فيقول: نعم: لأن نعم عقيب الكلام يتفسى إعادة ما سبق من الكلام، وإفا تضمن إعادة ما سبق من الكلام، صلا كأن مؤمل ما يتضمن إعادة ما سبق من الكلام، على أن بعم عقيب الكلام يتضمن إعادة ما سبق من الكلام، على أن بعم عقيب الكلام يتضمن إعادة ما سبق من الكلام، على أن بعم عقيب الكلام يتضمن إعادة ما سبق من الكلام، على الم عدر بنا حقل.

ملدا إذا قد أه اللك يود عليه ، وقد أو المد أنك يد عليا عالم يعترف وأسم بنصم ، وتم ينطق ، على يصبح الإنسهاد؟ فيهذا على وجهيل . إما أن يكون به عشره بأن كان في نسامه عقدة ، أو لم يكن به حال ، بأن لم يكن في لسانه عقدة ، قال له يكن به عشر ، فإنه لا تعسر الإنسارة ، ولا يعجل ذلك . قراراً منه والأن الشهادة عدل عن النطق . فإنه لا يصدر إليه إلا عند العجز عن النطق ، ولا عجر عن النطق إذا لم يكن عشر ، فلا تعشر الإنسارة ، ولا يجعل إقراراً ، فكان كالتيمم فا كان بدلا عن الماء الا يكون له حبرة حالة الفدرة على استعمال الماء ، فكان عاليه .

علما إذا كان له عفر بأن كان في لمنانه عقدة أو حسمة ، فإن لم يطل ذلك ولم يدم . فإنه لا يعنير الشارنه في قول علما «نار حسهم الله» وقال الشافعي راحمه الله : تعنير الشارنه ، ويحمل إقراراً ، وووى عن أبي يوسف رحمه الله في خير رواية الأصول مثل . فول الشافعي وحمه الله .

و أما إذا طان ودام ذلك منه، فهن بعنبر إشارته الاختلف المشايع وحسيم الله فيه على قول علما ما رحمهم اذم متهم من فال: لا تعتبر إنسارته، ولا يلحق بالأخرس في إشارته ذلك وإن دام، ومنهم من فال: بأنه يعتبر إشارته كما في الأخرس

عاما من خالف دهم في الممألة إلى أن الإنمارة وحدت حال عجزه عن النطق،

<sup>(1)</sup> سورة الأعراف الأبقاة

موحب أن يقوم مقام النطق تدما في الأخرس، نوضيهم أن العجز عن النطق متى تحقق يستوى فيه العارضي والأصلى فيما تعلق صحته بالنطق، ألا ثرى أن العجر عن الفراءة منى تحقق يستوى فيه العارض والأصلى، فإنه تدما يجوز تلاحوس الهسلاة بغير فراءة لمجز أصلى، يجوز صلاة الذي اعتقل تساله بغير تراءة، وإن كان العجز صارضا، وكدا الأمى كما تجوز صلاته الفراءة بي الغراءة، وقد سوى في باب القراءة بين المجز الأصلى وتلعارضي.

شم أحمدنا على أن العجز إذا كان أصليًا بأن كان أخرس ، فإنه يقوم إشارته مقام عبارته ، فكفًا إذا كان المجز عارضًا بأن اعتقل لساته وحب أن يقوم إشارته مقام عبارته ، فيفًا تعلق الشافعي رحمه الله ، وإنه ظاهر .

قاما أبو حيفة ومحمد وحمهما الله: فقد ذهبا في دلك إلى أن الإشارة بدل من السطق ، وأما أبو حيفة ومحمد وحمهما الله: فقد ذهبا في دلك إلى أب المراءة السطق ، وهو السطق كمما في القبراءة والحيص ، وهنا لم يفع البائس عن النطق في حقه، فلا نقوم الإنسارة مضامه بخلاف ما الأخرس، فإنه وقع البائس عن الطق في حقه، فقامت الإشارة مقام الطق بحلاف ما نحن فيه .

ومن سلك عده العبارة بقول: وإن طالت العقلة في السائه لا تقوم إشارته مقام عبدارته و لأنه لا يقوم إشارته مقام عبدارته و لأنه لا يقوم البالى عن التطق، ومنهم من يقوق: بأن القباس أن لا تقوم الإشارة مقام النطق الإقرار، وبحوز أن تكون موادة بعلك الإقرار، وبحوز أن تكون الردته شيئاً أحر، فكان القباس في الأخرس أن لا تقوم الإشارة معام النطق إلا أن تكون إردته شيئاً أحر، فكان القباس في الأخرس أن لا تقوم الإشارة، فزال الاحتمال عن إشارات، فقامت مقام النطق، وهنا لم يتقدم منه إشارات إذا لم يطل ذلك منه حتى بعقل إشارت، بقيات إشارت، عتى لو بعد منه الإشارات، بقيال: بأنها تقرم مقام طلت المقلة واخسة، ورجد منه الإشارات، وعقلت إشارات، بقيال: بأنها تقرم مقام النطق كما في الأخرس، وهذه العبارة أصح، وقد روى أم عمرو الصقابي عن أبي التبة رحمهما بقام الدهارة منا مقام حنية رحمهما بقام الدهارة

فأما القراءة فيها جوابان: أحدهما: أنه مني وقع المجز عن القراءة، سقطت

القراءة أصلا للعذر، ولم يتنقل إلى الإنسرة، والإنسارة محتملة إدا لم يطل دلك منه.

والثاني. أن الغراءة في باب الصلاة أمر فيما بينه وبين ربه لا يقع فيه الاشتباء؛ لأن الله تعالى عليم بالضمائر بخلاف ما بحر فيه ، فيه أمر بينه وبين العباد.

١٩٩٩ - وفي أبو در مشام عن محمد راصه به: في مربص توئ عليه كتاب وصيعه و به وصية الشاهدان له الأنتهدي وصيعه والمعاللة المساهدي فيه قال العمرة فشهد الرحل عند القاصي لم نقس شهادتهما في شيء من الوصاليا الأنها شهادة واحدة الأنهما يشهدان غول البت : بعمره وإنه الشهاد و حده مكانت الشهادة واحدة مرورة : وقد شهد الأنقسهما.

ولو كال الميت قال: أشهادوا أبي قد أرصيت لفلان كذا، وأوصيت لفلان بكذا، وأوصيت لكما بذلك، فشهدا على ما قال الميت، قبلت شهادتهما على الوصها كنها إلا على مالهما، ونظير هذا رجل له ماليك، فأوصى أن كل ممتون له حر، فشهد لذلك شاهنان لأحدهما الن هو مموك للميت لم يحز شهادتهما لأحد مو العليد، ولو شهدا أن الميت قال: هذا حر، وهذا حر، جاؤت شهادتهما للديد لا للولد، ولو شهدا أنه أوصى لفقراء جرائد، ولهما في جواد الميت ولا محتاج له مجر شهادتهما

۲۰۲۰ وإذا شهد الوارثان أن أباهما أو أحاهما أوصى لفلان بانتت، ودفعا دلك إليه يخير قضاء، ثم شهد أن أباهما إلها كان أوصى به تلاحر، وإذا أخطأت ذكر محمد رحمه الله ألهما لا تصدفان على الأول، ويصمنان للثاني، ذان شبح الإسلام وحمه الله ألهما لا تصدفان على الأول، ويصمنان للثاني، ذان شبح الإسلام أوصى لهذ بالثلث أقر، أن أباهم أوصى لهذا بالثلث لا لأن هذه شهادة على نفسه، والشهدة على نفسه، والرائم على أنه أواد به الإقرار أنه على وجوب الصمان عليهما بالدفع إلى الإرب بعير قضاء، وهد حكم الإقرار لا حكم الشهادة، فإن الوارث متى أفر أن الميث إلى الأرن بعير قضاء، فإنه يعد دلك: لا، بل أوصى لهذا بالثلث، ثم قبل بعد دلك: لا، بل أوصى لهذا بالثلث، ثم قبل بعد دلك: لا، بل أوصى لهيذا بالثلث، وعد ينهذا يناس الثلث لماني.

فأما وحوب الضمان على الشاهد: فلا يتعلق بالدمع، بل يضمن ما شهاديه متى رجع عن شهادته عدالفضاء، وكان الرجوع في مجلس القضاء، سواء وجد منه الدفع

أوالداب حبناء علمه ببلغه الدلالة أنه أراه بالشبهادة الاولى الإمرار وبالشابية الشبهادة حفيقه والإسما بالناسة شهدا طلى الأول للثانيء لاحل أنفسهما وفكانت شهادة زلاأب الاتقيار شهادتهما للثانيء وإن كانا يشهدان لأجميره الأنيما مهده المهاده يدفعان عزار التقسيهما محامًا والأن الأول له هان ربو الأب فاذا دفعًا التلك إلى الأول بني وصياما صاداً صامين الثلث للثانيء فهما بشهادتهما أن البت أوحالي به للثاني لا للأول بريد أن بدفعه العرم عور أنفسهمان لأنه متي قلبت شهادتهماء يؤخما التمت من الأول، ويدمع إلى الثميء بمرنان عن الصمان، فليح أنهما بشهادتهما للدين بديعان عن أتصيهما معرماً

وإذا لوقف التهادلهما للقالي معي شهادتهما إقرارات فصار مسأكا في الحاصل كأنهما أفراة أولا أن البِّن ،وحمل شلك منه لهناة ، ودفعه إليه بعير قصياء. إلى أقر أبه لم يكن أوصلي للأوف، وإنما أوصل به للنباني، ولو كناد كاذلك، كنانا لا بصندفيان على الأولى، ويكون النَّمَتُ سائمًا للأول، ويضمنان للناني تلكُّ من مالهما لا فعما الذَّاتِ إلى: الأراز بغير تضاءر فكنائك ميا

وأشار الضبغ الإمام الراحد أحمد الطواريسي واحمدالة فرانم جرهدا الكناساولي أن الرادس قوله - أون ما فانتهد أن أبان أوصل لهذا بالثلث الشهائة حصيفة . وعلا -الامتناء قبول شعاديهما فلناتيء فقالوا الدوقعة إلى الأوبوء فقلا حصار الذقع مضمولة عاليما في الغاهر ، فهما لهذه الشهادة النابية فعمدا أنَّ يسترد القاصل التلت من الأرق. ويلامعه إلى التعلي، وقعه إطال الطبيعار عن الشاهدي، وكانا متيمن في هذه الشهادة، فلا بقيل شهادتهما فالدالطو وصيي وحده الله هذار ويحب الصمالة على الشاهدين في هذه العيدرة، دوما للأول غضاء أو يعير فصاء.

و فرق بين الإفرار ولين الشهادة، فإسها إذا أقرا للأول، ومامه إليه بغير قضاء، بد أمرا للتللق والايصادان اللشور تبيئاه وغي الشهادة يضادان الثلمي على كاراحال والقرق ليبهمه أب كشهادة ينزم الفاصي القصاء وافصار الفاضي كالكرم من جهشماء فلفل فعله والبهماء فنصارا كأنهم ومعا بأنفسهما وفيجب النسيان علمهما وفاما الإقرار فؤيه لايبرج الفاضي القضاء، فلم بصر القاضي مكوماً من جهة المقي، بلم تنقل فعله إلى المقرء معناه لأيجب الضيان على الفراء طفالك فرقال

قال المواويسي وحمه الله هذا : الدفع إلى الأول في هذه السألة لا يتصبور إلا بعضمام: لأن القامل إذا مضى بالتسهيادة للأول، مشد فيضي بالدمع؛ لأن القضياء والإمصاء في المال وتحد، مام هذا قال ، بضمنان، والمني ما ذكرت.

وقو أسم لم يدفعها الله فإلى الأول، قبلت شهادتهما للناتي؛ لأنه لا تهمه عي هذه السهادة؛ لانهما بهده لنشهادة لا يدفعان عن أنفسهما مغرمًا، فيقبل شهاديهما، ويفعى انتلث للنابي، وتبطل الوسية للأول.

٣٠٩٠٩ - ومن أدعى دبُّ على المبت، وقبضي الوارثان أو الوصيمان دلك، شم حَقَ الْبُيتَ دِينَ ﴾ أنه إنهما شهدا للأول، على البت بذلك الذين ، فإسما يضمنان جميع ما دفعها إلى الأول للشائرة لأن شهادتهما بالدين للأول على الميت لم تقبل: لأنهما بده المشهادة يدفعان عن أنصبهما مخرمًا؛ لأمهما سارا ضامتين حميم ما دفعا إلى الأول، قهما مهاءه الشهادة يريدان أن بدهما الضمان عن أنفسهما ، واقت هم إذا دفع بشهادته عن لفسه معربات أواجراً مغنث ، فإنه لانفيل شهادته ، وإذا فيرتقيل شهادتهما تلأول بالدين على البيناء صار وجود شهادتهما وعاجها عزلة، ولو لم يشهارا بالدين كال نضمان جميع ما دفعا إلى الأول: فكذا [إد شهدا، ولو تغيل شهادتهما، لم بعد ذلك ينظر إن زهما أله للله في منطق، لوس لهما أن برجعًا على الأول بشيء، لأنسم أمر (أنه أحدُ الأول مَا أَحَذُهُ بِحَنَّ وَإِنَّهُ لِسَ لِهِمَا حَقَ الرَّجِوعُ مِمَّا أَحَدُهُ النَّالِي مَنْهِمًا مَنظلا على الأولال أنَّه وإنار عبدا أن الشاني محق ؟ . والهذا أنا يرجم الحصة لشاني فا دمما على الأول لا بالجميع، لأتهمة زعما أتهما دفعا الحميم إثى الأول، والبعض حو الناتي بغير أمر التنافيء وهمنا طائعان في النافع، فصيارا فيناستين، والآب جنعال عبيدبالحديم؛ لأنهدا رحما أنَّ العض عادفعا إلى الأول، وأنَّ الناس فللمهما في تضمين ما كان حصة الأول من المدفوع، فليس لهما أن يظلما غيرهما، وإذ كنانت احالة هذه لا يرجعان بذلك على الأول

<sup>(1)</sup> المبيارة الموسودة ما ين الفوسول مو سودة في ظاوف، وكان في الأصل وم أهذا برادا فسما، هل يرجعان بقلل حيث بالله على الدي دفع الدي دليه ؟ إن كانه أن النابي مطل حيث بقلل حيث أن النابي ما الكان كان مستعد إفراز الثاني بالاقتصاء في إفراز ومالي مة فإنها ما لا يوج مان على الأولى ؛ وأنهما إدعام أنه لا حقل لمثاني على الميت وإنه ظافر في تضميمهما، وإنهما لم يفكر أد العبدان إليه عشى ما دهما إلى الأولى ؛ فإنه ليس لهما حي الرجوع بالمناب على الأولى ، فلا يرجعان الميت الميان الميان الميان الميان الميان الميان الميان على الرجوع بالمناب على الأولى ، فلا يرجعان الميان ال

والفابال منازي منالو شهدا الدياك بيداهل اللبت فنها الزيادة ما المال إلوما فإنعاشها التهادتيماء وتقضى بالدين على المتناه لأمهما بشهادتهما لم مجرا إلى أغسهما معسأت ولايدهما هن أهنده ما دم دره الهرادا شهد باللجرانه قبل الفعير، وقبلت شهادتهما و صدر النابت بشهادتهما كالنابت بشهادة الأحسين، والوائب بسهادة الأحسين، وقصي بالدير مدي البتاء وأمر الوصل تفصياه ذلك، فوالحق البت دير احور فإذا الوصل لا بصمر للتاني شيئًا ولا الفاحلي، ولكن المني يرجع على العابض، فيشاوك فيما فيضر، فيأخذات حصيته إن كان فانساء فإن كان هلك في بدء صبيبه من ذلك فدر حصيته ، فكذا

٢٠٩٠٣ - وأبر شهد شاهدان ان بيت قان أعتق عده هذا في مرانبه، وهو يخرج من ثالث مانهم. وشهد أحر في من الورثة أنه أعنق عنداً اخر سواه والعبداله احد بخرج من للت ماله و وقيمتهم على السواد، فإنه لفيل شهادتهما ، ويعتق من قار واحدمتهما تصميح ويدرس في نصمت فيحرد ، هجها ذكل في الإشب الواسيانا ، وذكر في التأويانات ... وقال: لا تقدر شهاده الدارين حتى يعتق الأول كله من عبر سحامة ، ويعنق الشني بإقرار الوارثة بغير سحبة لا بالوصيف من مخايعها من قال المدوكر في الوردات أخوال محمد رحمه الله ، وما ذكر في ظاهر الروالة قول أبي حفظة وأبي بوسف رحمهما الله : فانوا وفقادكر في الخاصر المسألة نشهد للاقالة في الوقياب

فرحه مزاذكر في طاهر الزواية - أن الثابك بالسنة العادلة إدا قبلت كالنابث ممايية . والواله الله أله أله تق العالما الأول في في في مراه والعالم أعلق الماني ، وقبيعت بعما عمل السوامه وفدت ماله عيند واحد عنق من كالرواحد بعيقه ما ويسامي من تصف فيسته ما فكسا هذا، وقد قيماه شهادة الوارش على عنق العبد لتاس، العهما بشهدان لاحتي على شِب أن تصف النقب له ، ويصفه للأول، ولا يجو له إلى أنفسهما شيئًا من أنالتُ ، فإن الثلث يكون بين العبادي والعند خلت فيباديها عن النهيبة واقتبال كما لم شهاء أجنبوك أبه أهنق لناس في مرضه ، وكنم لو شهه شاهدان أن الريض أوضى يثلث ماله لهداء . وقيضي بذلك، فيا شهد الوارثان أمار حبر عن وصيته للأول، وشهدا للثاني، فإنه بقيل شهودتهما عمل الروايات كلهاء لأمهم لا يجران شبتًا من التحالي أنفسه ما الأمومة بشهدان لنثائر على الأول

ولما ذكر في الزيادات وجهاناً: أحدمها: أن يقال: بأن الوارش وبشهادتهما إن كانا لا يجران شرقا من النك إلى أنفسهما، فإن نلث مال الميت يكون بن العبدين، ولا يعود شيء من لندك إلى الورثة إلا أنهما يشهدان لانفسهما على الأول مصم السعابة، وشهادة الإنساد لنفسه لا تقبل، يجب أن لا تقبل شهادتهما هي إيجاب السعابة على الأول، فيعنق الأول من غير سعابة بالوصية، ويعنق التاني بإقرار الروثة لا بالرصية.

والتاني: أن القاضي لما قضي مائمتي للعبد الأور، على الورنة صاركل واحد من الورثة مفصياً عليه معتل الأول، فلو قبلنا شهادة الوارتين على سنل التاني وأوجبا على الأول معضد السحاية لعاد بعض ما صدر الوارث مقضياً عليه به إليه بقوله، والايجوز أن يعود من المقضى به إلى المقصى حليه شهر عمر دفراته؛ لأن فيه نقض قضاء القاضى يعول المقضى عليه، وهذا الايجوز، مخلاف ما لو شهد شاهدان أن الميت أوصى ينظث ماله لهدا، وقضى القاصى بشهاد نها شهد فيادات، والقل الوصية للأول أصلا إن شهدا بالرجوع، فالثاني بكون شريك الأول، في الناف، وهذا على الوايات كلها، الأن هنك لو قبلنا شهادة الوارثين الا بعود شيء من الغضى به الله الوارث لدى هو مقضى عبه بجود فوله، أما مها فيخلاق.

 وهها على رواية كناب الوصايا، على دواية الزيادات ، لا يقبل الأما مني قلمنا شهادتهما، عاد القصى عليه ، وإنه لا قلما الفضى على المفضى عليه ، وإنه لا يجوز ، فم قبال ألا ترى أن لو أوصى لرجن بالتلف، وقسهند وأرفاق أنه رجع هذه وحدثه لهدا الاحر، أو أنه أشركه بعه فيه ، أجزت شهادتهم ، وهذا على الروايات كلها ؟ لأنا متى قبائا هذه الشهادة لا يحود شيء من القنضى به إلى المغضى عليه بمجرد قول المقضى عليه الرينهذال لانفسهما على الاول بشيء

الثلث، ونبهد وارتان أنه رحع عن ذلك وأوصى بعنق عبد اخر وقيمته ألف وهو الثلث، ونبهد وارتان أنه رحع عن ذلك وأوصى بعنق عبد آخر وقيمة دلك تحسسالة وفإن شهادتهما على الرجوع لا تغيل، وعلى الوصية بعثق الثاني مقبولة، أما على الرجوع الانتساء الإجماع محران إلى أنسبهما نصف الثلث مفصوفا، فكان شاهدين الأنسبهما، فلا تغيل شهادتهما على الرجوع عن الوصية الأولى للشهمة وقلت شهادتهما على الوصية الأولى للشهمة بيضف الثلث لذينس، وإدا قبلت شهادتهما تلقابى، ولم نقال الشهادتهما على الرجوع بسطف الثلث للابيمة على الأولى بسطف الثلث لذين وزاد قبلت شهادتهما تلقابى، ولم نقال شهادتهما على الرجوع بسطف الثلث لا تمان على الرجوع عن الأولى كان نقث ماله، وهو ألف دوهم يشسم بين الحدين على قدر بشهيدا بالرجوع عن الأولى كان نقث ماله، وهو ألف دوهم يشسم بين الحدين على قدر بشهيدا الله وإذا صار ثلث ماله على فدر

ثم ما ذكرنا أن شهادتهما على الرجوع عن الأول لا تقيل على الروايات كلها ، وما ذكرنا أن شهادتهما على عنق الثاني نقبل على قباس رواية كتاب الوصايا ، لانهما بشهدان لاجتبى على أجنبى، ولا يحران إلى أنفسهما منتما، فرنهما لا يجران شيئاً من التك شهادتهما إلى أنفسهما، فأما على رواية كتاب الزيادات أن يجب أن نقبل ، لانهما يوجيان بشهادتهما معفى السعابة على الأول، وكدلك يعود إليهما يعفى ما صار منها عله عام دقو لهما، وهذا لا يحوز .

١٩٠٥- عالى: وإذا شهد شاهدان أل المبت أعنق عبديه هذين في مرضه، وقبعة أحدهما ألف، وقسة الآخر خمسمائه، ولا مال له عبرهما، فالثلث بقسم بينهما على

تلالة أسهم، فيعنق من كل واحد سيما ثلثه سجانًا، ويسمى في ثلثي فسنه، ودلك لأن الثابث بالبينة العادية إذا قبلت كالثابت معاينة، ولو عايناه أبه أعنق عبيديه في موض موته؛ ولا مال له غيرهما، ولم يجر الورثة ذلك بقسم ثلث ماله بنهما على ثلاثة أسهم الأنه أرضى لأحدهما بألف و وللآخر بخمسمانة ، فيجعل كل خمس مائة سهمًا ، فصار الألف سهدين والخمسمانة سهمًا ، فيقسم ثلث ماله ، ودلك خمسمانة بينهما اللاق: فلنا الخمسمانة للذي فيمنه ألف، ونلك الخمسمانة للذي قيمنه خمس مائة، فيعتل من الذي قيمته ألف ثلثه، ويسمى في ثلثي فيمنه، وإذا صار الثلث على تعاتمُ ، صار الكن نسعة للحد الذي قسته ألف سنة ، وللذي قبت حسيمات للإلق.

قال: ولو لم يعتقهما، ولكنه أرضي بأحقهما لرجل، وبأخر لآخر، ولا مالوله غيوهما، ولم يجر الورقة كان الثلث بينهما نصفين لكل واحد منهما تعيف النَّث في قول أبي حنيفة رحمه الله ، ولا يضوب الموصيلة بالعبد الذي قيمته أنف درهم بألف درهم في الثلث إفا فم يجر الورثة عند أبي حنيفة رحمه ابد، وإنما يصرف يقسر الالك لا غيراء وفي عنق العبد الذي قيمته ألف يضرب في الثلث بجميع الألف، والعنق في هذا يخالف الرصية بالرقبة في قول أبي حيمة رحمه الله، وفي القياس: همه سواه بريد يذلك أنَّ في العنق كان يجب أن يضرب العبد الذي فيسته ألف بقدر انثلث لا يجميم الألف؛ لأنه موصى له بالرقية، فهو كالأجبى الوصى له بالرقبة إلا أنه ستحسر أبر حنيمة رحمه الله في العنق، وقال الدي فيهيئه ألف: يصرب بجمهم الألف في الثلث، وفي الوصية بالمرفية الموصى له بالرقبة التي قيمتها آلف يضرب بفدر النلثء وصعاسويا في الموضيعين، فقالا: الموصى له يألف يضرب في النقت بمصيم الألف، فأبو حنيفة وحمه الله يحتاج إلى العرق.

والفرق لأس حيفة رحمه الله أن العتق المنفذ بعد وقوعه عا لا بحتمار المسخء وإذا الم يكن العنق النفذ قابلا للفسخ، فالإيجاب فيعا زاد على الثلث في العنق المفذ، لم ينطل برد الورثة في حق الغسرب إن بطل في حق الاستحقاق نفياً للضرورة عن الورثة، وإذا بقي الإبجاب في حق الضرب وجبت قيمة الثلث بين المدين على النقاوت كما في المواريث إذا عالتء فأما الوصية بالرقبة عايحتمل الفسخ معدوقوعهاء فبطلت الوصية فيما زاد على الثلث برد الررثة في حق الضرب والاستحقاق جميعًا كما لو أرصي بمال الجار، بطلت الوصية في حق الضرب والاستحقاق جميعًا، فكلا هذا .

٢٠٦٠٦ - وفي العبون : إذا ادعى رجل الثلث وصية له من البت، فشهد له شاهدين أن المن أوصير له منتث مناله، وشبهيد آخر أنه أوصى له يفلت مياله، وقبال: أعطوا فبلائا مته ألمف درهين يعطى المدعى الثلث إلا ألف درهير، كيأن الموصي قبال: أوصيت له يظث مائل إلا ألف درهم.

#### وغايتصل بهذا الفصا:

٢٠٦٠٧ - إذا شهد شاهدان أن المت أرضى فهليل الرجلين بينا العيل، وشهد الشهود لهما أن البت أوصى لهذين الشاهدين بهذا العين الأخرء فاعلم بأن من هذا الجنس فصولا: أحدها: هذا، والحكم فيه أن هذه الشهادة مقبولة بلا خلاف؛ لأن كل واحد من الفرمة في شهد بما لا حق له فيه و لا شركة، فيخلت هذه الشهادة عبر النهمة فتفيل

والناتي: إذا شهد شاهدان على رجل في حال حياته و منحنه بدين ألف درهم لرجلين، وشهد الشهود لهما للشاهدين على ذلك الرجل بدين ألف مرهم، وفي هذا الفصل تقبل الشهادتان بالإحماع أيضًا؛ لأن كل فريق شهد بما لا حق له فيه و لا شركة؛ لأن الدين لا بتعلق بالمال في حالة الحباة والصحة بالإجماع، فانتقت التهمة عن هذه الشهادة، فصار عده الشهادة في هذا الفصل نظير العصل الأول.

الشائث: إذا شبها. شاهدان أن البت أوصى بثلث ساله لهذين الرجاين وشبها. المشهود لهما أنادليت أوصى شلث ماله لهذين الشاهدين، فإناشهادتهم جميعًا لا تقبل التمكن النهمة ، فإن كل فريق أوجب لنفسه شركة في المشهوديه ، فإن الذلك يكون مشتركًا بينهم، قال الشبخ الإمام فخر الإسلام على البزدوي رحمه الله حاكيًا هن أستاذه الشيخ الفقيم أبن نصر أحمد بن على الطواريسي رحمه الله معنى هذا الفصل: إمّا اجتمع الشهود عند الفاضيء وشهدوا على نحو ما قلناه فالقاضي لا يفضى بشهادتهم معًاه فأما إذا شهد اثنان أولا بالوهبة بالنلك، وقضى القاضي شهادتهما، ثم شهد المشهود تهما بالوصية بالثلث للشاهدين ينبغي أذانكون هذه الشهادة تكذيبا للساهدين الأولين، فيطل القصاء للمشهود الهما أولار وتثبت الوصية للشاحدين الأولين إدادعيان

قال ضعر الإسلام هذا رحمه الله: وسالت القاصى الإمام على السغدي عن هذا، فقال: إن شهادة الآخرين تكون إقراراً منهما قالا ولين بالشركة في الثلث، ولا يطل الفصاء للأولين؛ لأنه لا منافلة بينهما، يستقيم أن يكون أوحمى لهما بالثلث جميعًا، فلا يكون تكذيبًا، فالرحمه الله: وهما أصح عندي،

الرابع: إذا شهد شاهدان أن الميت أوصى لهذين الرجنين بالثلث، وشهد الشهود لهمد للشاهدين أن الميت أوصى لهما بها، المناع معيد، فإن شهادة الأحرين لا تعبل؟ لأمهما يفيتان الملك في شيء مشترك بيمهما ومين الشهود لهماة الأن المثلث بكون شائمًا في الماع كلم، فكان ذلك شهادة على الشركة في ذلك المناع، فلا تعبل.

الحَامِس: وَالشهد شاهدان أنْ اللِّبُ أَوْمِي لهذين الوحلين بهذ العين، وشهد المشهود لهما أنّ لبت أوصى الشاهدين بتلك المال، لا تقبل شهادة الأخرين؛ الأمهما أوجا الأنفسهما شركة في الشهودية.

السادس ا بذا شهد شاهدان أن الميت أوصى أهاذين الرجلين بألف مرسمة ، وضهد المشهود لهمنا للشاحدين على ذلك ، لا تقبل شبهادة العريقيز ، لأن الحق لا شبت أبي الذمة ، وإنما يتبت في العين ، فيصير الألف متنزكة بينيم ، فيوجب لهمة في الشهادة .

السابع : إذا شهد شاهدان أن لهذين الرحلي على هذا البت ألف درهم، وشهد المشهود لهما أن لهذين الساهدين على هذا البت ألف درهم، فعلى قول أبي حبيغة ومحمد راصهما الله: تقبل هذه الشهادة، وعلى قول أبي بوسف رحمه أنه الاكتبر، وهي ممأنة أالجامع الصعير ...

و بعد قول أبي بوسف رحمه الله : إن كل و حدمن الفريفين فيما شهد لصاحبه شاهد الفسه من وجد، فلا تقبل هذه الشهاده كما لو كان الشهودية في الشهادين وصبه بالثلث أو بعين واحد، وإنه قلنا : دلك : الأنه بن لم يكي بشهما شركة في أصل الدين، فما يقبضه أحدهما من مال العرم الميت، اللاحر أن يشاركه فيم، بحلاف ما لو شهدا بدلك في حالة الحياة؛ الأن ما يأخذه أحدهما حال حياة المدين ، لم يكن للاخر أن يشاركه فيم، علم بصركن واحد شهما فيما شهد لصاحبه شاهداً تنفسه بوحه ما . وحجتسما أنه شهد كل واحد من الفريقين لصناحيه بديل لا شركة له في ذلك الدين، فوحب أن تقبل هذه الشهادة، كما لو شهدا بذلك حالة المبات ببيانه: أن دين كل قريق إنما وحب على الحبت يسبب على حدة، والدينان متى وجبا لاننين على واحد بسبيين مختلفين لا يثبت بيتهما شركة في الذين حتى إن ما وقيضه أحدهما لا يكون للا تو أن بشاركه فيه، ولهذا قلت: هذه الشهادة حال حياة المديون له، أما قوله: إن ما يأخذه أحدهما فللأخر أن يشاركه بيما أخذه كما لو كان الدين مشتركا، قلت: الشركة ليست تشت بشهادتهم، وإنما شبت هذه الشركة حكماً لقيق الشركة بطيل أنه إذا كان في الشركة بسعة ما يأخذه أحد القويقين ليس للفريق الأخر أن يشاركه في ذلك، وقد يجوز أن يثبت سعة ما يأخذه أحد القويقين ليس للفريق الأخر أن يشاركه في ذلك، وقد يجوز أن يثبت حكماً لعيره، ولا يثبت مفصوطاً فغيره، في الركيل وهو غائب بثبت حكماً لعيره، ولا يثبت مغصوطاً فغيم بخلاف مسألة الوصية بالظلك؛ لأن كل في شيئ شهد لصاحبه بال مشترك بيته وبين صاحبه بدئيل أن الحال، وإن كثر لا ينفى "" فريق شهد لصاحبه بال مشترك بيته وبين صاحبه بدئيل أن الحال، وإن كثر لا ينفى" فريق شهد لصاحبه في الشركة بينهم في النشة، وههنا حال كثرة المال لا يست بنهم شركة فيما يأخذه كل واحد منهما، وإنما الشركة وقبا الشركة بينهم في النشة، وهمنا حال كثرة المال لا ينست بنهم شركة فيما يأخذه كل واحد منهما، وإنما أثبت الشركة وقبا الشركة بينهم في النشة ، وهمنا حال كثرة المال لا ينست بنهم شركة فيما يأخذه كل واحد

تم إن محمداً وحمه الله ذكر في الجامع الصنغير : أن على قول أبي حنيفة ومحمد وحمهما ألله : نقل هذه الشهادة، وعلى قول أبي يوصف وحمه ألله . لا نقبل ، ومكنا ذكر الخلاف في البسوط على هذا الوجه ، وذكر الخصاف رحمه الله في أدب الغاضي : أن على قول أبي يوسف وحمه ألك نقبل هذه الشهادة، وعلى قولهما ، لا نقبل ، والمسعيع ما ذكره في الجامع الصنغير أو البسوط ".

اتفامن: إذا شهد شاهدان لوجلين بدين على المبت، وشهد المشهود لهما بدين على المبت، وشهد المشهود لهما بدين على البت لقير الشاهدين، فهو جائز، وهذا عندهم جميعًا، وهذا الجواب لا يشكل على قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله؛ لأن المشهود لهما لو شهدا بدين للشاهدين على البت تغيل شهادتهما، قلال تغيل شهادتهما وقد شهدا بالدين لغير الشاهدين كان أولى، وإغا الإشكال على قول أبى بوسقه رحمه الله، وذلك لأن على قول أبى بوسقه رحمه الله، وذلك لأن على قول أبى بوسقه رحمه الله، وذلك لأن على قول أبى بوسقه رحمه الله،

<sup>(</sup>١) مكذا في ظاء وكان في غيرها ألا ينهفي أ

الشهود فهما فلشحفين بديرا حلى البشاء الانقبار شهافتهما فاشت مر الضوكة بينهما في المأحود، فيحمد أن لا تقبل شهادلهما لعبوا لشاهدين؛ لأن ما يأخده كل و ين من مال اللبت والكوان مشتر أنا يستهما الأأن الجواب عيده أنه أعانشنا الشهادة المشهود فهما في هذه السائم؛ لأن موضوعها أن الفريق الأول شهد على الثب لرجلين فيه أن يشهد المشهود الهجر بالدن الغير الساهدت وقفين القاصي للمشهود لهجرة قيرشهد الشهود لهجا مثي اللبت بالبراز حلين غير الشاهدين، وموضاوع المسائة الأوني أنافك هودانهما شاهشا المتناهدين ماله بن على قارات في إن أن يفضى القاصل مالدين فلم سهود فهاما على الميت م وما فتلاف للوضيع على هذا الواحة بحثلف الجواب

مبارين أي البريق الأولى في النبهة البادرة البيديور الهواء أبريديوا الشهورة الهما والدب لغيرهبها بقدم حبيا القضاء بشهادة الفريق الأوانء الأمهما سهدا بدين للمشهواة الوجاء لا شركة بهاجا في رقاب فوجال الفضاح بوده انك يردها فبد فضي فهما القاضي صحره وصنر قدر الدين مستحفًا للفريق الاول على اخلوص، فإذا شهد المشهو دالهما بدار على المن الاخرين، فهما بيذه الشهادة بصراه بأنفسهما الأنهما يتجاد بغيرهما خبركة فيبماكان لهمناجي الخارص وراسهادة الإنمان فيتمايهم وحالوق وهيرهي أصدق الشهادات، وهي السالة الأولى المشهود لهميا شهد بالدين الشهادين قبل أن يفضى لهمد بالدين على البِّن ، قلو فضى بعد ذلك لكن راحد مهما بالدين لصار قاضًّا لكنا واحدالمتهما أأأمن للديقين بدبل للشاهاريز فيه تمركك وهدالا وجوراء

٣٠٦٠٨- في الليتيقي بنيد عن أس يوسف رحسمه فه إصلام رجن أوصى بوصية وشهد عليها أربعة ، فقال اثنانا منهدة أوصي أنا يحري عليه كار شهر عشوه حتى يستكمل الفَّذاء وفال الأحراب بوراً وصي له بهام يهمَّه وزي أفضي بها منهمة عاجلا من التعت والوشهداتيان بشرعا واحران مطلقة بعبر نشرط أحذمسة الشرط إداكيان شرطا ص حيحا

3.7.9 . وفيه أيضًا: رواية ابن مساعه عن محمد رحمه الله ، رجل مات. وترك مالا وأعجاء فادعى وجل أه النه، وأهام بمه تمهدوا أنه الله لا يعلمونه ترك وارثًا غيره، قفضى له المال، فأفر الاين أن أماد قد أرصى للشاهدين يثلث ماله، وأقر تهمه بدين، قال: لا تبطل شهادتهما؛ لأنه أفر لهما بعد القضاه، ولو أفر لهما بذلك بعد ما شهدا قبل القضاء، فشهادتهما باطلة.

قال في الكتاب: أو أيت لو شهدا أنه ابن البت، ثم أكر الابن للشاهدين أنهما أخواه لأبه، وادعيا ذلك، أو أنكر ابان كان إفرار الابن بالأخوة بعد القضاء له، لا يبطل الفضاء والشهادة، وإن كان قبل القضاء وبطل الشهادة، كما هيئا.

۲۰۹۱ وقيمه أيضاً: رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله عنها شهدا شاهدات أن الميت أوصى الشاهدين شاهدات أن الميت أوصى الشاهدين الأولين بدراهم الانفس، ولو شهد شاهدان لرجلين بدراهم، وشهد المشهود الهست للشاهدين بدناهم، وشهد أو بعيد، قبلت.

## الفصل اخادي وانعشرون في الوصايا لواحد بألفاط مختلفة. وفي الوصية للفقراء والمساكين والاستحفاق وكيفية الصرف إليهما

٢٠٦١٢ . وفي الوائد هشام أقال: منالت محمدناً راصم قد من رحى اوصى تغفراه أهل دهم عمر العائف درحم، وأوسى فيراله أيضاً ، فأراد فقراء أهل يت أن يشاركوا جيرال في وصينهم، فحاصل الجواب أن الألف السماة لفقراء قرائمه أذ كان أكار عما يصيمهم منا أوصى عائلهم إلى إذا فسم ذلك على فقراء قرائمه وخلى حيراله ، فلا شركة لهد مد احران.

٣٠٦١٣ . وهناه أيتبك رخل اوصلي لرجل من مسيسراته بمائة دوهم، وأوصلي غيراته قال. ينظر فيما أوصلي به له، ونما يصله مع الجرات، بيناخل الأقل في الأكراد.

إدا اوصل ترجل عال. وللنصراء بمال، والرحل سحتاج، هل بعطي الرحل من

مصيب القعراء أيضاً؟ قال " خلف وشداد بن مقاتل رحمهم الها: يعطى ﴿ لأَنْ تخصيصه لا يسعر دخلوله تحب التعلميوم، ألا ترى أن من قبال لامبرأته: أنت ومن دخل لدار من نساءي طالق، نطلق الحاطية في الحال بقوله: أنت، ونعلق أخرى بقوله: ومن دخل الدور من نسمي، ألا تري أن من قال: من دخلت من سلحي الدار طالع وقلانة ، طمقت فلامة للحال واحدت رإذا دخلت للدار أخرى.

وقال الحسن بن مطيع وحمهما الله الايعطي وهو عول إيراهيم لتخمي وحمم الله، وقال نصير رحمه الله: إن كان أوصى مافعة واحدة، بأن يقول. يعطى فلان كذا درهماً؛ والباني للمفران، أو قال: وبعطي للقراء كذا، فإنه لا يعطي وإن لويكن أرضي وفعةً واحدة، مأن أوحس تغلان، تبه أوصى له صبابا، تبرقال: وبعثى الضفراء، وكله، يعطى، وهذا النفصيل حسن إلا أمه لا يتهبأ الفرق بين الوصية وبين مسألة الطلاق التي ذكرناها

٢٠١١٥ - وحلال أوصى كارواحد منهما لفقراء قرابته مثلث ماله ورحل فقيراله قرابة منهما يذفع إليه وصية كل واحد مهما، وإفاراد على ماثني درهم إذا كان موتهما معًا؛ لأن العبرة لحالة الموت وهو يغير عند موتهما.

١٠٦١٦ - أرضي للفقراه بألف من ماله وكان في حياته رجلا عبيًا، ثم افتقر يعد موته، فدفع الأثف إليه جاز، وعِنله لو حص، فقال لفقراء هذه السكة والممالة بحالها لم يجز ؛ لأن في إلى حدالثاني صار كأنه عينهم، فلا بدحل في الوصية غيرهم ولا كذلك في الدحه الأولى

٢٠٦١٧ - في أواقعات الناطفي وفي فشاوي المضلل ]: إذا أوصى لقفراء والقرام معينين يخبر مسالكل واحدامن ذلك القوم سنهيره ويعمرب للفقراء كالهم يسهمه وإن وضع سهم الفقراء عند فقير وأحد جاز بلا خلاف.

٢٠٦١٨ - وإن أرضى لدة والوضع كفه أو أوضى لفقرا وبني فلاناه فإناكانوا يحصون يصرب لكل واحد بمهم مهما وإن كالوا لا يحصون بضرب بمهم واحدا ويجبوز وضع ذلك عند واحدمتهم حند أبي يوسف رحمه اقدا لأن ذكر الففراء ذكر حشيء وعند محمد رجمه الله الايجرز أنا يوضع إلاعبد الاتنين فصاعفاء وقدمر

جنب هذا في كتاب الوقف.

۲۰۲۱ منتل تصر رحمه اقد عمن أوضى بثلث ماله لنفضرا، وتغراباته قال: الوصية بين الفقراء والقرابة نصفون، وقال محمد بن سلمة رحمه الله: إن كان الفرابات يجميون، فالثلث بن الفقراء يحميون، فالثلث بن الفقراء ويبتهم بصفين.

٣٠٦٣٠ وفي المجامع الصغيراة في رجل أوصى بالك ماله لأمهات أو لاده هن ثلاث وللفقراء والمناكزة فال وقد الثانث بينهم على خدسة أسهم ثلاثة أسهم لأمهات أو لاده وسهم للفقراء، وسهم للمساكين، وهذه قول أبي حديقة وقول أبي يوسف وحمهما الله.

وقال محمد رحمه الله . يقسم اللك بيتهم على سمة أسهم، ثلاثة أسهم لأمهات أولاده وسهمان للفقراء، وسهمان للمساكين، وإنما كان كذلك لأن الرصية للفقراء تتناول الواحد منهم عبدهما، وعند محمد رحمه الله : تنتاول الحمع، وأشاه اثنان فساعداً في الوصايا، وكذلك الساكين، فكان عدد المنتحقين خمسة عندهما، وسيعة عند.

وهذه المسألة فرع لمسألة أخرى، وهي أن من أوصى بثنت ماله لممساكين، فإن على قول أي حيفة وحمه الله وأي يوسف وحمه الله إلى صرف الثلث كله إلى واحد منهم، وعلى قول محمد وحمه الله: لا يجوز صرف الثلث كنه إلى واحد منهم، ويجوز صرف إلى اثنين فصاعدًا.

وجه قول محمد رحمه أنه: إن الموصل أوصى يثلث ماله للمساكين، والمساكون والمساكون محمع ، فلا يجور مبرف الثلث كله إلى واحداً عنهم قياماً عنى ما لو أوصى لأقرباه أو للذوى قرابته، لهم يجز صبرف جميح الثلث إلى واحد منهم، ووحب صبرفه إلى جماعة والأنه أوصى لاج ماملة أو عنهم، ووحب طبرفه إلى المساكون، وأشار إلى حماعة ميهم، وهم ثلانة أو عشرة، يجوز صرف الثلث كله إلى ماحد منهم، فيتعرف إلى أدنى اجسم، وبدئ المساكون المساكون المساكون المساكون المساكون المساكون والأنه المساكون ا

الناف الأدانوصية أخب البراث، وأكن الجسع في باب الميواث الناف حتى قالوا: لو مات، يترك النيز كان لهما الثلثان مساعداً، فكذا في رب الوصية.

وهما قالا. إن الألف والام إذا دخلا على جمع لا يلحقه العدد والإحصاء ، فإنه يعسر عبارة عن الجنس، ويسقط اعتبار معنى الجمع، ألا نرى أنهم قالوا في من حلف. لا بروج النساء ، فتزوج واحدة، حنت من يهنه الان الألف واللام دخلا على جمع لا يتحقه العدد والإحساء وكذلك م حلف الا يسرب المهاه ، حنث بشرب قطرة والعدة من الحاء ، وسقط احتار ممي الجمع ، وقال الله تعالى : فواسًا العبدقات بالمغفراء إلى والمراد مه الجنس والله أعلم حتى جاز الصرف إلى قفير واحد، فكذلك هها الألف واللام دخلا على جمع لا يلحقه الحدد والإحصاء ، قسقط اعتبار معنى الجمع ، واعتبر المناس الجنس ، فكذلك هذا .

قام إذا أرصى لأقرباء، قلد إن كان أقرباء يحصون، فهذه بجب الصرف إلى الكن منهم إلا اللاء دخل على جمع يلحقه العندو الإحصاء، وفي على هذا الموضع لا يسقط عندر معنى الجمع ، قوحب الصرف إلى الكن بخلاف الساكين، لأمم عا لا يحصون يصير عبارة عن الجنس، للحقه العدد والإحصاء، وإن كان أقرباء بحيث لا يحصون يصير عبارة عن الجنس، فيجوز معرف جميع الثلث إلى واحد مهم كما في الساكين، وإذا جزز صرف اللك كنه إلى مسكين واحد عندهما، وإلى فقير واحد، فإذا أوصى بثلث ماله لأمهات أو لاده وهن تلات، ولمساكين والفقرا، كان عند المستحدين خيسة، فيفسم الثلث بنهم على خسبة لهذا،

ثم هذه المسألة دليل عنى أن المساكين جنس غير العقراء عند علماءا و حمهم الله ، فإنهم حملوا للسماكين سهدًا على حدة، واللغفراء سهد على حدة، وكتاب الله تعالى ينال عليه ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصادقاتُ لِلمُقْرَاءِ وَالْعَمَّ الْكِرْرِ ﴾ ، عطف المساكين على الفقراء والمعطوف غير المعطوف عليه .

وهى الأمسلي" عن أبي يوسف رحسم الله منا يخسلف عدا، فسفند ذكتر هي الأسالي: ؛ أنا من أوضى لللك ماله لفلال وللقفراء والمساكير، فعلى قول إلى حنيفة

<sup>(</sup>١) سورداخوية الأية ١٠

رحمه الله: بقسم الثلث بينهم على ثلاثة أسهم، وهذا على أصله يستقيم، فإن اسم الفقراء عند، يتناول الواحد، فكان عند المستعين الفقراء عند، يتناول الواحد، فكان عند المستعين ثلاثة، قال أبو يوسف رحمه الله: وأما أنا فأجعل ثلث ماله على سهمين: سهم لفلان، وسهم للفقراء، والمساكين، فأبو يوسف رحمه الله جعل الفقير والمساكين اسماً واحداً من حيث المنى حتى جعل نصف الثلث لفلان، ونصفه للففتراء والمساكين، فكأنه أوصى جيث المنى حتى جعل نصف الثلث لفلان، ونصفه للففتراء والمساكين، فكأنه أوصى جيث المنا وللفقراء أو لفلان وللساكين.

ولا خلاف أنه إذا أوصى بثلث ماله لفلان وللفقراء والبتامي، أو تفلان وللفقراء، أو الرفاب إنه يعتبر كل اسم على حلة، ويعطى لكل مسمى سهم هلي حلة.

وجه قول أبى يوسف وحده الله: إن الفقراء والمساكين إن كانا السمين مختلفين لفغلاء فهما اسم واحد معنى؛ لأن كل واحد من الاسمين بنبئ عن الحاجة لا غيره فإذا أن ألوصيت بثلث مالى لفلان والفقراء والمساكين صار كأنه قال: أوصيت بثلث مالى لفلان ولفقراء والمساكين صار كأنه قال: أوصيت بثلث مالى لفلان وين المحتاجين نصفين، فكلات بخلات ما إذا أرصى للفقراء والبنامي أو للفقراء والرقاب؛ لأن البنم مع الفقير السمان مختلفان لفظا ومعنى، أما لفظا: فظاهر، وأما معنى: فلان تلينم بنبئ عن وزيادة معنى سوى الحاجة وهو أن يكون صفيراً لا أب له حتى يجوز إطلاق هذا الاسم على المسغير الذي لا أب له وإن كان في يفه ألوف. وإذا كان كل واحد من الاسمين ينبئ عن الاسم على معنى أخر سوى الحاجة كانا أسمين مختلفين لفظا ومعنى، فيجب اعتبارهما بخلاف معنى أنفر سوى الحاجة كانا أسمين مختلفين لفظا ومعنى، فيجب اعتبارهما بخلاف معنى ألفير والمسكن؛ لأن كل واحد من الاسمين ينبئ عنه الغير والمسكن؛ لأن كل واحد عن الحاجة لاغير، فيعنبر المسكن؛ لأن كل واحد عن الحاجة لاغير، فيعنبر المسكن؛ واحداد

وهما ذهبا في ذلك إلى أن الفهر والمسكون اسمان مختلفان لفظًا ومعنى، فيجب اعتبارهما جميعًا كما ذكرنا في المسائل، وإنحا فلنا: ذلك لأن السكون من له مال، أو كسب بدفع عنه بعض جوعه، ولكن لا بغيه، مكنت نفسه بغلك وقنع، فلا يطوف بالأيواب، ولايسال الناس، وهذا لأن المسكون مشيئ من السكون، وهو الذي سكنت نفسه إلى الجوع بأن كان له عال أو كسب بدفع بعض جوعه دون البعض، فيكون شيعانًا من وجه جائعًا من وجه سكنت نفسه بذلك القدر، فلا يطوف بالأبواب، ولا يسأل

الناس، بدل عليه قوله تعالى: ﴿ وَآنِ الْمَالَ عَلَى حُبُهُ ﴾ " الآية، عطف السائل على المناس، بدل عليه المناس المنا

طاما الفقير فهو الذي لا مال له ، ولاكسب له أصلاحتي يدفع بذلك بعص جوعه ؛ فيطوب الأبواب ، ويسأل الناس ، صمى فقيرا الافتقار ، إلى غيره واحتياجه إلى م وطلق الاستمام إلى أكامل من الشيء ، والكامل في الاحتياج إلى غير ، الذي لا مال له ، ولا كسب له يدفع به شيئًا من حاجته ؛ لأنه إذا كان له بعض ما يدفع به يعض حاجته يكون محتاجًا من وجه دون وحه ، فيشبت أن الفقير مع المسكين اسمان مختلفان ، فيجب اعتيار كل واحد منهما .

٢٠٦٢١ - وفي الترازل: إذا أوصى بوصاباء وأوصى للقفراء وأوصى للمنفه بمانة عنداء وأوصى لمنفه بمانة وأوصى لمنفه المناذ، فسات معتقد بعد موته أن كان بين لكل وصبته شيئًا مقدرًا، وبدين المنقراء، وإن كان بين لكل وصبته شيئًا مقدرًا، وبين أيضًا للفقراء شيئًا مقدرًا، وبين أيضًا للفقراء شيئًا مقدرًا، وسائة المعتق يصرف أن إلى ورثة الموصى؛ الأنه ما جعلها للفقراء في الوحه الثاني، وفي الوجه الأول جعلها لهم حيث قال، وإلماني للفقراء.

وعلى هذا إذا أوصى يوصاباء ثم قال: والباقى يتعدد في يعلى الفقراء، ثم رحع عن بعض الوصاياء أو مات بعض الموصى لهم قبل موت الموصى يتعدد في بالباقي على الفقراء إن لم يرجع عنه ؛ لما فلنا.

١٩٣٢ - وفي توادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله. إذا أوصى بثلث مائه لفلان وبحجة ونسمة يعنن ، قال: الثلث بينهم أثلاثاً يعطى الرحل ثلث الثلث ، ويحجج

 <sup>(1)</sup> سورة البغرة (الأية ١٧٧).

<sup>(</sup>۲) وتي مرت اتل مريائي

<sup>(</sup>۲) وي ه "بضرب.

<sup>(1)</sup> وفي قا يضرب.

بما بفي عن الرجل، فم يتظر إلى الفاضل عن الحج، فإن بلغ تسمة ويالا يردعني لموصلي له بالثلث، قال: ولا بصرت للحج بقيمة حجه، ولا للسمة بقيمة نسمة، وإدكان ثلب الهال كليرًا، يحج عنه حجة ويعتق عنه بسمة، وما بقي، فهد للموصل له بالندث.

۳۰۲۳ - وفي المنتقى: نو أوصى بنلت مان لملان وفي نسمة ، فإن كان الثلث كثيرًا، أخذ منه قدر نسمة ، وإن كان الثلث كثيرًا، أخذ منه قدر نسمة ، ودفع منهفى إلى فلان ، وإن كان الثلث فايلا ، يؤخذ ينصف الثلث تسمة بضرب للسوصى لمه في الثلث بنصف الثلث ، ويضرب فلنسمة بأوني ما يسترى به نسمه ، وكذلك إذا قال: فعد عالى لفلان وفي حجة ، ولم قال . أوصيب بنلث صالى لفلان ، وفي نلسسة كان نملان نصف الثلث فل الثلث أو كثر ، ويشسرى بالتصف الأحر التسمة ، فإن لم يوجه به بسمة رد على الورنة ، وكذلك إذا قال ، بلت مالى نفلان ، ولضفه كلحج .

### الفصل المثاني والعشرون في الرجوع عن الوصية وما يبطلها

٢٠٦٢ - بجب أن يعلم أن المرجوع عن الوصية صحيحة ؛ لأن الوصية للبك يطريق النبوع مضافًا إلى ما بعد الموت ، والنبرع البائذ محتمل للرحوع ، فالمضاف إلى ما يعد الموت أولى .

والرجوع قد يثبت صريحًا، وقد يثبت دلالة ، وقد يتبت صرورة، ثم الرجوع صويحًا فاهر ، والرجوع دلالة أبواع أحدها: استهلاك الموصى به حقيقة أو حكمًا حتى إن من أوصى الإنسان بتوب ، ثم قطعه ، فخاطه قميصًا ، وفي بعض النسخ ، أو خاط قميصًا ، والصحيح هو الأول ، أو أوصى له بقطن ، فعزله ونسجه ، أو أوصى له محتيدة ، فعنع منها سيفًا ، فهذه التصرفات كلها دلالة الرجوع ؛ لأنها استهلاك للعبل حكمًا ، ألا ترى أنه ذال الاسم ، وذال بعض المنافع ، وألا ترى أن حق المقصوب مته بنقطم بهذه التصرفات .

وإذا أوصى بتهر هضة ، ثم صاغ قاباً ، أو خاتماً ، أو ما أشب ذلك كان رجوعاً ، وهذا الجواب عند أن يوسف ومحمد رحمهما الله ظاهر ؛ لأن هذا استهلاك حكماً عندهما ، وفهدا قالاً : ينقطع حل المفصوب مه على النهر المعصوب بهدا ، فأما على قول أمى حنيقة رحمه الله : يجب أن لا يكون رجوعًا ؛ لأن هذا ليس باستهلاك حكمًا عنده ، وقهذا قال: لا ينقطع حل المعصوب منه عن النهر المقصوب بهذا ، وهو الصحيح .

إذا باع الموصى به من رجل و ثم النشراء قمات، فإنه سرات لورثة الموصى لا سبيل للموصى فه عليه و لأن البيع دليل الرجوع عن الوصية و لأن البيع استهلات حكماً ، إدبه بزول الكبيع عن ملك الموصى و إدا أوصى بعسنه لرحل و ثم أوصى بعتقه ، فهذا رجوع عن الوصية الأولى و وهذا طاهر و لأن الجمع بن الوصية ين بعد موته غير عكر الأنه لما أوصى بعنفه بعنق العبد عقيب الموت بلا فصل و قبكون ما بعد الموت حال وقوع المنق للعبد، و حال وقوع الله في رقيته ، نوقوع المنق للعبد يقارق وقوع المنق

المُلك للموضى له في رَفِيته، فيمنع وقوع المُلك للموضى له بالوقيم، فتصبر الوضية الثابة باسحة للأولى.

ونو أرضى بالعبد لرجل، ثم أوصى أدبيعتن ذلك تعبد عنه بعد موته، فكذلت الميوات أيضًا نكون النائية رجوعًا عن الأولى، وقب نوع إنكال وهو أن الجسم بين الرصيان تمكن هها والأنه لم أوصى أدبعتن العبد عنه بعد موته، فالعبد لا يعتل عقب الموت بلا فصل، وإغابيتن وفا أعتل، وإذا كان لا يعتل عقب الموت للا فصل، وإغابيتن وأن أعتل، وإذا كان لا يعتل عقب الموت لا مصل لم بالرقبة في الرقبة لا صابع عنه، فيندعي أن بصبير نصف العبد للموصى له بالرقبة ويقل تعبق العبد على حكم ملك المهد بعتى عنه

والجواب اليس طريق الرجوع في هذه المسألة ما دكرنا في المسألة الأولى، بأذ الجسم بن الوصيتين غير عكى ليسائى الإشكال الذي ذكرتم، وإغاطريف أنه ما أمر بالإعداق، فقد قصد تنقرب إلى الله تعالى، وإنما نتم لغربة إلى الله تعالى إذا لم يكن في الرقة شريك لله تعالى، فكان الأمر بالإعداق رجوعًا بن الوصية بالرقية ولالة

والثاني: أن يخلط الموصى به مبره حلطاً لا يكن التميز أصلا، أو لا يكن التمير المبيز أصلا، أو لا يكن التمير بالا بصرره علما المبيز أصلا، أو لا يكن التمير عن الوصية و لا يمن الوصية عن الوصية و لا يكن لتميز بيهما و وما الموسية و لا يكن لتميز بيهما و وما المبل الموصية و الا يكن إخراج عن الوصية ولا يؤخراج الأصل، فيمعل ذلك رجوعًا، وبيان الثاني إذا أوصى على عني في بناء كان دلك رجوعًا عن الوصية .

والتعليف: أن يحدث تقصمانًا في لموضى به يخرجه عن هيئة الادّخار والنقاء إلى يوم الموا ، كما إذا أوصى يشاة لإنمال، تم تحها، فإنه رجوع عن الوضية

والرابع أن يتصرف في الموصى به تصرفاً بسندل به على استنفاه اللك و بيانه فيما روى هذا ام عن محمد وحمد الله إدا أوصى الإسمالة بأرضي، تم إذا الموصى روعها أساء فهدا رجوع، قال: الأن الأس شحرة، و كذا إذا فرعها وطبقه فهو و جوج، وثو زدتها حطة أو تحوها، فليس برجوع، ويترك في الأرض حتى يحصده الأن عوس الشجر بدل على استنفاء اللك والأن الشجرة تغرس للدوام والنقاء، وكدلك ورح الرطة، الأن عروق الرطية بستدام في الأرص بحلاق زرع الخبطة وأشباهها · لأنه لا يستدام ، فلا يستدل به على استفاء الملك

وأما الرجوع ضرورة فأن يتغير القوصى به ، وتعير اسمه ؛ لأنا الموصى له إلما يستحق تلوصى به بذلك الإبحاب، وبذلك الاسم ، وذا نفير الوصى به وتعير الاسم أو استحقه الموصى له لا يكو را الاستحقاق بذلك الاسم ، ويذلك الإبحاب .

#### بيان هذا الأصل من المسائل ما ذكر محمد وحمه الله في " الزبادات :

٣٠٩٧٥ - و على قال نعيره. أوصيت لك يهذا الكفرى الذي في معيني هذا، ظلم يحد الموصى حتى صدار الكفرى بسراً أو رطبًا أو تمرًا، فقد نطلت الوصية الآنه تغير الموصى به ونغير الاسم الأفراس الكفري لايتناول البسر والرطب والنسر، ألا ترى ال من قال لعيره، أوصيت لك بهذا الكفري، وأشار إلى الدمر أو الرطب أو النمر الانصح الوصية

وكملك إذا قال لعبره. أوصيت لك بهذا السبر، فصار وها قال موت الوصي، قبطل الوصية، وكذلك إذا أوصى يحتفة لإنسان، قهمت الربح بالحنطة، والقنها في طاحومه قبل موت الوصى حتى صارت دقيمًا، تبطل الوصية، وكذلك إذا أوصى له بعت في كرمه، قصار ربباً قال موت الوصى.

وإدا أرضى يقصيل، فانعقدت الحد صل موقه، أو أوصى بحنطة طفاة في الأرض، فأصابها المطر، فنبت حتى صارت يقلاء أو أوصى بيضة، فحضت دجاحة على البضة حتى أخر جد فراريج قبل موت الموصى، بطلت الوصية، وإنما بطلت لتعير الموصورية وتبدلا.

ولو كان التغيير في هذه المسائل بعد موت الموضى قبل قيول الوصية أو معده. عالوصية باقية، ولا تنظل: لأن التغير حصل بعد تمام الرصية وعملها الأن تمامها بالوت، فلا يوجب بطلاب:

تم إذا يقت الوصية ، فلا بخلو : إما أنا كان هذا التعبر قبل القسمة أو معدها ، فإن

كان قبل القسمة ، فالزيادة تطيب للموصى له ، فلا ينصدق بشيء ؛ لأن التركة قبل القسمة مبطأة على ملك التركة قبل القسمة مينا ديونه ، وتنفذ وصايات ، فالموصى له يستميذ الأصل مع الزيادة يوم القسمة من جهة البت، فصار كأن الإيجاب يتناول الأصل والزيادة ، فلا يلزمه التصدق بشيء ، وإن كان هذا التغيير عمد للقسمة إن كان الزيادة ، فإلا يلزمه التصدق بشيء ، وإن كان هذا التغيير عمد للقسمة إن كان الزيادة ، فإلا يلا .

ولو أوصى له بيسر في تخيله، قلم عن المرصى حتى صار بعض البسر وطبًا، فم مات الموصى، بطلت الوصيه فيمه صار رطبًا، وبقيت قيمه بعى بسرً اعتبارًا المحض بالكل إلا إلى كان الذي صار وطبًا قليلا كرطب أو وطبين أو قلالة، حيشةٍ تبقى الوصية هي الكي استسحالًا؛ لأن البسر لا يحلوعه خالبًا، ولا يعتبر ذلك في العادات.

ألا ترى أنه لو أوصى بهدا البسر، وفيه وطب أو رطبان أو ثلاثة، جازب الوصية من الكل، كالافن حالة البقاء، ولو أوصلى برطب له، فصار قرآ قبل موت الوصل بطلت الوصية قياسًا؛ لما قلما: من تغير الموصى به وتغير الاسم، وفي الاستحسال: لا يبطل بخلاف ما إذا أوصى بعنه، فصار ربيبًا.

والفرق أن في مسألة الرخب الموصى به لم ينفيه الأفاار طب مع التصر جنس" واحد، وثهذا جوز أبو حنيفة رحمه الله يع الرطب بالنسر مثلا بمثل كبلا بكول ، ولهذا جاز استيفاه أحدهما مكان الآخو في السنم ، والاسم أيضاً لم يتغير الأناسم النمر ينطلق على الرطب على ما عرف في مسألة مع الرطب بالنمر ، فلم تبطل الوصية ، أما في فعن العنب فلم تبطل الوصية ، أما تغير ، فإن الزبيب في تعني بدلل عكس ما ذكرنا من الأحكام ، والاسم أيضاً فذ تغير بدلل عكس ما ذكرنا من الأحكام ، والاسم أيضاً فذ تغير بدلل على الربيب في فعن المناب كسما أن اسم لعنب لا ينطلق على الربيب في في في المناب عباء فصار زبيباً بغطع به حق المالك ، وأبو غصب عباء فصار زبيباً بغطع به حق المالك ، وأبو غصب رطباً ، فصار في بده قرآ الإنقطع به حق المالك ، بل يتخير بين أخذ التسر وبين التضمين .

قال: وقو أوصى له بهذا الحمل، فصار كيشًا قبل موت الموصى لا تبطَّل الوصية، وكذا إذا أوصى له بهذه الوصايفة، الكبارك والمفت، وكذا إذا أوصى له يبسو صخاره

<sup>(</sup>١) وفي ط شيء مكان أجنس ،

عكيرات قبل موت الوصل بخلاف ما إذا أوصل له لكفرى له ، فصدر بدراً ، أو بديد اله مصدر رطبًا قبل موت الوصى حيث بطنت الرصية ، لأن مناك الوصيريه قد بيدل ، والاسدقة بعيره فيطمت الوصية أماههنا لموضي بدله يتمثل والاستدلم يتعبره ألا الري أنه بقال المذالكين حبل هذوالتعجور فيهداك تطل الوصيف

فالها: والحواب في الوكالة بطبر اجتواب في طوصية، يربد به ال من ركار رجالا بسيم تسيء عا وصفاء وحصور المغدر قبل البيع ففي كل مو فيع يطلك الوصية علك الوكالة، وهي كل موضع لا تطال الوصية لا تبطل الولاالة، هذه سوى بين الوصية ومن الوكالة، وإنما كان كذلك لأن كل واحد سهما عقد عبر لازم، وما هو المقصرة من كإ ــ واحدامل العقدير الايحصل يتصبه وافكالم متدير والمهذا سوي بشهمان

و قرق بن الوحسة والبيع حتى قال: إذا باع كندى له على أنه بالخيار ثلاثة أياه و فصار سورً في مدة احيار، فالخبار على حاله . والبسر للمنك ي إداع السع. والايت.م هذا الوصيد والعرق منهما أنافي السم بشرط الحيار إذا منفط الحيار وتتبت الملك للشفري من رقت وجوده الأد البوريشرط الجيار سيندهي غييمه والشرط الاعل مي الحكود فعاتم منفوط الحيم بسب الملك من وقت اجود السعر، ولهذا مذكه للشنوي بالزوائد المتعملة والمتفصية، فلاجتهل أن للمترى ما ملكه بالأسم الذي دانوا في العقد، فأماعي لوصيه الملك إغايتت عندالوت الأباالوفيية ليست بسيباهي بفيها، وإلىا يصبر مسكاعد الوتء لأبالوصية تعليل بالموت، وطعلل بالشرط عدم فيار وجود الشوطة وفاهلت ههننا بثبت مفيدو وأعطر وقت الموتء ولهافا كادت أتر واتفا الجادنة بعيد الرصية قبل الموت للوارث ومو استحقه الموصي له بعد ما تغير الاسم، فقد استحقه لا ماسم اللدي دخل تحت عقد الوصيماء وزله لا يجوزه ففهدا اعترقا

٢٠٦٢٦ - فالدروجار أوصى بذلك مائه ، ثبرقاس الشهدو التي لم أوص لهلان بغليل ولا تتهرانه بكن هذا رجوعًا عن الوصب حنى لو فانت البية على ثلاث الوصية بعد مرت الوصلي قبات ستم، فكنا ذكر في الخامع ، قلم يجعل حيجود الرفيلية على ووابة الحامم وحوطاء وفكرفي كشاب الوصايا من المسوط أأد حصود الرصبة وجوج

فسن مشايختا وحمهم الله من قال. تأويل ما ذكر الجامع : أن الجمعود كان عند غيبة الموصى له، وهذا لا يكون وجومًا على الروايات كلها ؛ لأن الإنكار ليس يصوبهم وجوع ، ولكن لما كان نقبًا للحال اقتضى الرد، وإنما ينبث الرد إذا صبح الإنكار ، ولم بصبح الإنكار عند غيبة الموصى له، وهذا لأن إنكار الشيء من داب المعارصة ، فلا يصبح على القائب، وإذا لم يصبح الإنكار ، لم يصبح ما يقوم به وهو الرد

وتأويل ما ذكر في الوصايا: أن الجمود كان عند حضرة الوصى له ، وعند حضرته يصح الإنكار ، فيسم ما بقوم به وهو الرد ، نظير ، جمود الوديعة بكون فسخًا بحضرة المودع ، ويلغو عند فيئه .

و من مشابخه من قال: تأويل ما ذكر في المحامع": أنه أواد بقوله: اشهدوا آتي ثم أوص قفلان طفب شهاد نم بالزور، فيكون معناه أتى قد أوصيت له إلا أنى أسالكم أن تشهدوا بالباطل، فيكون هذا طلب شهادة زور، لا جحودًا على الحققة، وما دكر في الوصايا محمول على الحمود حقيقة، مصار الحاصل على قول هذا القائل: إن الجمود على الإطلاق همة للوصية إلا أن ما ذكره هي الجامع ليس بجحود على الحقيقة.

وينهم من قال: ما ذكر أشامهم أقول محمد رحمه انه، وما ذكر في البسوط أ قول أبي يومنه رحمه انه، وروي المعلى عنهما هذا الخلاف وينهم من قال في المسألة روابتان رهو الأصبح، وعلى هذا يحب أن يكون جحود الوكالة من الوكيل أر من الموكل، وجحود الشركة من أحد الشريكين، وجحود الوديمة من المودع وجحود المبايعين والسنأجين على روايين.

وجه ما ذكر في "الجامع": أن جحود الوصية وقد آوصي بها كذب منه من حيث الحقيقة ، فإنه قال: ثم أوص بها له وقد أوصي يها له ، فكان الحجود كذبا منه على الحقيقة إلا أنه يحتمل الفسخ محازاً ؛ لأن الجحود والفسخ بتقفان في المعنى الخاص ١ لأن الفسيح بعد وجود العقد يرفع العقد ، وبعبد الأمر إلى ما كان قبل العقد حتى يعود إليها قدم ملكهما كما لو لم يكن بنهما عقد أصلا .

أو نقول. الحسود ينعى المقد في الخاص والمستقبل، والعسخ ينفي المقد في المستقبل، فكان بينهما موافقة في معنى خاص، وإذا كان الجمودكة بأفي الحقيفة، وإنه يحتمل انساخ مجاراً ، فيعد هذا إما أن نفول: بأن الكلام طفيقته سنى بقوم الدلي على سجداؤه أه نفول: لما احتمل الجحود الكفاء والقسنخ إن أواده الكفاء، الابكون وحواعًا، وإن أواديه الفسح كان وجوعًا، فوقع الشد في الرجوع، فلا يتبك الرجوع، ماشيت

وجه ما ذكر في الوصايا يهو أصح الرواية بن أذائه مدود؟ مدي إلا أديد على الفدية محاراً، فوحب أن يجعل قسمنا حتى بلغود لأن كلام العاقل لا يلغى ما أمكن، ومتى معل على حقيقته، رهو لكدت كان لعراً، فوجب حسله على الفسخ، فيجعل جحود شرصي قسخا عنه الأجارة، عان كل جحود شرصي قسخا عنه الأجارة، عان كل والحد شهما لا يقسخ إلا لجمودهما، لأن هنك لا يتفرد أسدهما بالمسح، فيحتاج إلى جحورهما جميعًا للشت الفسخ، وكان حقل كالهمة المفاحة إلى الغرة جعلت كناية عن المنازاً من غير قية حتى لا ينعر، فكذا عدا وكما قال أبو حنيفة رحمه الله: فيمن قال لمبدء وشله لا يولد عنه على مذ ملكه، فيمن على مذ ملكه، وإذ كان كذباً من حيث الحقيقة؛ لأنه يحتمل الكابة عن العنق محاراً عني ما عرف شه.

وهذا بخيلاف ما تو هذا لا مراكه: قم أثرو حلك الأنا تعيقر أن يحيل كتابه عن الفسخ الأو التكاح الا يعتبل كتابه عن الفسخ الأو التكاح الا يعتبل و الفلاق الم الفسخ الأو التكاح الا يتفسخ و وتعقر أن يجعل كتابه عن الصلاق الأنه ثيس بسهما مشابهة الآن الحجود بنفي نامقد و العلاق الا ينفي الملكاح الما فكاح الكاح الا يسقط شيء من الصداق إذا كان بعد الدخول، وتعقر بثبات الطلاق إضاء على سبيل الإحمار الأنه بقارضح نية الإضمار فيما لو صرح بالطلاق، فقال الم أثره حك الأني طلقتك الم يصرح بخلاف ما لو قال الا تكاح بيتي وبينك ابو لست لي بامرأة، ولوي الطلاق ميث يصح ونطلق الأنه لو صرح بالطلاق، فقال الالكاح بينك وبينك، أو الست نامرأة المي طلقتك المورثة عصر علاطلاق والقال الالكاح بينك وبينك، أو الست نامرأة المي الأن طلقتك الإستان وبينك، أو الست نامرأة

وإذا قال كل وصبة أوصبت به لفلان فهي ناصفه فهدا يكون رجوعًا منه عن الوصبة ، وأو قال: كل وصبية أوصبت مها أعلان و فهي رباء أرهي حرام، فهذا بس برجوع والفرق أن في المسألة الأولى وصف الوصية بما يتصف به بعد الرجوع ، فبان الموصى يقول : وصية فلان باطلة ؛ لأني رجعت فيها ، فينبت الرجوع في ضمى هذا الرصف تصحيحاً لهذا الوصف ، أما في المسألة الثانية وصف الوصية عا لا يتصف به بعد الرجوع ؛ لأن بعد لا توصف الوصية بكوتها حراماً أو ربا ، فلم يمكن إلبات هذا الوصف بإثبات الرجوع مقتصاء قبل الوصف .

خلك: أوصيته للآخر، ولم يذكر وصيته للأول حال وصيته به للتاني، فإنه لا يكون هفا ذلك: أوصيته للآخر، ولم يذكر وصيته للأول حال وصيته به للتاني، فإنه لا يكون هفا رحمهم الله، وإلها كان كذلك! لأن الوصية نظبه الهبة من وجه، ونشبه الميراث من وجه علما الله ما ينا غير مرة، فلفيه بالميراث قفا إيه مني أوحي بجميع العبد للتاني، ولم يذكر وصيته للأول حال وصيته نفاتي، لا يكون ذلك وجوعًا، ويكون العبد بيتهما نصفين كما في الميراث أذا قر أن هذا العبد ابنى، فيم أفر لعبد أخر أنه ابنى، فإنه لا يكون النتنى وجوعًا عن الأول، ويكون مائه بينهما تصفين منى مات، ذكر إقراره للأول بالبوة حين إقراره للأول، ويكون مائه بينهما تصفين منى مات، ذكر إقراره للأول بالبوة حين المثانى، ولم يذكر بينهما حرف الاشتراك كان وجوعًا كما في الهبة، وكما في البيع، فإنه للثانى، ولم يذكر بينهما حرف الاشتراك كان وجوعًا كما في الهبة، وكما في البيع، فإنه للثانى، ولم يعدد من إنسان بأنف درهم، فقبل أن يقبل الموب له، أو ياعه من أخر كان وجوعًا عن الأول عملا بالدئيلين.

والمعنى في العرق بين الوصية وبين الهبة أن الوصية بالمال إقامة للموصى له مفام الوارث، والمال فيه تنع، ألا ترى أن الوصية طالمال صحيحة، وإن لم يكن للمغر مال وقت الوصية كما أن الإقراد بالوارث صحيح، وإن لم يكن للمغر مال ضرورة إقامة التابي مفام الوارث لا يفي الأول واوثًا، فأما الهنة تصرف في المال لا غير بالتمليك من الموهوب له، والعين الواحد، لا يجوز أن يكون علوكًا فلأول بكسائه، وللمثاني كذلك، فكان من ضرورة التعليك من الشائي الرجوع عن الأول، ثم إنما وفع المثنى الرجوع عن الأول، ثم إنما وفع المثنى عند وينا الموسية الأولى حال وصيته للثاني وبين ما إذا لم يفكر؛ لأن الرجوع عن الوصية الأولى، بين الموصية الأولى حال وصيته للثاني، لا عن الوصية الأولى حال وصيته للثاني، لا يتبت فصده إلى الرجوع عن الوصية الأولى، ينعين لجواز أن يكون فاسية وهية الأولى، إ

أمّا إذا ذكر الوصية الأولى حال وصيته للثاني ثبت فصده إلى الوجوع عن الوصية الأولى. يقيّن إد لا يمكن حسن أمره على أنه نسى الوصية الأولى .. فلهذا النزفة .

وحكى عن تقفيه محمدين إبراهيم المبدائي: أنه كانا يقوا ، ماذكر من الجواب في الكتاب: أنه إذا لم بدكر وصية الأولى حال وصيته الذائي، لا يكون رجوعًا مجول على ما إذا كان ماسيًّا لوصيته الأولى، فأما إذا كان ذائر ا الأولى حال وصيته الثانيه يكون رجوعًا فالأنه جندد لا يكون قاصدًا لرجوع عن الوصية الأولى، وينه يشير إلى تحواما ذكر نافي الفرق.

وسعنى أخر من أنسألة أن الموصى أوصى للشائي بحسيع منا أوصى به للاول، والابتصور أن يكون العين الواحد موصى به يجميعه للتحصين، فكان من صاورة الموصية بحديده المثنائي الرجوع عن رصياء به للأولى، وبها الطريق قلنا: إها ذكر وصية كلأول حال وصية للثاني، وكفلان، كان رجوعًا عن وصيته كلأول، وكفلان، فقد أوصيت مه أفلان أخر كان ترجوعًا عن وصيته وحقالك إلا المهد الذي أوصيت مه فلان، فقد أوصيت مه أفلان أخر كان رجوعًا عن وحيته للأولى؛ لأن حوف العاء للتعقيب، ويقا يتحقق التعقيب بين الأولى وين الذيل تحت أوصية الأولى في استحقاق جميع داخل تحت أوصية الأولى، في استحقاق جميع داخل تحت أوصية الأولى.

وعلى هذا إدا أرضى لرجل بلك مبالاه ثم أوصى لرحل أخر بلك ساله ولم بدكر وصيته للأول حال وصيته للاني ، لا مكون رحوعاً عن وصيته اللاول، وأما إذا ذكر وصيته للأول حين ما أوصى لشائي ، بأن طال : الفت الذي أوصيت به لفلان أوصيت به لفلان أخر ، أو قال ، فقد أوصيت به لفلان أخر ، كان وجوعاً عن وحيته به للأول .

ولو قال: العبد الدي أوصيت به لملان، وقد أوصيت به لعلان أخر لا يكون وجوعًا عن وصلته به للأول؛ لأنه ذكر بينهما حرف الاشتراك وهو حرف الواو؛ لأن الراو بفتضي الشركة بين للمطوف والمعلوف عليه، ألا ترى أنه لو قال: هذا حر وهذا، كان معله هذان حران، فكأنه "قال: التسرك الباني في وصلسي للأول، ولو قال: هكذا، كان العبد بينهما، والثلث بينهما، كان هيئا، أو بقول: حرف الوار للعطف، وعطاله التين على النبيء سندخر القاه ذلك الشيء، فكان موطيقا لبتاني بجميع العد. ويحميد الثانية غير راجع على الوطية الأولى، فيكون الوطني به بسيما.

و و قال ( الديد الذي أوصيت به لهاكان أو عال الثنت الذي أوصيت به لقالان قد أوصيت به فعلان اعرب ذكر شيخ الإسلام في شرح و سايا الأدل. أن فته روايتان قال في القامع : إذا أو سي بنات ساله لقلان كه قال النسب الذي أوصيت به لقلان أوصيت بنصته بقلان أعرب أو قال عقد أوصيت بنصفه لقلان حرب كالاحداد وجوداً عن بعدها الوصية الأولى ، الا في أنه لو قنال أوصيت بحدميعه لقلان أو قال : أوصيت به تقلال أخراء كان رجوعًا عن حسح الوصية الأولى ، فإذا أدل التعامة وكون رجوعًا عن بقيف الوصية الأولى .

1978. قال مجمد رحمه ها إلى الفادع البقائد و الوصى لوحل بنيى المن ما المنافعة المجمد وحمد بنيى المن المائة فد المنافعة المحمد والمنافعة المحمد المنافعة والمنافعة المنافعة المنافعة

وإدا صح النقل، لم ليق الأولى صوورة، فكان راها عَالَ بعد فعك ينظر إله أجار يشية الوالة الرمسة لهذا الوالت، نسدت وصيته، وإداله يجير والطلت، وكالدميو لاً للن الله

و لو قبل الوصية التي أو صبت بها لدلات مهى العمروين عبد الحد وعمروين مهدات عن يوم قال هذه الفائلة كان هداوجرعًا عن وصبة قلال فيحد ذلك ينظر إن مات عن روس عدد الفاقدان الم صبى رجع شوصى به إلى وارت الموصى، وإن مات بعد سوت الموصى، غال الموصى به قد ويما كان كدلت لا أنه نقل حسيم مد أوصى ما لا الله عدوم مضمونه. وهو الرجوع عن لوصية الأولى، فيعًا دلك نظر بن منت عمرو قبل موت الموصى، بطنت وصيفه، ورجع الموصى به إلى وارت الموسى عسرورة، وإنه مات بعد موصد و مركان عسرام ميثا يو مقال: هذه المعاقف فالرصية الأولى على حالها؛ لاذ المقل إلى عالما رو المراصع ؟ الأن الوصالية قالم بنت باطلة، فالمريذ عن الوجاوع الذي هو من متصلماته

وارقال: كل وصية أرصيت بها لفلاف فهل لعقب عمرو، وعمرو حي مات عمرو قبل موت الوصل بله عقب، فهو لعقبه الأسلاك للعمرو عقب برم موت للوصل صح النقل إلى عقب، وإن لم يكل لعطب يوم الرصية، الأن وحود الرصية، يوم موت الموصى بذا لم يكن مشاراً إليه كاف الحوار الوصية، وإنا لم يوحد يوم الرصية، كما تو أرصى لولد عبد القد ولعبد الله ولديوم موت الموصل صحت الوصيف وإن لم يكن له ولديوم الرصية، وستأتى هذه المالل عددة أدار شنة الله تعلى-.

ومنى صح القل حيار رح وعًا عن وصية فلان خيرووة. وإن كان عمرو ميك يوم قال. حقد القالة ولا عقب، ثم مات عقبه قس موت الموصى، كان الموصى به ميو ق الورنة الموصى؛ لأن النقل إلى عقب عمرو فلاصح، وتبت مصد وله وهو الرجوع من الوصية الأولى على ما مرء لم يطلب الوصية لعقب عمرو عربيدفين موت الموصى، ولية النين لطلان الإيجاب لعقب عدرو، فلا يتدن بطلان الرجوع عن الوصية الأولى، فكود مرزةً الورنة الموصى فيرورة

وم مات الموصى فنع عمر و كان الموصى به للموصى به الأول و الأن عمراً الماكن حساً بوم سوت الموصى لم يوجد الموصى له موم الوصية ، ولا يوم موت الموصى و الأن عقب عمر و من يعقبه من والادمعة موته ، وتمريوجت منى شان عمر و حياً يوم موت الموصى ، قالم يصبح الإيحاب لعقب عمرو ، فلا يتمت مصدوله ، وهو الرجوع عن الوصية الأولى .

اللي مسلمة في أنواهوه ( رحل قال: فلن مالي لفلايد فقال له وصيه: إن فلاتُ لاست ج إليه، فاحمله في المساكن والحج عنك، فعال الوصل: اصلع أنك في قال ما شدت، فقال المهابرة الميت ما أوصل ما نقلاف ولكنه جعل الوصية أن نصلع "أفي ذلك ما شياه، فإذ شياه حمل في المساكن والحج وفي شياه صوفه عز ذلك، وجعله في وحه

الأناة مكتافي فدر وكحاني وارمد أأديطس

أخر من وجوه البره وأنطق وصيته لفلال، وإنائم نقاذ شيئًا من ذلك، فهو لفلال، وكذلك إذا قال الوصى الاأصرف عن الجهة الأرثى ولا أضعه في المساكين ولا في الخج فهو لفلان

۲۰۹۲۹ صريف أوصى لرجل أو إلى رحل، فيفيل له: إبك نبيراً، فيأخير الوصية، فقال: أحرت، لا يكون وجوعًا، ولو قال تركت، كان وجوعًا، ألا ترى أن رب اللين إذا قال للديونة: تركت لك الدير<sup>(د)</sup> كان تركّا وإبران ولمو فيال: أحرنه هنك لا يكون تركًا

 ١٩٩٣ - هشام قال: سمعت معملًا وحمه الله يقول: كل وصيفن لا يجتمعان في شيء، فبالأخرة رجوع عن الأولى، وعن هذا قلت: إذا أوصل بعنق جاريته، تم أوصى بها لرجل، فهذا رجوع عن وصيته بالعنق.

1 ( ٦٢ ) ٣- امن مساعة عن محمد رحمه الله . إذا أوصي بأن يوهب عبده للملان. ثم أرضي بأن يباع من فلان، أو قدم البيع، رأخر الهبة، فهذا ليس يرجوع.

۳۰۱۳۲ حشام عن محمد رحمه الله . أوصى بداره لإنسان، ثم الكسر بعض أبوابها، متنوّ عليها يتكامون، أو رم منها شيئًا فال. إذ كاد ذلك يسيرًا، فنيس برجوع، ولو بني فينها، فنهو رجوع، ولو كالة اللوصي به جارية، فوطنها أو زوجها، فليس برجوش.

١٦٣٣ - في فشاوى أبي الليث رحمه الله : إذا أوصى بوصادة وكتب لها صكّة ، ثم سرض، وأوصى أيضًا بوصايا، وكتب لها صكّة ، ثم سرض، وأوصى أيضًا بوصايا، وكتب لها صكّة ، ثان لم يدكر في الصك الناني أن رجم عن الوصية الأولى، يعمل بهما جميعًا.

۳۲ ۱۳۹ إذا أرضى بوصيف ثم سن، قال محمد رحمه نف. إن أطبق عليه الشبون حتى بلع سبعة أنهم ، وصيف ثم سن عليه المحمد وسبعة أشهر ، فوصيت باطلقه ، وإن أفاق قبل اللئة ، فهو كما لو كان صحيحًا ، على بوالمه ، وروى عبه رواية أحرى: أنه إن أفاق قبل اللئة ، فهو كما لو كان صحيحًا ، وعن أمى يوسق رحمه الله: أنه وقت فيه شهرًا ، وقد ذكر الكلام في هذا في كشاب الوكالة والنكاح .

<sup>(</sup>۱۱)وهی م دینات .

آ ٣٠٩٣٥ - رجي آه صلى دوصيايا، وهر بعض أوفاء، تم صار مستوها، وبغي كذلك أياتًا، ثم أهاق، ومات، فالوصية باطلة إلا انتدبير، ومراه، من ذلك إذا طار ذلك حتى صار مغرفًا

 ٢٠١٣٦ - قال محمد رحمه الله في الخامع : رجل قال: أوصيت بهذا الألف لفلان، ولفلان منها ماذ، ثم مات. والألف تخرج من الثلث كان الانتقالاتي سماها لمد.
 والتسميانة للانفر.

وبالآخر خسسسانة، ويوجع أربع مائة إلى الورثة، قبال ثبية : ولوكان اثلثة المائة المائة المائة وبالآخر خسسسانة، ولوكان اثلثت أقل من العالف عرب فيه صاحب المائة بمائة والآخر بحسسانه، والوجه لما ذكر عي الجامع المائف صدر الكلام أوجب الشركة بسيما في الألف على السواء، ولهدا لو اقتصر على هذا أن مدار الكلام أوجب الشركة بسيما في الألف على السواء، ولهدا لو اقتصر على هذا كان الألف بينهما نصفين، ثم لما قال لفلان : منها مائة، فقد رد شركتهما من الماضعة إلى الأعلمار الان نصب أحد مما بيان من الموصى أن فباقي للاخر بطريق الدلاقة، فصدر بالكلام لثاني راجعًا عن بعض ما أوصى لأحد هما موصياً به للاخر وهو يقلك ذلك على مر قبل مداخص من في معلمة المهالية بينهما على عمرة أسهم والرائع كليوة ، وكانات ما هلك على السوكة ، وما غي على الشركة ، وما في على الشركة ، وما غي على الشركة على ما عرف في مو اضع كليم ، فراده تحقية أ.

ولو قال: أرفينيت مهندا الأنف الدلاق وفلان ملاق متها مالة وسكت عن لينافي . وأوضى لاخر بأنصا درهم من سالم، وثلث ماله الف، فالألف يقسم بين الأولين وبين الثاني تصفين • لأن ملوضي أو حب الألف فلاو من إيجالًا واحدًا كسما أوجب للتنافي ، والمتير في الزاحمة عدد الإيجاب لا عدد المستحقين ، فلهذا كان الجواب كما قال.

سر الخميسيمانة نقسم من الأولين على عشرة أسهم؟ لأن ما استحفه الوصر له القرد بانوصية من نصف الأول بجعل كالهائك، وقوحنك عصف الألف يقسم لماقي على الأعشار ، قداهها

وكفلك الحواب فيحا إذا مم يعين في الابتداء، ولكنه قال، أوصيت بالألف من

مالي لسالان ولفلان منها ماته درهم واعلان ما يقي ، قرسكت حر النافي ، ثم مات ضراً الله لسالان ولفلان منها ماته درهم واعلان ما يقي ، قرسكت حر النافي ، ثم مات ضراً المسلم ، لقالم المسلم ؛ لأنه أنسا الشركة بينهما في أنص واحداً ، لسالو الهيئيما في المعنى وهر ردانسركة من الماصفة إلى الأعشار ، لأن عدد المسألة والمسألة الأولى سواء الأن وي المسألة الأولى سواء الأن معنية ، وفي هذه بألف مرسمة ، ربي الألف المعينة لل كانت المسلمة إلى الأعشار ، وهذا المعينة لل موجود في الأعشار ، وهذا المعينة لل

وحية، ثم ماند، وهي قال حدد الألف لفلاذ صها مانة درهم، صية ولفلان ما بقي وحية، ثم ماند، وهي تحرج من الثلث، كالت المائة للأول، وللشني تسحمانة، قبال هنك منها خمسسانة، كان للأول مائة، ولشني فربحمانة بخلاف الدصل الأول؛ لأذ هنك منها خمسسانة، كان للأول مائة، ولشني فربحمانة بخلاف الدصل الأول؛ لأذ عال منا أغرج الكلام مخرج الشركة، ولهذا لو انتصر على قرق، تقلال من هذه الألف عبالة، ولاها مناحق بوصرية أخرى، وهي عباله ولهذا مايقي، وكانت وصية الموصى له بد منى مرتبة على وصية صاحب المائة، فصار الأول كاصاحب الفريصة، ورشابي كالمصمة، فرن الشرح وتب المعصبة على فصار الأول كاصاحب الفريصة، ورشابي كالمصمة ولان الشرح وتب المعصبة على على الإولى المائة الأولى صدر الكلام المناف، وقلك أربعب ته لكون الموصى هيه ولب المنافي على الأولى صدر الكلام المائة، وقلك أربعب ته لكون الموصى هيه أحب البراث، أن في المسألة الأولى صدر الكلام يوجب الشركة بينهما في الأنف على السواء، فرد الشرائة من المناصفة إلى الأعشار المائة، فما حلك يهمت على الشركة، والمبنى يدفى على الشركة على ما مرء أما ههنا حلالة.

ولو كانت المسألة محالها إلا أنه أو من تصدفا بين الوصيتين لذاك بألف أخرى مرسلة أو معينة ، وللت مالة ألف درهم، فلا شيء لصدحب ما بقي ، لأن المفرد وصية غير مرتبة ، فهو يزاحم صاحب المالة ، وصاحب الباقي لا يراحم صاحب المالة ؛ لأن وصيته مرتبة على وصية عناجب المالة ، فينالم يفضل س وصينه شيء لا يصرف إليه ، وإذا لم مراحم صدحت السافي صدحت المالة لا تؤاجع أرفياً لمن مدواه في الإيجاب والدرجة وهو المنوف وينفي الألف بن صاحب المالة ومن صاحب المالة عن المالفة و يكون على أحد عشر سهما؛ لأن الذك صال عن رصيتهما، قفسم الذك بينهما على قدر سهامهما، وحق الوصى له بالله في سهم، وحق الآخر في عشرة أسهم، ففهذا كان كما قلتاء قوله أخت صاحب المالة منه سهماً، لم يكن لصاحب الباقي منه شيء؛ لأنه إنها وجب له بما يقى من الأعب بعد المالة، ولم يبق ههنا شيء بعد المالة؛ لأنه لم يسلم للأول المالة كلها، فكيف يبقى بعد المالة شيء؛ فلهذا كان كما قاتا.

والغرق أن في الفصل الأول من المناب أضاف الوصية إلى مال معلوم للقدار هو ألف، وجعل ماثة مها لأحدهما، وهو عشر الألف، والباقي للأعر، وهو تسمعانه، وهذا لا يزداد بزيادة المائل، ولا ينقص بنة صبال المائل، ألا ترى أنه أبر إزد د سال الموصى حتى صاد ثبت ماله ألفى درهم لا يزداد رصيتهما، وقو هلك يعض مال الموصى إلا أن وصيتهما تخرج من ثلث المال لا تنقص وصيتهما.

ولما كان هكذا صدر ألف بينهما أعشاراً، فسا هلك، يبلك على الشركة، وما بغى، يبغى على الشركة، أما في هذا القصل فدر نصيب أحدهما من جملة مجهولة؛ لأده قدار نصيب أحدهما من جملة مجهولة؛ لأده قدار نصيب أحدهما من جملة مجهولة؛ لأدو أن نصيب أحدهما من جملة مجهولة؛ الأدرى أنه يعتبر وجود التلث يوم القسمة لا يوم الوصية، فكذا قدر الثلث، وذلك غير معنوم للحال، قلم مكن حمل المائة عدوة عن عشر الثلث ولا بياتًا فشركتهما في الثلث على أجراء معلومة إذا لا يدرى أن المائة أي جزء يكون من الثلث يوم القسمة، فتموقف بيان كون المائة أي جزء من الثلث على ظهور الثلث يوم القسمة، قلما هلك نصم المال حتى استقر مقدار الثلث، وذلك حسسمائة كان ذكر المائة حيثة بياتًا أنه عدرة عن الخسى بون المغر، ذيكون للموصى له بالله الخسى وللاحر أربعة الأخماس.

وقو أوصى مع هذا الرجل اخر بثلث ماله، ولم يهلك من المال شيء، قسم الثلث

<sup>(</sup>١) وهي م وف أمن هذا الباب.

الصيقين نصف للأولين. وتصف تقسقياه والأنه أوجب الثلث للأولس مجيانًا وأحملًا. وأوحب للمهر وكفلك ووالراحمة بالإمجاب لا يعدد المنتحفين، فلهذا فسم التلك من الأولين ويس المفرد تصفيرا واثم التصف الذي يصبب الأولين بقسم سيحد أحشاراً واعشراه بصاحب المائة وتسعة أعشاره للأحر بحيرف مزارة هلك من الألف خسسمائة حيث تقسم الخميسيانة الباقية بيسهما أخماسًا والأن في مصل الاستحفاق ثلث ماله يوم القسمة ألف، لأنا بفيانا الوحيايا بقدر ألف، وفي قصر الهلاك بلت ماله يوم القسمة حميسانة ، وذكر المثانة إداكان تلث ماله يدم القسامة ألمعًا عبارة عن عشر الثلث، وما نعقي عدارة على بسعة أعشار اللك، فصارت شركتهما بالكلام الناني مردم دة إلى الأعشار، فعد أصاباه الكوان مردودًا منهما أعشاراً للرائلية ماله بوام القسيمة لما كان خميستانة ظهر أن ذكر المانة عمارة عن عمس الثلث، وما بقي عيارة عن أربعة أحماس الثلث، فقد مرق في هذا المصررين الهلاك وبين الاستحقاق

وفي القصل المتقدم سوى من الهلائه والاستحقاق، حتى كان لحاحب الماقي ما : إذا هلم المائية ، و لا يزاحم مباحث المائة في المائة في الحالس؛ لأن هناك ذكر المائة صدار عبرة عن عشر الألف للمحال، وما بقي عبارة عن تسمة أعشاه ها، فصارت الأنف بنهما أعد ازاً للحال و فإذا هاك حواشر و مأز استحق منها شرو بالوطية ، كان الناقي السيمة على الأعشارة في مسأنها هذه كون ذكر النانة عبارة عزر أي جرء من الألف موفوف على ما يظهر من انتفت بوم النسمة. وهي حل هذا الاستحقاق يفارق الهلاك على ما مراء

إِذَا قِالَ. أوصيت لفيلان من ثلث مبالي مائة، ولفلان ما بقي منه، وتلقه ألف، فهلك بصفه بعدمونه وكال لصاحب للانة مانة كاملة واللموضي له بحابض أربعمانة ا لأنه لو أو فين النهامة جاملة بالنظان ، ثبه قال نقابين منه ماثة والبناقي لقابين كان الجواب، ، كما قلنا: مع أنه لديرتب وصبية الموصى له بالدقى على وصية الموصى له بالمائة، فههما لأن يكون كادلت مع أنه وتب كمان أولي، ولو لم يهالك من الثلث شيء، لكنه أوصى الإنسيان بثبت مناله واوثثت مناله ألف درهم واقتسم التلك بين الموصيي به المفترة وبين صاحب المائة على أحد عشر منهمًا، ولا شيء لصاحب البافي؛ قا ذكرنا فيل هذا.

٣٠٦٣٩ - قال، رحل له تلاثة ألاف ورهم، كل القياض كيس، محمد إلى أنف

بعينه، وقال: قد أوصيت نمانان ما معي منه، تم مات، فدلكت الأنف كنه لهذا الموصى مه الأن يبجاب ما بقي منه إيجاب مكله إذا لم يكن من يستحق شبئنا منه، قال عليه السلام، وأطفوا الفراتس بأحلها فنه أنقت فلأولى وحل دكر أنه تم كان لمعمده معض ليرات إذا كان في الميرات إذا كان مهم محمد وكان تعديم في المرات إذا كان فنه معهد حد معرض، وكان لما يكن ما أبد ما في المرات في ا

قال فيل الليس أن كلمة من لشعيفر؟ ومنى أعطيتاه حميع الألف لا نبقي كالمة من للتجيم

قلنا: كلمة من حهنا دحمت على ما نفى ، بإنه قال: أوصيت نقلان بنا نقي من هذا الأنفء وقوله المجابقي المسهدة على ما الأنفء وقوله المجابقي السير عام منا الألف، فقد مبر الدراهم من عيوها، فإذا عمد نقلمة من في نبير ما وصفت عليه السلام لا يعمل بعد ذلك في نميض الألف، كما أو اعتلعت على ما في يدها من الدراهم، وليس في مده نفى منصرف إلى ثابته هراهم، وليس في مده نفى منصرف إلى ثابته هراهم، وقد قرائا هذا في أم يد الأجاب الشيرة على ما في الدائمة المرادة الشيرة والمحالية المرادة المرا

وسعى أخر في النسأله وهو أن فوله. ما نفي منه لا يستدأيه، فلا يدمن ربطه بغيره، فيحمل كأنه قال. بما يقي من الوصايا، كأنه عزم أنا يوصى وصبها. تم نفض عزيمه، أو عفل عنها، واساقي من نصيب أصحاب الوصايا هن كمال الألف، ويجعل كلمة من في نواه من الأاه دايران الخسر كما بي قوله نحالي: ﴿ فَالْجَلُّوا الرّجِسَ مِن الأُوثَادِ ﴾ "، وقوله هزو على ﴿ فَوَالَا يَكُم مِن نَمْهِ فَيْنِ اللّهِ ﴾ "،

وقد عكي . أنه وقلب مثل هذه لواقعة بخاري، وهي أناص أوصى نئت ماله هي وصابا بالمدة نحو أن أوصى بأن يصنع به قبر أبويه أن يبني خلي قبره حبيه وماشا

الشاسورة بحجر الأبذاة

<sup>(</sup>٣) مورة النسل الإنباءة

كله ، وأوصى الإنسان عا بقي من ثلث ماله ماها يعطى طوطس له سقية الثلث؟ كان النسخ الإمام أبو بكر محمد بن حامد راحمه الله يقول. يعطى ما يقي من الوصايا القاسدة، ولا بعطي جميع ثلثه اعتبارًا لتصيمن الوصى على تلك، وكان النب الإمام أبو مكر محمد ابن الفضل وحمه الله يقول: يعطى له جميع قابت إلحاقًا لله صابا الفاسدة التي لا يحب تنفيذها بالعدوء وماذكر ههنا يؤيد حواب الشيح أبي بكر محمدين الفصل رحمه اللهء غزن محمدًا وحمه لغه أعطى الموصى له عاجفي من هذا الأنف حميح الألف إذا لم يوص بشرءم الألف الأخي

ولوكانا أوصير مع هذا بألف أحرى لأخراء ثم سات ثويكل كنذي أوصي له ي بقي شيء، وللذي أوضى له بالأنف أنف الماحر أن تغدير هذه الوصية كنان الوصي قال: أوصيت لك عايقي مراهذا الألصال كالأسعة وصية أخرى، وهها معه وصية أخرى ، فكانت و سينه له عايضي ، ولم يبق هنا شيء بعد الوصية المُفارة ، فكان كالعصية غي باب المبراث إذا لوجيقٌ من أصبحاب العرائض شيء لا يعطى للعيصمة شيء واكلة ههنار

١٤٠٠٠ - قال: إذا أو صبى الرحل، فقال، أو حيث لفالان و فلان بيعه الأقف، لَفَلَانَ مِنْهَا سِمْمَانَةُ وَعَلَانَ سِيمِمَانَةً ، ثُمْ مَاتُ وَ وَالْأَلُفُ بِيحْرِجُ مِن أَتُلَكُ، فَالأَلْفُ بِيعْهِمَا عني ثلاثة عشر سيهمًا ﴿ لأنه بالكلام الأول أثبت الشراكة بنوما في الألف على السواف فلما قال الغلاق منها متماتة ولفلان منها سيعمانة والأكف الواحد لايتسر ستماتة ومبيعساته أحداث عنمنا أته ثبه يرد بذلك الأخداء وإغا أراد بدلك الضواب على أن يضرب هذا بستمانة وهذا بسبعمانة ، واعتبر هذا بالواريث إدا احتمع في اليرات سهام أصحاب المراتض، والسهام لا يوجد في مال واحد أخداً، كان الرادهو الضرب بيده السهام حتى بدحل النفصاق على الكراء كذا مناء

ولو قال. لقلان منها سيميانة ووسكت عن النافي و كان أملان سيممانة و وما القريعة المسعمانة ، يكون للأحر ، لأن السكوت عن نصيب الأخريبان دلالة أن نصيبه ما يقي، والنابت بدلالة الكلام كالثابث بالنص.

ولمو غالى: أوحسبت لفيلان وغلان بهذا الألفء لغيلان منها ألف وثلث ماله ألفء

فالألف كلها للذي سميء ويكون ذلك منه وجوعًا هو الاشتواك، والبجانًا للألف كله للذي مسماء منهما ، وذلت منه صحيح ، ولو قال السلاد سها ألمه ، ولصلان سها ألف كالمت الألف سيسا تصعيره لأنه فاذكر لكا واحد ميسا سهمامة إسهم صاحبه و والثلث لا يتهر بدلك كنه أحيذاً، علم أنه اراديه العبيرات دويا الأخد، ولا يتضمن هذا رجرعًا عن الأول كما لويص، فقال: لقالان منها ألف ولعلان منها ألف على أن يعسريا بدلك الأنف، أما في المسألة الأونى لما من نصيب أحدهما ألف ودا مما لا يتبحلق من الألف أخراته علم أبه أراد بذلك الأخيد في حل الذي سمي له ، وتضمن ذلك منه رحوعًا عن الأولى ؛ لأنه مني أخد الدي سمي له من الألف أافًا لا سفى للآخر ضيء.

ولو قال: أوصيت لصلاد وقلاد صدا الالت لقلاد منها ألف و ولفلان أخر ألف مرا الألف التي أوصيت بها لفلان ألف وأو فال أوصيت بطث مائي لفلان وملان لهلان من ذلك أنف ، و تقلان من تلك الألف ألف، وكان الثلث ألقًا، قامت الأنف كلها للنامي في العصارين؛ لأنه حول إلى النامي جميع ما أوحيه، فكان رحوها لا انسراكا، فإن الإنسنواك يصبح الثنائي إلى الأول بالتحويل من الأول إلى التالي، ألا ترى أبه لمو قال. الألب الترزأه صنت مهالعلان أوصبت والفلان أخراء كانارجو عاعن الأول بنحوبلها بعينها إلى النتائي، كذا ههناء هذه الحملة من الحامع .

١٠٦٤٦ - وعي فوادر ابن منعاعة عن أبن بوسف رحمه الله يقا فال: أرضيت التلقي تفللان وهلال والفلان من دلك الاتب درهم، والتلث آلف دوهم، أو أقل ؛ قان الذي مسمى أبه الألف يعسرت بالألف، ويضيرت الأخير بنصف التذب، وليس هذا يخولهن أوصيت لهدين بأنف درهم لهما مواذلك متمانة

٢٠٩٤٢- وفي الوادر ابن ساماعية اعن محمد رحمه الله الرجل أوضى لفوه بوجيدياء فيجهبر بعضهوه وأقناه البيبة، وأوادان يعطي حصيته، قال، الدفع وليه، والممن حصة من بقيء فإن سلمت فذلك، وإن ضاعت شاركوا الدي أخذ فيما أحده ولا يكون في دفعه إليه قسمة على من بقي اشهر.

٣٠٦٤٣ - وفي توادر المعلى عن أبي يوسف عن أبي جنيعة رحبسهما الله: إذا أرصى لرجل بألف درهم، فاستنى جميع ب أوصى أو أكثره فالاستثناء اطال، وله جميع ما أوصى له عنرالة الإقرار، وهو قول أين يوسف ومحمد وحمهما اته، شهر حع محمد، وقال: الاستثناء جنئز، والوصية بإطاف، قال: لأناله أن يوجع عن الوصية كلها، قال ثمة: وكل شيء له أن يرجع فيه، وذا استنى كله، قال وحوطًا.

1988 - وافعات الناطعي ، حمد الله : إذا أوصى أرجين بلك مائه ، ثم فال. وحمت عن وحية أحدها ، ومات قبل البيان لا حيار للورثة ، والثلث ينهما معقال ، حكفا ذكر هلال رحمه الله من وثقه الأن الوحية أنهما قد استحت ، والرجوع أب يصح . وعن محمد وحمه الله أن أب يحبر الورثة بعقون من شاؤوا ، وحواب هلال رحمه الله مستمن عن التأويل فلا بطور عنى حير الورثة ، وتأويله معقون تعلق الثلث من شاؤوا منهمة الثالث من شاؤوا منهمة الله وعدو الرجوع على التأويل . وعلى وقالون قال بن على وقالون الناف من شاؤوا منهمة الثالث من شاؤوا منهمة .

## الفصل النالث والعشرون في تعليق أجناس الوصية بالشرط وتأقيتها

٢٠٦٤٥ - بجب أن يعلم بأن تعليق الوصيه ماتشر ط جائز ؛ لأن هذا في الحقيقة إثبات الخلافة معلقا بالشرط، وإثبات الحلافة معلقا بالشرط جائز.

١٩٦٤ - وفي أموادر بشراعير أبي يوسف رحمه الله في الإملاء : إذا أوصى بثلثه لرجل على أديج عند فهذا جائز إن قبل ذلك الموصى له، فإن عجر انتلت عن الفقت لم يرد عليه. وإن فضل من النسك شيء بعد طفته، فهو مردود على الورثه، فالد: هذا ينزلة الإجارة، فلا يطبب له الفضل.

۲۰۱۵ ۱۰ اوز سمامه عن أبي يوسف وحمه الله إذا قال في وصيته: أندة وا على فلان كذا ما ازم ولذي و وسيته: أندة وا على فلان كذا ما ازم ولذي و وللوصى له غالب قال الإن مات اللوصي وهو غالب، خلم عزلة و الرصية ، ولا شيء نه و وكذلك إن قدم، ما م يقبل، ويزا فادم، فقبل طه اما مضيء وما لرميم يعنى أولاده فيما مستقبل حتى مجيء من تركة أماء هم شيء يعرف أنه شرك، وادا جاد منه قالك ، وقلت وصيته

۲۰۹۵۸ - قال أن يوسف رحمه الله : رحل أوصى بتلث ماله لرحل و قال : إن أبي هو ، فإنه أن يوسف رحمه الله : رحل أوصى بتلث ماله لرحل ، و قو ألى ، كان للإصر ، وقال : و الإيام في هذ بالنطق ، ولو قال : اللقي وصيبة لفتلان ، فيها أم يشاء ذلك ، فهو لفلان ، فيو مثل الأول ، ولو قال : للقي وصيبة لفتلان بن شاه ، وإن أبي حهو لللان ، فيما تراوي أبي حكم لللان ، فيما تراوية ،

9-189 - س سماعة عن محمد رحمه نفه : رجل أوضى لوحل بوضية ، وقال : إن لم يقبل فلان ما أوصيت لديد ، أو قال : إن رد فلان ما أوصيت لديد ، فإنه لالان ، ونظ الرضى له الأول ميت ، أو كان حيّا ، فمات قبل موت الرضي ، ولم يعلم بالرضية ، قال : حي ليناني . ٣٠٦٥٠ - مربص قال: إن أسلمت جاريش هذا، فأعتقوها، فباعوها قبل أن تام، تم أسلمت ، فقد مضى النبع، والابرد

1919- وقال أبو حنيفة رحمه الله: إذا قال: أوصيت أن يخله عندى هلانا منه أن م هو لفالان، فقال علان لا أقبل الرصية، قال بحدم الورتة سنة المربعطي الموصى له، فلا يستلل وصيته للثاني بإياء الاول الحداث، فكانه قال: أعطره علاناً بعد السنة ، وكدنك إن خدم هلاناً بعض السنة ، بم مات فلان. خدم تمام السنة بلورته، لم يدفع إلى الموصى له بعد تمام السنة ، وقال أبو حيفة رحمه الله: لوقال. قد أو مست بأن يخدم عددي فلانا سنة ، ثم هو حر قال ، فإن لم يحدم فلاناً سنة ، لم يحتى ، فال و ها .. وصنة فها إيل، و شبت المسائة الأول كهذه

٣٠٩٥٢ - إبراهيم بن رستم عن محمد رحمه الله قال - أرضى النبي في موضح كذا أو علامي فلاد لأم ولدي علامة إن لم تزوج بعدي أبداء قال: بوقف حتى قوت أم ولده : ويعير مبراةً منها

۲۰۱۵۳ بن سياعة عن أبي يوسف رحمه الله: أوضى أذ ينفق على أم ولقه ما أذائت عنى ولدها، والله ما أذائت عنى ولدها، فإل الله والله عنى ولدها، فإل الله والله عنى ولدها، والله الله عن عراحت من اللاها، وقد بطل دلك، وكذلك إن خراجت من اللاها، إلى لله أحرى، أو حرجت من دارها، أو حاء مها شيء يعوف به أنها فله فركتم، ولم ينغم عليهم.

١٩٦٥ - رجل قال لأحر: هذه الدراهم لك على أن تحج بها في سبيع الله، أو قال: هذه الدانة لك على أن تغزو عليها في سبيل الله، قال: هي له يصبع بها ما سه،

۳۰۲۵۵ - تسر عن أي يوسف وحسه الله الرحل أوصى بتأت ساله لرحل، وشرط عنيه أن يقصى بتأت ساله لرحل، وشرط عنيه أن يقصى دينه معتاه ضرط الموصى عنى الموصى له أن يقصى دين الموصى، فهذا على وجود اإن كان الدين مجهوله فالوصية ياطبقه وإذ كنان الدين محلوثاً إلا إذا النات محلوث فإن لم يكن في ألبلت محب والا فصنة ، فهو حائز ، وهو صواء يحب له النات بالدين إذا قبل كما يحب في البيع اللاثرى أنه لو أوصى بدياهم على أن يقضى عنه فلان ألف درهم عليه » وقبل الوصيمة كنان

جائزًا - وإنان فيرقة البيوء وإن كان في النفيد دراهم إن قالت أنتو من الدين. فإن هذا لا يحسور من فلجل أنا هذا ولع فراهم لغم فلم و فيضلق عبرو في سنوي دلك، وإن كنائك الدراهو التي في اللمث أقراء الدين حارة هؤك فيص التلث ساعة بموت. أو فيص الدراهم الني في الندت مناعة توات ، وقضي الدين ساعتنية ، ينفي العقد عني العبيجة ، رإن لم بفيضها ساعتك متفصر ذلك في أندراها بالحصة، وجار في العروف إ

٣٠٩٠٦ - أوصل بألف درهم عني أن نفضي عنه ثلاث خمسيمانة لم يحري والو قال: على أديمهم فلاتًا مها حسسته حال، وأحيره على أن يقهر فلاتَّ مها خمسمال وقال ورعا أوصي به ههيا بخمسمالة .

١٩٤٧ - المعلم في الوادرة على أمريو سف رحمه القراد فال. إن مت وهذان العمدان بورمنكي وعهما وصبة لفلاناه فمات أحدالع فيرمان تبرمات البوعيون وانهافي في منكه، قالو صية فاطلبة، ولو قال: إن منه وقلان وقلان حيان، فهذ الديد وصية الهماء فمات أحدهما قوا مراب الوصيء فإزاك في سهما بعض لصمه العبدة والأرسية مدارلان في

٢٠١٥ - ١٠ ق. إذا إذا أوهن وحل لأمانيه أن تعمل فيل أن لاتنور ما فياميات الموصىء فغالت الأمة. لا أتزوح، فإنها تعتل، يحب أن يعلم بأن الموهس مني على عتل كان قديتني، بعد موته و فينه لا يحلو من رحهان: إما أن يعلقه بشاء " على فعل غار موقب، بأن قال: هي حرة إن نسب على الإسلام بمناهوتي، أو أوصل أن يعتفوها إن تبتك على الاستلام بعد سونه ، أو يعلق عدشه ، ترك فعل سير سوفت ، باذ أوصلي أن بعائقوها بعد موته على أن لا تزوج، أو قال العبي حرة بعد موتي ال الم تبروح.

أن علق علقه بتبائه على فعل موافت، بأن قال، إنا مكنت به والذي شهواً، فهي حرق أوطال أعتقرها إنا لومتروح شهراً

فإن عنق عنقه بالتبات على قعل غير موفت ادانت على دلك للعار معدمونه مساعة كضي وعنتفت أو بعنق الأنه علق عنقه بالتبات على فعل عير موقت بعد مونهم فيعقبم عدلو علق عنقه بالنباث على فعل فير موقت في حال حياته، مأن والدلامتوكته

<sup>(</sup>١١ مكنا في طاوت ، وكان في الأصار وم النباط .

حال حواته " إن تنبت مع ولدي أو عي هذه الداراء فأنت حرف فنبثت مناحة عنمت .

فكذا الدعلق عنقه مانسات على بعل غير موقت بعد موتد، بأن أوصى بدلت. هذا إداعلق العنق بترت عمل عبر موقت، بأن أوصى بان يعتقم وعمى أن لا ينزوج، أو قال: إن لم ينووج، إدا قالب معد موت الميلي الا أنروج، عليه تعنق إذا كانت تخرج من ذرت ماله، فكذا وقع عن بعصر النسح، وفي بعضها إدالم تنزوج بوشا أو أقل أو أكثر، قال الوصية لها سالة ، فإن تزوجت بعيد ذلك صبح نكاحها، ولا ينظر عائمها وهو قول السفل عائمها ووسيتها، ولا يلزمها المعاية في شيء للورثة، وهذا قول علما سار حمهم الله وهو قول السافعي

وعال مانت رحمه الدن بأنها إذا تزوجت، فإنا عليها أن سعى عن قيمتها للورقة وعمد مالك وحمه الدفيقة إلى أن الموصى على متفها بنوا أدل عبو موضه وإنه قال. أعتقوها على أن لا يتزوج فلم حلينا والفياس، لكنا نفول. سوط عنقها فرك السروح إلى الموت إلا أناركا هذا القداس، وجاملا شرط عنفها أواء البد موصا الموصى لا أنزوج ، أون النزج في العمر الآن الموصى قصد عنفها ، ومني تعلق عنهها مراه اللوصى لا أنزوج إلى أن وواد الإيكان إعتقها بعد الموصى قصد عنفها ، ومني تعلق عنهها أثروج معد سوت الموصى المحمود الموصى وهو صفها ، واعتبرنا السلامة الموصى أن يعو صفها ، واعتبرنا السلامة السيرة لقد الملكن المفاكل على شرطان أن توج علائل السيرة واراد النزوج إلى أن توج علائل السيرة على أن تزوج علائل والان واراده الموصى أن تعتل جزيته على أن تزوج علائل والان لا يصح الأن توج المواكن أن يتوج المواكن أن الموصى أن المواكن المواكن الموصى أن المواكن المواكن المواكن المواكن الموصى أن المواكن عليها أن الموصى أن عليها أن المحلة الموصى شرطاحي إلى الموصى أن عليها أن المحلة الموصى شرطاحي إلى الموصى أن عليها أن المحلة الموصى شرطاحي إلى الموصى أنها المحلة الموصى أن يقولها الموصة أنه الموصة أنها المحلة الموصى أن يقولها الموصة أنها المحلة الموصى أن المحلة الموصى الموطى المحلة الموصى أن المحلة الموصة أن المحلة المورة أن المحلة الموطى أن المحلة المورة الموطى أن يكون هيها أن المحلة المورة أن يجب أن يكون هيها كذلك .

و أما عسامًا لا رحمهم الله فقاء لأحيوا في ذلك على أنّ شوط العتن لما صار فولها : عمد موت للوصي لا أثروح ، لا تراك التروج في جماع المعر منى يكن إعنافها ، يجعل ظلاد كالمنص من عليه من الفرصى، وتو نصر الموصى، وقال، اعتضوها، إلى قائت بعد مولى الانزوج، فقالت وقلت، فيها تعبق توجود النبرط، ثم لا يقرمه السعاية على شيء من قيد نه للورنة إذا تركت التزوج، فكذا هذا، وهكذا نقول، فيهما إذا أرضى معتنها عالى أن يتروج بهاؤة الإعرام العنق قوالهذا أدم لاحقيقة النزوج حتى يكل إعتاقها لان بروحها قبل الإعتاق لا يصبح إلا أنه إذا أنت التزوج بعد ذلك إثما يلرمها السلح السابة الأنه صار معانفًا بها وعرض، وهو أن يستبيح بضعها من وارته، وهذا بسلح عرضًا عن المنتى، ألا ترى أنه أو أعتفها حال حياته على أن ينزوجها، فقائب، أفعل حتى عنفت، ثم ألت التزوج و ذاك صبها أذ تسمى هي فيمتها؛ لانه أضفها يتبرط أن المن النافي و فكله إذا نوط ذلك البيحة بالمعها، و فكله إذا نوط ذلك الرائحة الذر المغدد النبوطة أن رته كانت وط له.

ألا برى أذا في حان جانه لو أعنقها على أن نزوج نصها من ونه و عقلت أفعل حتى عنقت أفعل عنى عنقت و المحتى عنقت المحتى عنقت و المحتى عنقت المحتى عنقت المحتى عنقت المحتى عنقت المحتى عنقت المحتى ال

٧٠١٥٩ حدا الدى ذكرنا كنه إذا عنن عنفها بالنبات على معن، أو لرك معل، ونهم وقال الدائل وقبل على المرابع ونهم وقبل المنافذ وقبل المنافز وقبل أن يعنق إذا مكتب مع وقدها منه أو شهراً وعد الم تحص الدن، فإلها لا تعنق الآمه حمل شرط عنفها الشات على فعل مفسر، هما له يوحد الشبات على ذلك الدمل بالقدار الذي شرط العالق لا يعنق، واحتب بالو قال أنها حال حياته اإن مكتب مع وقدى شهواً و فإنت حرة، فما له فيكث شهراً مع وقدى للمواه فإنت حرة، فما له فيكث شهراً مع وقده لا نعنق، مكتب المها علا المنافرة المنافرة المها اللها عنافرة المنافرة ال

وكذلك إن على متفها بترك فعل موقت. بأن أوصى أن نعلق على أن لا تبروج شهراً ما أو ترك أنه وح بقدر شهر لا تعلق نعا أو قال لها حال حياته (بان تم أت البصرة شهرًا؛ فأنت حرة ما لم عض شهر لم نأت البصرة فيه لا تعنى، فكذا هذا.

11. ٢٠٦٠ حقال: وإذا آوصى الأم ولده بألف درهم على آن الانتزوج ، أو فال. إن لم نتروج ، إن قالت: الا أنزوج بعد موت الموصى ، فإنه بعضى لها وصيتها . فإن نروجت بعد ذلك لا يسترد الألف مها ، وعند مالك رحمه الله يسترد ، والجواب فيه كالجواب فيما أرصى بعثق أمنه على أن الا ننزوج وإذ وفت لفلك وقتاء بأن قال: إن لم ننزوج شهراً ، فهو على ما قال الانستحق وصيتها ما لم نترك النزوج شهراً ، فإذا نزوجت قبل مهى الشهر وصيسها ، وإذا أوصى لها بألف درهم على أن تسبت مع ولدها ، فمكنت مع ولدها ساعة استحقت الوصية ؛ الله على الوصية بالنبات على معل غير موت الموصية بالنبات على معل غير موت الموصية ، استحقت الوصية .

٢٠٦٦١ قال: وإذا أوصى الرحل خادمه أن نفيه مع ابنه وابنته حتى يستعنياه تم مى حرة، فهذا على وجهن: رما أن كانا كسرين أو كانا صغرين، فإذ كانا كسرين، فإن بناه على وجهن: رما أن كانا كسرين أو كانا صغرين، فإذ كانا كسرين، فإنه ناه الأبن حتى بتأهل أو يجد ما يشترى به خاصًا يخدمه، فيستغنى عن خدمتها، وإن كانا صغيرين تخدمهما حتى يدركا، وذلك لأنه على عنق عنقه، بالنباث على فعل موقت، وهي أن تخدمهما حتى بستغنيا، فما لم توجد المدمة إلى أن يستغنيا لا يوجد لموظ العنق إلا أن الاستعناء نوعك: استغناه الكبيو، واستغناه المعبر.

فاستفتاء الكبير عن الخادم إن كان ذكراً بالتأهل الأن المنكوحة تخدمه، وكذلك المشتراة تخدمه، وكذلك المشتراة تخدمه، ويستعنى عن خدمة هذه، وإن كان أنثى فبالتزوج؛ الأبا محتاج إلى العمل خارج البيت، والزوج يقوم بدلت، فيستعنى عن هذه، وإذا كان استغناء الكبير بهذا، منا يحصل، يجعل ذلك كالنصوص عليه كأنه قال: أعتقوها إن خدم ابى إلى أن يتأهل والمنتى حتى نشروج، ولو صوح بهذا، قامها لا تعتق ما قم يوجد التأهل من الذكر، والنتوح، وكذا هذا.

واستفناه الصعير وغايتم بالإدراف، وذلك لأن الصعير بصحف رأيه قبل البلوغ، وضعف بنيته لا يستنفى عن الخنادم، ولهذا بفي الحجر إلى وفت الملوع، ومفيت النفقة إلى وقت البلوغ في الذكور والأنثى، وإذا كنان استخناء الصخير ذكراً أو أتلى إنما يتم بالإدراك يجعل ذلك كالمنصوص عليه، فكأنه قال: أعتقوها إن خدمتهما إلى أن يدركا، وهذا يخلاف اخصامة في الذكر، فإنها تنتهى إدا أكل و حدد، وشرب و حدد، وههنا لم تنته الخدمة مذلك، وإنما ننهى بإدراكه وذلك لأن القصود من الخضائة التربية، وإذا صار بحال يأكل وحده ويشرب و حد، وفقد وقع الاستغناء عن التربية، والقصود هذا الحفظ والخدمة، وفن يقع الاستغناء عن الخدمة في حق الصغير إلا بالبلوغ، فلذلك افترقا.

وإن مات أحدهما أو مانا جميعًا قبل أن يستخياء فإن الجارية لا تعتق، وتبطل الوصية 9 لأن شرط العنق لم يوجد وهو خدمة الأمة الجارية والعلام إلى أن يستخيا.

قال: وإذا أوصى لها بالعنق على أن نتروج فلاناً بعينه ، فقالت: أفعل، فإنها تعنق من ثلثه، فيعد هذا إذا أبت أن تزوج نفسها من فلان وللان أجنبى، فإنه لا يلزمها بشى، كما لو أعتفها حال حياته على أن تزوج نفسها من فلان أجنبى، فقالت: أفعل حتى عنقت، ثم أبت التزوج عن الأجنبى بعاء ذلك لا شىء عليها الأن ما شرط من الخضعة للأجنبى لا يكون كالمشروط له، فصار معنقًا لها بغير عوض، فلا يلزمها شىء إذا أبت التزوج بخلاف ما إذا كان فلان وارثًا، وباني السأنة بحالها حيث كان هلها أن نسمى في فيستها للوارث؛ لأن المنفعة المشروطة للوارث كالمشروطة له، فكان معنقًا فها معوض على ما مر.

قال: ولو أوصى بعش عبدله على أن لا يفارق وارثه أبداً، وعليه دين بحيط به أبطلت وصيته، وبعته في الدين ١ لأن الوصية تنفذ من الثلث، ولا فلث للمديون إذا كان عليه دين مستخرق، فإن أعتقه الورثة لم يجز عنقهم؛ لأن الوصية لم تصح، فصار وجودها وعدمها عبرلة.

قال: وإن لم يوص أبوهم بعنفه، فأعنفه الورثة لم يجز عنفهم؛ لأبهم أعنفوا ما لم يملكوه، فإن الدين المستغرق بمنع وقوع الملك للورثة في التركة، فأما إذا كان الدين غير مستغرق، صبح عنى المررثة؛ لأنبم أعنقوا ما ملكوا؛ لأن الدين إذا كان خبر مستغرق لا يمنع رقوع الملك للورثة، وضمنوا الدين للعرماء.

## الفصل الرابع والعشرون في بيان مايد خل في الوصية يطريق النيعية وما لا يدخل

1937 - ذكر محد شرحه مافه مدالة والدالوصي موكسيه على يدخلان في الوسية؟ وجعلهه على وجهين . إن حلث الولد والكسب قبل موت الموصى ، فإنهما لا يدخلان قدت الوصية . سواء كانا يخرجان من الفلت أو لا بخرجان، وقالك الأنهما لم يدخلان قدت الوصية مقموفا، قإن الموسى ثم يوص بهما، لو دحلا تحت الوصية ، فإكا يذخلان بحكم السرايه ، ولا يجور أن يدخلا تحت الوصية بالسراية ؛ لأنه لم ينبت لسوصي له حق في الاصل قسل سوت الموسى، ولو ثبت له حق عيم مشاكد كان لا يسرى ، فإذا لم ينبت له حق عيم مشاكد كان لا يسرى ، فإذا لم ينبت له عقد مكان الميت عن الدين والوصية ، فيكونان للورثة .

وأما إذا حدث الرفد، والكسب بعد موت الوصى إن حدث يوم القسمة والتسليم الايتخلان تحت الوصيه ولا يسلمان للموصى به يحكم الوصية حتى لا يعتبر فيها الثنث والثلثان؛ لأنهما حدثا بعد ملك الموصى له، وبعد تأكد ملك، فصار تمنزلة ولد المبيع الحادث بعد القبض، وإنه لا يدخل تحت البع، ولا يسلم للمشترى بحكم البع.

1 • ١ • ﴿ وَإِذَا أَحَدُنَا قَبِلِ القَسْمَةُ وَالتَسْلِيمِ، فَهِمَنَا عَلَى رَحَهِينَ : إِن إِن أَحَدُنَا قَبِلِ قَبِولَ المُوصَى لَهُ الوصِية أَو بَعْدُ قَبُولُهِ ، فإن حَدَثًا قَبْلِ القَبُولُ ، ثَمْ قَبْلُ ، فَإِنْهِمَا لِمُعْنَا لَمُ مِن النّاتُ ؛ لأنهمة حَدَثُ بِعَدُ انْفَقَادُ مَبِيبِ النّلَكُ لَلْمُ لَمُ مِن الأَصَلِ ، فيصير الولا والكَسِب موصى لهما كالمُبِعَة إِذَا وَلَدَتُ فِي مَنَا أَشِيرَ ، زَمَا لَلْبَائِمُ أَو لَلْمَشْتَرَى عَلَى قُولُ أَمَى حَنِيمَة رَحِمِهُ لِمُعْنَا فَي مِن الْجَرِهِ ، زَمَا لَلْبَائِمُ أَو لَلْمَشْتَرَى عَلَى قُولُ أَمَى حَنِيمَة رَحِمِهُ اللهُ الْحَدِيمِ مُفْولًا عَلَيْهِ حَتَى بِكُولُ له حَسِيمُ اللهُ وَلَى اللهُ عَلَيْهِ فَلَى أَمِن عَنْهُ اللّهُ عَلَيْهِ فَلْ أَنْ الوَلِيمِ ، فإِنْ الوقد يصير مفصوفًا عليه حتى بكونُ له حَسِيمُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ عَلَى مَا الْمُعَلِّي اللّهُ وَلَيْ مِنْ الْمُعَلِّي عَلَيْهِ اللّهُ وَلَى اللّهُ عَلَى مَنْ اللّهُ عَلَى مَا يَعْدُ الْوَتَ ، فِمَا يَعْمُولُونَ الْوَلِيمِ وَلِمُ اللّهُ وَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ وَلَيْسِلِيمِ اللّهُ اللّهُ عَلَى الْمُهُ وَلِيلًا مِنْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ وَلَا الْوَلِيمُ وَلِيلًا لِمُنْ الللّهُ عَلَى الللّهُ وَلَى الْمُولِيقُ وَلِيلًا مِنْ اللّهُ وَلَى اللّهُ وَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ وَلَا الْمِنْ الْمُلِيمُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ وَلَى الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ وَلَى الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ وَلَى الْمُؤْلِقُ وَلَيْ عَلَى الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللّهُ وَلَيْ الْمُؤْلِقُ اللّهُ الْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ

وإن حدقا بعد صول التوصي له عمل القسمة والتسليم و هل يصيران مرسى بهيد حيل يعتبر حرو حهما من الثلث و أن الاستخلام وصي بهما حتى وكوفا الدو مني له من عير اعسار الثلب بولذكر محمد وحمه في هما في سي دمن الكتب يعياً ، وعد احميت هيه التأخرون و دكر التدوري وحمه فه أنه لا مميز موصى وحتى لا يعتبر حروجه من الثلث و وكان للبواتي به حميم المان تعدالر حدث بعد القسمة والتسبية .

و مشابطنا و منه بهم الله فالوال أنه ومبير موصل به حتى يعتبر حرو منه من النفت كما أو حدث قبل تفيول و إنفا اعتلقوه في حدا لأن في الأصل ما يدل على الفولين.

قوجه ما العب إليه المداوري أن الرئد حدث بعد ملك الوصي له ربعد تأكد ملك الوصي له ربعد تأكد ملك . فيكون له من كل حال حرح من الثلث أو لم يحرج كما و حدث بعد النسسة والتسليم. أما فو لذا مدالة المدالة الإلكال و الأه ملك المحرى موالفول حتى عني عليه إلا كان قريم، وأما تأكد ملكه فإنه ملك الرقية والتصرف جميعًا، فأليم ما بعد القمص حلاف المتنوى فال العيفر و الأماري منك الرقية والتصرف التصرف

وحه قبل الأحرين. إن الولد إن حدث بعد ملك الموصى له إلا أنه حدث قبل المكت للتوصى له إلا أنه حدث قبل المكت للتوصى له قبر الأصل، ويجعل كالميسة إذا ولفت ولما قبل القبش، وإنه تأخذ المنات في الأصل، وما قاله العددوي بأن هفا على وقد المهمة بعد القدس، لأنه في الأصل، وما قاله العددوي بأن هفا على وقد المهمة بعد القدس، فإنه يغيبر فهرا من يتقبف الفقل قبل للاحول، وقد ملكت لم فنه والنصوف يسيحًا، وعد كان شالك لا ملكة على المتواف بالمكان على معى أن الأصل فو ملك لا يكن الهيائك عليسها، وإنها يكون على الزرح، فكذلك عبداللوصى قبل إن مالك قرفيهة المسائك على الزرح، فكذلك عبداللوصى قبل إن مالك قرفيهة والتعد ب جورة إلا أن ماكم لم يتوق له الجدوية بقار ثلث الباقى حتى إذا كال لا يعرض من يحيث المائم والمائم بكون له الجدوية بقار ثلث الباقى حتى إذا كال لا يعرض من المائم إلا النصر وذلك بمرسل من على المائم والمائم والمائمة والمائمة المائم والمائمة والمائمة المائم والمائمة والمائمة المائمة المائمة والمائمة المائمة والمائمة المائمة والمائمة والمائمة المائمة والمائمة المائمة المائمة والمائمة المائمة المائمة والمائمة والمائمة المائمة على المائمة والمائمة المائمة المائمة على المائمة والمائمة المائمة المائمة والمائمة المائمة المائمة على المائمة المائمة على المائمة والمائمة المائمة والمائمة والمائمة المائمة والمائمة المائمة المائمة والمائمة المائمة المائمة والمائمة المائمة المائمة والمائمة المائمة المائمة

تم أخل الكسب بالوقد في بات لوصية، فتحمل الكسب طادت قبل القسمة

والقائض موصى به حتى اعتمره من النات كالوالة مبراه ، وفي باب البيع لم بلحقه بالولد، فإنه جمل الولد، خالات قبل لفيض مينغا حتى صار الفواد حصة من النمن متى قضه المتنزل، ولم يجمل الكسب قبل الفيض مينعا، حتى لا يكون له حصة من النمن إذ قصه المنزي.

والفرق الذائمين الذي الأجله صار الولد الوات فين التسدية موصى به دلك المعنى موجود في الكسب و الآن الولد إذا صار موسى به دلا عدار موسى به ولا عدار الكسب ويحور أن يتعلك الولد الماوصنة مقصوداً، عدا النحى موجود في الكسب الأصل، ويحور أن تتعلك بالوصية مقسوداً، عدا النحى موجود في الكسب الأن الكسب حدث قبع تأكد الملك في الأصل، ويجبوز أن تتعلك بالوصية مقسوداً، فا منصوداً، فإنه يوسى بخدمه عدد ويسكى داره، ويصبر موصى به وإذا ستوباعي المعنى المتها ما المكم، قأن في بب البع المعنى الفني الأجله صار الولد مديناً، إذا فيصه المنتزي ذلك المعنى معلوم في ببب البع المعنى الفني الأحمل، ويحوز أن يكلب بحقيقة لميع الأعمل، ويحوز أن الكسب عديده في الأعمل، ويحوز أن الكسب عديده في الأعمل، ويحوز أن المعنى معدوم في الكسب منطق المعنى معدوم في الكسب منطق المعنى معدوم في الكسب مسكا الإنسان ورداء فلم يمكن أن يحمل لكسب مسكا الأسلام ويقا قالك حقيد المعرداً،

٣٠٩١٤ - وفي توادر إبراهيم عن محمد رحمه له "" فيمن أوصى لرحل محالط، فهرياً, ضه كله، ولو أوصى له بمخلة، فهو على النخلة دون الأوض، قال: الأنها ليمن لخلة وهي مقطرعة.

1934 - وفي أمراهر المعلى عن أبي يوسف، حمه الله: إذا أوصى لرحل بمحل كثير أو بشخمة واحدة إن وهب له. أو تصدق له، أو باع، فله ما على طهر الأرض.

ولواومني له يكرم وسندن أوعيضة أه أحمق فله ذلك بأصبه والايتسه هدر

<sup>10)</sup> هكذا في ط ، ف ، م و كان في الأصل المعقبلة الرصية .

<sup>(</sup>١) وفي م البيع ، ومي ف محمل دلك ميدا . . .

٣٠) مكن في طروب، وكان فر الأصورة وفي بواند هشاء من محمد .

منحلة

١٩٨٧ ٪ ودار الدملي عن التي يوسد ، وحمدالله أبدأ الجالز صهر بالحلة لإساله. والنمر ما لأخراء فالوصية حالزة، واللخلة للمراصي له بيا الأسلها وأدامها.

۱۹۹۹۷ وهی موادر این مستساطیهٔ اطرائی بوسف رخ بده الله: ردانشرائی حراب هروی او قوصرهٔ درقال: آرمیت لفلان مهدالخراب، آو قال: بهدا القوصره آر بهدارد ن فهر عدمیه و بشاک در آنبه هدا عابداع مع طرفه

٢٠٦١٨ - ولو قال: أوصيت بمدا الرقّ، وفيه سمن، فهدا على الظرف، قال. ولا ينده هما ما يباع مع طرفه او لو قال. أوصيت بهذا الجراب الدفيق أوصيت بهذا الرقّ لسمن، فهذا على ما في الحولق والحرب والزقّ، وكذلت البعر.

١٩٩٦٩ - وهي انوادر لي متماعة ، عن محمد رحمه لله إذا أوصل ترق ريت ه مهر على الرق دول الزنت ، وكملك إذا قال : برق الزنت ، وابو قال ، ازق الرساء فهر على الرق وحد ه

 ۱۷۰۳- ولم أرضى بدن خل، فيهم على الدن والحق حسيسفا، ولم أوضى بسميم ، معلى الطعاب، ولو قال: بالسفية الطعاء كماثك، ولم قال: يسميم الطعام مهم على السفية، والذلك على هده الوجوه في راه ية الدو قوصرة السر.

۱۰۰۳ - وأم أوصى لاخد عبران فيهو على العسود و الكفتان واخبوط و لا يدخل فيه السخاب والعلاق ، وهذا إذا كان بعير عيد، قاما إذا كان بعيه داملا فيه، روال أو يوسف رحمه فه: إذا أوصى الرجل بالميرات، فله الكفتان والعمود، ولا يكون كا المسخدة والذفات أما القبان فهد له م مانيه وكفته

ذكر خسس بر زود في تماب الاختلاف عن أبي بوسف رح وه الله ا وقا أرضي ترافل بسبف، فله المصل دونا الحقق وهو قول أبي حسمة وحمه الله، وذكر ابن مساعة عن أبر بوسف رحسه عد أن له السيف مع جداء، وروازة ابن مساعة موافقة تورية أناكمس .

٢٠٥٧٦ . وير اوسي بمصحف وله علاف ، بله الصحف دون العلاف في فوال

أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله.

٣٠٦٧٣ في البغالي: إذا أرصى بقيبة تركية ؛ فيهي له باللبود ، ولو أوصى بحجلة ؛ فيهي له باللبود ، ولو أوصى بحجلة ؛ فله المكسود ، ون العيدان ، وفيه أيضًا عن أبي بوست رحمه الله : وإذ أوصى لرحل يسرع ، فله السرج بكل شيء علق به وخرر فيه ، ولا يكون له الصفة ، وذكر الحس وحمه الله في الوصية بالسرج أذ له الرفين والركاين والميسرة ، و لا يكون له المدو الواحه والعيفة .

۲۰۱۷ - ذكر إبراهيم عن محمد رحمه الله الرجل مات، فأعنق عبده، وقال كالسيرة له قبال: خفء وقلد وقال كالسيرة له قبال خلال والمسيقة وقلميصه وإذاره وسيراويله ولا يدخل لهيه سيغه ومنطقته قال محمد رحمه فله: هو وصية عبد الله بن البارك رحمه فله لفلامه .

المنافعة وقم بقل: فيمن هذه فأعطى الورتة الموصى له أماة قد ولذت بعد موت من غمه وقم بقل: غمس هذه فأعطى الورتة الموصى له أما ألله ولذت بعد موت المؤسى قال: لا يتبعها ولدما؛ لأن من الموصى له إما أبت في الشاة عند تسليم الشاة وليه ولا النها بعد الورتة وأخق إلما بتملق بالعين لا نظمهول، فيصير غليكًا للمناف بعد الولادة، فلا يتعدى إلى الولد، ولو قال: أوصيت لفالان بشاة من غنس هذه. فأعطوها شة قد ولدت بعد موت لوصى ولذا، قال: يتبعها وندها، لأن المؤصى هذه المناف عن الوصى المناف بن عنهم أو تدمل المؤادات بعد موت لوصى ولذا، قال: يتبعها وندها، لأن المؤصى الناف بعطيه غيرهما ليس له ذلك بخلاف القصل الأول، وإذا تعلق حق المؤصى قد عي هذا الغيم من وقت موت المؤسى عنى المؤسى قد عي هذا الغيم من وقت المؤت، عمينت من وقت لوت، وساوت ملكًا للموصى له من ذلك الوقت لاستناد التعبين إلى وقت المؤت، فلدخل وساوت ملكًا للموصى له من ذلك الوقت لاستناد التعبين إلى وقت المؤت، فلدخل الولد قبه كما لو أوصى بشاة بعينها، فولدت ولذا قبل التسنيم، ولو استبعك الوارث الولد قبل نعين الشاق، فلا يصدمن غيبة المؤلد على ملك نصه فلا ضمان عليه .

وكذلك نو أوصى له ينخلة بأصلها، وليريش: من تخيلي هذه، فهو مثل الشاة

التي أرضى بها ويعطونه أيه نخله شاؤوا دول لعرضا التي أشعر مها في حياة الموصى أو معد وهاته ، وإن قبال : من مخيلي هذه ، فله الشخلة مع أسريها التي أنسوت بعد موسه ، وإن كانوا استهلكوا ذلك ، فلا ضمال حليم .

## وعايتصل بهذا الفصل:

٣٠١٧- ما إذا أو صلى أن تعتق جنوبته هذه بعد موته ومات، فقبل أن يعتق وقدت ولذاً وهي مع والتعابقر حال من النب عنفت الجاربة وقم يعنق الولاء يعبب أن يعلم بأن هذه المسأله مع أجناسها لدور على أصابل: أحدهما: أن الوسيد إذا العفدت حقاً لمستحق لا يجوز تغييد عالميره؛ لأن في تنفيذه المفيره إيصال الحق إلى غير من وجب له الحق ، وفيه تعيير غرص الموصى أيضاً وكل ذلك لا يحوز.

والتامي . أن الحلى إذا ثبت في العين هوان المعلى لا سنوى إلى الوالد، وإذا بنت في العين و المعلى ، أن الحلى إذا ثبت في العين و المعلى ، والمعلى الدين و المعلى ، والمعلى الدين و المعلى ، وهذا الأن الحق إذا ثبت في العين دون العلى إذا ثبت في العين دون المعلى كان ثابتاً من وجه دردً وجه، فمن حيث إنه ثابت إلى كان يستوى ، فمن حيث إنه ثابت إلى كان يستوى ، فمن حيث إنه تابت ، الإيسارى ، فما تحيث إنه تابت ، الإيسارى ، فما تعدل ما شاكل والاحتسال ، أم إذا كان ثابتاً في العين والمعلى ، فهو ثابت من كن وجه ، فحار أن يسرى إلى الولد .

إذا نست هذا ، فوجه تخريج مسئة العنق ، أما على الأصل الأول قبلان هذه الوصية استقداء وقوجه تخريج مسئة العنق أن هذه الوصية استقداء وقالاً للجارية ، فلا يجوز تغيذها لنيرها ، وأما على الأصل الأخر فلاد الحق النائب بهذه الوصية نبت في العيز دود العين ، ولهذا لايتحول إلى الدار حتى لو قتلها عبد ، فدفع بها لا يعتق العيد .

وكفالك لو أوصى أن بكانب مهده الحاربة بعد سوته ، أو أوصى أن تباع مي من تفسها ، أو نعتق على مال ، فولدت ولدا بعد موت الوصى لا تتفذ الرصية في فولد ، وهي تخرج على الأصليم ، ولو أوصى بأد بتصدق بجاريته هذه على المساكين ، أو على هلان ، أو وهب لفلان ، فولد ولداً بعد موته نتمذ الوصية في الوفد، كسا تتمذ في

<sup>11)</sup> وفي و حکما .

الجارية، أما على الأصل الأول فالأنالو لفائد الوساية في الوند فقد لفدتاها لن تعقدما الرحية حما له لا تعرب، وأما على الأصل النابي فلاذ هذا الحربيت في العين والمعلى، والهذا يشحون إلى المدل حتى لو مثلها عبد، فاهع لها تنقذ الوصية فيه ، فجار أن يسري إلى الوك.

الدام الرحمي ببعث على والإجاع حريث عدد من قالان بألف ورهب حوالدت ولذا بعث مدد من قالان بألف ورهب حوالدت ولذا بعث مدد من الأص الأول قالان الوصية بالعنقى، وإن الجدرية إذا أحسست خدمة مو لاها رئيم من قلان بعيد حفها بمنزاة الوصية بالعنق، فإن الجدرية إذا أحسست خدمة مو لاها مالم، وتشاء أن الوصية بالعنق لا تنفذ في الوئد، فكما الوصية بالبيع لا تنفذ في الوئد، ما ما عني الأحس ثلاثي : هلان الوقد، وبهذا لا بتحوث إلى الوقد، ولا يسرى إلى الوقد، ولا المني مود المني، وبهذا لا بتحوث بني الهدال، فلا يسرى إلى الوقد، ولا الويمنا الوقد مع الحاربة، إدا بأن بيعهما بأنف درمم، أو سبع إلجازة حيثته يكون بأقل من الألف، وهو إعا أوصى بأن شاع جدينة بألف درهم، ولا وجد إلى الذاني، لا الوقية بألف درهم، ولا وجد إلى الذاني، لا الوقية للا يتجا

ولو أوصى فأذ نباع جذريته مده وينصدق شعب على المساكين، أو على فلان، فرندت الحارية بعد موده ولذا، فإنه منفذ الوصية في الولد، الما على الأصل الأول فلان، الوصية ما السبع إذا لم نبين من يساع منه لهلس حقيه، ولل هي حتى أنوصي ليسال توالد الصدقة إذا لعد قول إستها، فلو غفاة الوصية فيها الحاربة كان نتعيذ الوصية فيها لمي استقدت الوصية حقا أنه الأسيره، وأما على الأصل التاني هاش الوصية بالبيع عهنا المست مقصودة ، وكنف بكون مقصودة ، وإن الذي ساع مه مجهول ، وإنه المقدود مو الوصية بالبيع عمنا الوصية بالتوسية على الأوصية التعدق بعين الموسية بالوقية ، ولهذا فلد، إن الوصي أو أنوارث قو أراد أن يتصدق بعين الجارية على المقدودة لفا دكر الموارث الموصية بالمع مقصودة لفا دكر الهيه ويتها التصدق .

وإغا حملناها وصبة بالنصادق بالرقبة مع أنه أضاف النصدق إثي الذهن: لأله ذكر

السمن مدار تسايه ومحالاً عن ذكر عنقها والأنا لو اسمانا بحقيقية ذكر النمى و احتمالها والسمية مدار تسايه ومحالاً وصية والتصدق بالقمور ينقى ذكر البيع معتراً والأن التصديق دائسر بدون البيع لا يكرف وفي رفقا فكر عيبها الأن التمن وفي تغافر المبع على ما مراء فجعك دكر النمن كتابه ومجاراً عن ذكر عيبها الأن التمن معتاها، وذكر السيء بذكر معياه جائز وفكان هذا وصية دائسدق بالرفة لا أماذكر البيع سهيلا ونيسراً للامرعلي الوراق، فإن التصدق بالقمار عليكون أيسان

ولما كان هذا وصيه بالنصدق بالرقية، فتفول الرصية بالنصدق بالرقية يسرى إلى الوقد، لأنه حق نامت في تعرب لعني، ألا تول إلى أنه نسجول إلى بدلها، وهو الدال المنطق عبداء ألا تول بلدارية على المساكر، فقصعت بدها، أو وطلك بشبهة تقط الوصيه من الأرش ومن العقراء ألا ترى أن الغار بالنصدي بالعار سوى الوقد والأرش و لعقر حتى إن من نقر أن يتصا في بحاريته هذه، فو دنت ولذا أن أو عطت بذها، أو وطنت بشبه لم ما التصدي بالولد والأرش والعقراء وعريفه ما فئنا.

ولد تا شهد من الكتاب، فعال: ألا ترى أدملو قال: عدد تدال على أن أنبع عدد جاورة وأتصدق سبنها أعلى الماليون و فدلها عبد، فعالم المعدد و التعدد و التعدد و هدا بدنا، على أن المصرد هو التعدد في دون اللبع ، و أو ثان المصود هو البيع بالمالية و ثانية المصود هو البيع بالمالية بعثرة و قدا بدئة المالية بعثرة وقدا بدلك على أن الجارية بعثرة وقيمتها أغد بزمه التسدق بالعشرة، ويقضر القيمة، وهذا بدلك على أن لجيع لما لومه للعين بالعين و أن الفصود هو الصدة هون البيع الولو كان المصود هو المبيع لما لومه التعدي بأكثر من القيمة وهذا بدلك على أن ليع بنا لومه بالموسية بالومة دون البيع بالموسية بالموسية و لا إلى المكسوب؛ لأن الحق الثالث من العرب و المعنى بفي يسرى الموسدة المساود الموسية بالموسية و لا إلى المكسوب؛ لأن الحق الثنات من العرب و والمعنى بفي يسرى الموسية المالية بالموسية با

والواأو صيريال تداوجا ربيه هذه من فلان بألف درهم وفقتلها عمده فدفع بهره أو قطع بدهاء فدفع بيدهاء أو وطنت بلسيف ولرم الداهلي العمراء قانه لاايناع العبد للدفوع و ١ الأرش و ١ العفر ، فدهد ذلك ينظر إن كنات قصت بنشب الوصية لفقدان محلها، وإن كانب فطعمه بدهاه بيعميه مرانفوهمي له منصف التمن إن شاء الأن بصعب المعقود عليه فد الحبيس، وذا ليد من الأولى تصفه و فيفلت توصية في النصف، فيبرخ المصف مصف الدمن إن شاء اللشتريء ولو وطنت وهي مكر ، حط مدر الكرد أينسأه الماطلة من الاحتمالين، ولو وطنت، وهي تيم له ينفضها عرطه، ولا يحظ شيء من الشمر د لأنه لم يحيس ما بقالله تعن ، وكذلك لو دهنت همها أو يدها أمه ماهاريه بيست مجميع التمهر إلى شاء النشيئوي، الأبه ليم معتمس سايفايله تُمين لما عرف أن أخراف الحسران لا بقابلها شيء من الشمراء إلا إذا صبارت اصالا بالمناول، وبالقطع تصارت البد أصلاه فصار لها حصة ما التمور ، ولا كذلك ما إذا ذهبت باقة سمارية .

ولو أرضي بأن يساع حرربته ها معل الان أأناء عرفهما والانتا بالعشرة فلي المباكن، وأبر فلان المراه بطلت الدسيدن حبيعًا - لأن الموصى جعل توصية بالصدفة مها عطفًا ودروعتني الوصيبة بالبسع ههنا مقصيره، إذا ذكر من يسام بنه و هاذا طلبت الوصية بالبيع مطل ماكالاتاء عليهاء وكذلك لوقتلت الجارية معدموت الوصيء وعرم القائل فيمنها وبطلت أوصينان والماعلنا

وكالملك إداأرضي أن نكانب حارشه هداءه والمصابق سدل الكتابة وأواتما والر تفسيها ، ويتعده في بالنمل ، فودت أجارية الكب والبيع ، عللت الوصية في الأن الوصية . بالصدقة منا أنصَّا بنهُ على الوصية بالكتابة والسع، فرنا بطلت الوصية بالكتابة والبع، بطمت بالصدفة، وثو أوصى بأن تباع حاربته فقه بصمة و يتصدق شميها على أحدكون و فولدت بعد موته ولذأ والوعب هي واحدها لسمة والمربيع معها وادهاء أما على الأصل الارل ولاد ربه الحارية منسة بيم عن يريد إعتاقها ، وكان حقالها، فة بجور تعبذها لغيرهاء وأمااعلي لأحال الثانية فلأدعاه البيعة كالناحة لهاكك صفموقا بي نصحه فكانت الوصية باليبع عقصروف والوصية بالبرع لانسري إثي الوالد

## الفصل 'طامس والعشرون في إجازة الوارث وصية أبيه في مرض موته

4 • 140 على معب اعتباره في هذه الفصل فسنان: أحدهما: ما تقدم دكره أن الحقوق إذا اجتمعت في التوكة وصافت التوكة عن الوقاء بها يبدأ بالأقوى فالأقوى، وإن الحقوق إذا اجتمعت في التوكة وصافت التوكة عن الوقاء بها يبدأ بالأقوى فالأقوى، وإن المتبوت في التوك إلى المتبوت في الحكم، ألا توى أن الفضولي إذا وهب مال مريض، المجيول أنه إلوهوب لد، ثم أجاز الريض هبة العضولي بعنبر مر فلت المال، وهذا الفقه أن إحارة التبرع في حق إيطال حق المغرماه والورثة، وابتداء التبرع سوام، فلهذا اعتبر الجارة التبرع في انتداء المنبرع عن حق الحكم،

درهم لا مثل له عبرها، وأرصى لرجم بأغن منها، قد مات، وترك بأه واحداً، وأجاز المجل مات وترك ثلاثة آلاف درهم لا مثل له عبرها، وأرصى لرجل بأغن منها، قد مات، وترث بأه واحداً، وأجاز ألا بن في مرضه وصبة أبيه، ثم مات، وليس له مأل عبر ما ورث من أبيه ، فللسوصى له ألف درهم من غير إجازة، وبه نلث صابقي، وذلك سنساته وسنة وسنة وستوت، وثلثان بإجازة البارة الوارث، وذلك ألف درهم بعا إجازة الوارث، وألك ألف درهم نعازة الوارث، فقد أجاز تبرع أبيه، وذكرنا أن الحبر للترع بمنزلة للترع، فيصح عبداً اتقدير ،

ولو كنان الورث يعدما أجاز وصية مورته أوصى بنك ماله لرحل تم مات. طلقى الوصى له البت الأول الألف بلا إجازة الما مرد وثلث الألفين، وذلك سندة و وسنة وصنون وثلث في يقسم بين الذي أوصى له البت وبين الذي أوصى له الواوث باخصص الأمه لما اجاز وصية الأب في مرض موته بالألف الأحرى، صاركاته أوصى بالف دوهم، تم أوصى بعد دلك لرجل أخر منلث مائه، فنقول: حق الأول في الألف، وحنى الثاني في ثلث الألفين، وذلك ثلث الألف، فيجمل كار ثلث سهمًا، فيصبر حق الذي أجازه الإنة أسهمه وحق الاخر سهمين وفنفسم ثلث الأنقين بينهما أخماسا

قبل: بأن مقاعي قولهما و فأماعلى قول أبي حنيفة رحمه أف: قيقسم الثلث و وفلك مشمانة وسنة وسنوى وتلفان بينهما نصمان هو الصحيح : تأن الوارث صار بنزله ما لو أوصى بالف بعبسها : لأنه يحييز وصيبة سورته و والمورث إلها أو صي بألفين من الشوكة ، وكنان الوارث ماجازة وصية سووله بالك بنزله ما لو أوصى بألك بعيسها . والموصى له عال سعور عند أبي حنيفة وحمه أف حال عدم إحازة الورثة لا يضرب في المثلث إلا يقدر النطاء ، فكل واحد مهما يضوب في النشا بقدر الثلث عند، و فيفسم المثلث بيهما نصفين لهذا .

هذا إذا كالمت وصايدة البيث الأولى بأله بن من الشركة، وبن كالمت وصايته بالفين مطالقاً . وأجاز المبت الثاني ذلك، وأوصى أيضاً بالمت ماله لرجل، قالت الألفي يقسم بينهما أخده ما عند الكل 9 الأن الوارث بمؤلة ما لو أوصى ترجل بألف موسلة، والاخو يلب ماله والموصى له تألف موسلة يصوب في اللك بجديع حقه عند الكل، فيفسم اللك بينهما أخداماً على الوجه الذي فانا قبل هذا

ولر كان فيسا ترك فيت الثانى عبد قبت مان تعت مان المنت الآخر، فدا تعقه في سرطه، وقد أحرز رصية أيه قبل ذلك عن مرضه، فللموصى له الالف الق بلا إجازة بدأ به على ما مر، وصرف ثبت مال البت الثانى إلى العنق، وطالت إحازة وصيه أيه مئا مر أن إجازة الوارت وصية أيه في الحكم تبزلة ابتعاء الرصية، فاحتمع في تلث مال البت الثانى عن موقع ووصيه متعلق، والإعنق الأقوى، والبداية بالاقوى أولى ما مراء وكذلك نو كان مع إجازته وصية أيه إقرار بانفين، وذلك كله في مرضه بيداً بالدين؛ له مران الإجازة من الوارث في الصحة كانت الإجازة أولى من العنق والإقرار بالدين والوصية ولا يشمن الإجازة من الوارث في الصحة كانت الإجازة أولى من العنق والإقرار بالدين والوصية وهب مله في يد إسان منه في صحت، ثم أعنق في مرضه ، أر إقرار بالدين، أه أوصي وهب ماله في يد إسان منه في صحت، ثم أعنق في مرضه ، أر إقرار بالدين، أه أوصي وصية والعن في

<sup>(</sup>۱) وفي له والعنق.

المرتب كداميا

و كذلك لو أجر رصية أب في صححه منها أفر على أيه عدين مدى بالإخارة ، فإذ يني شيء عدى بالإخارة ، فإذ يني شيء كان لأصحاب الذين ، ولا يضمن جرارت نبيت للسفر له بالدين ، إن كان ما أمارة لأن الإجارة في بدينه ، وإذ كان لا يفي بالدين ، صبير لصياحب الدين منزل ما أمارة لأن الإجارة في حالة السحدة لدعيجت من حيث الفائد و لأنه حين أجاز له يعرف على أبد للي على المحارف وصدر فابر الموسى به ملكا فاسرحي له ، فإذا أفر بعد المحارف وصدر فابر الموسى به ملكا فاسرحي له ، فإذا لائه أجاز و صدة أسه و معلى أسه دين و مدا إقرار على الموصى به معلان حقم بيلا لائه أجاز و صدة أسه و معلى أسه دين و مدا إقرار على المولى كان متعللاً إلى الموسى به المعلان حقم بيلا أحراء على المساود في المولى كان متعللاً إلى أحراء من المولى كان متعللاً إلى المولى كان بالمعلى المراج و حدا إقراره على نفسه بالمساود ، ولم يصح المولى كان بالمعلى المراج و حدال على نفسه بالمساود .

ولم الدي على البه إسمال ديان وادعى الوصي لدمل جهة البت أنه أجاز وصبية البت أنه أجاز وصبية البت وصدقهما حمداء كان الذين أولى، والدينتس الأصحاب الإخارة شبت سواه صدقها في حالة الصحاء أولى حالة المرش، أنه في حاله الرض والأن الإجازة النامية في حاله الرض من الإحدرة ما مر أن الإحارة التاريخ الثانية والدين الرفي من الإحدرة ما مر أن الإشارة المائة كان أخرى، فإذا وجدا من الأن يكون الإقراء بالنامي اولى كان أخرى، وأما في حالة الصحة فيان الإقراء المنامية المرامية كان أخرى، وأما في حالة الصحة فيان الإقراء وعلى أبيه بالنامي في حالة التسجم لو سبق الإحدادة منع بسحة الاحدادة المائة واد بكاحها، وذا كان عمارة، وقد هية

قال الوقر أن الوالات الحراصية الله في مرضه المراقر للدين على علمه كان القلين أولى الفاصر أن إحاره لم هلية إلى للا المناه الوصية ، والراصية مو قرة عن الدين ، ويبدأ مناية المالات أن الأقرار على والدوباللين بجدلة الإفرار لوديعة لليسية معلى الان اقرار الرارت بالدين على أنبه مقصور على التركة يبغى بيقاء التركة، وسيقط بهلاكها، والا بعدادي المحة، والإقرار على نفسه سامين إفرار بالذين حقوقه بدئين عكم عادة، به من الأحكام، فصاو مسألتنا نظير ما لو أقر مريض بوديعة، تمبيدين، وأو كان كففت يبدأ بالوديمة، فههنا يبدأ أيضاً بدين والذه، ثم بدين نفسه، فإن فضل شيء بصرف ثلثه إلى الإجازة إذا لم يجز ورنة الوارث، وقو كان أجاز رصية أبيه في مرضه، ثم أقر لدين على وبلد، بدأ برصية أنا والدمين نك و نا دكراد أن وصية الرائد بقدر النلث صحيحة من غير يجازة الوارث، بفي بعد هذا إقرار بالدين، وإقرار بالوديعة، والمريض إذا أقر بالدين، ثم بالوديعة يستويان، فههنا كذلك، بعد هذا يتظر إن فضل شيء من الدين صرف تلك إلى الإجازة إذا لم يجز ورقة الميت الذاتي ذلك.

واحداً والهذا الوارث عبد قيمته مثل فيمة عبد مورثه لا مان ته غير ملائم وقيفه وقرف وادناً واحداً والهذا الوارث عبد قيمته مثل فيمة عبد مورثه لا مان ته غير طلقه فأجاز الوارث وصية أيه، وأعتى عبده في مرض موته وقتلت العبد الأول يعتى من غير سعاية بلا العبدين على خمسة أسهم. ثلث ثلق العبد الأول، وتلك جميع العبد الثانى ين العبد الثانى ين العبد الأول في تنتى رفيته، وحتى العبد الثانى على حميع وقبته فيجعل كل ثلث وف سهما، فيكون حتى العبد الأول في سهمين، وحتى العبد الثانى في تلاثة أسهم، فصئر شهما، فيكون حتى العبد الأول في سهمين، وحتى العبد الثانى في تلاثة أسهم، فصئر ثلث ماله خمسة عشر، وجميع على المناف عشرة، والكل خمسة عشر، وجميع العبد الثانى تسعة لاستواء دلك خمسة عشر، وجميع العبد الثانى، فإذا صر دلك خمسة عشر، وجميع العبد الثانى تسعة لاستواء فيمتها؛ يعتق من ثلثى العبد الأول بالإجازة صهمان، وبسعى في أربعة ، ويعتق من البعد المناف العبد الأول بالإجازة صهمان، وبسعى في أربعة ، ويعتق من العبد الشارت الثاني ثلثة يسعى في مئة ، فعصل تنفية الوصيتين في خمسة ، ولرمنهما السعاية في عشرة على النفاوت ، واستغام اثنات والثانية .

دن قبل: يجب أن يقسم ثابت مان المبت الثاني بين العبدين نصفين عبد أبي حنيفة رحمه انه و لائه أوصى لكل واحد منهم بأكثر من نقث مانه مالا معينًا، فإنه أوصى للعبد الأول بالإجازة بتنفي وفية ، وأوصى للعبدالتاني بجميع رقبة، وكن واحد أكثر من ثلث سال المبت التعلي، فإذا لم يجز الورثة وجب أن يضرب كن واحد منهما في النلث بقدد

ان. (۱) وفي قد بدين والدو.

الثلث، كما لم أوصى لرحل بعيد قيمته ألف، والأحر بثث ماله، وثلث ماله أقل من ألفء ولم يجز الورفة، يقسم الثلث بينهما تصفيل.

قلما: الوصية مرقبة العبد للأجنبي وصية مالمال العين والموصى له بالمال العين عند عدم إجازة الورنة لا يستحق الضراب بفيمة فالك العبن إذا كانت قيمة ذلك العين أكثر هوا. الثلث عندائبي حتيفة رحمه الله، أما ههذا الوصية للعبد الأول ما حصلت بالعبل، إغا حصلت بالوجب في ذمة العبد من السعاية، وما وجب في أمة العبد من السعابة دين، وفيس بعين، فكان من هذا الوجه هذا الوصية بمزلة الوصية بأنف مرسلة، والموصى له بألف مرسلة يستحق الغمرب بجميع الألميه، وإن كنانك الألف أكثر عن ثلث جمسم . Juli

خإن فيهل؛ كان ينبعي أن يبدأ من تركة الجب الثاني بعنفه؛ لأن إجازة عنق أبيه يحترلة الهية منه لما ورقه على العبد الأول من السماية ، والحق مقدم على الهية .

قلبال تقدم المنق على الهيبة إنماكات لقوته من حيث إن العنق لا يحتمل الفسخ والهيبة بحتمله، وكنمة أن عنقه لا يحتمل الفسخ، فلإجازته إعتباق أبيه لا تحتمل الفسخ، ولهذا لو الراد الوارث أن يرجع عن دلك معدمة أجاز لا بصحره فاستويا في فقه القوة، فيتحاصَّان في ثلث تركة المبت الثاني لهذا.

٢٠٦٨٩ - مريض له أنفُ درهم لا مال له غير دلك ، حضره الموت، اوصى لرجل بأثق ورهيرمتيسماء وأوصر لرجا إحبا بالإلف الاخبريء ثبرمنات وفأحناز ابنه الوصيتين؛ إحداهما: قبل، الأخرى: في مرضه، ثم مات، ولا مالية فيو ما ورث، فيُثَلَثُ الأَلِقُينَ بِينَ المُوصِي لُهِمِمَا يَصِيفُانَ وَصِيبَةَ الْفِيتَ الأُولُ! لأَنْ ذَلِكَ بِستَنفِي عن الإجارة، وثلث ما بقي أيضًا: بينهما نصفان: لما قلنا: إن إجارة الوارث في مرض موثه بجنزلة ابتداء النبرغ. ونبوعات المريض بعثير من الثلث المتقدم والمتأخر فبه سواء .

ولوكان الميت لمويترك إلا ألقا واحداً، وقد كانا أوصى لوجل بألف درهم مغير عينها، ولاخر بألف درهم مقير عيمها أيضًا، ثم مات، فأجاز وارثه الوصيتين في صحته أحدهما فبل الاحرى، فقلت الألف وهر ثلث مال الميت الأول بنهما بصفان برصية القبت الأول؟ لأن ذلك بستمسي عن الإحازة. وكن ما يقي من الأنف، فإنه للذي أجاز له

أول مرة لا مكون للثامي منه شيء

فرق بين هذا وبيمه إذا أجاء وصية احدهما في الاحرامي مرضى موجه دني ثلث ما يقى يكدن بين الوصي الهما تصفيره و لا يحتص بدلك المحاولة أول مره و الفرق أن الوصية قيما قيمه زاد على الثلث موفوف على إجازة الوارث، والوصية الموقودة إما طرأ طلبهه ملك بات العبر من يوفف لعدد على جرؤمه التصفح الوصيمة الموقوعة، ويان اعتراب عليها ملك موفوف لعيراب يوفف العقد على إجازته لا يتمسخ

إدا ثبت عدا فنظول الإجازة متى كانت في حالة الصحه فقد نبت الذك البات للمجاز له قولاً ، بهذا لا يتصور ملك فيما أحار له بعبر رصاه ، وهذا هو خلامة ملك البات طرائاً على الرصية الموقوقة الدني مات المجاز له أولاً ، فانفسخت الرصية للقامي ، فلا يصح إحاره الوارث بعد ذلك ، أما الإجارة متى كانت في حال المؤخر، فللحاز لدمك الدن موقوقًا ، وإن الذر إحازته بمولة فهية

ألا نوى أن تريض إذا وهم عندا من رحى وهو حسيم ماله وسلم إليه ، تم وهده من أخر وسلم إليه ، تم وهده من آخر وسلم إليه ، تم مدت ، كان ثلث مائه بسيم، تصفرت ، دشت أنه ملك ملك موقوفاً لا حتى ينقص عليه من غير رف ، والملك الموقوف منى ، عارض على وصية موقوفة لا ينظلها ، والاجازة للذاتي لافت وسية موقوفة فسمت ، وكنات الألف بينيما مسفين ذلك الألف بوضية اليت الأول وتك الألب بإحزة الواريد .

ولم أجاز الرصيتين معامي حاله الرض. أو إحداهما قبل الأخرى، تهو سواه، ويكون النت بهما برصية البت الأول، وفائت ما يقي بسهما سب الاجارة، والافرق بين الحسم والترنيب في الرض الله قلما إن الاحاره ماه تعرفة بدع النس به التساسم، وتعاذ سرع المريض يكون عند موته، فاتعدام حالة تماذهب، فضا عطاء سواه وجدا ا معاء أراعل النعاف بحلاد، الإجارة في حالة الصعة على عاص.

١٩٨٣ ع. رحل له أنف درهم أوصل سها لرحل التم مات، فورته رحل. ولهما الوازت ألف درهم أبطأ، هأوصل الوازت بها، ويد ورته من الأول لرسل، تم مات المثنى، وترك رارئا، وأحز وصبة أرب، ووصية حدة جديمًا في مرض مود، ثم مات، ولا سال له غمار ما ورث، فللموصى له الأول للت الالف الأولى للا جازى ثم ينضم تلك الألف الأولى إلى الألف الذارة، ويجعل تلك دلك فلموصى له الذي يلا إحارة، تم ينظر إلى للت ما يقي من مال اللبت الثاني، فيقمم بين الوصى له الأول وبين الوصى له الثاني على دار ما يقي من حقهما بالإحارة.

وإلها كنان كذلك لأن للسوصي له الأول تلث الألف الأولى بوصيية البت الأول امن عمر إجازة، وللموضي له التالي بلبت ما يقي من دلك الألف الأولى، وللب الألف الأحوى من غير إجارف وسكسر الالف الأولى على النلت وعلى التلاس، فاستجازان حسبات له تلك ، ولادنه مانات ، وأهل دلك تسمية ، فجمليه كل أحم نسمية ، وأعطيته الموضح المعالأول وعسيمة الميت الإول تُذك الأنف الأول أمر غيب المعارق وولك ثلاثة أصهره بقراص الأنف الأولى سنة اسهو ضمعناها إلى الألب التي كالت للسب لنياس في الأصل، وذلك تسمة اسهو، فصارت الجملة حسمة عشر سهمًا، فهذا حميم مال المبت التاميء وفله أرصي بحميع ذلك للنام ويكون به قبل حارة وارث البت التامي فلر الناذي وذلك حديث مهمال مهامن الأثف الاولى فلك مايض بعد الثلث وفلاية مية من الألف النابية، بفي مال البيت النابي عضوة أسهم وهو ألف وتسع ألف، سنة أسهم من الألف الذائبة، وأرمده أمنها من الألف الأولمي، فهذ مال لمنه الثامي، ورثم المجيز ا اللوصيين حميماء غافا مات المجيزاء والأمال له عير فلكء فإغا يعثير إجازته في مفدان الله ﴿ لأَنَّ الإِحَازَةِ حَصَلَتَ فِي مَرْضَ الوِّتِ ﴿ فِيعَنِيرِ بَاعْدَاءُ الْدَيْرِ ﴾ ﴿ فِكَانِت معتبرة من تلث المال وذلك ثلاثة أسبيم، ونفك سهم يقسم بين الموصى له الأول وبس لموصى به اللناني على صر ما بني من حقهما في الوصية، ووصية الرصيراة الأول كان هي الألف، وإنها سبعة أسهم، وقد وصل إليه ثلتها، وذلك ثلاثة أسهم من غير إجارة وبفي وصية حوالوفة على الإحازة في ثلتي الأنف ودلك سنة أسهم. والمناحق من الوصية الأوائي حهدانا بالرحبة النائرة، والرحمة متعلقة بالمورد فانقسحت الرحمة الأولى في السهدين الفلاس استحفهما بالتأني

إذا خرا على الوصية الموقوعة نشدر سهمين ملك بات لعير من توقف الوصية على إجبارته ويقي حق الاول في أربعة أسهم إذاك يعرض على علم الاربعة الأسهمات منعولة بوصية التب الأول، فلهذا بذلم بملك أحد هذه الأرامة الأسهم مائة الألكرة به منعولة بوصية البت الأول، فلهذا طي أحد هذه الأرامة أسهم، وحق الموصي له الذال كان وحير المعدد وحق الموصي له الأولى عد انتقت و وعام الألف الدائية، وإنها نسعة أسهم، وجملته حسبة عشر سهمًا الأولى عد انتقت وعيم الألف الدائية، وإنها نسعة أسهم من الألف الدائية، وصميلة حسبة عشر سهمًا إلا أنه وصل لله تحميد أسهم من الألف الذالية، في عشرة أسهم لا أربعة أسهم من الألف الذالية، فيهذا القدر من الرحية أسهم منها من الألف الأحارة، فإدا أحار المجبر وصيفهما، والإجهاة لدائية الرحية، فكانه أو من للأه ل باربعة أسهم، وللتالي بعشره أسهم، فحملة ذلك أربعة عشر، فتصبح إحارته بقدر المؤسى له المثلث قبل إحارة، والذي على أربعة عشر منها.

و منا البخريج على قول أن يوسف، محما وحمهما الله لا لأن من ماهيمها أن الموصى له بالترضي له بالترضي الله و الله بين موسف و محما وحمهما الله و الأن من ماهيمه الله المعين أو بالمال المرسني في معلوف كل واحد من الوصى لهما في تناه على المعين مقدار علم المناه في تناه على المعين عسر سهم أن أربعه أسهم للأول، وطلب سبعا النفاق، وإنه حسر عال المجير أربعه علم المعين والمها تحسم أنساع النفاق، وإنه حسر عالم المجير أربعه علم المعين والمها على وبعد بالنفاق إلى المرصى له الأول بعدر على المال المجير أربعه بعدر على المرابعة أنساع الألف بعدر على المالي وبعد وجمعه النساع الألف

و أما النظريج على مول أي سيعة وحده الفرا أن تقول: إذا الشهبنا إلى أن مال اللحيو عشرة أسهب واجازة المعمر تصح بقد النشك من عبر اجازة وارث، وذلك ثلاثة أسهم، وثلث السيم، وثلث سهمين، والنائي بنتلالة أسهم، وثلث سهم لأصين نفرة مها أثر جيفة وجمه الفرا أحدهمنا الى الوهيش متى احتمادا في عين، وصافت عن الوهيش أما الأول يقى على سين المنارعة، فتقول من الأول يقى في الأربعة الأسهم المعينة التي شبت من الألف الأولى، وتلوضي أما النائي وحد له

الخراص البنان الأربعيد أنصاف للاغليان الواموصير الوعايض وبرالألف الأوال العبد التلت و وذنك بيهال وعدأجذ سهدين فكران القسماني الفتالا بعة على سبو المازعة ووقا استوت منارختهما فيف فينقسم بينهما لصفين. والنام . أن الموصى له يأكد من لك المال إذا كان مالاً معدنًا لا يضارت في الثاني عند أبي حيفة رحمه الله (لا يقار الثانية ، فتقول اللحاء الما أحار الرافيستين فناد مواصيا للمواصل الدالأول بسهدين درار لأربعة الأسهيرالتي بقيت من الأنف الأرلي • لأن وصبة ثالث الأراحة قسمت سيسا بصفير عبد أمن حيمة راحمه الله والمدراء وصبا للنابر المهامه أسهوانا مبته أسهوام الالف النابية والألاحل الوصواله كاناج الألف الناشة وولك تملعة أسهده وعد أعدما إدلك تلاته أسهمه أفيع أسنه اسهم ومنهما من الألف الأولى، فحسلته بمانية المهم وهو فوق للت الم اللجيزي وبلايصرات ولاممتر تلك مثل للحيزاء ودلك تلانة الساخ وثلث تسميا فهاو يصرف يتلابة وللثء والأور يصوب سيهمن فتفسيه بلب العشرة بسهما على حممة وتلتيم فيتكسر الفيمات على حميمة بالغاث، فيصوب خميمة والائتاني ماحوج الثلث و وذلك تلالة و مصيد مينة عشا كان بلأول سهمان صاحاتهم في تلاثق فصاد له المنف والها للانة أنمان التدنية وكان للآخر بالإثقاء وللاب مبرسافسا في ثلاثة وفصال عشرة، وهي خمسة أتمان التذك، وإد صار الثلث ماي سة عشر صار حميم لمال على نساب وأربعين، فهذا معلى ما قال في الكتاب، إن الأول يصوب شمعي الألف، والنامل بملاثة أتسام الأولى، وقلت نسم الألف على قرل أبي حيفة وحمه الله

## فهرس المحتويات

العصل الوابع في العناق
المفصل الخامس في التدبير
المقصل السادس في أمهات الأولاد
القصل السابع في الكتابة
المصل الثامن في الموالان
العصل التاسع في الودائع ،
العصل العاشر في العواري
القصل الحادي عشر في الإشهاد على النقاط اللقطة
الفصل الثاني عشر في لهية والصدقة
الفصل الثالث عشر في الأوقاف
النوع الأول في انخاد المسجد:
أنوع أَخْرُ فِي النَّحَةُ الوِياطُ لَتَزُولُ المَارَةِ والسِّارَةِ:
انوع آخر می اتحاد اللغبوة:
: نوع أحر في جعل الأرص طريقاً لعامة المسلمين
نَوْعَ لَمُعْرَفِي جِعَلِ الحَيْلِ وشاعها وسلاحه للسل؛
الرغ أحر في وقف العقارات وإنه على وجوه كثيرة:
صَلَّتُ الوَقْفَ عَلِي وَجُوا شَتَى وَسَبِّلَ مَتَقُولَةً :
صك قديم في النخاذ مدرسة، والإنفاق عليها:
عرع أخر في الوقف على أولاده وأولاد أولاده:
ا فوج انتوانا المساور
صورة كتابة جرية ( الحكم بصحة الونف:
الغمل الرابع عشر في الوصاليا
خوع منه في ذكر وصية جامعة :
. رغ أخر:
بوغ اخرة
يوع أخرني الرجل يبعمل دجلا وصبكاني احصر للم عرض للدسنير
ومات في سعره وأوصى إلى وجل آخر :

فقارس الموضوعات	EVE -	الحيط ح٢٢
	رصى أم يسر عفا ورفتها نبه	موع أخر عن تسراه ولر كان ال
v:		توح أحرجي شراه الوصييء
٠	يع العبد للسنة الله	بق اخو قرامة الوصل في ا
Ve.	بها مرحل معينه	مراة انحرانى الوصية بلارابي
<b>γ</b> γ	والني حل لنجح عن اللبت .	نوع أحر فن العج الموصلي الثال
٧ <b>١</b>		الفصور الخامس فيسرافي السا
46		اعتسن انسادموا عشرافي اله
A4		فسمة الدراب
<b>u</b>		الفليل السابع عنتراني الإح
49 .	مدميخاري وأحاقامها	مدعدالإساوة الأليابلة الموس
198		فسم الإحارة الطويلة
VA		الإحارة على لإحارة الطواه
		وخاره النصعب الكنباع .
M*		وجارة أدوات الخرف
5 V 2		إحبارة النفس
(33)		د العائر دولوك للعديد.
STA COLOR		منتجار الممنى بورالأساب
ν <b>Υ</b>		استنجارا لحر بالطعام والكس
Marian Contract		استنجار اطثر
* > 4		استنجار الأستاه لفعسم الصب
:'1	_	الشران متحار فالبحمل أنقافه
1M		وليتمالكرا المعميح
'ie		كراه للصة، وطر الحمل
0.00		ستنجاز الأرهبا مراصوني ا
· ( )		تقصل اشمل بمشرحي الماقار
DA CONTRACTOR	مصتر ، ،	وع منه في الإقراء مدين حال
171		
151		رع احوا
***		وع أمرجي الإهوار بصفي ال
177	س احدالعربين وهو تثليل عي لاحر	
.75		يرج مراف الأفال وطعفة

1.6	أنوع أحراق إثراد المرأة بشراء الروح ثها أشباء عها هذر أرار أردر
***	عن حمو فين إفراد المرحدين برمهما أشهاء بالمزيدة الحيفر في من الجانبين (
٧.	نوع أمر في الإقرار لإنسان بالعقار
174	عوع الحوافي الإقرار بالدار وما فيها المراب ا
۱۳.	الوغ الخار في الإله از باعبان ممير الصافة إلى مكان
120	عرع الخرافي الإفراق تجزل في للداوا المستنبين المستنبين
(*)	موع أخر في الإقرار بطويق في للنار كي للمنفر
100	عوع أخو في الإنجرار محالم لرجل
/ww	غوغ احرفي الإقواء منهو أو فعان 💎 🔻 🔻 🔻 🔻 🔻 🔻
(we	نوع آخر با
١٣٢	شرع أحوافي إفرار الإنسان أنه معام لا مال ك
	عوج آخر أي الإفرار عقاصخه السيع الدي جري بين بالعد
173	ويبله في محمود كان الشراء منه الله الله الله الله الله الله الله ال
17:	وم أخر من الإقوار تفاصعة الرهن: ﴿ ﴿ وَمَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ الرَّالِينَ مِنْ اللَّهِ مِنْ ال
١٣٥	عن أمر في الإفوار عسن الهيم وعيمة صال الشواء
<b>:τ</b> ο	عوع أنحر فني غمهيز الرحل امنه و وإفوار الأحدوالم وج لها بفالك المستدر المرار المستدر
14%	موع أحرهم إفرار السند يجهازها لأبسها أو لأمهد المسال المساليات
t EA	عرع أحرمن الإفرار محبولان
įΤΑ	عزع أحر في افراد طرأة شنعس النعتة والكسوة لمادة المناسبات
VF 4	على العبر على إفراد العبد بالرق عرافة ٢٠٠٠
124	مرع الشوافي إقوار الحدوية بكنومها أم ولا عارلاها
il:	عوج أحد فهر إفرار الوس ف قريض الذين من مغوج المدرو المستدرون
1: 1	نو) العراقي إفواد الوصي باقرار البيتية علمه 💎 💎 👑 💮 💮
181	فوع أخر في إلى الواليم بعا المنكوع مقبص منه من البرعس (
12*	نوع الحوافق وقواد البينيم أنه أمان توصيه بشجع ماله إلى حريدة ( المراب المريد المراب المراب المراب الم
	اوح اخراهي إهرائر الأستاد للصغر فالدي سلوازك ليتسلم عبلا والدهه
155	واللبيمو هليه
150	فوع أحرهي الإفرار مية المسر
140	المصر الثالث حشا في الإقالة
163	
1:5	فرع احرافي وكالة مامعة لما مراء الخصوصات والهيرانكك أأريان أأران أأران أأران أأران أأران

فهرس الموضوعات	₹ <b>٧</b> ٦	اللحيط - ٢٦
Na		ترح احرفن لوكالة بالنكاح إ
\ <b>\$4</b>	فل الشامل أن المراجع المراجع	الموع أخرافى التوكيل بخصومة ا
12+	فاصة:	أأفوغ أحرامي لتوكيل بحصومة
14		ا من اخر في النوكس سبع الدار .
101	رەك∹	أخوع أشرف أنشركيل محفط الأم
19)		حوع اخر في النوكيل بالشراء:
(af ,,		العرع أنحر فن الموكيلي بالإجارة:
131	او بعیتها) ۱۰۰۰ ما داده داده د	وغ أحرف النوكيل باستلحم د
154	او بغیر عبتها 🕠 🕠 👉	العرع أحراعي السوكبيل باستنجار و
145		النوع الخرافي النوقبل بدفع الأزاذ
13f		ا توع احر في التوقيل بأحدُ الأرم
168	معاملة	العرع الحرافي النوكيل بأبحذ لكرم
198	خوطلت ميراث،	أوع أحرفي النوكيل بإسامت بسم
123		وخ أخرى التوكيل بعطب الشف
Nability of the con-		أنوع أبحر من إيواء الفوكيل بالحمط
190		أنوع الخرافى إقرار الوكبال إذبص
185		معيَّ النَّعر في الشوكليل على وجه ﴿
10V		الرع عمر في توكيل احاصه العال
107		موخ احر في هزف الوكيل ا
يغرن للمال كها	فاره إنالم بوف بينا على وجه لا	
150		الفصل العشرون في الكفالات .
M		نوع معاد د
$W(\cdot,\cdot,\cdot,\cdot,\cdot,\cdot,\cdot,\cdot)$	-	ا ماج الخرافي تعليق الكفالة مالمال. - الماج الخرافي تعليق الكفالة مالمال.
M		أنوع أخد في الكفائة بالمال 🕠 .
111	ت الأب:	انوع أخرفي صمان الابور بمدمود

برع العراب المراب المرا 

ነገሉ	صلح جرى بين درنة امرأة وابن (واجها
١٧٤	صلح الوكيل عن دعوى الترقة بعد نسمة قالت من فلوكل:
تركة ا	أصلح أنوأنا مع وصي الصغر عن المهر والنس على عفار من ال
) <b>4</b> '	الصلح من الوصية بمكني در بعينها على دراهم
يق سند ١٧٢.	الصلح عن وعوى عين و او دين على سكني دار و أو مصمة الح
ı <b>v</b> v	الصفح من القبل على خلاف حنسه (
WA	صلح الوارث مع الوهني على مال:
NYA	الصلح بين الأب والزوج في تركة المرآة
NAF	صلح الغصولي
141	صليح الأب أو الوصى عن العبشير
14)	الصلح عن الدعوي على الصعير، وللمدعي سع: ١٠٠٠
M	الصلح عن العلب بالمشرى:
1AT	الصلح من مجهول على معوم "
1AT	العملع عن وعوي المرقى: ﴿ ﴿ وَمِنْ مِنْ مِنْ الْمُعْلِينِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّ
λ <b>ΑΥ</b>	الصلح عن دهوي النكاح على مال: ﴿ ﴿
149	المسلح عن دم العبد على مان
140	الصلح من القصاص فيما ورد النمس
1A\$	الصلح عن دم الحطأة ما مايانا المايان المايان
<b>\ \ \ \ \ \ \ \ \ \</b>	الصلع نين فعوى قتل العبد عمداً :
3AY	الصلح عن دعوي قال الملوث خطأ :
	الملع عن دعوى لقطأ في عادي الله الله الملك عن الملك الم
141	التسلح عن وعوي بيع الوفاء وقع يستبرقند، فوقع في المطالم .
ነዓኖ	اللفصل الثالث والعشرون قبي البراهات
197	البراءة عي كان مان كان به صداد :
197	البواطة عن سفنحة والرعة م
191	براءة جدمعة بين رجلين بسهما أحد وإعطاء.
142,	الإيراد المطلق:
19>	براءة عريم في فركة :
141	الإيراه عن فم العدم
MV	البراءة عن الدعوي في محدود
194	وأهضل الرائير والمشروق فرزال هردري بالبريان بالراب

وبذكر عددهم فيخطى إنى زيادة أو نفصان أأرار أأرار أأرار

YEV

فجوس أنوهم منات	- žv4 -	<u>المحيط ح</u> ۲۲
7.57	وهور الرصارة وعالا بحوز	العصل البائك في بياداء يحور
*a*	إصبية من الناس ومن لا تحق 🗀	
TOT		وببيا يعنفح فيعافل إحازها لها
***	لوصيه وما لا يجور:	الرغ عرفي يالاما يحورس ا
O1	رقي مسلمان داري	النوع أعوش الرحامة غداجالي و
178	1991	والأمائن والحيو لالتدوأهمال
₹51	فرفسة ومن لا محروات	العرع أحرافي للمضمل تعرراصه ا
15A	جنومت رايان	المصل الرابع في الوصايا إذا ا
-	مفلان الرمسية تداراته على التعبت تد	المعس الجمرر في بنايا كيفية ،
YYA		خدم وجارة أورثه
	سرالصحه الإيجاب في الوصاي	
		وجرد الوصي مصوح الوصية أه
TAS		وفي بيان تعلى الوصية بالوجو
***	والمسائل المال	المنافية الأصل الأبي فكوماهم
\$44		ائد وتصبي ويونا «معطل «
	الوم يوات الوجين،	
	دكر في الدوادات ال	
	ىلدۇ قادىسىنى مەم ق <sub>ايار</sub> ە	
Y51		ميتان هذا الأحمار من الممالي ال
	رد <b>رالایما</b> ل 	
+4\	رائد إلى فقر فالله معهما عراضه: أن م	
T++		ا من أمر في الوصية بالأعاق م المناب
		أعما للصل لهد السرع عدلة العند
τ.√		والعماية باليهدو مكم مستهد
₩.q		ا مرح الحرافي الرصية بالصلافات الترام الحرافي الرصية بالصلافات
	المكاوب المال	
Υ'0	-	ا مراع الحرافي الرحبية الانطقة متار النات التاريخ التاريخ الدارات الدارات
	مة الرائيق و عسهم و مي الهجرية وعد! - المراتية	•
Y*1	لهاوعي الرفنية للمخلي داره ولظهر	
121		
* 1 a	وبنان الشجمو في محر والحد .	الفصل العاشر في الجثيماع الوائد

ها يتصور محما الفصيار : المحمد والمحمد